

چاك بيرك

مصر

الإمبريالية والثورة

ترجمة: يوسف شاهين



المركز القومي للدراسات والبحوث

مصر، الإمبريالية والثورة

دشورة ١٩١٩

تأليف: بي. هالك بيرك

ترجمة: يوسف شاهين



المكتبة المصرية العامة للكتاب


١٩٨٧

الإخراج الفني

أبير جورجى



الباب الأول



آمال ١٩١٩

افتتح مؤتمر السلام في عام ١٩١٩ . وظنَّ العرب أن مصيرهم ربما كان متوقفاً عليه . وطبقاً لمبدأ
الثمة^٢ ، كان يجب منحهم الاستقلال . ولكن هذا المبدأ أصيب بالاسترخاء ، نتيجة لأطماع قوتين
عظيمتين ، وبسبب الوعود التي قطعتها إحداهما للأخرى ، ووعود غيرها قطعتها إحداهما لجهات
متعددة ، كالكاشميريين والوطنيين السوريين والصهاينة . وعلى أي حال فقد تغلبت حقائق الموقف على
الحجج الكلامية . وذلك هو ما كان يحدث دائماً . فإعلان الحماية البريطانية على مصر لم يكن له سند غير
هذا . وهنا كان يكمن ضعف الاستعمار ، وربما قوته أيضاً .

إن الفترة التي سنتناولها هنا ، هي من الغرب بحيث يذكرها الكثيرون ، وذكريات طفولتي التي
قضيتها في العالم الإسلامي على ساحل البحر الأبيض ، لانزال تسترجع إلى وعي بعض الأسماء من تلك
الحقبة ، مثل الأمير خالد الجزائري ، وزغلول المصري . وكانت هناك بعض صور للدعاية ، تنبأها
الأبدى في الجزائر ، أذكر منها صورة تمثل أرملة مسلمة تبكي زوجها المقاتل ، في خلفية من مشاهد
المعركة ، كما كانت هناك صورة أخرى لمصطفى كمال ، وهو يجندق في الراي بعينه الحضراؤين . وكانت
السلطات الاستعمارية تصادر تلك الصور المثيرة للمشاعر ، لأنها كانت تمثل دون شك ، تحولا بنذر
بالخطر . إن بعض الأموات ، كانوا قد بدءوا يعيشون ، وربما حذا حذوهم الآخرون ! والحق أنه لم يتم
التصديق فقط على معاهدة سيفر (١٠ أغسطس ١٩٢٠) ، التي حذت الأرض التركية في أوروبا ، في نطاق
بعض ضواحي مدينة القسطنطينية . وفي معاهدة لوزان عام ١٩٢٣ ، استطاعت الجمهورية العلمانية
الفنية ، أن تستعيد أدرنة وأزمير وترافيا ، وسيطرتها على المضائق . ولقد شجع ذلك أمم الشرق الأوسط ؟
على الإصرار على ضرورة إجراء بعض الإصلاحات الجذرية ، وجعلها تؤمن بإمكانية تحقيقها . إذ لماذا
تقتصر هذه الإصلاحات على تركيا وحدها ؟

يبدو أن زماننا الحاضر - بسبب أن المشاكل التي يتوقعها في المستقبل ذات طبيعة راديكالية - قد رأى
أن ينخلص من مشاكل الماضي ، بإصدار حكمه عليها بأنها أشياء عادية لأهمية لها . إن تاريخ زوال
الاستعمار ، ينظر إلى تاريخ الاستعمار ، وكأنه مستوى أملي ، تسطحت نتوءاته وأزيلت تضاريسه بأثر
رجعي . ونحن نخترل تاريخ الاستعمار إلى قوالب ثابتة مقارنة ، يتلاشى فيها الخير والشر ، في سحابة
من عدم الجدوى ، حيث إن ظروف الحاضر قد تجاوزتها . وعلى هذا البعد من تلك الأحداث ، ترتفع
مكانة الأبطال إلى درجة من التقديس تتحدى الذوق السليم ، وترسم صور الخونة بأسلوب الكاريكاتير .
أما من كان بين هؤلاء وهؤلاء ، فإن أشباحهم تختفي في الظلام .. ومن هذه الزاوية ، يشبه المؤرخ
الستروقي في حاضره ، الرجل المسن الذي لم يعد قادراً على تذكر مراحل صباه . فما أصعب أن يعيد المرء
بناء ذلك الجو المغمم ، بمناقضات التحدي والكيث ، والاندهاع وراء الحرية والخضوع لنير التقاليد ،
والتوحد مع القطيع والاكتشاف المنفرد - وهي الأشياء التي تزامنت في ماضي الشرق الأوسط .

في تلك الحقبة ، كان البحث عن حلٍّ ، يتطلب الدخول في مزيج مفرز من الصفقات المشبوهة والمؤامرات وأعمال العنف . وتشابك في ثنايا الحلول ، خيوط معقدة من المصالح المتعارضة ، والقضايا المتصارعة . قضى الخامس والعشرين من يوليو ١٩٢٠ ، بعد معركة ميسلون غير المتكافئة ، دخل الجنرال غورو إلى دمشق . وفي نفس الصيف - طبقاً لشهادة لورنس - ذبح عشرة آلاف عرب في العراق . وفي هذه الأثناء ، كان يتشكل خط سياسي بريطاني غمطي ، هو خط تشرشل ، الذي شرحه في خطابه في مجلس العموم في ١٥ يونيو ١٩١٩ . وكان القرض الذي طلبه للعراق مغرباً في تواضعه ، إذ لم يكن أكثر من سبعة وعشرين مليوناً من الجنيهات . وكان تشرشل قد أسس في وزارة المستعمرات ، التي كان وزيراً لها في ذلك الوقت ، قسماً للشرق الأوسط . قال تشرشل في خطابه إن هناك حلين ممكنين لمشكلة العرب : الأول - هو تقسيم بلادهم على طريقة العثمانيين . والثاني - هو إنهاء مصالحهم المستقلة ، والعمل على توحيدهم . واتبع الفرنسيون الطريق الأول ، واتبع البريطانيون الطريق الثاني . واستخدم البريطانيون البيت الهاشمي للوصول إلى غايتهم . وكان تشرشل يعلق آمالاً كبيرة على المستقبل ، إن قبلت الجمعية المنتخبة الأمير فيصل بن الحسين ملكاً عليهم ، وكان لديه أسباب قوية في أنهم سيفعلون . وفي غضون هذه الفترة ، بدأ الوهابيون بمارسون ضغوطاً شديدة على الملك حسين في مكة . وكان الأمل كبيراً في استرضائهم ببعض الهدايا المعلقة - وقد اقترح لذلك مبلغ ٦٠.٠٠٠ من الجنيهات الذهبية ، التي يمكن سحبها من رصيد البنك الأهلي المصري .

وعلفت الصحف الفرنسية بلهجة ضارية على هذا الخطاب . ولم يكن الصراع بين الخليفتين الكبيرتين في الحرب الكبرى ، أسوأ مما كان في هذه الحقبة . وكان هذا الصراع يشمل جميع أنحاء الشرق الأوسط ، وإن اختلفت شدته في ناحية عنها في أخرى . وكان الفرنسيون هنا كما في المغرب ، يمارسون طريقة زرع أنفسهم في عمق التربة ، مع الإصرار على الصمود . وكانوا يلعبون دور المقتصب «الشرعي» ، ويعتمدون على نجاحهم الثقافي ، وسلوكهم المغري بالاحتذاء ، كي يعوضوا أو يعادلو ، تأثير ذلك القدر من الخشونة الفجة ، التي كانت تتميز به بعض أفعالهم . ولكنهم لم يستطيعوا أن يحفظوا النجاح في بيئة مخلصنة لتقاليدها ، وفي الوقت نفسه قابلة للانفجار نحو التجديد . أما البريطانيون ، فكانوا يتمتعون بقدرة أكبر على الحركة . كانوا كالقبطان الذي يغير اتجاه سفينة فجأة ، لتسير مع اتجاه الريح . غير أن اتجاه الريح كان نتيجة للموقف الذي أخفقوا في تحليله ، ونتيجة للقوى التي تشير إلى المستقبل ، التي أسقطوها من اعتبارهم . صحيح أنه كان من الممكن أن يستشف المرء من خطاب تشرشل قبل ربع قرن ، الأحداث العامة للمستقبل ، بل والأشكال التي ستخضعها الأشياء عام ١٩٤٥ ، إلا أن ذلك كان أكثر مما يستطيع منافس بريطاني أن يصلوا إليه في سوريا ، بل أكثر مما استطاع أن يصل إليه البريطانيون في مصر . لأنهم كانوا في مصر يعاينون من الشعور بالعار الذي يلصق بسلطة الاحتلال ، ونوع من افتقار الموهبة والتفوق ، الذي يلزم سلطة الاستعمار .

ومهما كانت السمات الخاصة التي تتميز بها مصر ، ومهما كان شعورها بالفخر بما أحرزت من تطور - وهو تطور كان يبدو في تلك الحقبة أنه يمتد في اتجاه أعلى النيل ، أكثر مما يمتد في اتجاه الشرق

العربي - فإنها لم تكن تستطيع أن تحرّج نفسها من تأثير تلك الحركات التي تشكل العالم الذي يحيط بها . من بلاد البربر في الغرب إلى بلاد التار في الشرق ، المقاومة في مراكش ، التجديد في تركيا ، التفجيرات الخفية التي تجرى في آسيا السوفيتية ، طرد اليونانيين من آسيا الصغرى ، نشاط بريطانيا في سوريا والعراق ، المطالب المتنامية للوحدة ، والإصرار على الحصول على الاستقلال والسيادة - كل ذلك كان له تأثيره الأكد على رجال وادي النيل . إن سقوط أسرة هابسبورج في النمسا ، وحكم القياصرة في روسيا ، ومبادرة الرئيس ولسون ، وثورة أكتوبر ، قد فتحت أمام الجيل الجديد أفقاً جديدة ، لم يكن الجيل السابق - الذي تربى في العهد الفكتوري - يحسّر على تصورها . ولكن هذه المبادئ المتقدمة المشرقة بالأمل ، كانت في صراع دائم - في مصر أكثر من غيرها - مع المواقف التي توطدت أسسها منذ القدم ، ومع غريزة الاستمرار ، بل مع ماكان يعتبره بعض الناس من الفضائل ، وهو الاعتماد على الغير .

هذا هو مايبذلنا من الصعب أن نتصوره في هذه الأيام . إننا حين ننظر إلى فترة ما بين الحربين في الشرق الأوسط ، فإنها تبدولنا عصراً مضى وانقضى من حيث الكيف ، وأن من الممكن أن نخضعها إلى أبسط الأحكام . ولكن المؤرخ الذي يسعى في أن يعيد إلى كل فترة نبرتها ولونها المميزين ، لا يجب أن يجره فيضان العواطف والأفكار ، الذي يغرق الماضي شيئاً فشيئاً ، من خلال تدفقه على الحاضر . إن مرحلة التطور الاستعماري الذي بلغته مصر في هذه الحقبة ، كانت قد استغرقت حوالي جيلين ، وكانت قد كوّنت المواقف والعادات والأحكام . ولقد حوت هذه المرحلة كل القضايا الممكنة ، بما فيها قضية التحرّر . ولكن هذا التحرّر كان لا يزال ، حتى آخر هذه المرحلة ، إمكانية واحتمالاً . ولم يكن الذي يقف في طريق تحقيقه ، هو عوائق الواقع أو مصالح الطبقات والأفراد فحسب ، بل كانت تلك العوائق الأخرى أيضاً التي نتجت عن الاستمرار ، مثل العادة والاحترام ، بل والعقيدة - من بعض النواحي - بينها كانت العوامل التي في صالح التحرّر ، هي تطلعات شعب بأسره ، ومنطق التاريخ .

الفصل الأول

تيارات متعارضة وأشكال مختلفة

هل قدر للحكم الأجنبي أن يفقد الرصيد الذي يملكه - على نقيض ما نتوقع - بسبب كشفه في بياناته الرسمية عن أفكاره ودوافعه وأهدافه ؟

إن السلطات الاستعمارية ، دون تحيد إلا من حفة من المفكرين ، قد ادعت لنفسها نوعاً من الحق - بل من الواجب - في الاصطلاح بمهمة تمدين الوطنيين من سكان البلاد (كما كانوا يقولون في تلك الأيام) ، أوفى إرساء قواعد الأمن والنظام (كما لا يزالون يقولون حتى الآن) . ولكن من الآن فصاعداً ، وخاصة في مصر ، فقدت حججهم الضعيفة قدرتها على إقناع أحد من الناس ، ولم تعد السبل لمات الاستعمارية ، تدعى أى تبرير خارجي لسياساتها الاقتصادية والاستراتيجية ، إلا في إشارة تسوقها على مستحياء ، عن خدمة مصالح الطرفين . أما أخلاقيات العصر ، فقد كانت تستمد حوافزها من المبادئ التي أعلنها ولسن ، ومن دعاية الحلفاء في أيام الحرب . وحتى أبشع السياسات الاستعمارية استمتصت كآسياة القهر وكيث الحريات ، كانت لا تجد مناصاً من إظهار احترامها لهذه المبادئ ، التي كانت تنتصر إلى عصر من الاستغلال أصابه الكلال . وفي غضون هذه الفترة ، أطلقت على العالم قوة أخرى ، هي اندفاع شعوب الأرض جميعاً نحو التحرر . فلماذا لا يطبق على العرب ، ماطبق على التشكيين والسلفونين ؟ وكانت الحقيقة ، أن المقاتلين من شعوب الأرض ، قد اكتشفوا أن التمرد الداخلي ، والنقاش الدولي ، هما سلاحان متكاملان .

والواقع أن مصر لم ترخ قبضتها قط عن الإمساك بكللا هذين السلاحين . وكان فريد مجيد استخدامهما ، وكان رائداً أصيلاً في هذه الناحية . ثم إن طرق استخدام هذين السلاحين ، كانت قد تطورت الآن في أيدي المصريين ، الذين أبدوا كثيراً من البراعة في استغلالهما . ونتج عن ذلك ظهور اسم مصر في كل مكان - على صفحات جريدة الماتان الباريسية في دهاليز النيوك ، في مداولات جمعية حقوق

الإنسان ، في المحافل الماسونية ، بين أحزاب العمال والأحزاب الديمقراطية الاشتراكية ، إلى جانب ظهوره مراراً وتكراراً في مؤتمرى برلين ولوزان ، وفي مؤتمر السلام في فرساي . وفي المؤتمر الأخير ، لم يسمح لمصر بالاشتراك رسمياً ، ولكن سمح لها فقط بإرسال وفد . وقد حاول هذا الوفد بكل الطرق ، أن يحصل على الاعتراف الرسمي بعضويته في المؤتمر ، ولكنه لم ينجح . ولكن الرأى العام الأوربي ، استجاب لما كان يحدث في مصر ، وكان يبدو أنه يسمع نفس لغته في تلك البلاد - لغة التجارة والأعمال والمبادئ المثالية فحسب ، بل لغة البورجوازيين أيضاً . إن الهيبة السياسية التي تكوَّنت هناك تحت رئاسة محارب قديم ، يعاونه عدد كبير من الرجال الجدد ، قد لعبت دورها ببراعة كبيرة وأسلوب أخاذ . وكان استخدامهم للسلاح المزدوج - العنف الشعبي والالتجاء إلى العدالة الدولية - أشد فاعلية بكثير من الإبرلايين .

وفي اتساق مع موقعها الجغرافي وتقاليدھا منذ القدم ، أنشأت مصر علاقات وثيقة مع عالم الشرق الأوسط (وإن كانت هذه العلاقات لم تتطور بعد إلى مسئوليات مشتركة) . فتكونت في القاهرة بعض اللجان السورية - الفلسطينية النشطة . وفي نوفمبر عام ١٩٢٣ ، حين نزل الأميرال الفرنسي جران لكيمنت من سفينة الحربية «كاشاره» ، لاحظ فرقاً بين اتجاهات الاسكندرية والقاهرة . فقد كانت الأولى ، واقعة تحت نفوذ بعض الأسر السورية - اللبنانية الكبيرة التي أثرت من تجارة الواردات ، وكانت تدبّر بالمحبة والولاء لفرنسا . ولكن الأمر كان يختلف في القاهرة ، التي كان الرأى ينقسم فيها . فقد كانت هناك أربع لجان ، اثنان منها مع سياسة فرنسا ، واثنان منها ضدها . وفي كل مرة كان يحضر فيها قنصل فرنسا العام ، أو قنصلها في بورسعيد ، الاحتفال بقُداس عيد القيامة ، كان يسمع على درج الكنيسة ، صيحات تهف بحياة سوريا المستقلة . ولم يكن للبريطانيين أى اعتراض على هذا التفكير وهذا السلوك ، ولكنهم لم يستغلوا ذلك لمصلحتهم ، كما حاول أنتون إيدن فيما بعد أن يفعل . إن سمة التقدم النسبي في سياستهم التي كانت تؤيد توحيد سوريا وتحرير العراق ، كانت تلفت النظر بمفارقة لرجعية سياستها في مصر . وكانت هذه المفارقة تثير غضب المصريين . وكان المراقبون قد بدءوا يسمعون دقات طبول الغضب المنذرة بالخطر وهي تقترب . وكما قال أحدهم نحن يتميزون بالتفكير الناضج حينذاك - وفي مصر - كما في كل أنحاء الشرق - سادت في السنوات الأخيرة حالة عقلية ، لم تعد تنفع بالحلول الوسط .

فماذا كان مدى قبول هذه القوى المعارضة ، لصيغة التعبير التي كان يعرضها عليها أولئك الذين ملكوا ناصية اللغة الدولية والمصالح الدولية ؟ إن المشكلة في مثل هذه المواقف ، تنبع من العلاقة بين حقائق الواقع الأساسية ، وبين صياغة هذه الحقائق من خلال المؤسسات والأحداث والرجال . فهذه الصيغ تأتي ناقصة بوجه عام . لأنها تبدو تردداً دائماً ، واقتضاراً إلى اليقين ، وإسقاطاً من الاعتبار لجمال واسع من الإمكانيات . ولذلك فقد كانت البلاد تحاول أن تجد لنفسها منهجاً للمعاني ، يستطيع - في المدى الذي يحد فيه قطاعات واسعة من الواقع الأخلاقي والاجتماعي - أن يمد المؤسسات القديمة بدم جديد . ويستطيع - بانعكاسه على تطور الفن والفكر - أن يمنح الشعب كله من الاندماج حين تنتهي فترة الاستعمار ، عن طريق التحول الذي أجرى عليه ، أو بالرغم منه .

تفاعل بين العقيدة والشعور الوطني

أدان اللورد كرومر حركة الوحدة الإسلامية ، وهو يشير إلى الأحداث التي كانت محل أخذ وردة بين حكومتى مصر وتركيا بخصوص سيناء ، ووصف هذه الحركة بأنها ذات تأثير ضار للغاية على ازدهار مصر . ولقد ظل الوطنيون المصريون زمناً طويلاً يدينون بالولاء للدولة العثمانية وكان ذلك لا يزال هو موقف صحيفة اللواء وأتباع مصطفى كامل حتى السنوات الأولى من القرن العشرين . وهذا يعطينا مثالا صادقا ، عن الطريقة التي يتقيد بها التعبير السياسى حركة شعب بأسره . إننا نجد الآن صعوبة كبيرة في تصور الأهمية التي كانت لاتزال لفكرة الخلافة تحظى بها في تلك الفترة . ففي نفس ذلك الحين ، كانت تلك الفكرة هي مصدر الإلهام الذي يحرك انتفاضة المسلمين في الهند . وأكد أبو الكلام آزاد وغاندى ، وهما يسعيان معا إلى الوصول إلى نوع من التقاء الأدبان ، على الروابط الوثيقة غير المتوقعة ، بين التمسك الذي لا يتجزأ بالعقيدة ، عند المسلمين الذين يرفضون كل تغيير في تعليم الإسلام النقية ، وبين السائر بأجراها تسامحا . وفي مصر أيضا ، كانت فكرة الخلافة - مهما كان النقص الذي يلحق بها في التطبيق - تمثل إحساسا بالتوحيد الكامل في مواجهة التجارب الدنيوية المريرة . إن مثل هذا الإحساس بالطبع ، كان يتجاوز في عمقه أبعاد أى تعريف يمكن أن يعطيه لنفسه ، وكان يتجاوز بالأولى ، أى تعريف يضعه له الأوروبيون . إن قوته كانت تكمن في عدم قبوله للتجزئة . وهي خاصية كانت تظهر على غير حقيقتها وتزيف ، حين يوضع تحت علم واحد ، سواء كان علم الحليفة أو أى شخص آخر .

وأيا كان الأمر ، فقد أصبحت الوحدة الإسلامية في الفترة التي أعقبت الحرب الأولى مباشرة ، هي الشغل الشاغل للسياسيين والمراقبين ، إن غيبرا في شئون الشرق الأوسط ، مثل كيتاني ، كان يعكس سيطرة هذه الفكرة على العصر . وكان هناك مستشرق آخر هو إنساباتو ، يرى في وحدة الإسلام مؤامرة ضد الغرب ، تهدف إلى استعادة الإسلام لمواقعه المفقودة ، عن طريق الجمعيات السرية . ولكن تفسير لوثروب ستوآرد كان أكثر موضوعية ، إنه يربط رد الفعل الديني هذا ، بحركة شبه عالية للبعث بين الشعوب المستعمرة .

إن عدم الثقة في هذه التفسيرات ، يمكن التسامح فيه ، بسبب ثبوت طبيعة الواقع ، التي لم تتخذ لنفسها مفهوما واضحا . إذ ماذا كان مفهوم الإسلام في هذه الفترة ؟ لقد كان هناك الإسلام التقليدى المؤسس على العقيدة ونصوص الشريعة ، والذي كان يدرس ويمارس في المعاهد الإسلامية الكبرى كالأزهر ، بكل ما كانت تضفيه عليه هذه المعاهد من الثقل الجماهى ودلالته . وكان منبج هذه المعاهد يزيح عن نفسه غبار العصور القديمة ، ويشق لنفسه طرقا جديدة للمؤالفة بين العناصر المتناقضة . وكانت أكثر الطرق جراءة - وإن لم تكن الوحيدة - هي البرنامج الذى اقترحه الشيخ محمد عبده قبل ذلك بعشرين عاما . ولقد نسجت على منوال هذا البرنامج بعد ذلك ، مدرسة المنار الفكرية ، التي كانت أقل موهبة ، والتي حاولت أن تستخدم طريقة المذهب العقل ، في خدمة أخلاقيات والسلفية . ثم كان هناك الإسلام الشعبى ، الذى اتخذ أشكالا عديدة ، كان يراود لها أن تخمد أغراضا متنوعة . ثم كان هناك

العنصر الأقوى كثيراً من هذين النوعين ، والذي لم تكن له رابطة على الإطلاق بهذه التطورات ، وهو الإسلام الذي أسميته فيها تقدم من هذا الكتاب بالإسلام القارى بسبب انتشاره في المناطق التي لم يستطع الغربيون أن يدخلوها ، والذي كان الحافظ الذي ألّفه حماسة الناس على المقاومة في أعماق أفريقيا وآسيا من موريتانيا إلى سين كيانج . إننا لا نتعامل هنا مع مناطق جغرافية فحسب ، بل مع مناطق سيكولوجية واجتماعية أيضاً - مع مساحة كبيرة لا اسم لها ، ندعونا إلى تنوع واسع من التفسيرات . فلقد كان هناك في أعماق القارة البعيدة ، أن حاول السلطان جاليف أن يؤسس دولة ماركسية . ولكن كانت هناك حلول أخرى أيضاً ، منها تلك الحركة التي كان هذا السلطان سيصفها بالتعصب ، كالوهابية الجديدة مثلاً . وتلك الحركة التي وصفها بالرجعية ، مثل حركة أنور باشا في التركستان - أو تلك التي اشبه في أن تكون حركة بورجوازية ، كالحركة الوطنية المصرية ، والحركة الوطنية السورية . ولكننا يجب أن نعرف ، أنه تحت كل هذا التنوع في الحلول المباشرة وغير المباشرة ، الصداقة والكاذبة ، كانت هناك مشكلة واحدة - هي موجة مدّ عالية لشيء حقيقي يزحف على القارتين . وحتى في بلادها ، عجزت القوى الإمبريالية عن رؤية ذلك المنطلق الحدودي ، تحت سطح ما كانوا يسمونه الاضطراب الاجتماعي ، أو التطرف . وكان من أبعد الأشياء عن قدرة هؤلاء الإمبرياليين ، أن يخلّوا ذلك الهياج الذي أصاب شعوباً غريبة عنهم . أما المفكرون الوطنيون ، فقد كان إحساسهم بهذه الحركات أكثر قوة ، ولكن وضوح الرؤية عندهم لم يكن أكثر حدة . وتحليلاتهم لهذه الحركات على أحسن الفروض ، لم يكن لها إلا فضل الإخلاص في النوايا ، أو استخدام الغريزة .

من المؤكد أن الإسلام كان بشكل رمزاً قوياً ، لكل لا يتجزأ من آمال المسلمين . ولقد كان الإسلام بشكل هذا الرمز ، حتى حين انقسم المطالبون بالاستقلال الوطني إلى أحزاب ، أوحين دخلوا في التعاليم الليبرالية ، أو حتى الاشتراكية فيها بعد . وبينما كانت كل هذه الأيديولوجيات تتبع من نفس الشيء الذي كانوا يمارّونه ، وتتضمن نوعاً من الروابط العقائدية مع المعتدي ، فقد كان الإسلام لا يزال يحتفظ بين جنباته بخاصية التنوع ، التي أنقذت العديد من الناس من الوقوع في برائن التماثل والتطابق - وهذا هو ما جعل الإسلام يستمر في كونه العدو الحقيقي للإمبريالية ، على الأقل في مجال الثقافة . وهذا أيضاً هو السبب في تنوع الأدوار التي لعبها ، وكذلك في فوضى هذه الأدوار التي كشفت ظهره للمناورات .

وإذا كان من الممكن تمييز كل هذه الوظائف أو أشكال المقاومة ، أحدها عن الآخر ، على مستوى حملات الصحف أو جدول القادة ، فإن قدرتها على مسّ المشاعر كانت تتبع من كليتها غير القابلة للتجزئة ، التي يعكس الضوء زواياها المختلفة . وهذا هو السبب في أننا نشهد أبعد ما نتوقع رؤيته من التلاف الأضداد . فالقوّم الإسلامي الذي اتعقد في آسيا الصغرى في ديسمبر عام ١٩٢١ ، تحت رئاسة شيخ السنوسيين ، حضره الشيعيون والإمام يحيى من اليمن البعيد . وكانت مصر ترحب بمصطفى كمال وتعتبره من حمة الإسلام ، لأنه طرد اليونانيين من الأناضول ، بينما نبذت بعض كبار رجال الدين من العثمانيين . فلقد حضر إلى الإسكندرية في ذلك الوقت ، شيخ الإسلام في القسطنطينية ، الذي طرده الغازي من تركيا ، ومعه حاشية كبيرة تبلغ حوالي العشرين شخصاً . وكان استقباله من الشعب استقبالاً

عدائياً إلى حد بعيد . وعبثاً حاول الشيخ أن يؤكد للناس أنه حضر بناء على وعد بعقد مؤتمر إسلامي في القاهرة ، تحت رئاسة شخصية كبيرة كانت قد بدأت تخرج إلى الضوء ، وإن لم تكن قد بلغت أوج شهرتها السبعة التي بلغت على النطاق العالمي فيها بعد ، وهي شخصية الأعاجان . ومما يذكر أن شيخنا قد شكى من أن المبلغ الذي يجمعه وهو ٢٠٠٠ جنيه إسترليني قد نشل منه في المزاحم . ولقد تكرم البريطانيون برؤ هذا المبلغ إليه من غزائهم الخاصة (إلا إذا كانوا قد دبّروا هذا الحادث من لفة إلى ياله) . ولقد أبدى الأمير عبد الله ، الذي كان البريطانيون يحتفظون به وراء الكواليس ، غضب الثقاة في هذه المناسبة . فلقد كان من دعاة التدرج في السياسة ، وانتهم هذه الفرصة للتعليق بلغة عنيفة على مناداة الشعب بالاستقلال ، وعلى الاستقلال نفسه بصفة عامة . فقال إنه لا يجوز أن يتخذ ذريعة للفضول والإخلال بالنظام . والغريب أن هذا الاستقبال كان منظماً وخالياً تماماً من العنف . وسواء أكان ذلك بالغريزة ، أو عن تدبير سابق ، فإن الجماهير لم تعد كما كانت أيام عرابي .

ونفس هذا التعقيد في الانجذبات الذي كان يمكن استغلاله في صالح الأعمال ، هو الذي أوحى بتأليف بعض الجماعات ، مثل جماعة الرابطة الشرقية في القاهرة . هنا كان علماء الإنسانيات من أمثال أحمد زكي باشا ، الذي كان يجمع بين صلاته الحميمة بأسيا ، وبين روح البحث العلمي الصادق ، في صحة عدد من الشخصيات التي تحيط بها الشبهات ، من أمثال رئيس هذه الرابطة ، السيد عبد الحميد البكري نقيب الأشراف ، أو - إذا أخذنا بعض الأسماء الأخرى جزافاً - الأمير كمال من أسرة الحديبو ، والشيخ بخيت الذي عرف عنه عدم تمسكه بالمبادئ ، والشيخ رشيد رضا ، وهو شخصية تلفت النظر ، وكان من تلاميذ الشيخ محمد عبده ، وله باع طويل في الجدل الديني . وعلى أي حال ، فإننا نجد في هذه الجماعة تنوعاً عجيباً في الشخصيات .

وفي هذه الأثناء ، كان الاتفاق الذي تم بين فرنسا وتركيا في أنقرة عام ١٩٢٣ ، قد عقد الأمور أمام أولئك نفر الذين كانوا يسعون إلى استغلال الإسلام لصالحهم . وكانت سياسة لورنس التي تعالقت مع وزارة الاستعمار البريطانية ضد مبادئ مصطفى كمال الجديدة - على عكس ما كان متوقفاً - قد أخفقت في الوصول إلى أغراضها . فلقد أيد الفرنسيون - ولو لمرة واحدة - القوة المساعدة ، وإن كان ذلك كلفهم بعض الخسارة ، فيما يتعلق بوضعهم في العالم العربي . ولكن كان من الواضح أن السياسة البريطانية كانت تعمل على الغضب الذي اجتاحت العالم العربي بسبب إلغاء الخلافة . وبعد ذلك بوضع سنين ، كان إلغاء الخلافة الذي تم على أيدي علماني أنقرة - كما كان يسميهم العرب - سوف تفتح الطريق لنوع مختلف جداً في المناورات .

إن حقيقة الأمر أن الخلافة - تلك السلطة التي أضفى عليها الزمن نوعاً من القداسة - كانت تترى فوق عرشها منذ زمن طويل . والجهاد ، أو الحرب المقدسة التي أعلنتها تركيا عام ١٩١٤ ، بتحريض من ألمانيا ، لم تشعل الحماسة في قلوب المسلمين . وذلك لأنها - كما قال أحد المعلقين في هذه الفترة - لم تكن حرباً مقدسة بقدر ما كانت مهرباً أملت الظروف السياسية ، وكان هذا هو رأى معظم الناس . ولكن شعور الإخلاص للمخلاة ظل باقياً رغم ذلك . ومع أن غالبية المسلمين كانت تشعر بالأسى من ميول

الحليفة إلى الحلول الجزئية ، إلا أن شعورهم بالحزن كان أعمق بسبب سقوط هذه المؤسسة . فالإسلام مثلاً في الحليفة ، كان هو الملجأ والملاذ لرجل الشرق الأوسط . ولذلك كانت شخصيته بعد زوال الخلافة تعاني من تمزق جديد . فلقد زاد هذا الجرح العميق الجديد ، من وقع صدمة حضارة التصنيع والاحتلال السياسي في نفسه .

إن إله العرب قد مات ، لا بالمعنى الميتافيزيقي أو العاطفي ، بل بوصفه مؤسسة أرضية . فهل كان المسلمون سيجدون هذه المؤسسة الأرضية بديلاً ؟ إن التاريخ يكشف لنا هذه الآمال العبيدة المصحوبة بالمؤامرات ، في مجال إيجاد هذا البديل ، كانت تنتمي إلى السياسة الدنيوية ، التي تسعى أساساً في هزيمة الإمبريالية الغربية ، وإن كانت مهادناً أحياناً . ولكن الجرح المتفتح ، والضربة القاصمة للظهور ، الناجمين من سقوط هذا الرمز لوحدة المسلمين ، كان لها مضاعفات وأصداء بعيدة ، تحت السطح السياسي . ولقد نفذت هذه الأصداء والمضاعفات إلى أعماق الواقع الأخلاقي والاجتماعي السحيقة للجماعة .

كان على الإسلام أن يعتبر نفسه الآن منقياً . وكان التاريخ يمل عليه أن يجد وطنه الجديد في التصغير . ولم تعد تطلعاته تستطيع أن تتخذ لنفسها تلك الأشكال القديمة التي أضفى عليها الزمن ثوب القداسة ، ولو كان ذلك ضمناً . لقد كان على الإسلام الآن ، أن يجد لنفسه أشكالاً جديدة ، يشكّلها في نيران المعركة ، كما تشكل الأمة ذاتها .

رؤية على العالم وقوة للشرطة

إن الغرب بعد أن بدا أنه قد اضطر إلى سيطرة جيوشه على البلاد التي دخلتها ، قد بدأ يشعر باهتزاز سلطته في تلك البلاد التي سجل فيها نجاحه في العصر الفكتوري ، فلقد رأى بويل ، السكرتير الشرقي لكرور ، حين رجع إلى القاهرة في زيارة غير رسمية ، أن هناك تغييراً كبيراً ، بل تدهوراً .

والحقيقة أن وجود جيش للاحتلال في مصر ، كان واضحاً لكل ذي عينين ، يمشي في شوارع القاهرة في ذلك الوقت . وكانت كتبة «روبال لسترز» تقيم في القلعة . وكانت تكتات قصر النيل ، هي المركز الرئيسي للجيش البريطاني . وكان يقوم بحراستها ، الفيلق الأول من فرقة «إيست سري» وكانت فرق الحفيلة والفيلق الثامن للهوسار والتاسع من لا نسرز ، تقيم في العباسية . وكانت الوكالة - على شاطئ النيل ، حيث الكورنيش الآن - هي مقر سير ريجنالد ونجيت فاتح السودان .

وكانت أياماً عصيبة بالنسبة للبريطانيين . فقد كانوا لا يزالون متمسكين بطريقة السلوك التي اتخذوها لأنفسهم منذ أيام كرومر . ولكنهم كانوا قد فقدوا المبادرة ، واضطروا إلى استخدام «تكتيك» التراجع . وكانت طريقة سلوكهم هذه صعبة التفسير . فهل خطر لهم يا ترى ، أن يطبقوها على

مقتضيات العقل والمنطق ؟ وهل لم يكن اصطناعهم للوقار وغطرستهم ومنابرعهم ، تخفى وراءها قلق الحاكم الذى فقد القدرة على إقناع الشعب ؟

إن المراقبين الأجانب ، الذين كانوا يزدنون الأحداث أحياناً تعقيداً على تعقيد ، والذين كانوا يسطونها أحياناً حتى تبدو كالكريكاتير ، كانوا يميلون إلى إضفاء الرومانسية على سلوك البريطانيين وأعمالهم . من ذلك أن صحيفة فرنسية زارت القاهرة عام ١٩٢١ ، وصفت جو المدينة بـ"بلغة الروايات البوليسية المثيرة ، فتحدثت عن المؤامرات ، ومناورات رجال المخابرات . وقالت إنها قابلت في فندق الكونتنتال ، فتاة بريطانية جميلة من أصل يهودى ، يلتف حولها الجميع ، ويشاع عن أنها كانت ذات علاقة حميمة بنشأت بك ، أحد أصحاب النفوذ الكبير من رجال القصر في ذلك العهد . وكان بدور الجنس أن الوكالة البريطانية لم تكن تعارض في استخدام النساء في الجاسوسية أو في مكافحته . وكان المفروض أن ذلك كان سبباً في الإهمال النسيى للسيدات المصريات ، مما أضاف حافزاً جديداً لغضب المصريات .

وأياً كان الأمر في هذه الشائعات ، فإن عخطط بريطانيا السياسية والاستراتيجية ، التى طبقت بنجاح كبير في هزيمة سياسة فرنسا في سوريا القريبة ، قد استبدلت في مصر بسياسة مرتجلة ، لا تمت بأية صلة إلى البراعة أو التفوق ، وكان الموطفون البريطانيون المحليون يعتبرون ذلك سقوطاً . ويمكننا هنا أن نشير إلى أحد أولئك الشهود ، الذى لا شك أن الكثيرين ما زالوا يذكرونه ، بطربوشه الأحمر ، وعصاه الصغيرة تحت إبطه ، متخطب حواده في ميدان القاهرة ، على رأس فريق من رجاله من شرطة السورىء أن مذكراته تعطى فترة أعيد بكثير من السنوات التى أعقبت الحرب الأولى مباشرة ، وعلى ذلك فهو تكشف لنا عن التسلسل التاريخي للمراحل المختلفة .

لقد انحدر راسل باشا من أسرة تضم عدداً من الدوقات والوزراء وجاء إلى مصر بعد إكمال دراسته في جامعة كامبردج مباشرة . وعين مفتشاً للداخلية من سنة ١٩٠٣ حتى سنة ١٩١١ . وكانت سياسة البريطانيين هي الاعتماد الكلى على نظام العمدة ، الذين زادت أهميتهم عما كانت في عهد محمد على . ولذلك لا بد للسلطان من الإلمام التام بكل تفاصيل الحياة الشخصية هؤلاء الوحوش الصغار الذين يعيشون على النهب والسلب ، حتى يمكن السيطرة عليهم سيطرة فعالة . وفى لجان الشياخات التى كان يوكل إليها تعيين هؤلاء العمدة ، كان الرأى الأعز والخاسم في ذلك التعيين ، لمفتش الداخلية . وإلى جانب امتلاك هذه السلطة على الفلاحين من خلال العمدة الذين يعينهم ، كان مفتش الداخلية مسئولاً أيضاً عن التعاون مع البدو ، الذين كانوا يشكلون أقلية لها أهميتها وكان ذلك يتطلب القيام برحلات طويلة على ظهر الحصان إلى الصحراء إلى جانب تنظيم حفلات سباق الخيل والجمال في نادى الجزيرة ، التى يسمح للجنتمانه بممارستها ، لأن كانت تشكل نوعاً من العبث ، والاعتماد على المصداقات . تناسب طبيعة هذه الطبقة .

ثم انتقل راسل بعد ذلك إلى وظائف المدينة ، حيث كانت المشاكل تختلف كثيراً . فعين في الاسكندرية عام ١٩١١ ، ثم انتقل إلى القاهرة عام ١٩١٣ ، حيث بقي إلى ما بعد الحرب العالمية الثانية . وكانت الوظيفة التي عين فيها في القاهرة هي وظيفة مساعد الحكمدار . وبينما لم يكن في الوزارات الأخرى - فيما عدا وزارة الداخلية - إلا مستشار بريطاني فقط ، وبينما كان الحكمداريون في الأقاليم يخضعون لسلطة المديرين ، على الأقل اسمياً ، فإن السيطرة والأمن في العاصمة ، كانت مسئولية الوكالة البريطانية . وكان هارفي باشا حكمدار العاصمة ورئيس راسل ، رجلاً عسكرياً ملتزماً بالنظام الصارم ، من المدرسة القديمة . إلا أن راسل أثبت فساد ذمة أحد مساعدي رئيسه الكبار ، وكان رجلاً مانحياً يدعى فلبيدس ويشغل وظيفة مفتش المضبط في المحافظة . وحكم عليه فعلاً بالسجن ، حيث التقى هناك بكثير من ضحاياه .

وحين عين راسل باشا حكمداراً لشرطة القاهرة عام ١٩١٨ ، أصبحت هذه الهيئة ، أكثر ما يعتز به نظام الاحتلال . ومنذ أيام كرومر ، كانت شرطة القاهرة قوة للدولة لا يمكن إنكارها . وكانت محل ثقة بكفاءتها . وكان لها نظام صارم ، فلم يكن يسمح للمصريين بالالتحاق بها ، إلا بعد قضاء خمس سنين في خدمة الجيش . (من الوجهة النظرية ، كان على كل مصري لا يدفع قيمة البديل الذي يعفيه من التجنيد ، أن يقضى في الجيش فترة عشر سنوات) . وفي عهد جورست أنشئت مدرسة البوليس لتخريج ضباط الشرطة ، وكان يشترط للحاق بها الحصول على بعض الشهادات الدراسية . وكانت فرقة الحفلة (السوازي) هي صفوة رجال هذه القوة . وكان عددها لا يزيد على الثلاثمائة ، وقد أحسن تدريبهم وإمدادهم بالمعدات اللازمة ، وكثيراً ما أظهروا فعاليتهم في مقاومة الاضطرابات في شوارع المدينة . وقد بلغ من اعتزاز راسل بهم ، أن قدم لهم عرضاً في القروسية عام ١٩٣٤ ، بقصر كنجهام أمام الملك جورج الخامس . ومع ذلك ، فإننا نلاحظ وسط هذا الاعتزاز ، تعليقاً يدعو للقلق من نفس الرجل المسئول عن هذه الفرقة - إذ يقول في مذكراته - بسبب تدهور مستوى الصحة العامة في القرية ، فإن هذه الفرقة ، وإن كانت لا بأس بها ، إلا أنها تفتقر إلى القوة الضرورية التي كانت لها منذ عشرين عاماً . إن ما يتضمنه هذا التعليق ، يتحدى كل ما يمكن أن يصاغ من العبارات الجميلة دفاعاً عن هذا النظام .

الجالس على العرش

دعونا الآن ، لنقطع الحديث مؤقتاً عن ترجمة حياة هذا «الشرطي» ، لنعطى خطوط العريضة لصورة رجل آخر كان بطريقته الخاصة ، من حماة النظام أيضاً . إن القاري «التاريخ» حياة السلطان فؤاد ، لا يد له أن يتذكر الصورة التي رسمها ستندال في كتابه «الشارتريز» ، لأمير بارما الماكر الجذاب الذي لا يثق في أحد . كان فؤاد رجلاً واسع الحيلة ، تحيط به الشبهات . ولقد سعى بكل حين الشرق ، أن يوسع نطاق سلطته المحددة ، المتاحة في ذلك الوقت وتلك البلاد ، لرجل يجلس على العرش في ظل خدمة البريطانية . ثم انه نجح في مراعاة جانب الوفاق في السلوك والمواقف ، إلى درجة يحسده عليها الكثيرون

من الملوك والأمراء . وكان يحاصر بدانته الوروثة في بدلة رسمية من صنع أحد الحياطين الكبار في باريس . وينفس الطريقة كان يخفى طبيعته الشهوانية ، التي كانت لا تثقل ضراوة عن طبيعة أجداده في هذا المضمار ، تحت ثوب جذاب من التظاهر بالتمسك بالاستقامة والتقاليد .

ولد فؤاد بن اسماعيل عام ١٨٦٨ . وعقد زواجه الثاني عام ١٩١٩ ، على السيدة نازلي كريمة اسماعيل صبري باشا التي ولدت عام ١٨٩٤ . وكان تعليمه أوربياً صرفاً . فلقد أرسل وهو لا يزال في العاشرة من عمره إلى مدرسة في جنيف . ثم بعد ذلك إلى مدرسة أخرى في تورين في إيطاليا . والتحق عام ١٨٨٢ ، بأكاديمية تورين الحربية ، وهناك أتقن اللغة الإيطالية ، واتصلت أواصر الصداقة والحب بينه وبين أسرة بيد مونت الملكية . وفي عام ١٨٩٠ ، عين ملحفاً عسكرياً في فينا ، حيث واثته الفرصة لتعلم الألمانية . وكان يتحدث الفرنسية كأحد أبنائها ، ويتقن فحجتها العامية أيضاً . ومن جهة أخرى ، فقد كان يجهد اللغة الإنجليزية تماماً ، وربما كان ذلك في صالحه . ولكنه كان لا يعرف إلا القليل من اللغة العربية ، ولم يكن ذلك في صالحه ، خاصة حين أصبح الجهل بهذه اللغة في مصر ، شيئاً لا يقره الناس . ثم دعاه عباس الثاني إلى مصر ، وعينه في الجيش برتبة لواء . ولكنه استقال عام ١٨٩٥ ، وعمل في السياسة على نطاق ضيق ، بعيداً عما يثير الشبهات .

استطاع فؤاد في تلك الفترة أن يحيط بالكثير من الأمور ، في حرية ، كان من المستحيل أن تتاح لولي عهد رسمي : وحين تولى السلطة ، كان قد حصل على تجارب كثيرة ، لافي الممارسة الفعلية للحكم الاستعماري السديد ، ولكن في نصوصه وطرقه وروحه . ولقد اكتسب شهرة بوصفه راعياً للفنون . وكان له الفضل ، أو جزء كبير منه ، في تأسيس المعهد (١٩٠٨) الذي أصبح يعرف فيما بعد بالجامعة المصرية ، كما يذكر له بالفضل أنه اهتم بهذه الجامعة اهتماماً كبيراً ، وكان يمارس فيها ، ما يكاد يكون دور الرئيس الفعلي لها ، ثم انه افتتح عدداً كبيراً من المؤتمرات ، وكان رئيساً لجمعية الاقتصاد السياسي والجمعية الجغرافية ومعهد الدراسات المالية في الشاطي بالاسكندرية وأسس جمعية مصرية لتشجيع السياحة . وفي عام ١٩٠٧ ، تولى رئاسة أسبوع الطيران في هليوبوليس ، وكان سيفتح معرضاً في ١٥ نوفمبر ١٩١٤ ، للدراسة الوصفية (الإثنوجرافية) للإنسان الإفريقي ، ولكن اندلاع الحرب أوقف إقامة هذا المعرض . وكان اندلاع هذه الحرب فرصة لاشتراك فؤاد في نشاط الهلال الأحمر . وهكذا استطاع أن يبنى لنفسه نوعاً من المكانة المرموقة ، تكاد توازي ما تضفيه السلطة على صاحبها . وقد دعم من هذه المكانة ، مظهره الذي كان يتسم بالوقار ، وقدرته على ضبط النفس ، واتباعه طريقة صارمة لراحة فيها في معاملة مواطنيه . وكان في عام ١٩١١ ، قد صلب الخديو عباس في رحلة إلى إيطاليا ، حيث استطاع بفضل صلاته الطيبة هناك ، أن يحقق نجاحاً كبيراً لهذه الرحلة . وفي عام ١٩١٣ ، كان هناك حديث عن توليه عرش ألبانيا . وحين توفي السلطان حسين كامل (٩ أكتوبر ١٩١٧) ، ورفض ابنه الأمير كمال الدين حسين تولي العرش ، أصبح فؤاد سلطان مصر ، تحت ظل الحماية البريطانية .

إن هذا الرجل الذي قدر له أن يلعب دوراً على المسرح الوطني ، لم يكن محبوباً ، ولكنه كان يتمتع بضغط كبير من الاحترام ، لالتزامه أمام الناس بالسلوك القويم ، كما أنه كان مرهوب الجانب ، لما عرف

عنه من طول الباع في تدبير المؤامرات . ولقد كان متاوراً مأكراً في شئون الدولة ، ولكنه كان في الوقت نفسه ، عرضة لنوبات مفاجئة من الغضب ، تفقده أُناته . وكان من النوع الذي يحسن تدبير الأمور ، ويثابر على متابعة أهدافه . ولكن أعصابه كانت تفلت منه أحياناً ، ويفقد قدرته على ضبط النفس . فبذل إنه كان يصاب بالجنون ، حين يذكر أمامه اسم سلفه ومنافسه عباس الثالث ، أو اسم الأمير سيف الدين ، الذي كان يدين له بصوته الأجل ، نتيجة لإطلاقه الرصاص عليه ، وبخوفه الشديد من الاغتيل . وكان سيصبح ملكاً دستورياً ، افتقاراً إلى ما هو غير من ذلك ، ولم تكن تنقصه البراعة في الجمع بين الشرعية ، وبعض معالم الحكم المشد ولكن حالته النفسية وشخصيته ، على أي حال ، لا يمتنان نسبياً . لأن ما يصنع التاريخ ، هو الحركات وأبنية المجتمعات ليس غير . لقد وجد فؤاد مكاته في نظام للحكم ، كان دوره فيه أن يستخدم قدرته في إطالة المصراع بين ثلاثة أطراف تتقاسم هذا النظام - الملك والشعب وبريطانيا العظمى وكان هذا في الحقيقة ، هو الدور الذي يراد منه القيام به .

عامي الشعب (التريبون)^(١)

في عهد الخديو سعيد ، كانت «مندرق» ، إبراهيم زغلول عمدة إيساته ، مركز قوه ، مديرة الغربية ، تسع لمائة ضعف . وكانت مساحة مزرعته ، تزيد على مائة فدان . وكان إبراهيم ينتمى إلى الصفوة من المزارعين ، الذين أسسوا قوتهم المتزايدة في أواسط القرن التاسع عشر ، على أنقاض نظام الدومين ، حين كانت الأرض ملكاً للدولة ، أو بالأحرى ملكاً للوالى . وكان إبراهيم رجلاً سريع الغضب ، يحكى عنه أنه أوقع ممثل الخديو من فوق فرسه في إحدى المناسبات . وتزوج إبراهيم من «منة» أحد الشيوخ . ولاشك أنه كان يريد بذلك أن يدعم مكانته الاجتماعية ، طبقاً لتقاليد العصر . وقد رزق بولد من زوجته في عام ١٨٦٠ . وحين سئل سعد زغلول بعد ذلك بزم طويل ، عما اكتسبه من والده ، أجاب بأنه اكتسب «الحكمة» من أبيه . و«الحكمة» من أمه . وهو مزيج متفجر يتسم بالتوازن . وفعلاً كان سعد في مواجهة الجماهير ، يصبح كمن أصابته نوبة من الجنون . ولكنه كان يعرف كيف يوصل هذه الجنون إلى سامعيه بالقدر الذي يريده . فقد كان يعرف كيف يتحكم فيه ، مستخدماً إياه حين يشاء دون أن يسمح له فقط بالسيطرة عليه . وكان التعليم الذي تلقاه منذ الصغر ، قد عمق فيه الوعي السليم بالسلسل الوظيفي لقيم المشاعر والأفعال .

كان قد دخل الأزهر ، بعد أن مرَّ بالكتاب ، ثم بالمعهد الدينى في دسوق . وكان تأثير الأفغان عليه قوياً ، كما كان على كثير من معاصريه ، ومنهم الشيخ محمد عبده . ولقد احتفظ أسلوبه في الكتابة والخطابة بنضه الخالص ، وقدرته على إثارة الانفعال . ويوصفه محرراً أدبياً في صحيفة الوقائع المصرية ، كان من أوائل من استطاعوا أن يمزجوا بين الأسلوبين ، المعصرى والتقليدى . وبعد ذلك بمدة طويلة ، حين انتدب عضواً في محكمة الاستئناف ، وكان عليه أن يكتب أسباب نقض حكم ابتدائي ، فلقد أبدى

(١) التريبون (Tribune) ربح كانت تنتخبه طبقة العوام في روم القديمة ليجمع حقوقهم ومصالحهم من عدو من حرفة الأشراف عليها .

في كتابة هذه الأسباب ، من القوة الحارقة في التعبير عن حججه المنطقية والقانونية ، ما جعل المستشار الأوربي في هيئة المحكمة يوجه إليه السؤال الآتي في دهشة -وكيف تأتي لك هذا ؟ إنك تكتب كرجل متعلم !- وجرحت هذه العبارة كبرياء سعد جرحاً عميقاً ، جعله يصمم على الانتساب إلى مدرسة الحقوق الفرنسية . وبعد خمس سنوات من الدراسة التي بدأها وهو في الثانية والثلاثين من عمره ، حصل على شهادة هذه المدرسة عام ١٨٩٧ .

ولقد مكنته هذه الدراسة من الحصول على قسط من المعرفة في اللغة الفرنسية والإجراءات القضائية - وكان ذلك سلاحاً فعالاً في بلده في ذلك الوقت - زاد من قوة أصالته الوطنية ذات الجذور العميقة . ولقد أمكنه السيطرة على هذه المجموعة العلمية الثقافية المتعددة المصادر ، التي قل أن تجتمع لفرد ، أو حتى لجبل بأسره . ولكن هذه السيطرة لم تأت هينة يسيرة بلا إبطاء ، بل لقد استعان عليها باجهد والصبر ، واستطاع أن يحققها على مراحل ، بالإصرار الذي يتميز به جنسه ، ولقد شذت إليه هذه الصفات الأنظار ، وجعلت المواطنين والأجانب على السواء ينظرون إليه بإعجاب شديد . ولقد وصفه أحد القضاة البلجيكيين بالآتي - «إرادة تسير في طريقها بقوة خشنة وإصرار وصلابة ، كأنها إحدى قوى الطبيعة . إنه يثير العواصف ، ويسير وسطها متنهجاً ، كأنها بيته الطبيعية . وأظن أنه لو اضطر إلى اختيار رمز غير له ، لاختار شجرة جيز تنقف في مهب الريح » . نعم - إنها شجرة الجعيز ، التي كانت تنمو في مصر منذ شباب الزمن ! إن زغلول ، بكل ثورته التي تكشف عن ذاتها في القوى التي يثيرها ، وق النبرة التي يعبر بها عنها ، كان في الوقت نفسه يمثل الاستمرار الملتزم باخط التقليدي .

وليك الأسلوب الذي تحدث به حين رجوعه من أوربا عام ١٩٢١ ، بمناسبة زيارته للأزهر . (لقد حضرت إليكم اليوم للصلاة في هذا المكان المقدس ، ولأقدم فروض احترامى وعرفانى بالجميل ، لتلك البيئة التي نما فيها عقل وارثتى إدراكى ، لقد كان الأزهر مهماً في تطور سعد زغلول ، وإعداده لمواجهة الغرب ، بنفس القدر الذي ساعد به تدريبه في مدرسة الحقوق الفرنسية على ذلك . (إن النهضة الحالية تدبّن بالكثير للأزهر ، حيث اكتشفت أننا نفسى مبادئ الاستقلال ، لأن تعاليمه مؤسسة على طاعة الاستقلال في نفس كل إنسان) . ولكن استمع إلى البقية - (إن الطالب يختار معلمه . وللمعلم الحق في اتخاذ مكانه في هيئة التدريس ، من خلال الحق الذي يملكه الطلاب ، في الانضاف حول أى رجل يملك الموهبة والكفاءة لهذه الوظيفة . والجميع يوجهون إليه ما يعن لهم من أسئلة . فإن نجح المتقدم في هذا الامتحان المسير ، فإنه يعتبر كمنّا لعقد حلقة الدرس) . إن الكل يعرف نظام هذه الحلقات التي كانت تعقد حول أعمدة الأزهر ، وفي جامعة القرويين في مراكش ، والزيوتنة في تونس ، والتي لا تزال تعقد في النجف وكربلاء في العراق .

(إن هذا النمط في الاستقلال ، يوصف الآن بأنه إخلال بالنظام . ولكنه كان يتيح للطلاب أن ينتقل من التعاليم المالكية إلى التعاليم الشافعية وقد يبدو هذا مجرد تفضيل لا أهمية له ، فالانتقال من مذهب إلى مذهب مسألة متروكة للرأى الشخصى ، وهي لا تعدو أن تكون من قبيل الرسميات . ولكن

الذى يثير اهتمامنا في تلك النوعية من طرق التعليم التقليدية التى بلغت إليها زغولون الأنظار ، هو ذلك النوع من الديمقراطية الثقافية والمتضمنة ، التى نجد لها شبيها في إدارة القرية) .

والحلقة الأخرى التى كانت تربط بين زغولون وماضى بلاده ، هى تجربته الطويلة في تاريخ الاستعمار . لقد كان متجها (يفتح التاء) مباشراً لهذه التجربة . ولم يكن مجرد صدفة ، أن يذكره كرومر في خطاب وداعه ، أو أن يتزوج من ابنة مصطفى فهمى ، (الوزير العظيم) ، كما كان العقاد لا يزال يسميه في عام ١٩٣٦ ، والذي كان رغم ذلك ، أكبر المتعاونين مع الاستعمار . ولا كان من قبيل الصدفة أيضاً ، أنه لما وترعرع في رعاية الأميرة نازلى ، التى ترك لنا ستورز عنها صورة ساحرة ، والتي لم تكن بأى حال ، في عداد المتمردين . لقد كان يدور في وضوح ، في تلك الحقبة المبكرة ، أن زغولولا سيصبح وزيراً في المستقبل .

في هذا الرجل ، الذى تأثر إرثه ، مع تأثير البيئة الاستعمارية التى كانت تحيط به عند نقطة تفرق فيها الطرق . ولقد استطاع أن يستخدم كلا التأثيرين ، بطريقة منفردة ممتازة . إنه لم يتأثر بالنوعية السلبية للمواقف ، لأنه كان يستطيع تحويل هذه المواقف إلى خدمة أغراضه . وحين أخذ مكانه على مسرح التاريخ ، لم يكن بطلاً في ريعان الشباب كمصطفى كامل ، ولا متمرداً واسع الخيال ، ورائداً بحرك الشاعر الرقيقة كمحمد فريد . إن زغولولا كان محظوظاً بما فيه الكفاية ، أو قويا بما فيه الكفاية ، كى يضيف بطريقة التراكم من عمله الحاضر إلى رصيد الماضى ، وأن يعمل ما يمكن عمله وما يجب عمله ، في الوقت المناسب . إنك تحتاج إلى قوة عظيمة ، كى تتناول عشاءك مع الشيطان ، ولكن زغولولا نجح في ذلك نجاحاً كبيراً . إنه لم يضع وقته في إدانة المواقف ، التى يكتنفها الغموض ، أو تحيط بها الشبهات ، ولكنه كان بجوها ، كلما أمكن ذلك ، إلى فعل إيجابى . ولقد توصل دون شك ، إلى هذه الطريقة ، بنفس عملية المواءمة والتركيب ، التى استخدمها بنجاح في تجميع وحدة ثنائية من حياته وتعليمه ، حين استطاع التوفيق بين العناصر المختلفة فيها . إننا نستطيع أن نرى العناصر الأساسية التى كان يبحث عنها في الإسلام ، وفي التجربة العقلية للفلاح . ليس فقط من خلال الصفة التى تبعث على الاستقرار فيها ، وليس فقط من خلال تلك القوة المقاومة للزيف التى استمدتها من الرجوع مرة أخرى إلى الأشياء الأساسية ، بل وأيضاً لأن العنصر الأساسى نفسه - بكونه عنصراً غامضاً - قد مكّنه من تجنب الحيرة المفرطة في التبسيط .

في هذه الأرض التى جمعت بين أقدم أشكال الزراعة وأسوأ أنواع الاستغلال الأدمى ، بطريقة مؤلمة تنذر بالخطر ، تعرّف زغولون على قوة كامنة بلغت من العظم ، إلى الحد الذى جعل أى نوع من أنواع السيطرة يمر فوقها ، دون أن يؤثر فيها تأثيراً يذكر . إن الصراع بين الماء والجفاف ، بين ازدهار النبات والجذب ، كان يدور في الأعماق البعيدة لهذه البلاد ، بتعقيد لا يمكن حصره داخل حدود أى وصف للأفعال الخاصة . وهكذا فإن زغولولا ، لا يمكن أن تفهم طبيعته ، أو تدرك أبعاده ، من خلال ما فهمه هو ، وما أدركه من أبعاد . والذي قد يفهم في غيره على أنه سعى إلى الحلول الجزئية ، أو عدم ثبات على المبدأ ، يصبح في حالته ، سيطرة على واقع الأمور .

وحين اختاره كرومر نفسه لمنصب الوزارة ، بعد حادث دنشواي المروع ، فلقد جعل زغلول الناس يحسّون بحضوره في وزارة المعارف العمومية ، وتحقق دنلوب مستشار هذه الوزارة على الفور ، أن هذا الوزير لم يكن كغيره من سبقوه ، مجرد مظهر خال من كل مضمون ، فلقد أرسل فور تسلمه لعمله في طلب رئيس الحسابات ، وأمره بأن يعرض عليه ملفاته . فطلب الرجل النصيحة من دنلوب وهو يرتعش من الخوف ، وراوغ في إجابة هذا الطلب ، حتى هدده الوزير بالطرد من وظيفته . وكان موقفاً لاسابقة له في هذه الوزارة ، وأثار زغلول زوبعة أخرى ، حين دخل الجمعية التشريعية ، حيث اعترف به في الحال رئيساً للمعارضة ، حتى حين كانت هذه المعارضة ستعقد صلاته الطيبة بالنظام القائم . إننا نكرر أن التاريخ تصنعه الحركات وأشكال البناء في المجتمع . وزغلول كان يعرف كيف يستغل الأولى (الحركات) ضد الثانية (أشكال البناء) . ومع ذلك فقد كان من الممكن أن يفضل طريقه ، وأن يفضل الآخرين ، وقد جعله أعداؤه يندم على بعض الأخطاء ، التي نتجت من سيره في غير الطريق المستقيم . وكان ضعفه يكمن في استبداده برأيه - خذ موقفه من قانون تقييد حرية الصحافة مثلاً . ولقد فسّر موقفه من هذا القانون في وقت متأخر بعض الشيء ، بقوله - ولقد كنت قاضياً ووزيراً ، وأنا الآن عضو في الجمعية التشريعية . لقد كان شعوري الخاص لا يتلاءم مع هاتين الوظيفتين . وكثيراً ما كنت أشعر بالاشمئزاز من الأشياء التي أكلف بها . ولكنه نفذ هذه الأشياء رغم ذلك . ولقد أثبت أنه خبير في استخدام الغموض . وفي اتباع سياسة المراحل في الوصول إلى أغراضه . وكان من طبيعته أن يتصدى دائماً للفضاضة الواقعية التي تمس حياة الناس أو البلاد ممساً مباشراً . خذ مثلاً موقفه عن الجهة التي يسند إليها التحكم في أموال الأوقاف ، وهو امتياز يقضى على صاحبه قوة ونفوذاً ، غالباً ما يستخدمان وسيلة للسيطرة ، أو موقفه من موضوع الجمعيات التعاونية ، التي كانت غالباً ما تستغل لصالح القائمين على شئونها ، أو صالح أغنياء الريف عامة . دون أن ينتفع منها الفلاحون الفقراء أو موقفه من قانون الخمسة الأفدنة المشهور ، الذي كان أقل إنسانية بكثير ، مما يدعى المدافعون عنه .

إن قيمة أي تشريع ، تتوقف على مدى الخير أو التقدم ، الذي يحققه في التطبيق . ولقد يحدث أن يسهم أحد الناس بإصراره العتيد ، في إحداث هذا التقدم ، أو تحقيق هذا الخير . وفي هذه الحالة ، يرتبط اسم هذا الرجل بالتدريج بالخير والتقدم ، ويصبح مثلاً لها .

رؤية على العالم ، وقوة للشرطة (بقية)

طوال عمله في الوظيفة ، كان على الشرطي ، أن يحارب التمرد ، وأن يحاول فهم السلوك غير الواضح واللفظاء ، لأن هذا هو الاسم الذي كان يطلقه على تجمعات الشعب . وكانت هذه اللفظاء في تلك اللحظة ، لا اسم لها . ولعل تاريخ مصر في جميع العصور ، هو تاريخ التجمعات الجماهيرية ، التي تبحث لنفسها عن اسم !

في فبراير عام ١٩١٩ ، ذهب راسل مع زوجته في رحلة قصيرة إلى الصحراء . وحين رجع إلى

القاهرة في ٧ مارس ، وجد المدينة في حالة شديدة من الاضطراب والفوضى : نتيجة للقبض على سعد زغلول . ولم يحدث أن رأيت القاهرة مثل هذه المشاهد على هذا النطاق ، منذ أربعين سنة (منذ أيام مراد) . إن هذه المظاهرات الصاخبة ، التي كانت سوف تصبح فيها بعد من خصائص المدن الكبرى ، بدت أمام «الشرطي» شيئا لم يسبق له مثيل . إن هذه الحالة لم تكن تشبه الظاهرة الأخرى ، التي يخشاها رجال الأمر بنفس القدر ، وهي نفثى الإجرام . فقد كان لدى رجال الشرطة تجارب كافية عن هذه الظاهرة .

كانت أول جريمة سياسية - من هذا النوع الثالث - هي قتل بطرس غالى عام ١٩١٠ . وبين ١٩١٠ و ١٩٢٥ ، تكشف سجلات الإحصاء عن أربع عشرة محاولة لقتل السياسيين المصريين ، وعن قتل إثني عشر موظفا بريطانيا ، وعن أربع وعشرين محاولة غير ناجحة على حياة البريطانيين وكان أكبر الحوادث الأخيرة في هذه الحقبة ، هي قتل السردار السيرى ستاك باشا عام ١٩٢٤ . وفترة الهدوء التي تلت ذلك ، وعزاها راسل إلى فعالية وسائل القمع ، استمرت من ١٩٢٤ حتى ١٩٣٧ ، أى ثلاثة عشر عاما ، ثم تحدث طواها حادثة واحدة للقتل السياسى . بعد ذلك بدأت سلسلة أخرى من هذه الحوادث . وسجل راسل في مذكراته ، التي تابع فيها هذا الإحصاء حتى عام ١٩٤٦ ، حادثين للقتل ، وثلاث محاولات لم تنجح ، فيما يتعلق برجال الجيش البريطانى . ولو أنه تابع إحصاءه إلى ما بعد هذا التاريخ ، لكان قد سجل حادثين آخرين ، قتل فيهما الثامن من رؤساء الوزارة ، وحادثا ثالثا قتل فيه مرشد جمعية الإخوان المسلمين . هذا إلى جانب الحوادث الأخرى التي تمت أثناء حريق القاهرة . ولم يجر حتى الآن ، أى بحث سيكولوجى أو اجتماعى ، يكشف لنا عن أسباب هذه الحوادث التي كانت تختلف في حوافزها وظروفها ، وإن كانت كلها تعبيرا عن العنف الذى ولّده اليأس . إن هذه الحوادث قد استهدفت قتل المصريين والبريطانيين كليهما ، والرجال المشهورين وبوئيتهم وكذلك الحقنة ، وحتى زغلول والنحاس كانا من بين من وجهت إليهم هذه المحاولات .

في معظم هذه الحوادث ، كانت الجماهير تعاون القاتل . فكان يستطيع بعد قضاء مهمته ، أن يجنّفى بين المشاة على رصيف الشارع ، دون أن يحاول أحد أن يتبعه ، ولا حتى الشاويش الذى قد يتصادف وجوده في المكان . وهذا هو ما حدث في محاولة اغتيال بيجوت وبراون ، وفي قتل الأستاذ رويسون . ولكن سلطة الاحتلال من جانبها ، كانت تستعمل كل مناسبة من هذه المناسبات ، كى تريح أرضا جديدة . فبعد قتل رويسون ، أعادت تعيين البريطانى كيون بويد مرة أخرى مديرا للأمن العام . وما حدث من إجراءات القمع عند قتل السردار عام ١٩٢٤ ، يكشف عن استغلال هذا الحادث على نطاق التاريخ .

وكذلك كان المسئولون المصريون يبدلون جهدا كبيرا - جهدا ظاهريا أكثر منه فعلا - في تنافى هذه الحوادث المكلفة . وفوق ذلك ، فإن رجال السلطة ، مصريين وبريطانيين ، كانوا يقومون بإجراءات صارمة في القمع والمراقبة ، تتجاوز المهام العادية لوظائفهم . وأصبحوا متحذرين في تعاون وثيق ، لم

بجاولوا إخفاءه عن الأنظار ، في مقاومة أى مظاهرة تحاول التعبير عن المشاعر الوطنية . ولم تكن خشيتهم من هذه المظاهرات ، بسبب ما قد ينجم عنها من أعمال العنف أو ارتكاب الجرائم فحسب ، بل - في الجانب الأكبر - بسبب دلالتها الرمزية . ولم يكونوا مخطئين في ذلك . فبعد إلغاء القانون البريطاني لإعلان الأحكام العرفية ، حل محله مواد جديدة في صلب قانون العقوبات المصري (يونيو ١٩٢٣) ، لا تقل عنه صرامة في الحد من حرية التظاهر والاجتماع والصحافة . وتكشف لنا حماسة وزارة الانتقال - قبل تولي الوفد الحكم عام ١٩٢٣ - في سن قانون كهذا ، عن رغبة لا تقل عن رغبة البريطانيين ، في اتخاذ الحيلة الشديدة ضد الإخلال بالأمن . ثم ان زغلول الذي لم يستنكر ذلك التكافل بين المصريين والبريطانيين في المحافظة على الأمن والنظام ، لم يكن آخر من أفاد من هذه المواد الجديدة في قانون العقوبات .

ولنرجع الآن مرة أخرى إلى حوادث ١٩١٩ ، التي فتحت - بشهادة راسل - بابا جديدا على التاريخ . كان أول المتظاهرين في هذه الحوادث من طلبة المدارس والأزهر . ولكن سرعان ما انضم إليهم «الغوغاء» ، كما كان راسل يسميهم ، متطلعين من الأحياء الفقيرة ، والضواحي الريوليتارية التي ظلت تنمو وتكبر منذ بداية القرن . ووجدت قيادة الجيش البريطاني ، التي ظلت توالي اجتماعاتها المحمومة في مقرها بفندق سافوي ، نفسها في موقف حرج ، حيث لم يبق لديها إلا قوة صغيرة ، بسبب حركة تسريح القوات ، التي بلغت أوجها في تلك الفترة ، بعد انتهاء الحرب الأولى مباشرة . وكانت هذه القيادة تشعر بالقلق على الأخص ، من خوفها من العنف الذي اشتهر به الجنود الاستراليون ، الذين عرفوا بتلفهم على الانتماء ، إذا حدث حادث لأحدهم . وكان راسل بطبيعته وطبيعة الوظيفة التي يشغلها ، يكره المظاهرات الشعبية كرها شديدا ، وفي رأيه ، أن قادة هذه المظاهرات ، سرعان ما يفقدون السيطرة عليها . فمن ذا الذي يستطيع أن يتنبأ متى تبدأ التفجائية أو التنظيم فيها ، ومتى ينتهيان ؟ إن الحقيقة ، أن عناصر كانت تعتبر حتى الآن غير مسئولة ، قد تقدمت الصفوف . فظهرت أفواج من أولاد الشوارع والصبية والمشردين وباعة الجرائد ، وأخذوا يصيحون بأعلى صوتهم ، وراء المتظاهرين الذين كانوا يلوحون ببعضهم الغليظة ، التي كانوا يحطمون بها نوافذ العرض في حوانيت الأوربيين . ثم وسط الإثارة التي كانت تخلفها هذه الطلائع ، كان الخطباء يعتلون الكراسي في كل ركن من أركان الشوارع ، ويحثون الجماهير على التخريب بعبارات مثيرة لا تخلو من القساسة ، مع اللوح بأيديهم في حركات عنيفة لتأكيد ما يقولون . وانتقلت هذه الحركة من المدن إلى القرى ، حيث اشترك جميع أهل الريف ، أو غالبيتهم العظمى فيها . فهل كان ذلك يعني - وجود «الغوغاء» في الريف ، أو حتى مجرد التفكير فيهم ، غير وارد - أن مجتمعات القرى قد التزمت تلقائيا بهذه الحركة ؟ لو صح ذلك ، لكان ذلك شيئا مقلقا جدا للسلطات ، ولكن راسل لم يكن واعيا لهذا الاحتمال . فهو يجبرنا عن رجل كهل في الثنوية ، يبعث مظهره الوقور على الاحترام ، اعترف أخيرا ، بعد إنكار شديد ، أن كل قرية قد جن جنونها ، وتملكتها حتى التدبير لكل ما تقابله في طريقها ، وأنه قد أصيب معهم بهذه الحمى ، إلى الحد الذي جعله يتخفف من ملابسه ، ويرقص على عربة وسط ميدان القرية ! إن نشوة عارمة قد اجتاحت الريف . وفي قرية أخرى في الثنوية ، ادعى الفلاحون أنهم قرأوا الحروف الأولى من اسم سعد زغلول على أوراق شجيرات القطن !

إن كتاب المذكرات يؤكدون الجرائم البشعة التي ارتكبتها الجانيان . ولكن من الواضح أن هذه الجرائم كانت غير متوازنة من حيث دلالتها أو نطاقها في الجانبين . إن محاولات القتل السياسي والمظاهرات ، كانت تختلف اختلافاً كبيراً ، عن التنفيس التقليدي عن مشاعر الكبت بالعنف ، الذي كان يظهر في قطع الطرق مثلاً ، الذي أطلق كرومر ولكن هذه العوارض الجديدة نتجت عن نفس الأسباب . كل ما في الأمر ، أن شعور القتل والاستياء ، كان قد ارتقى الآن إلى مستوى التعبير السياسي ، وأصبح يعكس تحديات المدينة .

ومع ذلك فهناك إشارات أخرى من نوع مختلف ، بل من نوع مضاد ، يمكن إسنادها إلى التغيير المورفولوجي (التغيير في الشكل والبناء) ، الذي مَزَّق الروابط القديمة للوحدة ، ودمَّر بالنتيجة المحظورات القديمة أيضاً . إن الإرهاب السياسي ، لاصلة له بالإجرام القضائي ، إلا أن كليهما يمثل كسراً لنوع مختلف من أنواع الكبت .

إن عدد الجرائم في عامي ١٩٢٠ و ١٩٢١ ، يزيد عن عددها في ١٩١٩ ، وهي السنة التي ضربت الرقم القياسي حتى ذلك التاريخ . لقد كانت المدن تموج باللصوص ، وكانت عصابات قطاع الطرق تنتشر في كل أنحاء الريف ، وتسيطر سيطرة تامة على العرب ، وخاصة في الوجه القبلي . وحيث كان يجيم الهدوء وتقل الحوادث ، فإن ذلك كان يعني أن هذه العصابات ، كانت تنقاضي من الأطراف المعنية ، ما يغنيها عن استعمال العنف . ولقد أرجع المختصون هذا الاختلال الفظيع في حالة الأمن ، إلى أن الكثيرين من اللصوص الخطيرين قد هربوا من السجون أثناء اضطرابات عام ١٩١٩ . كما أرجعوه أيضاً إلى تفشي البطالة ، وعدم كفاءة الإداريين ، وانعدام الحماسة في جهاز الأمن الذي أنشأه البريطانيون ، والذي كان يتكون من مديري الأقاليم ، ومفتشي الدخالية البريطانيين ، ورجال الشرطة . وأما كانت صحة هذه الأسباب ، فإن الأرقام تكشف لنا عن حقيقة هذه الحالة . فحوادث القتل قفزت من ٢٣٠٥ عام ١٩٢٠ ، إلى ٢٥٢٦ عام ١٩٢١ وكانت نسبة الزيادة في جرائم القتل في بعض الأقاليم تتراوح بين ١٣٥٪ و ٥٨٪ . وفي أسبوط قفزت جرائم القتل من ٧٠٦ إلى ٨٠١ .

ويجب أن نضيف إلى هذا انتشار تجارة المخدرات ، وهي تجارة تمثل أضراراً تاريخية . إننا نجد أنفسنا واقعين تحت إغراء كبير ، في أن نعتبر بعض هذه المواقف ، نتيجة لأسباب أنثروبولوجية (العلم الذي يبحث في أصل الجنس البشري وتطوره وعاداته ومعتقداته) ، أو حتى لمجرد جنوح إلى انتهاك القانون ، ولكن الحقيقة هي أن هذه المواقف تفسر التاريخ بطريقتها الخاصة . إن أي مفتش للدخالية ، بدأ حياته العملية حوالي عام ١٩٠٠ ، كان يعرف أن تعاطي الخشيش ، كما يقول راسل ، عادة منتشرة على الأخص في الأحياء الفقيرة من المدن ، ولكن ذلك كان لا يقلقه إلى حد كبير ، لأن هذه الظاهرة لم تكن قد بلغت بعد مبلغ الكارثة الاجتماعية . ولكن هذا الشيء كان يتفاقم الآن بسرعة كبيرة ، وقد زاد من خطره ظهور أنواع جديدة من المخدرات ، مثل الكوكايين الذي ظهر في القاهرة لأول مرة عام ١٩١٦ ، والمهربين الذي ظهر فيها عام ١٩٢٠ ، حيث كان ينشروا أحد الصيادلة الأجانب بين الناس على نطاق واسع ، في ظل حماية القانون ، والامتيازات الأجنبية . وفي عام ١٩٢٨ ، زادت هذه الحالة سوءاً ،

حين استخدمت طريقة حقن المخدرات في العرق ، وهي طريقة لم تكن تمارس حتى ذلك الحين إلا في البلاد المتحضرة ، قال راسل في مذكراته - (بعد ذلك بوقت قصير ، وجدنا عنصرا جديدا في حي بولاق الفقير . في الماضي ، كان ذلك الحي القاهري الذي يعجّ يسكاته ، يتكون في معظمه من نمط العمل الصعيدي ، الذي تختلف في القاهرة بعد هجرته السنوية من بلدة البعيد في الصعيد الأعلى ، لتأدية عمله الموسمي . . . كان هؤلاء الصعايدة صفتا خشنا من الناس ، ولكنهم كانوا أصحاب أقبوا . . .

أما الآن فقد أصبحنا نجد انقاسا متهدمة من الهياكل البشرية وقودا في حارات بولاق . . . كانوا انقاسا من كل طبقة في المجتمع المصري قضى عليهم المهجرون . . . كانوا أناسا انفصلوا ، لا عن حياة القرية فحسب ، بل عن المجتمع بأكمله . . . كانوا من المدمنين المشويذين .) وفي عام ١٩٢٩ ، أبلغ رئيس الوزراء نفسه الشرطة رسب بأن هذا الوفاء قد انتقل إلى القرى ، التي لم تكن قد سمعت عنه حتى ذلك الحين . وقد قدر راسل عدد المدمنين في ذلك الوقت بحوالى نصف مليون ، من بين سكان مصر البالغ عددهم أربعة عشر مليونا . إنها نسبة مذهلة !

وهكذا ، فمن نظرتنا إلى مآزير تقلبات التاريخ ، التي إما أن توصف في تبسيط زائد عن الحد ، بلغة الخير والشر ، أو تقحم بأثر رجعي في مسار الأحداث المعقد ، في مستوى أعمق من السطح الذي تدور فيه الحياة اليومية ، نستطيع أن نعرف على حركة شيء ثابت صامد ، ولكنه في الوقت نفسه شيء غير مصقول وعامض . غير مصقول ، لأنه يمدّنا بالمادة الأولية ، لما يمكن أن يقال أو يدرك أو يفسر . دون أن يكون هذا الشيء ذاته موضوعا للتعبير أو التفسير . وغامض ، لأنه يدخل في حركة التاريخ ، العنصر غير المعموس في الناس والأشياء . إذ ماذا يكون أقصر عمرا وأسرع زوالا ، من هذيان مدس للمخدرات في أحد الأحياء الفقيرة في القاهرة ؟ أو ماذا يكون أقل في دلالاته التاريخية ، من حادث قتل دله ؟ ولكن الحقيقة أن هذه الظواهر المعادية للمجتمع - التي شتت إليها انتباه السلطات ، وجعلتهم يهتمون بها اهتمامهم بالأمراض المتوطنة . ويدركون أن المخدرات أشد خطرا من البلهارسيا أو الملاريا ، وأن انتشار الجراثيم بهذا الشكل الوبائي ، يشكل مفارقة لها مفعول الصدمة ، بالمقارنة للسلوك العادي لشعب عذب للسلام - كانت أبعد ما يكون عن قدرة الأطباء أو رجال الشرطة على التفسير . فإذا ما تدهورت الصحة الجسدية والعقلية للأمة بهذا الشكل الواضح ، فلا بد أن يكون ذلك قد حدث بسبب ظروف خاصة ، أو بسبب الحالة الاجتماعية بـ من . لمؤكد أن هذا التمرد العنيف ، كان يرجع إلى حاجة للتعبير عما أصاب الإنسانية من جراح أعمق وأخطر مما يصيبها من الاستغلال العادي . إن العلاقة بين السياسة ، وبين هذا التفسير الاجتماعي لظواهر المعادية للمجتمع ، لا يمكن تحليلها بدقة في ضوء ما شللكه اليوم من معلومات . فهي لا تكفي إلا لتجعلنا ندرك وجود هذه العلاقة ، ولكن بشكل غير واضح . وهي أقل من أن تكشف لنا عن مدى التغييرات ، ووسيلة التعويضات ، التي اتخذها الحافز الثوري من خلالها مسئوليته عن هذه الشرور ، أو نجاح في التماسي بها .

ولكن الذي يمكن أن نؤكد ، بعد الانتهاء من هذا المسح المتغير الخواص والعناصر عن عمد - الذي يتضمن في تجاور وتعاقب ، الأشياء الغريبة التي لا حفظها الشرطي ، والعناصر التاريخية الإيجابية التي

بجعلها . هو التفاء هذه الظواهر الثابتة عند نقطة واحدة . إن «الشرطي» ، كان بطارد تاجر المخدرات والمتورد السياسي كليهما بلا رحمة ، وكان على علم تام بنمو الشرور الاجتماعية ، ولكنه لم يكن يعرف أن الإخلاص والشجاعة كانا ينموان أيضا . كان يرى الموقف مشحون بالتوتر ، ولكنه يعجز عن تفسير هذا التوتر . وعلى أي حال ، فلقد كان على استعداد تام لتنفيذ أي رأي يقول إن الحل كان يكمن في التطوير الأخلاقي ، الذي يمكن توضيح المشكلة من خلاله . وعلى ذلك فقد صار التحدي أشد عنفا ، والصراع في الحصول على الجائزة أكثر حدة . فنحن نجد هنا تجمعات جديدة ، وفضائل جديدة ، ورفائل جديدة ، واستجابات جديدة . وكلها تترواح بين ردات الفعل البدائية ، وبين الاستراتيجية الكاملة ، من الأمراض الاجتماعية إلى المعارضة البطولية . وكلها . يمثل أزمة تاريخية في كيان مصر الأساسي .

أشكال متعاقبة من الكمّ

يقول لنا الحبراء إن الحرب قد أثرت مصر . ولكن المعنى الوحيد لهذا القول ، لم يكن إلا أن فيضاً من الأرصفة - في مقابل الخدمات التي أدت لجنود الاحتلال ، أو الإمدادات التي قدمت لهم - قد تدفق إلى خزائن الشركات الأجنبية ، والسמاسة من النازحين من بلاد البحر الأبيض وجزره ، وبعض كبار ملاك الأراضي في مصر . أضف إلى ذلك ، أن العلاقات بين من كانوا يحصلون على هذه المبالغ ، وبين من لم ينلهم منها نصيب ، كان يجري عليها تغيير كبير ، لا يبعث على الثقة بما قد يأتي به الغد .

النهج الديالكتيكي في تطبيقه على الكمّ الوطني

كان عدد سكان مصر عام ١٩١٩ ، يزيد على الأثنى عشر مليوناً ، حسب التعداد الأخير . وهو عدد يزيد على ضعف العدد ، الذي كان عليه في بدء الاحتلال . وعلى ذلك ، فقد كان يمثل قفزة إلى الأمام في التركيب الديمجرافي ، منذ عام ١٨٨٢ . لقد كانت مصر تنتقم لنفسها بالكمّ . كان سكانها يعتبرون مجرد قوة للعمل - مجرد أداة لتوفير المواد الأولية . وعلى أحسن الفروض ، مجرد مستهلكين لمنتجات الاستعمار . وقبل ذلك التاريخ بعشر سنوات فقط ، كان يساور المستعمرين بعض القلق ، خشية عجز المصريين عن التكاثر بقدر كاف ، يؤهلهم للقيام بهذه المهام بطريقة مرضية . ولكن ما حدث بعد ذلك لم يقض على هذه المخاوف فحسب ، بل لقد خلق مخاوف جديدة في عكس ذلك الاتجاه تماماً . وبعد هذه المرحلة أيضاً ، بعد أن انتهى الاحتلال ومحجرت الأرض ، أخذ المصريون ينظرون إلى هذا الانفجار السكاني ، على أنه خطر داهم ، يقطع عليهم طريق التطور إلى حياة أفضل . ولكن هذا الزمن لم يكن قد حل بعد . وإذا كان احتلال مصر ، قد حدث نتيجة لمدىونيتها ، أي نتيجة لعمليات الكمّ

الاقتصادي ، فإن تحدى هذا الاحتلال الآن ، كان يمارس عن طريق الكمّ الإنسان . فالزيادة في كثافة السكان ، وازدحام الجماهير ، وتدفق الحشود الكبيرة التي انتزعت من جذورها على المدن ، قد أسهم - في الشرق الأوسط عامة ، وفي مصر خاصة - في هذا التغير الديالكتيكي .

إن دلالة الكمّ المتغيرة ، مثلها مثل الدلائل المتغيرة لحقائق كثيرة مختلفة في حياة البلاد المحتلة ، ترجع دون شك إلى عمليات التبديل والتعويض ، التي شرحناها من قبل - وهي عمليات تؤكد بها القيم الإنسانية ذاتها ، وهي ترتفع مرة أخرى ، عالية وسط تلك الأشياء ، التي كان يبدو أنها تسحقها وتقتضي عليها إلى الأبد . أما كيف يحدث هذا التحول والتكاثر والتنوع ، فهي مشكلة لا غمك حتى الآن المتناح لحلّها . ولكننا يجب أن نضيف هنا ، أن هذا القِيض من الوفرة ، كان دائماً خصيصة مميزة من خصائص مصر ، بل كاد أن يكون جزءاً من أخلاقياتها . وإذا كانت الوطنية المصرية ، قد استخدمت هذه الخصيصة استخداماً جيداً بعد عام ١٩١٩ ، فلعل ذلك لأن هذه هي الطريقة الوحيدة ، التي كانت وفرة مصر المميزة ، تستطيع أن تتحول بها إلى قيمة إنسانية .

ولكننا نستعد أنفسنا على أرض أكثر صلابة ، حين نستكشف توزيع هذه الزيادة في عدد السكان :

كانت الزراعة وصيد الأسماك ، تستخدمان أكثر من أربعة ملايين عاملاً ، أي حوالي ٤٩٪ من العاملين في مصر . ولعل هذا الرقم يبدو صغيراً في بلد لا يكاد يوجد فيه مورد آخر للرزق غير الزراعة . وإننا لنشاهد إن كان هذا الرقم يشمل النساء أيضاً ؟ إن ٢٥٧٨٠٠٠ من الأشخاص يوصفون في هذا الإحصاء بأنهم يشتغلون بالخدمة المنزلية ، وتبلغ نسبتهم إلى عدد العاملين ٣١٪ . وفي المراكز الريفية تزيد هذه النسبة إلى ٥١٪ . وهي حقيقة مؤسفة من الناحيتين الاجتماعية والاقتصادية : تدعو إلى مزيد من الدراسة التفصيلية . وكان عدد الحرفيين ، وعمال الصناعة ٤٣٩٠٠٠ ، يعمل منهم ٢٧٠٠ فقط في الصناعات الاستخراجية .

وكان عدد ملاك الأراضي ، يبلغ نصف عدد العمال الزراعيين على وجه التقريب . في عام ١٩٠٨ ، كان عددهم ١٣١٠٠٠ - وفي ١٩١٥ أصبح عددهم ١٥٩٨٠٠٠ - وفي ١٩٢١ ، أصبحوا ١٨٩٤٠٠٠ - وطبقاً للرأي المؤلف الذي نأخذ عنه هذه الأرقام ، يمثل هذا التطور نوعاً من انتشار الديمقراطية . ويرى أن هذا يدعم رأيه هذا ، أن الضمانات المقدمة لرهونات الأراضي في البنك العقاري ، قد انخفضت في الفترة ١٩٢٠ - ٢٤ ، من ٢٧٢٥٠٠٠ جنيه إلى ١٧٤٥٠٠٠ جنيه . ولكن دعونا نلقى نظرة أكثر تدقيقاً على هذه المسألة . إن المزارع التي تزيد عن حِسين فداناً ، كانت تمثل حوالي ٤٠٪ من مساحة الأرض المزروعة . وإذا ما أخذنا هذه النسبة في كل إقليم على حدة ، نجدها تبلغ ٦٦٪ في البحيرة ، ٦٠٪ في الفيوم ، ٥٣٪ في كل من الشرقية والدقهلية ، ١٩٫٩٪ في المنوفية ، ١٣٫٩٪ في جرجا . وفي ١٩٢٠ ، كانت ٩٪ من الأرض المزروعة ملكاً للأجانب ، وخاصة لشركات استصلاح الأراضي الكبيرة ، وفي كل مكان تقريباً ، كانت الأراضي التي تملكها الأجانب ، تزيد بنسبة مضطردة مع ازدياد المساحة الكلية للأراضي الزراعية . وفي شمال الدلتا ، حيث كان يجري استصلاح الأراضي ، عن طريق عمليات الغمر والصرف ، كان أصحاب الامتياز على هذه الأراضي ، هم الذين يشكون .

فعل أي أساس كان يبنى مؤلفنا هذا تقول له ؟ إنه يلاحظ - كما رأينا - ازدياد عدد صغار الملاك بين عامي ١٩١٣ - ١٩٢١ ، وعلى الأخص ، ازدياد نسبة من يملكون أقل من خمسة أفدنة ، بمقدار ٢٦٪ . إلا أنه ينسى أن يشير إلى أن المساحة الكلية التي يملكها هذه الفئة ، لم تزد إلا بمقدار ١٢٪ . وذلك أنه يتضمن قد جرى على هذه الأراضي عملية تفتيت . وبالمثل زاد عدد الملاك الذين يملكون من خمسة إلى عشرة أفدنة ، بمقدار ٦٠٪ . ولكن مساحة الأراضي التي يملكها جميعهم لم تزد إلا ٥٪ . وكذلك زاد عدد من يملكون من عشرة إلى عشرين فدانا بمقدار ٨٦٪ . ولكن نسبة الزيادة في الأراضي التي يملكونها لم تزد عن ٩٪ . أما الملاك الذين يملكون أكثر من خمسين فدانا ، فقد زاد عددهم ، بينما نقصت مساحة الأراضي التي يملكونها نقصاً طفيفاً . وقد بلغت مساحة هذه الأراضي ٢٥٠٠٠٠ ر٢٥٠ ، بينما كانت مساحة الأراضي التي يملكها صغار الفلاحين ، الذين بلغ عددهم ١٠٠٠٠ ر١٤١ شخص ، هي ٢٩٠٠٠ ر١٤١ فدانا فقط . وعلى ذلك ، فقد كانت الفجوة ، كما نعلم جيداً ، تتسع بين الأغنياء والفقراء بمرور الزمن . ولكن ما يلفت النظر في هذا التحليل ، هو أنه كان لا يزال يوحى بالتفاؤل في هذه الحقبة .

وظاهرة أخرى ذات نطاق واسع ، كانت في الإقبال على زراعة القطن . ولم يقتصر ذلك على كبار ملاك الأراضي فحسب ، كما كان الحال في عهد سعيد ، بل تعداه إلى الفلاح الصغير أيضاً ، وخاصة في الوجه البحري . إننا نستطيع أن ننضم ، كيف أن زراعة القطن قد ظهرت للفلاح في صورة أداة للتحرير . كان يأمل أن يستخدمها حين تحين الفرصة . لقد أصبحت هذه الأداة ، هي المعيار الكيفي والكمي لكل شيء . فلقد كان العمل ورأس المال ، يواجه أحدهما الآخر ، على جانبي جبهة نباتية . وتعكس المساحة المخصصة لزراعة القطن ، صورة هذه القضايا العقدية . كانت هذه المساحة تبلغ ٢٠٪ من مجموع المساحة الكلية للأرض الزراعية في ١٩١٨ - ١٩ ، ثم أصبحت ٢٣٪ في ١٩١٩ - ٢٠ . ثم انكسبت إلى ١٦٪ فقط في ١٩٢٠ - ٢١ . كانت هناك ضغوط إدارية لإنقاص هذه المساحة . إن دراسة تفصيلية من الحوافز وراء هذا الاجراء وطريقة تطبيقه ، سنستطيع دون شك ، أن نكتشف عن الصلات بين هذا التخطيط الاقتصادي الذي ظهر لأول مرة ، وبين المنافسة بين الجماعات التي أتبع لها على التعاقب ، أن تحصل على الثروة الزراعية ، أو التي كانت في طريقها إلى الحصول على هذه الثروة .

ولكن من جوهر طبيعة مثل هذا الاقتصاد ، ألا يكون فيه إلا سيطرة جزئية على العناصر التي نكيفية ، وألا يكون هناك إلا فهم جزئي لطبيعة هذه العناصر . إن الدلتا ، التي وجهت إليها السلطات جل اهتمامها طوال قرن من الزمان ، قد أثبتت حساسيتها التي تؤدي إلى الكوارث ، لعدم استقرار ثمن التصدير للقطن . وكان نبات القطن ذاته يلعب دوراً مهماً في ذلك ، مستجيباً - عن طريق تحسين صفاتها أو تدهورها - لتأثير نظام الزراعة ونظام المجتمع . كان القطن السكلاريدس في هذه الفترة مطلوباً ، وكان ثمنه أهل من غيره من الأنواع ، ولكنه كان يتجه بوجه عام إلى التدهور من حيث الإنتاج . فقد كانت غلة الفدان منه في الفترة ١٨٩٥ - ١٩٠٣ ، حوالي خمسة قناطر . وفي الفترة ١٩١٥ - ١٩٢١ ، نقصت هذه الغلة إلى ٣٨ قنطار . ويؤيد تقرير بنك الأراضي (لاندبانك) عام ١٩٢٣ ، هذا التدهور منذ عام ١٩٠٩ ، حيث نقص متوسط غلة الفدان من ٥٥ ر٤ إلى ٣٩ قنطار . ثم إلى ٢٥ ر٦ قنطار عام

١٩٢٠ - ٢١ . وإذا كنت أطيل في ذكر هذه النواحي الزراعية والفنية ، فذلك لأنه كانت لها ردود أفعال فورية ، على مجرى الأحداث وسلوك الرجال .

كان الكل يعرف ذلك في مصر ، من الباشا أو مدير المصرف إلى البائع المتجول . إن الأخير - مثلاً - كان يعرف أنه يجب عليه أن يسافر من بلد إلى بلد آخر في الربيع ، كي يتسلم الطلبات . ولكنه كان يفي بهذه الطلبات في أكتوبر ، حين تصبح سيولة النقد أكثر وفرة في الريف . فقد كان أكتوبر هو الموسم الذي يشتري فيه المتسجون حاجتهم من تجار التجزئة ، حين يتسلمون أثمان أقطانهم . ولذلك كان هو الشهر الذي تعاني فيه الدوائر المركزية للتمويل ، أثقل الأعباء .

كانت الفترة ما بين أكتوبر ومارس ، هي الفترة التي تصبح فيها مصر أشد ما تكون حاجة إلى النقد السائل . وكانت النقود تأتي أثناء الربيع والصيف . وحتى في أيامنا هذه ، تمثل هاتان الفترتان إيقاعاً من التعمد والانعكاش على التعاقب ، كإيقاع التنفس . فكانت البلاد تشتري النقود لتمويل حملتها . وبعد ذلك كانت تصدر هذه النقود ، وتبيع ما اشترته ، مما كان يسمى «بضائع منشتر» وحين نفكر في أن بعض المصريين ، كانوا يستمرون ثرواتهم في أوراق سوق لندن المالية ، نستطيع أن ندرك مدى الخسوع وعدم التمرط ، الذي وصل إليه التصرف في الاقتصاد المصري . إن الشركات المصرفية المحلية كانت أشد ما يكون افتقاراً إلى النقود . وعلى أي حال ، فقد كشفت هذه الشركات بعد ذلك بوقت طويل - حين حدث التأميم - عن الفرق الشاسع بين حجم نشاطها الكبير ، وبين ضآلة مواردها من النقد السائل . كانت هذه الحركة النقدية إلى الأمام والوراء ، تشكل حلقة بين مصر وأوروبا ، ولكن هذه الحلقة كانت تغيب جانباً واحداً لا غير .

الإخضاع الاقتصادي

وهكذا نجد في إحدى الجهتين ، أولئك الذين كان في أيديهم الخيوط التي يحركون بها الدمي ، شركات القطن في ليفربول ، والبنوك البريطانية والفرنسية والبلجيكية ، وفي الجهة الأخرى ، نجد الكائن آدمي المستعمر ، مقيداً بأغلاله إلى الأرض . وبين أقصى طرفي السلم ، كانت هناك الدرجات الوسيطة ، التي يقف عليها فروع الوكالات المختلفة والشركات المحلية والسماصرة ومقاولو الباطن والمتسجون الكبار والصغار والوسط والفلاحون الذين لا أرض لهم والعمال . وبين كل درجة من درجات هذا السلم والدرجة التي تعلوها ، كانت هناك قروى - لا في القوة ومستوى المعيشة فحسب ، بل كذلك في اللباس واللغة والمظهر . وكانت القدرة المالية تزيد - كلما بعدت الدرجة عن القومية المصرية .

ولم يكن سبب ذلك مقصوراً على اقتصاديات زراعة القطن فقط . فلو تأملنا مثلاً ، تلك الإدارة العظمى لقنال السويس ، التي كان المصريون يجمعون نهرها حول رقابهم - إن جاز التعبير - دون أن يشاركوا فيها ، فإننا نجد أن رأسمالها قد قفز من ٤٥٣ مليون فرنك عام ١٨٦٩ ، إلى ٩٦٧ مليون فرنك عام ١٩٢٣ . وبالمثل ارتفعت أثمان الأسهم التأسيسية فيها من ٢٤,٧٩٤ فرنك عام ١٩١٧ ، إلى ٢٦٤,٠٠٠ فرنك عام ١٩٢٣ . أي أنها زادت أكثر من عشرة أضعاف .

وعامل آخر كبير من عوامل خضوع مصر للأجنبي ، كان الدين العام . بلغت القيمة الاسمية لهذا الدين في تلك الفترة ، ٩٢ مليوناً من الجنيهات . وبلغت فائدتها السنوية ٣٧٠٠٠٠٠ جنيهًا ، وهي تمثل نسبة كبيرة من ضريبة الأرباح التي تخصص كل المتحصل منها في أقاليم معينة ، لدفع هذه الفائدة .

إن المصالح الأجنبية التي تتزعزعتها انتزاعاً من اللحم الخبز ، لم تقصر سيطرتها على تجارة القطن فحسب ، بل تجاوزت ذلك إلى التعامل في رهونات الأرض والمشاريع التجارية . ويجب أن نلاحظ هنا الفرق بين البريطانيين والفرنسيين .

في عام ١٩١٨ ، كان الفرنسيون لا يزالون يعتبرون أكثر الشركاء نشاطاً . كانوا يملكون ما تبلغ قيمته حوالي ٤٠٠٠ مليون فرنك من الأرض والعقار . هذا إلى جانب نصيبهم الأكبر في أسهم شركة قناة السويس وسندات الدين العام ، وكذلك البنك العقاري . وكانوا يملكون أيضاً مصارف أخرى كبيرة ، ومجلات تجارية ذائعة الصيت ، وحق الامتياز في احتكارات كبيرة ، مثل شركة ليبون التي تتولى إدارة القاهرة - ثم إنهم كانوا من كبار المساهمين في المشروعات المختلفة أو الأجنبية ، مثل البنك العشماوي ، والشركة البلجيكية للأزيكية ، وشركة مياه القاهرة ، ومصانع السكر . . . الخ . وكان لهم ثلاثمائة موظف في الحكومة ، كان بعضهم يشغل مراكز كبيرة ، مثل أولئك الذين يتولون القضاء . وبالرغم من أنهم كانوا لا يزالون يتمتعون بقدرتهم على المنافسة ، ويتفوقون في ميدان الثقافة ، إلا أنهم كانوا يعتبرون أنفسهم مهذبين أو مجرّحين . وحتى حين كان موقفهم مبرراً من الوجهة الشرعية ، كانت مطالبتهم تتخذ صورة الشكوى . وبدأ أن منافسهم البريطانيين كانوا يتعمدون تبرير هذه المخاوف الفرنسية . فبينما نقصت الواردات الفرنسية إبان الحرب من نسبة ٩٪ من مجموع واردات البلاد عام ١٩١٣ ، إلى ٣٪ أو أقل بعد ذلك ، ارتفعت الواردات البريطانية في هذه الفترة من ٣٠٪ إلى ٤٤٪ . وكان رأس المال البريطاني - كما رأينا - بطيئاً جداً في الدخول إلى مجال الاستثمار في مصر ، في أول الأمر . ولكنه عوض نفسه بعد ذلك عن الوقت الضائع . فلقد استطاع البريطانيون الذين كانوا أكثر براعة في النواحي العملية ، أن يجمعوا أثناء الحرب ، كمية هائلة من المعلومات التجارية ، من مجلات الرقابة وملفات الملكية المصادرة ، والكشوف الرسمية السوداء . وأمكنهم بمساعدة الأمريكيين الذين كانوا يتبادلون معهم هذه البيانات ، تصنيف هذه البيانات ، وإكمالها بطريقة منهجية . وقد ثبت لهم فائدة هذا التوثيق الممتاز ، حين تبين لهم بعد ذلك أن تأثيرهم المعنوي قد أخذ في التدهور ، وأن نفوذهم السياسي قد أصبح معرضاً للخطر ، وأنه قد بات من المحتم عليهم أن يعتمدوا على قوتهم الاقتصادية والمالية ، حيث إنها كانت الورقة الوحيدة الرابحة التي لا تزال في أيديهم . واضطر ذلك التفوق الاقتصادي ، بعض الشركات الفرنسية إلى التحنس بالجنسية البريطانية ولو ظاهرياً . فمما بلغت النظر أن الفرع المصري لشركة الأدوات الكهربائية الفرنسية (تومسون - هيوستون) قد تحول إلى شركة بريطانية ، حتى يستطيع أن يستفيد من بعض التيسيرات المتاحة للبريطانيين . ومما اختلفت وجهة النظر عند أصحاب المراكز الكبيرة من المصريين في ذلك العهد ، فإن أحداً منهم لم يكن يجرؤ على تبني رأي مخالف لرأي المهندسين البريطانيين ، وعلى الأخص في الاحتياجات والمنشآت والعقود الحكومية ، وهي الأشياء التي تمثل الجزء الأكبر في كل

نظام استعماري ، في مجال الاستثمار . ويجب أن نضيف إلى هذا ، مركز بريطانيا الممتاز - بحكم الواقع - في نقل القطن ، والتحكم في سيولة النقد ، حيث إن السيطرة الكاملة على الدورة المالية للنقد كانت في لندن ، حيث كان يودع الغطاء النقدي المصري من الذهب . ولقد احتاج الأمر إلى مفاوضات مرهقة من البنك الأهل ، الذي كان أبعد ما يكون عن «الأهل» في تلك الأيام ، للإفراج عن ثلاثة ملايين ونصف من هذا الذهب . كما احتاج الأمر أيضاً إلى مفاوضات أخرى ، لاستعادة ملكية أربعة ملايين جنيه من الذهب ، كانت بريطانيا قد صادرتها ببساطة أثناء الحرب ، للإتفاق منها على «ثورة العرب» التي لم يكن الثوار يقبلون التعامل فيها بالعملة الورقية . فقد كان على مصر أن تقوّل حملة لورنس بمعناها النفيس ، أي - بطريق غير مباشر - على حساب محصولها من القطن .

ورغم أن هذه الفترة ، كانت غير مناسبة إطلاقاً ، للاضطلاع بمجهود جماعي في الاقتصاد ، فقد أنشئت في مصر حينذاك ، جمعية لأرباب الصناعات من البريطانيين ، كانت تشمل عدداً من المشترين ، ومدبوري الأعمال ، والتجار المتجولين ، الذين يستطيع كبار الملاك في جميع أنحاء البلاد ، أن يحصلوا عن طريقهم ، على الآلات الثقيلة ، التي كانوا في شدة الاحتياج إليها في تلك الفترة ، مثل موتورات الري ، وطلمبات الديزل ، وجزارات الحرت . وكانت هناك منافسة حادة بين النمطين الرأسماليين ، الفرنسي والبريطاني . فكان الفرنسيون يفضلون التعامل مع ذلك العنصر الأساسي وهو الأرض ، في القروض التي يمنحونها بضمان رهنا إليهم . بينما كان البريطانيون يفضلون التعامل مع الأشياء المتحركة . كانوا يسعون في المسائل الاقتصادية كما في المسائل السياسية ، أن ينفذوا على ظهر جواد مقعّم بالحوية ، يمكنهم كبح جماحه وإخضاعه بالتدريج . وكانت المنافسة التي لا رحمة فيها تزداد بينهما باضطراب . ففي كل مرة ، تخصص فيها الحكومة المصرية رصيماً كبيراً من ميزانيتها للأعمال العامة أو الاستثمارات الجديدة ، كمشروع سدّ جبل الأولياء مثلاً ، كانت المناورات والحسابات تجري في الأقسام المتخصصة لذلك في السفارات ، وفي الحجرات الجانبية في الوزارات ، سعياً وراء استقاء خير ، يأتي في الوقت المناسب لخدمة الغرض المطلوب ، وتقديم عطاء أحد المقاولين الكبار ، ممن يترقبون فرصتهم . وكان هذا هو الاهتمام الأكبر للمستشارين التجاريين في السفارات ، الذين لم يكن من أقلهم نشاطاً ، المستشار الفرنسي جرانجيو . وفي هذه الفترة كانت الصفقات الكبيرة ، ذات طابع «كوزموبوليتان» ، تناح فيه الفرصة للجنسيات المختلفة من رجال الأعمال الأجانب . ولم يكن ذلك يشير التساؤل على أي حال ، بين الطبقات العليا من المصريين . وفي أواخر ١٩٢٢ ، أنشئ مجلس اقتصادي . وكانت مصر في أشد الحاجة إليه ، حيث إنها كانت عاجزة عن السيطرة على الأسعار ، ناهيك عن التحكم في الاستثمار أو الدورة الاقتصادية . وإلى جانب ستة أعضاء من الحكومة ، كان هذا المجلس يشمل عشرة من المصريين ، وسبعة من الأوروبيين ، منهم اثنان من الإيطاليين ، واثنان من البريطانيين ، وواحد فرنسي ، هو مدير البنك العقاري ، وواحد بلجيكي ، هو نوس بك مدير شركة السكر ، الذي سنلتقى به مرة أخرى في هذا الكتاب .

وإذا تركنا الآن موضوع الصراع بين المصالح الكبرى ، التي كانت تحتل مقدمة المسرح ، كي

نبحث تفاصيل الحياة الاقتصادية ، فإننا نجد هنا أيضاً أن العنصر التعدد الأجناس (الكوزموبوليتان) ، يتغلب على العنصر المصري . ونحن لا نحتاج في إثبات ذلك ، إلا إلى نظرة نلقها على قائمة أسماء المغاولين والحرفيين ، التي تنشرها الصحف المتخصصة أو نشرات الغرفة التجارية . فلنبحث مثلاً قائمة الموردين لأدوات البناء . إن هذه القائمة التي تشمل حوالي خمسين اسماً ، ليس فيها غير ثلاثة من الشرقيين ، وهم ليسوا من المصريين الأصلاء . وحتى في القوائم التي تتعلق بتجار المنتجات المحلية الطبيعية ، كالبيض أو الصمغ العربي أو السمسم ، التي تجمع من الفلاحين ، وتقتضى الاتصال المباشر بهم ، لا نجد إلا أربعة أسماء للشرقيين ، معظمهم من اللبنانيين ، من بين خمسة وعشرين اسماً للمصريين ، المسجلين في الإسكندرية . ونجد هذه النسبة أقل في المهن الحرة . فليس هناك غير اسمين شرقيين ، بين نحو عشرين من أصحاب الصيدليات في القاهرة . ثم إن محلات البقالة ، كانت مجاًلاً مغلقاً على أصحابه اليونانيين . وفي كل مكان من تجارة الصادر والوارد ، كانت الغالبية العظمى من الأجانب ، مع حصة صغيرة من النازحين من شرق البحر الأبيض المتوسط . فإذا ما وصلنا إلى مجال الصناعات الصغيرة ، التي نتوقع لها أن تكون استمراراً للحرف التقليدية القديمة ، فإننا نجد أن هذه الصناعات كانت أخذت في الارتفاع ، فشيئاً مع تطور أذواق زبائنها ، وتقدم الحياة اليومية بوجه عام . فنجد أن مصر قد أصبحت تستورد الأحذية من إنجلترا وفرنسا ، بالرغم من أن الزبون التقليدي كان لا يزال يحنّذ (البابو) التركي أو المغربي (البلغة) . ولكن كان في القرية أيضاً ، طلب على الأحذية الطويلة ذات الرقبة ، التي تشبه أحذية الضباط إلى حدّ ما . وكانت هذه الأحذية تعتبر أحذية «محترمة» ، وكانت سهلة الخلع حين يراد الوضوء . وعلى أي حال ، فلقد بدأت في صناعة كل أنواع الأحذية على نطاق واسع ، وإن كان معظم المشتغلين بهذه الصناعة من الأرمن . وكذلك كان من الصعب العثور على عشرة أسماء للمصريين ، بين مئات المشتغلين بصناعة النسيج ونجاره وخباطية . وحين افتتحت مصر معرضها الصناعي الزراعي عام ١٩٢٥ ، كان المرء يتوقع أن توليه الشركات المحلية اهتمامها . ولكن للأسف ، لم يشترك في عرض منتجاتهم فيه أكثر من عشرة مصريين .

وفوق ذلك ، كانت واردات إنجلترا وفرنسا ، تمثل نسبة ٣٤٪ من الأقمشة المستوردة ، وكان الطربوش الأحمر ، الذي كان شعاراً لكل مقاتل مسلم منذ الحرب الإيطالية - التركية عام ١٩١٢ ، يستورد من تشيكوسلوفاكيا (٦٥٠.٠٠٠ جنيه سنوياً) ، ومن تونس (٨٠.٠٠٠ جنيه) ، ومن إيطاليا (٣٠.٠٠٠ جنيه) .

إن هذه الحالة من الخضوع الاقتصادي التام ، لم تؤثر في هيكل بناء الثروة والإنتاج والاستهلاك بحسب ، بل خففت أيضاً من معنويات المواطن . لقد تعدّى الصبر على هذا التدخل الأجنبي ، حدود الإحساس بالكرامة .

وفي نهاية عام ١٩٢٣ ، حدث في مصر كما في المغرب ، تغيير كبير في صناعة السجائر . فقد استبدل العمل اليدوي ، الذي كان يتم معظمه فيها على أيدي النساء ، بالعمل الآلي . وأدى ذلك إلى حدوث إضرابات واقتربت نقابة عمال شركات السجائر ، التي كانت من أقدم النقابات في مصر ، رفع ثمن

السجناء ، لتعويض العمال المستغنى عنهم عن البطالة . ولكن الحكومة لم تهتم كثيرا بهذه المسألة ،
أُحالت العمال المنظمين إلى قناصلهم ، حيث إن غالبيتهم كانت من اليونانيين . ولم يكن غريباً ، فقد
فان التدخل الأجنبي في مشاكل العمال من خصائص العصر .

إن مثل هذا التدخل ، كان يتخذ في بعض الأحيان ، شكلا غير لائق . ففي الإسكندرية مثلا ،
لاحظ القائلون عن شؤون البلدية ، أن شركة امتياز الترام فيها (تومسون - هيوستون) ، لا تجري
الإصلاحات اللازمة على عرباتها ، حتى أصبحت هذه العربات لمكة الأوصال ، مصدر للشكوى
الدائمة من زبائنها ، الذين اشتهروا بالصبر وقوة الاحتمال ووكلت الشركة توفيق دوس باشا المحامي ، في
الدفاع عن مصالحها . وبدأ دوس بزيارة الوزارات لمعية بصفة غير رسمية . وكان هناك وكس لإحدى
هذه الوزارات ، ذكر اسمه قبل ذلك في التدخل لمنفعة بعض البنوك ، مدين بمبلغ من مال شركة
تومسون - هيوستون . ونتيجة لذلك أمكن إسكات الأصوات التي تطالب هذه الشركة بالانزاع بخصوص
عقد الامتياز . وظلت العربات المستهلكة على حالها دون تغير . وارتفعت أسهم الشركة مرة أخرى ،
بحوالى ٦٠٪ من الثمن الذي هيضت إليه إبان إزمته . ولكن ظهرت بعد ذلك مضاعفات أخرى فذه
المسألة ، في شكل مؤامرة شملت أحد الوزراء ، والمندوب البريطاني ، والملك . فلقد استغنى الوزير
لذى كان ينتظر منه أن يقدم استقالته . وكان سبب استقالته ، أنه أبدى بعد ذلك عطفه وتأييده لمرضى
تعدمت به إحدى الشركات البريطانية ، تبدى فيه استعدادا لاستيراد عربات جديدة لثمنه . ولجول
عمل شركة تومسون - هيوستون في الامتياز . فهيضت قيمة أسهم الشركة الأخيرة مرة أخرى . ونهر
الأمر بإلغاء البلدية لعقد امتيازها ، ولعل هذه كانت أول تجربة للتأميم ! ولكن باله من جو متحور
بالسحب الفاعلة ، من المشبهات والمؤامرات وأنصاف الخول ، ذلك الذي تم فيه هذا التأميم !

فزع الاقتصاد المسيطر (١٩١٩-٢٠)

هل قدر هذه العلاقات غير المتساوية ، الاتصاح أبداً ؟ وهل قدر لعمليات التكم ، أن تظل
خاضعة للعمليات والمتعالة لقانون الاقتصاد الحديث . كما يقره العالم الأوربي ؟ أو هل قدر لمصالح مصر
ومصالح أوروبا كليهما ، أن يفرقا في بحر من الشك وعدم الثقة بضمهما معا ، وتتعاقب فيه عبيهم ،
لواحد بعد الآخر ، الخسائر المفاقمة ، والمكاسب غير المتوقعة ؟

في ملحوظة أخفت بمشروع الميزانية في مصر عن ١٩٢١ - ٢٢ ، يكرر المستشر لملق قوله ، بأن
مصر لم تضر شيئا بسبب الحرب ، بل على العكس ، زادت من احتياطياتها المالي . وكان هذا احتياطي في
عام ١٩١٩ ، قد قدر بمبلغ ١٥٠ مليون جنيه ، أودع منها جزء في الخزائن ، وأرسل جزء إلى الخارج ،
وبدء جزء على الترف وسلع المظاهر . وبحلول عام ١٩٢٠ ، كان خمسون مليون جنيه من هذا المبلغ قد
تبخر . ومن المائة مليون الباقية ، كان ثلثها منتشر في أيدي الناس ، وثلثها الشاى مودع في البنوك
كحسابات سائلة ، وثلثها الأخير أنفق في شراء الأوراق المالية الأجنبية . وكان القطر في هذه الأثناء قد

صادف موجة هائلة من ارتفاع الثمن . وإذا اعتبرنا الرقم المعياري ٣٠٠ في يونيو ١٩١٩ ، فإن هذا الرقم قد قفز إلى ١٠٢٠ بحلول شهر مارس عام ١٩٢٠ . ولكن ذلك لم يدم طويلاً ، فقد هبط الرقم المعياري في مارس ١٩٢١ ، إلى ١٤٠ . لقد سعد ثمن القطن إلى السماء ، ثم سقط إلى الحضيض ، حاملاً معه في حركته هذه ، العواقب المأساوية المحتومة ، في المجال الاجتماعي والمجال الاقتصادي . كانت الدخول الزراعية قد تضاعفت أيام ذروة ارتفاع ثمن القطن ، فلما حدثت النكسة ، فقد أشارت الفرع بين الزراع ، وعجز ملاك الأراضي عن تحصيل إيجار أرضهم . ومع ذلك ، لم تجسر الحكومة على إعلان فترة سماح في تسديد الديون (مورatorium) ، بل لجأت إلى وسائل أخرى ، كتصبح ملاك الأراضي بالصبر ، والحد من إجراء الحجوز الإدارية ، واستخدام وسيلة التحكيم بين الدائن والمدين ، أو اللجوء إلى تلك الوسيلة التي تشمل كل شيء ، وهي التعاون . وعلى أي حال فقد هبطت قيمة محصول القطن إلى الربع ، وكان لذلك أثر بالغ على جميع الزراعيين . وكانت الصدمة بالطبع ، أشد إيلاماً بالنسبة إلى الفقراء ، منها بالنسبة إلى الأغنياء . وترك التجار بضائعهم المستوردة ، ملقاة على أرصفة الميناء في الاسكندرية ، لعجزهم عن دفع الرسوم اللازمة لسحبها من الجمارك . وقد اقتضى الأمر ، إعادة تصدير بعض هذه البضائع ، أو مسحها سراً ، أو إعادة إرسالها للجهة التي جاءت منها ، أو تحويلها إلى اليونان أو تركيا . ولكن التجار استطاعوا أن يبيعوا جزءاً من هذه البضائع ، حين تحسنت الحال نوعاً ما في أكتوبر ، وإن كانت الأزمة لم تزال مستمرة . وفزعت الحكومة من نقص حصيلتها من الأموال ، ومن شبح العجز المفاجيء في الميزانية ، في بلد يعتمد كل الاعتماد في موارده على الصيرية الزراعية . وزاد من حرج الموقف ، أن معظم الثغقات في ذلك الوقت ، كان من المتعذر إنقاذها ، وأن معظم الأرباح التي جنتها مصر من الحرب ، كانت قد تبذرت ، أو استهلكت في ارتفاع الأجور ، أو شراء المواد الغذائية ، وشراء القمح البريطاني اللازم لتشغيل الآلات البخارية المستخدمة في رفع مياه الري .

ولكن كان هناك بالطبع بعض الناس الذين جنوا الأرباح من هذه الأزمة الطاحنة ، التي عانت منها الأغلبية الساحقة من سكان البلاد . ولوحظ أن الوسطاء الذين كانوا يسيطرون على سوق الاسكندرية ، كانوا هم الذين استولوا على معظم الأرباح التي نتجت من انخفاض بعض العملات الأجنبية ، وخاصة الفرنك الفرنسي . ولما كانت فرنسا من كبار المشترين في السوق المصري دائماً ، فلقد كان من المتوقع أن انخفاض قيمة الفرنك الفرنسي ، سيكون من نتائج ارتفاع القيمة الشرائية للجنيه المصري ، وأن ذلك سيعود بشيء من الربح على المنتجين . ولكن شيئاً من ذلك ، لم يحدث : فلقد شهد المراقبون من أهل الثقة ، أن ربح هذه العملية قد دخل إلى جيوب الوسطاء وحدهم .

ولم ير مستر دوسون المستشار المالي ، حلاً يصحح به هذا الوضع ، إلا في إصلاح منحه تسجيل الأراضي ، وتحسين طرق إجراء المساحة التفصيلية . ولكن مستر دوسون لم يكن يفكر في انتشار الاقتصاد من وحدته ، بل في تحصيل ضرائب الحكومة فقط . ولم يرض أن يتصح بما أسماه بالتدخل الحكومي غير السليم والمحفوف بالمخاطر . والحق أنه لم يكن هناك في ذلك الوقت ، في مصر أو أوروبا

الغربية أو المغرب ، من يملك أى قدر من التصور ، عن مشروعات التخطيط أو التأميم التى يمكن أن تقوم بها الدولة ، والتى أصبحت اليوم ، هى جواب عصرنا الحاضر على مثل هذه الظروف الدرامية العاتية .

ثم ظهر تقرير آخر لبنيك الأراضى فى الاسكندرية . وكسابقه ، يسجل هذا التقرير الازدهار الاقتصادى العظيم فى بدء عام ١٩٢٠ ، حين ارتفع ثمن القطن إلى مايزيد على مائة ريال ، وصاحب هذا ارتفاع مماثل فى ثمن الأرض . ثم يذكر الكارثة التى حدثت بعد ذلك بسبب الهبوط المفاجئ فى ثمن القطن ، مما أدى إلى عجز من اشتروا الأرض عن دفع الأقساط الباهظة المستحقة عليهم . ولقد صاحب هذا الهبوط ظاهرة أخرى أكثر إزعاجاً ، لأنها لم تكن عاملاً موقوفاً ، بل كانت عاملاً ينجس أن يصبح له صفة الدوام ، وأن يؤثر فى صنيم أساس البناء الاقتصادى للبلاد . فلقد كان القطن المصرى حتى ذلك الوقت ، يحظى بزيادة إضافية فى الثمن على القطن الأمريكى فى السوق الدولية . أما الآن فقد انكمش الفرق بينهما . هذا إلى جانب أن مصانع النسيج الأوروبية ، كانت قد بدأت تستغنى عن الخيوط الحريرية للقطن المصرى بطول التيلة ، واستعاضت عنها بخيوط القطن الأمريكى قصير التيلة ، الصالحة لإنتاج القماش الرخيص على نطاق واسع . ومع ذلك فإن هذا التقرير كان لايزال يفاخر بالميزان التجارى الإيجابى فى صالح مصر . إن هؤلاء الحبراء كانوا يقومون الموقف من الوجهة التقنية ، بل من وجهة التعريف الجبرمية . إننا نستعرف على ذلك مرات أخرى فى السنين التالية ، فى الخطابات التى أصبحت عرفاً ملزماً فى كل مناسبة ، للإشادة برخاء البلاد ، وإدارتها الجديرة بالإعجاب ، بسبب ظاهرة الاستمرار فى زيادة قيمة الصادرات على قيمة الوارد ، وتوازن الميزانية .

ولكن السبب فى زيادة صادرات مصر عن وارداتها عادة ، كان فى أن مصر تستورد من المنتجات والخدمات والخارج ، أقل مما تصدر . ونحن نعتقد أن هذا الفائض كان يشجع بعض الأنشطة المتدرجة الأهمية . فى داخل البلاد . ونحن نعتقد أن الأبحاث الأكثر تفصيلاً وعمقاً عن هذا البحث ، نستطيع أن نلقى ضوءاً أسطع على هذا الموضوع .

إن الحكومة لم تستطع أن تخفى خيبة أملها ، من وصول الحالة الاقتصادية إلى هذا الحد من السوء . ويمكن تفسير ترددها إلى حد ما ، بأنها كانت تشارك المعارضة فى رأيها . ولعله يكون من السابق لأوانه ، أن نتحدث عن الفوارق الطبقيّة فى هذه الفترة . فأتألمب دائماً استخدام التعبير الذى يندم العموميات المجردة ، أو الذى لا يكون مناسباً للزمن الذى أتحدث عنه . ومع ذلك ، فإن أجد هنا مايسرّ عن التحدث عن الطبقة البورجوازية المصرية . إن المرء يستطيع أن يقول إن هذه البورجوازية المصرية ، وهى تبحث بخيرة أبنائها للخدمة فى الحكومة أو فى المعارضة ، كان يقلقها فداحة الضريبة التى تدفعها عن الأرض ، وكانت تضع أملها فى الحصول على نصيب أكثر عدلاً فى أرباح الاقتصاد الاستعمارى ، أكثر مما كانت تطمح فى القضاء على هذا الاقتصاد . أما الآن ، بعد أن تعلقت آمالها بالحصول على الكثير من نتائج التطورات المالية حين ارتفعت أسعار القطن ، التى كان من الممكن أن تتيح لها فرصة جديدة فى دورها التجارى التقليدى ، فقد شاهدت هذه الثروة وهى تتبخر أمام عينيها . ولعل هذا هو السبب الذى جعل

البورجوازية تتحول إلى عمليات أخرى . فدخلت الطلائع الاقتصادية للبورجوازية في مصر وكل أنحاء الشرق الأوسط ، لأول مرة أثناء العشرينات ، إلى الاستثمار في مجال التصنيع .

وفي غضون هذه الأزمة ، لم تجد الحكومة دواء إلا في تحديد أثمان السلع . ولكن هذه الطريقة وحدها ، لم يسبق لها أن نجحت في أي زمان أو مكان . وكان لابد من فطام الفلاح عن ذلك الصرع غير المضمون - لا دواء ، وهو زراعة القطن ، أي عن ذلك النموذج الاقتصادي الذي تفرضه عليه السلطات . ولكن كيف كان يمكن ذلك ؟ كانت الصحافة تعبّر عن اتهامات الشعب ، وتهديداته ، ونصائحه . كما كانت من سنوات طويلة ، تلعب دوراً مهماً في حياة المجتمع . وفي هذه الفترة ، كانت تتمتع بقدر - الحرية النسبية ، يمكنها من ترجيع صدى الصراع المرير ، بين العاطفة الحياثة للشعب ، ومصالح الاستعمار . فكانت تعلن عن الظلم الصارخ في التمييز بين الأجانب والمصريين . وإن إحساس المصريين بهذا الظلم يزداد باضطراب . وكان الثمن المعيارى للمقمح وهو ١٠٠ في عام ١٩١٣ ، قد ارتفع إلى ٣٤٩ عام ١٩٢٠ . وهو ثمن عجز لكبار المنتجين . ولكنه كان كارثة على صغار المستهلكين . وكان الذين يجنون الأرباح من هذا الارتفاع الفاحش في الأسعار ، هم نفس الأشخاص الذين كانوا يبيعون البيض والصلح للجيش البريطاني في أثناء الحرب . ويحصلون لأنفسهم على تراخيص التصدير ، بفضل صلات الود ، الصداقة بينهم وبين البريطانيين من دوى النفوذ . وكان هذا هو السبب الذي جعل الرصيد الدائى في البنوك ، يقترص من سنة إلى خمسة وثلاثين مليوناً من الجنيهات .

الحال أن مصر كانت تستعرض الثروة الفاحشة ، والفقر الأسود ، جنباً إلى جنب . فلقد بلغت ذروة النفوذ في أمدى لشعب ، إلى الحد الذي بدأت فيه العملات الفضية القديمة تُرى بقل استعمدها . وقد صوب ، نجد طريقه إلى خزانة الدولة . فلقد اضطّر الفلاح ، أمد مطاردة حياة الضرب . أو يكشف انحراف في مكان مائى حقله ، عن بعض هذه القطلع الصغيرة التي كان يجنيها هناك ، تحسب لما قد يعاوجه من عادات الزمن ، أو يتحسس بيده قاع القدر التي كانت زوجته تحفظ فيه بعض هذه القطلع . حتى يستطيع أن يتحو من عنت الصراف ، وما يمكن أن يجلبه عليه من دمار ، بحجوره الإدارية والبيع الجبرى لمواشيه بأمنس الأثمان . ولم يكن الخبز وحده ، هو الذى يعوز الفقراء ، بل السكر كذلك . فلهذا كان يلطف بخلائه شيئاً من مرارة الشاى الأسود الذى يشربه الفلاح . ففي تلك البلاد المشهورة بزراعة قصب السكر ، وتصنيعه ، كان في القاهرة حوالى خمسمائة مصنع لصناعة الحلوى . بينما احتفى هذا المنتج لهما من الرفق والأحياء الفقيرة في المدن .

إن ميزانيات مصر الست ، في الفترة ما بين ١٩١٨ - ١٩ و ١٩٢٣ - ٢٤ ، تكشف عن زيادة الصادرات عن الواردات ، بمبلغ يزيد عن خمسة وعشرين مليوناً من الجنيهات . وهو مبلغ لا بأس به . ولكن عجز الصادرات عن الواردات في عام ١٩٢٠ - ٢١ وحده ، بلغ أربعة وثلاثين مليوناً من الجنيهات . وكان لهذا الإنكماش المفاجئ ، رد فعل عنيف ، على جميع المستويات . فبينما كان النموذج الكلاسى في مصر ، أن يفيض النقد السائل وقت جمع محصول القطن ، ليثرى كل ركن من أرضها ، إلا أن ذلك لم يحدث في ذلك العام . على الأقل بنسبته المرتفعة ، كما يتبين من المقارنة الآتية : كان النصيب

المتوسط لكل فرد من سكان مصر من هذا النقد السائل في ١٩١٩ ، هو ٣١٠ جنيه في يونيو ، ٤٨٥ جنيه في ديسمبر ، أما في ١٩٢١ ، فقد هبط هذا النصب إلى ٢٦٤ جنيه في يونيو ، و ٢٩٣ جنيه في ديسمبر . وفي ١٩٢١ هبط النصب مرة أخرى إلى ٢٣٨ جنيه في يونيو ، و ٢٦٥ جنيه في ديسمبر . ثم في ١٩٢٢ ، أصبح ٢١٠ جنيه في يونيو ، و ٢٣٠ جنيه في ديسمبر :

ولا يكن ذلك مقصوراً على مصر ، فقد انتشرت هذه الظاهرة في الساحل الجنوبي لبحر الأبيض المتوسط . . . وكان سيجىء الوقت الذى تتغلب فيه مصر على هذه الأزمة . ولكن حالة الكساد في هذه الفترة ، كانت أشد إيلاماً ، لأنها تلت حالة رواج مزدهر ، أطلق أعنة الأمال ، حتى بلغت السماء . وأنفقت الثروات التى جاءت عن طريق المضاربة على قدر من المشتريات فاق كل حد . وحتى الفلاح الذى أذهلته حالة الرواج غير المتوقع ، أصيب بما يسميه الاقتصاديون الآن بتأثير الظاهر . فبدلاً من اللجوء إلى الادخار كمداخلة ، أو إلى استثمار أرباحه ، فإنه يبددها عن آخرها . وشجعه على ذلك ، ما رآه أمام عينيه من تصرف أعيان قريته . فلقد ظهرت السيارات في الطرق الريفية حينذاك لأول مرة ، وكذلك آلات الزراعة الحديثة ، التى كان يسمع هديرها في الحقول . فهل كانت الجمرات الآن ، ستلعب دور آلات الرعى التى تدور بالبحار قبل ذلك بحسمين عاماً ، في تعزيز الفروق الاقتصادية والاجتماعية وخلق الطبقات في الريف ؟ على أى حال ، فلقد تسببت شعبية هذه الجمرات في ازدياد الطلب عليها بإسراف غير معقول ، وكذلك تراكمت الآلات الثقيلة ، وبالات الأقمشة القطنية ، والظروود المعدنية على احتلافها ، على أرصفة الميناء في الاسكندرية ، حيث لم يكن في قدرة مستودعها ، دفع المتطلبات الجمركية عليها .

وإشارات أخرى مثيرة للعجب ، نجدها في الأرقام التى ذكرتها لجنة «البدل» للإعفاء من الخدمة العسكرية . كانت الخدمة العسكرية الإجبارية منذ أيام محمد علي ، عبئاً ثقيلاً على المصريين . وكل من استطاع إعفاء نفسه منها بدفع «البدل» المطلوب ، كان يفعل ، كما حدث في فرنسا في عهد عودة الملكية بعد حروب نابليون . وكانت قيمة هذا البدل تمثل جزءاً لا يستهان به من إيرادات الدولة . ولا يمثل الرسم البياني للبدل ، أى موقف مختلف للفلاح فيما يتعلق بالتجنيد الإجباري ، بقدر ما يمثل حالته المالية . في عام ١٩١٩ ، كان المبلغ الذى دخل الخزانة من هذا «البدل» هو ٢٧٦,٠٠٠ جنيه . وفي ١٩٢٠ ، ٣٨٣,٠٠٠ جنيه ، نتيجة قويرة لارتفاع ثمن القطن . ونقصت قيمته في السنة التالية إلى ٢٥٦,٠٠٠ جنيه . ثم استمر الهبوط ، الذى كان دليلاً واضحاً على الفقر من ٢٥٦,٠٠٠ جنيه ، في عام ١٩٢١ ، و عام ١٩٢٢ ، إلى ٢١٨,٠٠٠ عام ١٩٢٣ . وبحلول عام ١٩٣٠ ، هبط المبلغ إلى ١٤١,٠٠٠ جنيه ، وفي ١٩٣١ هبط إلى ٩٤,٠٠٠ جنيه . ولا شك أنه كان هناك أسباب أخرى لهذا الهبوط المستمر ، ولكن السبب الأساسي كان على الأرجح ، أن الفلاح الصغير كان أفقر من أن يدفع ثمن إعفائه من التجنيد .

وانتهى عام ١٩٢٠ ، بتحسين طفيف عن بدايته . وارتفع معدل تصدير القطن من أكتوبر إلى ما بعده . وكان في هذا الكفاية لإنهاء حالة الجمود التام في التجارة - وغنى عن القول بأن هذا شجع مرة أخرى على المضاربة - وإنقاص حجم البضائع المحجوزة في الميناء ، وتنشيط الطلب على شراء الملابس ،

وهو ما يؤدي بدوره إلى تنشيط تجارة الصادر . وبدأ بعد مرور عامين أو ثلاثة على هذه الأزمة الطاحنة ، أن الأمور قد استقرت مرة أخرى . وفي كل هذا ، كانت مصر تتبع فقط التطور الدوري في السوق الأوروبية . وهذا هو نفس ما حدث في شمال أفريقيا : هبوط شديد في الأسعار في السنوات التي تلت الحرب العالمية الأولى مباشرة ، تلاها تحسن في الحالة حتى عام ١٩٢٥ ، ثم بعد ذلك نكسة حادة في الاقتصاد ، استمرت عشر سنوات ، وبلغت ذروتها في أزمة ١٩٢٩ . وهنا مرة أخرى في عام ١٩٢٩ ، أعربت البنوك عن قلقها . فكتب البنك العقاري يقول : إن بوادر النشاط قد ظهرت مرة أخرى . فلقد دخلت إلى مجال الاستثمار ، مبالغ كبيرة من رؤوس الأموال ، جاء الجانب الأكبر منها من الادخارات أو من فائض الأرباح . ولكن في أي شيء استثمرت هذه الأموال ؟ إن البنك يقول - « . . . في الإنشاءات المعمارية ، التي حولت المدن المصرية ، وعلى الأخص القاهرة والإسكندرية ، إلى مساحات شاسعة للبناء . إن التحسين الذي طرأ على مستوى المعيشة في المدن ، ينعكس بشكل ملحوظ على ظروف الإسكان ، بفضل التطور السريع في تخطيطات البناء . ولكن الفرق بين الدول الغربية والدول الشرقية في هذا المجال ، يكمن في أن التحسين في ظروف الإسكان في الأولى ، يعني أن هناك تحسناً عاماً في الحالة الاقتصادية . أما في الدول الثانية ، فإن ذلك لا يمثل انحرافاً عن النهج الاقتصادي القويم ، وسوء استخدام للمدخرات ، وأن الطبقات الاجتماعية التي لديها القدرة على الاستثمار ، لا تستخدم هذه القدرة في الحصول على مزيد من الإنتاج ، حتى ولو كان هذا الإنتاج في المجال التقليدي للزراعة ، بل تفضل أن تركز كل استثماراتها في بناء المساكن بالمدن ، كي تعمل من مركزها الاجتماعي ، وتعلن للناس عن ثرائها .

مستهل الوعي الاقتصادي

إن اضطرابات عامي ١٩١٩ و ١٩٢٠ ، قد عرّضت ما تبقى من النظام التقليدي للإنتاج إلى ضغوط شديدة ، وعن طريق التناقض زادت بعض عوامل هذه الأزمة ، حدة وخطورة . وفسدت العلاقات بدرجة أكبر من ذي قبل ، بين مجالات العمل وبين دوائر التمويل وملاك الأراضي . إن هذه العلاقات التي تجرّدت من الإنسانية - واتخذت شكلاً درامياً في مصر والشرق الأوسط ، بل وجميع أنحاء العالم في ظروف ما أعقبته الحرب من كوارث - قد ولدت وعياً متصلياً في متطلباته . فلقد زادت قسوة المعاناة وتوتر الأعصاب ، من حدة المعارضة والاحتجاجات الشعبية ، التي وجدت بالتطبع ، وسيلة للتعبير عن نفسها في لغة السياسة . وكذلك كان التفاعل بين العناصر السياسية والعناصر الاقتصادية ، قد أصبح الآن ملموساً وواقعياً أكثر من ذي قبل . بل لقد أصبح في بعض الأحيان متعمداً ومدروساً .

ومع أن الحكام في الأزمة السابقة ، كانوا يؤسسون أحكامهم على الأحداث السطحية وحدها ، وقد عجزوا عن التعرف على ما يجري تحت السطح ، فإن شيئاً ما لابد أن يكون قد تغير ، فقد أصبح من الجلي أن التحول في الصراع السياسي ، كان قد لعب دوره فعلاً في العمليات الاقتصادية ، وإن كان من

المفهوم أن الذي يسيطر على هذه العمليات في الجانب الأكبر ، هو العناصر الاقتصادية الدولية ، التي هي أقوى كثيراً من التأثيرات المحلية .

والآن دعونا نستقي الباب التالي من هذا الكتاب ، في بعض أجزائه : استناداً إلى العلاقات التي ذكرتها ، دون أن أعرفها بالوضوح الذي أتمناه ، نجد أننا لا نستطيع أن نفصل الحركة السياسية في ١٩١٩ - ٢٠ ، عن الظروف السياسية الطارئة . ولا شك أن هذا ينطبق على السنين التالية أيضاً .

في سبتمبر عام ١٩٢١ ، كانت التجارة في حالة ركود . وبلغت صادرات القطن في ذلك العام ، ٢١١,٤٢٨ بالة فقط ، يقابلها ٧٢٧,٠٠٠ بالة في نفس الفترة من العام السابق ، وقد نتج من ذلك أنه كانت هناك كمية كبيرة من القطن لا تجد من يشتريها . ومرة أخرى تكدمت (بضائع متشتر) على أرصعة ميناء الإسكندرية ، لأنها لا تجد من يستطيع أن يدفع الضرائب الجمركية المطلوبة عليها ، وبعد ذلك تحسنت الحالة نوعاً ما ، إذ ساعد نقص المحصول في أمريكا ، على زيادة الطلب على القطن المصري في أوروبا ، وعلى الأخص في تشيكوسلوفاكيا وألمانيا . وارتفع ثمن القطن إلى ٦٣ ريالاً . ولكن حدث بعد ذلك إضراب بين العمال الذين ينقلون القطن إلى السفن . وسبب ذلك قلقاً شديداً عند الوسطاء ، أتى بدوره إلى إحداث حالة فزع في سوق بورصة القطن في ميناء البصل ، فهبطت أثمان القطن مرة أخرى إلى ٥٠ ريالاً للقطن ، ثم إلى ٤٠ ريالاً (في نوفمبر ١٩٢١) . وأثار ذلك قلق السلطات ، وكان هناك حديث عن تعديل نظام البورصة ، بحيث تستطيع السيطرة على مثل هذه المخاطر ، أو الحد من تأثيرها على الأقل .

بعد القبض على سعد زغلول في يوليو ١٩٢١ ، لوحظ أن هناك حركة قوية لسحب الأرصدة من البنوك ، وأن الحركة التجارية قد عادت مرة أخرى إلى الركود . ثم أخذ تدهور الموقف يزداد باضطراد . فهل كان تصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢ ، الذي أعلن فيه اللتي استقلال مصر من جانب واحد ، سيخفف من هذا التوتر ؟ إننا نعلم الآن أنه لم يكن له هذا الأثر ، بسبب ما كان فيه من تحفظات ، لم يعد يقبلها الرأي العام في ذلك الوقت . وعلى أي حال ، فقد ظلت الأزمة الاقتصادية كما كانت ، وطال الزمن على حالة الكساد . وهبط ثمن قطن القطن إلى ٣٣ ريالاً (٣ مارس ١٩٢٢) ، وتأجل دفع الديون ، ومنحت القروض ، على كره من مانحيها ، استجابة للمطالب الملحة ، ولم تظهر في الأفق بارقة أمل في التحسين ، ورغم كل ذلك ، فقد نقص التوتر بعض الشيء أثناء الصيف .

وكشفت الأحداث عن ظهور بعض السمات لوعي أكثر حساسية بالاقتصاد . ففي مارس ١٩٢٣ ، قامت حملة في الصحف ضد (تكتيكات) المندوبين والوسطاء المحليين في تجارة القطن من الأجانب ، الذين كانوا يعملون على خفض أثمانه في البورصة وقت وجوده في حوزة المتجين أيام المحصول ، كي يشتروه بثمان بخس ، ثم يبيعوه بعد ذلك بثمان مرتفع ، بعد أن يكون قد خرج من أيدي المتجين . ولأول مرة أيضاً بدأ الناس يشعرون بالقلق ، لندرة الأرض الجديدة القابلة للاستزراع . ثم أننا نجد نفس المفارقة الدائمة في شعور رجال السلطة بالرفض عن ذواتهم ، وهم يبتشون أنفسهم على

الفاشل الذي حققه في الميزان التجاري ، ثم يعربون في الوقت نفسه عن خيبة أملهم ، في استمرار الركود في الحالة التجارية . واستمر هبوط ثمن القطن حتى وصل ثمن القطن إلى ٣٠.١ ريالاً ، وأصبح لا يستحق المجهود الكبير الذي يبذل في زراعته . فلقد قذرت التفتحات التي تلزم لإنتاج قنطار واحد من القطن ، بحسب ذلك الزمان ، بمبلغ يتراوح بين ٢٨ و ٣٠ ريالاً . وعلى ذلك فلم يقتصر الأمر على عدم وجود الربح في زراعة القطن ، بل تعداه إلى وجود خسارة محققة .

في ١٧ سبتمبر عام ١٩٢٣ ، عاد زغلول منتصراً من منفاه . وفي ٢٦ أكتوبر ، حدث تقدم ملحوظ في تجارة التمر ، ثم إن ثمن القطن الذي كان ٣١.٨ ريالاً في يوليو ، ارتفع في نهاية سبتمبر إلى ٣٥.٩ ريالاً ، كما لو كان رجوع القائد قد أحدث انتعاشاً في السوق ! وبعد ذلك في ٢٣ نوفمبر ، قفز ثمن قنطار القطن إلى ٤٣.١ ريالاً . وفي آخر هذا الشهر إلى ٥٠ ريالاً . وبدأ سحب البضائع المكسدة على أرصفة الميناء بسرعة إلى الداخل . فهل كان ذلك يتضمن أن حكومة وطنية تستطيع أن تحل المشاكل الاقتصادية للبلاد ؟ لسوء الحظ ، سرعان ما اختفت هذه الآمال ، وظهر أن مصر أبعد ما تكون عن التمتع باستقلالها في توجيه اقتصادها ، وأن مصيرها لا يزال معلقاً بتقلبات سوق لا سيطرة لها عليها . ومع ذلك فقد ظل الميزان التجاري في هذه الأثناء ، مصدراً للتعليقات المتفائلة . في ١٩٢٢ ، زادت الصادرات عن الواردات بسبعة ملايين من الجنيهات . فكيف يمكن تفسير هذه الظاهرة ، رغم ما تنطوي عليه من تناقض ؟ دون الدخول في ذكر أسباب معينة تتعلق بطبيعة سوق القطن وسوق المواد الأولية الأخرى ، فإنه يمكن تفسير هذه الظاهرة ، بالقلق الذي تنبئه حالة عدم الاستقرار في البلاد ، والخوف الدائم من قرب حدوث أزمة في العلاقات بين مصر وبريطانيا .

وعلى أي حال ، فقد تحسّن الموقف نوعاً ما بعد بداية عام ١٩٢٤ . فارتفع ثمن القطن مرة أخرى إلى ٤١ ريالاً (٩ نوفمبر ١٩٢٣) ، ثم إلى ٤٧.١ ريالاً (٢٣ نوفمبر) . وأعلنت البنوك عن استعدادها للإقراض مقدماً على المحصول ، بل عن تقديم قروض طويلة الأجل أيضاً . ومع ذلك فقد كان لا يزال هناك تردد طفيف ، حيث إن أسعار البيع بالتجزئة قد هبطت ، وفي ١٩ نوفمبر ١٩٢٤ ، جاء مقتل السردار ، ضربة قاصمة للحكومة الوطنية ، ومرة أخرى أصبحت بيانات الاقتصاديين تتسم بالكآبة . وقالوا إنه لم يحصل أي تقدم في الحالة منذ العام الماضي ، بل لقد انتقل الضعف إلى نواحي أخرى من الاقتصاد . وقالوا إن الارتفاع الذي حدث في ثمن القطن ، لم يكن له أي أثر حقيقي على السوق ، وإن المشترين كانوا حذرين واستمروا أموالهم في بناء المساكن ، والأوراق المالية الأجنبية . . . إلى آخر ما يماثل ذلك من أقوال .

لم يكن هناك أحد يستطيع السيطرة ، أو حتى مجرد تصور وجود هذا النوع من العلاقات بين الأحداث السياسية ، والحالة الاقتصادية الطارئة ، إذاً اكتفينا بهذين العنصرين فقط من بين العناصر التي تصنع النسيج المتشابك في حياة المجتمع . فلم يكن المراقبون الاقتصاديون قد بلغوا بعد ، حظاً كبيراً من الخبرة ، ولا حتى أولئك الذين كانوا يعملون في دوائر البنوك الأجنبية . ولم تكن محاولات التنبؤ تشمل إلا عدداً صغيراً جداً من العناصر المتغيرة في الاقتصاد ، وكان ذلك في المدى القصير فقط . ولكن هذه

العلاقات ، حتى وإن تعلد التحكم فيها ، كانت تشكل جزءا من التجربة الحية . ثم إننا تكشف عن الأهمية المتزايدة للعنصر الإنساني في مشاكل الكم . إلى جانب أنه كان هناك مجال واحد ، نجحت فيه الاحتجاجات السياسية في رسم الخطوط العريضة لنشاط المستقبل ، وهو مجال العلاقات بين مصر وبريطانيا .

دعونا الآن تلقى نظرة على كشف إجمالى ، نشره الدكتور عبد الحميد سعيد في روما عام ١٩٢٢ ، وكان صورة من محاضرة ألقاها في جنوا آنذاك ، تحت عنوان - (المسألة المصرية في وقتنا الحاضر) . وهى نداء واحد جاري ، من تلك النداءات التى حفلت فترة ما بعد الحرب ، بالجدل فيها . يقول البيان ، إن الشيء الوحيد الإيجابي ، الذى أنجزته بريطانيا في مصر ، هو مشروعات الري ، من أجل زراعة القطن ، والقطن من أجل تغذية صناعة النسيج البريطانية . ويتمم البيان البريطانيين يخلق الصناعة المحلية ولعل الأصح ، كان أن يقول إنها أخرجت مولد هذه الصناعة دون مسوغ . فلم يكن في مصر في ذلك الحين ، أية مصانع حديثة لغزل القطن ونسجه ، وكل ما كان فيها ، هو بعض المصانع الصغيرة للنسيج ، وبعض المحاليل القليلة ، والمعاصر التى تستخلص الزيت من بذرة القطن ثم يقول البيان إن بريطانيا قضت على زراعة التبغ في مصر .

وليس من العدل أن تلام الحماية البريطانية على القضاء على زراعة التبغ ، حيث إن هذا القرار كان قد اتخذ عام ١٨٧٩ ، في نهاية حكم إسماعيل ، الذى أصدر أمره بالحد من زراعة التبغ ، وأقرم جهازه الإدارى بالسهر على تنفيذ هذا القرار بكل حزم . وكان لسبب الذى أعلنه حينذاك ، هو انتشار الخيش في مصر . ولكن هذا الالتزام الأخلاقى لم يكن بالطبع هو السبب الحقيقى . أو العامل الحاسم ، في الحد من زراعة التبغ . فالمفروض أن الضرائب الجمركية المجزية على التبغ المستورد ، هى التى كانت العامل الأقوى الذى دفعه إلى اتخاذ هذا القرار . وفى عام ١٨٩٠ ، أنهت الظروف الاقتصادية ، وتدخل البوليس ، كل أثر لزراعة التبغ في مصر ، وكانت الغرامات الكبيرة التى يحكم بها على المخالفين في ذلك الوقت ، تشمل أيضا عمد البلاد . وعلى أى حال ، فقد قضى على هذه الزراعة نهائيا في مصر . وحيث إنه لم يصدر قرار آخر بحظر استهلاك التبغ أو تصنيعه ، فقد فتحت الأبواب أمام استيراد التبغ من تركيا واليونان ، وصنع في مصر ، حيث خلق صناعة حديثة من النوع الرأسمالى المتقدم .

ويستمر بيان الدكتور عبد الحميد سعيد في اتهاماته ، فيقول إن بريطانيا قد منعت كهربة البلاد ، واستولى أسطولها على كل بترول مصر . فأخذ منها ١٠٠,٠٠٠ طن سنة ١٩١٤ ، و ١٤٨,٠٠٠ سنة ١٩٢٠ ، و ١٨٢,٠٠٠ طن سنة ١٩٢١ . (وشلت صناعة استخلاص المعادن ، وصفت الأسطول الخديوي ، وباعت سفنه بالبحس للشركات البريطانية) ويشير إلى الاتفاق الذى فرض على مصر ، باستثمار احتياطياتها في شراء السندات البريطانية . وهو صادق في هذا ويقول إن بريطانيا قد التهمت ذهب مصر ، مقابل الصكوك التى أعطاها إياها وإنها قد سرقت محصول مصر من القطن ، حين اشتريته بسعر ٩٠ ريالا للطن ، وباعته بثمان أعل من ذلك كثيرا وهكذا قامت بريطانيا بأكبر إنتاج حيوى للبلاد طوال مدة الحرب ، وحقت ربحا يزيد على مائتى مليون دولار .

ولكن إذا سلمنا بأن اتهامات مصر ، كانت مدعومة بالتوثيق ، فيها يتعلق بالأضرار الاقتصادية التي حلت بالبلاد ، فإن المصريين رغم ذلك ، لم يتعمقوا في سبر طبيعة المرض ، ولم يذهبوا في ذلك إلى أبعد من جدل المعارضة . وكان ذلك راجعاً . . . بالإضافة إلى عوامل أخرى - إلى أن النخبة الممتازة من المصريين الذين كانوا يعبرون عن هذه الآراء ، لم يشعروا بأنهم يفتقون موقف المنافسة الباشرة مع رأس المال الأجنبي . وأما كانت حقيقة الأمر ، فقد كان هناك تغيير يجري على هذا الموقف .

الفصل الثالث

الثورة والمفاوضات

من الطبيعي لشعب واقع تحت وطأة الاحتلال ، أن يختار - من بين الأشكال المختلفة للتحرور - الاستقلال السياسي ، وأن يضعه على رأس أولوياته ، حيث أن هذا الاستقلال يشمل كل نواحي التحرير الأخرى ، بطريقة مباشرة أو غير مباشرة . وكان هذا هو اختيار الشعب المصري فعلا . ففي بيان نشر في ٢٠ مارس ١٩١٨ ، طرح أمين الرافعي قضية الاستقلال ، ودعمها بالحجج الدامغة ، رغم أن احتمال تحقيق هذه الأمنية كان ضئيلا في ذلك الوقت . وكان انتصار الحلفاء الذي بدأ وشيك التحقّق عندئذ قد أزعج الحزب الوطني وأوقعه في الارتباك . وجدير بالذكر أن محمد فريد رئيس هذا الحزب ، الذي كان يتقلّد في هذه الفترة في منفاه ، بين سويسرا وبرلين ، قد أرسل رسالة من المدينة الأخيرة تمتدح فيها ثورة أكتوبر الروسية . أما سعد زغلول ، فقد اختار على عكسه ، أن يأخذ بريطانيا بكلمتها التي قطعتها على نفسها .

في ١٣ نوفمبر ١٩١٨ ، ذهب زغلول في صحبة عبد العزيز فهمي وعمل شعراوي ، لمقابلة المعتمد البريطاني في دار الحمّاية ، وطلب منه الإذن بالسفر إلى لندن ، لعرض مطالب مصر في الحصول على استقلالها . وقد أصبحت هذه المطالب منذ ذلك الوقت ، هي مطالب مصر الرسمية التي لا رجوع فيها ، وإن كان الحزب الوطني قد وصفها بأنها متواضعة وقاصرة في التعبير عن آمال المصريين . وتحدث رشدي رئيس الوزارة حينذاك ، عن رغبته في أن يذهب بنفسه مع عدلي يكن وزير الخارجية إلى لندن ، لعرض قضية الاستقلال على المسؤولين - وكان ذلك طريقاً أكثر شرعية ، لنفس المبادرة المطروحة . ولكن هذا الإجراء ، لمجرد معقوليته الجديرة بالشأن ، أثار قلق دار المعتمد البريطاني ، التي اختارت ولهم بروتينات ليشنل وظيفتي المستشار المالي والمستشار القضائي معاً ، في الحكومة المصرية . وكان ردّ بروتينات على هذا الموقف المحفوف بالمخاطر ، مزيجاً من الطيش والغطرسة . وحين لفت أحد القضاة البلجيكيين نظره إلى

خطر التصادم في إهمال هذه المطالب الشعبية ، وإلى أن استمرار البريطانيين في عنادهم التمس بالاحتقار قد يشعل نار الثورة ، أجابه يرونيات إن هذه النار لن تزيد عن نار الشمعة التي تطفئها بصفة .

كان أول ما تحرص عليه الحركة الوطنية في مصر دائماً ، هو أن تتجنب حصر القضية المصرية في نطاق ضيق ، يقتصر فيه الحوار بين مصر وبريطانيا . وكانت مكانة بريطانيا الدولية ، وإحساسها بواجبها نحو هذه المكانة ، بمنعائها من الدخول في حوار مع هيئة لا تعترف بها . فكيف كان يمكنها إذن تجنب هذا الاعتراف ؟ إنه لم يكن هناك قط أي اتفاق ثنائي بين مصر وبريطانيا ، لا في زمن الاحتلال ، ولا بعد إعلان الحماية . إن تبعية مصر لبريطانيا ، كانت تعتمد على الأمر الواقع والمناورات وراء الكواليس ، دون أن يكون لها أي سند شرعي على الإطلاق . وكان المجاهدون المصريون على دراية تامة بهذه الوضع ، وكانت ممارستهم الطويلة للقانون والقضاء ، تحملهم على الاعتقاد بأن النصر النهائي لابد أن يكون للمبادئ في آخر الشوط . وإن كان ذلك سوف يحتاج إلى القيام بكثير من المناورات والإجراءات .

إن زغلول لم يكتف في هذه المرحلة الحاسمة ، بمجرد وثوقه بأنه يعبر عن رغبة الشعب ، بل أصر على الحصول على تفويض حاسم من جميع فئات هذا الشعب ، تضي على الشرعية ، بوصفه الممثل الوحيد له في الداخل والخارج . فبدأ أولاً بتكوين تلك الهيئة التي أصبحت فيما بعد منارة عالية في تاريخ الإسلام ، وتاريخ القضاء على الاستعمار ، وهي الوفد . وضم إلى هذه الهيئة ، عضوين من الحزب الوطني بصفتها الشخصية ، هما علوية والمكياتي ، حيث إن الحزب الوطني الذي كان يصبر على الحصول على كل شيء أولاً شيء ، لم يكن موافقاً على مبادئ الوفد . وحين أذاع الوفد نص التوكيل الذي يطلبه من الشعب ، في آلاف النسخ التي انتشرت في جميع أنحاء البلاد ، أدان الحزب الوطني صيغة هذا التوكيل بأنها تنفرد إلى الشجاعة ، وأنها حين ذكرت الاستقلال ، لم تصفه بكلمة والتأم ، وأنها كانت تناشد الميول الليبرالية للحلفاء ، وتعامل قضية الاستقلال ، وكأنها مجرد مسألة قانونية . كل ذلك مكّن الحزب المعارض - الذي يمكننا أن نصفه باليساري - من أن يتمادي في عناده الذي كان لا يكلفه كثيراً . وهكذا عزل الحزب الوطني نفسه . وحين دعا الوفد في نهاية الأمر ، قادة هذا الحزب إلى اختيار عضوين عنهم ، فإنهم لم يستطيعوا أن يصلوا إلى اتفاق بهذا الشأن . وبعد ذلك انضم عضوان منهم إلى الوفد ، هما مصطفى النحاس والدكتور حافظ عفيفي ، اللذان قدر لهما أن يصلا إلى أعلى المراكز . وقد تمّ اختيارهما عن طريق الوفد بصفتها الشخصية أيضاً ، ودون الحصول على تفويض بذلك من حزبها . وانضم بعد ذلك إلى الوفد أعضاء كثيرون ، منهم اسماعيل صدقي وعلي ماهر ومحمد محمود ، وحمد الباسل الذي كان من مشايخ العرب الكبار في القيوم ، وكان ذا قامة مهيبة ، تشرف من على أفق البورجوازيين . كما انضم إلى الوفد أيضاً الكثيرون من الأقباط ، من أمثال ويصا واصف وسينوت حنا وجورج خياط ، وواصف غالي أحد المصنفين الكبار من كتاب المقال باللغة الفرنسية . إن مهارة سعد زغلول ، كانت تكمن في أنه استطاع أن يبيح لهذه النخبة الممتازة من الرجال ، فرصة الاتصال المباشر بصرف الشعب ، والتعرف على مشاعره الأساسية .

الثورة

لقد أخذت الوكالة البريطانية تماماً بالمفاجأة ، بسبب عدم ثباتها على رأي ، وعدم كفاية المعلومات التي تصدها من مصدرها ، وبسبب المراقبة الخائفة ، التي لم تتح لشعب صمد للأمان في التفتيش عن مشاعره المكتومة . كل ذلك جعل الصدمة أشد أثراً حين موجت السلطات بالانفجار . في ١٤ يناير ١٩١٩ ، اجتماع مئات من أنصار لوفد في قصر حمد الباس ، حيث ألقى رغبول عليهم خطبة من نار ، تضمن إلى جانب حماسه الوطنية ، تحليلاً بارعاً عن علاقة مصر بضيوقها الأجانب . وقد جاء خبر هذا الاجتماع هام في أذهانهم في عمود لا تحدثت . ولم يكن ذلك من قبيل المصادفات .

إن الشريفيين الذين كرموهم بشؤون مزب السورين تقديرًا علياً ، كانوا لا يحفون بحظرهم لمصريين ، بسبب عدم قدرتهم على الصمود في الصراع . وكانوا يظنون أنهم بالتفويض من استخدام نصف سيجهزون هؤلاء الأفندية - الذين لم يسبق لأحدهم أن حارب قط - في هروب مرة أخرى إلى أوطانهم وأسيب . وتبع هذا الرأي ، قبضوا على رغبول (٨ مارس ١٩١٩) ، ونفوه إلى منطقة مع ثلاثة من صحبه . هم حمد الباس وسماعين صدقي ومحمد محمود . وحين رأى رغبول استحالة لتوفيق بين هذا حظر رسمي ، من جهة مشاعر الرأي العام فقد أقر أن يقدم استقالته . ووجه أنه قد أعيد استدعاه ، تألم و مرة جديدة ، لأنه أثار في جانب قوله لتأليف الوزارة ، إلى ضرورة إيجاد حل برضى مفضى تسعها (٩ أبريل ١٩١٩) . وعن أي حل ، فقد حضر الشريفيون إلى اجتماع أمام رغبول معبر شعير . وفي تسع من أبريل ، صدر لأمر بالإفراج عن المفيين ، وصرح لندول لوفد بالسفر إلى بلادهم . وفي هذه الأثناء ، يتم استدعاء رغبول الذي عثر مسؤولاً عن هذه الأخطاء ، شخصه عقيمة هي الشيفه مارتال ليني . تلك الشخصيه التي كان لها أثر بالغ على لورنس العرب ، بحكمه هائل . وساطته . وشخصه سلب . ولا يخفى عينه ، أن لدولة شسطة ، ليس ضعفه في مثل هذه المواقف ، إلى التيهين وتهويل الأحداث ، عن تعاقب . لقد كان هناك منهجن متصارعان . منهج لشعب ، الذي كان لا يزال في ندائه ، والذي لغت بسبب حسره عن خوفه لا تقوده . دبعة من دأله ومن محرجه . ومنهج الامبراطورية القديم الذي يعتمد في قوته على العرف ، والذي كان يحود القديم في وجهه . يكاد يكون بشدة يعلو . ومن هذه الساحة ، لم يكن حظ ليني من النجاح ، كبير من حظ ساريل مع المدروز ، أو حظ اخبرل بينان مع الويف .

كانت هناك موجة من العنف ترتفع في كل مكان . إن مصر لم تستسلم ، بالرغم من أسطورة الفلاح الضيق ، التي أسيه في حشده رجل من أمثال كرومر ووينكوكس . مع اختلاف خوفه بين المتطهرين . ونحن نسمع عن حوادث الاعتداء ، وقطع الطرق ، والقتل - ومع أن هذه الحوادث لم تكن ذات علاقة مباشرة بالتمرد السياسي ، إلا أنها كانت تدل - كما سبق أن ذكرت - على قلق عميق لغضب البلاد . وكان هناك يهب بالضلع ، كثير من المؤامرات - سواء أكانت حقيقية أم من وحي خيال . فحين

كان الوفد في باريس ، اكتشف رجال الشرطة في لحظة مواتية ، مؤامرة تهدف إلى قلب النظام ، لجماعة تدعى جمعية الانتقام ، وكان هذا الاكتشاف ذريعة طيبة للقبض على سكرتير اللجنة المركزية في القاهرة ، عبد الرحمن فهمي . ورد الجنود البريطانيون على أعمال العنف ، بارتكاب أعمال وحشية . وقصة هذه الأعمال التي سجلها عبد الرحمن الرفاعي في كتبه ، مليئة بالمأسى والألام ، والأعمال المروعة . وفي مذكرات أحمد شفيق ، نجد كثيراً من النواذر عن تلك الفترة ، تقتصر على ذكر القصة الآتية منها : أصدرت السلطات العسكرية في قنا ، أمراً أثناء فترة الاضطرابات ، يلزم المواطنين بالوقوف وقفة الانتباه وتأييد النجدة ، لكل جندي بريطاني يمر بهم . وكان رد الفعل الغاضب لرجال القضاء في المدينة ، بخصوص هذا الأمر ، هو الإضراب عن عملهم في المحاكم . وأرسل رئيس المحكمة شكواه من هذا الأمر إلى وزير الحفائية (العدل) . وبعد ذلك عقد اجتماع ضم الكثيرين من الأعيان . وحضره مطران الأقباط والجنرال البريطاني . وكان الحل الوسط الذي قبله أولئك الأعيان على الفور ، هو استئثارهم من هذا الأمر ، مع استمرار سريانه على بقية المواطنين . ولكن حين سمع أهل المدينة عاتمه ، فقد فجر ذلك عندهم ثورة من الغضب اضطرت أولئك الأعيان إلى إعادة مناقشة هذا الأمر مع الجنرال البريطاني مرة أخرى . وأخيراً رأت السلطة العسكرية إلغاء هذا الأمر نهائياً واعتباره كأن لم يكن .

في كل مكان تقريباً ، قامت أعمال العنف والتخريب والشغب ، تتحدى النظام القائم ، الذي مضى عليه أكثر من جيلين . ولم يكن في قدرة رجال الشرطة المحليين في الريف والأقاليم التصدي هذه الأعمال ، وعلى هذا فقد استدعى الأمر إرسال حملة بريطانية لهذا الغرض . ومع أن هذا الجانب من الموقف ، هو الذي ترك أثره العميق على السلطان والصحافة الدولية ، إلا أنه كان هناك جانب آخر أشد دلالة ، وأجدر بالاهتمام ، وهو قدرة القرى التي أرهقها الإذلال الطويل الأمد ، على تكوين إدارة تلقائية جديدة بالإعجاب ، لقد أظهر القرويون المقاتلون في هذه المناسبة ، كفاءة نادرة . وشراسة في القتال ، بحمد الوفد على أنه استطاع أن يكبح من جماحها ، وأن يبقيها تحت سيطرته . ولقد بلغ من خطورة الحالة ، أن تكونت في أنحاء البلاد ، هيئات مختلفة استطاعت أن تمارس سلطة الدولة في أماكنها . على مدى أيام أو أسابيع . إن الدراسات المفصلة لحياة القرية ، هي التي تستطيع وحدها أن تكشف لنا عن أسرار هذه الحركة ، التي ربما أمكن اعتبارها مسودة لثورة من ثورات «الكيمبون» . وكانت أهم هذه المحاولات ، هي التي حدثت في زفني ، حيث تكونت داخل أسوارها من لبنات الطين ، جمهورية مستقلة استقرت لبضعة أسابيع . فماذا كان الدور الذي لعبته وحدة القرية التقليدية في هذه الأحداث ؟ وماذا كان الدور الذي لعبه والعصاميون ، أو أبطال الساعة الذين خلقتهم الظروف الاقتصادية والثقافية والإدارية الجديدة ؟ وأي شكل من التكوين ، أخذته هذه الهيئات الإدارية المرحلة ؟ وأي نوع من العلاقات البيئية ، أوجدتها الظروف الجديدة ، بين طاقات الفلاحين والأيدلوجية الوطنية ، وبين بناء القرية والكادرات الوفدية ؟ إن هذه هي بعض النقاط ، التي يمكن من خلالها ، أن يتصل المرء اتصالاً مباشراً بتاريخ البلاد الحقيقي .

ولكن إذا كان «الفلاح الطيب» ، قد كشف عن هذا الاستعداد الطبيعي للقتال الذي أذهل

الجميع ، فإن ما كان أعمق أثرا وأشد إبلاما ومدهاة للحرية عند السلطات البريطانية ، هو رد فعل موظفي الحكومة لاضرب في هذا الموقف . إن السلطات البريطانية ، التي بذلت جهدا عظيما على مدى جيل كامل ، في خلق طبقة من الموظفين قامت بتعليمها وتدريبها على التعاون مع المستشارين البريطانيين في الوزارات المختلفة ، قد أصبحت بخيبة أمل شديدة ، حين رأت هذه الطبقة تشق عصا الطاعة وتعلن العصيان على البريطانيين بحلول عام ١٩١٩ . فلقد كان البريطانيون والثق من ولاء هذه الفئة ، إلى حد أن أحد مساهمتهم الكبار ، أدى بتصريح علني قبيل حركة اضراب الموظفين ، يؤكد فيه ثقته التامة بولائهم وولاء ضباط الجيش المصري لبريطانيا . إن الذي حدث ، هو أن الموظفين المصريين ، قد عقدوا اجتماعا عاما في ٢ ابريل ١٩١٩ ، وانتخبوا عنهم لجنة من التندوين عددها ٣٢ عضوا ، عهدوا إليها بمهمة اتخاذ القرارات الملزمة للموظفين تجاه الموقف السياسي . واجتمعت هذه اللجنة بعد ذلك وقررت الإضراب بالإجماع . وأعلنت في هذا القرار التاريخي عن ثلاثة مطالب : ١ - ضرورة الاعتراف رسميا بالوفد ، بوصفه الممثل الوحيد للشعب المصري . ٢ - إلغاء الحماية البريطانية عن مصر . ٣ - إلغاء الأحكام العرفية .

إن من الصعب علينا اليوم ، أن نتصور ما كان يحتاج إليه مثل هذا القرار من شجاعة فائقة حينذاك . كان صادق حين ، الذي كان أحد القادة في هذه اللجنة التي أعلنت الإضراب ، قد بدأ حياته العملية في وزارة المالية ، قبل نهاية القرن التاسع عشر . وبعد أن تدرّب تحت قيادة مستر آرثر تشيبي على كل الأعمال الدقيقة التي تتعلق بالحسابات العامة ، اختير في آخر ١٩١٤ ، مديرا إداريا وماليا لوزارة الزراعة . وكان بذلك أول مصري يستند إليه مثل هذا المنصب . ولقد وافق على الانضمام إلى هذه اللجنة العليا للموظفين ، التي قررت الإضراب أصلا لمدة ثلاثة أيام فقط ، ولكنها أعلنت بعد ذلك استمراره إلى أجل غير مسمى . وحين عرض هذا القرار على رئيس الحكومة رشدي باشا ، أصدر منشورا ذا لهجة ودية ، يحضّر الموظفين فيه على استئناف العمل ، ويؤكد لهم أنه قد تمّ منح الوفد الموكّل الإذن بالسفر ، وأن وزارته هي وزارة وطنية شعارها الإخلاص التام في خدمة الوطن ، ومشاطرة شعور الأمة . ولكن المضربين لم يتخذوا بمثل هذه العبارات المطاطة التي لا تحسم شيئا . وبدءوا بعد ذلك في توسيع نطاق لجنتهم . حتى أصبحت تضم ٥٤ عضوا . واستمر اجتماع اللجنة الجديدة أربع ساعات ، وكان الجدل فيه حيا عنيفا . وتقرر استمرار الإضراب العام ، وهو نوع من الإضراب كان يهزق أوروبا في ذلك الحين . وكان الذي قرّر ذلك هم الموظفون المصريون ، الذين لم يكن أقرانهم في فرنسا قد حصلوا بعد على حق تكوين النقابات !

وفي ١٦ إبريل ١٩١٩ ، عقد مؤتمر وطني عام في صحن الأزهر . وكان لاختيار هذا المكان دلالة خاصة ، فالأزهر بالنسبة إلى غالبية الشعب المصري ، يمثل المحور الأساسي لحياتهم التاريخي ، إلى جانب أنه كان إلى حد ما ، بمثابة من غزوات الشرطة . وكان اجتماعا حافلا ، وضعت فيه اللاتفات التي تشير إلى الأمكنة المخصصة في الساحة لفئات الشعب المختلفة ، من طلبة وموظفين وعمال وحرفيين وعلماء . وبعد انتهاء الجدل وانحياز والخطب ، أعلن المؤتمر تحت رئاسة الشيخ بيحيى قزازه الذي يسجل فيه مطالب الأمة .

وفي السابع عشر من أغسطس لإضراب في جميع المرافق ، وكثف الكنايسون عن تنظيف الشوارع ورشها بالماء . وبحلول ٢٠ من مئة وياح الخمسين الساعة ، حاملة للأتربة ، وأصبح الجو خافتا لا يطلق . واضطر المهندسين إلى استخدام معدات من المساجين ، تحت قيادة الجنود البريطانيين ، لتنظيف الشوارع . وقد هدم سبب في خلق حوادث جديدة . وتوقفت خدمات البريد . وكان من المدهش ، أن هذه قد حصل له . يتشدد يريد خدم من به . على نفقاتهم الخاصة .

واضطر رشدي باشا إزاء هذا الموقف الصعب ، إلى استئجار وفد من الموظفين ، يصحبه بعض الفلاحين من إقليم قمبوية . ويجب أن يؤكد على هذه نقطة ، ما تحسنه من دلالة . وبعد ذلك بيومين ، كان يصحب هذا الوفد عدد آخر من فلاحى الدقهية . واستطاع نقطة مهمة حفظ النظام أثناء هذه الاجتماعات .

وفي هذه الأثناء ، كان زعمون قد بدأ تحركاته الأولى في باريس . وكان نوبصا واصف القبطي دور قيادته في هذه التحركات . ولما ثبت أن ذلك كان تطوراً سدياً في العلاقة بين المسلمين والأقباط ، أصبحت هذه العلاقة تختلف اختلافاً يائداً عما كانت عليه بينهما أيام جورست وكنتشر . واحتفل خصيون جميع بأحد عيد الفصح . في العشرين من إبريل ، بوصفه عيداً قومياً ، وزار شيخ الأزهر مديريته الأمامية والمطعم مدرور . بعض الرؤساء الدينيين لكنائس المسيحية ، مهتمين بالعيد . بل لقد تمت مشهد أهد من ذلك ثورة في مسجد السيدة زينب . حيث اجتمعت السيدات المسلمات والمسيحيات معاً ، في ذلك الخبر ليعني المقدس .

إن مذكرات صادق حنين باشا ، التي لم تنشر ، تقول - إن شيئاً كهذا لم يسبق له أن حدث في تاريخ مصر ، ولا حتى في تاريخ الإسلام ! واستغلت الحكومة في ٢١ إبريل . وعلى ذلك لم تعد هناك ضرورة في الاستمرار في الإضراب . وإذا كانت السلطة العسكرية ، قد استغلت هذه لاستغلاله في إصدار إنذار إلى الموظفين بإنهاء إضرابهم . وإذا وقعت عليهم العقوبات الرادعة ، فإنه قد تمت طوال الليلة السابقة هذا الإنذار ، باستطلاع رأى إخواننا في الحالة ، ووجدنا أن غائبينهم العظمى ترى أن استغلال الحكومة قد جعلت الإضراب لا ضرورة له . وبناء على ذلك ، فقد كانت اسجلة قد قررت عودة الموظفين إلى أعمالهم في الثالث والعشرين من إبريل .

وبمجرد وصول الفتى إلى مصر يوم ٢١ مايو ، دعا إلى اجتماع من الأعيان وذوى المكانة . وأخبرهم أنه جاء إلى مصر لتقديم ثلاث مهام : ١ - إنهاء حالة الإحسان بالنظام . ٢ - التحقيق في أسباب ما حدث . ٣ - إعانة المطالب الشرعية . وكما يحدث دائماً في مثل هذه الحالات ، فقد صدر بين بالندوة إلى الهدوء ، أعضاء فريق من الأعيان ومشيخ الأزهر . وحتى بعض الذين وضعوا إضواءهم من قبل على تفويض الوفد . وكان قد مضى على البلاد أسابيع من سلك الدماء ، عكست فيه قلق البلاد العميق ،

الذى اختلط فيه غضب الشعب السياسى بالاضطراب الاجتماعى . وأصبحت البلاد الآن ، تنوق إلى الغدوة الذى دعا إليه الكثيرون من الخطباء في أنحاء البلاد . ولم يكن هناك أشد إخلاصا في هذه الدعوة

إلى النظام ، من المستعمرين الذين كانوا يعتبرون أنفسهم من دعاة الاستمرار ، بعد أن نجحوا في تخطيم النظام التقليدى لبلاد . ولكن عشا حاول المعتمد البريطانى الجديد ، أن ينشئ ائتلافا جديدا بين المنتفعين المصريين ، والبريطانيين الذين ينتمون إلى العهد الفكتورى . إن المرة لا يمكن أن يتصور مفارقة صارخة ، أكثر من تلك التى كانت بين الشوارع الصاخبة ، بمظاهراتها الزاحرة بالجموع ، وحركة الجماهير الدائبة في ثل اتجاه ، بصيحاتها وهتافها وأصوات الطلقات النارية ، وبين ذلك الجو المهدب الرسمى للتفويض في الجهة الأخرى ، حيث كانت تجري الألعاب السياسية للدولة ، وأثناء تلك الأعمال التلقائية للعنف الذى عمت أنحاء البلاد ، كان يجري إخراج القطارات عن القضبان ، وقذف رجال الشرطة بالأحجار . قد احتاج الجنود البريطانيون إلى أسبوعين ، لاستعادة السيطرة على زمام الأمور . ونجلى الشعب أثناء هذه الاضطرابات ، كادرات جديدة . ولم يقنع المتحدثون باسم الموظفين وخطباء الشوارع والوعاظ المستمرون والقسس المشيحيون ، بركوب هذه الموجه فحسب ، بل حاولوا أن يعطوها صوتا ، وإلى حد ما أيضا ، أن يعطوها اتجاها .

وفي تلك المنعطفات ، التى تجسدت فيها الأفكار العظيمة ، والتى اخترعت فيها الجماهير أنظمتها الخاصة بها ، والتى كادت تصبح فيها الحافز الملح إلى التغيير الاجتماعى سوطا من نار ، يحسه الشعب احساسا ماديا ويتغلب به ، أظهر هذا الشعب بوضوح فطرة سليمة ، في حكمه على الأشياء . ونحن نقول الشعب هنا ، لأن ما كان يسمى قبل ذلك بالجماهير الصاخبة أو الغوغاء أو الدهماء ، قد تحول فجأة إلى شعب ناصح له رسالته . لم تعد التعاذير والذرائع ، كافية الآن في إنشاء هذا الشعب عن طريقه . بالأسس فقط ، كان يمكن إيهام هذا الشعب أورشوته أو خداعه ، أما الآن فقد أصبح يكشف عن وضوح مذهل في الرؤية . أو بالأحرى - فقد أصبحت الحقائق والرموز ، وكذلك التاريخ والوجود من يوم إلى يوم ، متطابقة في آخر الأمر ، وفي فاعل نابض أحدهما مع الآخر . والزعيم الذى فرض سلطته ، قد تم له ذلك بفضل هذه الحقيقة التى استولى عليها ، أو على الأصح ، التى استولت عليه . بالأسس فقط ، كان من الممكن أن يكون هذا الزعيم سياسيا محترقا ، وفي الغد ربما سيكون مجرد خطيب من خطباء الدهماء (دمجوج) - أو أسوأ من ذلك - مجرد أحد البارزين في المجتمع ، أما اليوم فهو من أصحاب الرسالات .

وأيا كان الأمر ، فإننا نشال اللبى كان يعرف مهام وظيفته . وقد استطاع أن يستعيد السيطرة الحربية على الموقف في البلاد . كما أنه كان يعرف أيضا ، أنه لابد له من تغيير أدواته في الحكم ، إن بريطانيا ، بالرغم من تدهور سيطرتها في مصر ، كانت من الدول العظمى في عالم ذلك الوقت ، وكانت لا تزال ذات نفوذ كبير في المحافل الدولية . وكان في حساب السلطة البريطانية ، الذى لا ما يبرره ، أن طاقة المصريين حين تنفصل عن جذورها ، والحقج المصرية إذا عزلت عن حماسة من أوحوا بها ، سوف تفقد الكثير من قوتها حين يتقدمون بها إلى مؤتمر فرساي . كان البريطانيون سينالون على حساب زغلول ، ما

سيناله الفرنسيون على حساب دبلوماسية قنصل بريطانيا . ولقد كان الإخلاص المتبادل بين الدول العظمى ، أو تبادل المنفعة بينها ، صفة قاسية للقضية المصرية ، من خلال اللامبالاة أولا ، أوعيا في خلال عدم ثبات هذه الدول على رأى واحد . وهكذا اعترف ويلسون نفسه بالحماية البريطانية ، بالرغم من أن مبادئه الإثني عشر الشهيرة ، كانت هي الشعار الذى رفعتة الحركات الوطنية في كل أنحاء العالم .

وهكذا أيضا تعلمت الدول الواقعة تحت وطأة الاستعمار ، بعد أن دفعت الثمن غاليا ، القيمة الحقيقية لثالثية هذه الدول العظمى ، أو لديمقراطيتها . ولقد اقتضاهم ذلك وقتا طويلا . وتضمنت معاهدة الصلح في فرساي (٢٨ يونيو ١٩١٩) فقرة معينة تشير إلى الموقف الخاص لبريطانيا في مصر . ولكن هذا الفشل الرسمى لم يمنع مصر من الحصول على نصر معنوى . فلقد تعرفت القوى الديمقراطية في تلك الفترة ، على أحقية مصر في مطالبتها . ونجح محمد محمود في أمريكا في القيام بحملة صحفية . وفي فرنسا ، تخي فكتور مارجريت بوقار الشعب المصرى ، وأشار إلى التناقض الملحوظ في سلوك الحلفاء ، في اعترافهم باستقلال دول كثيرة في العالم ، وخاصة في البلقان ، كي يقطعوا أوصال الامبراطورية السابقة للنساء والمجر ، وأنكروا ذلك الاستقلال على مصر ، حيث قامت أول قومية في تاريخ العالم ، لتجاهد من أجل الحياة !

وكانت المقدمة التى كتبها أناتول فرانس لهذا الكتاب ، تكشف عن رؤياه للمستقبل . فلقد تنبأ فيها بالدور الذى سيلعبه المثقفون (الانلجنسيا) دون اعتبار إلى انتمائهم العرقى أو الطبقي ، حين يتحدون في الجهاد للقضاء على الاستعمار . إن هذه النضر ، التى يمكننا أن نتعرف عليها في ثورة الفلاحين ، أو تمرد الموظفين الذى يشكل احتمال تكوين (طبقة ثالثة) لم تكن بالطبع مفهومة في تلك الفترة . ولكنها على أحسن القروض ، قد أحسن بها بالغريزة ، وأحسن استغلالها . وهنا أيضا كشف زغلول عن موهبة فائقة - وبوجه عام ، غير متوقعة - في القيادة . وعامل آخر لم يكن له تأثير يذكر على سير الأحداث المباشرة في ذلك الوقت ، ولكن ثبت أهميته على المدى الطويل ، كان يكمن في لمسك الوفد بأنه الممثل الوحيد للشعب . وكما قال أحد المراقبين المعاصرين - أصبح الشعب هو الأصل ، والوفد هو الوكيل . فحتى ذلك الوقت كان المجاهدون الوطنيين في كل المحادثات التى تجرى بين المصريين والبريطانيين ، يقومون بمهمتهم بكفاية قد تزيد أو تنقص ، دون إشارة صريحة إلى الشعب . أما بعد ذلك فلإننا نرى زغلولا في باريس ، يهتم اهتماما كبيرا بتطور الرأى العام في مصر . كما تراه يحسن بأنه مسئول أمام الشعب ، عن تقديم الحساب عن مهمته ، وأنه في حاجة ماسة إلى تأييد الشعب . فهل كان ذلك مجرد حرصه على الالتزام بالمعايير القانونية الدقيقة باعتباره وكلا عن الشعب ؟ ، أم كان ذلك إجراء عمليا ، يتقضى به شرما يمكن أن يدبر له من المكائيد في الخفاء ؟ أيا كان الحال ، فلقد نال في ذلك كسبا إيجابيا ، يتساوى في قيمته مع الثورات ذات الحجم الصغير في وادى النيل . إن الاتحاد الذى تم بين النضج والغف في هذه الحركة ، كان يعنى أن الديمقراطية قد اهدت أخيرا إلى الطريق الصحيح في مصر .

دلالة التحليل وحدوده

إن المراقب الذي أخفق في إدخال هذه العلامات على الطريق في حسابه ، قد يبدو له أن العلاقة بين القوى والأحداث ، هي دون شك في صالح البريطانيين . فبعد أن أعادوا الهدوء والنظام إلى البلاد ، وسجلوا انتصارهم الحاسم على الصعيد الدولي ، لم يبق أمامهم إلا أن يعززوا موقفهم ويثبتوه ، بالوصول مع المصريين إلى حل وسط .

كانت البلاد بلا حكومة في ذلك الوقت . فقد ألقيت قبلة على يوسف وهبه . الذي عين منذ ٢٠ نوفمبر ١٩١٩ ، رئيساً لوزارة من الإداريين . وقد تنكر له أفراد طائفته من الأقباط ، وكان أحدهم هو الذي ألقى عليه القنبلة . وكان من التغييرات المهمة ذات الطبيعة الثورية ، أن ازداد عدد الأقباط في الصفوف الأولى للوفد . فكما حدث قبل ذلك الوقت بجيولين ، حين تصدى المسيحيون السوريون ، لتجديد شباب اللغة العربية وتقريبها من روح العصر ، فإننا نرى الآن أقباط مصر يشتركون اشتراكاً فعالاً في بعث القومية المصرية . إن هذا الرد البارع على إشاعة الفكرة بين المسلمين والأقباط ، كان دليلاً آخر على سلامة الإدراك ، التي كانت من خصائص أولئك الثوريين . ولكن ذلك بالطبع لم يمنح سلطات الاحتلال من إساءة تفسير هذا الدليل ، أو إنكاره ، وفي دول أخرى كثيرة ، كالغرب مثلاً ، اتبعت حركات التحرير خطوات النموذج المصري . ولكن لا في مصر ولا في المغرب ، وأيضاً لا في الهند ولا في سوريا ، استطاعت سلطات الاحتلال أن تمي هذا الدرس .

وكتب إحدى الصحف اللندنية في ذلك الوقت ، تقول - [إذا كانت القنعة رهينة في أرض مصر ، فإن النيل رهينة مصرية في أيدي البريطانيين] . إن هذه صورة غير مصقولة وغير مهذبة ، ولكنها تعبر تعبيراً دقيقاً عن الموقف لقد كانت بريطانيا في تلك الحقبة ، تسيطر على عدد من المجموعات الاقتصادية والاستراتيجية . ولقد حاولت آنذاك ، أن تلقى بثقلها كقوة عالمية ، كي تضغط على إرادة شعب عبيد . وكان الرأي العام العالمي عندئذ ، يؤيد المستعمر بما يشبه الإجماع ، وإن كان قد تحول تحولاً كاملاً بعد جبل واحد ، وأصبح يؤيد الذين يجاهدون في التخلص من الاستعمار . نعم إن العالم كان يقف في تلك الحقبة إلى جانب الإمبريالية ، وإن كان وادى النيل يقف ضد البريطانيين . ولكن نجاح بريطانيا في مصر ، كان يتناسب تناسباً عكسياً مع مسؤولياتها الدولية . إن أحد الشهود البلجيكيين يعلق على ذلك بقوله إن السياسة البريطانية على المستوى الأساسي ، كانت عملياً غير موجودة بينما كانت الأهداف للحركة الوطنية قد نصجت ، نتيجة لما لاقته من شتات .

كانت هذه لحظة جادة . وكان كل جانب من الجانبين كالقاسم الذي يوشك أن يلعب ورقته الأخيرة . فإذا نجحت ، استطاع أن يسترجع كل شيء . فهل متحصل بريطانيا أخيراً في مصر ، على الشرعية التي اضطرت أن تظل بدونها على مدى أربعين عاماً ؟ وهل تستطيع مصر أن تتخرج جهاد قرن

كامل ، بالحصول على اعتراف دولي باستقلالها كدولة ذات سيادة . في مثل هذا الصراع ، تصبح القرى المادية والأخلاقية المستخدمة ، وكذلك الطرق والوسائل للأفعال ، غير متكافئة ، بنفس القدر الذي يختلف فيه أهداف الطرفين . إن موقفها ، كل تجاه الآخر ، قد قدّرهما أن يتعكسا بالتدريج أو بفقرات غير منتظمة ، من تلك اللحظة حتى التصفية النهائية عام ١٩٥٦ . وفي البدء ، وعلى وجه بادي الوضوح ، كانت بريطانيا تنظر إلى عامل أساسي ، هو الصفة الشرعية ، سواء أكان ذلك عن طريق عقد معاهدة أو عن طريق الموافقة العامة ، أو حتى عن القناع برسالتها . وكان ما حققته من نجاح في بعض الأعمال ، يبدو منذ البداية ، موجهاً إلى غايات غير أخلاقية . أما الحركة الوطنية ، فقد كان عليها من الجهة الأخرى ، أن تحترس من الوقوع في خطأ مضاد . وهو أن يعيها بالشرعية ، الذي يسهل إرضاءه ، قد يصيبه الانحلال ويصبح مجرد افتقار إلى الواقعية . ثم إن عنفها قد يتجاوز ما لديها من وسائل ، كما أن بلاعتها قد تؤدي إلى خداع النفس .

لقد خدم ملتر فترة تحت رئاسة كرومر . وفتر تحليه السريع عن وظيفته ، بأنه كان نتيجة لعدم الانسجام بين الرئيس المستبد برأيه ، والمردوس الموهوب . ولقد أشر كتاب ملتر (انجلترا في مصر) (١٩٩٢) تأثيراً كبيراً في الرأي العام البريطاني . وكان هذا الكتاب فضحاً صريحاً لرسالة الإمبريالية ، ولقد ذكر فيه أكثر مما كان يجب كرومر أن يذكر . ولكن ملتر لم يكن من الفاعلين ، ولا كان معتمداً بريطانيا في مصر . لقد كان مجرد محلل محايد ، وغيراً فنياً في موضوع السيطرة ، ليس غير .

إن ملتر لم يحسّ قط بالهدوء وراحة الأعصاب ، في مواجهة مجلس العموم . ومع ذلك فلم يعوزه الأصدقاء والمؤيدون . وكان عناده من النوع الصلب الذي لا يقهر . وكان قد بدأ حياته السياسية وهو لا يزال طالباً في الجامعة . ففي عام ١٨٧٥ ، بدأ حملته للهجوم على جلال ستون ، بسبب (إنجليزيتته الضيقة) . ومنذ ذلك الحين أخذ ينظر إلى الأحداث من زاوية السياسة العالمية . وعمل بعد ذلك سكرتيراً للورد جوشن ، الذي انفصل عن جلال ستون ، بسبب اختلافها على قضية الإمبريالية . ثم عين مديراً عاماً للحسابات في مصر ، واختاره بعد ذلك الخديوي توفيق مستشاراً مالياً له . وكان من رأيه أن (-) الأسباب الاقتصادية ، تنتج في مصر أثرها المحسوب نظرياً ، في دقة وسرعة ، قل أن يتحققا في بلد آخر ، (. ومن الصعب أن نجد وصفاً أفضل من ذلك لتاريخ مصر في القرن التاسع عشر ، على الأقل كما كانت الرأسمالية تراه وتصفه . ثم ترك ملتر مصر إلى وطائف أهل . ومكث في جنوب أفريقيا ، وقتاً كافياً لتعزيز وجهة النظر الإمبريالية مرة أخرى . واشترك في صراع مع الرأي اللبرالي في قضية استيراد العمال الآسيويين . وحين رجع إلى جنوب أفريقيا مرة أخرى ، فقد كان ذلك للاضطلاع ببعض الأعمال المالية الخاصة ، كتشغيل مناجم ريونتسو ، التي أثبتت أنها مغامرة رابحة . وقد انضم حينذاك إلى مؤسسة رودس للمنع التعليمية ، حيث مارس نوعاً من الرعاية والاستعلاء على أعضاء هذه الهيئة ، باتفردته في انتخاب المرشحين للمنع الدراسية . وشارك إحدى الجماعات الثقافية أيضاً في بحث المواضيع الإمبريالية . وكانت هذه الجماعة تضم جماعة غير متجانسة ، مثل هـ.ج. ويلز ، وجورج برناردشو وسير إدوارد جرين . ولكن حين كان ويلز يستكشف العالم بخياله نافذ الصبر ، كان ملتر ينظر إليه بعين

الاميربالي المثالي . ثم دخل وزارة الحرب . وفي عام ١٩١٨ ، أرسل إلى الجبهة الفرنسية وقت اختراق
ألمان . وهناك أخذ على مسؤوليته ، بعد لقاء مع كليمنسو ، تعيين الجنرال فوش قائداً عاماً لجيوش
الحلفاء . وهكذا ترى أن الرجل الذي أرسلته بريطانيا إلى مصر لإبطال قاعدية زغلول ، كان شخصية
ذات وزن كبير .

وصل ملتر إلى القاهرة في ٧ ديسمبر ١٩١٩ ، دون ضجة . ولكن الفريق الذي صحبه ، كان
يضم الجنرال جون ماكسويل الذي أعلن الحماية على مصر ، قبل ذلك بخمس سنوات . وكان ذلك
دليلاً ، على أن التطور التدريجي للحكم الذاتي في مصر ، في تصور البريطانيين ، كان سيتم في إطار
الحماية البريطانية ، ومشروطاً بضمان المصالح الأجنبية . ومع أنه احتفظ بالأهداف التي كان يرمى إلى
تحقيقها ، في ظل الكتمان ، إلا أنه اعترف بأن أخطاه قد ارتكبت ، مثل منع رشدي وعدلى من الدخول
في مفاوضات مع لندن ، ومثل القبض على زغلول . إن شيئاً واحداً كان واضحاً - وهو أن الوطنية قد
سيطرت سيطرة تامة على كل العناصر الاجتماعية ، وكل العناصر ذات الصوت المسموع . لقد أصبح من
المستحيل حكم هذه البلاد .

وكانت أولى الزيارات التي قام بها في مصر ، للسلطان فؤاد ، الذي دفعه حرصه على عدم
التصريح بأي رأى شخصي ، إلى نصيحته بالتحدث مع الوزراء السابقين ، مثل رشدي وعدلى ومحمد
سعيد ومفلوم وغيرهم . ولكن الموقف المتحفظ الذي اتخذه هؤلاء السادة أمام لجنة ملتر ، كان يختلف
اختلافاً حاداً عن موقف الجماهير في نوبة اندفاعها الجماعية الجامعة ، في توكيد الذات والإصرار على
المطالب . وماذا كانت القيمة النسبية هؤلاء السادة . أمام هذا الجيشان العام ؟

والواقع أن هذه اللجنة ، كانت قد سبقتها وصحبته الاضطرابات الشعبية . ففي القاهرة ، قامت
مظاهرة من الطلبة ، للاحتجاج على لعب الفرقة الموسيقية للجيش البريطاني في حديقة الأزبكية ، لبعض
(المارشات) الحربية . وفي الإسكندرية في جامع المرسى أبى العباس ، عقدت اجتماعات يزيد عدد
الواحد منها عن خمسة عشر ألف شخص . وأعلن الحزب الوطني الذي حفزه النجاح الذي أحرزه الوفد ،
(الاً مفاوضة إلا بعد الجلاء) . وظلت كلمة (الجلاء) تدوى في كل أنحاء مصر ، حتى تحقق هذا الجلاء
فعلاً . واستقال الوزراء ، ووجد يوسف وهبه أن إدارته لخدمة الحكم أصبحت مستحيلة . وأضرب
المحامون وتعطلت العدالة . وحين ذهب التجار إلى دكاكينهم في صباح ٩ ديسمبر ١٩١٩ ، وجدوا عليها
لافتات تعلن عن إغلاقها . واحترم معظمهم هذا التوجيه . وقامت مظاهرة من النساء تحت قيادة هدى
شعراوى ، تقصد إلى بطريركية الأقباط . وشاهد الناس اتحاداً تاماً لا مثيل له بين جميع عناصر الأمة .
وغنى عن القول ، أنه كان هناك أيضاً مظاهرات من الموظفين وعلماء الأزهر . وبالاختصار ، فلقد وجد
ملتر نفسه مضطراً بعد بضعة أيام من وصوله ، إلى أن ينشر على الناس بياناً مسالماً ، يعلن فيه أن هدفه هو
التوفيق بين تطلعات مصر ، وبين المصالح الحيوية لبريطانيا العظمى . وهكذا أصبحت الصيغة أكثر
ضعفاً .

وسرعان ما أدرك ملتر مدى المعارضة النشطة المنظمة التي تواجهه من كل الهيئات العامة ، كمجالس المديرية وال نقابات المهنة والجماعات الدينية على اختلافها . ورأى نفسه وسط موجة مذ عارمة من الرأي العام ، تحمل معها الاضرابات والمواكب وأعمال العنف والبيانات السياسية من الأزهر ، إلى جانب المقاطعة التي تكاد تكون تامة للجنة . وكان ملتر يقيم في فندق سيرايس ، حيث صنع له مدخل سري ، سرعان ما اكتشفه الناس . وقام الوفد بالرقابة التامة على زواره ، فلم يكن في وسعه أن يتصل بأحد ، سواء أكان من عامة الشعب أو الأعيان ، إلا تحت أعين المراقبين . ويقال إنه أثناء التحقيقات التي حاول أن يجريها مع رجال من جميع الطبقات ، أو على أي حال ، مع من استطاع أن يتصل بهم ، سأل ملتر رجلاً من طنطا عن عدد أطفاله ، فأجابته الرجل على الفور - أمهلني قليلاً ، حتى أسأل سعد زغلول !

ومع ذلك ، فقد استطاع رجل الدولة هذا ، أن يؤسس النتائج التي وصل إليها ، على عدد من الأسانيد ، جمعته له وزارة الخارجية والسكرتير الشرقي لدار المعتمد البريطاني ، وبرونيات ، الذي كان مغرضاً بالطبع . واستمر مكتب المعلومات في نشاطه الدائب . وكان من كرم رئيس الوزراء ، أن أتاح له فرصة الاتصال بمن يرغب من موظفي الدولة . وعلى أي حال ، فإنه كان قد وصل إلى رأى ، بحلول الوقت الذي غادر فيه مصر في مارس ١٩٢٠ . وأثار تقريره الذي نشر في صيف ذلك العام ، الكثير من التعليقات كما ساعد على انضاج الشعور السياسي في مصر . ويعتبر هذا التقرير مستنداً خطيراً ، يكتسب أهميته من الأشياء التي ذكرها ، وبتنفس القدر من الأشياء التي أغفلها . ولقد أخفق المعاصرون لهذا التقرير إلى حد كبير ، في ملاحظة نواحي القصور فيه . ونحن نستطيع الآن كنتيجة لزوال الاستعمار وحدها ، أن نجرى عليه تحليلاً ، كان من المستحيل علينا أن نجره عام ١٩٢٠ . ولكن الإنصاف يقتضي أن نقول ، إنه بعد مضي عشرين عاماً على نشره ، استطاع هذا التقرير أن يكسب من سياسيّ حبيب كحسين هيكل الكثير منثناء .

كان ملتر كزملائه ، يعتقد أن اضطرابات مارس ١٩١٩ ، كانت تنحصر في جماعات لها صفة اجتماعية معينة ، وفي الأنحاء التي تحاور المدن الكبيرة . وكان هذا رأياً خاطئاً اتخذت به حكومة . إن دلالات هذه الاضطرابات - على العكس - كانت في أنها - مهما كان مداها الفعل - الوسيلة التي أحس بها المجتمع لأول مرة في أغوار أعمقائه ، بالقيم السياسية . ولقد كتب الفصل الترويحى في ٨ مارس ١٩١٩ ، يقول - وإن هذه هي المرة الأولى في تاريخ مصر الحديث ، التي يتعاون فيها جميع سكان البلاد في حركة سياسية . لقد رأى ملتر بالطبع بوضوح ، تلك الحوافز التي اعتبرها حساسة في نشوء هذه الاضطرابات ، والتي نراها نحن مجرد أعراض ثانوية . فعزى فقدان البريطانيين لمكانتهم الممتازة التي اكتسبوها من إصلاحاتهم الأولى ، إلى أربعة أسباب ، هي تحديد ثمن غير عادل للقطن أثناء الحرب ، وجباية (التبرعات) بالقوة للصلب الأحمر ، وتجنيد العمال المتطوعين ، ووسائل النقل ، وأخيراً سلطة العمد الاستبدادية ، التي أسس عليها النظام منذ ثلاثين عاماً . ولكن الذي لم يذكره هذا التقرير ، هو أن السبب الأساسي لغضب الشعب ، كان مجافاة النظام الاستعماري لمسيرة التاريخ في القرن العشرين . إن

ذلك من خصائص جميع التحقيقات الرسمية . ومع ذلك فإن تحليلات ملتر للأسباب المستمرة للشكوى ، كانت تنسم بالصدق ، ولا تخلو من الواقعية . إنه يقتضى أثر هذه الشكوى ويرجعها إلى عام ١٨٨٢ .

لقد كان موقف بريطانيا يتسم بالغموض ، وهي لم تتحول قط عن هذا الموقف . إن البريطانيين لم يواجهوا المشكلة المصرية قط بشكل واضح قاطع ، ولقد تحملهم إغفائهم في ذلك الأمر ، مسئولية ضخمة في نشوء ذلك الموقف الحرج .

كان ملتر على صواب . فقد احتلت بريطانيا البلاد كى تحمى مصالح معينة . ثم وسعت نطاق هذه المصالح ، كى تحمى قوات احتلالها . إن هذا التجنب الذى لا نهاية له لاتخاذ قرار حاسم ، كان يقطعه فيض عميم بين الوعود المتكررة بالجلاء . وكان ذلك على العكس تماما من سياسة فرنسا ، التى كانت تعلن عن هدفها في الحكم المطلق المستمر . إنه لما يثير الاهتمام أن نرى ملتر يعزى إلى غموض موقف إنجلترا ، الغشيل المائل لفرنسا ، الذى يعزوه بعض المؤرخين إلى عنادها . غير أن الحقيقة ، هي أن النظام الاستعماري ، بسبب بعض الخصائص المتأصلة في طبيعته ، يجعل في كيانه الجرائم الكفيلة بالقضاء عليه . وفيما يتعلق ببريطانيا ، فإن ملتر لم يجد صعوبة في الكشف عن الضعف الشديد في تلك الذرائع المؤقتة ، التى كانت تلجأ إليها - بطريقة تنطوى على مفارقة تاريخية - محاولة التوفيق بين العناصر التى لا يمكن التوفيق بينها .

ويستمر ملتر ليعين لنا أن تلك القوى الديناميكية - وهي القيمة الأساسية للإدارة البريطانية في ميادين معينة ، أهمها الميدان المالى - كانت قد تخلت عن مكانها ، وحل محلها الآن عدم الكفاءة والفساد . فأصبح الموظفون طغاة . أما المستشارون الذين كانوا في الماضي ، رجالا من المتفوقين ذوي المواهب وكانوا حفنة قليلة العدد ممن تدرّبوا على محاماة الدبلوماسية ، فقد أصبحوا الآن من الدرجة الثانية من حيث الكفاءة ، ولا يؤدون من الأعمال ، ما يتكافأ مع المناصب الكبيرة التى يشغلونها ، حتى أصبح من العسير على الناس احتمالهم . وأخيراً ، فقد فقد الوزراء المصريون الصبر من كثرة تدخل المستشارين والسكاترة البريطانيين في أعمالهم . إن هؤلاء يحاولون الآن توسيع نطاق وظائفهم ، التى لم تكن في أول الأمر إلا وظائف شرفية . وقد زاد عددهم في الحكومة المصرية ، إلى أكثر من ١٦٠٠ موظف . ثم مضى ملتر في تفسيره ، لبيدين طريقة الحياة عند هؤلاء البريطانيين ، فيقول إن غالبيتهم العظمى يقضون بعد الظهيرة من كل يوم في نادى الترف أو نادى الجزيرة ، ذلك الحرم الرومانسى وسط الأراضى المصرية للسادة البريطانيين ، الذين يطلقون العنان لأهوائهم . هذا إلى جانب التغير الدائم في أفراد هؤلاء الموظفين ، والإخفاق الواضح في سياسة التعليم . وهنا قد يتساءل الإنسان في شيء من السخرية ، إذا كان ملتر على وشك أن يوجه اللوم إلى النظام ، على عدم اهتمامه - وهو أقل ما يقال - بالتطوّر الثقافى في مصر . ولكنه يمسك عن الكلام عند هذا الحد ، ولا يقدم للمناقشين الفرنسيين ، مثل هذا الدليل الدامغ على صدق التهم التى يوجهونها باستمرار لهذا النظام . فما يدينه في الحقيقة ، هو ذلك العدد الهائل من الطلبة الذين يحصلون على درجاتهم

من معاهد التعليم العالي ، ويفضلون للأسف دراسات الثقافة العامة . إن التعليم في رأيه ، إن رُوب إن يكون مقتصراً في إعداد الكتب لدواوين الحكومة . لقد كان هذا هو الموقف التقليدي المهين ، وهو موقف محكوم عليه بالإخفاق .

ويجثم ملز تقريره بقوله ، إن هذه الأسباب مجتمعة ، هي التي أنتجت هذا الإحساس الحاد المنحرف بالقومية . إنه ينسى أن يذكر سبباً رئيسياً واحداً فقط ، هو الموقف الاستعماري ذاته . ولكننا يجب ألا ننسى أنه كان من أصعب الأشياء على محقق حكومي - وعمل الأخص في ذلك الوقت - أن يعترف بالموقف المشحون بالتناقض في هذه العملية . يكفي ملز فضلاً أنه اعترف على الأقل ، بقوة القومية التي لا تقاوم ، كما اضطرت بريطانيا في واقع الأمر على الاعتراف بها في الهند وارتلندا والعراق ، وفي ساحل الذهب أيضاً . لقد رأى ما أخفق قطاع كبير من الرأي العام في بريطانيا أن يراه ، وهو أن مصر لم تكن ، ولا تستطيع أن تكون جزءاً من الامبراطورية البريطانية . ولكنه تمسك بفكرة أن بريطانيا لديها مسئوليات خاصة في مصر ، وأنها يجب أن تحتفظ بالوسيلة التي تمكنها أن تقوم بواجبها نحو تأمين هذه المسئوليات . وعن طريق التداعي الطبيعي هذا البيان ، ألا يمكن - في النطاق العمل - اجتذاب التأييد من صورة شاملة للقومية ، تختلف عن الصورة التي يتخيلها المتطرفون من أمثال فريد ؟ ألا يمكن أن نتعامل بريطانيا مع رجال من أمثال رشدي وعدلي ونسيم ، نحن كانوا يتعاطفون مع قضية بريطانيا - كما يؤكد ملز - مع إخلاصهم للتطلعات القومية ؟ الواقع أن هؤلاء قد تولوا الحكم في الفترة ما بين الحربين بكاملها ، فيها عدا فترات قصيرة كانت تعطل بين زمني من سيطرة هؤلاء السادة على مقاليد الحكم . ولم يكن ذلك من قبيل الصدف ،

وهناك عامل آخر لم يغفل عنه ملز على وجه التأكيد ، وهو وجود الأجانب وأهميتهم . إنه يقول إن مصر - بمعنى من المعاني - ستظل دائماً بلداً دولياً . وكان من الواضح أن الخطوة التالية ، هي أن تتولى بريطانيا حماية هؤلاء الأجانب . وبذلك تصبح ممثلة لتلك الدولية (كوزموبوليتانزم) التي أصبحت حقيقة واقعة ، لا ينكرها إلا بعض الأصوات المعزولة ، الصادرة من الحركة الوطنية . كما أنه يصبح من الممكن استخدام هذه الحركة الوطنية ذاتها ، ضد الامتيازات الأجنبية ، كالحكام المختلطة أو الثقافة الفرنسية مثلاً ، في نفس الوقت الذي تظل فيه بريطانيا محتفظة إلى أجل غير محدود ، بسلطانها في حماية مصالح أولئك الأجانب التي ثبت أنها لن تختفى سريعاً . إن هذه السياسة التي تنسج بالميكانيقية ، كان من الصعب اجتنابها في موقف غريب كهذا . فكل شيء في مصر ، أو يتعلق بمصر ، سيظل فريداً في نوعه . وأي أجنبي أو مصري ، يجسر على إنكار هذه الحقيقة ؟

إننا نرى أمامنا هنا ، مزيجاً من التفهم العقلاي ، ومن احتقار للمقاييس الأخلاقية في السياسة . لقد رأى ملز بوضوح كبير في الرؤية ، أن لفظ (الحماية) ، إن لم تكن الحماية ذاتها ، قد أصبح شيئاً بغيضاً ، لا يطيقه الرأي العام في مصر . ولكنه افترض أيضاً ، أن بريطانيا تستطيع استرجاع وسلطانها في الحكم ، عن طريق الاستيلاء على بعض ما تستمتع به الجاليات الأجنبية من سلطة أو امتياز . وبذلك فإن ما مستعطيهِ بريطانيا بإحدى اليدين وهي تأمل ألا يكلفها ذلك أكثر من إطلاق عبارة حسنة الوقع على شيء

بغض - يمكنها أن تسترجعه باليد الأخرى ، عن طريق أن تتحلل لنفسها احتكار سدوق عن أرض واسعة ، ومصالح كبيرة ، وعن القانون الدولي أيضا .

لقد كانت هذه - دون شك - وجهة نظر لبرالية ، إذا أخذنا في اعتبارنا طبيعة الرجل الذي أبداه ، والزمن الذي أبديت فيه . والدليل على ذلك ، هو المعارضة التي قوبلت بها هذه الأفكار من الحكومة البريطانية . لقد كان مثلر أحد المدافعين الكبار عن الامبراطورية . ولكنه رأى بوضوح أن الامبراطورية لن تستطيع أن تصون مصالحها في مواجهة العداء الدائم من شعب مصر . ولذلك كان عليها أن تكسب وده . ولكن لورد كرزون الذي كانت تصريحاته تثير الغضب الشديد في مصر دائما ، كان يعارض هذه المقترحات جملة وتفصيلا . وأيد معه الكثيرون من أعضاء مجلس العموم الوضع التقليدي للاستعمار . ولقد عبر أحدهم عن رأى الجميع حين قال - (إن مسئولياتنا لا يجب أن تضحي من أجل كلمات جوفاء كتفريز المصير)

الإخفاق الأول في المفاوضات الإنجليزية المصرية

عندما كان ملتر في طريقه إلى لندن ، بعد زيارة قصيرة للقدس ، حيث العواصف التي استمر هبوبها على المنطقة كانت لاتزال تتجمع ، توقع الناس في مصر بصفة عامة ، والوفد بصفة خاصة ، أن يتوقف في باريس لمناقشة القضية مع هيئة الوفد . ولكن شيئا من ذلك لم يحدث . وكان قد مضى وقت أطول من اللازم على أعضاء الوفد وهم ينتظرون . وكان ذلك موقفا حرجا بالنسبة إليهم ، وخاصة حين بدأت جماعات أخرى تثير الشبهات حولهم ، مما بعث الشك في نفوسهم ، عما إذا كانوا لايزالون يحتفظون بالتأييد الكامل من الرأى العام في مصر . لذلك فقد سعوا إلى تعزيز مركزهم . بمحادثة يوروبها مع ملتر ، ويكون من شأنها على الأقل ، أن تضفي عليهم الصفة الشرعية بوصفهم الممثلين الوحيدين لشعب مصر . ولكن ملتر بالطبع كان يريد أن يتجنب مثل هذا الاعتراف . وعلى ذلك فقد لازم كل من الطرفين بوجهه العاجى - الوفد في باريس ، وملتر في لندن . وأخيرا اقتضى الأمر استدعاء عدلى باشا يكن ، الارستقراطى اللبق ، كى يجهد طريق الاتصال بين الطرفين . ولقد كان هو فعلا ، الذى قام بهذه المهمة بعد شئ من التردد ، ونجح في ترتيب اللقاء الأول بين ملتر والوفد في لندن .

وبدأت المحادثات ، وثبت خصصها بما احتوته من مقترحات ، ومقترحات مضادة ، وتنازلات تقدم وتسحب على التعاقب ، وتعبيرات صادقة أو مفتعلة عن المشاعر ، ومحاولات مدبرة أو غير مقصودة ، وصراعات في الرأى ومراوغات . والحقيقة أنه قد قُدر لهذه المحادثات أن تستمر على مدى ثلاثين عاما أو أكثر ، حتى عام ١٩٥٤ ، وأن تصبح امتحانا دوريا لعناد الحكومات المتعاقبة أو مرونتها ، ومدى استعدادها لمراعاة قواعد الحوار التالى . إن هذه المناورات الكبرى في مجال القانون الدولى ، تسحر لب ، كتاب التاريخ الدبلوماسى ، وكانت في وقتها تثير اهتمام الشعب المصرى إلى أقصى حد . ولكن الذى وضع أماننا اليوم ، هو أنها كانت قد تحلّفت كثيرا عن زمنها . إن الأمر لم يقتصر على زوال الغرض

منها فحسب ، بل لقد أصبحنا نحس إحساسا شديدا أيضا ، بما كان من عدم جدواها ، فلم يكن الاحتلال ولا التحرر منه قط ، نتيجة فعلية لمثل هذه المفاوضات . ومع ذلك فلا بد أن نوجه اهتمامنا إلى هذه الحوادث الأولى حيث إن أغلب الناس قد فسروا مجرد حدوثها ، بأنه كان أول نصر لقضية مصر ، وأنها كانت أول نجاح لمصر على مدى أربعين عاما ، في المشاركة في المناقشات الدولية . وكذلك لأن الذي كان يمثل مصر فيها ، لم يكن سياسيا محترفا ، بل قائدا محبوبا .

وقسك البريطانيون بالنقاط الأربع التي كانت عزيزة عليهم ، والتي كانت تقطع أوصال الاستقلال ، وتحوله إلى مجرد حكم ذاتي متبور . وكانوا توافقن أيضا إلى تأسيس ملكية دستورية في مصر أما مطالب مصر ، فكانت تتركز في إلغاء الحماية قانونيا وواقعا . وكما ينشأ أحمد شفيق في مذكراته فإن زغولوا كان مستعفا لأن يقدم بعض التنازلات في سبيل الوصول إلى هذا الغرض . ولكن ألا يعتبر ذلك خطوة إلى الوراء ، بالقياس إلى الطلب الذي قدم في ١٣ نوفمبر ١٩١٨ ؟ ألم يكن ذلك يعني الوقوع في نطاق حلقة مفرغة ؟

ومع أن الوفد المصري اشترط وضع زمن محدد ، وأصر على أن توصف القواعد الحربية - على نحو من تخفيف وقع هذه العبارة - بأنها مؤجلة ، بدلا من محتملة ، إلا أنه يبدو أن المصريين كانوا مستعدين للتسليم بالاحتلال الحربي لمدة عشر سنوات ، للضفة الشرقية للقناة ، وبكل سيناء ، وربما أيضا بقبول عقد معاهدة حربية ، قابلة للمراجعة بعد مرور ثلاثين عاما . وهكذا كانت المساومة تجري بين الطرفين في لندن على نحو نشيط . ولكن زغولوا أصر على بعض التحفظات ، وأعرب عن رغبته في استشارة الرأي العام فيها .

ولذلك غادر أربعة مندوبين عن الوفد ، لندن إلى القاهرة (٧ أكتوبر ١٩٢٠) وبدأوا في جس نبض الفئات المختلفة من الشعب . كان المحامون أول هذه الفئات ، وقد أبدت نقابتهم موقف الوفد وكذلك أيدته الجمعية التشريعية بما يقرب من الإجماع . وأيده أيضا رجال الدين والقادة الروحانيون . بعد أن أبدوا بعض التحفظات القليلة . وانضم إلى هذا التأييد ، رجال القضاء وأعضاء مجالس المديريات والمجالس البلدية . وكان الحزب الوطني هو المعارض الوحيد وسط هذا التأييد الشامل ، وكان يحذر من أن يكون عرض الإنجليز مجرد خدعة . ولكن ألم تكن المخاطرة أكبر في نفوت هذه الفرصة ؟ إنها كانت مشكلة الحزب الوطني القديمة ، إما الحصول على كل شيء أو لا شيء . على أي حال لقد أحس المندوبون بأنهم محقون في اعتبار أنهم قد حصلوا على موافقة الشعب على هذه المقترحات التي كان الحجر الأساس فيها ، هو الاعتراف لمصر بالاستقلال .

فهل قدر إذن لهذه الاتفاقية التي طال انتظارها أن تتم ؟ هل قدر لمصر أن تسير في طريق الاستقلال السياسي ، وفي نفس الوقت في طريق الحكم الديمقراطي ؟ إن على البحوث المتخصصة أن تكشف لنا عن السبب الذي جعل البريطانيين يصلون موقفهم في آخر دقيقة . إن هذا التصلب في موقف البريطانيين ، قد اضطر زغولوا أن يجلو جذوهم (٩ نوفمبر ١٩٢٠) . وبعد هذا ، اختار ملتر أن يتخلل عن مهمته ،

وأعلن أن دوره قد انتهى ، وأن للحكومة البريطانية أن تستمر في المحادثات ، إذا رأت ذلك ضروريا .
ورجع مفاوضو الوفد المصرى بعد ذلك مرة أخرى إلى باريس (١١ نوفمبر ١٩٢٠) .

إن إخفاق محادثات ملتر - زغلول ، كان إخفاقا لحوار بين امبراطورية ، وبين شعب في دور الميلاد الثورى . وهذا السبب ، فهو أخطر بكثير من القشل الذى أحاق بالمحادثات الكثيرة التالية لذلك ، والذى كان المفاوضون المصريون يذهبون إلى لندن لإجرائها بين الحين والحين . إنه ليؤكد يكون في مقدورنا أن نقول ، إن الحل المشبه الذى توصل اليه الطرفان في معاهدة ١٩٣٦ ، كان أقل أهمية في دلالة التاريخية ، من الجهود التى لم تنجح في عام ١٩٢٠ إن المحادثات التى تلت تلك ، قد أخفقت لأسباب قد تزيد أو تنقص في واقعيتها ، وعلى أسس قد تزيد أو تنقص في رسوخها . لعل الحوار الأول الذى افتتحت به هذه السلسلة الطويلة من المحادثات ، لم يبيها الحافز على النجاح . ولعله صحيح أيضا انه كان هناك أكثر من سبب لحدوث الصدع . ولكن الحقيقة اللافتة للنظر هي أن المفاوضات قد قطعت ، دون إبداء سبب واحد لذلك . وكان أن تكرر نفس الأسلوب في محادثات أخرى مع فرنسا ، مثل خطة بلوم - فيوليت بخصوص الجزائر ، وخطة ١٩٣٦ لسوريا ولبنان ، اللتين تمّ التغاضى عنها دون رفض صريح ، ودون إبداء الأسباب أيضا . إن هذه اللقاءات التى لم تتم مع التاريخ ، هي علامة على الإخفاق البنائى ، أكثر مما هي علامة على عدم الكفاءة السياسية . وأيا كانت مسئوليات الأفراد أو الشلل ، أو المصالح ، فإن المسئولية الحقيقية في هذه الفترة ، هي في التناقض بين التاريخ الفعل ، وبين احتمالات التاريخ - بين المظهر الخارجى للعالم ، وبين أعماقه الغائرة .

إن الصحافة والرأى العام والمعلقين مصريين وأجانب ، مع ما جرّوه وراءهم من مؤامرات وإثارة ، قد جعل من هذه المعاهدة المنتظرة ، قضية لها سمات الفكرة المسيطرة . ومن سخرية القدر ، أنه بحلول الوقت الذى تمت فيه هذه المعاهدة ، كانت قوتها قد استنفدت ، وأصبحت غير ذات جدوى .

الاستقلال الشكلي

إن الخلط والإرباك والفوضى ، التى سادت البلاد منذ تلك اللحظة ، توقع المؤرخ السياسى في الحيرة . فهناك تيار لا ينقطع من تدهور الروح المعنوية في حقل السياسة ، قد نتج من التصادب الذى طال عليه الأمد ، بين تطلعات الشعب ، وبين أفعال من يتولون السلطة - بين الواقع وبين الوضع القانونى - أو بالأحرى - الوضع غير القانونى .

دعونا ولو مرة في كل حين ، نتدبر أمر هذه التغييرات الوزارية التى تعكس بطريقتها المهينة ، نوع الطريق المسدود الذى وصل إليه النظام . إن وزارة يوسف وهبة قد توطأت على التدخل في الحريات ، وعلى إتمام مشروع لرى أرض الجزيرة في السودان . ولم يخفف من غضب الشعب الذى ثار هذه الأفعال ، ولادة وريث للعرش ، هو الأمير فاروق (١١ نوفمبر ١٩٢٠) والاحتفالات الرسمية التى أقيمت لهذه

المناسبة ، إن استقالة الوزارة في ظروف تحيطها الشبهات ، وحلول وزارة توفيق تسيب محلها (٢٢ مايو ١٩٢٠) ، لم تغير شيئا من الوضع ، الذي كان يتحكم فيه المطالبة بالاستقلال .

بعد ذلك دعت الحكومة البريطانية - التي بعثت بالتناح التي توصل إليها ملتر (٢٢ نوفمبر ١٩٢١) - الحكومة المصرية لبدء جولة أخرى من المفاوضات الرسمية . وكان رئيس الوزراء الجديد عدلي يكن باشا ، (١٧ مارس ١٩٢١) هو الذي تولى هذه المهمة . وكان زغلول ، حين عاد من باريس ، قد استقبل استقبالا شعبيا حارا لم يسبق له مثيل (٥ إبريل ١٩٢١) . ثم نشأ جدل مرير حول تكوين الوفد الرسمي الذي سيقاوض لورد كرزون ، وحول زعامته . وبدأت الخلافات والمؤمرات تتخذ شكلا واضحا . وكانت حدة هذه الخلافات تزيد يوما بعد يوم . وقامت المظاهرات في طنطا ونشأ عنها بعض الإصابات المميتة ، كما حدثت اضطرابات شديدة في القاهرة ، ونشبت فيها معارك بين الطلبة والعمال من جهة وبين رجال الشرطة من الجهة الأخرى ، وأصيب فيها عدد كبير من الطرفين (١٨ ، ١٩ مايو ١٩٢١) .

وفي الاسكندرية ، وصلت الأمور إلى حالة أكثر سوءا ، فلقد كانت المدينة تغل منذ حضور زغلول . وكان العمال العاطلون النازحون من الصعيد - وقد أسسوا لأنفسهم نقابة غير شرعية - هم الذين يجمعون الجماهير ويحركونها . وتعددت الاضرابات بين موظفي بنك الخصوم (ديسكونت بانك) وسائقي العربات وسائقي الترام وعمال الطباعة ، وكان تدخل الشرطة ضعيفا وغير كاف . ووجهت الاتهامات إلى اليونانيين ، وألقيت الأحجار على الأوروبيين ، الذين كانوا يردون عن ذلك جزافا . وكان قواد هذه الاضرابات يستخدمون الصفارات في مناوئهم . وشبت الحرائق . وأعلن موظفو الحكومة في هذه الأثناء عن إقامة حفل لتكريم سعد زغلول . وكان رد فعل الحكومة أن انذرتهم بانزال العقاب ولكنهم لم يخضعوا لهذا التهديد وتم الحفل في فندق الكونسنتال بالقاهرة في ٦ مايو ١٩٢١ . ووقع العقاب . ولكن رغم ذلك ، فقد أقيم حفل آخر لتكريم من وقع عليهم العقاب - وكان الشخص الذي أعمل سببه هذه الذكريات من بينهم .

وذهب عدلي يكن إلى لندن ورجع فارغا اليدين ، واستقال (٨ ديسمبر ١٩٢١) ولم يقطع زغلول تعليمات السلطة العسكرية التي حرمت عليه الاشتراك في أي عمل سياسي . وكذلك فعل أصحابه . وعمل ذلك فقد تم نفيهم إلى جزيرة سيشل . وكانت نتيجة ذلك ، أن مصر أصبحت بلا حكومة . وحين بدأ الطريق مسدودا أمام كل الحلول ، ظهر تصريح اللبني فجأة في ٢٨ فبراير ١٩٢٢ ، يعلن استقالة مصر من جانب واحد ، مع تحفظات أربعة . والمدهش أن الذي أعد هذا التصريح وكتب مسودته هو اسماعيل صدقي باشا^(١) .

وهكذا أمكن بهذا الجهد المدبر إلغاء الحماية ، التي أخفقت جهود الشعب في إلغائها . وكانت هذه

(١) نشر صدقي باشا في مذكراته التي ظهرت لأول مرة في مجلة المصور عام ١٩٥٠ صورة فوتوغرافية لمسودة التصريح بخط يده وفيها العبارات التي شطبها فيه .

دون شك هي الميزة الكبرى لهذه العملية ، في نظر مؤيديها . ولكنها كانت أيضا نذيراً بحدوث كارثة . إن هذا الاستقلال الذي اقتصر على مجرد الشكل ، نشر في الجريدة الرسمية في ١٦ مارس ١٩٢٢ ، في صيغة تصريح . واستند لقب السلطان ، فأصبح ملكاً . ونشرت الأعلام ، وأطلقت مدافع القصة ١٠١ طلقة . وفي الثامن عشر من مارس ، أقيمت مسيرة للجيش ، جاس الملك على حصانه الأبيض بين صفوفها ، وفي العشرين من نفس الشهر ، أقيم استقبال حافل للسلوك الدبلوماسي في قصر عابدين . ومع ذلك - طبقاً لبيان المراقبين - لم يبد الشعب أي حماسة لهذا التصريح . وأجابت صحيفة الأمة بهجة ساخرة ، على التهاني التي قدمت بهذه المناسبة .

وإذا كان هذا التصريح مجرد إعادة من خدع التاريخ ، فإن أحد - لم يأخذه مأخذ الجد ، فيه عدا من اشتركوا في خلقه وتديريه .

وما تم إنشاء هذه الملكية الجديدة ، حتى أحسّت بما يتهدها من أخطار . فقد كانت تعلم تمام العلم أنها لا تغطي بحب الشعب . وحين أصدرت وزارة الأوقاف تعليماتها إلى أئمة المساجد ، بالدعاء للملك فؤاد في صلاة الجمعة بدلاً من خليفة المسلمين ، فقد اعتبر ذلك فضيحة . وخرج بعض المصلين من المساجد ، احتجاجاً على ذلك التجديد . واضطر بعض الخطباء إلى مغادرة المنبر . وعس أي الأحوال ، فمن كان صاحب الحق الشرعي في أن يكون ملكاً ؟ لقد كان عباس الثاني لا يزال يحتفظ بالمؤيدين والعلماء الذين كان من بينهم بعض الصحفيين الأوروبيين ، ولقد سخر أحد هؤلاء وكان اسمه كولوراس ، من عدم شرعية فؤاد ، ونعته - بصاحب الجلالة الكلب المهجن . وقيل إن الحديو السابق كان يتأمر مع الفرنسيين ، وكانت هذه الإشاعات تسوق للملك فؤاد أحياناً إلى نوبات شديدة تشبه الحنّون .

ولكن هل قدر لهذا التغيير أن يظل سطحيًا لا أكثر ؟ إن قانون الأحكام العرفية البريطاني - باستمرار يدعو إلى الإعجاب - قد تلاءم على الفور قانون مصري بإعلان الأحكام العرفية . كما سارعت الحكومة المصرية أيضاً ، بإعلان قوانين أخرى تحدّ من حرية الصحافة ، والاجتماعات العامة . وكان لديهم من بعد النظر ، ما جعلهم يعدلون في قانون العقوبات ، بحيث تنطبق نصوصه على الموظفين في الحكومة ، إن خطرهم القيام بإضراب جديد .

ولكن للكلمات على أي حال قدرتها الخاصة . ولقد أحس البريطانيون ، بأن تغييراً فيها يتعلق بوضعهم في البلاد ، قد حدث فعلاً . ومما لوحظ - بشيء من الدهشة وكثير من الرضا - أنه بعد قتل الماحور كيف ، اكتفى البريطانيون بتقديم احتجاج رسمي ، كالذي تقدمه أية حكومة أجنبية في مثل هذه الأحوال . وكذلك تمّ إجلاء عدد لا بأس به من الموظفين البريطانيين . ويقال إن القنصل الفرنسي جيار ، قد علق على ذلك بقوله - « إن ذلك يعني تخريب ما أنجزه كرومر » .

ومع أن هذا الاستقلال قد جرّد من كل معنى ، ولم يكن له وزن يذكر في مجال السلطة الفعلية ، فإن مقتضيات الموقف ، ومنطق التاريخ ، كانا يجتمان إبراز شيء بملاً فراغ الشكل الخارجي ، الذي ترك فارغاً عن عمد ، منذ أمد طويل .

مولد المبادرة الوطنية الموقف في البداية

إن من خصائص الاقتصاد الاستعماري ، أن يشوّه العلاقات بين المجتمع والطبيعة ، خدمة لمصالح الأجنبي . فهو يميل إلى تعزيز الدوائر الداخلية ، وإحلال دوائر أخرى مكانها ، تصلح لتشغيلها لخدمة أغراضه بالطريقة التي يراها . وبذلك تنسع الفجوة بين المواد الخام المصدرة إلى مصانع الدولة المسيطرة ، وبين المنتجات المصنّعة التي يفرض استيرادها على الدولة الخاضعة . ويبتل دور الصناعة ، في أن تكون حلقة اتصال بين الطبيعة والمجتمع ، وتصبح أداة للتميز وإحداث الفوضى . وهذا هو ما كان عليه الحال في مصر ، وبطريقة تمثل النموذج الحثي لهذا النمط من الاقتصاد . ففي أحد طرق هذا الخط ، كان القطن الخام المعبأ في بالاته ، المعدة للتصدير . وفي الطرف الآخر ، بضائع منشستر ، التي تراكم على أرصفة ميناء الإسكندرية ، كلما تصادف حدوث أزمة في النقد المطلوب لسداد أثمانها ، وكانت هذه البضائع تشمل الأقمشة القطنية والصوفية ، والآلات الميكانيكية الصغيرة التي تتراوح قوتها بين نصف حصان وخمسة أحصنة ، ويمكن وصلها بالتيار الكهربائي المستخدم في البلاد ، وكذلك الأسلحة القاطعة التي يطلق عليها اسم «السكاكين الفرنسي» ، وحتى الطربوش الذي يلبسه المواطن المصري كشعار تكاد تكون له صفة الإلزام ، كان يأتى إليه من الخارج . وفي غضون العشرينات من هذا القرن ، أصبحت الفجوة بين الخام الذي يسحب من البلاد ، وبين المنتجات المصنعة التي تفرض عليها ، فجوة عميقة .

فإذا أخذنا في اعتبارنا سلعا أخرى كالجلود مثلا ، فإننا نجد أن مصر كانت تنتج هذه الجلود بوفرة كبيرة من تربية الجاموس ، الذي كان يصنع من جلوده نوع ممتاز من تعال الصنادل ، والأحزمة والسيور القوية . كما كانت جلود الثيران الجميلة التي تربيها ، تصلح لصنع الأحذية الأنيقة الغالية الثمن . وكذلك كانت جلود الأغنام «البلدي» تستخدم لصنع السروج . وكذلك جلود الجمال (وإن كان الإقبال عليها أقل) ، وحتى جلود الخنازير ، التي ثبت أن تربيتها كانت عملا مربحا ، بالرغم من أن المصريين

كانوا لا يأكلون لحماها . وكان من المتناقضات ، في بلد يعنى بتربية الحيوان ، وتلعب الحيوانات فيه دورا أساسيا في العلاقة بين التربة والنبات وحياة الإنسان ، أن ترسل معظم جلود هذه الحيوانات إلى أوروبا ، ثم تسترجع منها على هيئة منتجات مصنعة .

ولقد خلفت الأساطير خصيصا لدعم هذه المتناقضات . ففى دراسة لى كريستبر العلمية التى ظهرت في كتاب أسماء ومصر الحديثة فأخرجه في طبعين ، إحداهما قبل الحرب العالمية الأولى ، والأخرى بعدها ، استرعى انتباهي ملاحظة غريبة نقول وإن الفلاح قد لا يتقصد الشجاعة والنشاط ، ولكن من النادر أن تنوفر فيه الدقة والانضباط ، وهما خصيصتان لا بد منها في صناعة النسيج . وهكذا نجد علم النفس ، وعلم الأعراق البشرية ، يستخدمان لدعم المصالح الاستعمارية . وتضيف هذه الدراسة إلى ذلك قولها - إنه بالرغم من الرخص الشديد للأيدى العاملة في مصر . . . فإن البلاد تفتقر إلى الماء والحديد والخشب . وفوق ذلك كله ، فإن تأخر الصناعة يرجع إلى عاملين آخرين أساسيين - أولهما - صعوبة تدريب العمال المحليين على استخدام الآلة . وثانيهما - هبوب رياح الخماسين ، التى تغطي أرض مصر كلها بحبات دقيقة من الرمل ، تخترق أجزاء الآلات الحديدية وتعطل استخدامها . وهكذا تستحضر الطبيعة أيضاً ، إلى جانب علم النفس ، لتأييد المصالح الاستعمارية ، وتخلق في سبيل ذلك عن ذاتها وصفاتها .

يضاف إلى ذلك أن الدولة فرضت ضريبة إنتاج على النسيج المحل ، قدرها ٨ ٪ . ولم تلغ هذه الضريبة التى فرضت عام ١٩٠١ - كما ذكرنا من قبل - إلا في عام ١٩٢٥ . وكان إلغاؤها - الذى كان من الأعمال الأولية للإجراءات الإيجابية للحماية - علامة على بدء مرحلة مهمة ، تم الوصول إليها بعد تطور معقد ، لعبت فيه الأحداث وأسبابها المادية ، ومواقف الرجال ، دورا له قيمته .

تحديث الزراعة

في أثناء الفترة التى تلت نهاية الحرب الأولى مباشرة ، نلاحظ إصراراً متزايداً على القيام بإنشاء علامات واضحة ، تحدد على الطبيعة معالم ومساحة الأرض التى يمتلكها الأفراد . إن هذا المجتمع عاش آلاف السنين ، دون حاجة إلى إقامة مثل هذه الحدود . وكانت مياه الفيضان على أى حال ، تغمر الأرض لفترة في كل عام ، وتحفر بالطبع مثل هذه المعالم . وهذا يقودنا إلى افتراض أن تقسيم الأرض إلى قطع صغيرة ، كان لتنظيم العمل ، أكثر منه التزاما بقواعد معقدة تتعلق بملكية هذه الأرض . فلقد كانت الأرض التى تملكها الدولة بمقتضى حقها في مصادرة الملكية الفردية ، مع العزب الكبيرة بوجه عام ، يشمل جميع زعماء القرية ، والتطور الذى حدث في وقت واحد ، في مجال القضاء والتقنية ، قد أدى إلى تركيز ملكية الأرض من جهة ، وإلى تقنيها من جهة أخرى . وفي كلتا الحالتين ، نشأ الإحساس بالحاجة إلى إجراء مسح تفصيل للأرض ، أدق من ذلك الذى كان يمارس من قديم الزمان . وتقدم أحد المحامين

مع محاكمة لدمها - وكان رغبته أنه كان رئيس سبغ نقابة المزارعين في الرباط - مشروع قانون بتسجيل ملكية الأراضي ، فإن في ذلك التفسيرية لمشروع إن ذلك يشجع رؤوس الأموال على الاستثمار في الأراضي ، وعمر الدولة من ملكيتها ، واقتبس مشروع قانونه هذا من قانون نورث ، الذي كانت سلطات الاستعمار به تأسس تصفد لاجح في تونس ومراكش ، وكان تشبهه نظروف يوحى بآمل في نجاح هذا المشروع في مصر ، وبذلك وافقت الجمعية العامة بمحكمة المختلطة على تعديل القانون الذي هذه المحاكم ، وفرصر التسجيل لإجباري لملكية الأراضي ، وإرساء قواعد معينة لتعرف على حدودها ، واستتبع ذلك تدفدا كبيرا في أعمال المساحة زجر ، ث البتوك معد ، ولكن مثل هذا التطور في الملكية الفردية ، يجب أن يؤدي في الاعتبار ، حصارا يجب مع ظاهرة أخرى كمل وصول ، تتعمق تنشيل الفرد ، فهنا كما في البلاد الأخرى ، كان ذلك من حصص تطور نظفة لبرجورية ، فقد احتفظت عمية التطور هنا بصلاتها البريئة ، حيث إن خروج هذه الطبقة البرجوازية ، كان نتيجة لوراعة النظر ، ولكن كان هناك أيضا ، مراحل كثيرة بسيطة ، بين إنتاج القطن ، وبين الحصول على الأرباح .

ومن هذه الناحية ، بسبب أن نظام الاقتصادى ، كانت له طبيعة تجارية أكثر منه فيزيوقراطية (اعتبار الأرض المصدر الأساس للثروة) ، فلقد أدار ظهره لحقائق حياة الفلاح ، وتدهورت الأرض ، التي كانت الطمحية الأولى هذه شغفصات ، وازدادت حاجة هذه الأرض لخاص ، إلى سحباء المخصبات الكيماوية ، وهذا يتضمن ارتفاعا في تقنية الزراعة ، ولكنه يتضمن أيضا تدهورا مائلا في حالة ثلثة وحصلت به طبيعة ، إن الإنتاج بدأ يقل بشكل ملحوظ منذ السنوات الأولى لهذا القرن كما بدأت الاخسارات والتحقيقات لمعرفة سبب هذا النقص في الإنتاج ، وشخص المرض على أنه ارتفاع في مستوى المياه الجوفية ، نتج عن الإسراف في استخدام مياه الري وسوء نظام الصرف ... الخ ، وفي نفس الوقت ، استدعت الحاجة زيادة استيراد المخصبات ، ففي عام ١٩٢٣ ، بلغ الاستيراد سبعين ألف طن من النترات والفوسفات ، وكان ثمنها مليوناً من الجنيهات . ومع أن مصر كانت تتج خام الفوسفات ، إلا أنها كانت عاجزة عن تصنيعه ، وفي نفس هذا العام ، بلغت صادرات مصر من خام الفوسفات ، ثمانين ألف طن ، ولتصنيع الفوسفات محليا ، كانت مصر تحتاج إلى كميات كبيرة من حامض الكبريتيك ، الذي كان يعتبر معدل استخدامه يحق معيارا صحيحا عن مدى التطور الصناعي في أى بلد من البلاد . ولكن مصر في عام ١٩٢٤ ، لم تكن تحتكم على أكثر من ١,٩٤٢,٠٠٠ كيلو جرام من هذا الحامض ، استوردتها من هولندا .

وكان العنصر الثالث الجدير بالملاحظة ، هو مدى التقدم الذي أحرزته مصر في ميكنة الزراعة ، إن السلطات كانت تولي اهتماما كبيرا لهذه الناحية . فعند عام ١٩٢٠ وبعد ، كانت المهاريات تقام بين جرارات الحث . وفي يناير ١٩٢٠ ، أجريت المقارنات بين طرق الحث المختلفة واستخلصت النتائج . وأدى ذلك إلى اختيار نمط خاص من الآلات هو الجرار متوسط القوة ذو العجلات الأربع . ولكن غياب أصحاب المزارع عن حقوقهم ، أثقت فعالية هذه الآلات . ففي عام ١٩٢١ ، قُدر المسؤولون أن ما بين

٦٠ و ٨٠٪ من هذه الآلات ، كان يلف عاطافي العزب . كما ظهرت أعراس أخرى للافقصة من حدث في الدورة التقليدية ، بين الإنسان والطفية فقد كانت مصر تنظر إلى العدد الكافي من لعباءة . وكانت هذه التجهيزات الميكانيكية مجرد أداة مظهرية ، يراودها بينهم الناس بأن صاحبها ربح في بيته . ولقد وقف لافتقار إلى الميكانيكيين وقطع الغيار فيه عدا ما يتعلق بحرارات فوردسون التوسعنة لانتشار - حفر عشرة في سبيل نجاح هذا المجهود .

أما المضخات البخارية التي ظهرت قبل ذلك في مصر بجيلين أو ثلاثة ، فقد أسست لنفسها نظاما تسليسيا وظيفيا صارم في تقنية الإنتاج . إن استخدام المضخات الكيميائية وخوارات كانت تمثل أعداد جديدة في طرق الزراعة . وكان من الطبيعي أن تولي الدولة اهتمامها المستمر ، الذي لم يكن ينجو من الفعالية إلى هذا التحول . ولم يكن ذلك من قبل السلطات إلا استمرارا للتقليد التي بدأها محمد علي . إن طبيعة البلاد التي جعلت من الممكن تطوير الكثير من العناصر المختلفة ، كثرة وتخصيب الثروة وإدارة لأراضي الزراعية وقوانين القروض والتجارة ، قد مكنت السلطة الحاكمة من استغلال كل هذه العوامل الأساسية التي تتكون هذا النظام الاقتصادي وتجعل منه كلاً متماسكا . كما أنه كان هناك تقدم في تفهم التقنية . وإذا كان ذلك في الوقت الحاضر امتيازاً مقصوداً عن جماعة قبيلة العدد ، كما هو مقصود في المغرب عن جماعة الفرنسيين المتوطنين (كولون) ، إلا أنه رغم ذلك يلقى الضوء على المشكلة ، ويوحى بالأمل بأنه تمسك الرمن سوف يسهم في إيجاد الوسائل لاسترجاع الموازنة المتدثرة بين الإنسان والأرض التي يعيش عليها . ولكن هذا التلميح في الوقت الحاضر ، لم يبرز إلا التواحي السلبية في حاضرة لملاح . مما فيها يحفظه عن العديد والتزامه بسليته . لقد حقق هذا قيم الفلاح في التكيف والتدوم أو نحوهما فقد كان هدف الوحيد منه ، هو الحصول على الربح .

من الحرف اليدوية إلى تجارب التصنيع الباكراة

إن هذه الظروف أثنت أنها أشد خطراً في المدن ، حيث كانت التحولات الأحادية البعد تنتشر وحده دون سواها . ولكن طبقة الحرفيين ، التي تنبأ كرومر باضمحلالها في بداية القرن الحالي ، كانت لا تزال رغم ذلك ، صامدة في بعض القطاعات أمام مذب التحديث التقني . وطبقاً للتحقيقات البعثة الفرنسية في نهاية القرن الثامن عشر ، وكان في القاهرة حينذاك ١٥٠,٠٠٠ حرفي . أما الآن فقد أصبح العدد ٧٠,٠٠٠ . ولكن إنتاجهم كان ينحصر للجذب في اتجاهين مختلفين كان الاتجاه الأول ، نحو زبائنهم من الفلاحين ، الذين كانت هذه الفئة لا تزال تغطي برضاها عن منتجاتها . وكان لاتجاه لشن ، نحو السائحين الأوروبيين ، الذين أثرت منتجات هذه الفئة اهتمامهم ، والذين كانوا يحضرون معهم كميات لا يستهان بها من النقد الأجنبي ولعل من واجبتنا ، أن تلفت النظر هنا ، إلى هذه المداخلة بين حدث الترفيع المدنية ، وبين الأشياء الغربية التي تعرض على السائحين في أسواق مدن (السراي) . وتستخرجهم . إن هذا التناقض ربما يكون من طبيعته قدر على أن يقضي على هذه حرف تضيء الرمن

وهو ذلك ، فإننا إذا حكمنا بالأعداد الكبيرة من هؤلاء الحرفيين ، وبالحجم الهائل لإنتاجهم ، فإنه يبدو لنا أن هذه الفئة كانت لا تزال محتفظة بحيويتها في نهاية الحرب العالمية الأولى .

في حرفة النسيج وحدها مثلاً ، كان هناك سبعون ألفاً من العمال ، بينهم تسعة عشر ألفاً من النساء . وكان هناك ثمانية آلاف نول لنسج القطن ، تستطيع أن تنتج ثلاثة عشر مليون متر من القماش . وكان هناك ألفاً نول لنسج الحرير ، وألفاً نول لنسج الكتان . إن هؤلاء النساجين كانوا يكوّنون جماعات كبيرة . فقد كان عددهم في المحلة الكبرى مثلاً عام ١٩٢١ ، يبلغ ٣١٨٢ عامل . وكان هناك ٢٦٠٠ عامل في القاهرة ، ومثل هذا العدد في قليوب . وكذلك كان هناك أكثر من عشرة مدن ، لا يقل عدد النساجين في كل منها عن ألف . وكانت هذه الصناعة تنتشر أيضاً في القرى . فكان عددهم في قرى المنوفية ٥٠٠٠ ، وفي جرجا ٤٠٠٠ ، وفي أسيوط ٤٥٠٠ ، وفي القليوبية ٣٠٠٠ ، وفي الدقهلية ٣٨٠٠ . وكان من دلائل حيوية هذه الفئات ، تخصص كل منها بإنتاج معين يتسم بالرونة في مواجهة الواردات الأجنبية . فتخصصت قليوب مثلاً في صنع المناشف (القوط) ومفارش الموائد . واستمرت بني عدى في صنع الأكلمة والأقمشة الصوفية . وكانت الملابس الشرقية (البديّة) ، التي كانت لا تزال لباس عدد كبير من الناس ، تستهلك كميات كبيرة من الحرائر التقليدية التي يطلق عليها اسم (الشاهي) . وكانت القاهرة لا تزال تتميز بصنع جدائل الزينة والفيضان . وكانت دمياط تتفوق في صنع قمماش (الكريشة) ، وهو نوع من حرير الكريب ذي اللون الأسود ، وكذلك في (الغزلية) التي تصنع منها القفاطين . وكانت هناك قرى كثيرة تصنع (الظبوط) ، وهو قمماش خشن ثقيل يلبسه الفلاحون ، وكذلك الدفّة والعبادة . وكانت المحلة الكبرى بالطبع ، هي أشهر مكان لصنع (الكوفية) ذات الخطوط الذهبية ، التي كانت تعتبر جزءاً مكتملاً للباس الوطني . إن طبقة الحرفيين القديمة كانت لا تزال صامدة ومتشبثة بالحياة . ولم تكن على وشك الاختفاء كما قد يخيّل إلينا من النظرة السطحية الحافظة ، التي لا تصل إلى قلب الأشياء . فلقد أظهرت هذه الطبقة نوعاً من الشجاعة الفائقة حين استغلت المنتجات الجديدة التي قدمتها إليها تجارة الواردات ، حتى من البضائع اليابانية التي كانت تغرق السوق وتباع بأزهد الأثمان . فدخلت ألياف الحرير الصناعي وخيوط القطن المستوردة في صنع (القطنية) ، وهو قمماش منسوج من خليط من خيوط الحرير والقطن . كما أنتجت قماشاً حريريًا أسود ، حل محل منتج شبيه كان يستورد من سوريا . وأقيمت في أسيوط صناعة والتجة لعمل الشيلان ، أثارت اهتمام المصدرين بدقة صنعها وجمال ألوانها .

ونحن نعرف أنه ليس هناك نظام يموت دون قتال ، وأن حيوية أي نظام اقتصادي تتوقف على قدرته الاستراتيجية في التطور وتعديل طرق إنتاجه ، حين يواجه بالتحديث من الخارج .

إن التقسيم الذي أجرته تحديات العصر على القوى العاملة ، كان من نتيجته أن حكم على البعض بالتحول إلى الوضع الاقتصادي الجديد وترك حرفتهم القديمة ، وحكم على البعض الآخر بالدخول في مرحلة وسيطة من مراحل الإنتاج ، يسهل معها تحويل الجيل الجديد إلى عمال مهرة في الصناعة الحديثة ، كما حدث لأبناء نساجي الحرير بالمحلة الكبرى مثلاً . أما الباقون فقد اجتثوا من جذورهم وأسلموا إلى البطالة . وهي عملية قتل في مجموعها خطأ موازيا لمصير الفلاحين . وهذا التقسيم في القوى العاملة ، هو

شيء لا غمك - في الحقيقة - إلى الآن ، الأداة التي تمكنتنا من تعريفه . وعلى أي حال ، فإن هذه التحولات التي جرت على الحرفيين - وإن كانت قد استحضرت معها الدور الذي تلعبه فيها القوى التقليدية التي ظلت قادرة على الحركة - قد أثبتت أن الوسائل التقليدية في الإنتاج ، كانت أقل ثقلًا في كفة الميزان من كثافة الآلة المتفوقة .

ومما يذكر ، أنه كان قد جرى منذ أواخر القرن الماضي ، عدد من المحاولات لإنشاء صناعة حديثة للغزل والنسيج ، ولكن معظمها لم يكتب لها النجاح ، كما حدث في حالة شركة الغزل المصرية التي تأسست عام ١٨٩٥ ، وحالة مصانع القطن المصرية ، التي تأسست عام ١٨٩٩ . ويبدو أن الظروف الاقتصادية والسياسية كلتيهما ، قد اشتركتا معًا في إحداث هذا الفشل . ويمكننا أن نذكر هنا أيضًا أول مصنع مصري للنسيج وهو (الأنجلو إيجيبتيان) الذي أسس عام ١٨٩٩ . وكان وضعه القانوني بالطبع ، أنه شركة بريطانية ، ولكن رأسماله كان محليًا . وقد قال عنه علي سليمان في رسالة تقدّم بها إلى جامعة ليون - «إن هذه المبادرة كانت عديمة الجدوى ، كما كانت تنسم بالتهور . ولقد دفع القائمون بها ثمنًا فادحًا لجرائهم ، وفقدوا الجانب الأكبر من رأسمالهم . وكانوا قد استفادوا طاقاتهم أولاً في تكوين هيئة إدارة الشركة ، ثم في التصدي لعناد السلطات العامة في هذا العهد ، التي كان يبدو أنها كانت تميل إلى حماية المنافسة الأجنبية . بدلا من العمل على دعم هذا النموذج الرائد للمبادرة الوطنية» . وفي عام ١٩١١ ، أسست شركة «مصانع النسيج الوطنية» المصرية ، التي وجهت بعد حرب ١٩١٤ . بمناسة محموعة من المهندسين واليابان ، إلى جانب إغلاق أسواق اليونان وتركيا ورومانيا في وجهها ، إلى جانب الارتفاع المفاجيء في مرتبات الموظفين وأجور العمال ، وغير ذلك من المتاعب . ورغم ذلك فقد نجح بعض الرواد في هذه الصناعة ، نذكر منهم عبد الفتاح اللوزي ، والفورس خلاط ، اللذان امتازا بالتفوق في نسيج الحرير ، كما استطاعا بعد عام ١٩١٧ ، أن يؤسسا مصانع للقطن ، درّت عليهما ربحا وفيرا .

وسمة أخرى ذات دلالة واحدة ، هي تطوّر صناعة الأثاث . فعلى مدى حقبة طويلة ، كانت هذه الصناعة في مصر ، حكرا على العمال الإيطاليين ، ولكن سرعان ما اكتسبها منهم تلاميذهم المصريون ، وأصبحوا بدورهم عمالًا يارعين في صناعة (الدواليب) ، ولهم مراكز متخصصة مثل مدينة المتصورة حيث كانوا يصنعون موائد الكونسول ، والأسرة المذهبة المتسعة ، التي يفرغ بها زبائنهم المحليون ، والتي كان استخدامها على نطاق واسع ، يتضمن اعتبار ذلك الترف البرجوازي ، نوعا من المثل الأعلى الذي يتطلع إليه الناس .

وكانت هناك ظواهر أخرى كثيرة لحياة الحرفيين ، وإن كان بعضها متواضعا في نطاقه . ففي صناعة الأحذية مثلا ، أمكن استبدال الثعال المستوردة بالصناعة المحلية . وكذلك أمكن نصنع علب السجائر محليا . واستخدم عمال البناء المصريون الجير المتصلب بالماء (الجير الهيدروليكي) كلها أمكن ، بدل الأسمنت المستورد ، وكذلك (الخمرة) التي كانوا يخلطونها بأنفسهم من الجير والرمل ومسحوق الطوب . ويمكننا أن نجد أشباه هذه الاجتهادات ، في صناعة الأنابيب والطوب والأقفال والجص وأوراق التغليف والأغذية المحفوظة . وانتشرت «الورش» الهندسية ، استجابة لحاجات المكنسة ، تحت إدارة

نالطين والإيطاليين واليونانيين ، الذين درّبوا أعدادا كبيرة من العمال المصريين . ولكن الدراسة التفصيلية عن الحرف أو الجماعات ، هي وحدها التي تستطيع أن تلقى الضوء على هذه التطورات البالغة الأهمية .

التغيرات في الاستهلاك

لم يكن المصريون قد بدأوا بعد في ارتداء تلك السترة الكثيرة الموحدة ، التي فرضتها حضارة التصنيع في الغرب فقد كانت ملابسهم لا تزال تتميز بالألوان الزاهية وسعة الخيال . ولقد وصف توفيق الحكيم ملابس نساء تلك الفترة في مقدمة مسرحيته «باطالع الشجرة» فقال - (منذ عشرين أو ثلاثين عاما ، كانت تغطى ملابس نساتنا ، رسوم وأشكال لا تمثل شيئا على الإطلاق . فلم تكن نماذج من الأزهار أو شيئا من هذا القبيل ، بل كانت مهرجانا مزدهرا بالنكتيكات والمربعات والمخطوط المستقيمة ، الشديدة الشبه بأعمال مدرسة التكبيين في الفنون التشكيلية . وكانت الألوان الزاهية تنتشر على هذه الرسوم بطريقة عشوائية . وكان اللون والتصميم فيها ، يجنحان إلى التجريد التلق . ومع ذلك ، فقد كانت النساء شعوفات بها ، أو على الأقل ، كنّ يقبلنها دون اعتراض . فقد كنّ معنادات على ارتداء هذه الملابس منذ زمن طويل ، وكنّ يسهمن في زيادة قيمتها الجمالية بإضافة أشياء أخرى من مقتنيات الزينة إليها . وكان استمتاعهن كبيرا بهذا الخليط الاعتيادي من الألوان ، بحيث يبلغ أحيانا إلى مايقرب من الشوة . ولأنهن لم يكن يحكمهن على الأشياء بميزان العقل ، فقد كنّ يفرغن من الجمال المنطقي . ولكن كن قد وصلن - عن طريق نوع من الحدس يستعصى على التعريف - إلى قلب الأشياء . وهكذا سبق فتنا الشعبي ، الفن الحديث المسمى «بوب آرت» بزمان طويل ، دون أن ندري أننا نحيط بجميع أسرار هذا الفنّ اللاحق قبل ظهوره في الغرب بعشرات السنين .

ولكن إذا كان هذا هو حال الذوق العام ، وعلى الأخص بين النساء ، فإن النخبة كانت قد نَسَتْ رثابة الغرب وبعدها عن البريق في الملابس . وفي الفترة التي تلت الحرب الأولى مباشرة ، انتشر استخدام أقمشة الغرب الصوفية بين الناس ، وأصبح ارتداء البدلة رمزا لعلو المكانة الاجتماعية . واشتقت ألفاظ جديدة للتعبير عن الملابس الجديدة ، فحلت «الجاكته» ، و «البنتولون» محل «الجبة» والقفطان . وكان تفصيل الملابس الغربية لا يزال فضفاضا ، يجمع بين التقليد الأعمى للطراز الغربي ، وبين الذوق التقليدي للملابس الواسعة . ومع ذلك فقد كانت هذه الملابس ، هي يعينها البدل التي يلبسها الغربيون ، بنينا كانت بدل القرن التاسع عشر الطويل «فروك كوت» مجرد التقاء في منتصف الطريق مع القفطان . إن هذا التغير في الذوق ، كان له أهمية كبرى عند الحياطين والورددين ، الذين لاحظوا الإقبال المتزايد على أقمشة التويد ، والورستد (النسيج الصوفي المكدن) من إنجلترا وفرنسا . أما السيدات اللائي كنّ قد تخلّين منذ زمن طويل ، عن الأقمشة الشعبية التي أغرم بها توفيق الحكيم ، فقد كنّ لايزلن متمسكات بالألوان الزاهية ، ومع أنهن كن يتبعن الزيّ الباريسي ، إلا أنهن كنّ يشترطن الحصول على أقمشة ذات مواصفات خاصة ، كان المندوبون التجاريون يحرصون على تصنيفها - فكان منها (القماش

الشرقي) المحزوز الناعم اللامع ، والصوف الكشمير ، والكريب المراكشي (ماروكان) ، الذي كُنَّ يفضلنه على الصوف الإنجليزي المشوج الشبه به . كل ذلك كان يدل على تطور يعنى « في الذوق » ، ينسجم بالتفرد في الطبقات الأرضي في المجتمع . واستبدل الأسلوب الشرقي - أو بالأحرى ، المزيج بين الأسلوب التركي والأسلوب الإيطالي - في الملابس والأثاثات والمساكن ، بالنماذج الأوروبية ، بمعدل في السرعة ، كان يختلف باختلاف نوع السلعة ، وثروة الزبون وسنّه وجنسّه ، ولكن الطراز الممتاز ، كان مع ذلك يحتفظ لنفسه بقدر معين من التكهة «البلدى» . وكان العدد المتزايد من المحال التجارية الكبيرة التي تبيع الملابس الجاهزة - مثل هانو وأورزدى باك وصندناوى وشيكوريل - يدل على أن هذه الظاهرة قد أثرت في عدد كبير من الزبائن . وإذا كانت هذه المحال - التي كان الجانب الأكبر منها فرنسياً - تونسياً - قد شجعت على ارتداء تلك السلع النسائية مثل «السوتيان» و«الجلونة» فقد كان ذلك بسبب التغييرات النسبية في مجال الاستهلاك ، وفي بناء المجتمع ، وفي اللغة ، وهى التغييرات التي أثارت اهتمام التجارة الدولية بها . إن تدهور النوعية المصرية الأصلية ، وماصحب ذلك من غموض الذوق الفردى وانتشر التماثل ، إلى جانب العادات المستعارة من الغرب ، في المجلس والسلوك ولغة التخاطب - كل ذلك كان يمكن للمرء أن يلاحظه في أروعة شوارع القاهرة ، وكان يتضمن رد فعل دياكتيكي بين الكم والكيف ، على قدر من الوضوح ، يكفى لإثارة اهتمام التجدر والموردين .

إن الطبقة الراقية التي عثم هنداها ، كانت تقدر متددعات بيوت الأزياء الشهيرة ، وتعرف كيف تحذر الخواشى المحملة للزينة ، وتلتزم باتناع الأزياء الباريسية ، مع احتفاظها بالذوق العشائى في الميل إلى المدهيات والبريق ، والناس الذين كانوا يعتبرون من ذواقى العطور الفرنسية ويقولون عليها فى شيء من الإسراف ، كانوا مع ذلك يرتادون حمامات البخار العامة ، ويتمسكون باستعمال الصابون المعطر الوارد من نابلس أو طرابلس الشام . وكانت بناتهم المتعلعات فى مدارس الأديرة الفرنسية ، يجدن التحدث باللغة الفرنسية والعزف على البيانو ، كما يتطلب العرف لمن كان فى طبقتهن . ولكن آلات البيانو المستخدمة من طراز لويس الخامس عشر أو السادس عشر ، كانت تطعم بالأصداق والأشكال المحفورة فى خشب الماهوجنى . وكثيراً ما كان يضاف إليها «بدال» ثالث فى موضع الأقدام ، ليعطى تأثير الماندولين . إن مثل هذه الآلات المهجنة ، كانت تعكس تطور الموسيقى المصرية فى هذه الفترة . وإذا كانت الموسيقى الأركستريالية الشعبية قد سارت فى طريق عبد الوهاب ، بدلاً من بارتوك ، فلربما كان ذلك لأن كل هذه التطورات كانت ذات طبيعة بورجوازية ، بالمعنى الذى حدده فلوير لهذه الكلمة ، إلى جانب أن تقليد الآخرين ، قد تغلب على التلقائية فى هذا المجال .

وحى الإسراف فى إنفاق المال ، الذى كان يرتبط بالمركز الاجتماعى المتميز للنخبة فى الشرق الأوسط كان يتخذ شكل الإقبال على آليات العصر الحديثة . فمع أن أطوال الطرق الموصوفة فى مصر فى تلك الفترة ، لم تكن تزيد على ٣٠٠ كيلو متر ، منها بضعة كيلو مترات حول الإسكندرية ، وخسة وعشرون كيلو متراً حول القاهرة (كان الطريق الكلاسيكى إلى الأهرام ، يستند منها ١٤ كيلو متراً) . إلا أن عدد السيارات الذى لم يتجاوز ٩٣ سيارة عام ١٩٠٣ ، و ١٠٠ سيارة عام ١٩١٤ ، قد قفز إلى ٢٠٠

سيارة • بحلول عام ١٩١٩ . وكان المستوردون يعرفون كيف يكيفون هذه السيارات لتلائم مع فوق زياتهم . فكانوا يستحضرونها من طراز اللاندولت (ذات الغطاء القابل للطي) ، والليموزين ذات النوافذ الكبيرة ، والعربات الرياضية المكشوفة (تورر) . وكانت سيارات رينو من ١٦ - ٤٠ حصانا ، تبدو جذيرة بالباهشات ، ولكن سيارات فورد كانت أنجحها من الوجهة التجارية . وفي عام ١٩٢٥ ، قيل إن عدد السيارات من مختلف الأنواع في القاهرة ، قد بلغ إلى ١٦٩٦٩ سيارة ، منها ٧٢٠٠ سيارة خاصة ، و ٢٣١ سيارة أجرة (تاكسي) ، ١٦١٣ سيارة نقل (لوري) . ويعكس عصر التاكسي الذي بدأ عام ١٩٢٢ ، زيادة حركة الأفراد ، وغلبة الطابع الديمقراطي في قطاع المواصلات ، وميل الناس إلى السرعة ، وانتشار التقنية . وحتى في تلك الفترة ، لوحظ أن العربات الفخمة قد بدأت وإن كان ذلك في بدء وعمل استحياء . تتخلل عن مكانها في الطريق العام ، للعربات الأكثر نفعا للناس .

وفي غضون هذه الفترة - ولأول مرة في مجتمع يكره محاكاة الطبيعة الحية - سمح للأطفال أن تلعب بالدمى . ولم تكن مصر قبل ذلك تعرف من هذه الدمى ، إلا عرائس مولد النسيّ المصنوعة من الخلوى . أما الآن فقد أصبح الناس يفضلون العرائس المصنوعة رموسها من الحزف الصيني ، التي تمثل الحياة الراقية بدقة ورقة ، وتوحى بالجنس من بعيد . وفي الخلفية ، كانت نهضة المسرح المصري تزدهر صدى هذه التطورات في مجال الخلق الفني .

ولكن . . . هل نحن نبالغ في الربط بين كل هذه العناصر ؟ أيا كان الجواب على هذا السؤال ، فإننا نشعر بالإغراء في إضافة عنصر آخر إليها . إن ازدياد عدد الخزائن الحديدية المستوردة ، يوحي بأن الامكنة التقليدية لإخفاء النقود والثغاس ، قد أصبحت أقل أمانا من ذي قبل ، وأن الخدم قد أصبحوا أقل جدارة بالثقة ، وإن أسرار الأسرة قد أصبحت أقل صونا . ومع ذلك ، فبالرغم من زيادة الإقبال على خدمات البنوك ، كان الناس بوجه عام ، لا يزالون يفضلون الاحتفاظ بأموالهم في البيت . وأصبحوا يكتفون الآن ، إلى جانب الذهب والجواهر ، بأوراق العملة (البكنوت) والأسهم والسندات . ولكن هذه الثروة الائتمانية ذاتها ، كانت تمثل جانباً من التغير الذي كان وحدة متكاملة - وإن كان الوصول إليها قد تمّ على مراحل - والذي أثر بدوره في السلوك والطرائق التقنية ، والذي كانت المواقف فيه صدى للتجديد .

التجديد غير المستمر

رغم أن التجديد كان شاملا ، إلا أنه لم يكن منتظما ولا متطابقا في جميع المجالات . إن أنشطته لم تكن مترابطة ، ولكن أثرها كان تراكميا . ولقد استطاع ، بما قدّم من عوامل التحليل والترييب - الهدم والبناء - أن يحطم الترابط القديم الراسخ الأسس ، لوحدة الحياة . فالطليقة البورجوازية التي كانت تميل إلى التحديث في بعض الاتجاهات ، كانت في النواحي الأخرى مغروسة الجذور في عاداتها البالغة القدم ، إن عدم الاستمرار هذا ، وهو جزء لا يتجزأ من طبيعة التحول الاجتماعي ، قد تضاعف أثره تحت نظام

الاستعمار ، بسبب أن قوة دخيلة كانت تقبض بيديها على زمام المبادرة ، وتجعل من العمبر السيطرة على العناصر الثابتة وإعادة تجميعها . إن الجهود الجديرة بالشأن التي كانت تبذل للتحكم في ذلك الموقف ، كانت هي ذاتها جهودا غير مستمرة ، بل غير متماسكة أو ثابتة على سياسة واحدة .

وقف طلعت حرب في أوائل هذا القرن في إصرار ، ضد آراء قاسم أمين ، المنظر لتحرير المرأة . ورغم ذلك ، فقد كان هو ذاته أحد المطالبين بالتجديد . ولو صورنا المجتمع التقليدي على شكل دائرة ، فلقد كان التطور يستطيع أن يهاجم هذه الدائرة بإحدى طريقتين - إما بفعل القوة الجاذبة إلى المركز هدف الوصول إلى أخلاقيات الأسرة ، وإما بالقوة الطاردة من المركز بهدف تحديث الاقتصاد . ولقد اختار طلعت حرب الطريقة الثانية . وفي كتيب له عن تعليم المرأة ، ذكر أن النساء أقل حظاً من الرجال في الذكاء والإدراك . ولكنه بالرغم من هذا الموقف الجامد أمام حقوق المرأة ، فلقد أبى بلاء حسنا في جبهة المقضية . لقد كان وطنيا صميا ، وكان مصلحا مجندا في مجال الأعمال ، بنفس الإصرار الذي ظل فيه محافظا على آرائه فيما يتعلق بالحريم . وكالكثيرين من معاصريه ، كان شديد الاهتمام بالمرح . وكانت فرقة عكاشة ، التي ضمت إليها روز اليوسف قبيل الحرب ، هي الفرقة التي استحوذت على اعتماده بشكل خاص . وحدث ذات مرة حين كانت هذه الفرقة تستحم في مياه البحر في رأس البر ، أن ظهرت الممثلة الشابة على الشاطئ ، وهي ترتدى البيجاما . وصدم طلعت حرب من هذا المشهد ، حين رآه من نافذة غرفته في الفندق . فما كان منه إلا أن أبرق إلى الفرقة في الحال ، يأمرها بطرد هذه الممثلة ، عقابا لها على هذه الخطيئة !

إن هذا الرجعي الصفاتي في الأدب ، كان أيضا أحد الرواد الأولين في العروبة . ففي تلك الفترة المبكرة عام ١٩٠٥ ، ألف كتابا سَمَّاه وتاريخ الأمم العربية والإسلام ، كما كان أيضا وطنيا ثابتا على المدأ . ففي عام ١٩١٠ ، أثناء مناقشة مدِّ امتياز شركة قناة السويس في الجمعية التشريعية ، كان يقف ضد هذا المدِّ . وكان من أولئك الذين تنبأوا بأن امتياز القناة ، سيثبت في المستقبل أنه شكل من أشكال العبودية العنيدة التي يصعب التخلص منها . ولم يتردد في أن يكتب أن هذه الامتيازات وفيها عين للأمة . وفي الوقت المبكر عام ١٩١١ ، اقترح «دواء اقتصاديا ناجعا لأدواء مصر الاقتصادية ، بإنشاء بنك مصري وطني . ولم ينع لهذا المشروع أن يتحقق إلا بعد جيلين ، حيث أن بنك مصر لم يحقق هذا الغرض كاملا . ولقد تعرّف على قدرة رأس المال الوطني ، إذا أحسن استخدامه . وقال إن استخدامه يجب أن يتجاوز مرحلة المضاربات التجارية والاستثمارات في الأرض والمعار . وقال «إننا بحمد الله لانفتقر إلى المال وهناك الكثيرون من رجال الأعمال عندنا ، نجحوا في جمع ثروات كبيرة ، دون أن يكون لديهم في البلد ما يعتمدون عليه غير عملهم .» إن هذا التعليق الذي ذكر في ١٩١١ ، يعتبر مؤشرا هاما على التحرك الاجتماعي . فلقد أصبح الرجل والعصامي حينذاك شخصية معروفة بين الناس - وهو الرجل الذي علّم نفسه بطريقة شيطانية ، اقتصر على ما استطاع أن يكتسبه من خبرته العملية ، بعيدا عن المدرسة والكتاب . وكذلك ألف الناس رؤية شباب الأسر الثنية الذين تعلموا في البيت ، أو في أوروبا ، ودرسوا جميع الطرق والوسائل المعاصرة . ونجح الكثيرون من المصريين الذين

عملوا كعماسرة أو شركاء أو حتى مضاربين - تربطهم بإحدى الشركات الدولية الكبيرة صلة وثيقة أو ضعيفة - في تجميع ثروات كبيرة ، بوسائل تختلف كثيرا عن وسائل الطبقة الأرستقراطية من ملائكة الأراضى . ولكن - كم كان ماعيد استثمار من هذه الثروات الخاصة الحديثة ، في شراء الأراضى وبناء القصور والحصول على مستلزمات الترف ؟ أغلب الظن أن ذلك لم يكن على نطاق واسع ، وإن كنا لن نعرف الحقيقة المؤكدة ، إلا من خلال البحوث المتخصصة عما تم إنفاقه في هذا السبيل في الفترات المختلفة وعلى أى حال . فإننا نلاحظ في السنوات التى تلت الحرب الأولى مباشرة ، زيادة كبيرة في التجارة التجزئة . ولا شك في أن هذه الزيادة قد نشأت بسبب ظهور أشكال جديدة للمتعة ، وإسراع أكبر في دورات المال ، واهتمام من كبار الأغنياء في جعل التجارة في هذه الأشياء مربحة . ولكن كان هناك أيضا ميل إلى زيادة الاستثمارات في مبادرات من النمط الحديث ، وهو ما توقعه طلعت حرب قبل ذلك بعشر سنوات .

ومع أن طلعت حرب كان يحض على تعبئة الثروة لاستثمارها في أعمال جديدة ، إلا أن ميزته الأولى كانت في إدراكه للقوة الكامنة ، والإمكانات الهائلة التى لم تستغل بعد عند مواطنيه . ولقد كتب عنه حافظ عفيفى الذى خلفه في رئاسة جامعة بنك مصر ، في كتاب له أسماء وعلى هامش السياسة فقال - إن الكثيرين من الناس قد أكدوا بحق على رحابة الأفق الممتد في حلمه الكبير . فيدون هذا الحلم ، ما كان قد تحقق شيء من هذه الأعمال . ويدون ذلك الخيال الشعري الكامن في روحه ، ما كان لك مصر قد رأى النور . أن هذه العبارة ، التى لعل قائلها لم يقصد منها إلا أن يكون بليغا ، لها أبعاد كثيرة . فهى لا شك تسعدنا عن تكوين صورة أوضح لذلك الرجل ، بما فيه من قدرة على الإبداع ، وما جبل عليه من ربه محافظة . وما كان لديه من حراة وإقدام في عالم المال ، ومن خوفه من المرأة ، وما استطاع أن يصل إليه من وعي كامل بالثقافتى والتفاصيل في مجال الأعمال ، وما طبع عليه من أصالة .

إن شهرة طلعت حرب كانت قد تجاوزت مصر . ففي عام ١٩٢٦ ، أقامت أكاديمية دمشق حملا لتكريم طلعت حرب وشوقي الشاعر . وألقى أحمد شوقي أمير الشعراء هذه المناسبة ، قصيدة من الشعر الكلاسى الجميل ، تدبر الرأس بما جمعه فيها من ذكر الخالق والاستثمار ، وجمال حوريات الجنة ، وأشجار الحور على ضفاف بردى ، وحسابات البنك ، والبركة . إن هذين الرجلين في أعين معاصريهم ، كان قد جمعوا بين التحديث والإخلاص لتقاليد . فلقد أرجع شوقي في «لوحاته» الشهيرة لمواطنيه ، ذلك الإحساس المرهف بالطبيعة ، الذى افتقده أدبهم منذ عهد البحترى . أما طلعت حرب فقد أعطاه القدرة على صوغ الأشياء ، التى هربت من قبضتهم منذ عدة قرون ، لقد كانت لحظة عظيمة للتعرف على الذات ، في عالم الشرق الأوسط .

الحلق الإقتصادي

في لعشرينيات ، كان بعض المصريين يعتقدون أنه شيء منافع للطبيعة ، أن تظل صناعة السكر قائمة ، التي لا تزال مرتبطة بذكرى الحديدين ، في أيدي الأجانب ، وأن تتمتع فوق ذلك بالحماية الأمريكية . وكان اليونانيون أيضاً قد سيطروا على صناعة السجائر منذ تلك الأيام البعيدة ، حين لم يقع حركس تأسيس مصنع لتبغ في الإسكندرية . بل جاوز إلى تخفيف إحدى البحيرات ، وزراعة الأرض لتخلفه عنب بالكروم . ولم يمسد أحد كوتسك على مصنعه لتخفيف الكحول الذي كان يعاني من ضائقة مالية شديدة ، ولا مصانع الإسكندرية للأسمنت التي اضطرت لغلق أبوابها . ولكن كانت هناك أيضاً صناعات أخرى مربحة ، مثل إعداد القطن للتصدير ، وهي عمليات كانت ترتبط تقليدياً بنمط ثابت لعالمه لمصالح الاجتماعي . وكذلك صناعة الملح من الملاحات . وصناعة البيرة ، التي كانت تهدف إلى حل وسط في التوفيق بين ذوق الجماهير الاستهلاكية . وبين تحريم الإسلام للخمر ، وهو حل يشتمل على التحليل والتفاني ولكنه يدرّ أرباحاً طائلة . فهل كان من المتعذر على المصريين أن يحصلوا على نصيب من هذه الصناعات الناجحة ، دون أن يضطروا إلى تحدي البنوك العملاقة سواء الفرنسية منها أو الإنجليزية . من الأقل في ذلك الوقت بالذات ؟ إن غالبية أسهم البنك العقاري الموجودة في مصر وعددها ١٥٠.٠٠٠ سهم كانت مملوكة للأجانب والمتصرفين القادمين من بلاد شرق البحر الأبيض المتوسط . ولكن كان هناك عدد من حملة هذه الأسهم من المسلمين الذين يجب أن يحسب حسابهم . وكانت هذه الحقيقة تمثل مشكلة كبيرة لمجلس إدارة شركة السكر .

والحقيقة أنه كان من الصعب التمييز بين رأس المال المصري الفصح ، وبين رأس المال الأجنبي الذي تعدلت جذوره في البلاد . كما أنه كان هناك نوع من اللامركزية ، أو عدم التركيز في الاستثمارات لأجنبية . فبدلاً من تأسيس نشاط الشركات الكبيرة على شراء المواد الخام ، وبيع المنتجات المصنعة من هذه المواد بدأ المستثمرون الأجانب يميلون إلى تأسيس صناعات محلية بسيطة ، ملائمة للاستثمار . وبدأت جماعة صغيرة مشتركة من رجال المال الأجانب والمصريين ، في تنظيم منهج هذه الأنشطة .

وفي عام ١٩٣٦ بدأ حافظ عفيفي ، الذي كان يعتبر في ذلك الوقت من أكبر دعاة الاقتصاد ، أكثرهم قدرة على النضال ، في تتبع هذه الفكرة وتاريخها ، في كتاب أسماه (على هامش السياسة) . وبعد أن ناقش منشأ صناعة السكر ، وحقوق الامتياز في احتكار تشغيل المرافق العامة ، وصف فترة الحرب ، وغزو البصائع الأجنبية للسوق المصرية ، والصراع الذي نشب بين المنتجات المستوردة والمنتجات المحلية . وامتدح إسماعيل صدقي على تقريره الذي نشره في ٥ نوفمبر ١٩١٧ ، ووصفه بأنه رائد الصناعة المصرية . وأخبر أننا لم تكن في حاجة إلى ذكر هذا المثل ، لنعرف أنه في أي حركة تاريخية ، لابد أن يأخذ المرء في اعتباره ، غموض الأشخاص وغموض المواقف . وهذا يظهر على شكل أكثر وضوحاً ، في حالة البلاد غير المستقلة ، حيث تتعقد العلاقات العرقية ، ويتعقد التوازن بين القوى المتصارعة ، أكثر مما يمكن للمرء أن يتصور . ففي هذه الظروف ، تصل سخرية التاريخ أو انحرافه عن

لجنة الأساسى ، إلى نيرة عالية . ويكون من حسن الحظ أن يؤدى هذا الانحراف إلى نتائج إيجابية ، كما حدث في هذه الحالة .

وهكذا جاءت حركة الدفع الأولى من ذلك التقرير الذى نشر علم ١٩١٧ ، والذى كان من نتائجه إنشاء مصلحة التجارة والصناعة ، التى أصبحت بعد ذلك هيئة ، ثم تطورت إلى وزارة في نهاية المطاف . وبعد انتهاء الحرب فوراً ، تم تحقيق بعض المشروعات التى كان طلعت حرب وأصحابه قد اقترحوها قبل ذلك بعشر سنوات ، في صورة إنشاء بنك مصر عام ١٩٢٠ . كما تم أيضاً إنشاء مجلس اقتصادى ، كانت الأغلبية فيه للأجانب ، كما ذكرنا من قبل وأخيراً في عام ١٩٢٢ ، تم إنشاء اتحاد للصناعات ، تحت رئاسة البلجيكي نوس بك ، مدير شركة السكر . وكان مجلس إدارته المكون من أحد عشر عضواً ، يضم ثلاثة من المصريين ، هم يوسف بك رمضان ، وعبد الفتاح اللوزى ، وعبد المجيد الرمالى ، ولما كان من العرف المصطلح عليه ، أن تربط بين بداية مبادرة بنك مصر ، وبين تقدم الحركة الوطنية ، فقد يكون مما يبرح الكبرياء إلى حد ما ، أن نضع هذه المبادرة في حيزها الأكثر تواضعاً .

إن اتحاد الصناعات ، الذى كان مقره في القاهرة - ٦ شارع الكنيسة الجديدة ، والذى كان له فرع في الإسكندرية ، نشر تقريراً أولياً عن عادات الطيور ! وأعضاؤه الذين أصبحوا من رجال الصناعة في المستقبل كانوا حتى ذلك الوقت يتحدثون عن أنفسهم كمجرد تجار . وكان مهمهم الأول هو تسهيل نقل سلعهم التجارية وبضائعهم المستوردة إلى داخل البلاد . وكانت وجهة نظرهم ، لا تتعدى وجهة نظر التاجر المغامر ، الذى يجذب إلى مركز الدائرة - إن جاز هذا التعبير - وينظر من موانئ البحر ورائه إلى الريف في عمق البلاد ، ومع ذلك ، فقد طالبوا الحكومة برعاية المنتجات المحلية . وأقنعوا بنشر مذكرة (نوفمبر ١٩٢٢) تتعهد فيها بذلك ، غير أن هذه المذكرة كانت تقتصر إلى الخطوات الجريئة . ونجحوا في الحصول على معونة من الميزانية ، قيمتها ١٠٠,٠٠٠ جنيه لمزاولة نشاط أكبر ، ثم زيد هذا المبلغ إلى ٣٠٠,٠٠٠ جنيه ، ووصل في عام ١٩٢٨ إلى مليون جنيه . ولكن لسوء الحظ - طبقاً للمعلومات الوثيقة - بدد الجانب الأكبر من ذا المبلغ ، أو تم إنفاقه - على أى حال - في قروض للمحاسب . وفي هذه المحاولة المترفة لحماية الصناعة المحلية ، ما يذكرنا بالصعود والهبوط الذى حدث في القروض الزراعية - قروض الحركة التعاونية - التى كانت في جميع المناسبات ، من نصيب جماعات معينة من المستغلين النهازين ، ولكن هذا لم يقض على بعض المبادرات ذات الجهد الصادق - ولم تنج رغم ذلك من الاستغلال التى أدت في آخر الأمر إلى إنشاء بنك التسليف الزراعى ، ثم البنك الصناعى بعد ذلك بثمان سنوات . وكان لفجوة الزمن بين إنشاء هذين البنكين ، دلالة هامة .

وبالطبع لم تحظ هذه المنجزات كلها ، بنفس القدر من تأييد الأجانب ، الذين أحسن معظمهم بشيء من القلق نحو الاتجاه الواضح في تحقيق الاستقلال الذاتى للصناعة ، كما كان يتجسد في الغرف التجارية العديدة التى أنشئت في طنطا والمنيا والمنصورة والزقازيق وأسيوط ، لتحقيق الاتصال المباشر بين الإدارات المحلية والسلطات الحكومية واتحاد الصناعات ، فقد قال أحد المراقبين الأجانب غير الراضين عن هذه الحركة - (إننا نشاهد الآن إفلاس هذه المشروعات ، التى سمعنا الكثير عن التقدم المزعوم التى

أحزنته) . ولكن كان هناك أيضاً بعض الأجانب المتفائلين ، ومنهم قنصل إيطاليا في القاهرة ، الذى نقلت جميع الصحف المصرية مقاله الكامل الذى نشره في مجلة (بوليى دى نوتيسى كومر سيالى) .

ونشر اتحاد الصناعات بدوره كثيراً ، بدءاً بعلوم الشعب على عدم مبالاته بالصناعة . وقال فيه إن الاعتقاد السائد قبل الحرب ، كان أن مصر تقتصر إلى كل مقومات الصناعة . وكان اعتقاد الجميع أن ثروة مصر تعتمد اعتماداً كلياً على الزراعة - وهى زراعة مثقلة - كما رأينا - بالاستغلال الضريس ومركزية الدولة والديون المستحقة للأجانب . وكان من الضروري ، أن يتغير هذا الأسلوب في التفكير تغييراً جذرياً . ولكن الذى حدث ، أنه لم يكن هناك الكثيرون ممن اقتنعوا تماماً بهذا التغير .

وبعد ذلك بيضع سنين ، تحدث صدى باشا إلى أعضاء الغرفة التجارية الفرنسية (ولا بد أن تأخذ في الاعتبار طبيعة من كان يتحدث إليهم) ، فقال بشيء من التحفظ - (إننى لا أطلب بالضرورة ، تصنيع مصر بين عشية وضحاها . إن رأى على العكس من ذلك ، هو أن تتطور الحركة الصناعية بالطريق الطبيعي ، وأن تسير في طريقها بخطوات متتدة ، فالتصنيع الفوري على نطاق واسع ، من شأنه أن يحدث نتائج اجتماعية من نوع الكوارث . في حين أننا إذا سرتنا على مهل بخطوات منهجية مدروسة ، فإن ذلك سيقود للصناعة المصرية الاستقرار الذى هي في أمس الحاجة إليه) . إن مزاجا التدرج لا يمكن إنكارها . ولكن ما يبعث على الشعور بعدم الراحة هنا ، هو المكان الذى قبلت فيه هذه الكلمات الحكيمة . إن من الواضح أن الخطيب ، كان يبذل جهده لطمأنة سامعيه ، ويحاول أن يصل معهم إلى حل وسط . فهل كان من الممكن أن يحدث التحديث أثراً أفضل من هذا ؟ لقد كان هناك آخرون إلى جانب رجال الصناعة ، من الأجانب والمصريين معاً - ولعلمهم كانوا أكثر عدداً وأشد إصراراً - ممن ظلوا محافظين على ولائهم للمروح التجارية ، بل وكذلك لمبدأ الضرائب الثقيلة ، التى استمرت في البلاد كل هذا الزمن الطويل . إن جماعة بنك مصر قد حصلت بالممارسة المستمرة ، على ثقة المواطنين ، بل وحماسهم أيضاً . ولكن في تلك الفترة بالذات ، ومن خلال تلك المناقشات المعقدة ، حيث كانت حقيقة المستقبل تحاول أن تخرج إلى النور ، من سباق لا يزال هو سباق الاستعمار ، أو الاستعمار الجديد ، يؤد المرء لو أنه استطاع أن يحدّد بالدقة ، ردود الأفعال المتنوعة في الرجال والجماعات والطبقات . ولكن البحث الأكثر تفصيلاً ، هو وحده الذى يستطيع إتجاز هذه المهمة .

اختراق الحواجز

في هذه الصراعات الجديدة ، أظهر الرأسماليون المصريون خصائص الشرق التقليدية ، في الإدراك الحساس لتقويم المواقف ، وتفهم الناس والدعاء ، - بل السحر - في ميدان المضاربات . وكانت لجهودهم هذه ، نتائج لها قيمتها على الأحداث .

فأثناء الثلاثة الأشهر الأولى من عام ١٩٢٣ ، ورغم ضغط الكميات الكبيرة غير الميعة من الأقطان على السوق ، استخدمت الأموال السائلة في أيدي المصريين ، بطريقة جماعية على ما يظهر ، في فك

الرهونات المعودة لصالح الأجانب على الأرض والعقارات ، بحيث شاركت هذه العملية على خفض قيمة العملة المحلية في مصر ، وعلى الأخص الفرنك الفرنسي . وفي عامي ١٩٢٤ و ١٩٢٥ ، مكّنت بعض أوامر الحظر المفروضة على الأوراق المالية ، حملة الأسهم الفرنسية من المصريين ، من جني أرباح كبيرة ، من الفرق بين القيمة الاسمية والقيمة الحقيقية للفرنك . وحتى شركات ليفربول ، وجدت نفسها مضطرة حينذاك ، أن تدخل في حسابها هذه القدرة الجديدة عند المصريين .

وفي المستوى الحكومي ، ملحظ أيضا بعض الاتجاهات التي تكشف عن كفاءة واحدة ففي لعشرينات ، كانت قد بدأت بعض المحاولات لثييب سب الرسوم الجمركية . ولأن أجل معظم المعاهدات التجارية كان سينتهي بحلول عام ١٩٣٠ ، فقد فكرت الحكومة المصرية بالقيام ببعض المناورات الذكية تجاه المنافسين الدوليين . وكان الرأي العام يؤيدها في هذا الاتجاه ، بما كان يظهره من الكراهية للأجانب بين حين وآخر . ففي كل مرة تشدد فيها الأزمة من جديد بين المصريين والبريطانيين ، كانت تظهر حركة نشيطة لمقاطعة البضائع الأجنبية . ففي يناير ١٩٢٢ ، فقد محل بريطاني كبير في القاهرة جميع زبائنه . وفي ١٩٢٣ قامت السدات المصرية بحركة قوية تدعو إلى مقاطعة المشروعات الروحية المستوردة . وكان الغرم في هذه المرة على المصالح الفرنسية .

إن هذه الحركات المثقفة ، التي تندلع فجأة شحة للاعمال ، كانت تتحد سمها ، إما صورة سلبية كالامتناع عن شرب الخمر ، وإما صورة إيجابية كحملة لتشجيع صناعة وطنية . وكانت الصحافة تقوم بالدعاية مجانا للمنتجات المحلية

وأشأ الطلبة حركة لجمع الأموال عن طريق الاشتراكات الشعبية لدعم الإنتاج المحلي . وأجرى الرأي العام الحكومات المتعاقبة على حماية الاقتصاد الوطني والعمل على إيمائه . فدخلت الدولة عام ١٩٢٢ ، مشترية في سوق القطن ، وحاصلة النوع الطويل النية ، التي كانت تصنع منه الشيلان ، وملازمات الفراش الناعمة الملمس . وفي عام ١٩٢٣ ، أحيا مجلس الوزراء قانونا قديما من عام ١٨٩٩ ، عفاه السيان ، يلزم جميع الشركات المساهمة ، بإجلاس مصري واحد على الأقل ، في مجالس إدارتها . وفي عام ١٩٢٤ ، بطلب من اتحاد الصناعات ، كوّن لجنة للدراسة إصلاح الرسوم الجمركية . وبعد إبطاء طويل ، قدّمت هذه اللجنة لائحة عام ١٩٣٠ ، التي كانت فاتحة عهد جديد في تاريخ اقتصاد الشرق الأوسط . وفي عام ١٩٢٥ ، أتمى رسم الإنتاج الذي كان يحصل على المنسوجات المحلية ، وقرره ٨٪ . وكان ذلك نصراً لفكرة التصنيع . فهل كان من الممكن ، أن تتطور هذه الفكرة في المستقبل ، بحيث تؤدي إلى نسبة عادلة بين ثمر الفطر الخام ، وثمر منتجاته المصنعة ؟

ثم هل سيكون هناك صراع على المصالح ، بين البورجوازية الجديدة التي أنشأها التصنيع ، والبورجوازية القديمة من ملاك الأراضي ؟ إلى لأعتقد أنه كان هناك انقسام فعلي بين هاتين الفئتين . فالذي حدث ، هو أن الدخول في هذه المبادرات الاقتصادية الحديثة ، قد تمّ بنسب مختلفة . فتقدم المصريين الأغنياء إلى هذا المجال عام ١٩٢٥ ، وهم مشغولون بهضم أرباحهم من الحرب ، تحت تأثير المواقف ، ولكن تحكّمهم في هذه المواقف كان أخذا في الازدياد . وبدأ الانتخاب الطبيعي يلعب دوره بين

الأفراد ، وبين الجماعات . وكانت سبب الظروف الملحة ونسب النجاح مختلفة . ونحن نحاه هذه المسألة ، نجد أنفسنا واقعين تحت إغراء افتراض التمييز بين جماعتين من الرواد في هذه الطلائع ، أحدهما لاتزال معتمدة أساساً على الثروة الناتجة من ملكية الأرض ، والأخرى اختارت لنفسها أن تتحول كلياً إلى التصنيع . ويجب أن نصف أفراد كلا الجماعتين ، بأنهم من البورجوازيين المتعاضدين ، أو البورجوازيين الوطنيين . ولقد يفكر البعض في أن يدخل في هذا التصنيف جماعة ثالثة ، ينتمى أعضاؤها إلى طبقة البورجوازية الصغيرة .

إن أقل مايقال في هذا المجال ، إن المواقف في تلك الفترة كانت معقدة . وفي المقارنة إلى البيانات والوثائق ، نجد من الصعب علينا في الحاضر ، أن نقوم دور الوفد في الاضطلاع بالمسئولية الواجبة في نواحي الاقتصاد . إن عبدالرحمن الرافعي يتهمه بإهمال هذه النواحي ، ولكن شهادته لا تخلو من التحيز . إن كل ما نستطيع أن نقوله على أي حال ، هو أن الفروق بين الاتجاهات السياسية في تلك الفترة ، لم تكن مرتبطة تمام الارتباط بالفروق بين الاتجاهات الاقتصادية .

لاشك أن دراسة أكثر تفصيلاً من هذه ، من شأنها أن تكشف عن أن مبادرة طلعت حرب التي كان يقف وراءها قطاع كبير من الرأي العام ، لم تكن هي المبادرة الوحيدة من نوعها . فنحن نعرف مثلاً ، أن حسن باشا سعيد ، الذي كان مديراً سابقاً لأحد فروع بنك الكريدي ليوني ، قد أسس بنكاً صغيراً يجعل اسمه ، ويجمع بين الوعي الناضج بطبيعة الأعمال التجارية ، وبين الالتزام بالصامد بأخلاقيات الإسلام . وكان هذا أيضاً ، هو نفس الموقف المزدوج لطلعت حرب . ثم إن البنوك الجديدة المشتركة بين المصريين والأجانب ، كانت تتبع نموذج بنك مصر في مزاوله أعمالها . وكان أحد هذه البنوك هو البنك الألماني ، والذي كان قد تم تصفيته عام ١٩١٤ عند نشوب الحرب ، ثم عاود نشاطه عام ١٩٢٦ ، بالاشتراك مع اسماعيل صدقي ومصطفى ماهر وعبد الفتاح يحيى . والتحق عدلى باشا بكن . بمجلس إدارة البنك العقاري عام ١٩٢٢ ، وكان ذلك من ضمن الأسباب التي ساعدت على زيادة عدد حملة أسهم هذا البنك من المصريين . وكان ليحيى باشا إبراهيم نقده في إدارة البنك الإيطالي التجاري ، ومنذ ذلك الوقت لم يعد من الممكن إنشاء عمل تجارى أجنبى أو مختلط ، دون إشراك عدد من الشخصيات المصرية المرموقة ، التي كان يلعب بعضها في هذه الأعمال دوراً أخطر بكثير من الدور الإسمى أو الفخرى .

إن نمو مشروعات بنك مصر ، ومولد مشروعات قريبة أو مماثلة ، واضطلاع عدد من الشخصيات الهامة بالوظائف الاقتصادية ، كل هذه الحقائق مجتمعة ، كان لها نتائج تجمع بين الخير والشر ، هي الدخول إلى مجال الطرق الحديثة في استثمار المال ، إلى جانب ما يصاحب ذلك من إفساد ذمم رجال الحكم - وقوة الطبقة الصاعدة ، إلى جانب ما يصاحب ذلك من التحول عن المبادئ . إن ميزة طلعت حرب الكبيرة ، هي أنه وقد نبع من نفس هذه الحركة ونفس هذه الظروف ، قد استطاع أن يضيء عليها درعاً واثماً من الأخلاقيات . وحين أقامت له مصر بعد ذلك بخمسة وثلاثين عاماً ، تمثالاً لتحليله ذكراه ، فقد كرمت بهذا العمل حقاً ، رائداً من الآباء المؤسسين ، ويشيراً بيزوغ فجر جديد .

لقد فلتت دعوته عام ١٩١١ ، ونذرها عمر بك لطفي رائد الحركة التعاونية ، لأنها كانت في رأيه

حركة سابقة لأوانها ، وأن الشعب يجب أن يوجه إلى مشروعات أبسط من ذلك بكثير ، وأقل مركزية . إن هذين الرأيين ، لم يكن في طبيعتهما أن يستبعد أحدهما الآخر . ففي أغسطس ١٩١٩ ، عاود طلعت حرب دعوتها لخلق بنك صناعي مستقل . وفي مايو ١٩٢٠ ، تم إنشاء بنك مصر ، الذي اقترح استثمار رأس المال العاطل في أيدي المصريين . وبدأ في تشجيع المشروعات الاقتصادية ، واشترك في إنشاء أنواع كثيرة من شركات التأمين . وكان ذلك عملاً جريئاً طموحاً ، لم تستطع فتيا الشيخ محمد عبده الشهيرة أن تبرره للمؤمنين المتزمتين . وتصور هذه الفكرة ، ووضعها موضع التنفيذ ، كان يتضمن وجهة نظر متحررة . ولم يكن من أقل المتناقضات في ذلك الموقف ، أن الرجل الذي ينادي بهذه الفكرة ، كان من الملتزمين التزاماً صارماً بقواعد الإسلام ، وخصيصاً لمنح الفوائد على القروض . واتبع بنك مصر التقاليد السائدة في تشجيع الغرف التجارية والجمعيات التعاونية . وكان يستهدف بذلك أن يضمن لمصر صوتاً في مصالحها الخاصة . وسمي بنك مصر في أن يكون بنكاً تجارياً ، ويتكأ للودائع في نفس الوقت . فلقد كان من رأيه ، أن الألوان قد أن ، لتعبئة رأس المال الذي لم يكن يستثمر حتى ذلك الوقت ، إلا في المضاربة وشراء العقارات . وكان هدف بنك مصر أن يستبدل هذا الطراز العتيق للأسمالية ، بشكل أكثر عصرية كإنشاء الشركات

وكان تقدم بنك مصر في البداية مذهلاً . قبلت قيمة الودائع تحت الطلب عام ١٩٢٥ ، ٢,٨٢٠,٠٠٠ جنيه ، وقيمة الودائع غير القابلة للسحب لفترة معينة ٣٧٠,٠٠٠ جنيه . وكان ذلك مبلغاً لا يستهان به في بلاد لم تعود بعد على عمليات من هذا النوع . ولكن هذه المبالغ كانت تتضمن ودائع مجالس المديرية . إن سرعة نمو بنك مصر كان مبالغاً فيه إلى حد ما . ولكن ما كان يفخر إليه من الضبط والدقة ، اللذان هما الأساس في تقاليد البنوك ، كان يعوضه استمناعه بالعصمان السياس . ففي عام ١٩٢٦ ، حين صادفته أزمة من أزمات السيولة ، أسرع البرلمان إلى تعويمه بإيداع الأموال الأميرية في خزائنه . إن هذه الصلة بدنياميكية شعب يستيقظ من سباته ، لها دلالتها . وما يعزز ذلك تأييد رجل مثل عبدالعزيز فهمي لهذه الخطوة . إن هذا الرجل المعروف بنزعة الإنسانية ، والذي كان علماً يشار إليه بالبنان في الحياة العامة ، كان بالرغم من خلافه مع سعد زغلول ، يستمتع بسمة فائقة في النزاهة ، جعلت الكثيرين من مواطنيه يستودعونه أموالهم . ولعلمهم كانوا ينجشون إيداعها في البنك ، خوفاً من استخدامها في الربا الذي ينهى عنه الإسلام . ولكنه نبذ كل هذه الوسوس ، وأودع كل المبالغ المتجمعة لديه في بنك مصر .

لقد أصبحت الحاجة الآن ، لا إلى الادخار ، أو حتى المضاربة ، بل إلى الاستثمار والخلق ، بكل ما تحمله هاتان الكلمتان من معان في عصر التصنيع . وكان هذا هو ما يطمح فيه طلعت حرب . فأنشأ في أول الأمر داراً للطباعة ، ثم مصنعاً للورق . وفي عام ١٩٢٤ ، أسس ثلاثة محاليج للقطن . وفي عام ١٩٢٥ ، وجه اهتمامه للسبنا ، التي كانت لا تزال في طفولتها في ذلك الوقت . وفي نفس ذلك العام ، دخل إلى مجال النقل النهري . وفي عام ١٩٢٦ ، أنشأ فرعاً لبنك مصر في باريس . وفي عام ١٩٢٧ ، أنشأ مصانع الغزل والنسيج في المحلة الكبرى . ولقد كانت هذه المصانع بالطبع على نطاق متواضع إذا ما قورنت بما وصلت إليه بعد ذلك . فلم تكن مساحتها تشغل إلا ١٣ هكتاراً ، من ٢٣٠ هكتار تشغلها

الآن . ولم يزد عدد المغازل فيها حينذاك عن ١٣٠٠٠ ، ولا عدد الأنوال عن ٤٣٤ ، مقارنا بعددها الآن الذي أصبح ٢٥٠٠ و ٢٥٠٠ مغزل و ٤٠٠٠ نول . كما إن إنتاجها لم يبدأ إلا في عام ١٩٣٠ . ومع ذلك ، فقد كان هذا يشكل مرحلة هامة في تاريخ الحضارة المصرية . فلقد استطاعت مصر إعادة إدماج مجهود عمالها مع منتج تربتها . مستخدمة في ذلك آخر ما في التقنية من تطور . وحتى إن اعتبر الأداء ضعيفا ، مقارنا بمعمار الصناعة في الغرب ، وحتى مع اضطرابها إلى شراء الآلات واستحضار الخبراء من الخارج ، فإن ذلك كان ضعفا كميا فقط ، يمكن معالجته ببذل مجهود أكبر . لقد قدمت المحلة الكبرى إلى مصر والمصريين ، الوسائل العصرية الأساسية في الصناعة ، وبدء المصريون في تشغيلها بأنفسهم لأول مرة .

إن المصنّع تعبير فراغى عن فكرة منطقية . فهو يعكس كثافة ما يحتوى عليه من «الورش» والآلات التي تنفج جنباً إلى جنب ، لتمارس نوعاً من المنطق ، غريباً على الفلاح والصانع الحرفي كليهما . لاشك أنه كان هناك بعض الحرفيين في المدن ، ولعل بعضهم قد دخل في خدمة الآلة . ولقد أقيمت المصانع على أرض طينية ، كانت ملكية الفلاحين المقتة ، تحيط فيها بالمزارع الكبيرة . والفلاح أو الحرفي الذي ذهب للعمل في المصنّع ، وجد نفسه ملتزماً بعمل يختلف اختلافاً كلياً عن طبيعة العمل الحلال الذي اعتاد على ممارسته في عمله القديم . فالإنتاج في المصنّع يستمد قدرته من طاقة صناعية ، تستخدم في إدارة المكوك والدولاب المسنن ، في تركيباته المعقدة . وهو إنتاج لا يمت بأى صلة إلى عمليات النمو الطبيعي ، الذي يطوّر من البذرة الصغيرة نباتاً فارحاً ، ولا إلى مهارة الحرفي ، التي تشكل من الحامة في يديه خلقاً جديداً . إن الطبيعة والمهارة الإنسانية ، اللتين قابل بينهما أرسطو ، تنحطمان هنا ، وتواجهان التحدى من شكل جديد من السببية . من شكل المعدن الذي يحرك ، ويضرب ، ويكره ، كي يستخلص الهدف ، بدلا من أن يستجمعه أو يخلفه . فهل معنى ذلك أن مسيرة الطبيعة قد قطع عليها الطريق ؟ هل معنى ذلك أن «ا» بكنه (techne - الفن والبراعة الحرفية) ، إذا استخدمنا اللفظ الإغريقي القديم ، بكل ما يجعل من ثقل الدلالة في العالم العربي ، قد انفصم إلى الأبد عن «الفيزيس» (physis - عنصر البناء والتغير في الطبيعة) ، وهل قدر لكلبها أن يفقدا إلى الأبد «الأرك» (arche) ، وهو كونها في موقع الأصل من الأشياء ؟

إنها لمشكلة مرعبة ، تطرح نفسها بإلحاح متزايد على عالم يتمزق بين الكفاءة والأصالة . وهي مشكلة أكثر حدة بالنسبة إلى شعب له حضارته التقليدية القديمة - شعب لا يستطيع الإنجازات المادية مهما عظمت ، أن تعزبه عن فقدان أصالته . فهل كتب إذن على هذا الشعب أن يفقد الأمل في الوصول إلى تركيبة تجمع بين الكفاءة والأصالة ؟ هل كتب عليه أن يختار لنفسه أن يظل متشبهاً بالولاء وللأوهام ؟ على أى حال ، إن شعب مصر لم يفعل ذلك ، وكان محققاً في أنه لم يفعل . إن الطبيعة لا تزال حاضرة في طاقة المائدة ، كما هي حاضرة في طاقة الإنسان . ولربما كان التصنيع قد مزق هذا الشعب بين القوتين - الأصالة والكفاءة - ومع ذلك فهناك تفاعلات جديدة تحدث بين قوانين العلوم ، وبين إرادة الإنسان في عمله . إن العمل الإنساني قد فقد تلقائيته الأصلية ، وأصبح مرتبطاً بهندسة الآلة وتكرار حركتها الرتيبة . ولكن ألا يمثل هذا طريقاً ، أمام هؤلاء الرجال من أبناء الأرض الذين تحولوا إلى عمال في المصانع ، كي يبدها ومن جديد ؟

مصر تنظر إلى ذاتها

لا بد لأي مجتمع ، حين يصل إلى مرحلة معينة من تاريخه ، أن ينظر إلى صورته الذاتية ويتأملها ملياً . وهو يفعل ذلك بطرق شتى ، أبسطها مجرد ما لديه من موارد ، وما حصل عليه من قدرات . ولكن لم تقم مصر بوصفها شامل منذ أيام على باشا مبارك . لقد تنوعت فيها المسالك والاتجاهات ، وحصصت لعدد كبير من التغيرات الداخلية ، بحيث لم يعد في قدرة أحد ، إلا صحافتها وحدها ، أن يتابع مسيره حركة تقلباتها البروتينية^(١) السريعة . فكيف كان يمكن تمييز المحاور التي تدور حولها هذه الحركة الهائلة لاعادة البناء ؟ إن التحليل الأكاديمي في تلك الفترة ، في مصر وغيرها من أنحاء العالم ، كان يفتقر إلى الأدوات اللازمة لبناء التركيبات ، أثناء انشغاله في تجميع البيانات ، ولكن المجتمع كان لديه وسائل أخرى لمعرفة الذات - أو على الأقل - للتعرف عليها . كان النقد الأخلاقي إحدى هذه الوسائل ، وكان التعبير الغنائي وسيلة أخرى . وقدمت الرواية أداة ثالثة ، لفك الرموز وتصوير طبيعة الذات . ولقد انتشرت هذه الأداة في المجتمعات الغربية ، في الفترة التي أحست فيها بالحاجة إلى البحث في أعماق النفس ، وهي تبذل غاية جهدها في محاولة إعادة بناء ذواتها ، وكانت هذه الحاجة أشد إيلاماً في مصر ، حيث كان يعيش الناس دائماً ، تحت وهج نظرة الأجنبي الثانية المترفة ، التي تخصى عليهم أنفسهم . وحيث كانوا ينظرون إلى أنفسهم من خلال صفح الأجنبي وخطبه وسلوكه . إن تقدير الوكالة البريطانية ، والخطب التي تلقى في ذكر عيد ١٤ يوليو للثورة الفرنسية ، والمناقشات التي تجري في لندن وباريس وعصبة الأمم ، أو في مؤتمر كمونر لوزان ، الذي حضره وفد من مصر - كل هذه الأشياء ، سواء أسمى المصريون إليها أم لم يسعوا ، كانت تقدم إلى مصر فرصة لرؤية نفسها من الخارج ، كما يراها الغير ، وكان هذا هو سبب الرغبة الملحة عند المصريين ، في محاولة رؤية أنفسهم من الداخل . ولعل هذا يفسر لنا جزئياً ، الأثر القوي للصحافة والخطابة العامة ، في إثارة المشاعر في مصر .

(١) البروتينية نسبة إلى بروتينوس (Proteus) إله البحر في الميثولوجيا الاغريقية . الذي كان يستطيع أن يشكل نفسه في أي صورة يشاء

بداية الاستيطان الجماعي

كان على مصر أن تحاول طرق كل الطرق لدراسة النفس في وقت واحد . ولكن إحدى هذه الطرق كانت جديدة عليها - وهي المسرح . وحقيقة أنها افترضته كانت تؤكد أهمية هذه الظاهرة .

إن أي مجتمع يمثل تجربته على المسرح ، يحس بالراحة ، والتنفيس عن النفس من خلال المسرحية . ولقد كانت إحدى نقاط الشذوذة التي تحسب على حضارة العرب ، هي تأخر ظهور الدراما فيه ، بالرغم من الأسباب الكثيرة التي كانت تشير إلى وجوب ازدهار هذا الفن في تلك الحضارة بالذات . لقد كتب توليق الحكيم في مقدمة لإحدى مسرحياته ، يقول عن ذلك ، إن سلفية المسرحية كانت موجودة دون شك عند العرب ، ولكن الظروف غير المواتية ، هي التي حالت دون تطور هذه السلفية ، وكان هذا هو عكس ما حدث في فارس ، حيث ظهر فيها شكل من المسرحيات شبيه بما يسمى عندنا بالمسرحيات الدينية (mystery plays) . تحت تأثير التفاعل الشعب بأحداث استنهاض الشبهة . مثل مسرحية (التعزية) ، التي وصفها جوينتو وصفاً يثير الإعجاب . ويظهر أن مترجمي أرسطو عند العرب في القرون الوسطى ، قد وجدوا صعوبة شديدة في ترجمة مفاهيم التراجيديا والكوميديا في كتاباته . إن (المديح) و (المجاء) ، لم يكونا قطعاً للفظين اللذين يؤيدان المعنى المقصود . فكيف نفسر إذن هذا النقص الذي طال عليه الزمن ؟

الحقيقة إن العرب كانوا قد مارسوا في الأنواع الأدبية الأخرى ، بل وفي بعض نوعية سلوكهم ، عناصر كثيرة من الدراما ، مثل مراقبة الذات ، ومسرحه الذات ، والتماس التنفيس عن المشاعر ، بإلقاء الخطب واستخدام التشبيه والمجاز في القول . بل إن حياتهم ذاتها ، كانت تشبه المسرح في غرائبها وبعدها عن الواقع . إن التزامهم بأساليب معينة بأزياء ملابسهم (أكثر مما كان التزامهم بالأساليب في وظائفهم) ، وإثبات المعنى والمستوى عندهم في لغة التخاطب ، كان يمكّنهم من القيام بدور الممثلين والمتفرجين معاً . ومن جهة أخرى ، فقد كان العرب متوحدين مع الطبيعة في نوع معين من التكامل النابض بالحياة . كانوا يستمسون بها ، ويستمتعون بها ، ولكنها لم تكن في غالب الأحيان أكثر من خلفية لهم . ولكن تفرق الإنسان التقليدي إلى هذا التطابق . فحين وجهت الحماسة التي يلهيها الخيال ، بوجود الأشياء المستوردة ، وواقع الحياة الذي كان يزداد رتابة وبعداً عن الشاعرية في كل يوم يمر ، فقد اضطرت إلى أن تبحث لها عن مخارج أخرى غير العالم المألوف . إن الشعور الرومانسي بالطبيعة ، قد تولّد من الاغتراب عن الطبيعة . والحسبة التي زادها الإحساس بالذات حدة - ورغم ذلك جرحها - قد حاولت أن تجد لنفسها حلاً وسطاً ، بين الاستمتاع وتوضّع الذات . وكان خروج المسرح . مع أشكال فنية أخرى ، في نفس اللحظة من حكم إسماعيل ، التي كان يسرع فيها التاريخ خطاه إلى الأمام .

ذكرت الصحف الدولية تفاصيل الإخراج الرائع لأوبرا (عابدة) عام ١٨٧١ ، في حضور الملوك والأمراء . أما إسهام الشعب في هذا العمل ، فقد اقتصر على التمثيل . وكان أجراً محدث قام

به إسماعيل ، ينحصر في بناء فجوة سرّية خاصة به ، خلف مقصوده الخديوية ، ولكن استعراضه السرف في البذخ ، كان في الحقيقة حلقة صغيرة من سلسلة تتضمن أعمالاً أكثر شعبية . إن يعقوب صنوع الذي اكتسب شهرته من الدور الذي لعبه في الحركة الوطنية الوليدة ، وبموجهته الصحفية ووجوده المؤثر ، كان قد اقتبس عدداً من مسرحيات الغرب وكتبها بالعربية . وكان قد بدأ فعلاً في تجاوز النص المكتسب ، ودخل إلى النقد الاجتماعي ، حين وجه إليه الخديو إسماعيل التعنيف الآتي ، بعد أن هاجم تعدد الزوجات في إحدى مسرحياته - «إذا كانت طاعتك لا تساعدك على معايشة أكثر من زوجة ، فانه يجب عليك على الأقل ، أن تحترم أولئك الذين لا يشبهونك في هذه الناحية» .

إن ما نستطيع أن نلاحظه في هذا الالتقاء بين المسرحيات الأوروبية ، وبين الخلق الفني الوطني ، هو وجود معامل ثابت - ربما كان قانوناً - في التجديد الأدبي في هذه البلاد . إن نتيجة هذا الالتقاء ثبت نجاحها ، حين يمنح الواقع المحل الحياة للنص المستورد ، أو حين تتكيف حقيقة عامة ، كي تناسب الذوق المصري ، ولقد مورست كلتا هاتين العمليتين ، وكان التأثير الناتج يختلف وكذلك المستوى . سعت التحديب لأولى لإحياء أعمال موليير ولايش ، في شخصوس وظروف وحوار تناسب مصر ، وكسبت التأييد الشعبي على الفور . ولكن العملية العكسية ، كانت - دون شك - أعمق اتصالاً بجماعية الشعب ، وكان لها تأثير أكبر على تطور الدراما . وأنا أقصد بهذه العملية ، إدخال الأحداث الدرامية ، في تقاليد الشعر المنطوق . فهنا كانت المشاعر تضيء الحياة على الشكل .

كان أحد الرواد اللامعين في هذا المجال ، هو الشيخ سلامة حجازي ، كان صوته يسحر الجماهير برنينه القوي العميق ، وقدرته على السيطرة على المشاعر . وزيادة على ذلك ، فإنه كان يثق سامعيه . كانت مقاطعته الشعرية تعبر عن ميالها بوضوح ، ولقد استطاع - لأول مرة - أن يزاوج بين الاستمتاع الحسي للأذن ، وبين المشاغل الاجتماعية . وكان هذا هو سر نجاحه . ومضى في طريقه ينتقل بين مدن الشرق الأوسط ، يثير الحماسة ويشحذ الحمم ، إلى أن أصيب بالشلل في سنة ١٩١٠ ، أو حوالي ذلك التاريخ .

وفي ذلك الوقت بالضبط ، عاد أحد الممثلين من باريس إلى القاهرة ، وقدر هذا الممثل أن يظل النجم العظيم للمسرح ، على مدى سنوات طويلة في المستقبل . كان جورج أئندي أبيض ، قد حصل على تدريب في الفن المسرحي الأجنبي الرافق . فقد سافر على نفقة الخديوي إلى باريس ، والتحق هناك بمسرح الكوميدي فرانسيز ، وتعلم فيه على سيلفان المشهور بأسلوبه الخطاطي في التمثيل ، وأحضر معه من هناك ، الأداء الخطاطي الطنان ، والأوضاع التي توحى بجلال التماثيل الإغريقية ، إلى جانب الإدراك السامعي لقيمة الفن ، وقيمتها الذاتية أيضاً . واستقبله بالترحيب عند عودته ، ناظر المعارف العمومية ، الذي لم يكن غير سعد زغلول . وهنا أيضاً نستطيع أن نتبع أثر التفاعل بين المجتمع والتاريخ والفن . وأحضر جورج أبيض معه مسرحيات شيكسبير وراسين إلى القاهرة لأول مرة . وإلى عظمة الحكمة والعبارة والإشارة ، أضاف كل الزخارف المنطقية في طبيعة الفن الشرقي . إن طريقة التمثيل هذه للمسرحيات الكلاسيكية ، تذكرنا بمسكن أولئك الباشوات ، حيث كان الأثاث المكوّن من مختلف الطرازات ، يزيّن

بوفرة من الحرير والذهب ، لا لزوم لها ، ولا سبب لوجودها . وكانت الأوبرا بالطبع تكون جزءاً من هذه المهرجانات (الباروك) زائدة الزخرف . إن هواء المساء الحار الرطب ، والقاعة المزدحمة وسحر ملابس النساء ، كانت تسهم كلها في إثارة حماسة هذا الحشد الأثيق ، الفخور بقدرته على الاستمتاع بتلك الحدع الدرامية .

والآن إذا كان الموضوع والتظارة والمشهد هنا ، كلها مستوحاة من الخارج في جانبها الأكبر ، فلقد كان هناك أيضاً ، تركيبة وشبكة الأحداث سيفقد لها أن توحد هذه الطرق المسرحية الجديدة ، بفرصة الجماهير . كانت هناك جمعية قد تمّ تكوينها لهذا الغرض ، وهي جمعية أنصار التمثيل . وأعلنت هذه الجمعية ، أن تفوق جورج أبيض ينحصر في قثيل التراجيديا ليس إلا . ولظهرت فرق منافسة أو مكملّة ، في مجال الكوميديا ، في أشكالها الشديدة البدائية أو التلقائية ، مثل الفاروس والاسكتش والأوبرا ، التي كان يمكن إدخال التقليد المصري القديم فيها بسهولة ، وهو الشكل المكوّن من الإضافة الموسيقية والرقص والغناء كانت بداية تجيب الرغبات مثلاً ، نوعاً من الشعوذة ، وكان كل همّه هو إثارة الضحك ولكن النجاح في أن يجعل المرء مجتمعاً يضحك على نفسه ، هو لا شك إتجاز جدير بالتقدير . وأخرج الرغبات سلسلة من المسرحيات ، كان بطلها النابض بالحياة ، هو كشكش بك ، وكان من الشخصيات النمطية في هذه الفترة - عمدة القرية في زيارته للعاصمة ، بعد أن باع محصوله من القطن ، وتبيده لشمن محصوله ، بطريقة تزلزل كيان مشاهديه من الضحك ، وكان معظم مشاهديه من طبقة السماسرة والمتعدين والشركاء الناعمين ، للفلاح حديث النعمة ، الذي كان يتمتع بسذاجته ومجونه هؤلاء الناس ، الذين أثروا بسبب قفطه . ولكن ألم يكن هؤلاء الوسطاء الشرهون بدورهم ، ضحية لاستغلال المصدرين وأصحاب البنوك ، إن هذا التسلسل الوظيفي في الاستغلال ، كان يطلق الضحكات المتساعمة . إن المسرح على أي حال ، قد أمدّ الناس بفترة من الراحة ، وغير بعض أبناء البيوتات فكرتهم القديمة عنه ، فأصبح عبد الرحمن رشدي المحامي ، ومحمد تيمور الأوستراطى من محترفي التمثيل .

ترك تيمور الصغير بيته ، وهو قصر الأسرة الموروثة في تحت الربع ، ليدرس القانون في فرنسا . لكنه سرعان ما قفل راجعاً إلى مصر . لقد كان منذ صباه - بل منذ طفولته - يتوق إلى تقليد الشيخ سلامة حجازي . وفي أحد الأيام ، مثل أمام السلطان في دار الأوبرا . إنه لما يثير الاهتمام أن يرى المرء أحد أبناء الأسر الاسترقاقية في ذلك العهد ، وغريب المدارس الفرنسية ، يختار لنفسه احترام هذا الشكل الجديد للفن ، الذي كان قريب الصلة في أذهان الناس حينذاك ، بالشعوزين في ساحات الأعياد والموائد ، ومعارض خيال الظل ! وكان من الطبيعي أن ينضم تيمور بعد قراره هذا ، إلى جماعة أنصار التمثيل . وترجم مسرحية شيكسبير «تيمون الأثيني» إلى العربية ولكن المخطوطة فقدت . وكان جو الجماعة ملوّه بالحماسة ، ولكنه متسباً بالقوضى إلى حدّ ما . إن الشباب (الذهبي) في هذه الحقبة ، كان يحاول أن يعيش «الحياة البوهيمية» ، التي كان يخفف من مشقتها ما تستطيع أن تقدّمه طبقة الأشراف من ترف . وكان هذا الشباب يقدم المنولوجات والاسكتشات في النادي الأهل ونادي الموظفين والنادي الموسيقى وكانت اللغة القصصى هي المستخدمة ، وكان ذلك يناسب المسرحيات التاريخية ، (والنوع النبيل) Genre

(noble من العروض . ولكن سرعان ما اكتشف عدم صلاحية هذه اللغة ، في معالجة المواضيع الأكثر واقعية ، وبسبب عدم استجابة الجماهير العريضة لها .

وهكذا كتب محمد تيمور أولى مسرحياته . (العصفور في القفص) - باللغة الفصحى أولاً ، ثم أعيدت كتابتها بعد ذلك بالعامة . وانبرى في هذه الفترة للدفاع عن كرامة المسرح . فشن حملة ضارية في صحيفة المنير على الرجعيل ، والكوميديين الهابطين في مستواهم ، وجميع الممثلين الضمحين على المسرح دون موهبة أو دراسة . ولكنه اضطر إلى تعديل موقفه بعد ذلك ، وأن يلتقي مع هؤلاء في منتصف الطريق ، إلى حد أنه حاول أن يكتب كوميديا ، اسمها (عبد الستار أفندي) . ولكنها لم تنجح ، لانفتارها إلى الموسيقى و«الديكولتيه» - كما قال أخوه وكاتب سيرته محمود تيمور بعد ذلك . فلقد كانت الموسيقى ، التي أسس الشيخ سلامة حجازي عليها نجاحه ، لا تزال قريبة إلى قلوب رؤاد المسرح . وكان المؤلفون على علم بذلك ، وكذلك المخرجون السينمائيون فيها بعد . فكانت الموسيقى والرقص هما عماد الحكمة والحوار ، أو كانا على الأقل يستخدمان لسهولة هضمهما ، بنفس الطريقة التي أسست بها الصحافة - وبعد ذلك الإذاعة - نفسها على أسلوب الخطابة . وكان كل ذلك طبعياً تماماً . فقد كان الشكل الأدبي الموروث يكتب مزيجاً من الثراء ، بإدخال مضمون جديد عليه ، قبل أن يتحول في آخر الأمر إلى الأشكال الجديدة المستمدة من فنون الغرب . إن دراسة للأشكال والأساليب التي نشأت نتيجة للتطور الحديث في الأدب والفنون العربية ، سوف تفسر دون شك ، عن الكشف عن نماذج لاقفة للنظر ، في الفروع الجديدة التي امتدت في كل اتجاه ، وفي الأشكال المتبادلة ، وفي التباديل والتوافق التي حدثت بين الشكل والمضمون . ونحن نعتقد أنه من الممكن إعادة بناء تطور هذه المجتمعات جميعها في محيلتنا ، من دراسة هذه التطورات الفنية المعقدة ، من ناحيتي التاريخ والتركيب البنائي .

وأياً كان الأمر ، فلقد كان محمد تيمور ناقداً قاسياً . ففي كتابه «حياتنا التمثيلية» ، نجد فصلاً بليغاً عنوانه «حوار مع الموت» ، جعل فيه كل أبطال هذا الحوار من رجال المسرح ، الذين استدعاهم من عالم الموت ليوم الحساب . إن كل هذه التجديدات الجريئة ، التي أثرت في الفن والعادات معا ، كانت تحاول تبرير نفسها باستحضارهم الماضي . إننا نرى هذا الناقد عام ١٩١٩ ، يندب التدهور والانحلال الذين أصابا المسرح ، في الوقت الذي لم يكن ذلك المسرح قد ولد بعد ، والذي كان فيه الناقد نفسه ، يسهم في إخراجهم إلى حيز الوجود .

قدّر على محمد تيمور أن يموت في ريعان الشباب عام ١٩٢١ . ولم يترك لنا إلا شيئاً من «وميض الروح» ، إذا جاز لنا أن نستعير هذه العبارة من عنوان الكتاب الذي خصّصه محمود تيمور لإحياء ذكرى أخيه . ولكنه كان وميضاً يحمل في طياته النبوءة . فلقد أدخل النقد الاجتماعي - مرة على الأقل - إلى المسرح ، في مسرحيته - «الهاوية» .

لقد تحدثت من قبل عن انتشار المخدرات في مصر . إن هذه المسرحية نصف الخراب الذي جلبه

هذا الإدمان على أسرة أرستقراطية . يبتدئ أمين بك في المسرحية حياته بين الحمر والنساء والمخدرات . ويقول يسرى بك ، الرجل الفاضل الذى يدعو إلى الالتزام بالأخلاق فيها - « حين لا يهتم الرجل إلا بالحمر والنساء والكوكابين ، فإن أفكار النساء تنجس بالطبع إلى المشروبات والمناذيل الحمرية والدانتلا ، وغير ذلك من الأشياء التافهة التى يستطعن شراءها من شيكوريل ، وبعد ذلك يتجهن إلى شيء آخر » إن أمين بك يستعرض زوجته الجميلة بالفخر ، بل يشجع أحد أصدقائه على امتلاكها بسلوكه ، ويتم ذلك للمصديق بعد حين وفى الفصل الثانى يرفع الستار عن هذا المصديق فى قصره ، وهو ينتظر حضور هذه السيدة . كان قد أجزل العطاء للبواب الصغير ، كى يمنح دخول أى شخص آخر إليه . ولكن المصطفى كان قد ترك البوابة مفتوحة على مصراعها ، وانطلق ليبتاع بعض الحلوى بالمبلغ الذى جاءه من حيث لا يحتسب . وبعد سلسلة من الزيارات المحرجة لمصيف غير مرغوب فيه ، تحضر السيدة وتلقى حاجته بعد شيء من التمتع الذى تقتضيه المناسبة . ولكنها تترك مروحتها وراءها ، حيث يعثر عليها الزوج . ويتبع ذلك مشهد من الاعترافات المصحوبة بالدموع ، وعاصفة من الغضب . ولكن الغريب فى هذه الجماعة المنحلّة ، هو أنها تظل متمسكة باعتبار ممارسة الجنس ، احتكار موصونا . إن قانون الأخلاق يستمد من مقتضيات العرق وحدها ، ولكن تأثيره المستمد من التقاليد ، يبلغ من القوة ، إلى حد أن هذه الشخصيات المنحلّة ، تظل متمسكة بمظاهر الشرف ، دون أن يكون وراء ذلك أى إيمان بالأخلاق . وأخيرا يموت الزوج المجرع . لعلنا نكون على صواب ، إذا افترضنا أن السبب الأهم لموته ، كان من تأثير الحمر والمخدرات .

لقد كان ذلك كلاما صريحا ، كما رأينا . ولذلك فإنه قد أساء إلى بعض تقاليد المجتمع ، بجرأته على تناول الموضوعات ، التى لا يسمح العرف بالاقتراب منها . ومن اللافت للنظر ، أن تتم مثل هذه المحاولة ، فى مجتمع لم يحسر فيه الدكتور هيكل قبل ذلك بزمان قصير ، على أن يجهز بإمضائه ، قصة بريئة مثل « زينب » . إن مما لا ينكر ، أن حتى عدم الصبر فى فترة ما بعد الحرب ، واتقاد العاطفة الوطنية الوليدة ، والسعى وراء الإثارة غير المألوفة - كل ذلك قد زلزل المجتمع المصرى من أساسه .

رجال المسرح

كانت متعة الجماهير كبيرة بهذه التجارب ، بما تقدمه لهم من وفرة فى المواقف الغريبة والشخصيات المثيرة . كان المسرح هو الأداة التى اكتشفوا الحياة فى الغرب من خلالها ، دون أن تفرض عليهم هذه الحياة من الخارج . بل عن طريق الإحساس بها بالمطابقة بالذات أثناء التمثيل . كانت بالنسبة إليهم أشبه شيء بعملية إفراز (Catharsis) عكسية . فبدلا من إفراغ الجماعة لانفعالاتها من خلال الدراما ، فإننا نرى هنا فى هذه الدراما شكلا غير مألوف من الحياة يقدم للناس ، فيستولون عليه ويدخلونه فى كبانهم . إن إحدى هذه القطع الكوميديّة من طراز الفودفيل - « غل بالك من إميل » ، التى حظيت بشعبية كبيرة ،

كان لها تأثير قوي على الجماهير ، من خلال ما كانت تثيره فيهم من الضحك - لقد كانت هم مدخلا على النوع غير الملهب من مجون الغرب ، وكان في ذلك بعض التعويض عما يراه الناس من المظاهر الصارمة في الوجه الآخر لهذا الغرب ، ممثلا في تجار القطن والسلاح .

وكان هذا هو سر الاهتمام بالمرسح من جانب النقاد المعاصرين ، والسر في آثاره أبطل المرسح الحقيقيون والرائفون من حاسة .

لقد اقتبس عثمان جلال مسرحية « طرطوف » من موليير ، تحت اسم (الشيخ متلوف) ، وهو رجل أزهرى فاسق ، يتخفى تحت إلقاء المواعظ ، في الوقت الذي يسعى فيه وراء المغامرات الغرامية والربح الحرام . وهو شخصية لا تؤمن بالحوافز الخلقية ولا بجدواها ، أكثر منها شخصية مأساوية . ولا تزال الصحافة المصرية إلى اليوم ، تنشر الصور الكاريكاتورية للشيخ متلوف . وفي تلك الفترة ، كان الاقتباس يعتبر نوعا من الابتكار ، وكان هو الشكل السائد في المسرح . وكانت العادة المتبعة في إعلانات المسرح في أول الأمر ، أن يتلو اسم المسرحية فيها ، كلمة « اقتباس » بحروف صغيرة ، ثم يليها اسم المقتبس بالبيط العريض . إلى أن ضاق عباس علام هذه الكلمة ، واستبدلها بكلمة « بقلم » . واعتبرت الصيغة الأخيرة أجمل وقعا في الأسماع ، وكان جزء هذا الكاتب ، أن عرف منذ ذلك الوقت ، تحت اسم « عباس علام بقلم » ! كان كتاب المسرح عامة ، جماعة من السذج ، وكان رواده أكثر سذاجة . وكانت كلمة المسرح ذاتها غير مألوفة ، إلى حد أن معظم الناس كان ينطقونها « مرسح » . وظلت كلمة « رواية » ، هي اللفظ المستعمل بدل « مسرحية » ، لأنها كانت مألوقة . ولكن هذه السذاجة ، كانت تتضمن أيضا معنى الحماسة . فلقد كان هناك قوة جديدة متعشة لهذه التجارب ، إلى جانب أن هذه الحركة قد أخرجت عددا من الموهوبين ، أصحاب الشخصيات القوية . فكان هناك من المشكلات ، روزاليوسف التي لا يزال اسمها حياً ، وفاطمة رشدي التي جاءت من سلالة نغية للفلاحين ، وبدأت بإلقاء مقطوعات من الشعر الجميل الذي لم تكن تفقه معناه ، ولكنها وصلت بعد ذلك إلى درجة طيبة من الثقافة والصقل . كما كانت هناك أيضا منيرة المهدي التي لا يزال صوغها يثير الجماهير ، وبديعة مصابني ، تلك الشخصية المثيرة ، التي تزوجها نجيب الريحاني

ولدت بديعة مصابني في سوريا . وبدأت في ممارسة الرقص والغناء ، في ذلك الجو الصاخب لتلك الدور ، التي كان المعجبون فيها يقذفون بطرايشهم إلى عتبة المسرح ، حين تستبد بهم النشوة . هنا كانت الفرصة متاحة للممثلة في الحصول على رجل يحميها ، أو في إثارة الإخلاص المزمع عن الغاية عند بعض الرواد ، أو العاطفة المشبوبة عند غيرهم ، أو في اكتساب ذلك النوع المجزى من الصداقة مع ذوى النفوذ ، الذي قد يصل بصاحبة الخطوة أو الموهبة - دون إبطاء - إلى مدار النجوم . وحين كانت بديعة لا تزال ممثلة مغمورة ، قدمها بعضهم إلى جورج أبيض ، حين كان في مقصورة ملاسه وراء الكواليس . ويمكننا أن نتصور هذا اللقاء ، حين يدير هذا الممثل التراجيدي الصارم وجهه عن مرآته ، ليسأل - من

هذه الكتكوتة ؟! على أى حال ، لقد انتهى هذا اللقاء بتعاقده معها على أداء بعض الأدوار الثانوية . ولم يمض وقت طويل ، حتى استولت على مشاعرها أثناء رحلة لها في الصعيد ، شخصية مهمة ، كان صاحبها يتبعها من مدينة إلى أخرى في تنقلاتها . وفي أحد الأيام ، دعى جميع أفراد الفرقة إلى مزرعته . وبفضل سخائه العظيم ، أصبح حاميها وراعيتها الرسمي . ثم خلفه آخرون في هذا المنصب ، كان أحدهم حاميها مشهوراً في القاهرة . وانتهى بها المطاف - ولم يكن ذلك دون مساومة - بالانضمام إلى فرقة الریحان .

كان الریحان حين ذاك ، قد أصبح إسماً لامعاً . وكان حضوره وموهبته في إضحاك الناس ، من الصفات التي لا يحد بها الزمان إلا على قلة من الناس وفي فترات متباعدة . فكان لا يكاد يخطو إلى خشبة المسرح ، حتى يبدأ الناس في الضحك ، الذي يفقدون السيطرة عليه . وتقول الأسطورة المتداولة ، إن طفولته كانت تنسم بالنعاسة وعدم الأمان ، كانت عمر عليه أيام ، لا يصيب فيها من الطعام إلا حفنة من الفول ، تقوم بأدائه طوال اليوم . ولعل هذا دليل على مصيرته الأصيلية ، لأن كل شيء في حياة الممثل ، يصبح له دلالة . حتى أحزانه ، فلقد كان يحب أمه حباً شديداً ، وجاءه خبر وفاتها ذات مساء وهو يخطو إلى المسرح ، ولم يكن قط أكثر إضحاكاً للناس ، مما كان في ذلك المساء ، وإن كان يكي بين إجاباته السريعة الباهرة أثناء الحوار . ومن جهة أخرى فقد كان لديه كل خصائص مهنته السيئة - غروره المتناهي ، وحساسيته المرضية . كان ينفق على نفسه في بذخ ، ويقتري على أفراد فرقته . كان يغار من بديعة التي تزوجها بعد حين ، واقترض منها نقوداً لم يردها .

إن (مذكرات) ، بديعة تخبرنا بعد ذلك عن مغامرة أخرى ، تعكس جانباً من النيل والخرق الكريم . كان أحمد بك كهلاً غنياً ، يعجب ببديعة إعجاباً شديداً ويحترمها أيضاً . وكلف صديقاً للطرفين بأن يبلغها عن حقيقة شعوره نحوها . ويكثر من اللباقة ، اقترح عليها أن يعقد بينهما اتفاقاً يقدم إليها بموجبه عربة يجرها جوادان ، وبيتاً مؤثناً ، ومرتباً سخياً فطلبت مهلة للتفكير ، انتهت بإعلان قبولها للعرض وكان البك بالطبع متزوجاً ، وصاحب أسرة كبيرة ، ولم يتخذ سلوكها قط ، إلى جانب مسارعة بإرضاء كل نزوة من نزواتها . ولكن الریحان ظل يحوم حولها ، ونجح أخيراً في استردادها . وأخبرت أحمد بك بذلك ، وتخبرنا في مذكراتها أن لونه قد اصفر حين سماعه لذلك الخبر ، ولكنه كان أكرم من أن يظهر لها غضبه ، بل اكتفى بأن يعلمها بأنها تستطيع الاحتفاظ بكل هداياه ، وبالبيت والعربة والخدم ، وأن كل قوائم مشروعاتها قد سددت . وخرج البك من حياتها ، وقضى نجه بعد قليل ، والأرجح أن ذلك كان بسبب الصدمة التي تلقاها . ولكن السيدة التي أوحى إلى عشيقها بكل هذه المشاعر النبيلة ، لم تنس بالطبع أن تنسب إلى نفسها ، ما يماثل ذلك من كرم في الأخلاق ، فوصفت حياتها بالمغامرة التي عاشتها بعد ذلك مع الریحان ، في ضوء يبرز ما جبلت عليه من نيل وكرم ! وأياً كان الأمر ، فلقد مات الریحان فقيراً ، بينما استطاعت هي أن تملك الكازينو الذي تديره .

إن القصة تعكس ما أصاب المسرح من تدهور بعد ذلك . فلقد سافر الریحان بعد ذلك إلى

أمريكا ، وذهب غيره إلى لبنان ، وأصبحت فرق كثيرة بالإفلاس . وفقد الجمهور اهتمامه بالمرح ، مفضلاً عليه الصحافة . وكانت هذه الفترة مليئة بالقضايا السياسية الكبيرة التي احتدم حولها الجدل . وفي عام ١٩٢٥ ، تصادف أن التقى توفيق الحكيم بأحد أصدقائه المهتمين بالمرح ، وسمعه يقول : « إن المسرح قد مات ، ولعل تفسير ذلك ، أن هذا الصديق كان يريد أن يحول النحاس إلى ذهب ، كفكرة الكيمايين القدماء ، ولكنه عجز بالطبع عن ذلك . ورغم ذلك ، قضى غضون الفترة التالية ، وحتى قيام الحرب العالمية الثانية ، حق المسرح بعض التقدم التقني ، بظهور مسرح رمسيس وصاحبه يوسف وهي مثلاً ، إلى جانب ما حقته الموسيقى المصرية من تقدم مماثل . لقد أكدت في كتاب آخر (الحرب أمس واليوم) على أهمية سيد درويش ، الذي أضفى حياة جديدة دافقة على الغناء الشعبي ، وكان أحد الذين أسهموا إسهاماً كبيراً ، في حركة إنقاذ الموسيقى في الشرق الأوسط ، من وحل التقليد . إن إسم الريحان لا يمكن فصله عن إسم سيد درويش الذي كان يمدّه بالموسيقى ، ولا عن إسم بديع خيرى الذى كان يقدم له النصوص ، والملح والنكت البازعة ، التي هي من الخصائص الأصيلة في أهل مصر . إن هذا الفريق الشكامل كان قد بلغ حد الروعة ، في السنوات التي تلت الحرب الأولى . ولقد أنهى رحيل الريحان وموت سيد درويش ، مرحلة هذا الاقتباس النشط للدراما الغربية ، أو هذا (التغريب) للأساليب الوطنية .

من الواقعية إلى الإنسانية

لم يكن محمد تيمور مجتهداً في الدراما وحدها . فمجموعة قصصه ومآثره العيون (١٩١٧) ، كانت نشر بمولد الرواية الواقعية القصيرة ولقد استطاع أخوه محمود تيمور أن يطور هذا النوع من الكتابة بإصرار أكبر .

إن محمود تيمور الذى كان إنتاجه من المقدمات ، بنفس الوفرة التي كان عليها في القصص ، كان يتهز كل الفرص ، لتأييد الجديد ضد القديم ، أو بالأحرى - إذا اقتبسنا تقيضة القرن التاسع عشر - لتأييد الأسلوب النقدي ، ضد الأسلوب العضوي وحين قال في مقدمة قصته (عم متولى) - (. . .) ولكن إذا أريد للأدب أن يتقدم بخطى ثابتة في قصر الجديد ، فلا بد له من استرجاع (مصريته) هناك ، فلقد قدر لهذا الشاعر أن يكتسب لنفسه أهمية كبيرة ، بما ثار حوله من الانفعال الشديد والجدل العنيف ، اللذان لايزالان يجتزمان حتى يومنا هذا . فلقد فهمت (المصرية) ، على أنها تعنى وضع المصريين من حيث علاقتهم بأجدادهم الفراعنة ، وجيرانهم في البحر الأبيض المتوسط ، وأقربائهم العرب . وليس من الغريب ، أن يعتبر مثل هذا النوع من الأدب ، عن وعى بالتمييز . ولقد ظهر ذلك واضحاً ، بواقعية جلوية حادة ، في حديث عيسى بن هشام . إن هذا الاتجاه يتعارض مع العالمية (الكوزموبوليانية) التي تنتكز في ثياب العرب ، كما تظهر في أعمال بعض الكتاب العرب ، جورجي زيدان . فعل عكس هؤلاء ، نجد الوعي الواقعي للذات الجماعية ، هو القوة الملهمه في أعمال تيمور وزملائه .

من أولى مجموعاته القصصية ، حتى أول رواية طويلة له (الأحلال - ١٩٣٤) ، كان المزاج الغالب لدى محمود تيمور ، هو الأسلوب الوصفي . إنه يعطينا سلسلة من الرسوم الصغيرة والاستكشافات وصور الأشخاص . وأى مقارنة له بمو باسان أو تشيكوف ، سوف تقودنا إلى الخطأ . ولكنه لا يفتقر إلى الرؤية الرحمة الممتدة . ويقدّر كاف من روح الفكاهة ، وموهبة معينة في رسم الصور الهزلية ، يصور لنا تيمور البورجوازي المصري ، وهو يواجه التجديد الكُلّ الذي يجري على بيته ، والرؤية الذاتية لنفسه . إن مثل هذا الرجل الذي لا يزال وثيق الصلة بأصوله الريفية ، حتى وإن لم يكن مجرد فلاح بسيط انتزع من بيته ليخرس في أرض جديدة ، يقاوم مطالب عائلته الجديده بكل قوى غريزته ، وبانفعال بدائي حاد ، لا يمكن سبر أغواره . فرّد الفعل عنده لا يستجيب لعقل أو منطق ، ولا يمثل قط أي نوع من التطور . وفي السنوات العشر ، بين عامي ١٩٢٠ - ١٩٣٠ ، التي ظهرت فيها معظم أعمال تيمور التي تتميز بالأسلوب الواقعي ، اقتصر ردّ الفعل الذي يصوره المؤلف ، على الجانب العاطفي . فشخصه تقادم ذلك المؤثر الخارجي - الذي يعتبرونه عاملاً مدمراً - بعنف وحشّ . وبذلك لم ، يصل بهم في بعض الأحيان إلى الانتحار . فهنا الكثير من حالات الانتحار في كتب تيمور ، وهي تؤكد إلى جانب ذلك العلاقة الوثيقة بين الجنس والموت .

إن كثيرين من عرب هذه الحقبة ، من ضحايا الاستعمار ، الذين رفض هذا الاستعمار الاعتراف لهم بالمساواة مع الرجل الغربي - بله الاعتراف لهم بالأسبقية على وجوده - قد اضطروا للرجوع إلى القوى الغريزية ، تعويضاً عما أساءهم من جراح . وكانت هناك علاقات تؤدي في بعض الأحيان إلى الزواج بين المصريين والأوربيين . كانت تلك حالات قليلة ، ولكنها كانت بالغة الأهمية في دلالتها التاريخية . إن الحب في هذه الحقبة ، كان من السهل عليه أن يقدم التفسيرات والاستنتاجات ، التي لم يكن هناك أي إجراء خارجي يكفي للتصدي لها . إن هذه التفاعلات بين الحياة العامة والخاصة ، التي كانت من خصائص هذه الفترة ، قد يتوقعها المرء ، ولكنه يعجز عن وصفها - على الأقل حتى الآن . على أي حال ، هذا هو ما تخرج به من قصص تيمور . ولكننا لا يجب أن نتوقع منه أية رؤية عميقة . إنه غزا بعد ذلك أرضاً جديدة بروايته - ونداء المجهول - ١٩٣٩ . ومع أنه في ردّ الفعل ضد واقعية خيالية إلى حدّ ما ، يغامر بالدخول إلى مساحة أوسع خيالا ، إلّا أنه - كما يظهر لي على الأقل - ينجح فقط ، حين يستطيع في سياق حكيم أن يظفر بحادث . وقد يكون ذلك من الروائع الصغيرة - إذا شئت - ولكنه لا يشكّل عملاً متكاملًا ، يستطيع أن يجد فيه الناس رسالة تصلح للغير كما تصلح لهم .

إن الأعمال العظيمة في الفن ، يصعب الوصول إليها ، أثناء إشغال الأمة بإعادة خلق صورها ولغتها في آن واحد بطريقة تؤثر بها إحداهما في الأخرى . ففي تقلبات الخلق الجماعي من جهة ، وفي التجارب الشخصية لأفراد معينين من جهة أخرى ، تزيد فرص الاحتمال في ظهور القوة الدرامية والبلاغة العميقة . ولكن الرواية الواقعية في تلك الأيام ، كانت تؤسس نفسها على سلوك الناس وتصرفاتهم ، وعلى تراجم الشخصيات ذات الدلالة الخاصة .

ولد عباس محمود العقاد في أسوان عام ١٨٨٩ ، من دم مخلوط من سلالة كردية وسلالة من صعيد مصر . وترعرع عوده وسط أصداء حركة المهدي في السودان ، التي تلتها ملحمة الحزن في أسوان . كان الأطفال في ذلك الوقت يلعبون لعبة حروب الدراويش ، ويرقبون من بعيد أفواج السباح الذين يحملون من أسوان مدينة أوروبية في موسم الشتاء . ومع ذلك يظهر أنه لم يكن هناك مقابل في الجانب المصري ، لوجهة نظر الأوروبيين في هذه الأحداث . فأولئك الذين أحجموا عن الإسهام في الصراع ضد الاستعمار ، اختاروا - على الأرجح - الهروب إلى الألفة والمودة الحميمة في حياة الأسرة ، وإلى مجالس الأدباء . وكان أبو العقاد يقضى بعض وقته مع الدارسين والأدباء ، والبعض الآخر في تأدية واجباته الدينية . وكان في جماعته رجل يحفظ مقامات الحريري عن ظهر قلب .

وكانت مصر في هذه الحقبة ، شبيهة ببرج بابل من حيث تعدد اللغات . وكما قال العقاد نفسه - وكان البناء وإعادة البناء ، يجري دون توقف في هذا البرج ، وكانت التفتحات الباهظة التي تبذل في هذه العملية ، تضيق سدى - وكان من دهاء العقاد ، أنه عمل فترة قصيرة ، في مكتب الرقابة البريطانية على المكتبات أيام الحرب . وبعد ذلك تحول إلى مهنة أكثر عصرية وأقرب إلى قلبه ، وهي مهنة الصحافة ، فلقد أصبح صحافيا ممن يحسب حسابهم . وكان معظم أصدقائه من رجال الفكر العقلانيين - كان منهم المازن الأدبي المشهور ، رغم أن الكثرة من قرائه ، لم تكن تفهمه جيدا . وأظنه كان يتميز بهكمته المصطنع ، وغمزه الساذج ، وبسروره بالأشياء ، طالما كانت من نسج الخيال . وكان من هؤلاء الأصدقاء أيضا ، شكري بيلاعته الروحية ، وقدرته على تغيير مظاهر الحقيقة ، بإحاطتها بهالة من الخيال المغرق . كما كان المثل مختار ، وكثيرون غيره ، ممن كان العقاد يستمتع - دون ندم - بتحليل شخصياتهم المعقدة ، ويبدى سروره بالكشف عن عقدهم . ورغبا عن ميله إلى السمو ، وإنشاء صداقات حميمة ، فقد كان مغرما بالجدل العنيف ، وكان راديكاليا في مبادئه السياسية . ومنذ عام ١٩١٩ ، وما بعده ، أصبح خطيب الوفد الأول ، وإن كان قد تبين أنه حزين صعب القياد ، سريع الغضب .

وبينما كان العقاد يتابع حياته العملية في التجربة والجدل ، التي تضمنت بالطبع مرحلة في السجن ، كان معاصره طه حسين ! يؤثر بتفوقه العقلاني في الجيل المعاصر والشباب تأثيرا عملاقا ، كما كان مثله خاضعا لتأثير الفكر الغربي . إن هذا العالم الأزهرى الكفيف ، كان قد ترك عليه أساتذته الغربيون الذين درس عليهم في الجامعة المصرية القديمة ، التي كان يرعاها الأمير أحمد فؤاد ، أثرا عميقا لا يمحي . ورجع بعد أن أتم دراسته في فرنسا ، وقد عثر في ثقافة البحر الأبيض المتوسط ، على قطرة تصل بين مصر والعالم ، وتصل بين العالم وبينه . إن كتابه (الأيام) ، الذي أكسبه شهرة عالمية ، أدخل إلى اللغة العربية سمة مميزة ويعدا جديدا يوزن القلوب . وهو لا ينسى العالم الخارجي ، فالرواية في هذا الكتاب لا تستهدف إعادة جذب روح الإنسان من الظلمات إلى النور فحسب ، بل هو يستهدف أيضا مدّ مواطنيه بالتشويق الذي يسعون إليه . ولكن أليست هذه هي المغامرة والأمل للإنسان في كل زمان ومكان ؟

وتصادف أن كتب توفيق الحكيم في نفس الفترة (١٩٢٧) في باريس ، روايته (عودة الروح) ، ومزج فيها الاتمكاسات الوهمية ، والملاحظات المثيرة ، والرموز ، بطريقة كان سوف يعاودها بوفرة لا يتطرق

إليها الملل ، وجدة دائمة النضرة لا يعيها الذبول ، حتى يومنا هذا . إنه يأخذ القارىء ، في أول مشاهد هذه الرواية ، إلى غرفة للمرضى ، يرقد فيها العديد من الإخوة . ويسألهم الطبيب ، لماذا يعيش الكل معا ، فيجيبونه في نفس واحد . ولأننا سعداء بوجودنا معا ، إنهم يعتزون بذلك الدفء وذلك الشعور المتوجع ، الذى تستمد مصر من خصيها - خصيها الذى كان يؤمن نفسه بضمير خال من الشواذب والشكوك (لأنه لم يكن قد وصل بعد إلى الحد الذى أصبح فيه) معوقا للتطور) . وتتضمن الرواية - كما هو محتم - قصة حب غير سعيدة . وبالمطابقة لخطية في هذا النوع من القصص ، نجد في قصة الحب هذه ، علاقة بالصراع السياسى واللحظة التى يسجلها هي ثورة ١٩١٩ ، التى تسهم فيها شخصيات الرواية ، ويفرق فيها محسن بطل الرواية حتى أذنيه . وهكذا تتشاك الحياة اليومية والرغبات والتاريخ والأفكار والرموز . إن معنى الثورة ، هو أن تؤخذ بين مافرقته الحياة .

وكيف يمكن أن تكون الأشياء خلاف ذلك ؟ إن الإنسان الذى نمرقه الحياة العصرية ، يدفعه هذا التمزق إلى المقاومة ، فيبذل جهد طاقته في الفن والبناء الاجتماعى معا ، لكى يعيد بناء نفسه من جديد . إن الحكيم كتب (عودة الروح) - ولكن أين ، وفى أى اتجاه يمكن البحث عن هذه الروح ؟

انثاق الوجدان

إن الشعراء هم الذين يستطيعون الإجابة عن هذا السؤال ، المتعلق بعودة الروح ، حيث إن رسالتهم تأتى مجردة من حواشى الاستطراد ، وتطابق نفسها بالكلمة ، التى هى المحور الصامد الثابت لهذه الحضارة .

كان أحمد شوقى يعيش حياة الأمراء في قصره في المطرية وإذا لم يكن من المقرين إلى الملك فؤاد ، بسبب صلته الوثيقة بالحدوي المعزول (وكانت هناك إشاعة بأنه ابن غير شرعى لإسماعيل) ، إلا أن ماحققه هذا الشاعر من المجد ، قد جعله يفتأ عن قدرة أى إنسان - مهما علا قدره - في إلحاق الضرر به . لقد كان لسان العالم العربى دون منازع .

وحوالى عام ١٩٢٥ ، اختار لنفسه موقعا لبناء بيته الجديد على شاطئ النيل في الجزيرة ، حيث كانت البناى المقامة ، لأتزال قليلة في ذلك الحين . وكان يستطيع من ذلك الموقع ، أن يطل على خلفية تاريخية تتألف من ثلاثة معالم متناصفة - النيل الذى ينبع من الإمكان ومن الخلود ، والقلة التى بدأها أن يرجع إلى بيته في الساعات الأولى من الصباح . وكانت زوجته النبيلة (وهو لقب أصبح فخريا فقط) ، تنتظر عودته لتساعده على خلع ملابسه . ولكن نيله كان يأبى عليها تقديمه مثل هذه الخدمات - ثم إنه بسبب الإسراف في شرب الخمر أيام شبابه ، كانت يده ترتعش حين يمسك بقلمه لكتابة ، وندمت كان يلجأ إلى إملاء أشعاره في أى ساعة من ساعات الليل أو النهار . وكان ينأى إلى أواخر العصر ، ثم يلتقى

بأمره الحديث . وفي كل يوم ، تكان بقسم لعبة إلى حفيدته إقبال . وفي كل مساء ، كان ينضم إلى ردهط من أصدقائه في مقهى راقى ، في ميدان سوارس (مصطفى كامل الآن) .

إن هذا الرجل الذى نودى به أميرا للشعراء ، كانت تربطه أوثق الصلات بأصحاب النفوذ في أيامه . فكانت له صلة بأسرة سلطان باشا ، الذين دفعتهم الوطنية والسعى إلى الريح ، في الاكتتاب في مشروعات جماعة بنك مصر ، بالأموال التى جمعوها من خدمة سلطات الاحتلال . وكان يرتبط بأواصر النسب بإسماعيل صدقي - ويروى أنه حين عقد قران ابن الأخير ، على حفيذة الشاعر ، دعت الحاجة إلى استحضار عدد كبير من الصوائى ، لنقل الجواهر والأحجار الكريمة التى قدمت هدايا للعروسين . إن ما حصل عليه بعض الناس من العدد الكبير في أسهم الشركات ، بسبب نفوذهم أكثر مما كان بسبب براعتهم في الأعمال التجارية ، كان من طبيعته أن يؤدي إلى استعراض هذا الكرم العظيم ، أوروبيا ، هذه الرشوة ولقد وجه إلى شوقي بعض التلوم عل تورطه في مثل هذه العلاقات التى تسبب الحرج ، ولكن ذلك لم يزعج الناس من التفتي بأشعاره والاستشهاد بها .

استطاع الشاعر في قصائده ، أن يستخلص كل ما في اللغة من نقاء وصفاء ، ولكن الغريب أن الفرنسية - وليست العربية ولا حتى التركية - كانت هى لغة الحديث في بيته . إن ذلك يبدو كإملاؤنا وتحدي لغة الحديث الطبيعية ، قد زاد في عينيه ، من قيمة اللغة العربية ومزاياها - وهى لغة تجمع بين المرونة والكبرياء ، وتصلح وسيلة لاستكشاف كنوز الحضارة الأجنبية ، واسترجاع ما كان لها من مجد قديم وهكذا كانت على لسان الشعراء الأقدمين في فارس والأندلس ، وهكذا كانت بشهادة الجميع في أشعار شوقي .

ولقد وجد هذا الوحي العلوى المتدفق ، الذى شاع وذاع في الأقطار القريبة والبعيدة عن مصر ، بعض المتألمين . إن الجيل الجديد عام ١٩١٩ ، كان لديه - في الشعر كما في السياسة - أهداف أخرى وموائيل أخرى للتعبير . إن شكوى يصف هذا الجيل ، فيقول - إن المصرى يفترق إلى قوة الإرادة ، ولكنه غنى في أحلامه وتطلعاته وآماله وهو يقضى يومه في الأحلام ، بدلا من مواجهة مهامه الملحة . إنه يشعر بالخوف وشجاعته تخونه ، وهو يتجمل من نفسه . إن الشباب المصرى يعانى من اضطراب المشاعر ، وتغلؤه الأوهام ، ويقضى وقته في التمنى . إنه شديد الحساسية ، وهناك دموع في ضحكاته ، وضحكات في دموعه . إنه يشكو من كل شيء ، ويتفعل بكل إهانة ، ويفترق كل الانفتار إلى الصبر . إن روحه تحتل قيود مسيره الظالم ، وتجاهد من أجل كسرهما ، وتفشل في ذلك ، وتتعذب وتيأس . إنه يفكر ، ولكن أفكاره تظل مضطربة . وبالرغم من كل لوهامه ، يظل فريسة للحيرة ، وعدم الثقة في النفس) إن هذه هى الصورة التى رأى الشباب أنفسهم فيها - أو على الأقل - الصورة التى وصفوا أنفسهم بها . ولقد كتب شكوى مقطوعة جميلة من الشعر ، يعبر بها عن هذا المعنى ، فقال ما معناه - «إن أبدي حياى ، ولا أعرف هل روى . وفي الدائرة التى أعيش فيها ، هناك سيد حاكم بأمره ، لا أدرك مدى جبروته . أو ، لو استطعت أن أنفذ إلى هذا الغموض ! كم ستكون متعنى ، لو أن عظمة الصديق كشفت عن نفسها ! إن

أشعر بالغربة) إنه يشعر بالغربة أمام ذاته - إن هذا الإحساس هو شرط أساسي في الشعر الرومانسي ، وبشكل أعم ، لأي نوع من الإحساس بالذات .

ولكن كان من العسير أن يحتل أحد مكان شوقي . إن مطران الذي كان ناظماً بارعاً ، وحافظ إبراهيم الملقب بشاعر النيل ، والذي أعجب الناس بوطنية وإخلاصه ، وكان أساساً من شعراء المناسبات ، لم يقتربا قط من عبقرية شوقي ولكن لعله كان من الممكن أن يجد شوقي منافساً أكثر خطورة من هذين في العقاد ، بذكائه المتنبه ، وولائه التي كانت تقتقد الإشباع دائماً ، وبهكمه اللاذع ، وتلك الدرجة من العمق التي أمكنه الوصول إليها . ولكن العقاد اختار أن يهب نفسه للصحافة ولم تمنح مكانة شوقي الرفيعة ، كأمير للشعراء وشاعر للملوك ، شاعراً مطبوعاً آخر كأي شاعر عن تحذبه ، حيث لقبه بالكوكب النائي ، إن الحقيقة أن شوقي باندماجه إلى العرش ، كان قد فتح باباً واسعاً لهاجته . ولكن هل كان مهاجراً محضاً ضد الدخول في ظل مثل هذه الرعاية ؟ بعد ذلك بزم طويل ، حين أصبح التمسك بالأوهام ضرباً من المحال ، اضطرب هذا الشاعر إلى وصف فاروق بالمستبد العادل . وهي عبارة بديلة - تحمل الكثير من إهجمات الهجاء والسخرية - عن العبارة التقليدية الملك الصالح . ولكن هذا الصراع الذي يتعلق بالماضي لا يستحق الاهتمام . إن الأهم من ذلك ، هو أي نوع من الشعر ، يواجه به الشاعر ، لا الأخلاقيات ، بل شعر أسلافه من الشعراء .

ولد أبو شادي عام ١٨٩٢ ، من أسرة ذات باع طويل في القانون . كان أبوه محامياً شهيراً ، كتب الكثير من الدراسات القانونية الجادة ، التي أعانتها عليها دراسته الأولى في الأزهر . وفي عام ١٩١٢ ، حين بلغ الشاعر العشرين من عمره ، ذهب إلى إنجلترا وقضى فيها عشر سنوات ، درس فيها الطب ، إلى جانب إحاطته العميقة بالأدب الأوربي ، كما كان يفعل معظم أبناء جيله . ورجع إلى مصر عام ١٩٢٢ ، حيث نشر مجموعته الدسمة من الأشعار ، تحت اسم (الشفق الباكي) ، والتي بلغت عدد صفحاتها ١٣٠٠ صفحة . وفي عام ١٩٤٢ ، هجر أبو شادي الأسكندرية - مسقط رأسه - إلى أمريكا ، حيث قضى السنوات العشر الأخيرة من عمره . وكانت تلك ، خسارة كبيرة للأدب العربي . إن سبب هجرته إلى أمريكا ، لا يزال لغزاً لم يحل حتى الآن . ومع ذلك فإن حقبة الأعوام العشرين القصيرة التي قضاهما بين قومه ، كانت حافلة بالنشاط المهائل ، في ميدان الاجتماع كما في ميدان الشعر . فلقد أسس صرحاً شامخاً للشعر ، ولساناً حاله ، كانا أروع الأدوات التي طورت الإنتاج الشعري باللغة العربية في العصر الحديث . أما الصرح فكان جماعة (بولللو) ، وأما لسان الحال فقد كان (مجلة أبوللو) (١٩٣٣) .

ولم يقف شوقي عائقاً في طريق هذه الإنجازات حيث أنه توفي في ١٤ أكتوبر ١٩٣٢ ، في نفس العام الذي قضى فيه حافظ إبراهيم . وطبقاً للرأي لويس عوض ، فلقد مات الشعر العربي بموت شوقي ، وهو يعني هنا بالطبع الشعر العربي الكلاسي . ولكن بما أن أبوللو تسجل تكريماً ، أكثر مما تسجل بداية ، فمن واجبنا هنا أن نرجع إلى عام ١٩٢٥ ، لانتقاط أول دليل على هذا التجديد .

إن المصدر الأساسي لهذا الشعر الجديد . في المفهوم العام لجماعة أبوللو ، هو الوجدان . فلقد

تساءل شكرى فى إحدى مقطوعات شعره ، قائلا - وأيا الشاعر العلوى، أليس الوجدان هو الشعر بأكمله ؟ إن هذه الكلمة العربية تستعصى على الترجمة إلى أية لغة أجنبية . إنها توحى بنفخ الحياة ، والاتصال المباشر بجوهر الأشياء معاً ، بل إنها تكاد توحى بالاتصال بالأسرار العلوية . قفى تخليق الوجدان نحو الأجواء العلوية ، يحس الشاعر بأنه قد تجاوز طبيعته إلى إدراك كنه الصدى المطلق ، ويحس فى الوقت نفسه بأنه لا يزال ملتصقاً بالحياة . وهذا النوع من إعادة الاندماج - هذا التوحد - هو ما يحتاج إليه مجتمع كهذا ، وهو يواجه صراعه الأساسى . وكان من السمات التى تيسر بالخبر ، أن استخدم زغلول هذه الكلمة فى أول نشرة دورية له إلى مديرى الأقاليم .

حادثان متوازيان يثيران عاصفة من الغضب

كان على عبد الرازقى ينتمى إلى إحدى الأسر الكبيرة من ملاك الأراضى فى الصعيد . وكان لتلك الأسر فى هذه الفترة ، وزن كبير فى الحياة السياسية للبلاد . وكانت هذه الأسرة بالذات من كبار المسيطرين على إدارة حزب الأحرار الدستوريين . وفى عام ١٩٢٥ ، نشر الشيخ على عبد الرازقى كتاباً ، اسمه «الاسلام وأصول الحكم» ، أثار به غضب الجامع الأزهر ، وسبب ضجة شديدة ، شبيهة بتلك التى خلقتها هـ حسين فى العام التالى ، بكتابه - وفى الأدب الجاهل» . يجب علينا أن ننظر إلى هاتين الحالتين ، عن طريق المقارنة ، إن كلا المؤلفين ، قد غامر بالدخول إلى أرض حرام . تدخل الأول إلى ميدان العقيدة ، ودخل الثانى إلى ميدان الذوق . وكان المجتمع يعتبر هذين الميدانين غير قابلين للتجزئة من حيث القداسة . وكان الهجوم على أحدهما ، يعنى إثارة الشكوك حول البناء الكلى العريق فى القدم ، الذى عاشت فيه أجيال متعاقبة من الناس ، والذي كان لا يزال فى القرن العشرين ، بمنح الكثيرين ضماناً بصدق الهوية .

إن مؤسسة الخلافة التى كانت لها مكانة مهيبة فى قلوب المسلمين ، والتى تعطلت فعاليتها أو كادت حين ألغاهامصطفى كمال عام ١٩٢٤ ، قد أغرت بعض الطامعين فى اعتلاء عرشها الخالى ، وكان أولهم الملك فؤاد . وكان من الواضح أن هذا هو الحل الذى يهدف إليه حزب الأحرار الدستوريين . ولكن القوة الحقيقية للخلافة فى مصر ، يظل ويصون البناء الذى أبقى الإسلام حياً على مدى القرون - ذلك البناء الشامخ الذى هو جامع شامل لكل عناصره التاريخية والنفسانية والاجتماعية .

ولنتلق الآن نظرة على هذه الرسالة العلمية القصيرة . إنها تكشف عن التغيير الذى حدث فى عالم الأزهر . إن المؤلف يستغل أول كل شيء ، مقدمة بن خلدون ، الذى رجع إلى حظيرة العرب ، بعد عهد طويل من الإهمال ، عن طريق متعرج ، عبر الأتراك ، وأخيراً من خلال أعمال المستشرقين الأوروبيين . إن هذا المؤرخ ، الذى كان فوق ذلك عالماً اجتماعياً ، قد أتاح للمسلمين العرب ، اتصالاً مباشراً بين الفكر الإسلامى والفكر الغربى ، الذى كان لا يذ من قبله ، حيث انه كان حقيقة واقعة فى دنيا الناس . ولعل ابن خلدون يصلح حقاً لدور الوسيط . ولكن أليس من العجيب ، أن نجد أحد شيوخ

الأزهر في القرن العشرين ، وهو يجتلي في إصرار شديد على آراء ذلك الشيخ القادم إلينا من زمان غابر كان أقل تنويراً من زماننا ؟ إنه كان يحاول أن يثبت أن سلطة الخلافة - أو على وجه التحديد - سلطتها السياسية ، لم تكن تستند إلى شرعية السماء ، بل إلى العادة والممارسة ليس غير ، إن أدلتته السلبية في هذه القضية ، تنسجم بالضعف إلى حد ما ، وهو يستند فيها إلى ثلاثة مراجع - بيتان من الشعر (كوبليت) من الخطبة ، وكتاب إسلامي عن واجبات (القاضي) ، وكتيب من أنقرة . وحين يقفز بالإضافة إلى هذا ، إلى اقتباس الحقائق من كتاب حديث نشر لتوه لأخصائي إنجليزي يدعى أرنولد ، فإنه يجتلي بذلك الاندفاع نحو تلمس الأسانيد من آخر مستحدثات العصر . إنه يضعف قضية جدية بالكسب ، بذلك التعميل في اصطلاحات حججه . لقد كان على صواب بالطبع ، ولكن ذلك لم يظهر في دفاعه ، إلا عن طريق الإيحاء الضمني الذي لم يعبّر عنه ، إنه يتحدّى الحجج اللاهوتية لسلطة الملوك ، لأنه كان يهدف إلى نوع مختلف من الشرعية ، بوصفه بورجوازيًا مستنيرًا . ولكن هذا الجانب أيضاً ، الذي تعرض للنقد الحاد من أعدائه ، لم يكن إلا نقطة ثانوية في الجدل ، إن النقطة الفاصلة كان لها مكان آخر .

إن إلغاء الخلافة ، لم يكن إلا عاملاً واحداً من العوامل الكثيرة التي أدت إلى تمزق المجتمع التقليدي - إنه كان أكثر هذه العوامل إثارة للمشاعر ، لأنه كان يتعلق بمصير الدول وبالساسة الدولية . ولكنه لم يكن بأمر حال ، العامل الأكثر حساسية في هذا الموضوع . إن من المؤكد أن شيخنا لم يكن مستعداً قط لأن يأخذ على عاتقه مسئولية هذا التمزق . ولذلك فلا يجب أن نبالغ في قيمة إصراره على التحدى .

ومع ذلك ، فهو يظهر شجاعة كبيرة وحيوية ودهاء . إنه يتهمك على هؤلاء الذين يتصيدون حججهم لتأييد الخلافة ، من الإشارات المتناثرة في سور مختلفة من القرآن ، كما لو أن مثل هذه القرينة تفرض التقديس بالضرورة . ويستطرد قائلاً - إن مجرد ذكر شيء ، لا يجعل هذا الشيء شرعياً ، بل جعله إجبارياً .

والأهم من ذلك ، ألا يحضن الإسلام على أن تسخو على المساكين وأبناء ، السبيل ؟ ولكن هل يستطيع رجل عاقل أن يقول إن هذا تكليف شرعي ملزم للفرد بإعاشة الفقراء داخل المجتمع ؟ . إن حججه الأخرى ، وإن كانت أقل تأثيراً في المشاعر ، إلا أنها أكثر إقناعاً . ونحن نعلم بذلك حججه المستمدة من التاريخ . إنه يقول إن منصب الخلافة في الإسلام - إلا في حالة الخلفاء الراشدين ، كان مؤسساً على الثقة وليس على الحق ، كأى ملكية أخرى ، أو حكم مستبد آخر . وكانت العبارة الأخيرة إشارة واضحة إلى حكم الملك فؤاد . وإلى جانب ذلك ، فقد كان التاريخ المعاصر ، من المراجع المستخدمة في كل صفحات هذا الكتاب ، بما في ذلك استهزاء بتاريخ البولشفية . ولم يكن بالاتهامات التي فيها معنى التحدى فحسب ، بل كذلك في تلك الانتقالات المفاجئة التي يداخلها على لحنه الرئيسي - ذلك المزيج غير المتمسك بالاحترام ، المكوّن من مقتطفات الصحف وآيات القرآن - أن جلب الشيخ على عبد الرزاق على نفسه ، لعنت زملاته السريعي الغضب من شيوخ الأزهر .

وإذا كان من رأيهم ، أن الانفضار إلى الذوق السليم في هذه الحالة ، يدنو من العقوق أو انعدام

التقوى ، فإن ذلك لم يكن يرجع إلى عدم تمييزهم بين طريقة العرض ، وموضوع القضية . فالحق ، أن الذوق يستطيع التعبير غيراً من الكلام . والواقع أن الاختلاف بين الرسالة العلمية المحددة المعاني وبين دلالتها الحقيقية ، كان من العظم ، بحيث أصبح الجرم الكبير الذى اتهم به المؤلف ، هو الوقاحة . ولكن ذلك مسبب فضيحة كبرى ، تدخل فيها القصر . وكانت السخرية الكبرى التى توجت هذا الحادث ، أن أشد استنكار وجه لهذا الكتاب ، جاء من شيخين من شيوخ المغرب ، هما الشيخ خضر حسين وهو جزائرى هاجر إلى القاهرة ، والشيخ طاهر بن عاشور وهو عالم تونسى . فى بلاد هذين الشيخين ، تعرضت الخلافة لهجوم أشد ، حتى أنه كان يدعى فى خطبة الجمعة ، للجمهورية الفرنسية ، بدلا من الخليفة ! إن المرء يستطيع أن يفهم ، حين هذين الشيخين إلى مملكة دينية . ولكن أليس هذا شيئا ، ينتمى بالبعث ويوجب الإشفاق ، فى هذا التناقض بين المثل الأعلى والواقع ؟ لقد كان رجال السلطة الآن - على العكس - يحاولون تعديل كل من هذين المفهومين . إن من المؤكد ، أن حجج الشيخ على عبد الرازق ، لم ترق إلى مستوى هذه القضية . إن المؤلف لم يدرك الدلالة الموضوعية لتحذيره ، ومع ذلك فقد كان المستقبل فى جانبه .

والآن وقد تمّ الحكم فى هذه القضية ، وأصبحت فى ذمة التاريخ ، فإن الأثر الذى يتبقى من كتاب «الإسلام وأصول الحكم» ، هو محاولته إزالة الغموض . فحين يصف المؤلف الخلافة بأنها تمثال عديم القدرة ، وحتى حين يعتبر - بحق - أن هذا التمثال لا يزال يشكل خطراً ، فإنه يهاجم بذلك نزعة الظلامية (أى الغموض المتعمد) . كان هذا هو مزية المؤلف الكبيرة . ولقد أدرك أعداؤه ذلك بالفرصة ، فلقد كانوا هم أيضاً أعداء للتاريخ العلمانى (الدينوى) ، كما كانوا فى المدى البعيد ، أعداء للحرية . ولكنهم كانوا أبعد ما يكون عن التعرف على أنفسهم ، بالوضوح الذى نرجوه لهم . كان على عبد الرازق يضم الأحرار الدستوريين إلى جانبه ، إما بدافع الإخلاص العقلانى ، أو من خلال الصلات العائلية ، أو عن طريق المؤامرات السياسية . ولم يكن الوفد ، الذى كان يتفاخر ببيادته الديمقراطية ، فى صفه . ولقد انتقد النقاد فيما بعد ، موقف زغلول من هذه القضية . فلم يكن هذا الموقف ، بحال من الأحوال ، جديراً بالرجل الذى وهب نفسه للدفاع عن حرية الرأى . إلى جانب أن موقفه كان أيضاً محاطاً بالشكوك - وهو أقل ما يقال - فى القضية المشابهة التى أثارها كتاب طه حسين فى العام التالى .

إن الشهرة التى حصل عليها بطل هذه القضية الجدلية الثانية ، والمكانة الرفيعة المتزايدة التى اكتسبها بتغلبه على خصومه وانجذابه إلى طريقة النقد الغربية ، الذى ظهر بوضوح أكثر فى كتاباته ، من ظهوره فى كتاب على عبد الرازق - كل ذلك يشوّه تقرّبنا المستمد من استعادة أحداث الماضى ، لهذه المناظرة الجدلية ، التى ناقشتها بتفصيل واف فى مكان آخر^(١) .

Une affaire Dreyfus de la Philologie arabe P. 166 FF. in Normes et valeurs Islam Contemporain by (١) J. Berque, J. P. Charney and others.

إن ما يشد الأنظار إلى هذه القضية ، هو الغضب الشديد الذي كثرته ، وهو غضب لا يتناسب مطلقاً مع أهمية الموضوع ، وأشد من ذلك الذي أثاره كتاب عبد الرزق . ولذى حدث ، هو أن المؤلف قد غامر في طبيعته الأولى ، بتناول نصوص القرآن بأسلوب لا يتفق مع الاحترام الواجب لهذه النصوص . ولكنه الصق في الطبعة الثانية قصاصات من نوري عن تلك الفقرات التي صدمت عزم الأزهري ، وإن كان ذلك لم يكف تنهيدة ثورة الغضب . ومع أنه مدح الصدوق والأصالة في القرن ، إلا ما قورن بطبيعة الأدب الديني ، إلا أن نزعه في حطيم الألة - إذا جاز التعبير - كانت واضحة عن صوره لا يجدي معها الإنكار والتجريم هنا أبس ، كانت لهفافة . ونقصية هنا أيضاً كانت أرفع مستوى من الصحيح التي تؤيدها ، ومن الهجوم الذي وجه إليها . وأنموذ ، أن ما يشير الاهتمام حول هذا العمل ، أبس هو عادته لفتح باب الجدل في المشكلة الهومرية ، فيما يتعلق بشعره الجاهلية - فهي مشكلة كانت قد بدأت تفقد أهميتها حتى في أوروب . أما عن النقد الذي وجه إليه ، سواء أكان من فارسى مضى إلى حد الإضجار ، مثل مصطفى صادق الرافعي . أم من عالم ديني ضيق الأفق مثل الشيخ الحضري . أو حتى من العصرين المعتدلين الذين اتهموا طه حسين ، بعدم الثبات عن فكرة واحدة ، فقد كانت دلالة أضعف بكثير من العنف الذي تمز به أسلوبه . إن من العسير علينا أن نفهم ، لماذا تصدى الدين بقضه وقضيته للدفاع عن هؤلاء الشعراء الوثنيين ، الذين أدانهم الرسول . إن الحقيقة - في أحد جانبيه - هي أن تراثهم الشعري كان يشكل كلاً لا يتجزأ ، مع النواحي الأخرى الاجتماعية والثقافية ، كالعقيدة وأخلاقيات الجنس ... الخ ، وأن هذا الكل كان يدافع عن نفسه بمثل هذه الشراسة . لأنه كان قد اقترب الآن من النقطة التي سينحطم عندها . أما الجانب الآخر هذه الحقيقة ، فهو أن تراث البدو ، الذي يزيد من أثره بعد الزمن وعظمة اللغة ، قد أمد العرب بنموذج ، يبدو وأنه - عن طريق التناقض - قد وحد نفسه مع نموذج القرآن ، لأنه كان في الواقع مكمل له . وفي مثل هذا الكل العالمي ، فإن الإساءة التي أصابت أحد طرفيه ، قد أحسن الطرف الآخر بأنها جرحته .

ولكنه لم يكن من أجل هذه الوحدة المقدسة وحدها ، أن تدفق هذا السيل من الاستنكار . فلقد زاد من الإحساس بالجرح من هذا الهجوم ، ذلك المنهج الجامد في التعليم ، وذلك التمسك الضيق الأفق بالتقاليد . إن هذا المنحطم للأصنام ، الذي لم يقنعنا بنجاسة ، يبعثنا الآن على التعاطف معه ، كما استطاع على أن يحصل على مثل هذا التعاطف من مواطنيه ، بمجرد أن هدأت العاصفة . إن تاريخ حياة طه حسين العملية ، قد أصبح مرتبطاً ارتباطاً وثيقاً ، بعث الجامعة وقضية الدولة العقلانية . إن رسالته قد تجاوزت مضمون ذلك الجدل الذي أثاره عام ١٩٢٧ . وكما حدث لربان بسبب كتابه « حياة المسيح » فقد أسهم طه حسين في الصراع بسبب التهم التي وجهت إليه ، أكثر مما فعل بسبب الحجج التي قدمها في كتابه - « في الأدب الجاهل » . فحين هاجم القيم المتعارف عليها في اللغة ، فإنه كان قد ارتكب في مجال فقه اللغة ، نفس الجرم الذي ارتكبه ربان في حفل اللاهوت . ويمكننا دفع هذه الموازنة إلى أبعد من ذلك فنقول ، « إن ربان قد تحدى وجود القوى الحارقة للطبيعة ، عن طريق دحضها بمذهب الحتمية (ديترنيزم) ، وإن طه حسين قد تحدى الاستخدام التقليدي للغة باسم التاريخ » .

والواقع أن اللغة في عالم الشرق الأوسط العربى ، كان يجرى عليها تغيرات حنيقة بقدر ما هي خلاقة ، نشبه تلك التغيرات التي أثرت في العلاقة بين الطبيعة والمجتمع ، في أوروبا القرن التاسع عشر . إن طه حسين بمحاولته أن يخضع استخدام العرب للفتنهم إلى المنطق ، كان يقدم إلى مجتمعه «إنسانية» متصحيح من خصائصه المميزة بقوة الواقع ، الذي سيجعل منها وسيلة إلى اقتحام العالم الخارجى .

الفصل السادس

نحو ديموقراطية محتملة

رجع زغلول من المنفى يوم ١٧ سبتمبر ١٩٢٣ ، واستقبلته الجماهير الزاهرة استقبال الأبطال ، وذهب بعد ذلك توجاً لمقابلة الملك . وفي ذلك اللقاء الذي استمر ثلاثة أرباع الساعة ، يبدو أن الطرفين ، قد قدّم أحدهما للآخر ، الوعود أو أنصاف الوعود . وبعد ذلك بيضعة أيام ، خطب الزعيم في جمع من شباب الإسكندرية ، الذين استمعوا له في صمت عميق ، وهو يصفهم بأنهم السلطة الذهبية التي تربط المستقبل بالماضي ، ويستكر أمامهم تحطيم استقلال مصر من أجل مصلحة حفنة من العملاء والسماسرة .

ولكن الموقف تحسّن بعض الشيء في ربيع العام التالي . فخرج حمد الباسل وجورج خياط ووصا واصف من السجن . ورجع مصطفى النحاس وفتح الله بركات ومكرم عبيد من مناهم في سيشل . وكما قال أحد الزعماء - وإن القدر قد دمع المصريين بخالفه المزودج - خاتم الكرامة والعذاب . . . إن مصر المعبدة ، تعمل في جراحها ، الوعد بالنصرة . إننا نرى القبط هنا واضحا في هذا التعبير الذي يذكرنا بلمحة الكتاب المقدس . والحق أن البلاد التي كانت تتربّح ساعة الخلاص ، كانت تنفد باللفه والحماسة ، على اختلاف فئاتها .

الدستور والانتخابات

بالنسبة لأي بلد شرقي ، يتضمن الدستور انقساماً عن الماضي ، وإحلالاً بديلاً لمثله الأعلى . ولكن كان هناك بعض المعارضين المتمسكين بالتقاليد الدينية ، ممن يدينون هذه البادرة الدينية ، بوصفها

عدنية اجدوى ، بل بعيدة عن أحكام الدين ، حيث إن كتاب الله والشرعية الإسلامية ، قد أحاطا بكل شيء ، وفيها الكفاية للمؤمنين ، وكما تبين من الأحداث بعد ذلك ، فقد كان لديهم مبرر قوى هذا الشعور بالقلق . فلقد جاء هذا الدستور صورة قريبة الشبه بالدساتير الغربية . ولكن هذا كان من الأسباب المهمة التي جذبت إليه حماسه الشعب . فلقد كانت قيمته الرمزية ، أهم كثيرا من قيمته الوظيفية . فقد كان هدفه المعلن ، هو الاعتراف بتمثيل الشعب في الحكم . ولكن لأهم من ذلك ، إنه كان يستخدم كتمويه لطرد الأرواح الشريرة ، في المدى الذي كان يصلح فيه كوسيلة لتنظيم قوى الشعب الأساسية ، وإعداد القنوات التي تسير فيها متعا لتبديدها . وكان نص هذا الدستور الذي عُرض في ١٩ أبريل ١٩٢٣ ، ينسجم بالعموم ، ويعتبر غير كاف نسبيا . ولكن النقد الذي وجه إليه ، لم يصدر دائما عن النوايا الحسنة ، كما أن تأثيره الظاهري لم يكن هو المقصود .

كان هناك بعض الشعور بالقلق ، منذ البدء بعملية إعداد الدستور في صيف عام ١٩٢٢ ، وكان على لجنة الدستور ، التي أطلق عليها ، اسم لجنة الثلاثين ، أن تقاوم بالطبع الضغوط المتصاعدة التي مارس عليها . إن زغلولاً الذي أراد أن يؤسس مبدأ تمثيل الشعب في نظام الحكم ، كان يقف بشدة سيامة (لغة الأمان) ، على أنها جريمة ضد إرادة الشعب . أما الملك فقد تابع الإجراءات بحذر . ونشأت صعوبات هي تتعلق ببقية . فكان يريد أن يكون ملك السودان ، كما هو ملك مصر . ولم يكن ذلك سبب تمييزه الشخصية ، أو تقاليد الأسرة . فكل فلاح كان يعرف أن السودان مرتبط بالتبلي . وأخيرا : حصر الملك المطالبة في ثلاثة أشياء - الأول هو حقه في تعيين أغلبية الأعضاء في مجلس الشيوخ ، والثاني هو حقه في السيطرة على لأوقاف الحرية الإسلامية ، كما يفعل غيره من ملوك المسلمين ، والثالث هو حقه في منح الرتب العسكرية ، وألقاب الشرف . ولكن مشرعي الدستور عارضوا في ذلك ، نيابة عن طبقتهم الصاعدة . وتابع الرأي العام هذا الجدل باهتمام . ولكن بعض الفجوات كانت تسع . ولاحظ أحد المراقبين الأجانب من ذوي الخبرة في هذه الشؤون ، أن الفلاحين وأصحاب المهن الصغيرة ، قد رأوا أن كل صراعات القوة لا تمثل غير المنافسة بين الأفراد ، وأنها لا تهتم قط بحجة الرجل الفقير

إن لجنة الدستور ، التي نعمتا زغلول بلجنة والأشقياء ، لأنهم رفضوا السير معه إلى نهاية الطريق ، انتهت من عملها أخيرا ، وأصدرت الدستور في ١٩ أبريل ١٩٢٣ . وكان يتضمن إنشاء حكومة برلمانية ، ومجلسين للبرلمان . وكانت هذه فكرة غير مألوفة ، ولكنها كانت ذات قيمة كبيرة فإذا كانت الأفكار قد سبقت الحقائق ومبادئ الممارسة ، فإن ذلك كان تغييرا بنحدر المصالح العام . ووفق ذلك ، فقد كانت له مزية تعليمية . ورغم ذلك ، فلعل الدستور المصري ، كان قد عول - في الجانب الأكبر - على طوعية الشعب وسهولة قياده ، وأهم ، أو أخشى ، قرته الأساسية وإمكاناته الجماعية . ولكن الدستور كان على أي حال ، تحسنا كبيرا على مواصفات الدولة الشرقية في تلك الفترة ، وبالطبع ، على نظام الاستعمار آنذاك . وفي هذه الأثناء ، كان هناك سيل من الحماسة بغض في جميع الأنحاء . فقد تحققت سيادة الشعب - أو كادت . وكان مجلس الشيوخ بمقتضى الدستور ، ينتخب ثلاثة أحماسه من الشعب لمدة عشر سنوات ، وكانت الوحدة الانتخابية للعضو هي ١٨٠,٠٠٠ من السكان ، وكان

يقترح على انتهاء عضوية نصف عدد الأعضاء كل خمس سنوات . أما الخمسة الباقين فيجري تعيينهم من الملك . أما مجلس النواب ، فكان ينتخب كل خمس سنوات على درجتين ، وكان حق الانتخاب مباحا لكل الذكور الذين بلغوا سن الحادية والعشرين ، وكان العدد في دائرة الناخب هو ستون ألفا من السكان .

إن الخطر لم يكن في هذه الفقرات ، ولكنه كان في الشكوك التي أحاط بها الدستور دور الملك . فلم ينص على أنه يملك ولا يحكم ، ومنحه بعض القرض للتدخل في الحكم . ولقد أصبح بذلك طرفا ثالثا . يحتل دائما موقعا وسطا بين الحكومة والسفارة البريطانية . ولم يكن يستطيع ممارسة نفوذه ، إلا بتجاوز حقوق أحد شريكه ، أو الاثنين معا . أو - بتأثير أكبر بمحاولته استغلال تلك القوى التي تركها الدستور - بحق دون تعريف ، كالجماهير مثلا ، أو نحاشي ذكرها من باب اللياقة والحذر ، كاستخدام الرشوة والإرهاب . وكان هذا هو ما حاول الملك فعلا أن يفعله عن طريق التحايل ، وإن كان لم يعرف دائما مدى حد الأمان ، الذي يجب ألا يتعداه في هذا الطريق . وقد حدث ذلك بالفعل في ١٩٢٢ - ١٩٢٣ ، حيث تسبب في إحداث بعض التوتر بينه وبين السفارة البريطانية ، في حين أنه كان يريد أن يتجنب ذلك ، خدمة لمصالحه .

على أي حال ، كانت الانتخابات الأولى نصراً ساحقاً للوفد . وكانت نية الامتناع عن التصويت في المدن حوالي ٢٠٪ ولكنها كانت ١٥٪ فقط في الريف ، وكانت لهذه الظاهرة دلالتها الخاصة . وكانت نسبة المندوبين الثلاثين من الأقباط من ١٥٪ - ٢٥٪ . أما نتيجة الانتخاب في أول يناير ١٩٢٥ ، فكانت كالآتي : من مجموع مقاعد مجلس النواب ، وعددها ٢١١ ، حصل الوفديون على ١٥٠ مقعداً ، والأحرار الدستوريون على ١٤ مقعداً ، والمستقلون على ٤ مقاعد ، بينما تقرر إعادة الانتخاب في ٤١ دائرة ، لم يحصل المرشحون فيها على أكثر من نصف الأصوات . وحصل (الأعيان) في هذا البرلمان على أكبر عدد من المقاعد ، وكانت الفئة التي تليهم وتكاد تقترب منهم في العدد ، هي فئة المحامين . كما كان هناك عدد من القضاة والأطباء والمدرسين والعمد . وكان من الرموز الدالة - ولاشك أن ذلك كان عن عمد - أن زغولاً قد انتخب نائباً عن قسم السيدة زينب ، حيث كان قنديل أم هاشم ، يظل مضيقاً على الدوام ، ولا يسمح لشعلته قط أن تحبو ، وانتخب أحمد ماهر عن قسم الدرب الأحمر . وتكرر انتخاب كليهما في ١٩٢٥ و ١٩٢٦ . ومن سوء الحظ ليس لدينا الوسائل لإجراء مسح اجتماعي شامل للناخبين في هذه الفترة . ولكن الانطباع العام الذي تحصل عليه من التعليقات المعاصرة ، هو انطباع واضح بما فيه الكفاية . يمكن حسين هيكل ، في صفحة مثيرة من مذكراته ، عن الانفعال الذي اجتاحه هو وزملاءه ، حين كانوا يتلقون أخبار نتائج الانتخابات في الأقاليم ، في دار صحيفة السياسة ، وهي تسقط على رؤوسهم تبعاً كالضربات المتعاقبة . سقط في هذه الانتخابات عدد من كبار رجال السياسة ، كإسماعيل صدقي والمكيان وحافظ رمضان ، ويحيى إبراهيم رئيس الوزارة المؤقتة التي أجرت الانتخابات . وسقط فيها حسين هيكل ذاته ، الرجل الذي كان لديه كل مقومات الكاتب الكبير ، ولكنه اختار لنفسه أن يصبح سياسياً . وكان عدلي يكن في أواخر أكتوبر ١٩٢٢ ، قد ألف حزباً جديداً من كبار الشخصيات ، يضم بعض المثقفين من رجال المهنة الحرة ، مع بعض كبار ملاك الأراضي . وكان هذا الديبلوماسي

يخشى من انتشار بلشفية الفلاحين ، وتمرد طبقة العمال ، مما يشكل خطراً علينا على مصالح الشركات صاحبة الامتياز . ولكن المؤكد ، أن هذا الخوف كان سابقاً لأوانه . ومع ذلك فإن هذه المخاوف ، كانت تصور فكرة هؤلاء الناس ، عن الثورة الجاهزة المزعومة ، في هذه الطبقة الجديدة الصاعدة المتجندة من الصغوف الدنيا - أكثر من العليا - من موظفي الحكومة ، والمزارعين المتوسطي الحال ، وأصحاب المهن الحرة ، أكثر مما كانت مجنونة من صفوف النخبة الممتازة التي تستمتع بالسلطة ، طوال مدة الجبلين السابقين . إن القوة الديناميكية لهذه الحركة الجديدة ، كانت تبعث نفس شعور القلق والرعب ، الذي ولدته حركة عرابي قبل ذلك بأربعين عاماً . وشعرت الملكية ذاتها بأنها مهددة . ولعل الملك فؤاد حين سمع عن الملاحظة التي أبدتها أحد رفقاء زغلول ، حيث قال - وإن الملكية تعتبر مجرد ذريعة بالنسبة إليناه ، كان أقل ميلاً من أي رجل آخر ، في التقليل من شأن الخطر الذي ظن أنه يتهدهده . بل لقد بلغ به الأمر ، إلى الإصرار إلى أحد الدبلوماسيين الأجانب ، بأن الطريقة الوحيدة التي تمكته من إنقاذ عرشه ، بل إنقاذ حياته ، هي اضطراره بالدور الثنائي الذي شطرته ثورة مصطفى كمال في تركيا إلى شطرين - الدكتاتورية الدينية وسلطة الخلافة . ولكنه كان مبالغاً في طموحه . فلقد كان لمصر سلطانها الدينية في الأزهر ، وكان لها بطلها الوطني في شخص سعد زغلول . إن هذين الدورين لا يمكن أن يتوحدوا في بلد من هذا الطراز . ومحاولات الملك ، وابنه فاروق من بعده ، في هذه الناحية ، كان محكوما عليها بالفشل .

أسس زغلول حكومته في ١٩ يناير ١٩٢٤ . وظل متردداً وقتاً طويلاً في الاضطرار بالحكم بنفسه . ولاشك أنه قد فكر في احتمال تعيين أحد أنصاره رئيساً للوزراء ، مع احتفاظه لنفسه برئاسة الحزب . ولقد دار الحمس عندئذ ، بأن الذي دفعه إلى قبول رئاسة الوزارة ، هو خوفه من أن يعين القصر أحد صناعته في هذا المنصب . وعلى أي حال ، فإن خطابه الافتتاحي ، كان له نبرة جديدة . فقد أعلن أنه يؤسس سلطة حكومته على إرادة الشعب . وأصدر حكماً قاسياً على من سبقوه في الحكم ، ثم أعلن بلغة صريحة عتشة لاجمالة فيها ، ذلك التصريح التاريخي البليغ الذي قال فيه - ولقد ظلت الأمة زمناً طويلاً ، تنظر إلى الحكومة نظرة الطير للمصائد ، لانظرة الجيش للقائده . فهل توقفت الأمة إذن عن أن تظل صيداً لأي إنسان؟ إن هذا البرنامج كان جديراً أن ينعت بالنبل .

الوعد في السلطة

إن أي بلاد تكتشف نفسها ، حين يعترف بها الآخرون . وهذا هو ما يبدو أنه حدث لمصر في نهاية عام ١٩٢٣ . ولعل القصر كان متسرعاً بشكل يجعله مظنة للشبهات ، حين عين سفيره في الدول الأجنبية قبل تكوين الحكومة الوطنية . ولكن ذلك لم يقلق الرأي العام أكثر مما يجب . وكان الجو الذي أقيمت فيه وليمة وزير الخارجية في فندق الكونتنتال ، أشبه شيء بجو المهرجانات العامة . وبين الضيوف من ذوي المقام الذين حضروها ، كانت هناك شخصيات مغطية تمثل طبقتهم وزمانهم وظروفهم .

كان السفير الذي اختير للندن ، هو عزيز عزت باشا . وكان رجلاً نحيف القوام . يضع «المونوكل» على إحدى عينيه ، وكان هجيناً بين الباشا المصري واللورد الإنجليزي ، وكان ميله إلى الإنجليز يتناسب تناسباً طردياً مع حبه الشديد للعبة البولو . أما السفير لدى الولايات المتحدة ، فكان سيف الله يسرى باشا ، وكان أقرب إلى أن يكون صنيعة للملك ، من أن يكون سيفاً لله . وكان قد حلّ قبل ذلك بثلاث سنوات ، محلّ رجل إنجليزي في منصب وكيل الوزارة للشئون الخارجية ، دون أن يحدث ذلك أي تغيير في طبيعة عمل هذه الوزارة . وعين محمود فخري باشا ، صهر الملك ، سفيراً في فرنسا . وكان هذا أيضاً - على نوع من التوقع والمحاكاة - يستعد من زمن طويل لشغل مثل هذه الوظيفة . فلقد كان أقرب ما يمكن إلى شخصية من شخصيات الجمهورية الثالثة . وكان حفيداً لحاكم عام سابق للسودان ، وابناً لرئيس الوزراء ، وله تجارب في الثروة الدولية ، كما كان تلميذاً في مدارس الخزينة ، وكذلك - كما هو متوقع - خرجياً من كلية الحقوق الفرنسية . وبدأ حياته العملية في القضاء ، ثم أصبح محافظاً للقاهرة عام ١٩١٩ ، وأبدى موهبة في إفساد إضراب الموظفين ، نال عليها التقدير من رؤسائه . وكان لسلوكه غير المتعمل ، ولتعبيراته الصريحة البليغة ، فعل السحر في باريس . وكثيراً ما كانت وكالة هافاس تردد كلماته في أنبائها . وقال بمناسبة تعيينه «إتنا سنرفع العلم المصري في كل بلد أوروبي . وسنجدله يرفرف في سماوات الدنيا الجديدة . وسيرتفع هذا العلم إلى السمات ، وتكتشف الدنيا في ثباته ، نجوم ما ضيأنا المجيد ، وأملنا الموعود بمستقبل زاهر» .

ولكن النخب الذي اقترحه زغلول ، في الحفل الذي أقيم لتكريمه في ٢٥ يناير ١٩٢٣ ، في فندق شبرد - ذلك الحرم البريطاني المقدس ، الذي كادت جدرانه أن تنزول احتجاجاً على هذا الانتهاك لحرمة - كان أقل طمطنة وأحد نصلاً . كانت هناك مفارقة لربائن ذلك المساء ، لأمع نوعية رؤاد شبرد المعدلين فحسب ، بل كذلك مع من حضروا حفل وزير الخارجية في فندق الكونتنتال . كان هناك بالطبع كثيرون ممن يرتدون بذلة السهرة بقميصها المنشي ورياط عتفها الأسود ، ولكن كان هناك الكثيرون أيضاً من الريفين القارعي الطول ، الأقوياء البنية ، ممن يرتدون الجبة والقفطان ، أو الجلباب «البلدي» . وحين ندرس الصور الفوتوغرافية لهذا البرلمان ، نجد فيه عدداً كبيراً من الأعضاء أقوياء البنية المرحين ، ممن يشكلون نمطاً جديداً في البرلمانات ، قد يكون مفتقراً إلى اللباقة والأناقة ، ومفرغاً بالقهقهة بصوت عال ، ولكنه كان متنعاً في إخلاصه وسلامة طويته . إن ربح الديمقراطية كانت قد بدأت أن تهب . وبدأ أصحاب المراكز الكبيرة ، كوكلاء الوزارات ومديري الأقاليم ، يتسامحون إن كانوا سيقتضون عن مراكزهم ، ليحل مكانهم نواب الشعب . ولقد حدث كثير من هذه التغيرات فعلاً . وهنا وجّه ذلك السؤال أيضاً ، عما إذا كان زغلول سيمتدّ في المحسوبة كمن سبقوه في هذا المنصب . والحقيقة أن هذا الرجل الذي كان قد قارب السبعين من عمره ، ولم يرزق بولد ، كان لديه قطع غلص من أبناء الإخوة والأخوات . وقد اختار أن يمتدّ عدداً من أصحاب المراكز الكبيرة ، من بين أقربائه . وكان يتعرض للندن بين حين وآخر ، بسبب هذا الضعف التقليدي .

ولكن زغلول الذي كانت تسيطر عليه مبادئ الثورة الفرنسية عام ١٧٨٩ ، وعام ١٧٩٣ ، كان

مجيئاً على تأسيس حكومته على رأى الأغلبية . ولقد جعل الرجال المسنين الذين يشغلون الوظائف الأمانة ، والشبان الانتهازيين ، يرتعشون في أحذبتهم . وكان هو الذى حدد ساعات العمل في الحكومة ، بأنظام يسمى لا يزال مستخدماً إلى الآن ، من الصباح المبكر حتى الثانية بعد الظهر ، دون توقف أو استراحة . ثم أنه أنقص رواتب بعض كبار الموظفين ، وبدلات سفرهم ، وحظر عليهم استخدام سياراتهم الخاصة في شارع الحرم .

ولقد انتفى زغلول أعضاء وزارته بمهارة . فكانت وزارته تشمل عميد رجال الدولة أحمد مظلوم ، وأحمد رشدي ، البلاط المغربي وهو توفيق نسيم في وزارة المالية ، ورجال جدد ، وأحد الفلاحين الجهلاء ، وهو فتح الله بركات ، الذى كان من كبار ملاك الأراضي ، وقاضياً نزيهاً ، وإن لم يكن مثقفاً ، هو مصطفى النحاس ، ثم رجلاً كامل الموهلات ، مشهوراً بوطنيته وبعده الطويل في الأدب الفرنسى ، لذلك المنصب الخطير - وزارة الخارجية ، وهو واصف غالى .

إن البرلمان الذى كان يمثل عند زغلول «ضمير الأمة» ، افتتح في ١٥ مارس ١٩٢٤ ، في احتفال شعبي كبير . وحضر ألفيلد مارشال اللبني هذا الافتتاح مرتدياً بدلة الميدان (الحاكمي) ، وقد فعل ذلك عن عمد . مستعرضاً بذلك العمل حدة طبعه التى تدعو إلى السخرية ، في مخالفة رسمية لمقتضيات اللباقة والعرف والبروتوكول . ولم يدع زغلول عدلى وثروت إلى هذا الاحتفال ، وهى معاملة خشنة لم يكن يستحقها أى منها . وكان لهذا اليوم العظيم ، نصيبه من الجماهير الهادرة - من وفود الطلبة ، ووفود الفتيات اللاتي كن يطالبن بحق النساء في التصويت قبل الألوان . ومع ذلك ، قلعله كان هناك بعض المفارقة بين حركة الشعب وبين هذه المؤسسة التى أوصلها الشعب إلى المشاركة في الحكم والرقابة عليه . كانت هناك نشرة ، تحذر أعضاء البرلمان من خيانة الأمانة التى وضعها الشعب في أعناقهم . وكان هناك أناس يبخشون التأثير القصد ، الذى قد ينجم عن اعتلاء قائد الجماهير لمنصة الحكم . ويتساءلون إن لم يكن زغلول قد أخطأ في قبوله رئاسة الوزارة ، وإذا لم يكن يستطيع أن ينجز المهمات الضرورية التى يريد إنجازها بشكل أفضل ، لو أنه قنع ببقائه رئيساً لحزبه ، أو قائداً للمعارضة .

على أى حال ، لقد أمكنه بإصراره الشديد ، أن يسيطر على مشكلة التمهيد لنظام حكمه . فأمر أن تكتب كل رسائل الحكومة ومذكراتها باللغة العربية . ووجد المستشارون الأجانب الذين احتفظ بهم البريطانيون في مناصبهم ، أنهم قد سلبوا سلطتهم . وشهادة أحد المراقبين الأجانب ، فإن زغلولاً قد قضى عليهم قضاء مبرماً . واستغنى عن خدمات العديد من الموظفين الأجانب الآخرين ، ومنهم البريطانيون الذى كان يشغل وظيفة مدير الأمن العام ، وكان من الموظفين الأكفاء الذين يعملون في الخفاء ، ممن عيّنهم المستعمر في كل ركن ، أو صدع في جدار ، بمكاتب الحكم في العاصمة والأقاليم . كما اتخذ بعض الخطوات التى تحقق المطالب الوطنية . وحين لجأ بعض المنفيين من طرابلس إلى مصر ، رفض أن يأمر بإعادة تسليمهم إلى حكومتهم . ولقد أثار ذلك ضجة حينذاك ، ولعل هذا هو الذى قصده زغلول .

كان زغلول مستبداً برأيه ، عديم الصبر إزاء عدم الكفاءة ، شديداً في محاسبة مرموسيه ، ولكنه

كان يضع نصب عينيه دائماً ، العمل على تحقيق تطلعات شعبه . وكانت خطبه - التي كانت مريجة ماكرأ من البلاغة الكلاسيكية والمانجاة التجريدية المثالوفة ، مضافاً إليها تلك الجمل الأخذة التي تعبر عن جوهر الأشياء وتسري مسرى الأمثال - تمثل نموذجاً رائعاً من فن الخطابة العامة . ومثل عباراته وإشاراته ، كان الكثير من أعماله ، يستمد القوة من الرمزية اللصيقة بطبيعة هذه الأعمال . ولناخذ مسألة توت عنخ أمون مثلاً على ذلك : كما يحدث دائماً في مصر ، كان الماضي يحتل بفضايا الحاضر المنتهية ، وبالتطلعات الطوباوية المستقبلية . إن هذه الوزارة أثناء تخطيطها لمستقبل جديد للبلاد ، رأت نفسها تدخل في صراع عنيف يتعلق بأحد القبور . ولقد جمع هذا النزاع بين مشاحنة بيروقراطية طريفة ، واهتمام نبيل بكنوز التراث . إن الحقيقة التي أثارت في العالم شعوراً لذيذاً - كان مزيجاً من المرح والتسلية - هي أن هذا النزاع كان يتضمن السحر . فقد قيل إن لعنة الفراغة تنصب على رأس كل من يعث بحرمه قبورهم ، وإن الأثرى كارتير قد ارتكب خطيئة لا تغفر ، بتصرّجه للنساء بزيارة الضريح المقدس . وكانت الحكومة قد اتخذت من ذلك ، ذريعة لمهاجمة هذا التجديف . ولكن ذلك كله لم يكن مهماً ، فالانتقادات القانونية المروغة ، لا تساوي شيئاً بجانب الشعور الوطني الصادق . ولم تكن مصر لتتعلق كل هذه الأهمية على موميائها ، لو كانت تطلعاتها إلى المستقبل أقل انقياداً مما كانت . فمئذ عهد محمد علي ، كان علم الآثار هو المعامل الثابت (بارومتر) في هذا التطور . ولم يكن من قبيل الصدف ، أن هذا النزاع الثبر حول توت عنخ أمون ، قد اندلع في نفس الوقت الذي تقلدت فيه الحكومة الوطنية الحكم .

على أي حال فإن أي كسب يذكر ، ما كان من الممكن أن يتحقق ، لو أن الأمر اقتصر فقط على مثل هذه الأحداث الثقافية . إن اندلاع التور والنار من رمز ، نتيجة الكبت الطويل للحقائق ، هو سلاح شرعي وتعال ، ولكنه في نفس الوقت إغراء يمثل خطراً على النظام القضي الذي لم يستقر بعد . فهل كان هذا هو الإسهام الوحيد لهذا المجلس التشريعي الأول ؟ الحق إن نشاط هذا المجلس في مجموعه ، لم يحظ برضا العرش ، ولا برضا البريطانيين وغيرهم من الأجانب . كما أن الأحزاب الأخرى التي حرمت من السلطة ، بما فيها الحزب الوطني وحزب الأحرار الدستوريين ، كانت تظهر العداء لهذا المجلس . ولقد استغل هذان الحزبان الفرصة المتاحة للصحافة ، وللمعارضة داخل المجلس ، في ممارسة حرية الرأي الكاملة دون قيد ، للمزايدة أحدهما على الآخر ، في الإعراب عن مراريتها . ومن قلم حسين هيكل في صحيفة السياسة ، شنت على الوفد حملة ضارية ، لم تكن دائماً تراعى جانب العدل أو الاعتدال . وكانت إجابة زغلول على هذه الحملة - جزءاً من جنس العمل . فأحال عدداً من الصحفيين إلى التحقيق ، وحرّض بعض شباب الوفد المتحمسين ، على مهاجمة صحيفة السياسة ، وتحطيم نوافذها بالحجارة ، واستعمال العنف مع محرريها . وبالتجاه زغلول إلى العنف ، فقد خلق بذلك تقليداً خطراً . فلم يعد في استطاعته دائماً بعد ذلك ، أن يسيطر على «غوغائه» ، كما كان يسميهم الملك فؤاد . ونتيجة لذلك فقد ندم على هذا الإجراء ، حين أدت صراعات الشوارع في بعض الأحيان إلى محاولات للقتل .

كان زغلول يتميز بالكبرياء ، وكان قاسياً في هجومه ، وإن كان كريماً في ساعات النصر . ولم تكن القسوة من خصائصه ، ولكنه كان يعول أكثر من اللازم على حدة لسانه . وكان في البرلمان يجيب على

الأمثلة التي يقصد بها الإحراج ، بإجابات لاذعة غاضبة ، تذكرنا بطريقة كليمنسو في فرنسا .

مثل هذه الأمثلة ، كانت تشكل نوعاً من الخطر ، حين كانت تحرّض على الوطنية المتطرفة ، أو كراهية الأجانب . وما لوحظ ، أن خطاب العرش ، بدلا من الاستجابة الصريحة لمطالب الشعب ، بإلغاء التحفظات الأربعة المتضمنة في نصريح اللّهي (٢٨ فبراير ١٩٢٢) ، تحدث بشكل عام غير محدّد عن وتحقيق الآمال . وكما يحدث عادة في مثل هذه الحالات ، كان الوزير المختص يتهم بأنه من المغالين في الاعتدال ، أو حتى بأنه ممن يرضخون للتسويات المذلّة ، بينما تعكس الاقتراحات البرلمانية ، عدم الصبر على الخضوع ، الذي يسبق إمكانيات تغيير الواقع . ومن الأمثلة على ذلك ، صدور قرار من المجلس بتحديد عضوية الأجانب في بلدية الإسكندرية ، التي كانت لا تزال آنذاك مجلساً مختلطاً . وصدر قرار آخر بإعادة النظر في العقود المبرمة مع الشركات الأجنبية - وكانت هذه المسألة إحدى القضايا الأساسية التي نشأت بسبب خضوع مصر للاستعمار . ومن جهة أخرى ، رفض البرلمان بحسم ، وبعد مداوات ناصجة ، مشروع قانون يعفى قتل الزانية من العقاب ، إذا كان مرتكب القتل أحد أفراد الأسرة الأقرين إلى الزانية ، ولا شك أن مقدّم هذا الاقتراح كان من غلاة التحمسين لتلّون المحلّ !

وكان من أول القوانين التي أجازها هذا البرلمان - ولم يكن ذلك غير طبيعي - هو تحديد مكافأة العضو بستمائة جنيه في العام ، واعتبر ذلك مبلغاً كبيراً في ذلك الوقت . ولقد عرّض هذا القانون البرلمان لسخرية الشعب ، الذي دمهغه بأنه برلمان «الستمائة جنيه» ، وكانت مكافأة عضو الجمعية التشريعية ، الذي كان يختار عادة من كبار القوم ، نصف هذا المبلغ فقط . ومن ضمن نقاط الضعف الأخرى لهذا البرلمان ، أن اللائحة الداخلية للإجراءات فيه ، لم يجرّ تحديثها على نحو دقيق حاسم . ومع ذلك ، فقد كان تجرّد إصدار هذه اللائحة من الأعمال القليلة الإيجابية ، التي أجازها هذا البرلمان ، الذي كان عمره من أقصر الأعمار . أما القانون الآخر الذي يستحق التنويه ، فهو وجوب موافقة البرلمان على الميزانية ، لتصبح سارية المفعول .

الفصل الثالث للمفاوضات

ماذا تستطيع حكومة مصرية أن تفعل ، إلّا أن تفاوض البريطانيين ؟ لقد تمسك زغلول بذلك ، واعتقد أنه يملك أوراقاً رابحة في هذه اللعبة . كانت هذه الأوراق ، تشمل التأييد الكامل الذي يلقاه من شعبه ، وهو ما يمكن أن يؤثر في الجانِب الآخر ، أضف إلى هذا أن حزب العمال كان قد وصل إلى السلطة في بريطانيا ، وأن رئيسه رامزي مكدونالد - كما كان يظن - يتعاطف مع مطالب المصريين . ولذلك ، فبعد أن أجرى واصف غالي عام ١٩٢٤ ، عدة اتصالات سرّية لجسّ النبض ، تم الاتفاق على استئناف المفاوضات مع البريطانيين في لندن . ولكن من سوء الحظ أن زغلول صادفه عائقان في هذه المفاوضات . ولعل أولهما كان مجرّد خطأ في الإجراءات . فلقد اختار لنفسه ، أن يأخذ دور (المدعى عليه) في هذه القضية ، تاركاً للطرف الآخر دور الإدعاء . ولكن ذلك كان سوء تفاهم متبادل بين الطرفين ،

تذكرنا بكميديد الأخطاء . وذلك لأن البريطانيين كانوا قد اختاروا هذا الدور لأنفسهم ، بصفتهم الجانب الأقوى الفعال لما يريد . وكانت السلطات الاستعمارية في هذه الفترة ، غير مؤهلة لإدراك ضالة الأثر الذي تحدثه المواقف الواقعية في مثل هذه المجتمعات ، إذا ما قورن بالأثر السابع من الضمير الجساعي . ومن التناقض ، إن زغلولاً ، في موقفه المضاد لموقف البريطانيين ، كان يحس بأنه يقف على أرض من الواقعية الصلبة ، في حين أن هذا الأساس لم يكن إلا مجرد أمل . والحق أن قوة أولئك الذين خلعوا نير الاستعمار عن أعناقهم ، لم تكن تستمد فعلاً إلا من مثل هذا الأمل - أي من إيمانهم القوي بأن حركتهم لا يمكن أن تقاوم . لقد تصرفت زغلول فعلاً ، وفقاً لهذا المفهوم من الناحية العلمية ، ولكن كان من الممكن أن يجاهر بمثل هذا الدفاع ، أو حتى أن يحاول ذلك بخياله ؟ في تلك الفترة المبكرة من بدء انحصار موجة الاستعمار ، كانت الأسلحة العقلانية التي يستخدمها كلا الطرفين ، يرجع تاريخها إلى جولي فرى في فرنسا ، والملكة فكتوريا في بريطانيا . فقد كانت بريطانيا لاتزال تفكر ، كما لو أن خصمها هو عراق . وكان زغلول يفكر كما لو أن خصمه هو كرومر . وكان لا بد لزغلول ، كي ينبذ تلك الأفكار التي عفا عليها الزمان ، أن يقرر لنفسه أهدافاً ، وأن يوافق على عقد محادثات ، هي أبعد ما تكون عن ميوله .

كان حجر العثرة الرئيسي في تلك المفاوضات ، هو السودان . وفي أثناء تلك الفترة ، برزت بعض الأحداث العتيقة على السطح في الخرطوم وأم درمان . وغنى عن القول ، أن بعض هذه الأحداث كان تلقائياً ، وبعضها كان مفتعلاً . وكان ذلك عاملاً على إفساد جو المفاوضات ، وعدم التشجيع على إجرائها . وظهرت فكرتان متعارضتان في الصحافة ، بل في داخل الوزارة أيضاً . إحداهما كانت سياسة التهذبة والاسترضاء التي ينادي بها محمد سعيد باشا ، والأخرى سياسة المقاومة التي يطالب بها واصف غالى . ومع ذلك فقد تسرعت الحكومة بالدخول في المفاوضات ، بسبب اقتناعها بالفرصة المأمولة من وجود حزب العمال ورئيسه ماكندونالد في الحكم . ولكن الذي حدث ، كان غنياً لهذه الآمال ، وكانت أول صدمة لمصر ، هي التصريح الذي ألقاه لورد پارمور في مجلس اللوردات في ٢٤ يونيو ١٩٢٤ ، قبل بدء المفاوضات . فقد كان أشبه ما يكون في حسمه ، بأى بيان صدر عن جوزيف تشامبرلين أو فدراليل ، إذ أعلن بلغة قاطعة - وإتنا لن نجلو عن السودان أبداً . وفي ٩ أغسطس ١٩٢٤ ، حدث تمرد من الجنود المصريين في عطبرة ، وكان قضاء البريطانيين على هذا التمرد ، وبسوسة لا مجال فيها للرحمة . وفي نفس اليوم ، ظهرت طرادة بريطانية في مياه الإسكندرية . ولم يكن ذلك مصادفة بالطبع ، بل بفضل استخدام التلغراف اللاسلكي . وكانت هذه الفترة لا تزال هي فترة استخدام الزوارق المسلحة بالدافع . وفي كلي مرة ، لا يرضى فيها السافة المستعمرين عن الأحداث ، كانت مدافع أسطولهم الرماحية الشبعة ، تظل من أبراجها منصوبة إلى مآذن المساجد .

وعلى أي حال ، فقد تم إجراء المفاوضات ، من ١٥ سبتمبر - ٣ أكتوبر عام ١٩٢٤ . وهناك صورة فوتوغرافية في إحدى صحف ذلك العهد ، تصور لنا رامزي ماكندونالد وهو يتسهم وينحني بأدب أمام زغلول . ونرى زغلول في مظهر مهيب ، وهو يرتدى قبعة من (الجوخ) ، مرفوعة الحافة . إنه يبدو

رجلا عظيما حقا ، بل «جنتلمانا عريقا ، بالرغم من النحدره من طبقة الفلاحين . ولكن وجهه بخطوطه العميقة ، وعظمى الصدغ البارزتين ، وعينيه الذكيتين ، كان يوحى بمسحة من الحزن .

الرموز والمكائد

كتب أحد المراقبين الأجانب ، ممن يتطوعون بإحصاء الأهداف في مثل هذه المباريات ، يقول :-
«إن فشل المفاوضات في لندن ، يدل على أن البريطانيين لن يعودوا بعد الآن ، إلى الخضوع للإرهاب .
والحق إن بعض الظلال الدقيقة التي تسبب الإزعاج ، كانت قد بدأت تظهر في الأفق . فنشرت صحيفة (ليبرتيه) ، التي كان يظن أنها لسان حال زغلول ، مقالا يقدم فكرة (طريقة للمعيشة) ،
Modus—Vivendi (تتلخص في أن تتخل مصر عن التقدم بأى مطالب محددة)^(١) - أى أمل في موقف واضح المعالم ، تتخذ فيه موقف المدافع ، وتتخذ فيه بريطانيا موقف المطالب أو المدعى . إن طريقة المعيشة هذه استمرت طوال ثلاثين عاما ، وهي حقيقة كانت جديرة بأن تبعث الرعب في قلب كل من عاش في تلك الفترة . وبالرغم من ذلك ، فإن خطاب العرش التالى في ابريل ١٩٢٥ ، بدا وكأنه يزيل من الوجود ، كل أثر للفشل الذى حدث في لندن . وكان من الواضح ، أن هناك جهدا يبذل في توجيه اهتمام الشعب إلى ناحية أخرى . فركز الخطاب اهتمامه على الشؤون الداخلية ، والإصلاحات المقترحة . ولكن هذا لم ينجح في إغداغ الكثيرين ، وخاصة بين صفوف المعارضة . كانت هناك آمال كبيرة قضى عليها ، كما أن صعوبات جديدة كانت قد نشأت . لم يجرؤ الملك على معارضة الزعيم الذى يحشاه بطريقة مباشرة . ولكن حين رجع زغلول من لندن صفر اليدين ، فإن بطل هذه الدراما - الملك والزعيم - اللذين كانا متصالحين جزئيا على الأقل - أو بالأحرى - مستسلمين إلى ضرورة التعايش معا قبل ذلك ، انفصل كل عن الآخر ، وسار كل منهما في طريقه . ولايذ أن نأخذ هنا في الاعتبار ، التعاطف أو التناظر الشخصى ، وهما إحساسان يلعبان دورا غايه في الأهمية في نظام من هذا الطراز . كان فؤاد يحشى زغلول (وغواؤه) ، ولكن كرهه لعدلى يكن كان أشد . في مارس ١٩٢٣ ، وزعت بعض النشرات الملتهبة ضد زغلول ، وأسندت تهمة إصدارها إلى أنصار عدلى . ولكن يبدو أن مصدر هذه النشرات كان أعظم وأعل من ذلك مقام ، كما اكتشف البريطانيون من التحقيق في هذا الأمر - ولقد

(١) إن الفكرة التي تحدث عنها المؤلف في الفصل السابق وفي هذا الفصل أيضا عن دور المدعى والمدعى عليه في المفاوضات المصرية البريطانية هي فكرة غير واضحة من حيث الشكل أو المضمون أو الأهمية . وكذلك فكرة أن مصر قد اضطجعت لنفسها (طريقة للمعيشة) مع بريطانيا استمرت ثلاثين عاما أى حتى حصولها على الاستقلال ، تخلت فيها عن التقدم بأى مطالب محددة ، هي فكرة في غاية الغرابة ، فكل من عاش هذه الفترة يعرف إن شعار مصر فيها كان (الاستقلال التام أو الموت الزؤام) ولعل المؤلف لا ينكر أن هذا الشعار يسجل موقفا واضحا ومطلبا واضحا من بريطانيا - المترجم .

توقف هذا التحقيق فجأة بعد هذا الاكتشاف . ومع ذلك ، فقد استطاع الملك أن يحسن صورته أمام لشعب إلى حد ما . ولاحظ أحد الدبلوماسيين إنه قوبل باهتمام من الشعب لأول مرة ، حين رجوعه من الإسكندرية . وأنشأ الملك لنفسه جهازا خاصا للجنس في جنيف ، حيث كان يقيم الحديوي السابق . وبحلول أكتوبر ١٩٢٤ ، كان قد وصل إلى نهاية قدرته عن الاحتمال ، وأصيب بالتهرب عصى حد ، من لرعب الذي كان يحس به بسبب مؤامرات ومكائد سبعة حديوي عباس ، وبسبب خوفه الأرضي مما قد تنعله الجماهير . إنه لم يستطع أن يغفر قط ، تلك القيود الدستورية التي وضعت على سلطته . فهو ستاح له ياترى ، الفرصة في استرداد بعض الأراضي التي فقدوها ، من قبضة بريطاني ولوف ؟

كان من المحتمل أيضا ، أن يكون الزعيم الكبير قد استفاد قواه ، بسبب ممارسته للسلطة ، أو أنه قد أصيب بخيبة أمل شديدة بسبب الفرق الكبير بين موقفه الأول كمطالب بحقوق الشعب ، وبين موقفه في مركز المشولية . لقد بدت المؤسسات والجماعات في تلك الفترة ، وكأنها تعاني من حالة معنوية سيئة . ولعل السبب في ذلك ، أنها كانت قد علقت آمالا أكثر مما يجب ، على الحكومة الدستورية . لقد أصبحت هذه الحكومة الآن - مثل من سبقها في الماضي ، ومن سبيلها في المستقبل - نبذل قصارى جهدها في القضاء على المعارضة . وكانت ترجو أن تصل إلى ذلك - لو أمكن - في حدود القانون . وكان الكثيرون في مصر يؤمنون بإمكان تأسيس ديمقراطية على الطريقة الغربية ، عن طريق إنشاء مجلسين للنواب والشيخ ، وهئة قضائية من قضاة مشوليين ، يضطلعون في هذه الديمقراطية بدور مستقل . وكان قد بدى الآن في محامكة حافظ عفيفي وحسين هيكل وغيرهما من السياسيين .

كان المجلس التشريعي في الفترة منذ وقت قصير . قد أنزل الخليفة عن عرشه . وألغى الخلافة . فمن كان سيحل محله ؟ كان البريطانيون يفضلون أن تحل الخلافة في الأسرة الهاشمية . وكان مسلمو الهند ، لا يزالون مخلصين للخليفة العثماني المخلوع . ولكن الملك فؤاد ، كان قد استطاع بشكل رائع ، أن ينسى أوبتناسي ، أصله الذي انحدر منه . وهناك وقت في حياة الأسر المالكة ، وحياة ذوي الشهرة ، يتذكر فيه هؤلاء وهؤلاء فجأة ، أنهم من نسل الرسول ﷺ . ووصل الملك فؤاد إلى هذه المرحلة ، قبل أم كلثوم بوقت طويل . وبالرغم من نفى القصر الفاطم هذه الأنباء ، فقد حاول الملك أن يعزل إلى إثبات هذا النسب المقدس بمعاونة بعض أتباعه المؤثوق بهم ، سواء أكان هؤلاء الأتباع من طلاب المنافع أو من السذج . ثم ثل ذلك حادث عجيب ، فقد أضرب طلاب الأزهر احتجاجا على الحكومة الوطنية ، ورفعوا شعارا هل أعلامهم ، يعلنون فيه - «إن قائدنا الأوحده هو الملك» . وكانت هذه الحيلة من فعل نشأت باشا رئيس الديوان الملكي . وهذا زغلول بالاستقالة . وتجمعت الجماهير أمام قصر عابدين ، ثمف «سعد أو الثورة» - وهكذا أصبحت الثورة كلمة محفورة في ذاكرة الشرق العربي .

في هذه المرحلة ، يجب على المرء أن يتجنب الفروق المنهجية . فقد يكون صحيحا أننا نستطيع أن نميز في هذه الفترة وجود طبقة بورجوازية ، تولدت من المهنة الحرة والوظائف المدنية في الدولة ، بتأييد من الفلاحين الأكثر بسرا وبعض الحرفيين الأغنياء والسماصرة ، وحتى بعض رجال الأعمال - وقد بدأ هؤلاء

مجتمعين ، في سلب سلطة طبقة أخرى أكثر قدما واستقرارا ، يغلب عليها الطابع الأرستقراطي الخديوي . ومن المؤكد أن الوفد كان يرتبط بالشعب ارتباطا عاطفيا وثيقا ، وإن كان يتجه من الناحية الفكرية ، نحو الغرب . وفي تلك الفترة ، كانت قوته وصلابته مستمدة من تمسكه بأفكاره . وكانت شعبيته الكبيرة ، تذكرنا بالبعثيين في الثورة الفرنسية . والحق أننا نغفل - وعلى الأخص ، ونحن على هذا البعد الذي يفصل بيننا في الزمان - أن تعتبر هذه الطبقة ، طبقة بورجوازية صاعدة ، في وجه الطبقة الأرستقراطية المنحلة . وهل هذا ، فأننا نستطيع أن ندرس - من وجهة نظر الطبقيّة - ذلك الصراع الدراسي بين هاتين الجماعتين الرئيسيتين ، مفتتين أثره من خلال كل تفاصيل التاريخ ، ومستخلصين لكل المصامين الأخلاقية التي يشملها .

ولكن المسألة لم تكن بهذه البساطة . ففي السعي وراء السلطة ، نجد الشخصيات والتجمعات (الشغل) أهم من التعاريف . إن أرستقراطيا كمدلي ، أوجلا من كبار ملائك الأراضي كمحمد محمود ، كانا دون شك ممن لا يمكن إنكار إخلاصهما للوطن . وكان إسماعيل صدقي وعلي ماهر ، من الموظفين المدربين ، وكانا أيضا من أبناء الموظفين . ففي أي مكان من السلم الطبقي الغرس ، يمكننا أن نصنف ذلك القطاع الكبير من الطبقة الحاكمة ، أو ذلك القطاع الآخر من أبناء العمد الذي كان ينتمي إليه سعد زغلول ولطفي السيد ، أو تلك الجماعة النشطة من أصحاب المهن الحرة ، التي كان يحى منها معظم الساسة ورجال الدولة ؟ إن القول بأنه كان هناك انفصام تام بين طبقة ملائك الأراضي ، وبين البورجوازيين من رجال الصناعة ، هو قول يجانب الواقع ، لأن جماعة بنك مصر كسبت تأييد جميع الطبقات الموسرة ، ووفق ذلك فقد كانت علاقاتها الطيبة مع المصالح الأجنبية ، أكثر وذا وانسجاما ، مما يمكن أن يتوقعه أكثر الآراء تساعها .

ولكن عدم إمكان القطع برأى حاسم ، في طبيعة العلاقات بين طبقات المجتمع من حيث مستوياتها الاقتصادية ، وبين المواقف السياسية هذه الطبقات ، لا يجب أن ينسبنا قاعدة الوفد وخصائصه الشعبية . إن القنصل المصري جايار ، وهو مراقب معاصر هذه الأحداث ، وصف صراع الوفد عام ١٩٢٢ ، بأنه صراع الطبقة العاملة وصغار الموظفين ، ضد الباشاوات وكبار ملائك الأراضي . فقد حدث في طنطا ، أثناء شجار عنيف في الشوارع بين مؤيدي الوفد ومعارضيه ، أن تصاعدت هتافات الجماهير وشتائمهم ضد الشركات الأجنبية وكانت هتمة التطرف لا تزال توجه إلى زغلول من بعض الناس ، بينما كان غيرهم يلومونه على اعتداله الزائد ، ويعدّون بالتحاذي الخطوات الجريئة التي يتنادون بها بأنفسهم . ولكن معارضيهم عجزوا عن تكوين جبهة متماسكة . وحين توفى السلطة عام ١٩٢٤ ، لأمه بعض الناس على إشراك فلاح أمي ، مثل فتح الله بركات ، ورجل لا يجيد إلا إثارة الجماهير ، مثل النقراشي ، معه في الوزارة . ومع ذلك ، فإن هذا الرجل الديمقراطي ، قد نجح في السيطرة على الحركة النقابية ، وتسييرها في القنوات التي أرادها لها ، بل نجح في أن يبطئ مفعولها ، حين لا تسير مع سياسته . وفي إحدى المناسبات ، استخدم العنف في وقت إضراب العمال . فهل يهتم بسبب ذلك بالليبرالية

آلية التي هي من خصائص البرجوازية الوطنية ؟ أم كان هذا التطور للحركة الاجتماعية سابقا لأوانه ؟ إنها أسئلة صعبة ، سترجع إليها فيما بعد .

فرص برلمانية

إن أحد فخاخ التاريخ السياسي لمصر في هذه الفترة ، كان يكمن في التنبؤ البالغ الحماسة للنظم الديمقراطية في الغرب . فحين شب خلاف بين الملك ورئيس وزرائه ، استدعى أحد المستشارين القانونيين البلجيكيين ، للفصل في موضوع النزاع . فهل كان الشكل هنا يكشف عن المضمون ؟ إن الديمقراطية الصحيحة ، لا بد أن تتكون من انعكاس صحيح لمضمونها . وأبحاثنا في هذا الماضي القريب جدا من حاضرنا ، لا تسمح لنا بأن نؤكد شيئا ، وهي أشد عجزا من أن تسمح لنا بأن نقوم شيئا . إن المؤكد ، هو أن النظام البرلماني له مزايا كاتمة . إنه شكل يمكن للمضمون أن يتطور داخله . وهذا على أي حال ، هو ما تتوقعه الجماهير بشكل غامض ، وما تمجده قادتها في الوصول إليه ، بوعي يزيد أو ينقص . فحين يستحوذ أحد هؤلاء القادة على تأييد الجماهير ، ثم ينضم بالإضافة إلى ذلك للمعارضة ، نابذا ، كل تحفظ فيما عدا ذلك الذي ينشأ عن تصوره الذاتي للدولة ، فهنا لن يجانبنا الصواب إذا قلنا إن المجلس الذي يلهمه هذا القائد ، وينفخ فيه من روحه ، سيمثل في معناه ومبناه ، جزءا كبيرا من الحقائق في عصره وفي بلده . وهكذا كان الحال فيما يتعلق برزغول ، حين كان يسيطر على مجلس النواب بعد استقالته من الوزارة ، في الفترة القصيرة المخزية لوزارة زيور ، وبعد إعادة انتخابه زعيما للمعارضة ، حين ألّف عدل يكن وزارته . ولذلك فإن أفرح عدم التزامي بالتاريخ الزمني ، وأن أعتبر بدلا من ذلك بعض تفاصيل الحياة البرلمانية أثناء عام ١٩٢٦ ، وسأعتمد في ذلك على مضابط الجلسات في البرلمان .

كانت أنظار الأمة مشدودة إلى البرلمان . ونجد الدليل الكافي على ذلك في الأعداد الكبيرة من المطالب والشكاوى والالتماسات ، التي كان الكثير منها خلوا من الأمضاءات ، وهو دليل آخر على التلقائية . من هذه الرسائل ، تبليغ إلى البرلمان عن نشاط أحد الموزرين في أشمون . وآخر عن عدم أمانة صراف في طوخ . وشكاوى من الحجاج في الطور ، عن عدم وجود قارب ينقلهم إلى السويس . وشكاوى أخرى تقول إن مشايخ البلد في إحدى قرى قنا ، وفي قرية أخرى في مركز بيا ، قد حصلوا على تعيينهم في مراكزهم بالبش والمنتورات ، وأن هناك أراضي قد اغتصب ، وأن موظفين قد حرموا من حقهم في الترقية ، وأن بعض الجنود لم يتسلموا رواتبهم . وكانت هناك رسائل أخرى تتعلق بالصالح العام - أحدها بدين الدعارة ، وكثير منها يشكو من ظلم الإنجليز في السودان ، ويطلب وضع حد لذلك . وطلب بإعادة النظر في مرتبات العلماء . واحتجاج من نقابة العمال في شركة كوم ابو ، ونقابة العمال في شركة النور في القاهرة ، على تصرفات رؤسائهم . وشكاوى من الغرفة التجارية في منف ، تحظر فيها المجلس بأن الحكومة السابقة قد سحبت رصيد مجلس المديرية المودع في بنك مصر . ومدام هدى شعراوي ، وهي تكرر مطالبها بحقوق المرأة . وكانت بعض هذه المطالب تحفظ ، والبعض الآخر يبلغ إلى مصالح الحكومة المختلفة لإبداء الرأي . وهنا لا يسع المرء إلا أن يدين هؤلاء السادة ، الذين كانوا يهتمون بتأثير

حظيهم أو كسب ودّ الجماهير . أكثر من اهتمامهم بتصحيح الأخطاء ورفع المظالم . ولكن أي برزانات الأرض ، يمكن أن نغني من مثل هذا النقد ؟

إن الانطباع الذي يخرج به المرء من قراءة مضابط جلسات هذا البرلمان ، هو طابع الجذبة الذي يسود مناقشاته . وكما نتوقع فقد كانت الأولوية فيها لمشاكل الرّى . ففى كل عام ، كان أهل الصعيد - الذين كانت حياتهم لا تزال متوقفة على الظروف الطبيعية للنيل . وم يجرى من السيطرة على تصرفات مياهه - يتقدمون بشكواهم . كان أقل خطأ في فتح الخياض أيام الفيضان ، يمكن أن تنتج عنه خسائر كسرة في مثلثاتهم . وقال مكرم عبيد في إحدى خطبه لشيرة للحزن والإشفاق ، إن هؤلاء الناس الذين ينظرون إلى النيل نظرهم بل «أرض الميعاد» ، يحدون أن معظم خيراته حرام عليهم ، حلال على غيرهم - فقد كانوا يضطرون أحيانا لرفع هذه المياه العذبة ، وبناء هرم كامل من مضاطب الشوايف ، وكان رىّ القدان الواحد في هذه الحالة ، يخففهم حوالى ثمانين قرشا . ورغم ذلك ، فإن إنتاج القدان لا تزيد قيمته عن ١٤ - ١٥ جنيه ، تلتهم الضريبة منها جزءا كبيرا . ويطلب مكرم عبيد نائب قنا ، بإضافة ٥٠٠٠ فدان أخرى إلى مساحة الأراضى التى تروى بالراحة في إقليمه . ويقول إن ما يقال عن مياه النيل لا تكفى لرىّ هذه المساحة عن طريق الشاويات المستمرة ، هو مجرد هراء ، حيث إن أراضى الشركات الأجنبية في كوم أمبو وتجع حمادى والبلينا ، لديها أكثر مما يكفىها من المياه للرى بهذه الطريقة ، دون أية قيود .

إن الصورة التى تبعتها هذه المناقشات أمام أعيننا مرّة أخرى ، هى صورة حزينة تنقبض لها الصدور . فإذا كانت العاصمتان قد سارتا بخطى سريعة على طريق التقدم في الجبل السابق ، فإن حياة الفلاح المعيشية قد ظلت كىا هى ، أو لعلها أصبحت أكثر سوءا . إن إغراء ضواحي المدن الكبيرة ، كان قد بدأ في تشييط همم الفلاحين عن إجراء الإصلاحات اللازمة في مساكنهم ، أو بناء مساكن جديدة . هذا إلى جانب نقشى الأمراض المتوطنة بينهم . فضحايا البلهارسيا نسبتها ٩٠٪ من السكان في الفيوم ، وكانت نسبتها لا تقل عن ٦٥٪ في أى إقليم آخر . وكانت أرقام نقشى الأنكلستوما ، هى ٧٥٪ في الفيوم ، و ٢٠٪ في البحيرة وظهر من عينات البحث التجريبي ، أن هناك ٦٥٪ من تلاميذ المدارس الابتدائية ، و ٣٥٪ من تلاميذ المدارس الثانوية ، يعانون من البلهارسيا . وكانت نسبة انتشار الأنكلستوما بينهم ، هى ١٥٪ و ٦٪ على التوالى . ثم إن انتشار المخدرات كان وصل إلى الريف ، واتخذ هناك شكلا وبائيا . يضاف إلى هذا كله ، فشل الدولة الفرع في حلّ مشكلة الأمية . كانت ميزانية التعليم العام ، التى ينفق أغلبها في تخريج الكتبة ، قد توقفت تماما عند ١١,٠٠٠ جنيه إلى نهاية القرن الماضى ، ولكنها قفزت إلى ٥٠٠,٠٠٠ جنيه بعد الحرب العالمية الأولى . ومع ذلك فقد كانت لا تزال ضئيلة جدا ، حيث إن قيمتها لم تتجاوز ٦٪ من ميزانية الدولة . وكان هناك كلام عن تعميم التعليم الإلجبارى . وأنشئت لذلك خطة على مدى ثلاثين عاما ، ثم عدّلت إلى عشرين عاما ، ثم إلى عشرة أعوام ، دون أن تتجاوز الإنجازات الفعلية مرحلة النوايا الحسنة . كل ذلك قدمه مكرم عبيد إلى المجلس في خطابات قوية . وارتفعت حرارة المناقشات التى تلت ذلك ، بسبب جرأة الحكومة السابقة على تغيير برامج التعليم في

الجامعة ، وهي بمسألة كان لها تأثير عميق في نفوس الناعبين . وكان هذا - في رأى عبد الرحمن عزام - شيئا يستوجب أكثر من اللوم - «إن الوزير الذى أقدم على ذلك يستحق السجن» . وتلا ذلك تصفيق حاد من الأعضاء .

كانت المناقشات عادة حامية الوطيس . صاح أحد الأعضاء ذات مرة - «إن الاتحاد ليس حزبا ، إنه عصابة مجرمين» ، وهنا تدخل رئيس المجلس ، وأمره بأن يلزم الاعتدال في تعبيره . وكان للملك كما يعرف الجميع ، هو الذى يقف وراء هذا الحزب . ولم يكن نصيب الأزهر من الاحترام ، أكثر من غيره من سائر الهيئات والمؤسسات - فقد قال أحد الأعضاء ، إن شيخ الأزهر ومفتى الديار ، يتقاضيان من المرتبات والمنح ، ما يجعل منهما نوعا من الطفيليات . إن الهجوم على هذه التجاوزات كان في الحقيقة موجها إلى سياسة معينة ، وإن النظر إليها يشمل عدّة نواحي . وكانت الحكومة تجد صعوبة كبيرة في الدفاع عن نفسها .

وشرّ هجوم عنيف آخر على ذلك الأساس التقليدى العتيد للسلطة - نظام العمد . ولكن العمد وجدوا في النائب إبراهيم افندي دسوقي أباطه ، مدافعا صامدا عنهم ، مؤكدا لنوع الخدمة الجليلة التى يؤدونها للوطن . قال (إنهم يعملون ليلا ونهارا في خدمة الأهلى ، ويضطجعون بأحمال ثقيلة في هذا السبيل . فيوتهم تنقل مفتوحة سواء أرادوا أم لم يريدوا ، لاستقبال جميع مندوبى السلطة على اختلاف مستوياتهم ، من موظفين ومفتشين وغيرهم ، حيث لا يجدون في القرية مكانا يلجأون إليه غير بيت العمد) ولذلك أغضى العمد من دفع الضريبة على النصاب الذى يستوجب امتلاكهم له من الأرض . والحق أن ما يحققونه من خدمات ، ترجع كفته على كل ما قد يرتكبونه من تجاوزات . وهكذا استطاع العمد أن يحتفظوا بمراكزهم ، ويامتيازهم في عدم دفع ضريبة الأراضي في حدود نصاب معين ، إلى يومنا هذا .

ولكن هذا لا يعنى حدوث أى تقدم حقيقى في الحكومة المحلية ، ولا حتى على مستوى المركز أو المديرية . والحق إنه كان هناك تفهقر في بعض النواحي . فمجالس المديرية مثلا ، لم تحقق شيئا من الأموال التى وُضعت فيها . فلقد أصبحت - «ميادين لمعارك المحسوبة والحزبية ، أتيح للمديرين فيها حرية التصرف طبقاً لأغراضهم الخاصة» .

إن ما كان يفتقد في كلا النظامين ، نظام العمد الذين كانوا يعتبرون الحلقة التى تربط بين السلطة المستبدة من أعلى ، والسلطة المستبدة من أسفل ، أى الحلقة التى تربط بين مكائد من يملكون السلطة العليا ، وبين المتألمين الصغار في القرى ، ونظام مجالس المديرية - تلك المجالس النيابية الزائفة - ، هو عدم وجود قانون يضمن استقلالها ، ويضعف كلا النظامين لسيطرة الناعبين دون غيرهم . إن زغولاً كان لديه تصور خاطئ في متبى الجراة ، تشير إلى هذا الاتجاه . ولكن كان من الأمور ذات الدلالة ، أن الملك نفسه قد أحسّ بالذعر من هذه الخطة ، حيث إنها كانت من النوع الذى كان يستطيع أن ييز العرش بها تحت الملك . وأخذ السفير البريطانى على عاتقه ، أن يمسى سلطة مديرى الأقاليم من هذه الخطة . إن هذا الحلف بين الملك والسفير البريطانى ، يكشف عن أمور كثيرة .

إن ما يشد انتباهنا ، إلى جانب الجراحة التي تتميز بها هذه المناقشات ، هو اتساعها بالوقار . إن إعطاء هذا البرلمان الظاهرين من أمثال إبراهيم الهلباوي ومكرم عبيد وعبد الرحمن عزام وفكري أبازة ، يكشفون عن علم وتجربة موسوعيتين . فحين يتكلم ويصا واصف عن الفنون الجميلة ، ودورها في الثقافة الشعبية ، أو يحض الشباب على اقتحام ميادين الأعمال الحرة ، بدلاً من التمرغ في «ترب الميرى» ، وحين يدين أحد الأعضاء نظام السجون ، وينادى آخر بسياسة للتعليم جذيرة بهذا الوصف ، أى سياسة تكون مؤسسة على المبادئ وليس على نزوات أحد البيروقراطيين ، أو حين يحتدم الجدل عن دور الدولة في المسائل الاقتصادية ، فإن ذلك يجعلنا نؤمن بأن هذا البرلمان ، مهما كانت أخطاؤه ونقائصه ، يؤدي دوراً تعليمياً جديراً بالإعجاب ، من أجل وطنه .

ولكن الشيء الذي يبعث على الاحترام ، ويشير الإعجاب بشكل خاص ، هو الوزن الثقيل والمكانة الرفيعة ، لرئيس المجلس ، وهو يدير المناقشات . إنه كان يؤدي هذه المهمة في سيطرة تامة وبديهة تلقائية ، يقطع بها المناقشات دون تردد ، حين تطول عن الحد ، ويلفت نظر المتحدث إلى الالتزام بالموضوع . وما هو أكثر إقناعاً للنظر ، أن نراه وهو في المعارضة ، ينبري في بعض الأحيان للدفاع عن حقوق السلطة التنفيذية . إن من المؤكد ، أن ذلك يشكل انتصاراً عظيماً للديمقراطية ! أوفى يوم آخر ، حين نراه يمتدح غريمه ، ذلك الباشا الأمين عدلي يكن ، على نجاحه في إنهاء الاضطرابات وتدخل الشرطة عام ١٩٢٥ . وكان في جوارحه من الحماسة الجماعية ، حين اعترف الرجل الأرستقراطي ، الذي أثرت فيه هذه المجاملة تأثيراً عميقاً ، باعترازه هذه الشهادة من الرجل الديمقراطي .

وهكذا كان أيضاً للبرلمان المصري لحظاته التي يراعى فيها الالتزام بأداب السلوك واستخدام عبارات التهذؤ ، إلى جانب الردود العنيفة والحماسة الثورية التي كانت تغلب عليه . ولعله كان قد ذهب إلى أبعد مما يجب في الناحية الأخيرة . فهل أمكن لتيلز مدمر غير محسوس مستمد من الثقافة الغربية ، أن يشوه التمثيل الذي اختاره الشعب لنفسه ؟ إن المرء ليظن ، أنه لم يكن هناك شيء ينقص ذلك البرلمان في عام ١٩٢٦ . فلقد كانت هناك يد ثابتة ، متمرسة بأصول التوجيه والتدريب اللبق ، على الدقة . كما كان هناك ولع بالمعادلة ، إلى جانب المواهب ، والوعى بحدود الواقع ، والشجاعة في إظهار عدم الاحترام ، وكذلك القوة في الشعور بالغضب . إن ما كان ينقص هذا البرلمان دون شك ، هو الكفاءة المساوية لظموحه ، أو حتى لإمكاناته . لقد نجحت القوتان الأخريان - الملك والسفارة البريطانية - في اختزال قوته إلى درجة العقم ، فيما يتعلق بمصالح البلاد الكبرى . ولم يكن ذلك هو نوع العقم ، الذي اعتاد المواطنون في البلاد الديمقراطية أن ينسوه دون تمييز إلى أي شكل من الأنشطة البرلمانية . ولا كان هو العقم ، الذي كان علماء الأجناس من المدرسة القديمة ، يعتبرونه نابعاً من الخصائص الغربية ، التي تزيد عن الحد ، أو تعجز عن الوصول إلى الحد الأدنى من الكفاية . لقد كان شيئاً أسوأ من ذلك ، لأنه كان نابعاً من ذات خصائص هذا البرلمان وحالته وظروفه - أي من منهج الحياة التي كان هو وليدها ، من حقيقة أنه كان مجرد نموذج ، أكثر منه أداة تؤدي وظيفتها . وسواء أقصر عن تأدية دوره المطلوب ، أم كان قد تجاوزها ، فقد كان من المحتم ، أن يجيب آمال الأمة فيه (وآمال المؤرخ أيضاً) .

إن ما أنجزته ثورة ١٩١٩ ، كان بالطبع أقل كثيراً ، من الآمال المعقودة عليها . ولكن هذه الثورة قد كشفت عن عدد من الاحتياجات ، أكبر مما كانت تهدف إلى تحقيقه . إن هذا الحساب عن تطورهما ، قد توقف الآن عن عمد . ويحسن أن نتركه الآن مؤقتاً ، بعد أن أخفقت هذه الثورة فيها كان معاصروها يعتبرونه أهم القضايا ، وهو إبرام معاهدة مع بريطانيا ، ويعد أن فتحت رغم ذلك ، طريق المستقبل .

ثمرد جماعي يعبر عن شعور موحد بكلمات ناضجة - مثالية برلمانية - نقد منطقي يوجه لأول مرة إلى القيم المستقرة - عنف الجدل الذي يعتبر في ذاته دليلاً على الحيوية - المبادرة الاقتصادية التي اعتبرت جزءاً ضرورياً من شرف الأمة - كل هذه الأشياء لم تكن بالإنجاز القليل . ورغم ذلك - كما سنرى في الجزء الرابع من هذه الدراسة - فقد حدثت نكسة ، بلغ من حدتها ، أن جعلت الفكر المحافظ يتوقع على مدى عشر سنوات ، أن يرجع الحال إلى ما كان عليه من قبل . ونتيجة لذلك ، فقد كانت قوى التقدم تنظر إلى الوراء بالحنين إلى أيام الثورة ، وإلى دستور زغلول .

وهناك آخرون ، ينسبون هذا الإخفاق إلى مواقف الجبن والرضا بأنصاف الحلول ، في الجماعة التي كانت تقبض على زمام الحكم . ولكن هذه التهمة تبدو في غير زمانها الصحيح .

إن الخضوع للأجنى يعنى الغربة الكاملة . والطريق الوحيد للهروب من هذه الغربة ، هو إعادة البناء لوحدة متكاملة جديدة . ولكن من كان في تلك الفترة ، يستطيع أن يعترف بمثل هذا الطموح ، أوحى بحس به ؟ من المؤكد أن ذلك ما كان يمكن أن يحدث من حركة اشتراكية ، كانت لا تزال أقلية متناهية في الصغر ، ولا من حركة وطنية ، كان وعيها جزئياً فقط ، بالقوة التي تمددها بعوامل البقاء ، أو بالقوة التي تكمن في داخلها - أي الحاجة الجماعية إلى التخلص من الإحساس بالغربة وإلى إعادة بناء الشخصية . إن هذه الحاجة هي التي هز كل كيان الإنسان - ليس الإنسان بوصفه مواطناً فحسب ، وليس بالطبع بوصفه مجرد وحدة اقتصادية . إن الحاجة للتخلص من الغربة ، تشمل - في انطلاقة معمومة عاجزة عن التمييز - كل ناحية من تجرد الإنسان ، مع النبذ التام لكل منع أو تحريم . ولكن من ذا الذي كان يريد - أو يستطيع - في تلك الفترة ، أن يأخذ على عاتقه تحقيق مثل هذه الفكرة ، والمضى بها قدماً إلى آخر المدى ، بالفعل - أو حتى بالكلمات ؟

وهكذا نجد أنفسنا أمام جماعة صغيرة من المثليين ، يؤدون دورهم - في حل رسالة البشر أو التنذير أو التحدث باسم الشعب - على خلفية من التمرد ، يضاهي في عموميته وعدم وضوح حدوده ، طبيعة الجراح التي عانى منها هذا الشعب . ويختلف أفراد هذه الجماعة في مظهرهم ولغتهم وموقفهم ، طبقاً لاختلاف نظرة كل منهم إلى الإسلام أو الغرب ، وطبقاً لاستعداد كل منهم للرضا والقبول ، أو للرفض والتحتي . ونستطيع أن نميز من بين هؤلاء ، جماعات طليعية مختلفة ، كالوفد بأهدافه الوطنية ، ورجال الصناعة الجدد الذين وجدوا أنفسهم (كالوفد) مورطين في التسليم بأنصاف الحلول في غالب الأحيان ، وصفوة أهل الفكر (الإنجليز) سعيهم للعثور على لغتهم . إن العلاقات البيئية بين هذه الجماعات المختلفة ، وبينها وبين الطبقات ذات الطبيعة المناضلة ، وبينها وبين الجماهير العريضة ، كانت علاقات

غير وثيقة ، وأحياناً غير ثابتة . إن المواقف - التي كانت تقررهما القيادات ، بالرغم من التأييد (الذي لم يكن دائماً -طلقاً) الذي كانت تحظى به ، لم تكن مواقف تعبر عن قوة أكبر كثيراً من مستوى الجماهير ، أو عن نداء لا نستطيع الاستجابة إليه في يسر . إن التصارب لم يكن بين الرموز فحسب -رموز الماضي والحاضر والمستقبل - ممثلاً في الأزهر والسلطة البرلمانية وحركة النقابات ، ولم يكن بين هذه الرموز وبين الواقع فحسب ، بل كان أيضاً بين أشكال التحرر المختلفة ، سواء أكانت اقتصادية أو سياسية أو جمالية أو عقلانية ، أو حتى عاطفية .

إن عقم رجال السلطة ، كان يعكس عجز هذا المجتمع عن الرؤية الواضحة لذاته ككل . ولكن البعد الزمني يملك في طبيعته هذه المزية - مزية أن هذه الاختلافات التي تنتج عنها زيادة في تقسيم العمل ، وعن ظهور تفاوت ظالم بين الفئات وبين الطبقات ، يمكن لها في بعض الأحيان أن تختفى ، وأن يتجمع الناس في آخر الأمر ، في جهاد موحد . إن تصفية الإنسان التقليدي بتأثير الاستعمار ، يكتسب من خلال التحرر دلالة إيجابية . والشعب المصري بتغييره لنفسه ، ثم بإعادته لبناء ذاته . - بعد معاناته لآلام التعزق - يمكن أن يشق طريقه في آخر الأمر ، من خلال التحديث ، إلى نمط جديد للذات .

الباب الثاني

الأمل المجهرض

كانت الفترة التالية لعام ١٩٢٥ ، في كل أنحاء العالم ، فترة غير مواتية لحركات التحرير . فهل كانت هناك علاقة بين تراجع الحركات الوطنية ، وبين الكساد العالمي الذي بدأ في تلك الفترة ، واستمر عشر سنوات ، وبلغ ذروته في الأزمة الاقتصادية العالمية في ١٩٢٩ - ١٩٣٢ ؟

إن الحقيقة ، هي أنه بحلول عام ١٩٢٥ ، كان الكثير من آمال العرب قد تحطم . كانت فرنسا قد قصت على حركة (الريف) في المغرب ، وكذلك على عمود دمشق والدروز في سوريا . وبعيداً عن هذه المنطقة ، في الطرف الآخر من آسيا ، كانت الأحداث تسجل أسوأ مصير يمكن أن تنتهي إليه حركة تحرير ، وهو خيانة الأهداف الاجتماعية باسم الوطنية . ومن حسن الحظ ، أن مصر لم تصب بهذا الداء ، فقد كانت مجمعة على الجهاد ضد العدو المشترك . وظل الوفد حركة جماهيرية ، وإن كانت قد ظهرت فيه إشارات خفية ، تميز بين الإصرار على الحرية الكاملة ، وبين المطالب الوطنية . في تاريخ مصر السياسي والبرلماني ، يبدو أن كل شيء يلتقي في مجرى واحد ، هو - في أبسط صوره - مجرى تسيطر عليه مؤامرات القصر ، ويتمركز حول علاقات مصر بالأجنبي الغاصب .

كانت ثورة ١٩١٩ ، قد أصبحت الآن حدثاً من أحداث الماضي ، وإن كان تأثيرها الساحر على المصريين مازال حياً - أو بتعبير أدق ، كان قد اتخذ طريقه إلى أغوار أعماق ، في عقول الشعب ، وبنفس الطريقة ، كان الدستور - بوصفه الطوباوي والمثالي ، لا بوصفه حقيقة ماثلة - قد اختفى أيضاً في سجل الماضي . فلقد أحيا الوفد في نفوس الناس آمالاً كبيرة ، ولكنه سرعان ما خيب هذه الآمال . كان التاريخ هنا ، كما في كل مكان ، صراعاً بين المستقبل المرتقب ، وبين الفرص الضائعة ، ولكن التوقع والتذكر هنا ، كانا لفظين لمعنى واحد .

إن من السهل على المرء بعد الأحداث ، أن يضع أصبعه على المتناقضات التي كانت تسود مصر عام ١٩٢٥ ، أو بالأحرى ، التي كانت تسود النظام الذي نبته . إن الثورة ، ذلك المركب غير المستقر الذي فقد تماسكه ووحدته على الفور ، وقوة الشعب التي سرعان ما أدت إلى الاستبداد ، والمواقف المتطرفة ، التي كانت تقف جنباً لجنب مع الخنوع للسلطات القديمة والجديدة ، والانفعالات الجماهيرية ، إلى جانب كتم أنفاس الحركات العمالية - كل ذلك كان فيه ما يكفي من المتناقضات . ولكن لترك الوعظ جانباً بعد ما انكشفت أمانات الأحداث ، ولنقتصر جهودنا الآن ، على أن ننسب إلى النظام ، الأشياء التي كانت تنبع من طبيعته ومن زمانه فقط دون غيره .

الانتظار إلى التأييد العالمى

يمكن أن نرجع أول سقوط للوفد ، إلى تركيب البناء الذى ورثه ، والذى احتاجت البلاد إلى سنين عديدة للتخلص من حمله الثقيل . إن الملك وممثل الشعب والوكالة البريطانية ، كانوا على التوالى - من حيث الشرعية والواقع معا - إما غاية فى القوة أو غاية فى الضعف . وكان ذلك الحال لا يسمح بظهور أى نتيجة حاسمة لصراعهم ، الذى كان يأخذ شكل تحالف بين فريقين منهم ضد الفريق الثالث . وهكذا كانت مصر - التى كان المقروض أنها قد حصلت على استقلالها منذ عام ١٩٢٢ - تنفك مسلوية القوة لمدة طويلة ، بسبب الوضع الذى ورثته من فترة الاستعمار . وكانت النماذج التى تبنتها ، وهى نفس نماذج اليورجوازية الغربية ، تلتقى قاعليتها على النطاق العالمى . كان لديها الأغلبية الثابتة ، التى تتحدث بنبوة حاسمة حين يسمح لها بالكلام ، ولكنها كانت فى معظم الأوقات تساق قسرا ، إلى مواقف مضادة لمواقف هذه الأغلبية . لقد سمعت إلى أن تصبح ديمقراطية ، أو على الأقل ، حديثة وتقدمية ، ولكن أولئك الذين كانت القوة فى أيديهم ، كانوا يحكمونها بالطريقة التى نحلوهم . إنهم كانوا ، على أحسن الفروض ، يراوغون القوة التى رفعتهم إلى السلطة .

كان الوضع الاستعمارى ، فى صورته التى اتخذها بعد التنظيمات الأخيرة ، مستولا دون شك عن هذه الحالة المؤسفة ولكن الواجب يقتضينا أيضا أن نبحث عن السبب الرئيس لهذه الحال فى مكان آخر ، وهو حالة العالم فى تلك الفترة إن أى حركة من حركات الاستقلال ، حتى إن كانت مؤسسة على وحدة الأمال ، كانت تستمد حججها من القانون الدولى للأخلاق ، الذى أعلنته الدول المنتصرة فى الحرب ، ولكن هذه المبادئ الأخلاقية كانت عاجزة عن تقديم الحُلِّ العادل لأية مشكلة ، وهو ما تحقق منه قادة الشرق الأوسط بعد قليل من انتهاء الحرب ، حين كانوا يتسكعون فى أروقة قصر فرساي الذى عقد فيه مؤتمر الصلح ، حيث تبنوا أن الموضوع الوحيد الذى طالت فيه المناقشات فى هذا المؤتمر ، هو تقسيم مناطق النفوذ وإعادة تقسيمها ، بين الدول العظمى . وكانت حركة الشعوب المستعمرة (يفتح الميم) - وهى مفسمة إلى شيع ، تتجاذبها إلى هذا الطريق أو ذاك ، مبادئ الليبرالية أو الاشتراكية ، أو العاطفة الوطنية ، أو العقيدة الدينية - لم تهتد بعد إلى استراتيجية مشتركة ، أو تعبير مناسب ، تنطوى تحت لوائه . ولم يكن نضج مصر النسبى ، عاملا حاسما فى صالحها . فلقد كانت الثقافة الغربية - أو التغريب - لدى صفوحها ، تدفع هذه الصفوة إلى التشبه بالغربيين ، فى لعب دورهم ، الذى كان يجمع بين استخدام البلاغة القانونية ، ولغة عصبة الأمم ، وبين خداع الجماهير . وكان هذا هو السبب فى الاختلاف بين غرائز مصر والاحتجاج التى تقدمها فى مناقشتها ، وبين أفعالها وأقوالها ، وبين واقعها وصيغها . وحاول الوفد جاهدا ، أن يجمع فى قناة واحدة ، غضب الشعب وحاجاته ، طبقا لمبادئ الوطنية ، التى قررهما أوروبا فى القرن التاسع عشر . وعلى أحسن الفروض ، كانت هذه هى الطريقة ، التى استخدمت لتطبيق تجربة قديمة - كانت تصلح لحركة كاتود فى القرن التاسع عشر - على مصر التى أحست بحيرة ثورات القرن العشرين .

ولفوق ذلك ، فإن مبدأ الحرية الكاملة كان قد بدأ في الظهور . وكان ظهوره نتيجة لمحاولات سابقة لأوانها ، يحكم عليها بسوء المصير . كانت تظهر هذه المحاولات على شكل -حركة لثمرد يقضى عليها ، أو آمال تنحطم ، أو شباب يدفع إلى اليأس . ولكن مطلب الحرية لم يكن رغم ذلك ، مجرد فكرة تجريدية أريد بها أن تحل محل فكرة الإمبريالية ، كما كان الدبلوماسيون ورجال القانون يعلنون ، أو ربما يؤمنون ، فلقد كان هذا المطلب ، نتيجة لتطور هائل في عقول الناس ، ومستوياتهم الاجتماعية ، وظروفهم المعيشية . ولقد اكتسب عالميته - التي كانت في نفس الوقت قوته - نتيجة لصراعات اقتصادية مكثفة ، وتوترات اجتماعية حادة ، وصرامة أخلاقية صلبة . إن هذا الغوص في أعماق البيئة للجماعة والفرد ، كان قد عثر في قطاع كبير من العالم ، على أيديولوجية تفسره تفسيراً دقيقاً ، وكانت هذه الأيديولوجية هي الماركسية . ولكن ظهور هذه الأيديولوجية في مصر ، كان لا يزال في بدايته الأولى ، التي لم يكند يحس بها أحد . وحين أحس بها رجال الحكم ، فقد كان من المتوقع ، أن تثير فيهم المعارضة والحيرة ، الناقضتين من عدم الفهم . وكذلك كان من المتوقع ، أن يسحق زغلول حركة الاحتجاج الاجتماعي . ولقد فعل ذلك بطريقة أقل خشونة من كليمنصو ، ولكنها كانت طريقة مشابهة . ومع ذلك فلا يجب أن ندس النظام بالبورجوازية لهذا السبب فالسبب الأصح ، هو ضيق الأفق والنقصان الأخرى ، التي كان يعانيها هذا النظام منها . ولعله قد استخدم هذه الخصائص بجرأة ، في علاقته مع عمليات التاريخ المقبلة على الطريق .

كان محكوماً على مثل هذا النظام أن يظل سطحياً ، حتى يفهمه هو . وذلك بسبب العيوب في بنائه ، وبدرجة أكبر ، بسبب أن الصراع العالمى لم يكن قد نضج بعد . إن سياسة هذا النظام قد تدهورت وتحولت إلى تناورات ، ثم إن قناعاته أصبحت مجرد كلمات رنانة ، في حين أن الغريزة الجماعية كانت قد أدخلت مكانها لتأييد الجماهير ، التى لا يمكن ضمان ثباتها على حال . فهل يعجب الإنسان ، إذا كان الفساد واستغلال النفوذ والعنف غير المنطقى ، قد أخذت مكان الصدارة في صفحاته ؟ الحقيقة أن هذا الجانب المقلب في السياسة ، الذى يظهر في صورة المؤامرات والمساومات المالية ، يتطفل باستمرار على هذا التاريخ ، الذى تتميز طبيعته بالسطحية البالغة ، والذى لا يكتسب من هذا التطفل بالطبع ، أى نوع من العمق .

مزايا العنف

إن الحدث التاريخى كالشجرة ، التى يستطيع المرء أن ينظر إليها من أعلى أو من أى زاوية من الخارج ، ليرى فروعها وأوراقها الخضراء . كما يستطيع المرء أن يحفر الأرض تحتها . ليرى جذورها . كان في مصر في هذه الحقبة ، كثير من الأحداث التى تصوّر هذه الثنائية في الرؤية . فمن جهة كان لهذه الأحداث مكانها في شبكة الأنشطة والمنافسات والذرائع ، التى تمتد وتنتشر إلى مسافة بعيدة عن الأرض التى خرجت منها . ومن جهة أخرى كان لهذه الأحداث - كما لأشجار الصنوبر على شاطئ البحر الأبيض - جذور تمتد إلى مسافة طويلة ، ويلتف أحدها على الآخر ، وتتحد ، في حياة رمزية متشابكة في أعماق الأرض ، بعيداً عن رؤى المؤرخ . إن مثلاً من ثنائية هذه الأحداث ، كان في تلك الكارثة المروعة ، التى قطعت مسيرة الحياة البرلمانية في تلك الفترة ، وكانت تهدّد بالقضاء عليها نهائياً .

في يوم ١٩ نوفمبر ١٩٢٤ ، قتل السيرى ستاك ، سردار الجيش المصري والحاكم العام للسودان ، رميا بالرصاص على يد جماعة من الإرهابيين . فهل كان ذلك حادثاً مذبذباً من جهة سياسية كما قيل ؟ أم من فعل بعض المتطرفين الخارجين على سيطرة زغلول ، من الذين يريدون إجبار الوفد على اتخاذ موقف صلب عيّد تجاه سلطات الاحتلال ؟ إننا لن نتعرف على جلية الأمر ، إلا إذا حدث أن اكتشفت بعض المستندات السرية التي تحيط بالثام عن غموض هذا الحادث ، أو تطرح أحد الضالعين في هذا الحادث بالشهادة ، ولو جاءت متأخرة ، ولكن من الجدير بالذكر ، أن أحد الزائرين لمصر في أواخر ١٩٢٤ ، وهو فرنسي يدعى مسيويرو ، كان في طريقه إلى الهند ، يذكر أن الفيلد مارشال اللنبي قد أسر إليه ، أن الإنذار البريطاني لمصر ، كان معداً في درجة ، قبل حادث الاغتيال ببضعة أيام ! هذا إلى جانب أن السردار كان من المتعاطفين مع مطالب مصر ، وأنه احتجز في القاهرة ثلاثة أيام بعد المدة المقررة لانتهاء مهمته في القاهرة ، وكان هذا التأخير مثاراً للتعليق .

كان زغلول محملاً في قوله إن الرصاص التي قتلت السردار قد جرحته . واتخذ ذلك الحدث المروع ، ذريعة مباشرة لإملاء بعض الشروط القاسية على مصر . ونستطيع أن نتبع أثر المضاعفات التي أثارها هذا الحادث على الحياة السياسية للبلاد فيما يلي :

في البدء ، كانت هناك قعقة السيوف ، حيث ظهر اللنبي على رأس فرقة من جنوده ، قصد بها إثارة الخوف أمام قصر عابدين . وقدم شروطه شفوياً في صياغة متعجزة بالإنجليزية ، ثم ترك بعد ذلك نسخة فرنسية لرسائله الشفوية . وكانت أصوات البوق الحربي لفرقة لانسرز ، تصل إلى أعضاء البرلمان المجتمعين بالقرب من القصر . وكان انطباعهم أنه سيقبض عليهم بل لقد بلغ بهم الأمر إلى التفكير في أن البريطانيين ربما يعيدون إعلان الحماية على مصر .

واستقال زغلول ، على الرغم من حيازته للثقة الاجماعية لأعضاء البرلمان . وكان أول عمل وأخر عمل ، لوزير مالىته على الشمس ، هو التوقيع على شيك بمبلغ نصف مليون جنيه ، كدية للقتيل ، وهو مبلغ كبير بحسب ذلك الوقت . وفي أثناء ذلك ، كشف البريطانيون عن قبضتهم الحديدية ، فاحتلوا الجمارك في الإسكندرية ، وطلبوا سحب جميع القوات المصرية في السودان ، خلال أربع وعشرين ساعة .

وقد خيل لي هزتهم مسيرة الأحداث ، خلال الثلاث أو الأربع السنوات الماضية ، أو من سلبتهم هذه الأحداث شيئاً من امتيازاتهم ، إن هذه مناسبة طيبة للرجوع بالحالة إلى ما كانت عليه قبل فبراير ١٩٢٢ . ولكن ذلك كان مستحيلاً تماماً ، فقد كانوا يفتقدون الفرصة والقوة معاً ، لتحقيق ذلك . كان أكثر النتائج احتمالاً ، هو تهووراً مزدوجاً ، أو تهريباً مزدوجاً ، يشمل الطرفين معاً . لقد أصبح من غير الممكن ، إسقاط الثورة من الحساب . فقد كانت ظواهرنا الواقعية أقوى من نتائجها الرسمية ، ومن

مؤسساتها ولهذا كان أثر حالات الاغتيال ، أقرب إلى التعجيل بتطوير الموقف ، منه إلى عكس اتجاهه . يضاف إلى هذا أن الموقف في السودان كان ملتهبا ، بسبب الخلاف في الرأي بين الدينبي ومحافظ الخرطوم . وأهم من كل ذلك ، أن نظام الاستعمار ذاته ، كان يبدو أنه يعاني من الكلال ، كما لو كان قد استنفد قواه . وكان التطور البيديبي الذي لا يمكن أن ينفى عن أكثر العملاء خنوعا ، وعلى أكثر المحافظين تزمنا ، أن أيام ونلسن فاتح مصر ، قد مضت وانقضت وعفا^{١٠} بها الرمان . فهل تفهم من هذا إذن ، أن المؤامرات قد فقدت فعاليتها ؟ كلا بالطبع . ولكنه كان من المتعذر الآن ، أن يستمر المراء في استغلال فرصة إلى أجل غير مسمى ، كما كان الحال في أيام الإمبريالية . كان من الممكن في تلك الأيام الغابرة ، أن يصبح قتل السردار تكرارا لما حدث أيام عرابي ، ولكنه في ها ، المرة ، لم يؤد إلى شيء . ولا تكن كنتيجة توترا مأساويا بين الطرفين ، فقد كان يبدو أن كليهما قد عجز عن الحركة

ترك زغلول بيته حين أحس بأن الأحداث قد سحفت ، والتجأ إلى فندق مينا عباس في سفح الأهرام . وأصبحت الحياة كربية بالنسبة إليه . تلتفت يمنة ويسرة ، ولكن مآرؤه زاد من عذابه . رستمر يكرر القول ، بأن الرصاصة التي قتلت السردار كانت مصوبة إلى قلبه . وظل حائر يفكر - من الذي قتل السردار ، ولماذا ؟ من ذا الذي كان سيستفيد من هذه الفعلة المروعة ؟ ولعل زغلول في عزله . قد تذكر الأيام التي كان يستمتع فيها بالسلطة . ولاشك أن أفكاره كانت تنجس دون توقف إلى الشعب المصري ، وأنه قد استعاد صورة هذا الشعب ، وهو يفيض بالمشاعر الوطنية وينادي - سعد أو الثورة . ولربما كان يتأمل ساعتئذ ، عما حل بهذا الشعب . هل كان لا يزال مستعدا بالقيام بهذه الثورة ، التي وعد بها ؟ لقد رأى الناس الآن وقد أصابهم الرعب ، ورأى أن روحهم المعنوية قد تحطمت بمقتل السردار ، ورأهم ينسحبون إلى داخل أنفسهم - ولكن هل سيطول بهم الوقت على هذه الحال ؟

يتحدث هيكل في هذه الصفحة من مذكراته ، بالنيل التقليدي الذي أصبح إرشا للنثر العربي المعاصر . ولكن لاداعي هنا للاسترسال في وصف هذا الموقف وصيغه بالدراما ، فحياة زغلول لم تنته بهذا الحدث . وحتى لحظة وفاته ، ستره مقاتلا عنيدا في سبيل إقامة الحكم الديمقراطي ، المؤسس على تأييد ممثل الشعب . ولقد كانت خطابهات في خدمة هذا الهدف ، أكثر إقناعا من خطابهات حين كان في الحكم . وعلى أي حال فقد حل مكانه في رئاسة الحكومة رجل آخر . وقد تم ذلك في عجلة تندر بالسر . وكان هذا البديلي هو زيور باشا ، رئيس مجلس الشيوخ وأحد رجال الملك . وكان تركيا ، قبل إنه كان معروفا بالزمامة ، ولكنه كان متاورا بارعا في ميدان المال . وكان قد تتلمذ على الأستاذة اليسوعيين (جزويت) في بيروت ، ودرس القانون في إكس بفرنسا ، واشتغل بالقضاء . ثم أصبح على التوالي ، محافظا للاسكندرية ، ودبلوماسيا . وكان ثنائيا ، مرحا ، ضخم الجثة ، قادرا على القيام بأى عمل مفاجئ ، ولكنه كان يفضل استخدام المكر . وكان شعاره في حكومته الجديدة ، كما أعلن غيره في الماضي ، وكما يعلن غيره في المستقبل ، هو - «إنقاذ ما يمكن إنقاذه» .

الدور على الملك

كانت قوة الملك تنمو في هذه الأثناء . وتحاول نشأت الماكر ، الذي كان بمثابة غلب القط للملك ، على إنشاء حزب جديد من كبار الأغنياء ، سماء حزب الاتحاد . فهل يعني ذلك أن فؤادا قد انتصر انتصاراً حاسماً ، بعد أن خلصته الأقدار من وزير كان ينكر عليه حقوقه ، حتى في مسائل البيروتكول ، كمنح الرتب والنياشين وتعيين الموظفين ؟ كلا بالطبع ، فقد تدخلت الوكالة البريطانية ، وطردت نشأت ، واستمر الصراع القديم بقوة جديدة .

ظلّ السفير البريطاني ورئيس الوزراء ، يراقب أحدهما الآخر . وظل كلاهما يرقب الملك . وظل الملك - على التعاقب - يمالئ البريطانيين ويقاومهم ، مستندا في الحالة الأخيرة ، إلى حقوقه التي منحه إياها البريطانيون أنفسهم . وفي بعض الأحيان ، كان يبدو كما لو كان يسعى إلى التقرب من الشعب ، متخطيا الوفد . ولكنه كان قد فقد مساعده الذي يعتمد عليه ، وتقلصت كذلك أطماعه في الخلافة . ومع ذلك فقد استطاع أن يعين صناعته في الجيش ، كما انتهر كل فرصة لتصفية أعدائه ، وقمع نشاط الوفد ، ومحاولة تشويه سمعة أولئك الذين يهددونه . واضطر زبور إلى الخضوع لمطالب البريطانيين ، فدفع مبالغ كبيرة لتعويض الموظفين البريطانيين الذين طردهم زغلول ، وأخذ على عاتقه مفاوضاتهم قدمهم للمتخصصين من أمثال رسل وكوين بويد للمحاكمة ، وكتم الصحافة باستخدام كل وسائل القهر .

كبت إحدى الصحف التي تستمد وحيتها من البريطانيين ، تقول - وليست إنجلترا دولة من دول اليقنان . فحفنه المصريين الذين حاولوا استخدام القنابل والسموم ، يمكن فهمهم من البلاد في وضع ساعات ، ولكن الكرباج ، إذا أحسن استخدامه ، ربما كان أكثر فعالية . وراقبت بريطانيا بعين ساهرة جهاد الحركة الوطنية . واستغلت محتتها لتعلن أن أي استخدام للعنف ، أو إثارة للاضطرابات ، سيمنعها الحق في فرض أي نظام تختاره على مصر . واعتقدت بريطانيا أن إغراق زغلول ، سوف يجبر القائلين بالحركة ضد الاستعمار ، على اختيار أحد طريقين - إما الرضا بأنصاف الحلول ، وإما اتخاذ موقف اللامعقول . وكانت هذه نتيجة استراخ إليها البريطانيون . ومع ذلك فإن فريقاً من هؤلاء البريطانيين ، من موظفي الوكالة وأعضاء الغرف التجارية ، كانوا لايزالون متعلقين بفكرة أن الظروف سوف تتحسن من وجهة نظرهم ، وأن كل شيء سوف يرجع إلى ما كان عليه قبل ذلك بخمسة وعشرين عاماً . ولكن هذا الوهم لم يدم طويلاً . فإنجلترا لم تغفل من حسابها عصر الزمن ، وكان هذا خطأ سلبها في السياسة ، يجب أن يذكر لها . نعم إن زغلولاً قد تخلص منه ، ولكن من الذي يجب أن يحتل مكانه ؟ مرة أخرى فكرت إنجلترا في أن الموقف يتطلب وجود حركة وطنية أكثر اعتدالاً ، يمكن أن تتعامل وتبادل الأفكار معها . وكانت هذه النظرة تستلزم الحصول على معلومات دقيقة ، وعلى نوع من الانتهازية

المحيطة بكل تفاصيل الموقف ، وظنت أن ذلك سيكون أكبر من قدرات الفيلد مارشال المعجوز . لذلك أرسل فيل هندرسون إلى مصر ، كي يبحث الأمر في موقع الأحداث . ووجد هندرسون أن الليبي وبعض الرجال الآخرين ، هم المسئولون عن جو الإرهاب الذي يسود البلاد منذ عامين أو ثلاثة . ولذلك فقد فكر في تغيير التكتيك المتبع . ففى مقابل طرد زعيم شعبى قوى ، أجمع العقلاء على تعمير التعامن معه ، ستقصي إنجلترا من جانبها جناحها الفاتح . وبدأ أن هناك حلًا ممكنًا ، يشمل إعادة صياغة الدستور ، وفرض قانون جديد للانتخاب ، وتأسيس ديمقراطية «عملية» .

وبناء على ذلك ، حل السير جورج لويد علنً الليبي ، في أكتوبر عام ١٩٢٥ . وكان رجلاً عجزياً من طراز ممتاز . وقيل إنه كان صديقاً للورنس ، الذى كانت لائزات شخصيته تسيطر على خيال الشرق الأوسط . وكان قد خدم في الهند وآسيا الصغرى وأفغانستان . وكان يجب أن يعمل منفرداً ، وه يكن يترفع عن اللجوء إلى المناورة في الخفاء . ومن جهة أخرى فلقد كان يتوق إلى الاتصال بالشعب المصرى اتصالاً مباشراً ، متخطياً في ذلك حكومة البلاد . وأبدى ذلك بوضوح ، في أول تصريح له ، حين هبط من سفينة في الإسكندرية . وفي مايو ١٩٢٧ ، استطاع أن يحصل لنفسه على دعوة لاستقبال رسمي يقام له في مدينة المنيا ولقد أثارت هذه الدعوة فضيحة في البرلمان . فقد رأى الأعضاء ، كيف كان من الممكن بعد مرور خمس سنوات على الاستقلال ، أن يتصرف ممثل بريطانيا في مصر كحاكم ، لا كدبلوماسى .

وأياً كان الأمر ، فقد لحقت بالوفد خسارة كبيرة وعانت سمعته بالضرورة من تحقيقات الشرطة . واعتبرت إثارة الغوغاء (الدمجوجية) هي المسئولة عن مقتل السردار . وسجن التفراشى ، الذى كان من المناضلين الذين يرجح لهم مستقبل مرموق ، مع آخرين ممن اشبه فيهم . ولكن المحكمة برأته وسط مظاهر الحماسة من الجماهير . واستقال المستشار كرشو الإنجليزى - بعد أن حصل عن نصيبه من التصفيق - بعد أن فشل في إقناع زميليه المصريين بإدانة المتهمين ، كما كانت تريد السلطة . وهكذا عانى ذلك المحترف الغامض الذى كان على رأس الوكالة ، أول نكسة له ، من خلال هذه المحاكمة . ومن جهة أخرى ، فلم يكن الأمر يحتاج إلى تحريض منه ، كي يجعل زيو بطارد أنصار الوفد في كل جهة ، مستبعداً إياهم من الإدارة والمديريات وحتى من عمودية القرى ، فقد تكفل الملك بذلك . وكانت نتيجة هذه الحملة ، أن أضعفت عزيمته المترددين ، وأثارت حيرة الجماهير ، وأنقصت من التضاف قوى المصالح حول الوفد .

واضطر الوفد إلى إظهار ولائه للملك ، وحتى زغول نفسه رأى أن من حسن السياسة أن يذهب إلى القصر ويسجل «سمة في سجل الزائرين» . ورأى الملك أن يعل من مكانته برعاية الثقافة ، وأعلن الكثير من المعاهد العلمية عن عرفانهم بالجيمر لهذه الرعاية . وانتخب الملك عضواً في العهد الفرنسى ، واشترك أعضاء الأكاديمية مع آخرين ، في تقديم سيف الشرف له . وفي عامى ١٩٢٦ و ٢٧ ، قام بزيارة أوروبا ، وكان من المدن التى زارها بالطبع ، باريس ولندن ، وكان من أطماعه الرئيسية أن ينهى مسألة المعاهدة مع بريطانيا ، متخطياً البرلمان . فكم يكون ذلك نصراً عظيماً له ولأسرته ! وكانت هناك إشاعات

بخصوص ذلك الموضوع ، حين التقى مع سير أوستن تشمبرلين . وقد استقبل استقبالاً حافلاً في أوروبا ، ولم ينجح على هذا الاستقبال إلا الصحف اليسارية المتطرفة كالأوماتيه .

ولكن الإحساس بالأمن والطمأنينة عند فؤاد ، لم يكن قط متكافئاً مع مظاهر العظمة التي يظهر بها أمام الناس . فقد كان يعيش في رعب دائم ، خشية الاعتداء على حياته . لم يكن خوفه الآن من الحديوي عباس ، الذي كان لا يزال عاكفاً على تدبير المكائد بحذر شديد في باريس ولوزان والقسطنطينية ، بل كان من غيره من الناقمين . ولما كان هو نفسه ، ميالاً بطبعه إلى استخدام الطرق الميكانيكية في الخداع والتأمر ، فقد كان من الطبيعي أن يخشى على نفسه من مقابلة الأذى بمثله . وبلغ الخوف به في بعض الأحيان ، إلى الحد الذي يهتد سلامة قواه العقلية . وكان يتحدث حينذاك عن التنازل عن العرش . ولكنه كان ينتقل فجأة من نويات اليأس هذه ، إلى نويات مضادة من الغطرسة والتحدى . وفي سفاراته في لندن ، كان يولم الولايم الفخمة التي يتحدث الناس عن روعتها . ومع ذلك ، فقد كان في طبيعته المعقدة عنصر من الحساب والتدبير ، لم يهتكم من محاولة القيام بدور الوطني الغيور فحسب . حيث إن أمله في الخلافة كان قد تبحر - بل كذلك بدور المناهض للاستعمار ، وإن كان هذا الدور قد جاء قبل الأوان . ففي مراكش ، حدث أن قام المحاكم الفرنسي هناك بانقلاب صغير ضد المجالس على العرش ، كان من نتيجته أن اعتلى العرش سلطان صغير ، كان من المتوقع أن يصبح أداة طيعة في يد الحاكم الفرنسي . وتصادف أن مرَّ على القاهرة ، رجل من المعارضة يدعى سي قُدور بن غبريط ، كان من دهاء عملاء الفرنسيين ، الذين ساعدوا على هذا الانقلاب . ولكن فؤاد جعل الناس كلهم يدركون كراهيته لذلك الرجل ، ورفضه لمقابلته .

الموت الأول للنظام البرلماني

ماذا كان مصير البرلمان المصري ، الذي كان الملك ينظر إليه نظرة الشك العميق ، والذي كان رئيسه - بعد أن استقال لثوّه ، وهو لا يزال حائزاً لثقة الشعب الكاملة - قد استبدل بآخر ؟ لقد حلَّ هذا البرلمان ، تدعيماً لزيادة إحساس السلطة بالاطمئنان . وكان من المأمول أن تؤيد نتائج الانتخابات الجديدة في فبراير ١٩٢٥ ، فكرة السلطة عن اضمحلال الوفد . ولكن كان من سوء حظها ، أن الوفد حصل على ٦٠٪ من مجموع الأصوات . وأنتخب الملك البرلمان الجديد في ٢٤ مارس ١٩٢٥ . وألقى خطاباً يحمل معنى الاسترضاء والتصالح ، ولكن النواب أجابوا عليه بمتاهة - (بحسب سعد زغلول) . واستمرت الجلسة الأولى عشر ساعات . وبالرغم من الضغوط الكبيرة التي مورست أثناء الانتخابات ، ومن تهديد البريطانيين الذين كانوا يقفون بأسلحتهم في حالة الاستعداد - إمّا لاستغلال روح التصالح عند الأحزاب المعتدلة ، إن قُدِّر لها الفوز بالسلطة ، وإمّا لإعلان حالة الطوارئ إذا خاب ظنهم ، وانتصر المتطرفون - فقد أثبت المجلس أن من المستحيل إخضاعه لسيطرتهم . ولذلك حلَّ المجلس الجديد أيضاً . وسجن تحرُّر الملك من ذلك التمثيل الشعبي الذي تحمست له الجماهير ، والذي كان يقاومه دائماً ،

ومن الدستور الذى لم يعترف قط بشرعيته ، فقد أكد علنا على رموس الأشهاد ، سيطرته المطلقة على الحكم .

وفى هذه الأثناء ، اشتد الخلاف بين الأحزاب ، حتى غطى على معارضتها للبريطانيين . وأصبح عبد العزيز فهمى رئيسا لحزب الأحرار الدستوريين . وصدر قانون بتقييد حرية الاجتماع ، ليمد السلطة التنفيذية بصلاح فعال ضد حركة الجماهير . وانتشرت المساومات والأعمال التعسفية ، فى جو من الاختلافات والجدل والمشاجرات . وأصبحت الصحافة الآن هى المتنفس الوحيد . وفيها عدا ذلك ، كانت السلطة القديمة تحكم بكل الوسائل ، تحت ظلال (الشرعية) التى فرضتها . ولكن هذه (الشرعية) المزعومة ، كانت نغى من أعلى ، ومن الخارج . وكان غضب الشعب يعصف بهذه الشرعية ، دون أن يستطيع أن يزعمها عن مكانها . وكان مؤيدا فى هذا الهجوم ، بأراء كبار القانونيين ، التى كانت غاذج من الحجج القانونية ، على أرفع المستويات . انضم أمين الرافعى صاحب الأخبار إلى زغلول وصحيفة المنار ، فى جهودهما إلى بعث الحياة فى الدستور .

وفى ٢١ نوفمبر ١٩٢٥ ، قصد النواب إلى مجلسهم ، فوجدوه محتلا بجند الجيش ، واضطروا إلى عقد جلستهم فى فندق الكونتنتال . وفى خطاب إلى الدبلوماسيين الأجانب ، وجهوا تحذيرا إلى الرأى العام الدولى ضد أعمال الحكومة غير الدستورية ، وفى ٣١ يناير ١٩٢٦ ، أعلنت الأحزاب المؤتلفة بيانها ، الذى وقعه جميع الرجال ذوى المكانة فى البلاد ، وقع عن الوفد ، زغلول وفتح الله يركات والنحاس وواصف غالى . وعن الأحرار الدستوريين ، عبد العزيز فهمى وعبد محمود وحافظ عفيفى وإبراهيم الملباوى وعلى التزلاوى . وعن الحزب الوطنى ، حافظ رمضان وعبد الرحمن الرافعى وفكرى أباطة ، وكثيرون غيرهم . وافتتح زغلول الحملة الانتخابية بخطاب قوى (١٩ إبريل ١٩٢٦) ، وختمت هذه الحملة فى مايو ، بنجاح جديد للوفد . فحصل مرشح رئيس الوزراء فى دائرته الانتخابية على ١٦٠ صوت فقط ، ضد ٦٠٠٠٠٠ صوت حصل عليها زغلول .

ولكن لم يكن الزعيم الكبير هذه المرة ، هو الذى ألق الوزارة . ويبدو أن لويد كان قد احتاط لذلك ، فكان لظهور البوارج البريطانية فى مياه الاسكندرية أثرها المجهود . ولعل زغلول قد أسقط فى الخضر لهذا التهديد . وعلى أى حال ، فقد اضطلع عدلى بكن بتأليف الوزارة (٧ يونيو ١٩٢٦) . وكان عدلى لا يزال محل احترام الناس ، لوفاره وخلفه القويم وموجهه الأرستقراطية فى المفاوضات . ولكنه كان رغم ذلك ، من الشخصيات التقليدية ذات الصفة المحلية ، أكثر منه من الشخصيات التى تتطلع إلى المستقبل . وكان فى عهد وزارته ، أن قاتل زغلول معركته الأخيرة .

من زغلول إلى التمس

إن غضب الصحافة ، والثورة العاطفية ، والوقار الكثير للإحباط فى بعض أنشطة هذا البرلمان المنهزم ، والتأييد الصلبد المتكرر من الناضحين ، ووضوح الرؤية عند الرأى العلم ، الذى تعرف فى قانون

انتخاب ١٩٢٥ ، على إهماله حقوق الطلبة والفلاحين - كل ذلك يدل على ارتفاع مفاجيء في مستوى الوعي السياسى . ومع ذلك ، فإن دلائل العجز التى شهدناها من قبل في وزارة زغلول ، قد تضاعفت وتكثفت إلى الحد الذى أدى إلى تدهور الروح المعنوية عند الشعب ، حيث أثبت الملك وسلطة الاستعمار بالدليل القاطع ، قدرتها على التحكم دون عون من البرلمان . فحين يصبح من الممكن ، تنحية حكومة الأغلبية عن الحكم ، وحين تدب الفوضى في حزبها ، وحين تنقض قرارات قائد الحزب ، وحين تصبح التوترات التى تترتب على ذلك في نظر السلطة ، أقل تكلفة من ممارسة الحريات الدستورية - حين تضطر الديمقراطية نتيجة لذلك إلى اللجوء إلى النزالات والعنف والمؤمرات ، فإن استقلالاً تم كسبه حديثاً ، لا بد أن يتعرض إلى مخاطر كبيرة ، قد تنتهى فيه إلى التدهور والاضمحلال . يضاف إلى ذلك ، تدخل القدر بضرية أخرى ، إذ اخفى من مشهد الأحداث ، ذلك الرجل الذى كان يتجسد فيه أمل الشعب في بحث جديد ، طيلة تلك الفترة المضطربة المشحونة بالعذاب .

مات زغلول في السابعة والستين من عمره (١٨٩٠ - ١٩٢٧) وفي الاحتفال بتشيع جثمانه في ٢٤ أغسطس ١٩٢٧ في الساعة الرابعة بعد ظهر يوم حار رطب ، خرج وراء تمثله حشد هائل من الناس ، لم تشهد مصر له مثيلاً من قبل . وخيم على القاهرة كلها ، جو رهيب من السكون والكآبة . وصدر قانون بتسمية بيته (بيت الأمة) وسميت أرملة وأُم المصريين . وتوقفت الحياة السياسية توقفاً تاماً للحظة ، كما لو كانت قد أصبحت بالخيرة والذهول ، وأصبحت عاجزة عن مواجهة المستقبل .

ولكن سرعان ما حلّ التناقص محلّ الدهول . ففكر الوفد أولاً في إنشاء قيادة جماعية . ولكنهم تخلوا عن هذه الفكرة ، حين خشى الجميع من مؤامرات الملك . وضرب أحدهم بالآخر . إن الملك كان سيحكم الآن ، وسيبدو قويا ولكنه ضعيف ، وسيحيط بالشبهات كل رجل يوليه تأييده . كان هناك مرشحان لخلافة زغلول ، فتح الله بركات ومصطفى النحاس . ولكن بركات فقد الثقة ، بسبب بعض الإشاعات التى تقول إن له صلة وثيقة بالقصر ، وإن كانت الحقيقة ، أن السبب الرئيسى في إسقاطه ، كان خلافه مع صفية زغلول بسبب نزاع على الإرث . ولقد التزمت الأجيال التالية - مراعاة لواجب اللياقة - بالصمت العميق تجاه السبب الأخير . ولكن هذه النتيجة كانت تلتقي مع عناصر أخرى ، تعزز اختيار النحاس^(١) . إن أقل ما يمكن أن يقال في هذا الاختيار ، إنه لم يقع على الشخصية الأقوى .

الإخفاق الرابع للمفاوضات

استقال عدلى بعد أن وجهت إليه إحدى اللجان البرلمانية بعض النقد . وعقد ثروت الذى خلفه بناء على رغبة الملك ، المعزم على إبرام معاهدة مع بريطانيا . وكما رأينا ، فلقد كان الهدف ، بل الفكرة

(١) يبدو أن أحد هذه العناصر ، كان تأييد القباط الوفد كمكرم عبيد وفخرى عبد النور لانتخاب النحاس - المؤلف

المسيطرة على سياسى مصرى ، هو الوصول إلى تسوية مع بريطانيا . وكان البريطانيون كذلك يتوقون إلى إضفاء الشرعية على وجودهم فى مصر ، حيث إن هذا الوجود لم يكن لديه سند من القانون الدولى . ومع أنهم ظلوا يحتلون مصر منذ عام ١٨٨٢ ، فإن قانونا لم يصدر قط بإرساء هذا الاحتلال الطويل الأمد على أساس شرعى . وكما بدأ هذا الاحتلال دون معاهدة ، فقد كان المقدر له أيضاً أن ينتهى دون معاهدة ، إذا أرحنا نفوقه التام ، بالإجراء الذى اتخذته مصر من جانب واحد فى عام ١٩٥٦ ، بعد حرب السويس . وهكذا دارت العجلة دورة كاملة .

ولكن أوان النحسار الامبراطوريات كان لم يحن بعد . بل كانت هذه الامبراطوريات على العكس لاتزال تقدم البرهان على قدرتها على المبادرة . فعلى ١٤ ديسمبر ١٩٢٧ ، تم التوقيع على المعاهدة العراقية - البريطانية . وكانت هذه المعاهدة سندا قويا للأسرة الهاشمية . وهكذا قدر لأبعد البلاد العربية عن اللحاق بالمصر ، ولأقلها بالنهضة الحديثة ، ولاكثرها اضطرابا بتمرد القبائل ، أن تكون الأولى التى تخلع عنها نظام الحماية - اسماً على الأقل . وانضمت العراق إلى عصبة الأمم . وليس هناك صورة غير من هذه ، توضح لنا الفجوة بين المظهر والحقيقة . وحدث هذا ، فى الوقت الذى كانت فيه مصر ، وهى أكثر البلاد العربية تضجاً ، تتأخر عن بلاد مثل العراق فى الوصول إلى استقلالها ، وتجد أن كل العوائق قد وضعت فى طريقها ، كى تمنعها من تطوير دستورها . وفى ١٤ ديسمبر ١٩٢٧ ، قبل أن تصل أنباء هذه المعاهدة إلى برلمان لندن ويغداد ، كان خبرها قد وصل إلى مصر وانتشر فى أنحاءها . ويبدو أن كان نتيجة لمخطط مرسوم . ولكن هذا المخطط لم يقدح المصريين ، فقد كان لديهم خبرة كبيرة بالقانون الدولى ، وخبرة أكبر بمكائيد الاستعمار . واستطاعوا أن ينفذوا بسرعة إلى ما كان يمكن وراء استقلال العراق . فقد نصت المعاهدة على تعيين مستشارين بريطانيين فى كل الوزارات المهمة ، كوزارة المالية مثلاً . كما نصت على موافقة بريطانيا على جميع المسائل الحربية ، والاحتفاظ بقاعدة الطيران فى الحياينة ، حيث كانت تستطيع القضاء على تمرّد القبائل بأسرع الوسائل . وعلى أى حال ، فقد نشرت الحكومة المصرية فى صحفها شبه الرسمية ، بعض البيانات الخلدرة التى تؤكد الغرورق بين وضع مصر ، ووضع العراق . وهى حقيقة لا يمكن إنكارها .

ذهب ثروت إلى لندن ، ليأخذ دوره فى الغدو والرواح المؤلفين . وأحضر معه حين رجوعه ، مشروعاً لاتفاق ، عرضه على النحاس يوصفه زعيم الأغلبية . ولكن النحاس لم يكن له سلطة زغلول ، فى الموافقة على حل وسط ، أو قرصه . أما الحلول الضعيفة التى لا تصمد للهجوم ، فقد كان مصيرها التبدل دون شك ، على أيدي المتشددين ، الذين لا يسامون . ويظهر أن الترحيب الذى لاقاه ثروت فى أوروبا ، كان قد أدار رأسه . فكان فى جوبالغ التفلؤل ، حين أقدم على مهادناته فى لندن ، فى الوقت الذى كان فيه الملك هناك . ولا شك أنه من أخطر الأمور ، أن يقوم صراع بين مفاوضات الملك الخاصة ، التى يستهدف منها الحصول على مزايا شخصية وبين مفاوضات حكومته التى تتمتع بالسلطة . وبُت أن هذا كان صراعاً حاسماً ، فيها يتعلق بمستقبل ثروت فى الحكم . وسرعان ماوضح - على عكس تفلؤل ثروت وتشهيرلين ، وطبقاً لرأى لويده الأكثر تشاؤماً - أن هذه المعاهدة قد ولدت ميتة ، وكانت العثرة الكبرى فى

طريقها ، هي مسألة الاحتلال . وفيما عدا ذلك ، فقد أمكن الوصول إلى حلٍّ وسط يرضاه الطرفان ، على حساب الأجانب الآخرين . والحقيقة أن إلغاء الامتيازات الأجنبية ، كان يشكل إنجازاً طيباً لكلا الطرفين . فقد كانت الحكومة المصرية تستطيع بذلك أن تقدم للشعب إجابة مطلب عزيز عليه ، يرضى كبريائه . وكان ذلك في الوقت نفسه يرضى البريطانيين ، الذين كانوا يتطلعون دائماً إلى دور البديل ، الذي يوكل إليه وحده رعاية حقوق الآخرين . ولعل ثروت كان قد أخطأ حين تجاوز في مسامحاته الحدّ المقبول . وأخطأ مرةً أخرى - حين أعلن للسفارة البريطانية رفض وزارته لمشروع الاتفاق - بانفضاله عن بقية زملائه ، فيما يتعلق بصيغة الرفض . وكان موقفه الذي لا يدعو إلى الإعجاب ، يبعث بالضرورة على مقارنته بموقف عدلى النبيل . وحين سارع بالاستقالة منذ بضعة سنوات في ظروف مماثلة . ونشرت الحكومة المصرية عن هذه المفاوضات كتاباً أخضر ، وكذلك نشرت الحكومة البريطانية عنها كتاباً أبيض ، وثبت كلٌّ على موقفه .

وحيث نخلّ عنه جميع الأطراف ، قدّم ثروت استقالته في ٤ مارس ١٩٢٨ ونسبت الصحافة البريطانية هذه الاستقالة إلى عناد الوفد . ومات ثروت بعد ذلك بوقت قصير . كان ثروت رجلاً مخلصاً لوطنه ، ولكنه كان فاقداً الحيوية ، غير كفء لمواجهة الأحداث التي كانت تهمز مصر وتهمز الوفد في تلك الفترة . ثم إن تغييراً كان يشق طريقه إلى داخل حزب الوفد ، حيث كان الجليل المساعد ، يحمل أفكاره بالتدريج على أفكار زغلول . وظهرت داخل الحركة الوطنية نفس الصدوع ، التي فصلت الشرعية السطحية للبلاد عن أعماقتها ، مضيئة المجال أمام إعادة البناء وأمام الإنجازات الفردية .

كان طابع تلك الفترة يتمثل في جهود لا جدوى فيها ، ومعارضة عقيمة ، وكثير من المؤامرات والأحداث المفتعلة ، التي كان يقصد منها - فيما يبدو - إخفاء التدهور المتزايد - فمن كان الحادع ، ومن كان المخدوع ؟ كان الجميع هم الحادع والمخدوع في نفس الوقت . وكان لكلٍّ دوره في هذه الملهة المأساوية - الملك ، البرلمان ، السفير البريطاني ، الجماهير المصرية . وفي نهاية الأمر ، كان ذلك كله على حساب البلاد . إن مصر كانت قد وجدت في زغلول ، التناسق والتزامن ، بين مؤسسة البرلمان - أو على الأصح مثالية البرلمان - وبين حوافزها الداخلية ، والوفاق الدولي ، والقيمة الوظيفية والقيمة الرمزية ، للأفراد .

معركة خاسرة حول حق الاجتماع

لم يكن هناك دليل أوضح على نقص الأهمية والفعالية ، من عنة الرجل الذي كان يتبوأ مركز السلطة الآن . شكّل النحاس وزارة ائتلافية في ١٧ مارس ١٩٢٨ ، وأكد في خطابه إلى الملك بمناسبة تأليفه للوزارة ، على ثقة البرلمان فيه ، وعلى ضرورة احترام الحكومة للرأى العام والدستور . ولعلّ ما يدعو إلى العجب ، أنه اختير لرئاسة الوزارة . فحقيقة تمثيله للأغلبية البرلمانية ، لم يكن لها وزن كبير في نظر فؤاد أو الحكومة البريطانية ، وقد سبق لكليهما كما رأينا ، فرض حكومات الأقلية . ونظراً لتلك العداوة التي كان من الصعب زعزعتها ، بين الوفد والبريطانيين ، فقد كان هذا الأمر يبدو ، كما لو كان محاولة لإحقاق الأذى

بالحزب ، عن طريق ما كانوا يتوقعونه له من الإخفاق وعدم الكفاءة . ولعله كان لدى البريطانيين خطة جاهزة لتعديل الدستور بمعاونة فريق ، أسهل قيادا لهم ، ليستطيعوا بعد ذلك أن يحكموا . وكان هناك حديث عن حل البرلمان ، وعن اسم يرتبط بكل هذه المناورات ، هو اسم إسماعيل صدقي .

وقيل إن كشفا بأسماء الموظفين والخبراء القنيين ، كان قد تمّ إعداده . ولم تطل . وكالة رويتر في ترديد أصداة هذه الإشاعات ، التي يمكن أن نسميها مؤامرات أو عليا مسبقاً بأحداث المستقبل أو (بالون) لاستطلاع ردّ الفعل . واعترف لويد المحافظ ، الذي كان صديقا لتشترشل ، بأنه يخشى من التطرف الشعبي ، وأنه مستعد للتدخل عند اللزوم . وبالاختصار ، كان كل شيء معدّا ، كما كان معدّا قبل ذلك ، قبل أن يقتل السردار . وبدا الأمر ، كما لو كان البريطانيون يبحثون عن ذريعة . وبدأ البريطانيون يعيدون تأكيد سلطاتهم بشيء من العفوية ، وفي جوّ من الثقة بالمستقبل . فقد كانوا في تلك الفترة ، لا يزالون يأملون في تعزيز مراكزهم . وكان المستشار القضائي مصرّاً على غزو أرض جديدة ، طالما عجز في الماضي عن غزوها ، وهي السيطرة على قواعد الإجراءات في المحاكم المختلطة ، والأمل في تمين قضية من نوى الشفاعة السكسونية ، إن لم يكونوا بريطانيين ، فليكونوا اسكتلنديين ، للموازنة بينهم وبين العنصر اللاتيني في هذه المحاكم . وكانت هذه فكرة قديمة من عهد كرومر .

ولكن الحكومة رغم ذلك ، كانت تحظى بتأييد واسع من الشعب . وكان رئيس الوزارة رجلا طيبا ودودا ، مؤيدا من فريق مشهود له بالكفاءة . كان على الشمسى وزير المعارف ، شركسيا لم يتقص بناؤه التحيل من مقدرته الإدارية ، وكان محمد محمود وزير المالية ، الذى كان يتميز ببشرة أهل الصعيد الدائنة ، وسمنة اللورد الرفيعة الصغير ، إلى جانب هجة اكسفورد القاطعة الواضحة المرحة ، التي اكتسبها من جامعته ، وكان وزير خارجيته وأصف غالى ، الذى يبدو عليه أنه كان قد تخلف من عصر أكثر نبلا . وكان وزير المواصلات ، مكرم عبيد الذى كان خطيبا مقنعا ، وإداريا مأكرا ، وقبليا متعدد المواهب ، وشاع أنه كان خبيرا في توجيه الأحداث بوسائله السريّة .

ولكن المؤمل في هذه الأثناء ، كان الإمساك بالنحاس ، بوصفه قائدا ديمقراطيا ، مثلثا بالتعهد للشعب ، بتحقيق وعود واضحة أو متضمنة . وكانت الخطوة هي وضعه موضع الاختبار ، في مدى تمسكه بهيمنة النظام من كل عت . كان هذا هو هدف البريطانيين ، الذين أعلنوا بعد إخفاق المفاوضات الأخيرة ، أنهم يريدون الرجوع بالموقف إلى ما كان عليه قبل فبراير ١٩٢٢ . وكانت وجهة نظرهم أن تصريح النسي لا يزال سارى المفعول ، ولكنه تصريح لا يمكن اعتباره اتفاقا بين مصر و بريطانيا ، لأنه كان من جانب واحد ، وتستطيع بريطانيا - نظريا - أن تسحب ، وترجع إلى فرض الحماية . ولعلنا نتذكر أن هذا التصريح كان يشمل أربع تحفظات ، أهمها وأبعدها نظرا يتعلق بوضع الأجانب . وكان دائما هناك كلام كثير عن الأجانب ، في كل مرة يفكر فيها في فرض قانون للضرائب ، أو يحدث فيها اضطرابات عامة . وحين شعر النحاس بالفخاخ التي تنتصب له . لجأ إلى سياسة التهذبة . فجمع رجال وزارة الداخلية ، وحثهم على تبني موقف يتسم بالتسامح والتصالح إزاء جميع الأجانب . وأرسل نشرة بهذا المعنى إلى مديري الأقاليم . وكان قد أصدر بعد ثلاثة أيام من توليه الوزارة (٢٠ مارس ١٩٢٨) ، بيانا

بمحمل معاني الصداقة والودّ لبريطانيا . وكان يأمل بهذه الخطوات ، أن يكون قد أزال عن البريطانيين ما يمكن أن يكون قد ساورهم من القلق من جهته .

ولكن كيف كان يمكن لمثل هذه المناورات - التي ربما كان من الصعب اجتنابها - أن تتفق مع الروح الثورية ، التي يدعى هؤلاء القادة أنهم يمثلونها ؟ إن الحقيقة أنهم كانوا يميلون إلى تجميع قوى هذه الروح في قناة واحدة ، وتحويلها إلى مطالب سياسية ، أو بمعنى آخر ، إنهم كانوا يريدون استخدامها كقوة دافعة إلى إجراء المفاوضات مع بريطانيا . ولكن عقد المعاهدات ، لم يكن قط إجراء وثيق الصلة بواقع الحياة في البلد الذي يعقدها . فالحصول على الاستقلال ، من حيث كونه متعلقا فقط بالإجراءات السياسية والدبلوماسية ، هو نوع من المراوغة والهروب من الحركات الأعمق . فحين يجند الاستقلال الرأى العام ، ويثبت أنه لا يمكن التغلب عليه سياسيا ولا يمكن تغييره أخلاقيا ، فإن ذلك يستتبع - كنتيجة لا بد منها - نوعا من التهرب من القضايا الجوهرية . فمن أين استمد قوته الحقيقية ؟ لاشك أنه استمدّها من ذلك الطموح الجماعي الكامل ، الذي كان يحفز المصريين في تلك الفترة - وكل الرجال في جميع البلاد المستعمرة - أن يهبوا لنصرة كل من أودى ، أو ظلم ، أو أهمل . إن هناك فرقا كبيرا بين هذه المشاعر المشوية ، وبين أعمال أي زعيم ، مهما كانت شعبيته وتماطفه مع الجماهير ، كما كانت الحال مع النحاس . فشعبية ذاتها تصبح مجرد نوع من زينة نوافذ العرض ، حين يخفق الزعيم في إشباع تلك الاشواق العميقة التي يحس بها الشعب . لم تكن القضية المطروحة هي إخلاص النحاس - فقد كان ذلك فوق الشبهات . ولم تكن كفاءته - فلم تكن قد أصبحت موضع التساؤل بعد . لقد كانت القضية هي الانحرافات والانتقاصات داخل البناء . لقد بدأت فعلا ، نقاط الخطر التي تتلذذ بالفرح أو الانفجار ، في الظهور في كل مكان تصطدم فيه هذه القوة الداخلية بحواجز النظام ، أو حتى بحواجز السلطة التي تمثل هذه القوة ذاتها .

في نظام كنظام مصر ، كان من اليسير ملاحظة نقطتين على الأقل من نقاط هذا الخطر ، هما مجال الإعلام ، ومجال الاجتماعات العامة . وعلى ذلك فلم يكن من العجيب أن تجد الحكومة نفسها في هذين المجالين ، وجها لوجه أمام مشاكل قانونية وعملية صعبة . لم تكن هناك قيود كثيرة على حرية الصحافة في تلك الفترة ، وإن كانت الصحافة عرضة في بعض الأحيان ، لتوقيع أحكام قاسية عليها من القضاء . ولكن حرية الاجتماع ، كانت تخضع لقانون شديد الصرامة ، يعرف بقانون زيور ، الذي قرّر مجلس النواب إلغاءه في فبراير ١٩٢٨ . إن هذا الإجراء من مجلس النواب ، الذي أعلن البريطانيون على الفور بأنه قرار غوغائي ، كان يحتوي على شيء جديد ، لعله الأول من نوعه في مصر . فلقد نصّ فيه على أن الموظفين أو رجال الشرطة ، الذين يتدخلون دون وجه حق لفض اجتماع عام ، يجب أن تنفذ عليهم العقوبة في الحال إذا أمكن ، أو فيما بعد إن لم تسمح الظروف . لقد كان المفهوم من مضمون هذا القانون ، إن القيم السياسية قد اتخذت لنفسها معنى وطريقا جديدين . كان معناه مجيء اللحظة التي نشاهد فيها تمييزا بين نظام الباطل في الماضي ، والنظام الآخر الذي يتمنى إلى المستقبل . وتزامن هذا مع نهاية جيل من الشخصيات المسنولة ، كان منهم رجال دولة من أمثال ثروت ومظلوم وزغلول نفسه ،

وصحافيون من أمثال أمين الرافعي أما الجيل الجديد ، فقد كان رجاله يفضلون إجراء تجديد جذري ، وإن كانت أهدافهم قبل إلى المخاطرة بالتحقيق إلى ما وراء عالم المكتبات . وعلى أي حال ، فقد ضغط الوفد على مجلس النواب لإقرار هذا القانون .

ولكن لويد تشرّع بحماية الأجانب والمحافظة على النظام - وهو نظام كان يرتبط ارتباطاً وثيقاً بسلامة السلطة المحتلة - وأصر بحجة الفضيلة والأخلاق ، على وجوب مراعاة حقوق السلطة التنفيذية ، وحمايتها من سيطرة أى سلطة أخرى عليها . وفي ٣٠ مارس ١٩٢٨ ، أجاب النحاس على رسالة تتعلق بهذا القانون ، أرسلت إليه من لويد في السابع من مارس . ونشرت إجابته في صحيفة التيمز ، مصحوبة بتعليق يتضمن الكثير من عبارات الاستهجان والتهديد . وبين السابع والثلاثين من مارس ، كان هناك ثلاثة أسابيع للتأمل . ولا يمكن للمرء إلا أن يفرض أنه كان هناك بعض المساومات أيضاً خلال تلك الفترة ، وإن كان الجزم بذلك ، لا يتأتى إلا بالأعلاخ على الوثائق السرية المرتبطة بالموضوع . وعلى أي حال ، فقد كان ردّ النحاس قاطعاً ، من حيث المبدأ على الأقل . ولذلك اعتبرته التيمز أكبر تحدى قذف به في وجه بريطانيا منذ عام ١٩١٩ وحُرّضت على الرجوع بوضع مصر إلى ما قبل تصريح فبراير . ولعل بعض الضغوط قد مورست ، حتى لا يردّ الوفد على هذا الكلام ، الذى كان من الواضح أنه قصد به إثارة الغضب ، الذى يمكن أن ينجم عنه تصرف تتخذه إنجلترا ذريعة لتنفيذ أغراضها . ثم أن الوفد ، لو كان قد ردّ على هذا الاتهام ، فلا شك أن الأحزاب الأكثر تطرفاً ، كانت ستستغل ذلك ضدّه . وحين أسرع مراسل التيمز إلى القاهرة ، فقد تناقش مع لويد في النعت المناسب ، الذى يجب أن بوصف به ردّ الفعل عند المصريين . هل يكون (الوقع) أو (الأهوج) ؟ وفي آخر الأمر ، اتفقا على كلمة (مشاكس) ، في وصف موقف النحاس في الدفاع عن حقوق البرلمان . وفي ٢ أبريل ، وصلت إلى النحاس رساله جديدة من إنجلترا ، حلّل فيها سير أوستن تاريخ هذه الأزمة ، بعبارات تبعث على القلق في صرامتها وإصرارها . وخاف النحاس واضطرب الملك . فحين أملى البريطانيون أوامره - وليس للأمر تفسير غير الإملاء - على الحكومة المصرية بسحب القانون ، فانهم كانوا يهدفون أيضاً إلى إحراج الملك ، الذى كان يمكنه الاكتفاء باستعمال حقه في رفض إعلان هذا القانون ، لإنهاء المشكلة . ولكنهم كانوا يريدون إجباره إلى استخدام حق النقض (الفيتو) ، لإضعاف موقفه أمام الشعب ، وبذلك لن يصبح أمامه غير السفارة البريطانية في المستقبل ، إذا احتاج إلى طلب العون .

كان هناك بعد ذلك كلام كثير حول استدعاء صدى لتأليف وزارة جديدة . وبدأ أن الأزمة قد وصلت إلى طريق مسدود . فهل أصبح من الضروري لبريطانيا أن تغير سياستها ؟ وما يذكر ، أن السفير الفرنسي جابر ، كان قد اقترح على لويد ، كمخرج من هذه الأزمة ، أن يجبل هذا الموضوع على لجنة المطالب المتنازع عليها للفصل فيه . ولكن واصف غالى رفض هذا الحلّ الذى كان يقصد به المعاونة ، وأعلن أن مصر لن تقبل هذا الإذلال . وعلى ذلك ، وجهت بريطانيا إنذاراً إلى مصر ، مصحوباً بظهور بارجة من الأسطول البريطانى في مياه الإسكندرية ، تطلب فيه من الحكومة المصرية سحب هذا القانون من البرلمان ، خلال ثلاثة أيام . وأصيب الملك من جرّاء ذلك بالرعب ، وخضع النحاس . كان ردّه في

الثاني من مايو يؤكد بشدة على تمسكه بالبيادي . ولكنه كان قد أوحى من جهة أخرى إلى مجلس الشيوخ ، بتأجيل النظر في هذا القانون . وأعلنت السفارة عن رضاها بهذا الحل . وأرسل لويد أحد معاونيه لتقديم الشكر ، وللإعراب للحكومة المصرية بأن بريطانيا وإن كانت تعتبر هذا التأجيل هو لأجل غير مسمى ، إلا أنها تؤيد الحصول على تأكيدات محددة بهذا الخصوص .

وأعربت مجلة المنار عن رضاها (التقى) عن هذا الحل الذي أنهى الأزمة . كما أعلن الأحرار الدستوريون في السياسة أيضاً ، عن موافقتهم على هذا الحل . ولكن الأخبار والحزب الوطني بالضرورة ، أدانوا الحكومة على هذا الضعف . وكان هذا هو العام الذي أصبح فيه موقف الحكومة من الشيوعية واضحاً . واتخذت فيه إجراءات شديدة على نطاق واسع ضدهم ، فلاحقته الشرطة وفشت منازلهم ، وضبطت مطبعة (رونو) في منزل يسكنه بعض العمال في شركة ديتريو للسجائر . ومن حسن الحظ أن هؤلاء كانوا جميعاً من الأجانب . ولكن قوات الأمن ، في تعاون وثيق مع البريطانيين ، كانت تجهد في أثر عدد قليل من المصريين ، دعوا إلى موسكو لحضور مؤتمر الكومنتيرن . وكتبت صحيفة برافدا في ذلك ، نقول - إن الوفد الذي يمثل طبقة البورجوازية في المجتمع المصري ، لا يصلح للتصال ضد الإمبريالية ، ولا لمقاومتها .

تعبّل النحاس أكثر مما يجب ، في زيارة لويد بعد انتهاء الأزمة . ورؤى لويد الزيارة . ولكن مصر لم تربح شيئاً من تبادل المجاملات وفي ١٠ مايو ١٩٢٨ ، حين نوقشت المسألة في مجلس العموم ، لم يوجه رامزي مكدونالد ، على عكس المتوقع ، أي نقد لسياسة تشميرلين . وأخير الأخير مجلس العموم ، عن وصول برقية إليه من لويد ، يعلمه فيها بأن النحاس قد قدم له الشكر . ولقد سبب هذا هزة في البرلمان المصري ، وأثار عاصفة في الصحافة ، ودافع النحاس عن نفسه على قدر المستطاع ، وكان قليلاً . فقال إنه شكر البريطانيين على موقف مصر التسامح ! وعلى أي حال ، فقد أصابت الطعنة هدفها . فلقد بدا أن البريطانيين - في ظاهرة عجيبة تسير ضد مسيرة التاريخ - قد استعادوا مبادرتهم القديمة في الهجوم ، وكأنهم يريدون بذلك دفع عقارب الساعة إلى الوراء ، واسترجاع عهد عفا عليه الزمان ، ولا يجب أن ننسى هنا ، الدور الذي لعبه من كان لا يزال على قيد الحياة من طغمة الاستعمار القديمة ، سواء أكان في مصر أو في إنجلترا . وفي نفس الجلسة التي أثير فيها موضوع القانون المصري في مجلس العموم ، قال أحد مساهدي لورد ملز السابقين - ويدعى سيرنيل رود ، وسط تصفيق كاد أن يكون إجماعياً من الأعضاء - وأخيراً وبعد مرور أربعين عاماً ، قد أصبحت لنا سياسة محددة حقاً . إن هذه السياسة تمثل الحد الأعلى والحد الأدنى ، الذي يمكننا أن نقبله من بلد ، ارتبطنا به ارتباطاً لا انفصام له ، مع العلم بأن هذا البلد يدين لنا بمرحاته الحالي واستقلاله . كان هذا رجوعاً إلى لغة عصر بانث وتعرض النحاس إلى نقد عنيف ، بسبب موقفه الدليل . واشترك هيكل ، الذي كان يجب أن يؤيده بوصفه أحد أعضاء وزارته ومثلاً فيها للأحرار الدستوريين ، في هذا الهجوم ولكن المقاد كان أكثر عنفاً في رده على هيكل في صحيفة البلاغ ، إذ قال له - وهذا كلام الأطفال يا ولد فتكلم كلام الرجال ،

ولكن موقف الوفد على أى حال ، أصبح أبعد ما يكون عن المجد والكبرياء . ومن المؤكد ، أنه كان على النحاس أن ينتحى أو ينتحى قبل ذلك : وكان الهمس يدور ، أنه - وهو يعرف طبيعة الهجوم الموجه إليه ، والذي كان يزداد حدة من يوم إلى يوم ، ثم وهو يواجه المعارك البرلمانية وحملات الصحافة ، وأمر من ذلك ، يواجه غيبة أمل الجماهير ، التي بدأت تقول إن للإنجليز دائما الكلمة الأخيرة - كان يستخدم الأسابيع الأخيرة من حكمه المهدد ، في ملء خزانة الوفد ، والمفاوضة في إعادة تعيين أعضاء مجلس الشيوخ ، وإيجاد وظائف لأنصاره . أما الملك ، فقد رفض بدوره التوقيع على الأوراق المقدمة إليه . واستقال وزيران من وزارته ، هما محمد محمود من الأحرار الدستوريين وأحمد خبطة من الوفد . وبما أن النحاس قد رفض أن ينتحى مختارا ، فقد كان لابد من تنحيته بالقوة .

انقلاب ملكى

فى أواخر يونيو ١٩٢٨ ، شنت بعض صحف القاهرة حملة مؤحّدة ، ضد ثلاث من أكبر شخصيات النظام ، هم النحاس وويصا واصف ورئيس مجلس النواب ، وجعفر فخري باشا ، شقيق سفير مصر فى باريس . وكان الاتهام الموجه إليهم ، هو الانحياز بالنفوذ .

فى عام ١٨٩٨ ، حاول الأمير سيف الدين ، أخو الأميرة شويكار زوجة فؤاد ، قتل عاهل المستقبل . وأعلن أنه كان مختلاً فى قواه العقلية ، وأودع أحد مستشفيات الأمراض العقلية فى الخارج . والآن بعد مضى أكثر من ربع قرن على هذا الحدث ، أمكن لهذا الأمير أن يهرب من المستشفى ، والتجأ إلى القسطنطينية . ولم يكن هذا الرجل المختل العقل فقيراً . فقد قدرت ثروته حينذاك بأنها تتراوح بين أربعة وخمسة مليون جنيه . وقدّر دخله السنوى بمائة وعشرين مليون فرنك فرنسى . ومن الغريب أن القيم على هذه الثروة كان الملك فؤاد . وظلت أمه طوال هذه الفترة تسعى فى نقل هذه القوامه إليها ، والإفراج عن ابنها . واختارت الأم هؤلاء السياسيين الثلاثة ليكونوا محاميها فى هذه القضية . ولم يكن النحاس بالطبع ، قد تولى السلطة بعد ، حين قبل الاشتراك فى مباشرة هذه القضية . وبطريقة خفية ، أمكن سرقة نسخة من عقد الاتفاق مع هؤلاء المحامين ، والتعرف على أتعابهم فى هذه القضية . وقد سرق هذا العقد من مكتب جعفر فخري ، ويقال إن ذلك قد تم بتدبير إحدى النساء ، المتزوجات . ولم يكن هناك شك ، فى أن المبلغ الذى اتفق على دفعه ، لم يكن مرتباً شهرياً ، بل كان نسبة مئوية من قيمة الثروة ، تدفع حين كسب القضية . ولما كان العقد مكتوباً باللغة التركية ، فقد تسرّب إليه بعض التحريف من خلال الترجمة . وعلى أى حال ، فقد برأ القضاء ساحة هؤلاء المحامين بعد ذلك بزمان ، أثناء حكم محمد محمود ، الذى أصيب بخيبة أمل كبيرة فى هذه النتيجة .

ولكن هؤلاء المحامين في تلك اللحظة ، كانوا واقعين تحت شبهة أخلاقية خطيرة . وفي مقال في صحيفة البلاغ ، أكد عبد القادر حمزة للندن ، أن الاتعاب المتفق عليها ، لم يكن مبالغا فيها على الإطلاق ، في قضية يتراوح المبلغ المتنازع عليه فيها ، بين أربعة وخمسة ملايين من الجنيهات ، كما ذكرهم بأن النحاس كان قد تخلف عن ممارسة المحاماة تماماً في عام ١٩٢٧ . لقد كان من الواضح ، أن المسألة كانت مؤامرة مدبّرة . ولكن ذلك لم يكن مهماً ، فقد اعتبرت أنها فرصة سانحة أرسلتها السماء .

لم يطلب من النحاس أن يستقيل ، بل طرد بأمر الملك ، بمرسوم جاف يتسم بالفظاظة والغلظة ، لم يتجاوز حجمه ثلاثة أسطر . وقد استند في هذا الطرد ، إلى ذريعة التفكك المزعوم في صفوف الوزارة . وفي آخر أسبوع من يونيو ، ظهر النحاس في مجلس النواب ، وأعلن أنه قد طرد من الوزارة . وكان نصراً عظيماً له في مجلس النواب ، حين وقفت الأغلبية العظمى في جانبه . وكان هناك عنصر يتسم بالسخرية في هذا التناقض . وكما لو أنه كان قد أريد التأكيد على هذا العنصر ، فلقد وقف رسل باشا حاكمدار القاهرة بنفسه عند باب المجلس - في الملابس التي يرتديها عادة لحضور حفلات السباق - يرقب ما كان يجري في الداخل . وأثارت هذه المسألة ضجة كبيرة في أوروبا - وكان من الظواهر العجيبة ، أن تثير سياسة مصر الداخلية ، اهتمام الصحافة الدولية ، طيلة قرن من الزمان . وعلقت صحيفة المانشستر جارديان على هذه الأزمة ، بقولها إنها تنتمي إلى النمط الشرقي من الأزمات وعلى نحو أقل احتراماً ، وإن كان أنفذ رؤية ، رأى صحفي فرنسي أن الملك قد جعل من هذه القضية المضحكة ذريعة للتخلص من وزارة النحاس ، بإجراء ما يجمع الناس على تسميته «انقلاباً» . أما البريطانيون ، فقد اشترطوا من جانبهم ، ثمناً لتأييدهم لمعاهدة كيلوج ، أن تطلق يدهم في مصر . وكما ظهر في مقال لمسيو شاستيه في صحيفة «لوتيون» قال فيه - «...» - إن كل الدول العظمى ، قد أغفقت على حرية التصرف لكل منها ، في المنطقة التي خصصت لها وعلى ذلك فقد تم التوصل إلى اتفاق ضمني ، بين الدولة الحامية والأمير المحمي ، من إندونيسيا إلى مراكش ، عن طريق الهند ومصر وتونس ، (ولاشك أن ذلك كان صحيحاً تماماً) .

لم يكن هناك أي مجال للشك ، في حقيقة أبطال هذه العملية الدرامية ، والمتنظعين الرئيسيين منها . في يوليو ١٩٢٨ ، أقام خشية باشا - وهو أحد المرتدين - مأدبة لتكريم السير جون پرسيفال المستشار القضائي ، بمناسبة اعتزاله لمنصبه ، وتكلم ضيف الشرف في هذه المأدبة بكل صراحة ، قائلاً - «والذي نعونه بالاستقلال ؟ لقد أضعتم فرصتكم عام ١٩٢٢ ، في الانضمام إلى الكومنولث . لم يبق لكم الآن إلا أن تظلوا حلفاء لبريطانيا . ولا يجب أن تأملوا في أكثر من ذلك .»

هبوط قيمة الرمز السياسي

في هذا التخلُّ عن الديمقراطية ، أو عن تلك الصورة الخيالية لها - التي كان لها قيمة غيبية في تلك

الفترة في مصر - ثبت أنه حتى المتعاونين على اسقاطها ، كانوا في عداد الخاسرين .

بدأ صدقي ، وقد طلب منه أن يؤجل رحلته الصيفيّة المعتادة إلى الخارج ، في المشاورة مع أصدقائه تجهيداً لتأليف الوزارة ، حين أخبر فجأة في التليفون أن محمد محمود قد كُلف فعلاً بهذه المهمة . وطبقاً لذكراته ، فإن هذا التكليف كان نتيجة (لتصحية من الجهات العليا) . وهو تعليق يتسم بالسخرية ، ويتضمن تدخل البريطانيين في هذا الشأن .

كان محمد محمود نائب رئيس حزب الأحرار الدستوريين ، ابناً لرجل من كبار ملاك الأراضي في الصعيد . وقيل إنه كان أحد المرشحين لعرش مصر ، بعد عزل الحديدي عباس الثاني . وكان محمد محمود نفسه متميزاً بالطموح ، ويصدق عليه المثل المصري الشعبي الذي يقول : «ابن الوز عوام» ، والحق أنه أثبت قدرته على العوم بانتصاره على الموت . إذ أنه - رغم عيوبه الكثيرة - لا يزال بعد وفاته بزمان غير قصير ، حياً باسمه وذكره ، ومحلّاً للإعزاز والتكريم من مواطنيه . كان رجلاً مهيباً ، برنزي البشرة ، مفرماً بقراءة أشعار البحترى ، وأحد أكثر الخطباء في جيله ، إجابة للغة الإنجليزية . ولد في عام ١٨٧٧ ، وعمل مديراً لأقاليم القيوم والقنال والبحيرة ، على التوالي . ثم نفى إلى مالطة عام ١٩١٩ ، مع سعد زغلول ، ورافقه بعد ذلك إلى باريس . ولكنه انفصل عنه بعد حين ليؤلف حزب الأحرار الدستوريين مع عدلي يكن . وحين عين رئيساً للوزراء ، قضى الأسابيع القليلة المتبقية حتى افتتاح البرلمان ، في السعي إلى تجميع المؤيدين والأنصار . وفي بيته الفخم في شارع الفلكي ، أخذ يجري المشاورات مع أصحابه . واستطاع هو وأصحابه أن يحصلوا على تأييد غير متوقع من بعض المعتدلين في الوفد ، والمختلفين معه من أمثال علي الشنسي . ولكن النحاس الذي كان لا يرضيه قط أن يتخلى عن السلطة ، قد استعاد عناده الجدير بالإعجاب في المعارضة . وأفقد خطابه البليغ في ٧ يوليو ، كل أمل لمحمد محمود في تكوين وزارة ائتلافية من الأحزاب المختلفة . قسم النحاس هجومه في هذا الخطاب بالنسايو ضد الوزارة والبريطانيين . ولم ينس أن يوجه فيه أيضاً طعنة مازكرة إلى الملك . ولم يبق أمام محمد محمود طريق يسلكه ، إلا حلّ البرلمان كما فعل زيور قبل ذلك بأربع سنوات . وكان معنى ذلك ، البدء من جديد مرة أخرى ، أو بالأحرى ، الرجوع إلى الوراء - إذ كان من الواضح ، أن المسيرة تتجه إلى الخلف ، في الفترة بين ١٩٢٤ ، ١٩٢٨ .

وجد الكثيرون ممن يتمسكون بإيمانهم من الأمال النبيلة ، أنفسهم الآن موسوقين إلى السلوك المنحرف ، أو حتى إلى تعريض سمعتهم للخطر . وسجل البريطانيون عدداً من الانتصارات . فقد دخل بريطانيان إلى دائرة رئيس الوزراء الحميمية . وعين هولمز - بدلاً من فان دن بوش الذي كان يميل إلى الفرنسيين - نائباً عاماً في المحاكم المختلفة . واحتفظ محمد محمود لنفسه ، كما كان متوقعاً ، بوزارة الداخلية . واحتفظ إلى جانبها بكل ماهر ، وهو شخصية معقدة ، وصفه البلاغ بأن له خمسة وجوه على الأقل ، ولديه أطماع دكتاتورية . وكان وزير الخارجية ، هو حافظ عفيفي ، وهو وفدي سابق من أصحاب الكفاءة ، وإن كان سلوكه غير سوي . وعين خشبة ، الرائد الآخر عن الوفد ، وزيراً للعدل . وعين لطفى السيد ، الذي كان رجلاً وطنياً إنسانياً النزعة والثقافة ، وإن كان في سنة المتقدمة قد فقد

الكثير من شجاعته ، وزيرا للمعارف . ووضع عبد الحميد سليمان ، وهو من أكفأ المهندسين ، على رأس وزارة الأشغال العمومية . وبالاختصار ، كانت وزارة من الأكفاء ، كما قيل عنها . ولكن صحيفة براقدا علقت على هذه الوزارة بقولها - «إننا نرجو أن يقوم الشعب المصرى ، هذا الانتصار المألوف للبورجوازية الوطنية ، طبعا للقيمة الحقيقية التى يستحقها» .

ولكن على أى العناصر ، كان يمكن لهذا التجمع الوزارى أن يعتمد ؟ أعلى الملك ؟ ربما ، ولكن إلى حد محدود . فسرعان ما نشأت التوترات بين الملك ووزيره الأول .

وكان هناك اختلاف كبير فى رأى بين الذين قاموا بهذا الانقلاب أو هذه المؤامرة . كان إسماعيل صدقى فى أوروبا للاستشفاء . وزار ألمانيا بدعوة من البنك الألمان الشرقى ، الذى كان عضواً فى مجلس إدارته . فكل هؤلاء الناس كانوا على صلة وثيقة بدوائر المال والأعمال . وكان هذا من العبارات التى يكررها محمد محمود فى خطبه ولقاءاته ، إشارة منه بكفاءة الفريق الذى يمثلته ، وقدرته على تحمل مسؤولية الحكم . فقال فى أحد خطبه مثلاً - (لقد كان يحكمنا خطباء الغوغاء ، نحن الذين نستهدف الجذبة فى أفكارنا ونريد أن نفرغ لأعمالنا . ولقد آن الأوان لكى نلتفت إلى هذه الأعمال) . وقال لوفد من أعيان المتوفية فى ٤ يوليو - (لقد كانت البلاد فى قبضة «الشلل» . ويكتم أبها الأعيان أول من حرم من قدراته الانتخابية ، وأول من قاسى من الشرور التى انتشرت بسبب هذه الانتخابات) . واستل كىل الطعنات للنظام البرلمانى - (لقد رأينا ماذا كانت هذه الانتخابات ! إنها لم تكن إلا وسيلة للنهب والسلب ، وطريقة للتدخل فى سلطة النشاط الحكومى ، الذى لا يتنج عنه إلا الفوضى والأسى لكل الناس) .

كان هذا هو الأسلوب الذى يتحدث به محمد محمود للناس قاطبة بلا استثناء . وأعلن أن وزارته ستكون وزارة «استقرار ونظام» حتى يقضى على الفوضى ويعيد سيادة القانون . والحقيقة إن أهل الريف كانوا قد أداروا ظهورهم الآن لكل نشاط سياسى ، بما فى ذلك نشاط الوفد . وكان النخلة المفاجئ لرجال الرى البريطانيين عن وظائفهم ، قد أوقع بعض الارتباك فى نظام الرى خلال السنوات الأخيرة . ولذلك أحسّ الفلاحون بشىء من عدم الرضا إزاء غلاة المتطرفين فى الوطنية . وكان هذا هو الشعور الذى يسعى الملك ومحمد محمود إلى إثارة بين الفلاحين ، رافعين أمامهم الأمل المضىء فى مستقبل يفيض بالرخاء ، عن طريق ما قد تسميه اليوم بالنظام التكنوقراطى . فماذا يسم ، إذا بقى البرلمان أم لم يبق ، مادام نظام الرى يعمل بكفاءة ، ومادام الفطن يباع بأسعار مجزية ؟ إذا سارت الأمور على مايرام ، فلتذهب المبادئ إلى الجحيم ! إن المبادئ أداة خطيرة فى خدمة الغوغائية ! والخل الوحيد هو إيجاد مضمون جديد من الحقائق لهذه المبادئ ، وبذلك يعهد بتحمل المسؤولية إلى أولئك الذين يثق الناس فيهم . أما الآن ، فقد خدع الشعب ، وتبخر الأمل فى أن يتصرف بالحكمة ، وأن تصد عن الأحكام السليمة . ولذلك يجب حرمانه من السيطرة على الحكومة . من هذا النقد المحق للغوغائية ، التى لا يمكن ثبوتة الوفد منها ، انتقلت الحكومة الجديدة إلى إدانة الديمقراطية . وتعويضا عن الديمقراطية ، كان البديل هو أن تتقدم برنامج حافل من الأعمال العامة التى تزعج تنفيذها فى القريب العاجل ، كبناء القناطر ، وتحسين الرى والصرف ، ودفع التعويضات لأهالى النوبة عما أصابهم من الخسائر من تعلق غزان أسوان ، وإصلاح

الريف . ولكن الحقيقة ، هي أن جميع الحكومات المتعاقبة دون استثناء ، قد أولت عنايتها بكل هذه الأشياء ، في الدعوة والعهود التي قطعتها على نفسها . ولكن فيما يتعلق بالحكومة الجديدة ، فقد كان الإصرار الشديد على هذه الوعود ، يوحى بأنها تريد أن تعوض الناس عن شيء فقدوه . فقد وعدت الحكومة بإدخال مياه الشرب النقية إلى القرى ، وردم البرك ، وإقامة المساكن ، وبناء المدارس والمستشفيات . وفي حين السيدة زينب في القاهرة ، احتفل بوضع الحجر الأساسي لبناء مساكن للعمال .

وبعد شهر من السعي ، حين حلّ اليأس بالحكومة من الحصول على أغلبية ، صدر مرسوم بحل البرلمان . وكان هذا المرسوم مكوناً من فقرتين ، وتضمنه مذكرة تفسيرية ملتبسة . وأعلن في هذا المرسوم ، إيقاف العمل بالضمانات الدستورية لمدة ثلاث سنوات . بما في ذلك المادة الرابعة من الدستور ، وهذا نصّها - ويحكم الملك ، ويمارس سلطاته بواسطة وزرائه . (وكان هذا يعني أنه ستكون هناك فترة من الحكم الملكي المباشر) . وتقول المذكرة التفسيرية ، إن ذلك سيستمر العمل به ، إلى حين ترجع الأمور إلى مسيرتها الطبيعية . ويكون ذلك - « حين يتعلم الشعب الأصول الصحيحة اللازمة لممارسة الديمقراطية » ، أي أن الشعب الذي خدعته الحكومة السابقة ، يجب أن يعاد تعليمه الآن !

إن معارضي النظام البرلماني في مصر ، أو أي مكان آخر ، يسلكون نفس الطريق دائماً . والاضطرابات الاجتماعية ، والتجاوزات الحزبية ، يمكن أن تمّد نقاد النظام البرلماني دائماً بسلاح جاهز بمسكون به ويستغلونه . ولكن النظام البرلماني على ضعفه وتعرضه للهجوم على واقعه ، هو رغم ذلك ، نظام قوى صامد بوصفه مثلاً أعلى . وإسهامه الفعال في تقدّم الجماهير ، ينحصر تماماً في المدى الذي ترجح فيه كفة المثل الأعلى ، على كفة الواقع . وعلى أي حال ، فقد دافع الوفد دفاعاً مجيداً عن هذا المثل الأعلى . ففي ٢٨ يوليو ، اجتمع النواب والشيوخ السابقون ، في منزل أسرة الشريعي ، وأصدروا بياناً حازماً ، اتهموا فيه الحكومة بالاعتداء على الدستور ، وأعلنوا أن تصرفاتها ، وخاصة الدبلوماسية منها ، تعتبر لاغية وكأنها لم تكن . وعقد اجتماع آخر لهذا البرلمان « الشيخ » ، في ١٧ نوفمبر في دار البلاغ . ولم تقتصر هذه الاجتماعات على تجرّد الكلام . فلقد أخافوا البريطانيين ، الذين كانوا قلقين لانقراض أصدقائهم إلى تشييل الشعب ، وكسب الرأي العام إلى جانبهم . وكان محمود عزمي ، الذي كان يعاون حسين هيكل في تحرير السياسة ، أحد الذين أدانوا حلّ البرلمان ، وعملوا على تجميع المعارضة ضد الحكومة . وفي ١٥ أغسطس ، احتج مجلس إدارة نقابة المحامين على وقف الشرعية المكفولة بالدستور . ولم يكن ذلك شيئاً قليل الأهمية في بلد تشيّع باحترام الشريعة الإسلامية ، وحول هذا الإحساس العميق إلى وعي دقيق بكل ما هو قانوني ، حتى ما كان منه شكلياً فقط في بعض الأحيان .

كانت الإرادة الشعبية ، بالرغم من كل المحاولات لكبتها ، تنفجر في كل اجتماع يعقد . وكان كل انتخاب يكشف بوضوح ، عن أغلبية ساحقة للحزب الذي تعتبر الجماهير - بالرغم من كل شيء - أنه التجسيد الكامل لأمالها . ولكن من سوء الحظ ، أنه كان من الممكن ، لهذه القوة الديناميكية ، أن تنحرف في أحد اتجاهين . إلى عنف غير منطقي ، أو إلى خطة لاصطياد الأصوات . فقد أخذ التحاس

يحبوب المدن المصرية ، مظهرا نشاطه العالي الضحيح ، الذي لم يتعد بالضرورة إلقاء الخطب . وهكذا انفصل العنف عن الفصاحة . وانفصل كلامها عن الفاعلية . في كل مؤسسة ، وفي كل موقف تاريخي ، هناك وجهان الرمز والوظيفة . وكلما قدم العهد بالبيئة ، أو اصطنع ذلك ، كما هو الحال في مصر ، كلما اتسم التعبير بتجديد مندروس . ونظرا للظروف الخاصة بمصر ، فقد حاولت هذه البلاد أن تتبنى النماذج الخارجية في التعبير ، بدلا من وضع ثقفتها في دوافعها الخاصة . وفي مثل هذا الانقسام بين الرموز والأشياء ، بسبب إخفاق الشعب - سواء أكان هذا الإخفاق موروثا أو مصطنعا ، مع العلم بأنه في كلتا الحالتين مؤقت - في التكيف بالطرق المعاصرة ، فإن هذين التعبيرين - الرموز والأشياء - يتعد أحدهما عن الآخر على نحو خطير . فيصبح الرمز تعزيبا أو تهويما ، كي يبرز الأعماق التي نستطيع وحدها أن نجسده . أما الشيء ، فإما أن يتجمد ويفقد شفافيته ، وإما أن يتفجر ، محاولا أن يتغلب مرة أخرى على التاريخ . ونحن نلاحظ في مصر تلك الفترة ، تباعدا متزايدا بين القوى الحية النابضة ، وبين القوى الأخرى ، التي ليست إلا قوى شكلية ، أو مجرد واجهات أو مؤامرات . لقد قلت من قبل ، البرلمان والشعب ، ولكن الأشياخ توجد في كل مكان ، في مثل هذا المشهد :

أما الوفد - وقد دفع دفعا إلى استخدام الأساليب المتطرفة في الكلام ، وحرم من الاصطلاح بمسئولية الحكم التي تساعد على ضبط النفس - فقد انتكس إلى الشعور بالإحباط . ولم يكن ذلك بسبب افتقاره إلى النشاط . فلم يقتصر نشاط أعضائه على مصر فحسب ، بل عم الخارج أيضا . ففي كثير من المؤتمرات الدولية ، نجحوا في اتخاذ قرارات تدين توقف الحياة النيابية في مصر . ومن أمثلة ذلك ، نجاح مكرم عبيد في لقاء مع مجلس الاتحاد البرلماني الدولي في برلين ، في اقتناع هذه الهيئة باصدار قرار يدين كل ما يصادف إلى كبت أي نظام برلماني .

5. يكن محمد محمود استخدم اليد الحديدية في منع كل المظاهرات الشعبية . وكانت الشرطة في عهده بقطعة حذرة . وفي مصر ذلك العهد ، كانت بقطعة الشرطة وكفاءتها ، تعنى الشترك البريطانيين في نشاطها . وحار أصدقاء الوزير الأول ، فيها إذا كان يعتبر رجلا قاتق الشجاعة ، أو أنه كان يقتفر إلى وضوح الرؤية لما يجري حوله . فقد كان سلوكه كله ، يتضمن الاحتقار لكل القوى التي تعمل ضده ، أو يتضمن الجهل بها . وكان يبدو أن وسائل إعلامه وشرطته ، تلعبان مع الوفد لعبة «الغمضية» (الاستغماية) . ومن أمثلة ذلك ، أن الوفد - في زيارته المستمرة للمدن والريف - كان قد أعلن عن عزمه على زيارة طنطا يوم ٢٠ يوليو ١٩٢٨ ، وكإجراء معاكس ، رتبته الحكومة اجتماعا للحزب الوطني في نفس المدينة ونفس اليوم . وفرض مدير الإقليم على كلا الحزبين ، أن يعقد كل منهما اجتماعه في منزل خاص . وكانت بعض المنازل في ذلك الحين تسع للمئات . وفي هذا الاجتماع ، ألقى مكرم عبيد خطابا هاما ، قال فيه موجها كلامه إلى رئيس الوزراء ، بمناسبة تهته الأخير لنفسه ، على ما أحرزته وزارته من نجاح في إعادة الانتعاش للاقتصاد : «إنكم على العكس ، مسئولون عن تخريب الحياة الاقتصادية للبلاد ، بتعريضكم ها للاضطرابات السياسية ، التي تجعل من المستحيل توفير الإحساس بالأمن للعمل أو استغلال المال . ولم تقنعوا بذلك ، بل قسمتم الأمة إلى فئات وطبقات ، حتى يمكنكم كسر عمودها

الغفرى ، وتحطيم قدرتها على الكلام ، دون أن تدروا انكم بذلك تدفعونها إلى حرب بين مختلف الجماعات والطبقات ، يمكن أن يؤدي بها إلى أزمة إجتماعية خطيرة ، لا يعلم نيتها إلا الله . (وهي ملاحظة تلقى الضوء على المستقبل) . كان القبطى الماكر في هذه المناسبة . ينافس مالك الأراضي فى الصعيد ، على كسب ود طبقة التجار ، وغيرها من الطبقات الغنية . وزار محمد محمود - الذى كان لا يخشى شيئاً - هذه المدينة بعد بضعة أيام . ولكنه وضع نفسه بذلك فى أرض الوجد . وكان استقباله هزئياً . كان يقوم على حراسته رجال الشرطة المتخفون فى الملابس المدنية ، والعمد . ويصعوبة شديدة ، وباستخدام الكرياج ، أجبر أصحاب الدكاكين على فتحها فى ذلك الصباح .

وتم وقف صحيفة البلاغ عن الظهور لمدة أربعة أشهر ، حين نشرت أثناء هذه الرحلة . كما اتخذت إجراءات صارمة ضد مجلة روزاليوسف لنفس السبب ، وكانت المثلة الشهيرة التى تحمل هذا الاسم ، قد أصدرت هذه المجلة ، حين تحولت إلى ناقدة للمسرح ، وكانت بالطبع من أنصار الوفد . وكانت جريمة هذه المجلة هي نشر صورة كارينكاتورية لمحمد محمود ، وهو يدوس على الدستور فى طريقه إلى شغل كرسي رئيس الوزراء . فصودرت أعداد هذه المجلة ، دون إصدار حكم قضائى بذلك . ولكن مقالها ظهرت فى اليوم التالى فى البلاغ . وحيث إن هذه الحادثة قد تزامنت مع أول خطاب لمحمد محمود ضد الدستور ، فقد احتج النحاس احتجاجاً شديداً على هذه المصادرة . ونتج عن ذلك أن صحيفة السياسة ، لسان حال الوزراء ، وصفت الوفد بأنه حزب روزاليوسف ، وهكذا أوقفت صحيفة البلاغ لمدة أربعة أشهر ، وكذلك مجلة روزاليوسف ، وصحيفة وادى النيل . وحتى الأهرام ، وجه إليها إنذار وفوق ذلك فقد حاولت الحكومة أن تسيء إلى سمعة خصومها ، بتوجيه تهمة الاختلاس إليهم ، ولكنها فشلت فى ذلك فشلاً ذريعاً . وحير شاب أملها فى هذا الاتجاه ، فقد سعت إلى إحكام قبضتها على موظفيها ، بإصدار قانون حماية الوظائف العامة ، الذى يعتبر التعرض لآى موظف عام أثناء تأدية وظيفته ، من الجرائم التى تستحق العقاب . كما أنها حظرت على موظفيها وطلبة المدارس الاشتراك فى المظاهرات السياسية .

الملك ضد وزرائه

كان أسوأ ما حدث ، هو إصدار قانون - دمج فور إصداره بالخزى والعار - يحظر تقديم أى احتجاج ضد تعطيل البرلمان والدستور . ولم يتباطأ الملك فى استغلال هذا الإجراء المشطرف .

كانت الحكومة قد استخدمت العنف فى تفريق إحدى المظاهرات الوفدية فى مكان قريب من القصر . وانتهر الملك هذه الفرصة الممتازة ، لإطلاق الإشاعات عن تعاطفه مع المظاهرين ، وإبداء أسفه على ما حدث لهم . واتسعت الفجوة . ولكن إذا كان الملك قد استهدف من ذلك الأفراد بالحكم ، فإن ذلك لم يكن مستطاعاً إلا بالوصول على موافقة البريطانيين . وكان من عادته ، حين يلحظ أن تدهورا قد أصاب شعبيته ، أن يلجأ إلى خطاب ودّع . ومن جهة أخرى ، كانت الحكومة حين تحتاج إلى دعم قدرتها فى الوقوف ، أمام مطامع القصر ، أن تحاول بدورها ، عقد صفقة معهم .

في أول ابريل ١٩٢٨ ، تصادف مجيء عيد القطر ، في نفس اليوم الذي كان الملك يحتفل فيه بعيد ميلاده . وكان يبدو أن شعبيته آخذة في الازدياد ، بالرغم من جميع الأسباب التي تدعو إلى عكس ذلك . والحقيقة أن هذه الجماهير الجاهلة كانت عرضة للإصابة بنوبات من الانتفاخ التعويضي . فعين كانت تفقد ثقتها في الجماعات السياسية ، وتنافسها غير البريء ، وحين تواجه بالإخفاق المتكرر في السياسة الخارجية وما يستتبع ذلك من خيبة الأمل ، فإن بعض قطاعات الرأي العام ، كانت توجه وجهها شطر الملك . وانطلقت الشائعات مرّة أخرى ، عن تأليف وزارة جديدة ، تحت رئاسة علي ماهر أو حسن نشأت . وكان الأخير في آسيا يجري بعض المفاوضات . ولعله كان المستول عن إحضار أمان الله خان ملك أفغانستان إلى القاهرة ، وقبله شيخ المالكا عاصمة حضرموت . وكانت هناك «سياسة عربية» أيضا تأخذ بجراها ويبدو أن مصالح دوائر الأعمال الكبيرة ، كانت هي الخلفية هذه المؤامرات . وفي هذه الأثناء ، كان يبدو أن موقف الملك يزداد قوّة . فقد أصبح أكثر تفوّلا ، وزاد تأكيده على الخلاف مع وزيره الأول ، الذي كان هو الذي ولأه السلطة . وبدأت بعد ذلك فترة مليئة بالمؤامرات ، التي يجب على المؤرخ أن يكشف عن تعقيداتها المملة ، حتى إن لم يكن لذلك سبب آخر ، غير إظهار الفجوة الآخذة في الانساع ، بين إمكانيات مصر الواقعية ، وبين تفاهاات ظواهرها الخارجية الزرية .

كان من المصادفات ، التي لم تمر دون النضات ، أن لويد قد أخذ إجازته في يوليو ١٩٢٨ ، في نفس الوقت الذي قام فيه وزير الأشغال بإجازته . وكان هناك مجالان ، استطاع فيهما أن يتفق الوزراء المصريون دائما مع سلطات الاحتلال ، وهما مشكلة مياه الرّي ، ومشكلة الامتيازات الأجنبية . أما عن المشكلة الأولى ، فقد تمّ الاتفاق على تأليف لجنة مصرية - بريطانية ، بعد توجيه الإنذار البريطاني إلى مصر في عام ١٩٢٤ ، بعد قتل السردار . وكما قد نتذكر ، فقد أعلن البريطانيون حينذاك ، أنهم غير مقيّدين بأى نصيب محدد من المياه ، فيها يتعلق برى مشروع «الجزيرة» في السودان . وكان ذلك مشروعا ، له من وجهة نظر البريطانيين ، أهميته الاستراتيجية ، إلى جانب أهميته الاقتصادية . فقد قصد به أساسا ، وضع السكّين قريبا من رقبة الفلاحين المصريين . وأخيرا توصل الطرفان ، في ٨ مايو ١٩٢٩ ، إلى اتفاق بالنسبة لمياه الرّي اللازمة لهذا المشروع ، اعترفت مصر فيه بضرورة زيادة كمية المياه اللازمة للسودان . وفوق هذا في هذا الاتفاق ، نشيت الهيئات القديمة ، التي كانت تشرف على التحكم في مياه النيل ، والتي كانت تتمركز في القاهرة حتى نهاية عام ١٩٢٤ . فانتقلت إدارة قناطر سنار ، التي كانت تتولاها وزارة الأشغال المصرية ، إلى اختصاص الحاكم العام للسودان - أي إلى اختصاص البريطانيين من الوجهة العملية . وكان ذلك يشكل تنازلات كبيرة . وساعد هذا الاتفاق على تقوية المعارضة . وكان الجميع يعيشون في خوف من الأزمة التي مستدلع في الحريف - وهي أزمة موسمية في حياة مصر السياسية - حين يرجع السياسيون من إجازاتهم بعد عطلة الصيف .

في آخر مايو ١٩٢٩ ، تولى حزب العمال السلطة في بريطانيا . وتولى ماكدونالد رئاسة الوزارة بدلا من بولدوين ، وتولى وزارة الخارجية آرثر هندرسون . وكان من أول أعمال الوزارة الجديدة ، استدعاء لويد من مصر . وكان هذا بمثابة نية تام للاستراتيجية القائمة ، التي إن لم يكن لويد هو الذي خلقها ، فقد

كان على الأقل ، أحد العاملين على تنفيذها والمستفيدين منها . وكان ذلك بالطبع في صالح الوفد ، كما كان ضربة قاصمة لوزارة محمد محمود . فهل قدر على هذه الوزارة أن تتحمل نتيجة عدم ثبات بريطانيا على سياسة واحدة ، ونتيجة تعاقب الحكم في وزارة خارجيتها بين المحافظين والعمال ؟ وحتى إذا استبعدنا هذه العوامل غير الملمثة ، فإننا نجد أن السياسة البريطانية في مصر ، كانت تنفرد دائما إلى الاستقرار . أوبالأحرى ، فقد كان ثباتها على مبدأ واحد فقط ، هو تفضيل استخدام المؤامره على العمل الحاسم ، وتبذ ضائعها أو إنصاف صنائعها ، حين يفقدون احترام مواطنيهم ، بحيث يصبحون عبئا عليها ، أكثر منهم مصدر قوة لها ، ولكن محمد محمود كان سيتعلم ذلك من خلال تجربته الشخصية ، كان محمد محمود لا يزال حتى هذه اللحظة يتمتع بعطف بريطانيا ، فقد دعت جامعة أكسفورد ، الذي كان أحد خريجيها ، ليكون ضيف الشرف في حفل تقليدي ، يقدم في كلية باليول التي تخرج منها . وكان حفلا أنيقا ، يتميز بالإيماءات الخفية . فقد أفهم الضيف ، أن أي محادثات معه ستكون موضع الترحيب . ولعل هذا هو ما كان يتوقعه .

ولم يكن في نية الوفد أن يظل بعيدا عن هذه المحادثات . فأرسل مندوبين للتأثير على الرأي العام البريطاني . وكان هذان المندوبان هما على الشمسى وواصف غالى الوزيران السابقين في وزارة النحاس . وقد ذهبا إلى لندن للمطالبة بإلغاء مراسيم ١٩ يوليو ١٩٢٨ ، الخاصة بتعطيل البرلمان والدستور . وهكذا أصبحت لندن في هذه الفترة ، بالموافقة الضمنية لجميع الأطراف ، مركزا للمؤامرات .

ومن المصادفات الأخرى الثانوية ، وجود ستر سمارت السكرتير الشرقي للسفارة البريطانية ، في لندن ، حين دعا الطلبة المصريون مكرم عبيد ، الذي كان هناك أيضا ، إلى حفلة تكريم . وخطب مكرم عبيد فيهم في فندق المتروبول ، منها اسماعيل صدقي علنا بالمساهمة في تعطيل الدستور حيث انه أرسل تقريرا سريا للوكالة البريطانية ، يشير عليها بالتخاذ هذا الإجراء . وهكذا بدأت مفاوضات محمد محمود - هندرسون ، في جو من الاتهامات والمؤامرات . وسجلت مسودة لمشروع اتفاق ، كانت عملاً لتبادل المذكرات (٣ أغسطس ١٩٢٩) . ولم تكن هذه المسودة تختلف كثيرا عن مشروع ثروت ، فيها عدا أن لندن كانت قد تنازلت عن شرط مهم ، هو حماية الأجانب . ووضعت مسألة السودان بالطبع على الرف مؤقتا . كما أن شيئا لم يتغير فيها يتعلق بالاحتلال ، أو بالمعاهدة التي يمكن أن تحل مكانه في نهاية الأمر .

وكان الملك قد ذهب إلى أوروبا أيضا . وفي الوقت الذي كان فيه محمد محمود ، محاطا بأصدقائه المخلصين ، يمارس محادثاته غير الرسمية ، تحرك فؤاد في حاشية كبيرة ، كان وزير الخارجية على رأسها . والحقيقة أن فؤاد كان قلقا ، على احتمال فقد انه لسلطته ، ومصرًا على العمل على إلغاء كل الغرض - مسبقا - أمام الحصول على استقلال ، يجعل منه مجرد رمز على عرشه . زار فؤاد أوروبا الوسطى ، براغ وبرلين ، وخرج في طريقه على مقر عصبة الأمم في جنيف ، وهي زيارة لها دلالتها ، في لعبة الرموز التي كان يلعبها . ولم يكن السفير البريطاني في مصر ، راضيا على الإطلاق عن هذه الجهود التي يبذلها الملك . وكان نشأت في صحبته بالطبع في هذه الرحلة ، وكان يشغل حينذاك منصب السفير في برلين وبراج ، كما كان معه كبير أمنائه ذو الفقار ، ولحسون آخرون من رجال الحاشية ، وخمسة عشر (سفرجينا) ، في

ملايسهم الأرجوانية المقصية ، أثاروا إعجاب الجهات الرسمية في أوروبا . ومن سوء الحظ ، أن السفير البريطاني كان في إجازته ، حين زيارة الملك لبرلين ، وقد تصادف أن القائم بالأعمال في السفارة البريطانية في برلين ، كان من زملاء كتنشر القديما . ولم يتبع ذلك الملك فؤاد ، من خلق إحساس بحضوره في دوائر الأعمال ، ومن رئاسه المآدب ، وإدهاش الجميع بسيطرته الشامة على زمام اللغة الألمانية . وبعد الانتهاء من إحدى المآدب الرسمية ، انجهمت كل الأنظار إليه ، حين انتحى ركننا منعزلا مع أحد رجال المال الألمان ، وأجرى معه حوارا طويلا خاصا . لقد كانت المؤامرات السياسية ، في الأسلوب التقليدي لتلك الفترة ، تخرج على نحو مثير ، مع دوائر الأعمال الدولية .

وكما نعلم من مذكرات هيكل ، طرق موضوع إلغاء الدستور لأول مرة في ٢٤ يوليو ١٩٢٩ ، في الوقت الذي كانت المساومة مستمرة في لندن ، والذي كان لويد قد استقال فيه من وظيفته . كان رئيس الوزراء يجري محادثاته مع البريطانيين في لندن ، بينما كان الملك ووزير الخارجية يكتئبان في باريس . وكان لمحمد محمود مستشارون بريطانيون من أمثال سسل كامبل ، الذي كان شخصية معروفة بالخبوية ، ومن لاعبي التنس المتحمسين ، والذي قدّر له بعد ذلك أن يلعب دورا كبيرا في القاهرة . ونصح محمد محمود ، بتعضية آخر أحد الأسابيع في باريس . وبعد رجوعه من تلك الرحلة ، فاجأ هيكل بسؤال ، قائلا - « لماذا تشير عن فكرة تعديل الدستور ؟ ولكن هيكل الذي كتب مذكراته بعد ذلك بعشرين عاما (١٩٤٩) كان يريد أن يظهر نفسه بالطبع في خير صورة . وعلى ذلك فقد قال إنه احتج على هذه الفكرة . فهل يحسن أن نصدق إذن ، أن فكرة تعديل الدستور التي نسيها أعداء صديقي إليه ، والتي أصبحت الفكرة المسيطرة على الملك ، كانت في الحقيقة قد نشأت في لقاء بين الملك ومحمد محمود وحافظ عفيفي ؟ إن هذه نقطة أخرى ، لا يمكننا التعرف على حقيقتها إلا من واقع التاريخ السري .

الإخفاق الخامس للمفاوضات

كان يبدو أن الطرفين - المصري والبريطاني - قد توصلا إلى إمكانية الاتفاق بينهما ، حين تغير موقف البريطانيين فجأة . وبينما كان الحديث يدور حول المفاوضات ، إذا بالجانب البريطاني ينفي ذلك ، ويقول إنه كان مجرد تبادل أفكار ليس غير . ثم أخبر دالتون ، الوكيل البرلماني لوزارة الخارجية ، المصريين بأن بريطانيا لا تريد إجراء المفاوضات إلا مع حكومة مسئولة أمام البرلمان . وكان هذا بمثابة حكم بإقصاء الوزارة القائمة . وكان هذا التغيير يعكس موقف حكومة العمال التي عجز محمد محمود عن إقناعها بالتفاوض معه وكان البريطانيون على حق في إصرارهم على وجوب توفر الصفة التمثيلية للشعب المصري في الجانب الذي يقاضونه . وزار الملك لندن بعد ذلك بوقت قصير . فهل يزعم التخل عن وزيره الأول ، وأن يطرح بعض الأفكار الجديدة على البريطانيين ؟ على أي حال ، لقد بدا عليه أنه في عجلة من أمره للرجوع إلى مصر ، قبل موعد الانتخابات البريطانية في أكتوبر . ولذلك اختصر زيارته ، ووصل الاسكندرية في ٢٣ أغسطس ، حيث أجرت له بلدية الاسكندرية استقبالا فاترا . ولم يخل الاستقبال من بعض صيحات السخرية من الجمهور ، الذي كان قليل العدد ، بسبب مقاطعة الوفد للاستقبال .

فترة الحكم الثانية للوفد

لم يكن التدهور الذى أصاب شعبية الملك ، راجعا إلى الغضب الأخلاقى من الشعب ، ولا إلى الكفاءة السياسية للوفد . فقد انتهت المباراة التى اشترك فيها كل السياسيين ، بنتيجة سلبية لكل الأطراف المعنية . كان السفير البريطانى الجديد ، سير برسى لورين ، يختلف كل الاختلاف عن سلفه . فلقد أعلن الحياد التام . ولم تنح الفرصة لمحمد محمود ، حتى فى إجراء الانتخابات التى اتفق على إجرائها . فقدم استقالته فى ٢ أكتوبر ١٩٢٩ . وكان هناك رجل واحد ، له المكانة التى تؤهله لرئاسة الوزارة فى هذه الظروف ، وهو عدلى يكن . وكانت نتيجة الانتخابات نصرا عظيما للوفد (٢١ ديسمبر ١٩٢٩) . وكان هذا هو ما يتوقعه الرجل التزيه عدلى باشا . ولذلك فقد غيب آمال الكثيرين من أصدقائه القدماء . وفى أول أيام ١٩٣٠ ، تولى النحاس السلطة . وكان من أفراد وزارته وأصف غالى ومكرم عبيد وعثمان محرم .

وبدأ النحاس عمله هذه المرة بخطوة نشيطة ، فأعلن فى بيان يتسم بالتحذى ، بأن حكومته ستعمل على دعم الدستور . وكان خطاب العرش ، الذى كتبه النحاس وقراه ، بمثابة نوع من الإدلال العلنى للملك ، فقد أعلن فيه أن برنامج الحكومة يتبنى على ثلاث نقاط - ١- حماية الدستور - ٢- القيام بالإصلاح - ٣- إجراء المفاوضة مع بريطانيا . وكان من ضمن الإصلاحات المقترحة ، تعريفة جديدة للجمارك ، قام بإعدادها خبيران ، قضيا فى ذلك الإعداد زمنا طويلا . وكان من ضمن هذه الإصلاحات أيضا ، إعطاء القروض للفلاحين ، وتوزيع بعض الأراضى الزراعية عليهم ، وإجراء بعض التعديلات فى لائحة البورصة . كانت كل هذه الإصلاحات قد أعلنت من قبل ، ولكن الجديد فى الإصلاحات ، كان ذكر إعداد قانون بتنظيم شئون العمل والعمال لأول مرة .

وكان مما اعتبر بشيرا باخبر فى العهد الجديد ، أن استطاع محمد صدقى الطيار ، أن يقوم برحلة موفقة فى طائرته الصغيرة ذات المقعدين من برلين إلى القاهرة . وكان استقباله فى مصر ، استقبال البطل الذى حقق لبلده نصرا وطنيا . إننا كثيرا ما نلتقى فى تاريخ مصر ، بهذا التزامن بين التقدم الثقى والتطور فى أفكار الناس ، وعلى الأخص فى القرن الماضى . ولا شك أن هذا العمل القذ ، قد تم نتيجة لتدريب كاف ، وتجربة طويلة فى القدرة على السيطرة على أجهزة الطيارة . ولعل ذلك كان يمثل ما يجرى عليه الحال فى مصر ، منذ آخر الربع الأول للقرن التاسع عشر . إن التقدم فى هذا الطريق ، كان تقدما تراكميا .

وفى حين كان هذا الحدث يبعث على التفاؤل ، كان أول إجراء تقوم به الحكومة يدهو إلى الأسف . فقد طرد ثمانية من مديرى الأقاليم من مناصبهم ، لتعاونهم مع نظام الحكم السابق . لقد كانوا من الموظفين السياسيين ، ولم يكن من المتوقع أن تحتفظ الحكومة بالموظفين الذين لا تتفق معهم ، ومع ذلك نجد مؤرخا مثل عبد الرحمن الرافعى ، ينتقد هذا الإجراء بشدة ، بعد ذلك بزمن طويل ، لأنه كان يرى أن عدم الشعور بالأمان ، الذى يبعثه مثل هذا الإجراء فى نفوس الموظفين العامين ، كان يضر بالاستقرار

والاستمرار الإداريين ، اللذان كانا ألزَم هنا ، مما هما في المراكز الأخرى ، بسبب نظام المركزية في السلطة . وهكذا ببطء الصراع العقائدي ، فيما يتعلق بالمؤسسات الاجتماعية ، إلى مستوى الشجار على احتلال موضع مناسب . وأصبحت الانتهازية ، والأطماع التي لا ضمير لها ، والمحسوبة ، عوامل ثابتة في الحياة السياسية ، التي كانت حاجتها الملحة تتجسد في ألا يتدهور التفاعل البني بين العناصر التلقائية والعناصر المدروسة إلى مجرد التنقل بين المصالح الشخصية والغضب والزوات .

وعلى أي حال ، فلم يكن الزمن المتاح للنحاس أكثر من ستة أشهر . وكالعادة ، كان محكوما على معظم ذلك الوقت ، أن يقضى في المحادثات مع السلطات المحتلة . ولكن أحد الإنجازات الجديرة بالذكر ، وهو الإصلاح الذي أجري على الجمارك ، كان قد تم وأعلن في ١٧ فبراير ١٩٣٠ . ولقيت الإصلاحات الأخرى ، نصيبا متفاوتا من الحظ . فكان من سخرية القدر مثلا ، أن مشروع بنك السليف الزراعي ، رأى الضوء في عهد حكومة رجعية ، ولأسباب خاصة به ، أخر الملك إعادة تأسيس محكمة الاستئناف العليا ، ولأسباب خاصة أخرى ، لم يكف الملك بمرقعة صدور قانون محاكمة الوزراء الذين يتسببون في تعطيل هذا الدستور ، بل كان هذا القانون باعثا له على طرد النحاس في نهاية الأمر .

الإخفاق السادس للمفاوضات

كانت مقدمة المسرح ، كما هو متوقع ، مشغولة إلى درجة مبالغ فيها ، بإعادة الحياة إلى المفاوضات مع لندن - وهي قصة معادة كما رأينا . وكان الدور على النحاس في هذه المرة . كانت الشروط التي اقترحها لهذه المفاوضات ، جديدة كل الجدة . كان الجميع يظنون أنه سيتخذ من المحادثات السابقة أساسا لمفاوضاته ، ولكن ذلك كان أبعد ما يكون عن تفكيره . فلقد صمم الوفد على تجاهل كل ما سبق ، والوصول إلى عقد معاهدة ، عن طريق المواجهة المباشرة مع البريطانيين . كان ذلك قرارا معقولا - ولكن ألم يكن الوفد يضع نفسه في أيدي أعدائه ، حين يعلق كل آماله على الحوار الذي سيجريه معهم ؟ ... لقد كان ذلك سببا في الإضرار بالوفد ومصيره .

ترك النحاس القاهرة في صحة وفد من كبار معاونيه ، يضم عثمان محرم ومكرم عبيد والدكتور أحمد ماهر ، وبعض الصحفيين الذين يثق فيهم . وكان المفروض أن يعقد هؤلاء بعض اللقاءات التمهيدية مع البريطانيين قبل سفرهم . وكان هذا هو ما ينتظره سسل كامبل - الذي التقينا به من قبل في دائرة البريطانيين المقيمين من محمد محمود - الذي كان الآن السكرتير الأول ، والقائم بالأعمال في السفارة البريطانية . فهل سيتجح ذلك الرجل الإيرلندي المتدفع الكريم ، الذي لا يتقيد بمنهج خاص في التفكير ، في أن يستغل استغلالا صالحا ، ذلك الذي يحس به أصدقاء النحاس إزاءه ، كما أحس به أصدقاء محمد محمود من قبل ؟

إن من كان يظن ذلك ، قد أخطأ تقدير احتقار النحاس الواضح للرسميات . فلقد غادر القاهرة إلى لندن ، دون أن يكلف نفسه عناء الاتصال بالسفارة البريطانية ، وذلك لأنه كان يعتمد على صداقة

أعضاء حزب العمال في لندن ، الذين استمالهم مكرم عبيد بمكره إليه . والحقيقة انه - برغم أن البريطانيين منذ زمن طويل ، كانوا يعتبرونه من خطباء الفوغاء المملين - قد استقبل في لندن هذه المرة استقبالاً لئلاً . فلقد كان البريطانيون ، وخاصة حكومة العمال ، في حاجة إلى مفاوضات يمثل بلده ، وكان وراء النحاس أغلبية كبيرة . وكالعادة ، كان التفأل يسود جو المحادثات في أول الأمر ، وكان يبدو أن كل شيء يسير على ما يرام . واتخذت الحيلة لإحباط ما كان يتوقع حدوثه من المؤامرات ، وحملات الصحف ، ورد الفعل المحتوم من المتطرفين . ورغم ذلك ، فقد وصلت المفاوضات في ٩ مايو ، إلى طريق مسدود حول موضوع السودان . وكان هذا موضوعاً حيوياً بالغ الأهمية . فلم يقتصر الأمر على خوف المفاوضات المصرية ، من رد الفعل العنيف بخصوص هذه المسألة ، عند الملك ، والأحزاب الأخرى ، وحتى عند طلائع حزب الوفد ذاته ، بل لقد خشى أيضاً من ثورة الشعور العام ، حتى عند الفلاحين الأميين ، الذين كان للسودان وضع حساس في قلوبهم . فلقد كانت فكرة السودان في ذهن كل فلاح ، مقرونة بفيضان النيل الذي يحمل الحصب والنهال إلى مصر ، في آخر كل صيف .

ورأى الأحرار الدستوريون أن من مصلحتهم استغلال هذا الموقف . فأصدروا بياناً طويلاً (٢٧) مايو ١٩٣٠) توجّهوا به إلى الملك ، وتركوا له حرية التصرف ، حيث اختصموه بقولهم ومن المرغوب فيه ، أن يترك الحكمة جلالتكم التصرف في هذا الأمر كما ترونه .

وحين رجع المفاوضات الوفدويون ، فارغى الأيدي ، لم يجدوا ما يقولون غير هذه العبارة الغريبة - ولقد كتبنا على الأقل ، صداقة الإنجليز ! .

هل كان الموقف في مصر وفي العالم ، عام ١٩٢٩ ، قد وصل إلى درجة من التضج ، تسمح بأن يتولى الوفد السلطة في تلك الظروف الخطرة غير المستقرة ؟ مما لا شك فيه ، أن السماح للوفد بشئ الحكم ، لم يكن بسبب اعتراف السلطات الفعلية ، بحقوق تلك الأغلبية التي كانت تؤيد الوفد . فقد ظلت هذه السلطات منذ عام ١٩٢٥ ، تتحذى هذه الأغلبية ، وأسقطتها من حسابها حين تألفت الحكومة التالية . إن السياسة المصرية كانت تخضع لنوع من (قياس الخلق) ^(١) . وكان هذا يحدث في نفس اللحظة التي يشهد فيها المراقبون الثغرات . بأن الشرق الأوسط يتقدم بسرعة ، لم يسبق لها مثيل ، وأن الأجنى لم يعد هو السيد هناك الآن . لقد كان هناك اختلاف خطيرين واقع مصر ، وبين التعبير الذي فرض عليها من الخارج - أو على الأقل ، الذي قبلته على مضض . وبعد الإخفاق الثاني للوفد ، اعطمت السلطات التي تسيطر على البلاد ، انه لم يعد هناك ما ينشونه .

(١) قياس الخلف (reductio ad absurdum) في المنطق ، هو برهان على إبطال قضية استناداً إلى فساد النتيجة اللازمة منها .

(المترجم)

الاقتصاد المصرى والأزمة العالمية

ابتداء من ١٩٢٥ فصاعدا ، دخل العالم إلى فترة ركود في النشاط الاقتصادي . فكيف نفَسّر ذلك ؟ إن دراسة الدورات الاقتصادية في ذلك الوقت ، كانت من اختصاص المفكرين المتقدمين وحدهم . ولم تُرق هذه الدراسة إلى مكانتها الأكاديمية ، إلا بعد أزمة ١٩٢٩ - ١٩٣٢ . أما أثناء الأزمة ، فقد تحمل الناس قسوتها ، دون أن يفهموا شيئا عن طبيعتها ومنشئها . وكان لهذه الأزمة بالطبع ردود فعلها في مصر ، حيث كان اقتصادها مرتبطا بالسوق الدولية . ولقد زاد من حدة هذه الأزمة هناك ، وجود تلك العناصر المحليّة الثابتة ، التي تبيّناها من قبل . ولم يكن هناك جديد في كل هذا .

أما الجديد في الحالة ، فقد كان في ظهور تلك الكفاءة التجريبية التي أبدعها أولئك الثغر الذين كانوا يضغطون بالوظائف المسئولة ، والذين كان لهم بعد ذلك أثرهم في الأحداث . ففي تلك الفترة ، كان الكثيرون من الشبان المصريين الذين يسمون دراستهم الاقتصادية في الخارج ، يعدّون أنفسهم لتسوية مسئوليّة الاقتصاد في بلادهم . وكانت رسائلهم الجامعية ، التي أتوى أن أكثر من الإشارة إليها ، تثير الاهتمام من جهة مضمونها ، وبما تقدمه من دليل على التقدم الذي حدث خلال الجيل .

المتاور في القطن ، والفقر المدقع في الريف

في الوقت الذي أجرى فيه الإحصاء العام في مصر عام ١٩٢٧ ، كان سكان مصر الذين بلغ عددهم ١٤ مليونا ، يفتربون من وسط المنحنى البياني الديمغرافي ، الذي يربط بين فترة الاحتلال وزماننا . وكانت نسبة سكان الريف إلى العدد الكلى للسكان ، ٨٢٪ .

في عام ١٨٩٧ ، كانت هذه النسبة ٨٦٪ . ففي مدى ثلاثين عاما ، لم تنقص هذه النسبة إلا بمقدار ٤٪ . أي أنها كادت أن تكون ثابتة . ولكن مصر كانت على وشك أن تخطو إلى فترة جديدة من تاريخها . وكانت التغييرات الوصفية التي حدثت ، قد أخذت فعلا في أن تزيد الحالة سوءا .

كان الثمن المتحصل من بيع القطن ، منذ زمن طويل ، هو مصدر النقد الأساسي للحياة الريفية في مصر ، كما كان معيارا لصداء لصحة البلاد الاقتصادية أو سقمها ، وكذلك لنجاح الحكومات أو فشلها . ومن خلال شبكة من العلاقات ، بطريق مباشر أو غير مباشر ، كانت القوة في هذا الميدان في أيدي بعض الجماعات (الشلل) ، التي كانت تخدم مصالحها الخاصة ، بالعمل على تشجيع سياسة معينة في زراعة القطن وبيعها . وكانت سوق القطن هي المجال لاختيار الجماعات والأفكار . وهكذا كانت السياسة الاقتصادية تقدم إغراء قويا لكل حكومة ، بل لقد أصبحت هي المعيار الأخلاقي لها ، سواء أكان ذلك بطريق مباشر أم غير مباشر . وكان المحافظون يقدمون حججا اقتصادية جادة ، يواجهون بها انفعال الجماهير ومطالبهم . ولكن لم يكن للتخصص والدراسة (التكنوقراطية) أي أثر على الأحداث ، في هذا المجال الذي كان يحظى بالاهتمام الجاد ، ولكنه يتميز في الوقت نفسه ، بما يحدث فيه من التقلبات المذهلة التي تطيح بالثقة في جميع التنبؤات .

وكانت الفترة التي تلت الحرب الأولى على الأخص ، تتميز بأخطر ما حدث من التذبذبات في سوق القطن . ولعلنا نذكر أن سعر القطن قد هبط من ٢٠٠ ريال في آخر عام ١٩٢٠ ، إلى ٢٣ ريالا في مارس ١٩٢١ ، ثم إلى ٢٠ ريالا بعد ذلك - أي إلى ١/٨ ما كان عليه السعر قبل بضعة أشهر . ونتج عن ذلك حالة عامة من الرعب والفوضى ، اضطرت الحكومة معها إلى التدخل في السوق . ولقد تسبب عن تدخلها مشنرة في السوق ، أن ارتفع سعر قطن السكلاريدس إلى ٣٠ ريالا للقطنار .

وكان هذه السابقة أهميتها . فلقد كانت إرهابا بإنشاء تخطيط للدولة ، حتى إن لم يكن هذا التدخل محايدا تماما وموجها فقط . لخدمة الصالح العام . فلقد روعي فيه أن يوضع على أساس من تحقيق الربح ، وأن يكون الهدف منه هو حماية فئة خاصة من المنتجين . ورغم أنه قد صدم الكثيرين من الناس ، في بلد يدين بمبدأ حرية التجارة ، إلا أن الدولة قد أرغمت على اتخاذ هذه الخطوة ، حين عجزت عن العثور على طريقة أفضل . ورأت أن لها الحق في اللجوء إلى هذا الإجراء ، في كل مرة ترى فيها ثمن القطن في الأسواق الدولية مهددا بالانهيار . ففي موسم ١٩٢٥ - ١٩٢٦ مثلا ، رأت الحكومة تدعيم ثمن القطن صناعيا ، بشراء ٥٠٠,٠٠٠ قطنار ، وهي كمية تعادل حوالي ١٠٪ من المحصول الكلي . وكان ذلك في حكومة عدلي . وفي يناير من ذلك العام ، عقد مؤتمر لنساجي القطن في القاهرة ، تبادل فيه المؤرخون أفكارهم المتشائمة عن مستقبل هذا المنتج الذي تتوقف عليه حياة البلاد . واستمرت الحكومة ، التي جذت جزءا من أموالها في هذه العملية ، في الإعلان عن استعدادها لشراء كل ما يعرض من السكلاريدس للبيع ، إذا هبط ثمن القطنار في البورصة عن ٢٣ ريالا . ومن الطبيعي أن هذا النوع من القطن الذي اتسمت زراعته في الدلتا منذ عام ١٩١٠ ، كان موضع اهتمام خاص من المصدرين وكبار الزراع . وهكذا كان لهذه العملية ، خلفية بيئية وآثار اجتماعية . وليس في ذلك ما يدهش له المرء .

ومن حسن الحظ ، أن الفيضانات التي حدثت في وادي المسيسي ، قد حذت من صادرات القطن الأمريكي في ذلك العام ، وساعدت على عودة شيء من الاستقرار لأسعار القطن المصري . ومع ذلك فقد وجدت الدولة نفسها مثقلة بحمل كبير من القطن ، يبلغ مليون قنطار . وكان شرلاً هالاً للقطن ، مجرد دواء مسكن للحالة ، ورأت أن عليها الآن أن تتخذ بعض الإجراءات الأكثر منهجية . وكانت هذه الإجراءات بالطبع ، تتمثل في فرض بعض القيود . فحاولت أن تنقص مساحة القطن في البلاد من ٥٠٪ إلى ٣٠٪ من مجموع الأرض الزراعية . وقبل الفلاحون هذا القيد على مضض ، فقد اعتادوا - دون وعي منهم - أن يبنّوا المبادئ الاقتصادية لحكاهم . وكان الفول أيضاً من المحاصيل التي اهتم بها الفلاح ، لقيمتها الغذائية ، وكذلك العلافين . وكان البصل - وهو محصول قابل للتصدير - مجرد محصول (خاطف) ، لقصر فترة مكوثه في الأرض . أما القمح فكان لابد من استيراده . وعلى أي حال ، فقد كان القطن هو المحصول الذي يمثل المال والمكانة في نظر الجميع . فهو محصول البورجوازية ، الذي يكاد ينفي بمواصفات الكمال في رأيها .

وكان أثر المخاطر الكامنة في زراعة القطن ، غير موزع بالتساوي بين الفئات الاجتماعية في البلاد . وحاولت الحكومة معالجة ذلك ، ولكن تدخلها جاء في مصلحة فريق معين ، أكثر منه في مصلحة الجميع على السواء . والغريب أن توقع انخفاض ثمن القطن ، لم ينقص من القيمة التجارية للأرض . فقد ارتفع إيجار الفدان من حوالي ستة جنيهات عام ١٩١٠ ، إلى ٨،٢١ من الجنيهات عام ١٩٢٧ . وكذلك لم يتغير الأجر للرؤى . فقد ثبتت قيمته في الصعيد على مبلغ يتراوح بين خمسة وستة جنيهات . وفي الدلتا على مبلغ يتراوح بين ٣٦،١٢ جنيهاً للفدان . وكان الأجر في مصر الوسطى يتراوح بين ٣،٥ ، ٤ جنيهات . ولوحظ أن ثمن القمح قد هبط . وحفّض البرلمان الضريبة على آلات الزراعة المستوردة . وكان يبدو دائماً أن التحسين في وسائل الإنتاج يتم على حساب الفلاح والعامل الأجير . ولعل الأبحاث العلمية التفصيلية ، تستطيع في المستقبل أن تكشف عن حقيقة هذه المسألة . ولكن التحقيق البرلمان الذي أبان عن الظلم الذي اتسم به التخطيط الاقتصادي وتوزيع الثروة في مصر في فترة ما بين الحربين ، يكشف لنا أيضاً عن العناصر الثورية الكامنة في الموقف .

إن سمات التدهور وعدم التناقص ، كانت تقلق الكثيرين من الرجال البعيدي النظر . وكلف أحمد عبد الوهاب وكيل وزارة المالية ، بدراسة موضوع القطن في عام ١٩٢٩ ، وكان التقرير الذي قدمه في أكتوبر ١٩٣٠ ، يناقش تقريرى الخبيرين أبو زهرة ودرويش واشتركت الصحافة في الجدل الذي قام بين هؤلاء الخبراء ، والذي كان يدور حول العلاقة بين ثمن البيع للقطن المصري ، وبين نسبة إنتاج مصر من القطن بجميع أنواعه ، إلى الإنتاج العالمى للقطن . هل كان نصيبها من الكبر ، بحيث يؤثر في السوق العالمية ؟ كان الجواب بالإيجاب ، وكان يغلب عليه التفاؤل بوجه عام ، في النتيجة التي توصل إليها الخبراء المحليون والدوليون ، بما فيهم كريج المستشار بالبنك الأهل ، بعد مناقشة الموضوع من جميع نواحيه . ومع ذلك فقد اضطر الخبراء إلى وضع فروق مميزة معقدة لأنواع القطن المختلفة ، السكلاريدس والأساوى والأشمونى . ويتساءل تقريرهم عما إذا كان من الأفضل لمصر أن تركز جهودها على إنتاج القطن

طويل النيلة ، وعما إذا كان من المخاطرة التي تؤدي إلى تشييط هم رجال الصناعة عن الشراء ، ويدفعهم إلى الاستعاضة عن القطن المصري بالبدايل ، لو أن مصر أسست سياستها على التأثير في السوق العالمية بهدف رفع ثمن القطن فيها . وكان أمامهم تحرية اليابان ، التي أثبتت أن إنتاج السلع الرخيصة المتاحة لغالبية الناس ، قد حققت زيادة كبيرة في التصدير والانتشار والحق أن مصر قد وجدت نفسها مجبرة لحماية نفسها أمام إغراق اليابان للسوق بمنتجاتها الزهيدة الثمن . ولكنها لم تكن تستطيع ذلك إلا بالتغلب على مقاومة الساسة والمستشارين البريطانيين ، الذين تربطهم المصالح المشتركة بالستوردين .

إن الشيء الواضح في هذه المناقشات التي تمت بين الخبراء ، لم يكن الواقعية التي عولجت بها هذه القضايا فحسب ، بل كانت أيضا الحذر والأمانة ومراعاة التحيز لجانب واحد في الحلول التي أخذ بها ، والتي لم تكن في حقيقة الأمر ، أكثر من وسيلة مؤقتة للتخلص من موقف حرج . إن التحليل الصحيح للموقف - برغم وجود عدد من المصريين الأكفاء القادرين على إيجرائه - لم يمارس . ولم يكن ذلك بسبب قلة الوسائل المتاحة للقيام به في تلك الفترة فحسب ، بل وكذلك بسبب نظرة التحيز لجانب واحد ، مما جعل هذا التحليل عاجزا عن التصدي لهذه المشكلة المعقدة .

حضر من أوروبا زائر من المقربين إلى حكومة صدقي ، واستطاع هذا الزائر أن ينشر بعض الإحصاءات المورثة للكتابة . قال إنه كان في مصر في الفترة ما بين ١٩٢٦ - ٢٧ ، ١,٤٠٠,٠٠٠ فلاح ممن يملكون أقل من فدان واحد ، وكانت المساحة الكلية التي يملكونها ٥٥٠,٠٠٠ فدان ، بمتوسط يبلغ ٣٩,٠ من الفدان للفرد الواحد . ومن جهة أخرى ، كان هناك ١٢,٠٠٠ فلاح غني - ممن يملك الفرد منهم أكثر من خمسين فداناً - يملكون فيها بينهم ٢,٢٢٥,٠٠٠ فدان ، بمتوسط ١٧٦ فدان للفرد . ومعنى ذلك أن الموقف قد ازداد سوءاً منذ عام ١٨٩٦ . فقد زاد عدد من يملكون أقل من فدان ، ستة أضعاف ، بينما لم تزد المساحة الجماعية التي يملكونها إلا بمقدار ٦٠٪ . إن العديد من العمليات التي كانت تجري على اقتصاديات هذا البلد ، كانت تنسم بالشر والفساد . فقد تركز جزء كبير من مساحة الأرض المزروعة في أيدي عدد قليل من الملاك ، وتفتت الجزء الباقي بين عدد كبير من الناس ، مما سبب ما يعرف بالنزوية الاجتماعية . ولم يجد أصحاب السلطة ، حين كانوا يفكرون في إيجاد حل لهذه المشكلة ، إلا الالتجاء إلى فرض القيود على حرية التصرف ، التي كانت تعود بنفع قليل أو كثير على بعض الفئات ، أو الرجوع إلى تلك الأدوية العامة التي تشفى جميع الأدواء ، كالجُميعات التعاونية ، التي كان يسيطر عليها الأعيان في معظم الحالات ، ويحتكرونها لمصالحهم الذاتية .

إن الفلاح الصغير الذي كان يدفع ٨٠ قرشا ضريبة على الفدان في عام ١٩١٤ - ١٥ ، أصبح يدفع جنبها كاملاً في عام ١٩١٧ - ١٨ ، وجنيها ونصفاً في ١٩٢٦ - ٢٧ . وكان الفلاحون هم الذين يتحملون العبء الأكبر من الضرائب . فطبقاً لبيانات ١٩٢٩ - ٣٠ ، كان نصيب الأرض الزراعية من الضرائب ، هو ٥,٢٤٢,٠٠٠ جنيه ، وكان نصيب عقارات الاسكان في المدن منها هو ٨٣٦,٠٠٠ جنيه . وكان هذا التفاوت المجحف للفلاح في فرض الضرائب . تقديم العهد ففى عهد كرومر ، الذي كان يجاهر دائماً بالدفاع عن الفلاح ، ارتفعت ضريبة الأرض إلى حوالي ٢٦٪ من الإيجار ، وهو يعتبر نوعاً من الجزية أكثر

منه ضريبة أما في المدن فلم تزد نسبة الضريبة عن ١٠٪ من إيجار العقار ، وربما أقل ، فقد كانت لا تتعدى ٩٪ في القاهرة . وهكذا كان هناك امتياز تقليدي في النظام الضريبي لسكان المدينة على فلاح القرية ، كما كان فيه مكافأة تشجيعية لبناء المساكن في المدن . ولكن الجانب الأكبر من الميزانية ، كان يجبي من الضريبة البحرية على الواردات (١١ ، ١٢٠٠٠ في عام ١٩٢٨ - ٢٩) . وهكذا كانت الضريبة تفرض على المواد في طريقها - كانت تفرض في نقطة الابتداء على الثروة الزراعية ، وفي نقطة الانتهاء على السلع المستوردة من الخارج . ولا شك أن الضريبة الأخيرة كانت تقع في الجانب الأكبر ، على كاهل المستهلك سلع الثرف ، ولكن جانباً منها كان يتحملة أيضا صغار المستهلكين ، في المدى الذي كان فيه مستوى معيشتهم يرتفع فيه باستمرار فوق حد الكفاف .

لقد بينت من قبل أن هناك تكافؤا غير سوى ، بين كمّ الضريبة الزراعية ، وبين المبالغ المخصصة للخدمة (الذين) وليس من المبالغة أن نقول إن الفلاح كان لا يزال يدفع تكاليف نصف قرن من البذخ والثرف للذين كان يعيش فيها الخديون . كما كان هو أيضا الذي يتحمل - في الجانب الأكبر - نفقات البناء التحتي للدولة . وكان بضاعف من أعبائه ، النهب وعدم الكفاءة والتخريب الناتج من تركيز الثروة في أيدي قليلة .

وهكذا كانت الكتل النامية من أهل البلاد ، معزولة إلى حدّ بنذر بالخطر ، بسبب النظام الاقتصادي القائم . بل لقد هبط مستواها المعيشي بسبب ذلك ، إلى ما تحت الخط الاقتصادي الأدنى ، حيث إن الثروة التي كانوا يستمتون في التمسك بها ، قد استحالت معظمها إلى تراب عقيم ، وانحطت قيمتها إلى الحضيض . إن المرء يستطيع أن يقول إن حق الفلاح - في الظروف التي بلغت نهاية السوء - قد أصبح مجرد رمز لذكرى واقع لا وجود له ، إن الإنسان يستحيل إلى شيء - أو يصبح من الممكن على الأقل ، أن يستحيل إلى شيء - لو أن هذه العملية استمرت في مسيرتها حتى النهاية ، كما يمكن أن تستحيل الأرض كذلك إلى نجرود .

التدخل الأجنبي

نوقش هذا النظام الضريبي الطام في المؤتمرات الدولية ، بل وفي عصبة الأمم أيضا . إن أذكر هنا على سبيل المثال ، ما قاله صادق حنين في خطاب له في مؤتمر جنيف في مايو ١٩٢٧ : - (إنه طالما احتفظت الضريبة بطابعها الحالي في مصر ، حيث يستثنى من دفعها فئات كثيرة ، منها التجار والموظفون وأرباب المهن الحرة ، ورجال الأعمال الأجانب بالطبع ، فلن يكون أي نظام اقتصادي معقول في هذا البلد .) وقد تحدث بنفس هذا المعنى أيضا ، فخرى باشا سفير مصر في باريس ، في ٦ نوفمبر ١٩٢٩ . وكتب صدقي باشا مقالا في مجلة (إيجبت كورنمبرين) (مصر المعاصرة) ، أدا في استحوال الأجانب على ذلك النصب الهائل في مجال الأعمال الكبيرة والانتاج في مصر . لقد عرف الكثير من الناس الدواء الناجع لهذه الحالة المرضية ، ولكن أحدا منهم لم يجرؤ على تطبيقه ، أو حتى على المطالبة بتطبيقه بشيء من الإصرار .

كان من الممكن ، أن يتخذ من الحصانة التي يتمتع بها الأجنبي في ممارسته لأعماله في مصر ، فريضة لجعله خلباً للقط . ومن جهة أخرى ، فقد بدا أن الأجنبي بسلوكه ، كان يسمى بطريقة مدروسة إلى تيرير العملية التي كانت - بعد سنين قليلة - مستجعل من الاستقلال السياسي وإلغاء المحاكم المختلطة ، فزوة لتحقيق الذات القومية . فهل قدر لهذا الدخيل الجشع الذي يتمتع بذلك الوضع الممتاز ، أن يصبح ضحية لخدايع من خدعهم ، بمنحهم الذريعة والمبرر لمطالبهم ؟ لقد اكتفى في ذلك الوقت باستغلال الموقف ، دون أن ينظر إلى العواقب ، أو يتورط بالتدخل في عمق الظروف المحيطة به .

كانت شركة قناة السويس ، لا تزال في ذلك الحين ، هي المشروع المسيطر الذي لا يخضع لقوانين البلاد من حيث إدارته وموظفيه وأرباحه . وكان (الدين) المصري ، لا يزال هو الدين الممتاز الذي يتمتع بأقصى الضمان ، وكان موزعاً على عدد كبير من أصحاب السندات الأوربيين . أما عن الإيراد العام ، فقد قدره ليقي بمبلغ ٣٠٠ مليون جنيه ، وقدره كريج بمبلغ ٢٧٠ مليون .

قدرت الاستثمارات الأجنبية عام ١٩٢٩ ، بمبلغ يتراوح بين ٤٠٠ و ٥٠٠ مليون جنيه . وفي ٣١ ديسمبر من نفس العام ، ارتفعت قيمة الأوراق في بورصة العقود إلى ٢٠٠ مليون جنيه ، وكان الأجانب يملكون ٩٠٪ منها . وفي الوقت الذي أنشئ فيه بنك التسليف الزراعي (٢٥ يوليو ١٩٣١) ، كان البنك الأهل - الذي كان أغلب رأسماله بريطاني - يملك ٢٠٪ من أسهمه ، واستطاع بنك الكريدي ليوني أن يحصل على حصة ماثلة لحصة بنك مصر فيه وهي ١٠٪ .

وكانت المنافسة بين الفرنسيين والبريطانيين لا تزال على أشدها . ولم تقتصر على مجال الأعمال فقط ، بل تجاوزته إلى مجالات الثقافة والأزياء وطرائق الحياة . وكان كل جانب منها يستغل الوسائل التي يملكها في هذه المنافسة . فكان لدى البريطانيين النفوذ البيروقراطي ، والقصور الذائق ، ورجالهم المناسبون في الأماكن المناسبة ، ومكتب المشتريات المصري في لندن ، الذي كانت تقدم عن طريقه الآلات والأدوات اللازمة لمصر . إلى جانب أنهم كانوا يسيطرون على إرساء العطاءات ، كما كان من المرجح أنهم يمزلون العطاء للوسطاء . فحين كانت تكلف إحدى اللجان بالتحقيق في بعض العمليات التي تخبط بها الشبهات ، فقد كانت نهاية التحقيق عادة تؤكد عدم وجود دليل يشير إلى إدانة أحد ، وكانت الأمور تسير بعد ذلك في طريقها المعتاد . أما فرنسا فقد كانت تملك بنك الكريدي فونسييه الذي يمثل الثروة الزراعية لكبار الزراع . كما كان لوسام (الليجيون دونين) بعض الفعالية في الشرق الأوسط . ولقد أنعم به أثناء الثلاثينات على عدد من مشاهير المصريين ، كان منهم محمد محمود خليل الذي يرجع إليه الفضل في نجاح المعرض الفرنسي في مصر ، والذي كان يجمع بين رئاسته مجلس الشيوخ ورعاية الفنون ، وعضوية مجلس الإدارة في عدد من الشركات ، كما أنعم بهذا الوسام أيضاً على فؤاد أباطة بك مدير الجمعية الزراعية ، وكذلك على مسيو ميريل ، كإجراء وقائي - إذا جاز التعبير - للإعلاء من قدره مما يساعده في اتصالاته اللازمة للحصول على الأعمال . ثم أن ارتباط المجتمع الراقي في مصر باللغة الفرنسية ، كان عاملاً مشجعاً للدوائر المالية الكبرى . وقد قدر عدد الأسر المصرية التي تعودت على زيارة فرنسا في الصيف بثلاث آلاف ، وقدر ما يتفقونه هناك في العام ، بثلاثة ملايين من الفرنكات . وكان المصريون من زوار

مدن المياه المعدنية والمطاعم الراقية وموائل القمار ، يبدون أمواهم التي كسبوها من القطن ، في إسراف لا ضابط له . وكان يحكى عن أحد الباشاوات ، الذي عرف بكرمه الخائى في بلاده وأوروبا على السواء ، أنه كان يقيم المآدب العظيمة في القاهرة ، رداً على المآدب التي كان يقيمها هو نفسه في باريس . ولكن لعله لم يحسر من هذا التبادل (بين الأنا والأنا) !

كانت مصر تنخر بالفايض الذي تحققه في ميزانيتها ، وبالاحتياطي الذي ادخرته من هذا الفايض ، وقد التجأت إلى هذا الاحتياطي الذي بلغ ٣٢ مليوناً من الجنيهات ، للقيام بمشاريعها العامة . وكان ذلك كنزاً ثميناً ، يتطلع الجميع إلى الحصول على جزء منه . ولم يكن مما يدعو إلى الدهشة ، أن يقع الاختيار على لندن كي تكون مركزاً لمكتب المشتريات المصري ، في عام ١٩١٠ . ولكن ضغطاً كبيراً مورست ، لإنشاء مكتب مماثل في باريس ، أو حتى في بروكسل . وفي خلفية المسرح ، كانت المعارك على قدم وساق .

في وزارة الأشغال ، كان هناك وكيل للوزارة ، يشاع أنه كان عميلاً للبريطانيين . كما كان البريطانيون يسمون بأن الفرنسيين سيطرون على وكيل وزارة المالية . وكان كل جانب من الجانبين يسعى في تعيين رجاله في الوظائف التي تملك الحسم في الأمور . وفي عام ١٩٢٩ ، نجح لويد في تعيين أحد خبراءه في وظيفة مهمة في مصلحة الصناعة ، التابعة لوزارة التجارة والصناعة ، وهي وزارة كان قد تم إعادة تنظيمها بالكامل . وكانت حكمة بالغة ، أن اقترح السفير شخصية من الطراز الأول للملء هذا المكان ، هو هنري بين ، الذي كان وكيلاً لوزارة التجارة في لندن . وقد تأييد تعيينه بعقد لمدة ثلاث سنوات ، براتب سنوي قدره ثلاثة آلاف جنيه . ولكن المنافسين الفرنسيين نجحوا في تحطيم مصلحة الصناعة ، بإنشاء مجلس استشاري تتكون غالبيته من الأجانب ، وله الأولوية في قراراته على هذه المصلحة . وفي عام ١٩٣١ ، اختطف البريطانيون وظيفة أخرى رئيسية ، للسيطرة على تجارة القطن ، وأسندوها إلى كنيث لي . وفي نفس العام ، أرسلت إلى مصر بعثة يرأسها سير آرثر بلפור ، لتفحص الحقائق في سبب إخفاق بريطانيا في الاحتكار المزعم لسوق القطن . فلقد أثبتت مصانع القطن الفرنسية ، أنها كانت في بعض الأحيان ، أكثر استهلاكاً للقطن المصري من مصانع بريطانيا .

إن مثل هذا السباق الذي يتقارب فيه المتنافسان من فرص الفوز ، كان يتطلب جهداً دائماً من الدبلوماسيين ، أو على الأقل ، من المستشارين التجاريين للسفارات ، نيابة عن مصالح مواطنيهم . وحين كان القنصل الفرنسي جابار ، يجتمع بلدى الشهرة من رجال الأعمال من قومه ، فإنه كان يستمع إلى تعليقات لأذعة ، وكذلك كان موقف السفير البريطاني بالنسبة إلى مواطنيه . ولقد حدث مرة (عام ١٩٣٠) أن انضمت الغرفة التجارية البريطانية إلى الغرفة الفرنسية ، في معارضتها للسفير البريطاني ، الذي اتهم بعدم تقديم الحماية الكافية للا امتيازات الأوروبية ، التي كانوا يعتبرونها حجر الزاوية في مصر المعاصرة ! وكان هذا الحدث ذا دلالة كبيرة . ففي هذه اللعبة الرأسمالية ، كان كل المتنافسين ، سواء أكانوا مصريين أو بريطانيين أو فرنسيين ، يتظاهرون بأنهم يمولون على رعاية مصالح بلادهم فقط .

والحق أن الرأي العام ، لم يكن غير مبال بهذه الوسائل السرية التي تعمل على تحريك القوى لحماية

المصالح الخاصة ، ففى كثير من الأحيان - كما رأينا - كانت هناك حملات لمقاطعة البضائع البريطانية ، وكانت تحظى بالثأيد التام من الجماهير ، وكذلك لم تنج المصالح الفرنسية من ذلك الخطر . فلقد عانى بنك الكريدى فونسيه (البنك العقارى) شتياً من ذلك . إذ كان فى نية هذا البنك ، أن يطلب من حملة أسهمه الموافقة على مدّ خدماته إلى السودان وفلسطين وسوريا . حتى يستغل رأس المال الفائض ، بسبب نقص الطلب على القروض العقارية فى مصر . وكان العامل الجديد ، هو حملة الاحتجاج التى اندلعت فى القاهرة والاسكندرية ، بمجرد العلم بهذه المشروعات المقترحة . وساهم فى هذه الحملة رجال الأعمال فى الاسكندرية ، وخاصة اليهود والإيطاليون منهم ، وقبل هؤلاء ، السوريون الذين استقروا فى مصر ، وكانوا يعملون أساساً ، كوسطاء للممولين الأوربيين ، وعلى الأخص الفرنسيين منهم . ولكن كان على بنك الفونسيه الآن أن يأخذ فى اعتباره ، (اللجنة السورية - الفلسطينية) ، التى تؤيدها المخابرات الفرنسية .

وفى خريف عام ١٩٤٠ ، حلّ مسيودى بنوا محل مسيودى سيبيون فى رئاسه شركة قتال السويس . وفى أول زيارة له فى مصر بدأ محادثاته مع المسؤولين فى مدّ فترة امتياز الشركة . وكما يتفق مع واجب مراعاة البروتوكول ، فقد اتصل أولاً بالملك ، وحصل منه على وعد بإعطاء بعض التنازلات ، التى كان قد سبق الاتفاق عليها فى العام السابق مع مسيودى قوج . وكذلك حصل مسيودى بنوا على استقبال يبعث على الرضا من محمد محمود رئيس الوزراء ، بل وكذلك من لورد لويد . فقد كان هناك نوع من الاتحاد فى هذه المناسبة ، بين المصالح الفرنسية والمصالح البريطانية ولكن هل كان ذلك سيستمر ؟ ان مسيومييريل كان يخشى من عودة الوفد إلى السلطة .

لم يكن سرّاً ، أن بعض الجهات ذوات المصالح الخاصة ، كانت تعارض المشاريع الديمقراطية التى ينادى بها الوفد ، وأن مصير الحكومات كان مرتبطاً إلى حدّ كبير بمصالح الدوائر المالية الكبرى . ولكن هذه الصلات أصبحت مفضوحة ، حين أصبح المصريون أكثر فهماً للموقف ، وأكثر صلاحية لتحمل المسئولية .

المضاربة والتاريخ

كان سحق الفلاحين وعدم المساواة فى دفع الضرائب ، والدور الكبير الذى يلعبه الأجانب فى أسواق القطن والأوراق المالية والسلع المستوردة ، يمثل مفارقة مروعة بين طبيعة مصر الصاعدة ، وبين نظامها الاقتصادى الذى ظل - كنظامها السياسى - غير كفء للبلاد التى فرض عليها ، وغير جدير بها . وهكذا نرى فى هذين المجالين - وفى مجالات أخرى كثيرة - طلاقاً وتفريقاً مفتعلاً بين الرموز والأشياء . ففى مجال السياسة كانت الأقوال تختلف عن الأفعال . وفى الاقتصاد ، وجد المضارب أكثر وسائل نشاطه المباشر ، فى رمز واحد ، هو مجال العملة .

كانت المضاربة تلعب دوراً كبيراً ، لا بين المرابين والمضاربين وسماسرة البورصة فحسب ، بل لقد

تجاوزت هؤلاء إلى مديري البنوك المحترمين ، بل والمشرعين من ذوى النوايا الطيبة . كانت العملة الرسمية للعملة بالجنيه المصرى ، بدلا غريبا للاسترلينى . ويجب ألا ننسى أن المصريين قد احتاجوا لوقت طويل ، كى يصلوا إلى تأسيس هذا الشئ لمعلمتهم الغربية . ولقد وجد الفلاح أن من الصعب عليه أن يتعود على التعامل بالعملة الورقية (البكنوت) . ولسنوات طويلة ، كان السماسرة الذين ينتقلون فى الريف لشراء الحاصلات الزراعية لعملاتهم ، يضطرون إلى حمل أكياس ثقيلة من العملة المعدنية معهم ، كالاسترلينى الذهب ، والجنيه الفرنسى (لوى) . وفى عام ١٩١٤ ، أتاحت الحرب فرصة مواتية لغرض العملة الورقية على البلاد بالقوة . وفرض البريطانيون فعلا عملة الورق ، بدلا من الذهب . وتم إلغاء فقرة وجوب التعامل بالذهب بقانون خاص ، وكانت هذه الفقرة قد أخذت قبل ذلك من قوانين البلاد الأوربية بما فيها فرنسا . ومع ذلك فقد ظلت فى البلاد عملات أخرى يجرى بها التعامل ، مثل الجنيه الاسترلينى بالطبع ، وكذلك الفرنك الفرنسى المصرى ، الذى كان يجرى به التعامل فى القضاء المختلط .

ولقد عدلت قيمة الجنيه المصرى تلقائيا بالنسبة للاسترلينى . وكان ذلك فى مصلحة العملة المصرية المحلية ، حيث ارتبطت قيمتها بعملة من أقوى العملات فى العالم . ولكن ذلك سبب اضطرابا كبيرا فى السوق الداخلية . فقلد أراد بعض الناس - خدمه لمصالحهم - أن يحافظوا على ثبات العملة المصرية فى الخارج ، وأن يجعلوها فى الوقت نفسه خاضعة لتذبذبات الأسعار فى الداخل . كان هؤلاء الناس هم مصدرو القطن ، الذين كانوا يهتمون بالتجارة ، أكثر مما يهتمون بإنتاجه . ولكن أيا كان أمر هؤلاء ، فقد كانت هناك علامات على ظهور مواقف سيكولوجية أكثر نضجا وأكبر كفاءة من الوجهة العملية . وتعود الناس على العملة الورقية وعلى التعامل بالشيكات وإيداع الحسابات فى البنوك . وتطورت عمليات الاستثمار إلى الحد الذى أوجب وضع القواعد لتنظيم سوق الأوراق المالية (١٩١٧-١٨)

وكما نستطيع أن نتذكر ، لم يكن هناك فى أول الأمر ، غير بناء واحد فى ميدان الأزبكية ، يجتمع فيه الذين احترفوا المضاربة . وحوالى ١٩٠٠ ، كان هؤلاء يجتمعون فى مقهى نيوبار بميدان الأوبرا . وبعد ذلك أخذ البنك الأهلى الخطوات اللازمة ، لإنشاء سوق رسمية للأوراق المالية وفى عام ١٩٠٤ ، أنشئت نقابة لسماسرة الأوراق المالية . وكانت بدايتها متواضعة ، إذ كانت تجتمع فى غرفة فى فندق الكونتنتال ، ثم اتخذت لها مقرا فى شارع المغرى ثم فى شارع الفضل . واستقرت أخيرا - عام ١٩٢٨ - فى البناية المسماة (البورصة الجديدة) . وحدث تطور متواز لإنشاء مركزا للسوق فى الاسكندرية .

ولم يكن للدولة أى سيطرة على هذه القوى الجديدة ، ولعلها لم تكن تنوى أن تمارس هذه السيطرة قط . ولقد أدانت إحدى الرسائل الجامعية الحديثة ، ما أسمته بالإخفاق التام فى تنظيم هذه السوق . ولكن ألم يكن ذلك متعمدا ؟

أما عن فصل العملة المصرية عن العملة البريطانية ، فقد تركت هذه العملية التى تحتاج إلى الخبرة والحذر ، للخبراء والقانونيين . وقد أعطى ذلك للمحاكم المختلطة ، بسبب اشتغالها بالقضايا الاقتصادية والاجتماعية ، سلطة مطلقة فى الفصل فى مشاكل العملة . وفى مجالات كثيرة ، كان رجل الأعمال يجد

نفسه في خلاف مع المشرع ، وكان يلجأ في ذلك إلى القاضي ، الذي يفترض فيه أن يكون ميزانا للعدل بينهما ، في تطبيق القانون . ولعل دراسة مفصلة عن هذا القضاء ، يمكنها أن تستخلص لنا ما كان في أحكامه من مضامين اقتصادية من جهة ، وما كان فيها من مضامين اجتماعية من جهة أخرى .

ولما كانت هذه الدراسة لم تتحقق بعد ، فلعله من المناسب هنا أن نذكر من قضايا هذه المحكمة ، بعض الأمثلة التي تسترعي الانتباه . من هذه القضايا ، أن شركة كوتسيكا في عام ١٩٢٤ ، رفعت دعوى على شركة السكر القوية ، تطالبها بتسديد ثمن السندات التي أصدرتها في فرنسا قبل الحرب بحساب العملة المصرية .

أما المثل الثاني ، فإنه أخطر شأنا ، إذ إنه يتعلق بمصر ذاتها ، بصفتها طرفا متاعدا مع بقية العالم . كان «الدين» قد ثبتت قيمته في عام ١٨٧٥ ، بمبلغ ٩١ مليوناً من الجنيهات المصرية ، تدفع له قائمة سنوية قدرها ٧٪ بحساب الذهب . ولكن حدث في عام ١٩٣١ ، أن انخفضت قيمة الجنية الاسترليني التي كانت في ذلك العام مثلاً أعلى في الثبات . وانخفضت تبعاً لذلك قدرته الشرائية في كل مكان في العالم . فعماذا كان أثر ذلك على الجنية المصري ؟ هل كانت مصر تستثمر في دفع قيمة سندات الدين وأرباحه بمعدل الذهب القديم ، أم كانت ستخرج عن هذا المعدل ، وتخفف بذلك قيمة الجنية المصري ، وتعدو حذو ما حدث من السوابق لكثير من القروض الدولية الكبيرة ، التي نتجت عنها خسارة كبيرة لحملة سندات هذه الديون ؟ في أكتوبر ١٩٣١ ، اضطرت حكومة صدقي هيئة صندوق الدين ، أنها ستدفع أرباحاً من الآن فصاعداً بالجنية الورق . لذلك اتخذ لأول مرة ، مندوبو هيئة الثلاثة - البريطاني والفرنسي والإيطالي - في السعي إلى تجنب المساومة الدولية ، التي كان يريد صدقي أن يجرم إليها . ورفضوا دعوى في الحال ضد الدولة المصرية أمام القضاء المختلط . وفي ١٩٣٣ ، أصدرت محكمة القاهرة المختلطة حكماً ابتدائياً في هذه الدعوى ، لصالح هيئة صندوق الدين . ولكن قطاعاً كبيراً من الرأي العام في مصر ، كان قد بدأ يستجيب إلى نداء القوة ، ونداء المصالح القومية ، بوسائل تتفاوت في نسب البراعة والدعاء . ولكن مدى هذه الاستجابة ووسائلها ، على أي حال ، كانت قد بلغت حدّاً لا يمكن إهماله . فشرت الأهرام بمجرد صدور الحكم بفترة - كان من الواضح أن الحكومة أوصت بها - تقول (- بدأت المفاوضات في العام الماضي ، بين مصر والدول المثلة في صندوق الدين ، كانت الحكومة مستعدة لأن تثبت الأرباح على معدل ، يوافق عليه جميع الأطراف المعنية (مشروع المساومة) ، وعلى قاعدة ليست هي قاعدة الذهب ، ولا قاعدة العملة الورقية . وكانت مستعدة لدفع الأرباح طبقاً لهذا الاتفاق ، أي كانت التذبذبات التي تحدث في قيمة العملة ولكن وجه الأمور قد تغير الآن ووضح اتجاه الشعور العام في البلاد (فكان للشعور الجياش الذي أثاره حكم محكمة القاهرة المختلطة ، والمخاطر التي ستحملها البلاد في تنفيذه ، أثرها على الحكومة ، التي ارتأت في آخر الأمر ، أنه لا بد لها من الإصرار على الدفع بالعملة الورق ، ورفض مبدأ الدفع بالذهب . وهكذا اتخذت الحكومة لنفسها دور الدفاع عن القومية في المجال الاقتصادي ، وكان على الآخرين ، وخاصة الأجانب ، أن يقدموا ثمن هذا التمسك بالحقوق القومية . وأصبح الموقف مشحوناً بالمخاطر - (فلقد أثارت هذه العوامل في الدوائر الرسمية ، التفكير في إلغاء الامتيازات الأجنبية ، حتى

تستطيع الحكومة إطلاق يدها في إصدار التشريعات المالية ، وفرض الضرائب على الأجانب ، دون حاجة إلى الرجوع إلى الحكومات الأجنبية ، التي يتمتع رعاياها بالامتيازات ، أو إلى موافقة محكمة الاستئناف المختلطة (ولقد أتى التهديد أكله . ففي عام ١٩٣٦ ، ألغت محكمة الاستئناف المختلطة ، الحكم الابتدائي لمحكمة القاهرة . وكان النحاس هو الذي يرأس الحكومة في ذلك الوقت . وهكذا انتفعت حكومة «تقدمية» من إلغاء حكم استأنفته حكومة «رجعية» . إن هذا الاستمرار له أهمية .

كانت شركة قناة السويس قد اتخذت احتياطاتها ، منذ زمن طويل . ففي فرنسا ذاتها كانت الشركة قد قررت منذ ٨ نوفمبر ١٩١٨ ، أن تنقاضي رسومها بالفرنكات الذهبية . وقد رفعت عليها دعوى لمعارضة هذا القرار من شركة الهاقر الفرنسية . وصدر حكم من المحكمة الابتدائية ومحكمة الاستئناف الفرنسية (١٩٢٤) ، بدفع رسومها بالعملة المصرية المرتبطة بقاعدة الذهب . ولكن لعل ذلك كان مجرد حكم قضائي وقائي فائتاء الفترة التي نحن بصدها وبعدها ، حتى عام ١٩٤٠ ، رفعت على شركة قناة السويس دعاوى كثيرة من حملة أسهمها وستأنفها تتعلق بالدفع بقاعدة الذهب . ودون محاولة منا في الدخول في التفاصيل الفنية المالية ، نكتفي هنا بذكر الفقرات الأخيرة من خطاب الأستاذ كاتسغليس اليوناني ، محامي المدعين على شركة القناة أمام المحكمة المختلطة ، إذ قال - «إن الشركة تتناسى كاملاً ، الفصل الكبير الذي تدعى به لمصر . إنها وهي تعيش في هذه البلاد ، وتستعملها ، ولحجى منها تلك الأرباح الهائلة ، تحاول في حججها وسلوكها أن تظهر وكأنها بعيدة كل البعد عن هذا القطر ، وأنها لا صلة لها به على الإطلاق» إن هذه الكلمات في الوقت الذي قيلت فيه (يناير ١٩٣٠) ، كان لها أكبر الأثر في النفوس .

وفوق ذلك فإن هذا الحكم القضائي ، وإن كان قد خرج من المحكمة المختلطة ، بقضائها الغربيين وأفكارها الغربية ، إلا أنه كان يوجه عام ، يقف إلى جانب حقوق مصر ومستولياتها . وهو تطور عظيم الدلالة ومع أنه جاء متأخراً بحوالي خمسة عشر عاماً وراء تطور الحركة الوطنية في مصر ، إلا أن هذا القانون الأجنبي ، كان يعكس الوعي الذاتي الجديد في البلاد ، في موضوع شديد الحساسية بالنسبة للشركات الأجنبية التي تملك رأس المال وحتى إن كانت المضاربة بالعملة ، وهي التي جلبت هذا النصر الكبير إلى مصر ، كانت تهدف أصلاً إلى خدمة مصالح المضاربين ، من النازحين من شرق البحر الأبيض المتوسط ، ومن بعض البورجوازيين المصريين ، الذين كان عددهم في ازدياد مضطرد إلا أنها من الوجهة الموضوعية ، قد أثبت أنها من عوامل التقدم . ولعل ذلك كان سمة من سمات العصر .

الأزمة

أثناء الشهور الأولى من عام ١٩٢٩ ، كان يبدو أن الأمور تسير على ما يرام في مصر . فقد بلغ فائض الصادرات على الواردات ، مليونين من الجنيهات . وزاد احتياطي الدولة المختزن إلى أربعين مليوناً من الجنيهات ، أي حوالي ميزانية عام كامل . وهكذا كانت مؤشرات هذه الفترة تدعو إلى التفاؤل . وكانت الشركات في الإسكندرية في ربيع ذلك العام ، تضارب على صعود الأسعار في سوق

الأوراق المالية . ولكن هذه الشركات رأت نفسها فجأة عاجزة عن الوفاء بقيمة السندات التي أصدرتها . وأسكت البنوك المصرية يدها عن منح القروض ، متأثرة في ذلك بالهزة التي أصابت وول ستريت ، وبخوفها من حدوث هزات أخرى في المستقبل القريب . ونتج زيادة كبيرة في عرض أسهم الشركات للبيع على نطاق واسع . يضاف إلى هذا ، أن الجمهور في مصر لم يكن قد تقبل فكرة إمكان الحصول على الثراء السريع عن طريق المضاربة في السوق المالية إلا منذ عهد قريب . ولذلك فقد بدر إلى التخليص من هذه الأوراق المالية التي لا اطمئنان إلى ثبات قيمتها ، بأسرع ما يستطيع . ولذلك هبطت أثمان الأسهم المصرية إلى حدٍّ يمكن أن يوصف بالكارثة . وازداد الموقف سوءا بحلول الصيف . فكانت أسعار القطن مستمرة في الهبوط . ثم إن بريطانيا العظمى ذاتها ، وهي تواجه هذه الأزمة القاسية ، كانت تطبق الإجراءات الاستثنائية الشديدة التي يلجأ إليها عادة في مثل هذه الحالات . فرفعت سعر الفائدة في البنوك ، متوقعة بذلك إحضار المزيد من الأموال إليها . وكما رأينا من قبل ، لم يكن رأس المال البريطاني المستثمر قط في حجم هائل ، ولا كان يتميز بالشجاعة . وهكذا بدأت هجرته الجماعية في مصر . فساعد ذلك على هبوط أسعار الأسهم ، حتى بلغت قيمة الخسارة في قيمة السندات إلى ثمانية ملايين من الجنيهات ، وهي ضربة مروعة . لاقتصاد لم يكن قط واسع النطاق بحيث يتحمل مثل هذه الخسارة .

فماذا كان ينبغي على الحكومة أن تفعل ؟ لقد فعلت ما فعله فرعون منذ عهد سحيق ، وما كان يجرى فعله منذ نهاية الحرب العالمية الأولى - وهو القيام بتخزين حاصلاتها ، للإقلال من حجم المعروض منها للبيع . كانت قد خزنت القطن قبل ذلك ، وبدأت الآن في العناية بما يبله في الأهمية . وكان تطوراً عظيماً ، أنها لم تقتصر على شراء كميات كبيرة من القطن فحسب ، بل جاوزت ذلك إلى شراء المعروض من كل أنواع سندات (الدين) المصرية المضمونة . وكان من الواضح ، أن الجماعات التي في الحكم ، قد قرّرت تفضيل هذا النوع من الاستثمار . وطبقاً لما نرجح أنه تقدير متفائل ، فلقد أصبح المصريون الذين لم يكن في حوزتهم أكثر من ١٢٪ من سندات الدين المصري في عام ١٩١٩ ، يملكون منه الآن حوالي ٦٠٪ .

وعلى أي حال ، فقد كانت الإخفاقات ودعاوى الإفلاس ، وعدم دفع الإيجار ، تشير كلها إلى تدهور خفيف في الاقتصاد . ولإعادة شيء من الاستقرار إلى هذا الاقتصاد ، اضطرت الحكومة إلى الدخول مباشرة في السوق ، بمائتة أربعة عشر مليوناً من الجنيهات . وهكذا أصبح المخزون من القطن غير المباع لدى الحكومة المصرية ، يشكل عائداً دولياً لمصر .

ويستطيع المرء أن يتفهم ، كيف يمكن لمضاعفات موقف غير موات كهذا ومؤسس على بناء غير سليم ، أن تتاقم من خطورة هذا الموقف . ولكن الذي يدهش ، أن نتائج هذا الموقف لم تبلغ قط مبلغ الكارثة . بل على العكس ، لقد أُنشئت هذه السنوات من ممارسة هذه السياسة الرجعية الدفاعية ، اثنين أو ثلاثة مشاريع إيجابية . إن الرجال الذين كانوا في الحكم عندئذ ، قد احتفظوا بسلطتهم عن طريق اللجوء إلى ذرائع غير أخلاقية ، وكشفوا عن أفكارهم المسبقة ، لصالح طبقتهم . ولكن محاولتهم لم تكن سيئة بوجه عام . لقد كان الواضح أن نتيجة ذلك الاقتصاد في هذه الظروف ، تفرض اتخاذ خطوات معينة

بالنسبة لإنتاج القطن وتسويقه . ولقد تحقق الموجودون في الحكم ، من أن أى إجراء يتخذ في هذا الصدد ، سوف يؤثر في البناء الكلى للاقتصاد ، كيفاً وكثاً . إنهم لم ينتهزوا هذه الفرصة فحسب ، بل تناولوا التنفيذ أيضاً بشيء من البراعة . ولعله كان من الأفضل أن تكون هذه البراعة أقل أحادية بما كانت ، أو أقل إثارة للشبهات في بعض الأحيان ، ولكنها نجحت على أى حال في تخفيف أثر الأزمة .

وعلى أى حال ، فقد كان هؤلاء الحكام رجال عصرهم . وفعلوا ما كان يفعله كل موجهى الاقتصاد في أنحاء العالم . كان مهمهم الأول هو موازنة ميزانية الدولة ، تلك الومضة الأخيرة لسياسة اقتصادية ، لم يسمحوا الخيال للتفكير في قضايا الاستثمار أو العمالة ! فكل من كان في مصر ، كانت تسيطر عليه فكرة موازنة رصيد التجارة الخارجية بين الصادر والوارد . وكان مبدأ الاستقرار يسيطر على كل شيء في مصر أيام حكومة صدقي ، كما كان يسيطر على فرنسا أيام بوانكاريه . إلا أن هذا الاستقرار كان له أهمية أكبر في مصر ، لأن الاستقرار الاقتصادى هنا ، كان يعنى أيضاً تعزيز نظام الاستعمار الجديد . وهذا هو ما نلاحظه في تاريخ هذه الفترة .

إذا كان العصر قد أحدث شيئا من التجديد ، فقد جاء ذلك دون قصد أو تدبير . إن مصر اختارت أن تجري تجربتها في مجال مبادرات الدولة . ولعل شراء الدولة للقطن ، كان إيهاصا لاعتناق الدولة التخطيط الاقتصادى في المستقبل . وكان مبدأ الحماية الجمركية ، الذى اعتنقته الدولة عام ١٩٣٠ ، نذيرا للتطورات التى أذهلت أنصار هذا المبدأ - بل صدمتهم - بعد ذلك . إن علينا أن نبحث من خلال هذا السياق غير الواضح المعالم ، كى ندرك كيف ولد المستقبل من هذه العناصر السلبية العديدة .

دفعه المستقبل واتجاهها الغامض

الحقيقة أن السبب الذى جعل المشرعين المصريين في السنين الأخيرة يقومون بإجراء الإصلاحات اللازمة في علاقات التجارة الخارجية ، هو أن معظم المعاهدات التجارية مع البلاد الأجنبية ، وفى طليعتها فرنسا ، كان سينتهى العمل بها عام ١٩٣٠ . وتصادف أن الأزمة العالمية في ذلك العام ، قد أصابت التجارة الدولية بضربة قاصمة . فنقص حجم التجارة الدولية إلى ٣٨,٨٪ من حجمها السابق . وكان النقص أكثر من ذلك في مصر ، بحيث كان له تأثير مباشر على مالية الدولة . ولم تكن الدولة في ذلك الحين تحكم التحكم في تثبيت أسعار السلع ، التى كان يجرى إثبات قيمتها في الممارك ، طبقا وتقواتير الشراء . ولذلك كلفت الحكومة لجنة من الخبراء لاقتراح الإصلاحات المطلوبة . وكان أعضاؤها ثلاثة من الأجانب ، فرنسى وإيطالى وكندى . وفى إبريل ١٩٢٩ ، تقدمت هذه اللجنة بمسودة لحظتها ، التى أرسلتها الحكومة - بطريقة غير رسمية - إلى الغرف التجارية المختلفة ، كوسيلة لجس نبض هذه الجهات . وانتهى الخبراء من خططهم النهائية في يونيو من ذلك العام ، في الوقت الذى بدأ العالم يحس فيه بوطأة الأزمة الاقتصادية العالمية . وبعد ذلك كوّنت الحكومة لجنة أخرى لبحث هذه الحطة وإبداء الرأى فيها . ونظرت هذه اللجنة في مشروع أولئك الأجانب ، بعين الفاحص المدقق الناقد . وكان معروفا أن أولئك

الخبراء الأجانب ، لم يقضوا في مصر أكثر من عامين ، ولم يفهموا الظروف الخاصة التي تحيط بالحياة المصرية . كان هؤلاء الخبراء قد استطلعوا رأى رجال الصناعة المحليين ، ولكن معظم هؤلاء - وبالأخص صغارهم - لم يكونوا في موقف يتيح لهم الإفصاح عن رأيهم بالحرية الواجبة ، كما فعلت الشركات الأجنبية الكبرى . وعلى أي حال ، فقد رفضت لجنة التحقيق اقتراح اللجنة الأولى بتثبيت أثمان السلع ، واحتفظت بمبدأ الاعتراف بالأسعار المبينة في قوائم الشراء ، ولكنها وسعت مدى الرسوم الجمركية على مختلف السلع ، بنسبة تتراوح بين ٤٪ و ٣٠٪ . ثم إنها أوصت بتشجيع الصناعة المحلية ، وفرض رسوم كبيرة على سلع الترف ، واتخاذ بعض الإجراءات للحد من غلاء المعيشة .

كانت هناك سلع معينة تخضع لضرائب ، تزيد عما يفرض على بقية السلع ، وكان معظمها من سلع الترف الواردة من فرنسا . وكانت الضريبة على هذه السلع ٢٠٪ من قيمتها . بينما كان متوسط الضريبة على السلع الأخرى لا يزيد عن ١٥٪ . وكذلك على البريطانيين من فداحة الضرائب على صادراتهم . كالحرير الهندي والدقيق الأسترالي . وكذلك اليلجيكويون من الضريبة على الأسمنت . وكان الجانب الأكبر للاستثمارات في مصر ملكا للبريطانيين والفرنسيين والبلجيكين . بنسب متفاوتة ولكن في تزامن واحد . وناووت الحكومة المصرية ، مدعية أن هذه الضرائب الجديدة ذات طابع مؤقت ، قد يتغير بتغير الظروف . وقد عمدت إلى الإسراع بتنفيذ هذه الإصلاحات ، دون أن تتيح للبرلمان فرصة للاخذ والرد فيها . فسعت إلى الحصول على تأييد رجال الأعمال الكامل لسياستها ، وكان معظمهم غير معارض لهذه السياسة ، إذا التزمنا بأقصى درجات الاعتدال في التعبير . ولم تتجاهل الحكومة استشارة شركة السكر ، التي كان يرأسها نوس بك ، ويتطلع إلى السيطرة عليها عبود باشا . وقد كان لها بعض المسؤولية في الإيحاء باتخاذ إجراءات هذا الإصلاح الضريبي . وبالرغم من تناول الحكومة هذا الإصلاح بكل ما يستدعيه من حذر ودقة ، فإنها لم تستطع أن تمنع دلائل الخوف والغضب التي تكشف من جراء هذه السياسة . ولكن الحكومة لم تقدم الوسائل في التصدي لهذه الاعتراضات الغاضبة ، بالسعي لإحلال الفروقة بين المعارضين واحتوائهم . وانتهى الأمر بإصدار قانون ١٤ فبراير ١٩٣٠ ، الذي استطاع أن يصل إلى حل وسط بين المصالح المتضاربة .

إن ميزانيات الدولة في مصر ، كانت من الوجهة الفنية ، تتطلع دائما إلى المستقبل . فحق في ذلك الوقت المبكر في عام ١٩٢٥ ، كانت هناك خطة على نطاق واسع ، للقيام بالأعمال العامة ، رصد لها عشرة ملايين من الجنيهات ، لبناء سدّ جبل الأولياء على النيل الأبيض ، والقيام بالأعمال التمهيدية لبناء قطار نجع حمادى ، بالإضافة إلى أحد عشر ألفا من الجنيهات لإصلاح أعمدة معبد الكرنك . ولعل القارىء يجد في تنوع هذه الأعمال شيئا من عدم التناسق ، ولكن النظرة الأعمق لن تجد فيها ما يتعارض مع مبدأ الاستمرار وسياسة النظر البعيد . ولكن هناك أيضاً ، مبلغ كبير خصص لشراء ينجت من إنجلترا لصاحب الجلالة . وفي ١٩٣١ ، خصص مبلغ خمسين ألف جنيه لإنشاء قوة جوية . أما البترول الذي وصل انتاجه في ١٩٢٧ - ٢٨ ، إلى ٢٦٠ ألف طن ، فقد اعتبر أساسا محتملا لتصنيع البلاد . وكذلك اهتم صدقي باستخراج المنجنيز والفوسفات من المناجم .

لا يجب أن نبالغ في تبسيط العلاقات بين أعلاليات السياسة في هذه الفترة ، وبين المبادرات والحوافز الاقتصادية ، ونحن نحاول أن نسترجمها من الماضي . فالملك نفسه كان يتم اهتماما كبيرا بهذا التقدم . وانضم رجله المقرب حسن نشأت باشا إلى نوس بك رئيس شركة السكر ومسيروولو مدير البنك العقارى ، في مشروع لإنشاء مصنع للورق . ولم يكن ذلك إلا الجانب الظاهر من أنشطة الملك .

إن هذه القاعدة الاقتصادية ، كانت تتميز بالنشاط ، ولكنها كانت في الوقت نفسه على غير أساس . كان رأس المال المتداول هائلا في الحجم ، وكانت الطاقة المستفدة في تحريكه طاقة كبيرة ، ولكن الأساس الذى يستند عليه الاقتصاد كان واهنا . وكان اللوم الذى يوجه إلى اقتصاد مصر من هذه الناحية ، ينطبق أيضاً على سياستها . وكانت المفارقة بين قوة الشعور الوطنى وحدته ، وبين الخصائص المضللة للجهاز السياسى ، محل ملاحظة وتعليق الكثيرين من الزوار الأجانب . وكذلك كانت المفارقة الملحوظة بين الخصائص الديناميكية للاقتصاد ، وبين اقتصاده على جانب واحد .

يكشف التحليل الإحصائى الذى تمّ في أواخر ١٩٢٥ ، عن الشركات المساهمة من حيث جسيماها عن الآلى : ١٥١ شركة مصرية برأسمال قدره ٨٧ مليون جنيه ، و٣٠ شركة بريطانية برأسمال قدره ١٢٥ مليون جنيه ، و١١ شركة بلجيكية برأسمال قدره ٤,٢ مليون جنيه ، و٣ شركات فرنسية برأسمال قدره ١,٢ مليون جنيه . وحين تقسم هذه الشركات إلى قطاعات ، نجد أن هناك ١٩٥ جماعة ، تشتمل عمولا قدره ١٠٥ مليون جنيه ، بمتوسط حوالى نصف مليون جنيه للشركة الواحدة . ولكن ماذا يعنى هذا المتوسط ؟ إن رصيد الرهونات العقارية التى تضطلع بها ثلاث شركات ، كان ٤١,٦ مليون جنيه ، أى مايقرب من نصف مجموع تمويل الشركات بأكملها ! وفي هذا التقرير ، نجد أيضاً ، الطغيان المتوقع للمصالح الريفية على بقية نواحي الاقتصاد ، ونجد له حججا وتفسيرات عديدة ، فيها الجيد وفيها غير المعقول . فتحت عنوان والصناعات المختلفة ، نجد أن هناك ٢٦ شركة ، رأسمالها الكلى هو ١,٧ مليون جنيه . وهى شركات صغيرة تسيطر عليها البنوك العملاقة . وذلك ينطبق أيضاً على الشركات التجارية .

وسجل إحصاء ١٩٢٧ ، ٤٠٠,٠٠٠ فرد يعملون في الصناعة ، منهم ٨٠,٠٠٠ يشتغلون في شركات الغزل ، و٧٦,٠٠٠ في صناعة الملابس الجاهزة ، و٤٩,٠٠٠ في صناعة البناء على اختلاف أنواعها . وكان هناك الآن الكثير من سلع الاستهلاك التى يتم صنعها محليا ، كما أن شركات بنك مصر كانت قد تطورت إلى المستوى الذى كان يبعث على التهنئة أو القلق .

ونحن نلاحظ مثلا ، أنه في ١٩٢٤ ، تكوين شركة تحت اسم جماعى ، هو شركة حرب وسلطان وشركائهم ، لشراء الأسهم والسندات والأوراق المالية وبيعها ، من الشركات والحكومة وإليها . ونحن نرى أن هذه الشركة تمثل شكلا من اشكال والدرجة الثالثة للرأسمالية ! وفى مجلس إدارة هذه الشركة ، كان مدحت يكن باشا عضو الأسرة الاستقراطية التى تحمل هذا الاسم ، وجوزيف أصلان قطاوى باشا ، الذى ينتمى إلى البورجوازية اليهودية ، ذات الصلة الوثيقة بالقصر في تلك الفترة ، وبالطبع طلعت حرب

رئيس جامعة بنك مصر ، وعمل شعراوي باشا ، وفؤاد سلطان بك وهما اسمان كبيران ، وعبد الحميد السيوفى بك ، وكلهم من كبار أغنياء مصر وأعيانها . وكانت هذه هي الفترة التي بدأت تندفق فيها الأموال على بنك مصر ، في وفرة نسبية . ولقد أحس أحد المراقبين الأجانب ، «بتلك العلاقة ذات الدلالة بين الحركة الوطنية ، وبين ازدهار بنك مصر ، فمنذ أربع أو خمس سنوات ، كان الناس يحسّون بالقلق من جَوَاء العلاقة بين الحركة الوطنية ، ونشاط الفوغاء ، أما الآن فقد بدأت الأشياء تتغير !

نقل «كونسورتيوم» مصر مكائيه في عام ١٩٢٧ ، إلى عمارة كبيرة في شارع عماد الدين . وفي هذا العام أيضا ، بدأت جامعة بنك مصر أكبر مشاريعها ، وهو مصنع الغزل والنسيج في المحلة الكبرى . وفي عام ١٩٣١ ، افتتح البنك فؤاد هذا المصنع الذي بدأ إنتاجه عام ١٩٣٠ . وأقيم مصنع آخر عام ١٩٣٣ . ومنذ ذلك الحين ، أصبح المصنع صرحا كبيرا متعدد الأجزاء (كومبلكس) بحجم ستة قطاعات ، يختص كل منها بعملية معينة تجري على القطن . وكانت هذه الشركة تتمتع بالازدهار في تلك الفترة ، وهو شيء لم يتوفر لها دائما . وكانت قد بدأت برأسمال قدره ٣٠٠,٠٠٠ جنيه ، وفي نهاية ١٩٣٣ ، بلغ رأسمالها مليوناً من الجنيهات . وأصبحت جامعة بنك مصر في ذلك الحين تشكل مركزاً من مراكز القوى ، ولكنه كان مركزاً وطنياً .

لقد ذكرت من قبل ، أن عدلي قد قدّم استقالته في ١٨ أبريل ١٩٢٧ ، نتيجة لقد وجهته إليه لجنة برلمانية . وكانت مناقشات هذه اللجنة قد أشارت إلى التأييد الذي تبذله الحكومة لجامعة بنك مصر . فيها اعتبر هذا التأييد مبالغاً فيه ، أم اعتبر - كما هو الأرجح - غير كاف ؟ إن لا أذكر هذه الإشارة إلى بنك مصر هنا ، إلا لأوجه النظر ، إلى أنها كانت المدة الأولى في تاريخ الحياة البرلمانية هذه البلاد ، التي سقطت فيها حكومة بالوسائل الديمقراطية .

نشرت إحدى الصحف الفرنسية مقالا ، تنبئ فيه على جامعة بنك مصر . ويظهر أن كتابة هذا المقال ، كانت نتيجة لفرد أعضاء هذه الجماعة المباشر في باريس ، وميل الجماعة إلى الإعلان عن نفسها في صحف فرنسا . ولكن مراسل هذه الصحيفة في القاهرة ، اضطر إلى إنكار أي علاقة له بهذا المقال ، حين ووجه بالعاصفة التي أثارها نشر هذا المقال ، في دوائر المال الفرنسية في مصر ، وفي جهات أخرى ، كانت تشعر بالقلق من حماية الدولة لهذه الجماعة . وفي تقرير لأرباب الصناعة في مصر ، نشر في ١٩٢٩ ، في مجلة «إيجيت إنديستريال» (مصر الصناعية) ، استنكرت هذه الجماعة «عداوة بعض موظفي الدولة للمبادرات الخاصة ، التي يعتبرونها مشروعات طفيلية» وشكت بمرارة مما أسسته «تدخل الدولة الذي لا مبرر له» فهل كان من الممكن أن تكون هذه الجماعة على صواب ؟ على أي حال ، تبقى حقيقة أن مثل هذه المخاوف - سواء أكانت على أساس ، أم على غير أساس - كانت تثير الأحداث والأفكار . وإلى جانب تلك الفكرة التي لدى الأجانب ، عن وجود علاقة بين تحطيط الدولة ، وبين حرمانهم من ملكيتهم ، نبتت فكرة أخرى جديدة ، وقدّر لها أن تزدهر في المستقبل ، ومن المناقشات أنها كانت من وحى البريطانيين أنفسهم . فلقد ساور هؤلاء القلق ، حين تدهور نصيبهم في تجارة مصر الخارجية ، من ٥٥٪ عام ١٨٨٢ ، إلى ٢٢٪ فقط في ثلاثينات هذا القرن . وكان من الطبيعي ، أثناء سلسلة المآذب التي

أقامتها بعثة بلغور أثناء وجودها في القاهرة عام ١٩٢٢ ، أن يثار هذا الموضوع . وكان من بين الاقتراحات التي توقفت بصدد هذه المسألة ، فكرة اللجوء إلى مبادلة السلع ، بدلا من الدفع نقدا ، وحق أن مصر بعد مرور سنوات عديدة ، قد لجأت فعلا إلى هذه الطريقة .

وفي مناسبة أخرى في ديسمبر عام ١٩٢٩ ، عبر كريج مستشار البنك الأهل عن قلقه إزاء السياسة الضريبية في مصر ، وقال إنها تميل إلى فرض ضرائب مجحفه على الشركات ذات الامتياز ، التي تحتكر بعض الأعمال والخدمات العامة في مصر . والحق أن احتكار الأعمال العامة ، يمثل عائقا كبيرا أمام اقتصاد البلاد غير المستقلة . ولكن المسألة كانت أكثر تعقيدا في مصر ، بسبب أن رأس المال الأجنبي كان قد مدّ جذوره في كل ناحية من نواحي الاقتصاد ، وأصبح شديد الاهتمام بسياسة الحماية الجمركية التي تفرضها الدولة ، كما كان في بعض النواحي ، يزاوِل نشاطه مع قطاع من البورجوازية الوطنية ، أو يعمل على منافسة قطاع آخر منها .

وهكذا - بسخرية هي نموذج لشمط ذلك الزمان - نجد الإنجازات الإيجابية ، النابعة من منافسة بين فريقين ، أو من تحالف بينهما ، متشابكة مع حوافزها الظاهرية ، أو متناقضة معها . فهناك بعض نواحي الاقتصاد التي لا تزال تكشف عن الاعتماد على الاستعمار ، وهناك نواح أخرى تعكس مانسيه اليوم بالاستعمار الجديد ، ونواحي ثالثة فيها سمات التقدم الحاسم . إن المشاعر الشعبية ، واهتمامات رجال الأعمال ، وأعضاء الجماعات السيطرية ، والتمسك بالماضي ، وإغراء التحديث العصري ، وكره الأجانب ، والمعايشة مع الجنسيات المختلفة في مجتمع دولي - إن كل هذه العناصر بكل مافيها من متناقضات ، قد انضمت معا في مواقف معقدة ، يربح القليلون من جرّائها ويصاب الكثيرون بالخراب منها ، وتخبر كل بحث موضوعي يهدف إلى تفسيرها . ولكن كان لا بدّ في النهاية من مخاض ، يخرج به المستقبل من رحم ذلك المزيج .

الفصل الرابع

الثورة المضادة

حين اعتزل زغلول في فندق مينا هوس بعد قتل السردار ، فلاشك أنه توقع ما سيقدم عليه صديقي ، الذي عين وزيراً للداخلية في الحكومة الجديدة ، من محاولة للتدمير ، لن تقتصر على المنجزات التي لم تكتمل فحسب ، بل ستشمل أيضاً تلك الديناميكية التي جعلت هذه الإنجازات ضرورية وممكنة

إننا يجب أن نؤكد هنا ، أن هذه الديناميكية كانت ملتزمة بحدود القانون . فقد أضفت على كل الجهود التي بذلت للتحديث ، أو لإنشاء المؤسسات ، جميع الضمانات القانونية ، عملية كانت أو دولية . وكانت المناقشات السياسية تدور حول المعاهدة والدستور ، حيث كانت الأولى لا تزال في دور التطلعات ، وحين كان الشال يؤدي دوره في فترات متقطعة . وكانت الحياة الاقتصادية للبلاد ، مرتبطة في جانبها الأكبر ، بالإنفاقات الدولية ، وبالمحاكم المختلطة ، التي كانت تضمن تنفيذ الامتيازات الأجنبية . أما الحياة الثقافية - ويتبعها في حالات كثيرة ، الحياة العاطفية والأخلاقية - فقد كانت مرتبطة بنظم التعليم الأجنبية المختلفة . ونحت هذه الصيغ وفي مواجهتها ، كانت هناك حقيقة واقعية ، تحرك وتنبض في إصرار ، ولكن أحداً لم يمررها أي انتباه حتى تلك الفترة . كانت هذه الحقيقة ، مجرد حافز لم يشهد على وجوده إلا بعض الأعمال وبعض الأقوال وبعض الأفراد . وكانت إمكانيات البلاد من جهة ، وموقفها من جهة أخرى ، تمثل علاقة من التناقض المتبادل وكانت الطبيعة الغالبة على هذه العلاقة في تلك الفترة ، هي المفارقة بين الحدة التي تشتمل بها هذه الإمكانيات - في مجالات الاقتصاد والثقافة والأخلاق - بين حين وآخر ، ثم نهذاً لزمن طويل ، وبين المظاهر الخداعة للمشهد المعاصر . كانت هذه المفارقة تثير الغضب ، وتحض على القيام بالاضطرابات ، التي لابد أن تعطيها حججاً كبيرة في هذا الباب . ولكنها كانت أيضاً - في المستوى الأعمق - تصنع المواقف ، وتخلق نوعاً من أدب التحدي ، الذي يجب أن نناقشه فيما بعد . ولعل الإشارة الأكثر مباشرة ، التي تكشف عنها ، هي مسألة الجريمة والعقاب ، التي يجدر بنا أن نتبع أثرها ، ونفسرها في فترة بعينها ، والفترة التي تليها .

ففى الفترة ما بين عام ١٩٠٠ ، وعام ١٩٢٥ - ٢٦ ، نجد أن عدد السكان قد تضاعف مرة واحدة ، بينما تضاعف عدد الجرائم حوالى خمس مرات ، وأن عدد الجنح قد زاد ثلاث مرات . وهى حالة تدعو إلى التساؤل . ولعلنا نذكر أن نظام الاحتلال البريطانى ، كان قد بذل جهدا كبيرا فى محاربة عصابات السطو والإجرام فى الريف . ولكن هذا الجهد الذى بدا أنه قد كلل بالنجاح فى أواخر القرن الماضى ، أثبت فيما بعد أنه عجز عن وقف الزيادة المضطردة فى الجريمة . ونتيجة لذلك . صدر الكثير من قوانين الطوارئ فى العقود المختلفة للحكومات المتعاقبة . كقانون ١٩٢١ مثلا ، الذى كان يتعلق بالقبض على من يشبه فيهم ، ومنع العمدة الذين كانوا يعملون تحت رئاسة مفتش الداخلية رأسا ، سلطة الضبطية ، وهى سلطة لم تمنح لقضاة التحقيق فى تلك الفترة . وحين كان ينشأ نزاع بين هؤلاء الموظفين الإداريين ورجال القضاء ، بسبب ما كان يقع من الظلم على بعض الأفراد ، كانت المسألة تحال إلى وزارة الحفانية للبت فيها ، عن طريق المستشار البريطانى لوزارة الداخلية بالطبع . وعلى أى حال ، فقد كان هناك زيادة مضطردة فى الجريمة . فبين عام ١٩١٥ ، وعام ١٩٢٦ ، زاد عدد الجنح من ٩٨٠٥٧٤ إلى ١٥٥٢٥٧ . ويظهر أن هذه الجرائم ، كانت مرتبطة ببعض العوامل المتغيرة ، مثل اتساع المدن ، والمصانة الموسمية ، وفقدان الأعصاب فى رمضان الظهيرة . وكان حلول الصيف يشجع على الأخذ بالثأر ، ونشوب المعارك أثناء الحصاد ، وتقليع أشجار الفطن المزهرة ، ثم هروب المذنبين للاختفاء فى أحوال الأثرة الطويلة .

وأثناء هذه السنوات ذاتها ، وبعدا جدا عن هذه المستويات البيئية للجرائم ، كانت ترتكب أعمال أخرى مروعة ، تنتهك فيها حرمة القاون .

نقط مضاد لرغلول

كان صدقى فى الخمسين من عمره رقيق القوام ، جذابا للنساء . وكان بحيويته المتميزة فى حركاته ، ويتألق عينيه الهادئتين ، ويعدده عن الرسميات فى سلوكه يختلف اختلافا بينا عن زملائه المصريين الذين تغلب عليهم البدانة ، والبعد عن خفة الحركة . ولقد وصفه أحد الزوار الفرنسيين ، بأنه عربى أساسا ، ولكنه «عربى بارد الطبع» ولاحظ مراقبون آخرون يشىء من القلق ، تلك الانتماء الساخرة التى ترسم دائما على وجهه ، وما تتمس به طبيعته من سوء الظن بحوافز الناس ونواباهم .

انحدر اسماعيل صدقى من إحدى الأسر المصرية البورجوازية ، التى بدأت فى شق طريقها إلى المراكز العليا الإدارية منذ أواسط القرن التاسع عشر . وكانت أسرنا أمه وأبيه تنتميان إلى هذه الطبقة . وكان فى الفترة التى نحن بصدها ، يملك عزبة فى الريف ، يلبجأ إليها بين حين وآخر ، التماسا للراحة من متاعب الحكم . ولقد أضفى عليه أبوه حين ولادته ، بالغريزة الحذرة لرجل الحاشية اسمين أحدهما اسماعيل وهو اسم الحديوى ، والثانى صدقى ، وهو اسم صديق الباشا المفتش الشهير . وحين اختفى المفتش من مسرح الأحداث (بمؤامرة من اسماعيل) ، غير اسم صدقى ، ليعيد نفسه عن الشبهات ،

وبعد أن حصل على البكالوريا من مدرسة الفرير (١٨٩٠) ، أرسله أبوه ، أسوة بزملائه من نفس الطبقة إلى مدرسة الحقوق الفرنسية ، التي كانت تعتبر دارا للحضارة لحكام المستقبل . وكان من زملائه في تلك المدرسة ، نخبة من الطلبة الذين حصلوا على الشهرة في مستقبل حياتهم ، وكان من السابقين له في هذه المدرسة ، مصطفى كامل ولطفى السيد . وكان من رفاقه في نفس الفصل توفيق نسيم وعبد الحائق ثروت ، الذي قُدر له أن يعاني من خداع صديق أكثر من مرة ، حين جمعتهما الحياة بعد ذلك . وكغيره من الطلبة ، أدى بدلوه في الصحافة المعارضة . وحين تخرج من هذه المدرسة في عام ١٨٩٤ ، بدأ حياته العملية في الإدارة ، سكرتيرا لبلدية الاسكندرية ، بعد أن فاز في امتحان عقد لملء هذه الوظيفة ، بمقابل له سمة النبوة ، هو هل من الأفضل في ميدان الخدمة العامة ، أن يعهد بالمشروعات إلى شركة خاصة ، أو أن تتولاها مصلحة من مصالح البلدية . وفي وزارة بطرس غالي عام ١٩٠٨ ، عين سكرتيرا عاما لوزارة الداخلية ، ثم وكيلًا للخارجية ، ووزيرا للزراعة ، ووزيرا للأوقاف (١٩١٤) ، على التوالي . وأثناء حرب ١٩١٤ ، تولى رئاسة لجنة التجارة والصناعة ، ومهر بامضائه التقرير الشهير في عام ١٩١٧ ، الذي اعتبر نقطة الابتداء في تصنيع مصر ، وسياستها في الحماية الجمركية . وفي ١٩١٩ ، اشترك في الحركة الوطنية ، وأصبح عضوا في أول بعثة للوفد في باريس .

ولكنه ، حتى في ذلك الوقت المبكر ، ظهرت عليه بوادر الاختلاف في الرأي مع زغلول . وهي بوادر أثارت الشبهات في إخلاصه لزملائه . ولقد قال في مذكراته بعد ذلك «كنت ومازلت أميل إلى بند العواطف وطريقتي في العمل ، هي الاتجاه إلى الواقع القيد . ولكن هذه الواقعية ، كانت تقترب بشكل خطير من الانتهازية . إن صديقي كان يتميز بحسوبة ذات قدرة دائمة على المرونة والتكيف بالظروف . واشترك في مفاوضات عدلي - كبرزون . وكان يقتخر بأنه هو الذي أوحى بتصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢ (ونشر في مذكراته ، مقال إنه الدليل على ذلك ، وكان صورة فوتوغرافية لمسودة هذا التصريح ، عليها بعض التصحيحات بخطه) . كان هذا التصريح غامضا . صديقي كان لا يخشى الغموض ، أقل ما يقال . وكان عضوا في وزارة ثروت الأولى . وكالكثيرين من أمثاله ، فقد مقعده البرلماني في انتخابات ١٩٢٤ ، أمام مرشح الوفد نجيب الغرابي ، الذي هزمه في قصر داره ، في الدائرة التي كانت فيها مزرعته . وكانت تلك ضربة قاصمة لعضو بارز مثله في المجتمع الرافق . ورغم أن برود أعصابه ، وبعده عن الإنفعال ، فقد كان يعمل في أعماقه كراهية شديدة لجمهور الناخبين . ولقد قال في مذكراته «إن شخصية زغلول قد جرفت كل شيء في طريقها . وأغرقت البلاد بأكملها في قوتها ونفوذها . إن الضغط الذي كانت تمارسه على الناس ، كان اغتصابا - لاشك فيه - لعقولهم » .

وكان رد فعله إزاء هذه الشخصية الطاغية ، اغتصابا من نوع آخر . فصنع لنفسه دورا رئيسيا في اللعبة التي أوصلت وزارة زيور إلى الحكم . إن هيكل يقارن في مذكراته بين هذين الرجلين - زيور وصديقي - فيقول - إن كليهما نبل نفس نبع الثقافة ، في مدارس الجزويت أو الفرير ، وكان يتميز بفسط كبير من الذكاء . ولكن صديقي لم يكن يبلغ الخمسين من عمره بعد ، بينما كان زيور يزيد على الستين . ورغم أن كليهما كان يؤسس سياسته على القوة ، إلا أنهما كانا يختلفان من حيث الجهة التي تغذيها بهذه

القوة . إن منابع هذه القوة كانت تختلف اختلافا كبيرا . كان من الممكن الحصول عليها من جماهير الشعب ، أو من القصر ، أو من السفارة البريطانية وكان زيور يعلم أن منبع القوة بعيد عن متناول يده ، وأنه لا يصلح إلا للخضوع لمصدر هذه القوة ، والالتزام بأمره . ولكن صدقي كان يرتدئ ثوبا لا يملكه ، كى يقطع الناس بأن القوة تنبع من كيانه ! وكان زيور يحس بأنه قد حصل على كل ما يريد من الحياة ، ولم يبق لديه تطلعات أخرى لمركز أكثر ضخاما ، أو لمكانة أكثر ارتفاعا . أما صدقي ، فقد كان قلبه لا يزال جياشا بالتطلعات التى يحركها الطموح العنيف - كان يريد أن يكون على رأس الحكومة من جهة . ومن جهة أخرى ، كان يريد من الجماهير أن تعترف بذكائه ومقدرته ، وأن تصفق إعجابا لها .

كان صدقي فى عيون الناس ، قد أصبح الآن رمزاً للحركة المضادة للدستور . وكان الملك قد تعهد الأيضمه إلى وزارة محمد محمود . وفى أواخر عام ١٩٢٨ ، أبدى الملك شيئا من الممانعة فى منح موافقته على تعيينه رئيسا لديوان المحاسبة ، وهى وظيفة كان قد وعد بها من السفارة البريطانية ، وكان على كفاءة تامة للاضطلاع بها . ثم جاء يوم ، قابله فيه الإبراشى باشا ، أحد رجال الملك ، فى نادى محمد على ، وعرض عليه تأليف وزارة برئاسة .

وقبل الدخول فى هذه الوزارة الجديدة ، عدد من الرجال الأكفاء ، منهم على ماهر (للمعارف ، وبعد ذلك للحقانية) ، وحافظ عفيفى (للمخارجية ، وبعد ذلك سفيراً فى لندن) . وكان رئيس الوزارة ، الذى يحس بالقلق من جزاء افتقاره إلى أغلبية برلمانية يعتمد عليها ، توثاقاً إلى كسب تأييد الأحرار الدستوريين . كان محمد محمود فى إنجلترا ، ولكن المفاوضات بدأت رغم ذلك ، مع الجماعة المسيطرة على صحيفة السياسة . وبعد الانتهاء من الغذاء فى نادى محمد على بدأت المحادثات مع القهوة فى حجرة المكتبة ، حيث تم تأليف عدد كبير من الوزراء . ويظهر أن صدقي نجح حينذاك على وعد وبالتأييد دون الاشتراك . وكانت التفسيرات التى أعطاهها محرر السياسة لهذا الوعد ، بعد ذلك بزم طويل ، تنسم بشيء من الالتواء . كان الوفد قد عين الكثيرين من أنصاره فى جهاز الحكومة . وكان الأحرار الدستوريون يتوقعون الحصول على تعويضات كافية من نظام الحكم الجديد . وبين هذين الفريقين - صدقي والمسيطرين على صحيفة السياسة - يستطيع المرء أن يتصور نوع الحوار المشحون بالأغراض الخفية ، حيث كان يسعى كل جانب منها فى استغلال الآخر ، أو حتى تعريضه للخطر .

وفى أول خطاب وزارى له ، أعلن إسماعيل صدقي أنه قد أعد نفسه لاسترجاع الاستقرار ، والعودة إلى الوسائل الطبيعية ، والأسباب النظامية . ونحن نفترض أنه لو أخفق فى ذلك ، فسيجأ إلى وسائل أخرى .

ليس هناك أى مجال للخطأ ، فى أن هذا السياسى الساخر قد وهب طاقة عظيمة للنشاط ، وأنه كان يتميز بقدر كبير من الشجاعة التى تختلف عن شجاعة محمد محمود ، التى كانت تسقط التفكير من حسابها ، والتى ربما كانت مؤسسة على احتقار الآخرين . إن رسامى الكاريكاتير ، كانوا يمشرون صدقي فى هيئة شخص حذر ، يجلس فوق خزانة عليها علامة الاسترلينى (£) ، وقد جلس على كتفيه

كيبويد إله الحب . إنه كان ذواقه لمتع الحياة ، يحمل رباط عنقه ، على هيئة فراشة (بابيون) باشوية . كما أنه كان ساحرا جذابا من ذوى الشهرة ، ومغامرا من ذوى الباع الطويل ، وقارنا مثابرا للرواية وشعر الغزل ، وفوق كل ذلك ، فقد كان خبيرا ممتازا في لعبة السياسة ، التي لم تزد بامتداد الوقت ، عن كونها مجرد لعبة .

أول إجراءات القمع

كان صدقي مشغولا الآن ، في تجهيد ذلك النفر من أنصار زغلول ، الذين يمكن إرهابهم أو إغرائهم . وبدأ هذه الممارسة بخطوة كلاسيكية ، هي تأجيل جلسات البرلمان شهرا ، ابتداء من ٢١ يونيو ١٩٣٠ ، ليعطى نفسه فسحة من الوقت ، يستغلها في تدبير المكائد ، والسعي إلى إفساد الدمع . وكان قد سبقه في استخدام هذه الطريقة ، محمد محمود وزير . ولكن لا يزال أمام ممثل الشعب مجال واسع للحركة ، بالرغم من هذا الإجراء . وكان صدقي يأمل في أن يجبر رئيسي مجلسي البرلمان ، عدلي يكن في الشيوخ ، وويصا واصف في النواب ، أن يمنعا أى نقد لقانون تأجيل الجلسات . وحين وصلته بعض المعلومات عن المعارضة التي سيوجهها الأعضاء لهذا القانون ، فقد سارع بإرسال خطاب تهديد إلى رئيس مجلس النواب . ولكن ردّ ويصا واصف على هذا الخطاب ، كان آية في الوقار ، إذ كتب إليه يقول - ردّا على خطاب دولتكم الذى تطلبون فيه أن ترسل إليكم تأكيداً قبل الساعة الواحدة من بعد ظهر اليوم . (كان خطاب صدقي يتضمن إنذاراً باتخاذ كل الإجراءات الضرورية في حالة عدم التسليم بمطالبه) بأن لن أسمح لأحد بالكلام بعد قراءة المراسيم المرفقة على المجلس ، فإني أشرف بإفادة دولتكم ، بأنه ليس من حق الحكومة ، أن تتقدم بمثل هذا الطلب إلى رئيس مجلس النواب ، لأنه يتضمن تدخلا غير مشروع من السلطة التنفيذية ، في إدارة جلسات المجلس ، التي هي من اختصاص رئيسه وحده . ولكن صدقي لم يتراجع أمام هذا الرد ، وأمر بوضع السلاسل على أبواب المجلس ، لمنع دخول الأعضاء إليه . ولكنهم ذهبوا رغم ذلك إلى المجلس في الميعاد المحدد للانعقاد ، وأمر رئيس المجلس حرس البرلمان بقطع السلاسل . وعرف اليوم بعد ذلك ، بأنه اليوم الذى قطعت فيه السلاسل .

وأضفى هذا الإجراء الرمزي ، مع ردّ ويصا واصف المهيب الحاسم على صدقي ، دلالة ثورية على أحداث ذلك اليوم . فسمعت صيحات العداة للملكية في ساحة البرلمان ، وسبب ذلك حرجا لفائدة الوفد . وكانت هناك علامات لردة الفعل ضد هذه الإجراءات الأولية لصدقي ، وضد النوايا التي نسبت إليه بدرجة أكبر . ولعل دراسة أعمق من هذه تقييد اللثام عما إذا كانت ردة الفعل قد جاءت من الدوائر السياسية وحدها ، أو - كما هو الأرجح - من بعض فئات الشعب . وإذا كان ذلك كذلك ، فمن أي الفئات ؟

وتصالح نواب الوفد والحزب الوطنى مؤقتا ، واجتمعوا في النادي السعدى ، وأخذوا على أنفسهم عهدا بالدفاع عن الدستور ، كما أعلنوا عدم تعاونهم مع الحكومة . وكتب عدد كبير منهم التماسا إلى الملك ، يطلبون بإعادة فتح البرلمان .

وكانت هذه الإجراءات المتطرفة التي أقدم عليها صدقي ، قد تسببت في حدوث بعض الاضطرابات في هذه الأثناء . وقام النحاس بدعوة لزيارة الأقاليم . وكانت الحركات الشعبية تندفع في كل ناحية يزورها ، كما حدث في الزقازيق وبولاق والمنصورة ، حيث أسفرت الاضطرابات في ٨ يوليو ، عن موت سبعة أشخاص ، وجرح مائة وخمسة وأربعين . ومن الواضح أن يكون الرقم أكبر من ذلك الرقم الرسمي كثيرا ، في مثل هذه الحالة . وجرح سينوت حنا ، أحد أعضاء الوفد البارزين في هذه المعركة . وقامت مظاهرات أخرى في بورسعيد والسويس وطنطا . وفي الاضطرابات التي حدثت في الاسكندرية في ٨ يوليو ، سجل الإحصاء الرسمي للمحوادث ، عشرين من القتل وخمسمائة من الجرحى ، وكادت الاضطرابات أن تصبح ثورة ولكن ذلك لم يفلح رئيس الوزراء . ولعل هذه الاضطرابات كانت جزءا من المخطط الذي وضعه . وفي القاهرة في ١٢ يوليو ، قتل أربعة وجرح أربعون ، نتيجة للقمع .

وانتشر هذا الصراع إلى القرى . فلقد زاد وعي العمدة بالسياسة ، وكان مصنفهم يميلون إلى الوفد . واستقال عدد كبير منهم . وكان رد فعل الحكومة عنيفا جدا ضد هذه الحركة . فأنشأت لذلك لجنة تأديبية لمحاكمتهم ، بعد أن أعلنت أن هذه الاستقالات تشكل جرائم يعاقب عليها القانون . وفي يوم واحد ، حكمت هذه اللجنة على ١٤ عمدة من الدقهلية ، بغرامة قدرها ٢٢٠٠ جنية . وطبقا لما ذكره الرافض ، بلغ عدد الاستقالات التي قدمت حينذاك ، ٤٠٠ استقالة ، وكان مجموع الغرامات التي حكم بها على العمدة المستقيلين ، حوالي ١٨٠٠٠ جنية . ولكن هذه المبالغ ردت إليهم بعد ذلك في عام ١٩٣٦ .

ولكن كان هناك شكل آخر من النشاط ، وقف أمامه صدقي عاجزا تماما ، بينما كان الوفد يتقنه كل الإفتان - وهو محاولة كسب تأييد الرأي العام العالمي . فذهب مكرم عبيد إلى إنجلترا ، سعيا إلى كسب تأييد حزب العمال . وفي فرنسا ، نشطت الدعاية المصرية الموجهة إلى الهيئات الديمقراطية والإنسانية . وفي أغسطس ١٩٣٠ ، عقد اجتماع في فندق روسيا في باريس ، تحت رعاية هيئة ، حقوق الإنسان ، وترأس الاجتماع ، المؤرخ سينيوبوس الذي كان أستاذا لطف حسين . ولقد ذكر طه حسين اسمه في كتابه «في الشعر الجاهل» . وهكذا كان هناك اندماج بين الجامعة وحقوق الإنسان وبلاغة الديمقراطيين المصريين ، والشك في المعتقدات القديمة التي جرى العرف على التسليم بصحتها .

وانتشر في هذه الأثناء ، توزيع المنشورات التي تدعو الناس إلى رفض التعاون مع الحكومة والامتناع عن دفع الضرائب وفي ٢٥ أغسطس حدثت محاولة لاغتيال صدقي . ولكن الاعتقاد السائد كان أنها محاولة مفتعلة ، قام بتدبيرها رجال الشرطة .

كان بعض الأجانب يرون أن هذا الصراع سينتهي بهزيمة المعارضة ، أو على أي حال ، باستنفاد قوتها . والحقيقة أن الحكومة لم تكن ترد في استخدام القوة . وكان هناك اعتقاد ، بأنه في مثل هذه البلاد التي يتفشى فيها الجهل ، كان الخوف من القوة ، وليس احترام القانون ، هو العنصر الفعال في التأثير على سلوك الجماهير . وكان لهذا الإرهاب بالقوة ، وللفرص التي يقدمها ، الكثير من المؤيدين في داخل البلاد وخارجها . وعلق أحد الفرنسيين على هذه الحالة بقوله - «إن مصر تعيش تحت سيطرة حكومة من رجال

الأعمال . وصدقي يمثل النموذج المضاد للرجل الوطني . ولكن إجراءات صدقي ، كان يعوقها مقاومة الشعب بأعمال العنف ، وكانت المعارضة المكبوتة تندلع فجأة في طيب من التمرد أو البلاغة . وكانت السلطات المحتلة ، التي تحاول دائما أن تحرك خيوطها في الخفاء ، تعتمد على إحصاء الأمور إلى هذه الحالة المتأزمة منذ وقت غير قصير . وفي هذه الظروف كان الجميع يحتاجون إلى سلطة الاحتلال - القصر والحكومة - وحتى الوفد نفسه ، الذي كانت هذه السلطة تحتفظ تجاهه بنوع من الانحياز .

وكان منطلقها الرئيسي يطرح عليها السؤال التالي - ألا يمكن خرب الوفد ، بعد أن أنصجته الكوارث ، وأصبح عن وعي بضعفه ، أن يثبت أنه الشريك المثالي في الحوار المرتقب مع بريطانيا ؟ إلا بريطانيا في عام ١٩٢٩ ، حين ضحت بلورد لويد في سبيل هذه الغاية ، كانت قد ساهمت في زيادة شعبية الوفد ، ولكنها كانت في الوقت نفسه قد ألفت على سمعته ، ظلالا من الشبهات . والنتيجة ، أن هذا الطرف الثاني في الحوار ، ربما كان قد انتهى به الأمر في أن يصبح مجرد أي طرف ثان في هذا الحوار .

تصفية النظام البرلماني

اتفق المفكرون من دهاء السياسة العثةا ، على نقطة واحدة ، توقعوا أنه سيكون فيها الحل الحاسم ، الذي سيفضي على حالة الاضطراب التي ظلت تسود مصر طوال السنوات العشر الأخيرة - وهي وجوب تعديل دستور ١٩٢٣ . كان هذا هو الرأي الذي أجمع عليه ، أولئك الرجال الذين احتكروا نولي الحكم في تلك الفترة ، وقد اعتقدوا أنهم بتبديلهم للرموز ، سيدلون الحقائق . وكان ذلك دليلا على أن هؤلاء الرجال الواقعيين ، لا يخلون من السذاجة .

في إحدى غرف نادى محمد علي ، بعد الانتهاء من الغداء في أحد الأيام ، جمع رئيس الوزراء قادة الأحرار الدستوريين ، الذين كان من بينهم حسين هيكل ومحمود عبد الرزاق ، ومحمد محمود . وقد وصف حسين هيكل موقفهم في ذلك اليوم ، في مذكراته ، بأنه كان غاية في التحفظ . ولكن صدقي كان يبدو واثقا من نفسه ، وقال لرفقائه إنه قد ضمن لنفسه تأييد القصر . ولم يكن هناك ما يدعو إلى الشك في ذلك ، فهو يعرض في مذكراته ، أنه قبل رئاسة الوزارة على هذا الشرط بالذات .

كان الدستور الذي نشر في الوقائع الرسمية في ٢٢ أكتوبر ١٩٣٠ ، رجعيًا في الشكل والمضمون . وكان الدستور القديم قد أعيد بعناية ، بعد مداوات طويلة ، وتغان ، ومشاورات متعددة مع كبار الأساتذة ، ومنهم الأستاذ الفرنسي الشهير ديجي . أما الدستور الجديد فقد نبذ كل هذه الإجراءات التمهيدية ، وأُعد بسرعة لم يتسرب منها إلا القليل . وقد استغلت صحيفة الدليل ميل هذا القليل فيها كسبهته عنه ، مما يوحي بأن البريطانيين كانوا طرفًا في صنعه . والواقع أن السفير البريطاني - في سلوكه الظاهر على الأقل - قد التزم جانب الحياد تماما من هذا الدستور .

وكان نقد صدقي للدستور القديم ، ينصب على العدد الكبير للنواب ، الذى بدأ بـ ٢١٤ ، وزيد بعد إحصاء ١٩٢٧ ، إلى ٢٣٥ . وفى بلد كمصر ، ينمو فيه عدد السكان بمعدل كبير ، كان من المحتم أن يزيد عدد النواب باضطراد . لذلك أصدر صدقي قانونا بتحديد عدد النواب فى كل دائرة انتخابية ، وأمكنه بهذه الطريقة التمتعّية إلى إنقاص العدد الكلى فى المجلس إلى ١٥٠ نائب . وهو عدد ظلت الحكومة أن فى إمكانها أن تمارس ضغوطها عليه . وشكى صدقي أيضا من المستوى المنخفض للنواب . وسعى إلى علاجه بتحديد عدد الناخبين ، على قاعدة قصر حق الانتخاب على من يؤدى للدولة قدرا معيناً من الضرائب . وبرّر ذلك بقوله - «إن ممارسة الانتخاب وظيفة ، ليس حقا لجميع المواطنين .» كما قال أيضا - «إن سكان القرى ، وهم الغالبية من سكان البلاد ، لا يستطيعون أن ينظروا إلى أبعد من أنوفهم .» وبناء على ذلك ، استطاع أن يطبخ ، نوعاً من الانتخابات غير المباشرة ، قصر حق التصويت فيها على الأعيان . وكان قانون الانتخاب يمتدّ على فقرات غريبة ، تقرب من الشذوذة . فحرم على أعضاء المهن الحرة حق ترشيح أنفسهم فى القاهرة ، إذا كانوا يمارسون أعمالاً خارج نطاقها . (وكان يأمل عن هذا الطريق ، أن يقصر نشاطهم السياسى على مدن الأقاليم) . أما المعاملة الأفضل ، فقد اختص بها أهل الريف بالطبع . كما اعتبر صدقي أيضا ، أن عدد الشيوخ كان أكثر مما يجب . وكان دستور ١٩٢٣ ، ينص على انتخاب ثلاثة أمّاس هذا المجلس ، وتعيين خمسة . فعكس صدقي هذه النسبة بين المنتخبين والمعينين ، كما استطاع الحصول على أغلبية من الأعضاء الطبيعيين . وهكذا حصل عن طريق التعيين ، عما قد يعجز عن الحصول عليه عن طريق التلاعب فى الانتخابات وفوق كل ذلك ، فقد نص على أن هذا الدستور ، الذى فرض على الأمة فرضاً ، كان غير قابل للتعديل قبل مرور عشر سنوات على صدوره .

وإذا كانت الحكومة قد حصلت بهذه الوسيلة ، على الحرية التامة فى المناورة ، فإن الملك أيضا قد أخذ نصيبه من المغامرات . فقد أصبح له حق النقض (الفيتو) فى وقف المناقشة فى أى مشروع يعرض على البرلمان . وكان تأجيل البت فى مشروع معين إلى جلسة قادمة للمجلس من شأنه أن يتيح للحكومة الفرصة - بطرقها الخاصة - للحصول على الأغلبية التى تؤيدها فى وجهة نظرها . كما استطاع الملك أيضا ، أن يحصل فى هذا الدستور ، على حق ، كان زغلول لا يسلم له به ، وهو حق تعيين شيخ الأزهر ، وشيوخ الطرق الصوفية . وهكذا استطاع السيطرة على حلقات الاتصال المهمة ، بين النظام القائم ، وبين القائمين على الشعائر الدينية الشعبية المنتشرة فى أنحاء البلاد . ورغم ذلك فإن الملك - الذى كان قد أقسم على الإخلاص لدستور ١٩٢٣ ، الذى يكرهه - قد امتنع عن إعلان موافقته رسمياً على الدستور الجديد . وكان مكراً منه ، أن يثنى بنفسه عن هذه التجربة ، التى قد لا يقدر لها النجاح .

وصاحب إعلان هذا الدستور ، مذكرة تفسيرية طويلة معقدة ولعل الهجوم على هذا الدستور ، قد جاء ، إما مبكراً عن اللازم ، وإما متأخراً أكثر من اللازم . فلم ينتظر عدلى صدوره ، قبل أن يقدم استقالته من رئاسة مجلس الشيوخ . وشتت عليه الصحف حملة ضارية ، باستثناء الأهرام والمقطم ، اللذين التزما جانب التحفظ . وتظاهر الطلبة ضده ، ونشأت عنه بعض حوادث العنف والتخريب .

وحين قرب موعد الانتخاب ، الذى حدّد له ١٩ مايو ١٩٣١ ، اتحد الأحرار الدستوريون والوفديون على مقاطعته . وقد خلقوا بذلك من الضرورة فضيلة ، حيث منعهم النظام من المناورة ، أو المظاهرة ، أو حتى التنقل من مكان إلى مكان . ففى كل مرة كانوا يحاولون الكلام ، كانت الشرطة تتدخل بكل ما لديها من وسائل القمع . وقد أدّى ذلك فى كثير من الأحيان إلى سفك الدماء . وفى أول أيام الانتخابات ، أضرب عمال الترسانة فى بولاق ، وقتل أربعة منهم - وأوصل ذلك عدد القتلى فى القطر كله إلى أربعين . ورغم ذلك ، فقد ساد الهدوء البلاد فى اليوم التالى ، وكان ذلك محتوماً .

صراع من الدرجة الثانية

هل تستطيع الحكومات قمع حركات التمرد فى بلادها إلى أجل غير محدود ؟ لقد أصبح لدى هذه الحكومة الآن ، الوسيلة الشرعية للقيام بهذه المهمة . وقابلت مظاهرات الشوارع ومعارضة الأحزاب بكل ما تملك من وسائل العنف . وحين أظهرت أن لديها من التصميم والدعاء فى هذا المجال ، أكثر مما كان لدى البريطانيين فى عام ١٩١٩ ، والأعوام التى تلتها ، فلا شك أنها ظنت أنها قد نجحت فى تصفية الثورة ، واستطاعت فى نفس الوقت أن تحتفظ بأكبر نصر لها ، وهو الحكم الذاتى ، الذى ربما كان قد لحقه الفساد ، إلا أنه رغم ذلك كان لا يزال مربحاً . ولعل دراسة أعمق من هذه ، تستطيع أن تكشف لنا عما إذا كانت هذه هى الخطة المرسومة حقاً ، وعن الأفراد والجماعات الذين دبروها واضطلعوا بتنفيذها . وأن تكشف لنا فوق ذلك ، عن مدى التدمير الذى أحدثته أعمال القمع والظلم فى وعى المجتمع ، وعن أثره فى العادات السياسية . فمن المؤكد أن النتائج الأكثر إثماراً فى هذا النوع من الحكم ، لم تكن هى التى ظهرت على مستوى سياسة الأحزاب . إلى جانب أن رئيس الوزراء قد أنشأ لنفسه حزباً أسماه - عن طريق التناقض - حزب الشعب !

كان الأحرار الدستوريون ، الذين لا يجب إغلاؤهم من بعض المسئولية ، فيما آلت إليه الأمور ، قد اقتربوا الآن من الوفد . وفى ربيع ١٩٣١ ، بدأت المحادثات بين الحزبين ، وألقت منها لجنة للاتصال ، تضم عدداً من السياسيين المحنكين - فتح الله بركات ومكرم عبيد عن الوفد - وحسين هلال ، وهيكى ، وعلمية ، عن الأحرار الدستوريين . وكان لديهم بعض الأسباب التى تبتعث على الأمل ، فى أن أنصار صدقى - الظاهرين منهم والمختفين - سوف يتخلون عنه فى يوم من الأيام ، مما يتيح الفرصة مرة أخرى ، لتكوين حكومة ائتلافية . وتبنى هذا المشروع بعض الشعارات النبيلة مثل - (الدفاع عن الدستور والحرية) . وفى يوم من شهر إبريل ١٩٣١ ذهب عدد من السياسيين والأعيان إلى المحطة ، بنية أخذ القطار إلى طنطا ، حيث كان سيعقد اجتماع سياسى . فوجدوا الشرطة قد ضربت نطاقاً على الأبواب . وانتابت محمد محمود حيثئذ نوبة من الغضب ، فحاول اقتحام نطاق الشرطة بالقوة ، وفى احتدام الشجار الذى أعقب ذلك ، طار طربوشه فى الهواء ، حيث التقطه أحد أتباعه بكل مراسم الاحترام . ولأن يفقد الإنسان طربوشه فى ذلك العهد ، وفى تلك الطبقة الاجتماعية الراقية ، كان يعنى أن اضطراباً ثورياً قد

حدث . وكان هذا المفهوم ، هو الذى استقرّ في أذهان الناس . وعلى أى حال ، فقد تمكن الحضور في نهاية الأمر ، من أخذ مقاعدهم في القطار . ولكن القطار لسوء الحظ رفض التحرك ! وأحضرت قاطرة أخرى بجرّه . ولكنها بدلا من الاتجاه به إلى طنطا ، كما كان مفروضا ، فقد استدارت به إلى صحراء الجيزة وتركته هناك ! وحاول السياسيون ، بما فيهم النحاس ومحمد محمود ، أن يخففوا من غيظهم من سخرية هذا الموقف ، بإلقاء الخطب الرنانة . وأخيرا ، انتهى الأمر بإحضار عدد من العربات ، لنقل المتظاهرين ، الذين أزعجهم الشعب والحلبة ، في مكعب مهيب إلى القاهرة . وهكذا كانت لهم الكلمة الأخيرة ، وكان لذلك أثره الطيب ! ولم يلحظ الناس في ذلك الوقت ، فقدان المنطق والسخرية في هذا الوضع . وإذا كان الأحرار الدستوريون قد هبوا فعلا للدفاع عن الدستور ، فإن ذلك كله لم يكن إلا جزءا من اللعبة . ولم يدعش أحد من رؤيتهم وهم يضمون أصواتهم ، إلى اليهود التي اتخذت باسم الله والوطن . وعلق الرافعي بعد ذلك في تاريخه عن تلك الفترة ، بقوله إن سياسة الانتهازية ذات الوجهين ، كانت من خصائص الأحرار الدستوريين .

أصبحت المعارضة الآن عاجزة عن التعبير عن رأيها من خلال المجالس الرسمية لمثل الأمة ، أو التأثير في الجماهير في المجتمعات العامة . ولذلك أزمعت على عقد مؤتمر خاص بها ، ولكن صدق منع هذا الاجتماع أيضا . ورغم ذلك فقد نشرت هيئة المؤتمر بيانا ، تعلن فيه عن إخلاصها للدستور ، وترفض فيه الاعتراف بتلك الانتخابات التي يتلاعب فيها النظام القائم ، بتقسيم الدوائر الانتخابية طبقا لصالح أنصاره . كما أعلن أيضا عن عدم تقيد الشعب بكل ما تصدره الحكومة من قوانين ، أو تعقده مع الدول الأجنبية من اتفاقات . وكان ذلك توقعا من المؤرخين ، لاحتمال قيام حكومة صدقي بإجراء مفاوضات مع بريطانيا ، ذلك الطرف الثالث الدائم بحضوره غير المرئي في مثل هذه المعارك . ووقع على هذا البيان عدد كبير من الشخصيات السياسية . ولم يقتصر توقيعهم على رئيس الحزبين النحاس ومحمد محمود فحسب ، بل لقد اشترك في التوقيع أيضا ، عدلى يكن وزيور وشيخ الأزهر وأربعون من الوزراء السابقين ، وشخصيات أخرى من ذوي الصفات المختلفة وبالاختصار ، فلقد أجمع على كراهية هذا الحكم ، كل ذى وزن في مصر ، وكل يمثل الجوانب السياسية فيها ، بل كل شعب مصر .

ولكن ذلك كله لم يكن كافيا لإشعار صدقي بالقلق على نظامه في الحكم . بل لقد بلغت به الجراءة ، إلى التصدي بالإجابة في لقاء صحفي ، على هذا البيان فقرة فقرة وتتلخص إجابته في الآتي - إن معنى لاتخاذ هذا المؤتمر ، لم يكن للحظر على حرية التعبير ، كما يقولون ، ولكنه كان بسياسة - لتجنب وقوع الاضطرابات ، وللمحافظة على الأمن والنظام ، وهو الشيء الذى يحرص عليه الدول الأجنبية في مصر ، لتأمين أرواح رعاياها ومصالحهم . لقد تعودنا جميعا على هذه البيانات ، وسبق لنا أن وقعناها بأنفسنا ، ونحن نعلم تمام العلم ما تساويه من قيمة ! وإن أرى أن أسوأ ما في هذا البيان ، أن موقعه قد رأوا أن من المناسب إرساله إلى ممثل الدول الأجنبية . إن الحقيقة التي يجب أن يراها الناس في هذا البيان ، إنه موجه أساسا إلى بريطانيا ، اتخ عليها وحدها تعتمد المعارضة في الرجوع إلى الحكم ! (ولم تكن هذه الطعنة خبيثة على خير أساس) . «إنهم يلوموننى عن استخدام الجيش في الانتخابات . ولكن الانتخابات كلها -

ولست الانتخابيات وحدها - تحدث تحت ضغط الجماهير ! وهم يلوموني أيضا على كبت حرية الرأي ، ولكن ماذا فعل محمد محمود أثناء توليه السلطة ؟ قال وهو يوجه سيلاً غزيراً من المبررات ، إلى مشاعر الناس ، لا إلى عقولهم - «إنهم يتهمون سياستي بأن لها عواقب سياسية وخيمة . ولكن هل يشاركونهم حقاً في هذا الرأي ، أولئك الخبراء الماليون الذين لهم علاقة وثيقة بالوقفين عن هذه البيان ؟» إن هذا ، الإشارة الماكرة للحقود التي تستند في الوقت نفسه على أساس من الحقيقة . كانت موجهة إلى عدلي يكن الذي كان يشترك في مجلس إدارة البنك العقاري ، والدكتور أحمد ماهر الذي كان له صلة وثيقة بمؤسسة الشركات الزراعية agricole ، وزيور ومدحت يكن رئيس مجلس إدارة بنك مصر ، الذي قيل إنه قبل ذلك بخمسة أيام فقط ؟ قابل اسماعيل صدقي مقابلة خاصة ، ضلماً لمساعدته في قضاء بعض مصالح البنك .

بالاختصار ، استطاعت حكومة صدقي أن تستمر . وكان ذلك سبباً لدهشة الجميع ، ثم فهم أعضاء هذه الحكومة أنفسهم . وفي هذه الأثناء ، كانت الأطراف المعنية في حالة تقدم أو تأخر .

ويجب أن نضع البريطانيين ، في قائمة الذين استطاعوا أن يحرزوا قدراً من التقدم في وضعهم . فقد أمكنهم تكثيف نفوذهم إلى كل مجالات الأنشطة المصرية ، وخاصة في المجال الذي كانوا يتوقفون إلى غزوه منذ زمن طويل وهو لقضاء المختلط وكانوا قد نجحوا فعلاً في الحصول على وظيفة نائب النعم للاستئناف في هذا القضاء . كما نجحوا أيضاً في الحصول على أغلبية في المجلس التشريعي للمحاكم المختلطة ، كما يشير عدوهم القديم ، القاضي البلجيكي فان دن بوش في حزن .

ولكن ذلك لا يعني أن السياسة البريطانية ، كانت تملك الثقة بالنفس . فلقد كانت تتردد في اتخاذ القرارات أمام التعقيدات المحلية ، التي كانت أبعد ما يكون عن سيطرتها . وكانت تعاني من تأرجحها بين سياسة المحافظين وسياسة العمال . وكانت الحكومة في هذه الفترة في بريطانيا لحزب العمال . ولكنها كانت تعاني من سرعة الاندحلال . وفي أغسطس عام ١٩٣١ ، تحت ضغط الأزمة المالية ، والدعاية الانتخابية التي كان يتوهم بها حزبه ، والاضطرابات التي نشبت في الهند ، اضطروا ماكدنالد إلى حل حكومة العمال ، وتأييف حكومة ائتلافية . وفي انتخابات أكتوبر من نفس العام ، حصل المحافظون على أغلبية ساحقة . وكانت هذه الحالة من عدم الاستقرار ، تجعل إبرام أي اتفاق مع مصر في حكم المستحيل . وكان من التناقض ، ألا تتم أي معاهدة بريطانية مع مصر في عهد صدقي ، ولا حتى أي مفاوضات جادة بين الطرفين . إذ إن كل ما حدث في ذلك العهد ، لم يتجاوز إجراء بعض المحادثات شبة الرسمية مع سيرجيو سيمون وزير خارجية إنجلترا ، في جنيف . وكان من المشتركين في هذه المحادثات ، دبلوماسي شاب مثالي ، يدعى أنتوني إيدن ، وكان نسخة باهتة من تشرشل ، وقد قدر له بعد ذلك أن يكون له دور كبير في تاريخ العرب .

ولم يندع أحد في مصر ، بذلك الحياد المزعوم الذي كان يتظاهر به السفير البريطاني سيرجيو لورين ، الذي كتب عنه حافظ إبراهيم - بشيء من الاحتقار - يقول - «إنه يسعى إلى محاربة عقيدتنا الأخلاقية ، بقرض الخط من قدرنا ، فإنه قد حط من قدر نفسه وقومه ، وكانت النتيجة أن يعاني شعبنا

من جرّاء ذلك وكانت هذه إداة - تتميز بوضوح الرؤية - الطبيعية ذات الوجهين ، في إفساد الأخلاق الذي كان يروجه الاستعمار . والحق أن هذه السياسة ، كانت عامل فساد لجميع الأطراف . وفي الأيام المبكرة لوزارة صدقي ، بعد أن اشتدت أعمال القمع للاضطرابات التي حدثت، أقنعت السفارة البريطانية مكدونالد ، بإرسال تحذير إلى صدقي ، وتحذير آخر - في نفس الوقت إلى النحاس . واستغل صدقي وصول هذا التحذير إليه - بمكره ودهائه - كي يدين بريطانيا على هذا التدخل السافر في شئون مصر الداخلية . أما النحاس ، فقد أجاب على التحذير بإجابة ملتوية ، تعتمد أن يلف فيها أهدافه الخفية بالغموض ومن العجيب ، أن الوفد كان يحاول جاهدا أن يكسب ود الإنجليز وقد اعتبره نصرا له ، أن يدعى النحاس إلى السفارة البريطانية وكان يبدو أن لورين يسعى في الخفاء إلى تأليف وزارة ائتلافية برئاسة عدلي يكن . ولكن التوتر في العلاقات بين الوفد والأحرار الدستوريين ، كان قد أحدث فجوة بينهما . وكان تأثير الوفد في الناخبين لايزال قويا . كما كان ممثلو الشعب في البرلمان المنحل ، يتمتعون بالثقة من قطاع كبير من الرأي العام ، وعلى الأخص بين العمال والحرفيين والموظفين ، كان لهم نفوذ كبير أيضا في المدن الكبيرة في الأقاليم . وكان الوفد يعرف كيف يثير الحماسة في أنصاره بشئ الطرق ، ومنها الاحتفالات ، كإحياء ذكرى وفاة زغلول مثلا ، في كل عام . ولكن بالرغم من ذلك ، كان قد فقد بعض نفوذه . فكان عدد المستقلين من عضويته في ازدياد ففى أكتوبر ١٩٣١ ، استقال سيد مرسى من لجنة الوفد - في الإسكندرية ، وتبعه بعد ذلك نائب دمنهور . كما استقال أيضا نجيب الغرابي أحد أعضاء الوفد البارزين ، ولكنه سحب بعد ذلك استقالته ، التي أدانها النحاس بعنف . ولقد أثار ذلك هيجا شديدا في المشاعر ، استقال بعده عدد من المناضلين القدماء في لجنة الوفد ، منهم فتح الله بركات ، ومحمد الياسل - ذلك الزعيم التاريخي ، ومراد الشريعي الذي كانت تعقد في منزله ، بعض جلسات المجلس المنحل خفية ، وبسبب الدين بركات ، وعلى الشمسي وكثيرون غيرهم . والحقيقة أن الفترة كانت سنوات عجاف للقضايا الوطنية في منطقة البحر الأبيض المتوسط من أقصاه إلى أقصاه - كانت فترة انتكاس أو تراجع من القوة التي ظهرت بها هذه الحركات في نهاية الحرب العظمى . ولكن الذين انتفعوا من هذا الانتكاس ، لم يسلموا أيضا من آثاره .

وفي هذه الأثناء ، كان الجهاز السرى للشرطة ، يواصل سيره الخبيث ، في تصعيد وسائل القمع . فعمّ الظلم ، ووجد الناس طريق العدالة مسدودا أمامهم . وحدثت حوادث مروعة في الأقاليم . قضى مركز البدارى مثلا ، أقدم شبابان لأسباب لا علاقة بها بالسياسة ، على قتل مأمور المركز . ووجدت السلطة في هذه الجريمة فرصة ومبررا للانتقام من الأهالي ، جاوز في فظاعته كل الحدود . وكان هذا الحدث صدى بعيد في كل أنحاء البلاد ، أدى إلى تعديل الوزارة في يكوبر عام ١٩٣٣ . فقد قدم وزيران منها - لم يعرف عنهما من قبل رفاة الإحساس - لاستقالتيهما ، وهما عبد الفتاح يحيى وعلى ماهر ، احتجاجا على وحشية وسائل القمع التي مورست مع سكان هذه الناحية . ولكن أحداث المستقبل ، كشفت عن أنها كانتا يستعدان هذه الاستقالة ، للانضمام إلى فريق وزارى جديد . (لقد كانت لهما غريزة الفئران في الهروب من الزورق الغارق) . وفي قرية أخرى ، كانت هناك حادثة تتعلق بألة بخارية للفتح ، أدت إلى

تدخل الشرطة ، وقيامها بالقبض على عدد كبير من الناس وتقديمهم للمحاكمة وتخريب ألامهم ونسف بيوتهم بالديناميت .

إنجازات مشكوك في قيمتها

لعله كان في وسع هذا النظام أن يعطى انطبعا أفضل عن نفسه ، عن طريق سياسته الخارجية ، لو أن الظروف قد أتاحت له مفاوضة بريطانيا . ورغم ذلك ، فقد كان لديه سياسة ملكية مدروسة ، حققت بعض النجاح ، فيما يتعلق بالبلاد العربية الأخرى ، وفيما يتعلق بالخبير عباس الثاني ، الذي استطاع صدقني أن يطويه تحت جناحه . قضى فلسطين ، تأمر ضد أمين الحسيني مفتي القدس ، أثناء انعقاد مؤتمر فلسطين ، كما انغمس أيضا في أمور أخرى معقدة ، جعلت مصر تدخل في صراع مع الدولة العربية السعودية ، قبل إرسال المحمل إلى مكة . وحوالي ذلك التاريخ ، زار مصر الكولونيل لورنس ، وفؤاد حزمة مستشار بن سعود ، الذي كان مشغولا بمفاوضات ضمّ واحة العاسر إلى السعودية .

وفوق ذلك ، فلقد منحت الأزمة العالمية صدقني ، فرصة طيبة ، يكشف عن براعته المالية . والحقيقة أن هذا السياسي الرجعي ، كان ذا آراء تقدمية في أمور المال والصناعة . وكان في يده ورقة رابحة أخرى ، هي البنوك الأجنبية . وقد أصبح ذلك واضحا ، حين أعلن عن إنشاء بنك التسليف الزراعي (١٩٣١) ، وهو الإنجاز الكبير الوحيد لنظامه . كان ذلك مشروعا قديما ، ساهمت كل الحكومات السابقة في الإعداد له . وكانت الخطة القديمة له ، أن يكون رأسماله مليونين من الجنيهات ، تدفع الدولة نصفها . ولكن صدقني غير في هذه الخطة . فاكسبت الدولة بنصف مليون فقط . واشترك البنوك الثلاثة الكبار بنصف مليون آخر . وطرح المليون الباقي للاكتتاب العام . وفي عبارة أخرى ، عرض هذا المليون لتكتب فيه هذه البنوك مرة أخرى ، بالاشتراك مع بعض أفراد الطبقة البورجوازية التجارية . إن هذا المناور الخبير كان يعلم كل شيء عن تدبير وتصريف شئون المال . فأصدر قانونا بإنفاص قيمة الإيجارات العقارية ، ومورتوريوم بتأجيل دفع الديون . كما أصدر أيضا - كإجراء اجتماعي خطير - قانونا آخر باسترداد هذه الديون عن طريق المؤسسة الزراعية (الجماعة التي كانت تضم كل البنوك العقارية) . ونتيجة لذلك ، فقد دخل إلى خزائن هذه البنوك العقارية التي تفرص أموالها ، أربعة ملايين من الجنيهات في عام واحد (١٩٣٣) ، مما جعلها راضية كل الرضا عن هذه السياسة ، بالإضافة إلى أن صدقني قد استطاع بهذه الطريقة ، أن يضع في يده سلاحا فعالا ، يمكن استخدامه ضد المدنيين عند الحاجة . كما استطاع أيضا أن يسيطر على بعض ذوى السمعة غير النظيفة من أعضاء البرلمان ، الذين أعفاهم من ديونهم ، نظير دفع ثمن زهيد ، أو حتى دون دفع على الإطلاق في بعض الحالات ، كما جعل مكافئهم البرلمانية غير قابلة للمحجز عليها . ولا حاجة بنا هنا ، إلى ذكر شيء عن المفاوضات التي كانت تجري حين ذاك بشأن تسويق القطن ، حيث إنها لم تكن خاصة بهذه الحكومة وحدها . وكانت فرنسا عام ١٩٣١ ، هي العميل الأساسي لشراء القطن المصري . وكان لذلك بالطبع ، مضاعفات كثيرة في مجال العلاقات الدبلوماسية .

من الخطأ أن تصور أن هذه السياسة ، التي كانت تتكيف حسب توجيه دوائر الأعمال ، قد استلظت من اعتبارها التخطيط الاقتصادي ، واستخدام الحماية الجبركية لصالح الصناعات المحلية ، التي تترن عدة بجماعة بنك مصر وحدها . والحقيقة أن هذا المشروع الوطني ، ما كان يستطيع أن يصمد أمام مشاكل هذه الفترة ، لولا التأييد الدائم من السلطة . وهذه هي الطريقة التي استطاع به أن يقاوم 'زمة لكساد العائلة' ، بل أن يستولى على بعض الشركات الأجنبية التي أصيبت بالإفلاس . وغنى عن القول ، أن هذه القومية الاقتصادية ، لم تكن لها أدنى علاقة بالاشتراكية . فقد كانت المصالح العامة والخاصة ، تأنف أحيانا أو تختلف ، وكانت كلتاهما ، تربع أو تغسر ، في هذه الحالة أو تلك . ومع ذلك ، فقد حققت فكرة الاكتفاء الذاتي - أو على الأقل فكرة المبادرة الاقتصادية - تقدما ملموسا عند رجال السلطة ، والناس العاديين أيضا . وما كان يفت النظر في عام ١٩٣١ ، أن الكثيرين من تلامذة المدرس وطلبة الجامعة ، قد نذروا رباط الرقية الأجنى ، واستبدلوه بالكوفة (المحلاوى) المشرقة في المحنة الكبرى . ومن خلال هذه التفاصيل الصغيرة ، يمكننا التعرف على الحركات الكبيرة .

ولم يكن هناك نقص بالطبع ، في التعليقات غير المؤاتية على النظام القائم . ولقد أعطت الحكومة بأفعالها ، أقوى تبرير لهذه التعليقات . ولقد بلغت أنشطتها من العموص - وكان اعتمادها كملا على الغموض في نجاح هذه الأنشطة - إلى الحد الذي كانت تلجأ معه إلى طلب المعاونة من بعض الشركاء . ولكن هذه الأنشطة كانت تثير عداوة كبيرة ، وكانت - بحق - مبعثا للشك والارتياب . وكذلك كانت المحسوبة تلعب دورا كبيرا في إرساء العطاءات . وكان رئيس الوزراء ، يدرأه 'لجنة' بسراير الإدارة وحيلها الخفية ، يستطيع أن يرسى العطاء على أعوانه ، ممن يعجزون عن إحصار عليه بالطرق السليمة . ولكن الذي يسترعى النظر ، أن مصر كانت مستمرة في هذه الفترة ، في سياسة البناء والتنمية ، وأن الأعمال العامة كانت تسير بخطى حثيثة . ونحن نفلن أن ذلك عنصر ثبت في ترويج البلاد على مدى قرن من الزمان . وكان كورنيش الإسكندرية ، إنجازا هاما في مجال تخطيط المدن . ولقد أشيع عنه أنه كان أيضا من المشروعات المربحة منشيه ! وفي شتاء ١٩٣٠-٣١ ، افتتح تلك قناطر نجع حمادي ، وسط مظاهر العظمة والفخامة .

وفي مجال آخر ، له نفس الأهمية في تطور الأمة ، وهو القضاء ، تم إنشاء محكمة النقض . وكان هذا إنجازا مهما ناعما ، وإن كان قد تأخر عن مواعده بستين أو ثلاث . والمؤرخ الساذج وحده ، هو الذي يتعجب من إنشاء هذه المحكمة ، تحت نظام غير شرعي ، كنظام صدقي في الحكم . وبضربة أخرى من سخرية القدر ، شهد هذا النظام إنشاء أول مصلحة للعمل في مصر .

تقلصات الاحتضار

بالرغم من أن صدقي لم يكن من صف الرجال الذين يياسون ، إلا أنه وجد نفسه تحت ضغط عدد كبير من المهمات التي فرضتها عليه الظروف . ونتيجة لذلك ، فقد ابتسامته الساحرة التي كانت سمة

بارزة في صورة الكاريكاتيرية ، ولم يعد يثق في أحد غير نفسه . فاضطلع - إلى جانب مهام رئاسة الوزارة - بوزارة الداخلية ، كى يسيطر على الشرطة ، وبوزارة المالية ، كى يسيطر على شئون المال .

كان عنف المعارضة في تصاعد مستمر . وبحلول عام ١٩٣٢ ، كانت أى رحلة يقوم بها رئيس الوزراء ، تعتبر مناسبة طيبة للصراع مع الشرطة ، ينتج عنه سقوط عدد من القتلى ، وأصابة كثير بالجراح . وكان هذا العنف يكشف عن تحوّل الناس من الوهم ، فيما يتعلق بطبيعة الأحزاب السياسية . ولم ينج الوفد من إصابته ببعض التصدع من جرّاء هذه الأحداث . وأصبح بعض قاداته محلاً للريبة . ونال النحاس ذاته شيء من هذا ، بسبب طلبه تسوية معاشه ، كرئيس سابق للوزارة . ومع أن ذلك كان من حقه ، إلا أنه كان من الواضح ، أن رئيس الوزراء الحالي ، لن يفلت من يده فرصة إسداء خدمة كهذه لرئيس المعارضة . وتعددت حوادث العنف ، فكانت القنابل تنطلق في كل شهر ، والمفرقات تكتشف في فناءات الأبنية العامة . وفي كل مرة ، سواء أكانت هذه الأعمال المروعة حقيقية ، كذ صدق يقوم بأعمال انتقامية ضد الوفد . ولم يتردد في اعتقال نائب وقدي سابق ، أوحى في تفنّيش منزل النقراشي ، بل تعنّش بيت الأمة ذاته . وبالاختصار ، فقد بلغ السيل الزبى - كما يقولون . وأوقفت صحف عن الصدور . واضطرت صحيفة السيامة لبعض الوقت ، إلى استخدام مطبعة صحفية أخرى لصدورها .

أصبح ذلك أكثر مما يحتمل . فحتى في البلاد المتسامحة ، هناك حدود لاحتمال المظالم . وكانت التحاوّزات من جانب السلطة في هذه البلاد ، تعتبر شيئاً عادياً ، طالما التزمت هذه السلطة بحدود الاعتدال . ولكن صدقى الآن ، كان قد أصبح فاقد الضمير . ورأى الناس بوضوح ، كيف تقدم الشرطة على تلقيب الأدلة لإدانة معارضى الحكم في المحاكم ، وكيف أن الشرطة قد تخصصت في هذه الوظيفة وأتقنتها . فإذا تصادف أن كنت عضواً في المعارضة ، أو حتى في المتممين إلى اعتقالين أو المثقفين ، فقد كان من الواجب عليك أن تحذر من أن يدمس لك جاسوس من الشرطة كيساً من الكوكايين في عرستك ، أو جيبيك ، حتى يوقعك في الفضيحة والشاعب . ومن الأمثال الواقعية لذلك ، أن أحد القضاة الذى كان ينظر في إحدى هذه القضايا المفتعلة ، واسمه محمود بك غالب ، كان يلعب «الطاولة» في هدوء في مساء أحد الأيام في بار اينجلومع أحد الأصدقاء ، حين أخبر أن سيده تريد أن تتحدث إليه في الخارج . ومن حسن الحظ أن زميله في اللعب ، قد حذره في الوقت المناسب من الانتقال لمقابلة هذه المرأة . وقد تبين بعد ذلك ، أن هذه السيدة قد جندتها الشرطة ، لتوجيه تهمة غير أخلاقية إلى القاضي .

وبالرغم من أن صدقى قد ظلّ رابط الجأش ، إلا أن صحته ساءت في آخر الأمر . وكانت الإشاعة تقول ، إنه كان واقعاً تحت تأثير لثة من الساء . وأصيب بنوبة قلبية ، وسافر إلى لندن للعلاج . وكانت حيويته من النوع الذى جعله يرجع إلى مصر ، وقد استعاد صحته إلى حدّ كبير . ولكن أيام وزارته الآن كانت قد أصبحت معدودة . وكذلك كانت أيام السفير البريطانى سير برسى لورين في مصر . لقد انتهت الحكومة الدكتاتورية بالإعفاق في كافة النواحي ، وكان لذلك أثره السيئ على السلطة المحتلة . وتدهور للموقف السياسى ، وفقد الرأى العام معنوياته . وانتشرت في البلاد موجة من كره الأجانب .

ونقل السفير البريطاني في أغسطس ١٩٣٣ ، سفيرا لأنقرة . وفي آخر سبتمبر من نفس العام سقط النظام . وتبين أن صدق لم يكن قط على وفاق مع القصر . وأسقطه الملك هذه المرة من اعتباره إسقاطا كاملا . وهكذا سقط البطل بعد قضاء ثلاث سنوات في الحكم . لقد سقطت الثورة المضادة ، ككل شيء آخر في مصر .

تقويم وتبديل

حين ألغى دستور صدقي في ٣٠ نوفمبر ١٩٣٤ ، أصبحت مصر بلداً دستورياً بلا دستور . ولقد حملت الصحافة بشدة على هذا الوضع غير المحتمل ، الذي تتركز فيه كل السلطات في يد الوزارة . ولقد وصل الأمر بالناس ، إلى الشك في أن يكون إلغاء هذا الدستور ، فخاً نصب للأمة . فقالت صحيفة كوكب الشرق - وإتنا نعيش منذ السبت الماضي تحت نظام بلا دستور أو برلمان . وهكذا أصبحت نعيش تحت رحمة وزارة دكتاتورية . ولكن لمن ، ومصلحة من ، كانت هذه الدكتاتورية؟ إن نفي النفي ، لا يصبح بالضرورة إثباتاً ، ولا يؤدي بالضرورة إلى نتائج إيجابية .

غياب السلطة

لقد هدم الملك هذه الوزارة الرجعية ، كما هدم الوزارة الوفدية من قبل . وأصبح الوزراء ملزمين الآن بحلف بيمين الولاء له ، في صيغة تعطيه الأولوية على الوطن - وأقسم بالله العظيم ، أن أخلص للملك والوطن . ولكن أي ارتباط بالقصر ، كان قد أصبح الآن مثاراً للشبهات : وكانت هناك فضائح مالية ، غير تلك التي سبق الجهر بإدانتها ، لنسيء سمعة النظام الماضي ، قد بدأت الآن تنتشر بين الناس . فقد بدأت الإشاعات تنتشر عن فضيحتين تمسّان بعض أعضاء الوزارة الجديدة ، بمن له صلة وثيقة بالإبراشي باشا ، أقرب المقرين إلى الملك ، والمؤتمن على أسراره .

ويظهر أن وزارة الخارجية البريطانية قد غضبت من أن تغير الوزارة ، قد تم دون استشارتها . وكانت تريد أن تعرب عن عدم رضاها عن ذلك بطريقة الخاصة . إن ذلك يعرب عن علاقة وزارة الخارجية البريطانية بالملك ، التي كانت تحفيها التقارير تحت بعض العبارات المتلفة . إن السفارة

البريطانية في تلك الفترة ، كانت لاتزال تتمتع بقدر كبير من السلطة غير المعلنة . وكلما قلت ثقتها في المستقبل ، كلما زاد لجؤوها إلى استعمال هذه السلطة . وإذا كان القصر قد استمر في حملته على الوزارة السابقة ، سعيًا وراء كسب قطاع من الرأي العام إلى جانبته ، فقد كان في مصلحة المعارضة وحدها . وكان البريطانيون قد حصروا أعمالهم في نوع من القومية البريطانية ، تكون محضنة ضد التطرف الشعبي ، وضد المكائيد التي تدبرها حاشية الملك أيضا . ومن التناقضات ، أن نجد المثل الأعلى للسلطات الاستعمارية في بلاد ترزخ تحت ظروف قاسية من الاستعمار - هو إيجاد حزب ينتمي إلى الوسط المعتدل لتولى شؤون الحكم . وكان رأي بريطاني في تبنيها لهذا المثل الأعلى ، مؤسسا على نهجها البرلمان مؤسسته التي تمثل الشعب ، وتستطيع أن تمارس المفاوضات الحرة باسمه . أما المثل الأعلى لفرنسا لمثل هذه البلاد ، فقد كان مشتقا من إيمانها بجزايا الاندماج معها في كيان واحد . ولكن هذه المحاولة - من أعضاء حزب العمال البريطاني ، والديمقراطيين الفرنسيين في الاستماع إلى صوت الضمير - التي كان اليمينيون يوجهون إليها من الإهانات أكثر مما تستحق ، لم تسر في طريقها شوطا بعيدا . ولعل ذلك كان أوضح ما يكون في المغرب ، حين أدارت فرنسا ظهرها في حسم لسياسة التصالح .

واحق أنه بعد عام ١٩٣٣ ، أحست السلطات الاستعمارية بالأخطار التي تطبق عليها من جميع الجهات . ولكن مبادراتها لم تصل إلى مستوى مخاوفها . كان خفض قيمة الاسترليني ، ونبد سياسة حرية التجارة ، وتبني سياسة التفضيل الإمبريالي في التبادل التجاري للسلع ، في مؤثر أوتواوا ، من الإجراءات التي اتخذت لإعادة الاستقرار في الزاوية البريطانية في عام ١٩٣٤ . غير أن خطر الفاشية في الخارج ، والبطالة في الداخل ، كانا في ازدياد مضطرد . وبدأ القلق العميق يساور الطبقة الحاكمة في بريطانيا . وكتب أورويل بقسوة ومرارة عن شعور العقلائين من أبناء جيله ، الذين عيّر أودن في شعره الجيد عن قلفهم أحسن تعبير . وكذلك صورته ألدس هكسلي في رواياته تصويرا رائعا .

أما في مصر ، فقد زاد موقف الإمبريالة حرجا ، بسبب سرعة فقدانها لضبط النفس ، فأشغل جفرى سميت مساعد السكرتير الشرقي في السفارة البريطانية نفسه بالاجتماعات السرية . واتخذ برنسون ، المنتدب للقيام بأعمال السفير ، عدة خطوات تتعلق بمختلف المواقف ، فأعرب عن عدم رضا بريطانيا ، لقبول الملك دعوة من اليونان ، لإزاحة الستار عن تمثال لجده محمد في قوله ، مسقط رأسه ، وأصر على تدخل بريطاني ، في اختيار مجلس الوصاية على العرش .

ولم تكن الوزارة المصرية - بتكوينها وموقعها - أقل مدعاة إلى الكآبة من ذلك الموقف البريطاني . فقد استبدل صدقي ، برجل ولد وترعرع في الاسكندرية ، هو عيد الفتح يحيى الذي كان تاجرا وابن تاجر . وكان غنيا ومثابرا وممرنا ، وحضر من أوروبا ، كي يوقع فور حضوره على بيانه الوزاري ، الذي كان قد أعد له في غيابيه ، وكان يرسمه فنانون الكاريكاتير ، في هيئة شخص طويل القامة ، رأسه في الهواء . وكان رجلا غير ثابت الجنان ، سريع الإثارة ، يحتفظ معه دائما بزجاجة من مياه فيشي المعدنية ، بسبب ما كان يعانيه من سوء الهضم . كما كان مغرما بقراءة الشعر الفرنسي الرومانسي . وكانت مهمته - على الأقل إلى حين - مهمة كبيرة . كان عليه أن يضع فضائع العهد الماضي تحت الضوء (بشيء من الاعتدال) ، وأن يصلح

بعض ما أفسده ذلك العهد ، وأن يطهر دواوين الحكومة من المفسدين ، ويبحث فيها الحياة بدم جديد ، أو - بعبارة أخرى - يقوم بتوزيع المناصب على المخلصين للملك . ولكن الحق أنه كان خالياً من الأوهام ، فيها يتعلق بنفسه وغيره .

في عهد صدقي ، نفذ الاضطهاد والابتزاز السياسي إلى الحياة في أعماق كل المدن الصغيرة في الأقاليم . وفي البداية ، أخذت التفرقة التقليدية السائدة في الأرياف ، شكل التنافس بين أكبر أسرتين في كل ناحية ، إحداهما تؤيد عدلي ، والأخرى زغلول . وبعد ذلك ، نشأت المواقف المتسمة بالعنف ، يغذيها المحسوبية والفساد ، اللذان انتشرا في المستويات المختلفة . ولعل الحكومة المحلية تستطيع في المستقبل أن تجد حلاً لهذه الحالة . ولكن همّ الحكومة في تلك الفترة ، كان منصبا على تعيين مندوبيها ، دون أن تحاول - أو حتى تتصور - إحداث أي تغيير جذري لهذه الحالة .

كانت الظروف ، بعد سقوط صدقي ، لا تسمح بالقيام بمغامرات أخرى . ولذلك لم تكن الحكومة - في قياس الأرقام - تمثل إلا الصفر . وكان أنصارها وشركاؤها أعداؤها ، لا يؤدون وظيفة غير ملء الفراغ - تلك كانت حالة العجز وعدم الكفاءة والظلم ، التي أثارت شعور المرارة والغضب في قلوب المواطنين . ولكن الأصفار السياسية تستطيع أن تكون عتيقة ، وأن تجعل السلبية مثيرة للقلق والمناعب . وهذا هو ما كانت عليه الحالة حينذاك . واضطر الرجل السكندري إلى الاستقالة (٦ مايو ١٩٣٤) ، وذكر أن سبب استقالته - هو الضغوط البريطانية التي لا تحترم حقوق البلاد ، لقد كان تاجرا ، ولكن إلى حد .

كان توفيق نسيم خلفه ، عضوا سابقا في وزارة زغلول . وكان قد احتفظ ببعض صلاته بالوفد ، هذا إلى جانب أنه قد ضمّ إلى وزارته ، عددا من الموظفين الشبان ، الذين يتعاطفون مع الأحرار الدستوريين ، من أمثال أحمد عبد الوهاب ، ونجيب الحلالى ، اللذين كانا يؤديان ما يطلب منها من الأعمال بكفاءة كبيرة . ولكن المعروف عن نسيم منذ القدم ، أنه رجل ضعيف ، يعتقد أن كل ما تطلبه السفارة البريطانية ، أمرا لا يقبل المناقشة .

كان أول ما فعله نسيم ، هو إعطاء بيان إلى صحيفة المانشستر جارديان ، حاول فيه أن يطمئن جميع الأطراف . ولقد أتى هذا البيان غرضه - فقد أعطى رجال الأعمال انطبعا طيبا ، والتزم الأحرار الدستوريون بموقف محايد ، وما يدعو إلى العجب ، أن الوفد أيضا قد بدا عليه الاستسلام . ولعله كان قد استطاع أن يقود قاربه بسلام وسط هذه المياه الخطرة ، لو لم ير الناس على الفور ، أنه قد أسرف في خضوعه للأجنى . ففى تمديد لوزارته في فبراير ١٩٣٥ ، ضمّ إليها عزيز عزت باشا ، الذى كان ضابطا سابقا في الجيش البريطانى ، ثم أنه أبعد الإبراشى عن مكانه في القصر ، بناء على طلب الذين تخلصوا قبل ذلك من حسن نشأت . ومضى في هذا الطريق شوطا طويلا ، حتى بدأ حماته أنفسهم يشعرون بالقلق . وقالت صحيفة التيمز اللندنية على لسان مراسلها في القاهرة ، إن ما حدث من اضطراب في العلاقات بين مصر وبريطانيا ، يرجع إلى أن الرأى العام في مصر ، يزداد اقتناعا في كل يوم ، بأن نسيم ليس إلا آلة في يد بريطانيا ، وأن المصريين الذين ظنّوا بأنهم قد تخلصوا من الحماية منذ

زمن طويل ، قد هزتهم الصدمة ، حين اكتشفوا أنهم سوف يحتاجون إلى وقت طويل حقا ، لتصفية آثار الماضي

ولم يكن الوفد محصنا ضد هذا فقدان للقوة والصمود . فلقد بلغ تسامحهم مع نسيم ، ولطف معاملتهم له ، إلى الحد الذي دفع الأحرار الدستوريين إلى التطرف في مطالبهم . إن رقائق الساعة كان يتأرجح منذ سنتين عديدة ، جيئة وزهايا . وأصبح الناس يتساءلون متى وكيف يحىء الوفد إلى الحكم . ولكن التساؤل كان يجب أن يكون ، عما ينرى أن يفعله في الحكم . ومع أن اضطهاد صدقي للوفد ، قد فككه وأفرغ خزانته من المال ، إلا أنه كان لا يزال محتفظا بدلالته الرمزية ، بإجماع المراقبين . ولكن ما هو البرنامج الذي كان يشكل الأساس لهذا الرمز ؟ إن هذا كان لا يزال في علم الغيب . وحين عين حسن صبري سفيرا لمصر في لندن ، فقد عقد لقاء مع أحد الصحفيين هناك ، سرد فيه الحوار الذي دار بينه وبين سير ما يلز لاميوسون السفير البريطاني الجديد في مصر ، وكان كالآتي :

حسن صبري : ولكن الوفد لن يلبث أن يستدعيني .

سير ما يلز : ليس لدينا النية في إتاحة الفرصة للوفد للوصول إلى الحكم .

ولقد أثار هذا التصريح فضيحة كبيرة . وطالب الوفد بتكذيبه ، ولكن التكذيب لم يصدر .

وكانت هذه فرصة ذهبية للملك فؤاد . فعلى أمل أن يسترجع شيئا من تأييد الشعب وعجته ، وحج إلى رئيس وزرائه خطابا مفتوحا ، يعلن فيه عن رغبته في إعادة الدستور . ولكن نسيم الذي كان يخضع لضغوط أخرى غير ضغوط القصر ، ظل على صمته غير الطيعي . واهتم الرأي العام اهتماما كبيرا بهذه المبادرة ، وكثرت التعليقات والافتراضات بشأنه . وتحدث الناس عن اجتماع عقد في حديقة قريبة من الأهرام ، بين نسيم ووزرائه من جهة ، وبين بعض قادة الوفد من جهة أخرى . وطبقا لما قاله صحيفة الإيجيبيان جازيت ، فإن مسألة الدستور كانت قد انتقلت الآن إلى خلفية المسرح ، بسبب شبح الحرب التي تهدد العالم . وكان خطر الحرب المتوقعة ، قد اعتبر فعلا من المبررات لحالة الفراغ التي تعاني منها في غيبة الدستور . وكان هناك اعتقاد بأن ميلز لاميوسون قد تصح نسيم بالاحتفاظ بسلطته . والحقيقة أن السفارة البريطانية كانت تطمح في المزيد من المكاسب ، بفضل معاونة حليفها الذي كان يقبض على السلطة بكتائ يديه ، وأخذ البريطانيون يستبدلون أمامهم البعيدة في المستقبل ، ببعض المزايا الواقعية الموثوق بها - كإششاء مجلس للوصاية ، والتعاون العسكري في السودان وعلى حدود ليبيا وفلسطين ، والوصول على معاملة أفضل في مجال التجارة . وذهبت الصحافة البريطانية ، بل والحكومة البريطانية أيضا ، إلى أبعد من ذلك ، فلقد أضاف سير صامويل هور - الذي كان قد أعلن عن رضائه حين رأى التاريخ والجغرافيا قد وحدتا بين مصري مصر وبريطانيا - إلى تصريحاته السابقة ، تصريحاً جديداً (١٩ نوفمبر ١٩٣٤) بأن بريطانيا قد نصحت مصر بعدم إعادة العمل بدستور ١٩٢٣ . وكان من طبيعة الإدلاء بمثل هذه التصريحات ، أن تجعل من المستحيل على أي فرد أن يستمر - ولو ضمينا - في تأييده لسياسة بريطانيا ، لأن رد فعل الشعب لها ، بالقيام بالمظاهرات في جميع أنحاء البلاد ، واستخدام الشرطة للعنف

في قمعها ، وما يترتب على ذلك من قيام الشعب بمظاهرات جديدة - كل ذلك كان يضم المعارضين جميعاً في جبهة واحدة صلبة ، يصعب مقاومتها .

التياب بأخذ المبادرة

وأخيراً أعيد العمل «بدستور الشعب» مرة أخرى ، في ١٢ ديسمبر ١٩٣٥ ، بعد غيبة حوالي عشر سنوات . وفي ١٦ ديسمبر أعلن عن إجراء الانتخابات . وفي ٢٢ ديسمبر ، استبدل سير صامويل هور ، في وزارة الخارجية البريطانية ، بالرجل الأتيق مستر أنتون إيدن ، الذي وإن كان من حزب المحافظين ، إلا أنه كان من المتوقع أن يبدي تفهماً أكبر للحالة في مصر . وكان أن مرّ زمن طويل منذ أن سمعت مصر مثل هذه الأخبار الطيبة . واجتاحت البلاد نوبة من الضلال . فلعلمها الآن ، بروكها لموجة الانتعاش الاقتصادي العالمي ، تستطيع أن تحقق لنفسها قسطاً مساوياً من التقدم في طريق الكرامة والأزدهار . وكانت الضغوط التي تعاني منها مصر ، قد بدأت تخفّض الواحد بعد الآخر . فبذ كل من القصر والسفارة عملاء . وبعث من جديد ، ذلك الدستور الأسطورة ، الذي ظل يحاور ويداور اللاهتين وراءه ، قرابة عشر سنوات . فأى نوع من الواقع ، سينطلق من هذا الدستور ؟

لقد ظلّ الوفد يمثل الشعار المضطرب الذي ثار في وجه صدقي ، ولكنه كان لا يمثل حقيقة قلبه النابض . إنه بوصفه حزياً مثولاً ، كانت قدراته في حكم العدم ، ولكن إمكانياته الكامنة كانت عظيمة . ومنذ وفاة زغلول ، كان قد فقد معظم طاقته الثورية ، وبعضاً من صدقه وإخلاصه ، ولكنه لا يزال محترفاً رغم ذلك ، بثقته بنفسه . وكان دائماً قوياً ، طالما كان بعيداً عن الحكم . كان بوصفه منظمة ، هو الشئ الذي يدفعه لقوته ، بوصفه حركة جماهيرية لمقاومة الظلم . وكانت قادته ، وعلى الأخص النحاس ، يجادلون جهدهم في أن يكيّفوا برنامجهم ، بحيث يرضى ضغط الجماهير ، ويساعدهم في الوقت نفسه ، على تخفيف أطماعهم الخاصة . كان موقف النحاس من تلك المطالب الوطنية ، كإلغاء الامتيازات الأجنبية ، وعقد معاهدة مع بريطانيا ، يتسم بالاعتدال الشديد . وذلك لأنه كان تواقفاً إلى وراثته النظام . وكما وصفه أحد أعدائه ، فلقد كان يعتقد أن الحكم هو حقه الطبيعي . ولقد ساعدته الشدائد ، في تقوية وعيه بشريعته . وكان هذا هو سبب رفضه لأى خطة ترمي إلى التآليف بين الأحزاب .

في التاسع والعاشر من يناير ١٩٣٥ ، عقد مؤتمر كبير في الزمالك ، حضره خمسة وعشرون ألف فرد ، يعمل كل منهم بطاقته . وكان نموذجاً للعمل الجماعي وحسن التنظيم . وافتتح النحاس أعمال المؤتمر . وتلاه بالضرورة مكرم عبيد . ثم توالى على المنبر ، عدد من كبار مفكرى الوفد من أمثال الدكتور أحمد ماهر وصبرى أبو علم وعثمان محرم وغيرهم ، بما فيهم بعض النساء . وجرى تحليل الموقف بالتفصيل . وبحث مشاكل البلاد ، وأوجدت لها الحلول . ولم يبق إلا التنفيذ .

ولم يقبل الأحرار الدستوريون أن يسبقهم أحد في هذا المضمار ، فنبذوا تأييدهم المشروط لنسيم ،

واجتمعوا في سراى لطف الله على النيل . وكان عدد الحضور حوالي سبعة آلاف ، وهو عدد ليس بالقليل ، بالنسبة إلى حزب يتكون معظمه من الأعيان . وألقى محمد محمود في المؤتمر خطاباً مطيئراً ، اتهم فيه رئيس الوزراء بصراحة ، بالتواطؤ مع البريطانيين . ولقد ذهب في هذا الاتهام إلى أبعد مما ذهب إليه الوفد .

ولكن لعل هذين الحزبين ، وهما يقومان بهذه المناورات ، ويحاول كل منهما المزايدة على الآخر ، كانا قد تخلفا عن القطار . فمئذ شهرور مضت ، ظهرت في البلاد بعض الحركات التي تنصر على الاستقلال . وكانت هناك مواكب والتماسات ومظاهرات ، أجابت عليها الشرطة كمعادتها بإطلاق الرصاص . ونشأ عن ذلك بعض حوادث الوفاة ، التي سرعان ما اكتسبت أسماء أصحابها شهرة الأساطير . وقد جند الجانب الأكبر من هؤلاء المناضلين أنفسهم ، من صفوف العمال والطلبة . ولم يكن أمام نسيم سلاح آخر ضد هؤلاء ، سوى أن يمنع الصحف عن نشر أي خبر عن هذه الحوادث . وهكذا ولد المستقبل في ظلال الصمت والقمع . وفوق ذلك ، لم تكن نتيجة هذا الخطر موزعة بالتعدل بين هاتين الفئتين من المناضلين . فقد كانت فئة العمال لدى الرأي العام ، لا تزال بحالة إلى أرض النسيان . أما شباب المدارس والجامعات ، فلأنه كان يشارك في رسالة ثقافية قريبة من قلوب العرب ، كان يجذب إليه أنظار الكبار . ولذلك أطلق على عامي ١٩٣٥ و ١٩٣٦ ، اسم (عامي الشباب) .

كان عمر الجامعة المصرية في ذلك الوقت حوالي عشر سنوات . وكانت الجهود التعليمية ، بالرغم من عدم كفايتها في الحجم ، وإفتقارها إلى الاستقرار ، وخضوعها لنزوات الحكومات المتعاقبة ، تراكمة في تأثيرها بدرجة محسوسة .

ومع أن التعليم الأولي لم يحرز التقدم المطلوب - حيث إن عدد المدارس قد نقص من ٨٧٢٦ مدرسة عام ١٩١٥ ، إلى ٦٥٠١ مدرسة عام ١٩٢٢ . وبحلول ١٩٢٤ ، لم يزد عن ٨٤٢١ مدرسة إلا أنه كان من العجيب أن يزداد عدد التلاميذ بمقدار ٥٠٪ في هذه الفترة . وبعبارة أخرى - طبقاً لظاهرة كانت ستصبح لسوء الحظ في المستقبل ، أشد وضوحاً في مصر وغيرها من البلاد - أصبحت فصول الدارسة أكثر ازدحاماً . وبدأ الكم يؤثر تأثيراً سيئاً في الكيف . في عام ١٩١٥ ، كان عدد الدارسين ٤٥٧٠٠٠ من الأولاد و ٨٩٠٠٠ من البنات . وكان العدد في ١٩٣٤ ، ٦٧٨٠٠٠ من الأولاد ، و ٢٠٤٠٠٠ من البنات . كانت تلك نسبة صغيرة من عدد أولئك الذين بلغوا سن الدارسة ، ولكنها كانت أكبر مما تستطيع طاقه المدارس ووسائلها أن تستوعب .

كانت المشكلة الأولى التي احتدم الجدل حولها في التعليم ، هي تعايش المنهج الوطني - وهو منهج معقد في ذاته - مع المناهج التربوية ، التي كانت تستورده بالطبع . كان هناك ١١٦٩ مدرسة مصرية ابتدائية ، وإلى جانبها ٥ مدارس ألمانية ، و ٣٥ مدرسة أمريكية ، و ٦٢ مدرسة إيطالية ، و ٢ مدرسة روسية ، و ١٥٧ مدرسة فرنسية . إن من الممكن لمثل هذا التعدد في مناهج التعليم أن يقضى على التقارب في الأفكار والمشاعر بين النشء من أبناء الوطن الواحد ، إن لم تتخذ الحيلة الكافية للحيلولة دون ذلك .

وكانت المشكلة الثانية والأكثر إلحاحاً ، هي فرص العمل أمام خريجي المدارس في المستقبل . كانت حرارة المراهقة المثلية ، التي لا تجد لنفسها إشباعاً ، والتوتر الناشئ عن التكيف واستيعاب الدروس عند هؤلاء الشباب ، يزدادان حدة بتأثير الخوف من البطالة . فلقد كان هناك الآن ، عدد كبير من المثقفين العاطلين عن العمل . والحق أنه كان قد حدث نمو مذهل في عدد الطلاب في السنتين الأخيرة . فلقد كان عدد طلاب المدارس العليا قبل إنشاء الجامعة ، ٢٢٥٠ طالب عام ١٩٢٠ . وبحلول ١٩٣٥ ، قفز عدد طلاب الجامعة إلى ٦٧١٢ . وفي عام ١٩٣٤ ، كان عدد الناجحين في ليسانس الحقوق ٦٢ ، اختار ٤٩ منهم المهنة الحرة ، وتابع ٧ منهم دراساتهم العليا في الكلية ، والتحق الستة الباقون بالوظائف العامة . وفي كلية الآداب ، حصل خمسون طالباً على البكالوريوس . وعجز ستة عشر منهم عن الحصول على عمل . وعن الخريجين في العلوم ١٥ ، وفي الطب ٩٣ ، التحق منهم ٩٠ بخدمة الحكومة ، وهكذا كانت فرصة الحصول على وظيفة مناسبة ، تختلف تبعاً لنوع التعليم . ولكن بسبب الكساد العالمي ، والمنافسة من المدارس الخاصة ، أصبحت هذه الفرص أكثر ندرة .

فكيف كان يمكن علاج هذا النقص في فرص العمالة بين المتعلمين ؟ كانت الفكرة الأولى ، هي استخدام أولئك الشبان في حقل الاقتصاد ، بتشغيلهم في الشركات الأجنبية . ولكن هذه الشركات - سواء أكان ذلك خطأ أو صواباً - كانت تختار موظفيها حتى ذلك الحين ، من بين خريجي المدارس الأجنبية الطائفية أو الدينية . وفوق ذلك ، فإن الهالة التي كانت تحيط بموظفي الدولة في بدء هذه الفترة التي نحن بصدددها ، كانت تشجع الخريجين على تفضيل العمل في الحكومة . ولكن الظروف بدأت تتغير . فأصبحت الوظائف في اندوائر التجارة والصناعة ، أجدى على صاحبها من الناحية المادية . وكان العلاج المقترح ، هو إجبار الشركات الأجنبية على أخذ نسبة معينة من موظفيها من بين خريجي الجامعة . وصدر قانون بهذا المعنى فعلاً في عام ١٩٢٨ ، يحتم على الشركات الأجنبية أن تختار ربع موظفيها من خريجي الجامعة . ولكن هذا القانون لم يكن يسرى بأثر رجعي ، ولم يستغد منه إلا أقل من القليل . وبدأت تردّد بعد ذلك اقتراحات أخرى ، تطلب الحكومة باتخاذ سياسة أشد حزمًا مع هذه الشركات ، كإجبارها على استخدام اللغة العربية في مكاتباتها ومحاسباتها ، واستخدام عدد أكبر من المسلمين وغير ذلك . إن هذه الحركة الديناميكية كانت تكشف عن غضب مرير .

إن جيلاً جديداً من الشباب المتعلم ، يعنى بالقطع ، طليعة من الرواد في السياسة . إن هذا المجتمع المتحرك كان يزداد وعياً في كل يوم يحسن ذلك الزمان ، والدور الذي عليه أن يقوم به . وكانت السياسة قد دخلت الآن إلى الجامعة ، وأحدثت فيها أثراً عميقاً ، لا تزال مصر تحسّه إلى الآن . وكان لذلك نتائج سلبية ، أهمها ما حدث من التدهور النسبي في مستوى التعليم ، بسبب الاضرابات العديدة ، وطرق الامتحان التي كانت تسم بطابع اللامبالاة ، وعدم الالتزام بالقواعد الأساسية المعمول بها في الجامعات المحترمة . كما كان هناك نتائج إيجابية أيضاً ، منها ازدياد التضج التقدمي ، وتنمية حب الاستطلاع فيما يتعلق بالنظريات العقائدية . ولا بدّ أن يؤخذ في الاعتبار ، الطبيعة الانتقالية لهذه الفترة ، وأن إمكانيات مصر كانت تفوق إنجازاتها . وكان رجال الجيل الذي سبق عام ١٩١٤ ، هم الذين أدخلوا

المذهب العقل (rationalism) ، والنقد الليبرالي إلى مصر ، في فترة ما بين الحربين . وبطريقة مشابهة شهد عام ١٩٣٥ و ١٩٣٦ ، ظهور تلك التطلعات والأفكار التي لم تتحقق إلا بعد ذلك بعشرين عاما . وأثناء تلك الفترة في أواسط الثلاثينيات ، كانت مصر لا تنزل في المرحلة (الثابتة) التي تتسم بالشك ، ونفاذ الصبر من الظروف التي تحيط بها بل ومن آمال الكبار . وكانت جماعات المراهقين في كل مكان ، في حركة دائبة ، يكتثرون من زيارتهم للمقار الرئيسية للأحزاب ، ولدور الصحف في المساء . وكان القادة الرسميون يضيئون بضغوطهم الحماسية ، ويعربون عن ذلك بكلمات مريرة ، لا يلفظ من حديثها إلا مراعاتهم خطب وء الجماهير ، التي يتقنون أساليب التحدث إليها . وكان الطلبة هم الذين أصرّوا على اتحاد جميع الأحزاب في جبهة واحدة ، من أجل خلق ميثاق وطني ، يلتزم به الجميع . وحين كانوا يعجزون عن إقناع السياسيين ، كانوا يلجأون إلى وسائل أكثر عنفا . ففى إحدى المناسبات مثلا ، قصصوا إلى دار روز اليوسف ، التي كانت قد وجهت بعض العبارات المهينة إلى الوفد ، وكسروا نوافذها . وفي يوم آخر ، انتقل عدد كبير منهم إلى دار صحيفة السياسة ، وأرغوا موظفيها . وقد احتاج حسين هيكل حينذاك إلى كل مالدیه من الفصاحة ، وإلى كل ما اكتسب من مكانة ، نتيجة لتضحيته بالشهرة الأدبية في سبيل الصحافة ، كي يقنع المتظاهرين بالتفرق . أما الاضطرابات التي قام بها الطلبة في نوفمبر ١٩٣٥ ، فقد أوشكت أن تصبح ثورة عارمة ، كما شهد الذين عاصروها . وفي ديسمبر ١٩٣٥ ، أقررت المحكمة عن بعض الطلبة المتهمين بتخريب المحال التجارية ومهاجمة الشرطة . وفي نفس ذلك الوقت ، تكونت جبهة وطنية تحت ضغط الشباب . وحين أعلن إعادة دستور ١٩٢٣ ، حاولت هذه الجبهة أن تجعل سياستها أكثر راديكالية . وفي أوائل ١٩٣٦ ، رفض الطلبة السماح لرئيس الوزراء بالدخول إلى مؤتمرهم ، الذي عقده في الجامعة . اننا نرى هنا ارتفاعا مقابحا في قوة الرأي العام ، وتجدبدا يحدث عن طريق المظاهرات في الشوارع ، وهي ظواهر تكشف عن الصراع بين السياسة الرسمية لمصر ، وبين تطلعاتها الحقيقية .

كم كانت تبدو متخلفة عن زمانها ، تلك الصيغ التي يتخذها الشباب الآن ! على مدى خمسة عشر عاما كاملة ، كانت الحكومات تضطلع بمسؤولية الحكم ، دون أن تتخذ قرارا واحدا حاسما في إحدى القضايا الأساسية للبلاد . ونتيجة لذلك ، فقد ضعفت الثقة فيها ، وكذلك - إن أردنا الحقيقة - في المعارضة . وكانت السلطة البريطانية المحتلة شريكا ضروريا في هذا النظام . وكان تحدى هذه السلطة - سواء أراد المتحدى أم لم يرد - يعنى الاعتراف بها ، وأنه يسهم بهذه الطريقة - إلى حد ما - في المشاركة معها في مصيرها الأبل إلى الزوال وعدم جدواها الأخذ في الازدياد . ولعل من الأفضل تجاهلها ، حتى يجن وقت رحيلها - وكان هذا هو الموقف العنيد الذي تبناه الحزب الوطنى . ولكن هل كان هذا خطأ واقعا ، أو حتى عمليا ؟ الحقيقة أنه بينما كان رجوع الوفد إلى الحكم ، يعنى تجدد المحادثات مع بريطانيا ، كان الغلام يقيم على الدنيا بأكملها ، وخاصة في أوروبا ومنطقة البحر الأبيض المتوسط . وإذا كان ممثلو الإمبرالية - وقد أقلتتهم الأخطار المتعاطمة وتهذهم غزو إيطاليا للحبشة - قد رجعوا إلى موقف محافظ ، فلأنهم جزوا شريكهم المصرى في المحادثات ، معهم في هذا الطريق . فهل وخذوا صراع الخمسة عشر عاما الماضية ، بين الطرفين المتعارضين ، إلى حد لم يتوقعه أى منها ؟ إن من الممكن أن تحدث مثل هذه

الأشياء ، ولكن النقد لم يوجّه إلا بعد عام ١٩٥٢ . أما إن هذه الفترة المحدودة ، فكل ما كان في الإمكان أن يلاحظ ، هو نوع من التشابه - أو بالأحرى ، التماثل . لقد شعر الموظفون البريطانيون في مصر . وكذلك لأسباب مختلفة بل متضادة ، بأنهم في خطر إلى حد ما ، من الأحداث المرتقبة في المستقبل القريب ، التي كانت سحبتها الداكنة تتجمع فوق رؤوسهم .

وهكذا شعر السياسيون ، الذين كانوا يديرون شؤون الدولة على مدى هذا الزمن الطويل ، أنهم مهدّدون من جماعة تنتمي إلى عهد جديد ، أكثر من شعورهم بالخطر من الأفكار الجديدة . إن أسطورة صبي الساحر الذي كان يتدرب على يديه ، كانت تصدق عليهم ، كما تصدق على جميع السلطات . إن هؤلاء الذين استولوا على السلطة ، وأولئك الذين كانوا يقودون معارضة انتهت إلى الضعف والبل ، كانوا يعومون ضد التيار ، ويحسّون بذلك . فلقد قفزت إلى مسرح الأحداث طليعة من الرواد بمزول عنهم ، وكانت تقف ضدهم . وليس من المهم أنها ظلت طيلة عشر سنوات تعمل في السر ، قبل أن تؤكد نفسها في العلن ، وأنها قد تكلفت الكثير من التضحية حينذاك . إن طبيعة النظام القائم كانت لا تسمح بتحقيق أي طموح ، إلا بقبول منتهج للتعليم غريب عن البلاد ، هذا إن لم يكن بقبول تعاون مهين . وهكذا كان رفض الجيل الجديد وتذمره ، يتموان تمواناً مضطرباً ، مع زيادة إنجازات الجيل القديم ، وهي سمة أخرى من سمات الانحراف ، بين الواقع والنظام الذي يمثله . إن الواقع الذي كان يطالب به هذا الشباب بالصراخ والجلجلة ، لم يكن الاستيلاء على السلطة ، من أي حزب أو أي شيء آخر قابل للتعريف . إن حي الانفعال التي لم يشدّ عنها أحد من هذا الشباب ، والتي كانت القوة الدافعة لهم - كما كانت ذات مرّة القوة الدافعة لأنصار زغلول في القرى - كانت تنصّص حاجة جماعية ، اختلطت فيها نداءات الجنس غير المشبعة ، مع السعي إلى العثور على أشكال جديدة للتعبير ، مع الشك في المجتمع ، مع الشكوى السياسية - ولكنها تجاوزت هذه الأشياء إلى ما هو أبعد منها . إن هذا الجيل ، كان جيلاً مضطرباً ، أملاً يبحث عن هويته . وكان جيلاً غفلاً ، كما وصفه المغاربة الشباب - أي أنه كان لا يحمل علامة مميزة . وإذا كان هؤلاء الشباب قد تمزقوا بين العنف والبلاغة ، وكلا العنصرين يمثل إغراءاً لشيء مجهول ، فإن ذلك لأنهم لم يمتروا بعد على صيغة للتعبير عن أنفسهم ، وهي صيغة القضاء على الاستعمار في العالم - كما ظهر فيها بعد . ولكن المعارك التي شنت في تلك الفترة ، كانت قليلة متناثرة . إن إعادة بناء العالم ، الذي كان الهدف الحقيقي ، والغرض الأخلاقي لكل هذا الجيشان ، لم يكن قد تعرّف عليه بعد ، ولا كان قد عبر عنه بالطبع .

إن الذين كانوا أقل سمواً في المبادئ ، من شباب هذا الجيل ، وهم الكثرة الكثيرة ، قد تركوا أنفسهم لإغواء المنافع الذاتية . واتبعت الأغلبية تعاليم المعارضة ، إذا كانوا لم يتبعوا تعاليم النظام القائم . وبدلاً من البحث عن سبب في داخل أنفسهم ، طلبوا القدوة من الآخرين . اتجه بعضهم إلى الديمقراطية الغربية ، التي كانت إحداهما على وشك القيام بتجربة الجبهة الشعبية المتحدة ، (فرنسا) ، واتجه غيرهم إلى الدكتاتوريات التي كانوا يعتبرونها من الأصدقاء ، لأنها كانت عدوة لأعدائهم . وغير هؤلاء وهؤلاء ، اتجهت حفنة منهم إلى اشتراكية الاتحاد السوفيتي . وامتصّ الوفد كل هذه التطلعات

والذبذبات ، وهذا الرفض والتذمر ، في خليط كامل شامل ، لا يعرف له أول من آخر . وكما كتب أحد المعاصرين ، في تعليقه على ذلك - «إن كل من كان له رأى في هذه البلاد فهو وفدى . ولكن ماذا كان الوفد ، وماذا كانت آراء الشعب أثناء هذه الأزمة - أزمة التجديد والتطلعات ؟

الأيام المائة من حكم على ماهر

كان لعل ماهر وجه يحاكى وجه فارس من فرسان القرون الوسطى ، ثبت في إطار الغضنون العنيدة ، تحيط به ظلال من الحية ، وتطلّ منه نظرة جامدة ، وكان يوحى إلى أصدقائه وأنظاره بأن له شخصية أصيلة . وقد وصفته روز اليوسف بقولها - «إن طمى النيل قد لوّجه بسمرته ، وإن وجهه ضمان لمصريته . وكان بقطا نشيطا ، بالرغم مما كان يعانيه من سوء المزاج ، الذي كان علّة مشتركة بين أفراد الطبقة البورجوازية الكبيرة من المصريين في تلك الفترة ، كما تنتشر بينهم الآن أمراض القلب . ولذلك فقد كان يحمل معه على الدوام ، بعض الأدوية الخاصة بتلك العلة . وكانت مثل هذه الأدوية ، مع أشياء أخرى ، تعطى الأغنياء فرصة أكبر في معيشة أفضل من معيشة الفقراء ، وحياة أطول من حياتهم . وكان فوق ذلك شديد العناية بهندامه ، خبيراً بأنواع العطور . وكان قبل ذلك كله ، حريصاً على الالتزام بمواعيده ، التي تزدحم بها ساعات العمل والراحة . وكان معروفاً بأنه على قدر كبير من الكفاءة . وهى سمعة كان ينمّيها ، بتدعيمه بين الحين والحين ، لاستقالة مدرّسة من جميع نواحيها . ومع ذلك فإنه لم يكن محبوباً ، بل لعل الكثيرين من الناس كانوا يكتون له قسماً وافراً من الكراهية ، بسبب إسهامه الكبير في جميع المؤامرات ضد الدستور ، منذ عام ١٩٢٣ . وكان قد نصب نفسه في كل وزارة ، مدافعاً عن الملك والملكية . وبينما كان ذكاًؤه لا يسمح له بإهماله قيمة الرأى العام ، أو حتى النظام البرلماني ، إلا أنه كان يعتقد ، مع الكثيرين غيره ، أن النظام الملكي هو الضمان الوحيد للاستقرار والاستمرار ، اللذين تحتاج إليهما البلاد . ورغم ذلك ، فلم يكن من الرجال الطيّعين . فلقد تعلّم من تجربة صدقي ، ما يكلفه الحكم ، حين يقف الجميع ضدّ الحاكم . وتعلّم من تجربة نسيم ، خطر الاعتماد الكلى على مساندة البريطانيين . ووصفه رئيساً للديوان الملكي بعد أول يوليو ١٩٣٢ ، كان المشلول عن تلك الحركة المسرحية ، التي قرّرت إعادة العمل بالدستور . فبعد أن أعطى مجاهرته الانطباع بالاعتراف بحقوق العرش ، أخذ الآن في تجريد هذا العرش من سلطته . فأقنع الملك في أن يضع نفسه فوق الأحزاب ، وأن يعلن أنه «ملك الجميع» . إن هذا التغيير لم يقبّ عن ملاحظة الناس ، كما لم يقبّ أيضاً عن ملاحظتهم ، نيرة الإنذار بالخطر في بيانات على ماهر للشعب ، وهو يناشد المصريين - بل يرجوهم - أن يتحدوا .

وصف على ماهر ، بأنه شخصية تقتل جيلاً . إن حياته العملية ، كحياة غيره من المشهورين في هذه الفترة ، كانت تمثل ظهور طبقة من البورجوازيين الموظفين . كان أبوه عصامياً ، في عداد العصاميين الذين كانوا أكثر عدداً ، مما قد يتوقعه المرء في مجتمع كهذا . ووصفه ضابطاً من أركان الحرب ، فقد اشترك عام ١٩٣٤ ، في حملة لاستكشاف إقليمي كردفان وخط الاستواء في السودان . وفي ١٨٧٥ ، عين مديراً على هذه البقاع البعيدة في أقصى الجنوب . وفي ١٨٧٨ ، عين مفتشاً للمساحة الجيولوجية في وزارة

المالية . وظل في هذه الوظيفة حتى ثورة هرابي ، التي لا يمكن أن تكون قد ألقت عليه أي شبهة ، حيث إنه في عام ١٨٨٤ ، قد اشترك بنفس رتبته العسكرية في حملة سواكن . ثم اشترك بعد ذلك في حملة السودان ، ورفق على التوالي إلى رتبة الكباشي ، والقائم مقام ، والأمير الأي . ثم عين رئيساً للإدارة في الاسكندرية ، برتبة لواء . وفي عام ١٨٩٣ ، أصبح نائباً لوزير الخريفة . وكان معروفًا ببلوغه لخدمته بحسب العباس الثاني ، وقد أبدته حتى ضد كتشتر . وبالاختصار ، فقد كان ضابطاً عديداً عظيمًا ، بالإضافة إلى كونه والدا مستترا تقدمها ، أتاح لابنائه الخدمة غير ما يتناسب مع العصر الحديث من نظم التعليم .

كشف أحد هؤلاء الأبناء عن نضج باكر . كان قد قضى مدةً في سويسرا . وبعد ذلك بدأ حياته العملية ، محامياً أمام المحاكم الوطنية والمختلطة . وشغل وظيفة قاضٍ في محكمة الأريكية ، ثم في محكمة عابدين على مدى خمس سنوات . واكتسب تجاربه في سن مبكرة . وكان لديه الإحساس بواقع بلاده . ورفض الانتقال إلى أسبوط ويوصفه وفدياً نشيطاً ، فقد ألقي القبض عليه ، ثم أفرج عنه . وفي عهد زيور ، شغل وظيفة مفتش في مدرسة الحقوق (قبل إنشاء الجامعة) . وحين انتخب عضواً في مجلس النواب عام ١٩٢٥ ، أصبح وزيراً للمعارف ، حيث لاقى معارضة شديدة في هذه الوظيفة ولكن هذا كان هو العام الذي أنشئت فيه الجامعة . وفي عام ١٩٢٨ ، عهد إليه الأحرار الدستوريون بوزارة المالية . وفي ١٩٣٠ - ٣٢ ، أصبح وزيراً للعدل في وزارة صدقي . ولكنه استطاع أن يترك السفينة قبل أن تغرق (يناير ١٩٣٣) ، بلديعة لها بعض الوجاعة والاحترام ، وهي أنه يرفض أن يكون شريكاً في فضائح الشرطة والقضاء . وفي النهاية ، دعى ليؤاس وزارة الملك .

أنشاء وزارته ، التي ظلت في الحكم مائة يوم ، ٣٠ يناير - ٩ مايو ١٩٣٦ ، كشف على ماهر عن مقدرة في إعطاء القرار الحاسم ، وعن واقعيته ، وعن قدرته غير العادية في المناورة ، وناضل بشجاعة ضد المصالح المتناقضة والإنفعالات الجياشة . وثمكن من إقناع البريطانيين في قبول رجال مثل أخيه الدكتور أحمد ماهر - الذي كان يختلف عنه في آرائه - ومثل المقرashi الذي كان قد اتهم بقتل السردار ، في عضوية اللجنة التي كانت تجري معهم المفاوضات . بينما أوقع الوفد بالسماح لبعض معارضيه من أمثال علي الشنسي وحمد الباسل في الاشتراك معهم في هذه اللجنة ، تحت رئاسة مصطفى النحاس . وتكون هذه اللجنة ببراعة ، ليجعلها مثلة لجميع قطاعات الرأي العام . فكانت تضم سبعة من الوفديين ، وثلاثة من المستقلين ، وعضواً واحداً من كل حزب من الأحزاب الثلاثة الباقين . ولعب على ماهر دوره ، بحلق السياسيين البارزين المتمرس ، وكان ليقا في حسن استخدامه للصحافة ، وهكذا أتاح للحرية أن ترفع أعلامها بنفسها .

كانت الصحافة قوةً نابضة في تلك الفترة . وكان على صفحاتها الكثير من تلك الحقائق الصغيرة الصادقة ، التي كانت تدخل السورور على قلب استدال - تلك الأيديولوجيا التي كانت في بعض الأحيان غير واقعية ، وفي أحيان أخرى انتهازية ، ولكنها في جميع الأحيان ، ملئةً بالمناجيد بموضوعها ، ومتسمة بالاعتدال .

نقرأ في عدد واحد من إحدى صحف تلك الأيام ، عن حالة الفقر المدقع في الريف ، وعن الديون التي أثقلت كاهل أهله ، وعن إنشاء خط تليفوني بين القاهرة وبغداد . وعن الخطة الخمسية الأولى ١٩٣٦ - ٤٠ التي أعلنتها العراق . ولعله مما يجز في النفس أن تأل هذه الفكرة لمصر من العراق ! وعلى أي حال ، فإن العراق لم يعوزه المال قط . وقد خصص لهذه الخطة مبلغ ١٢٠,٠٠٠ دينار . وفي نفس هذا العدد ، نجد مقالاً يشيد بأعمال الحديدي اسماعيل ، كراع للصحافة . وكان مدح اسماعيل ، يعتبر مدحاً ضمنياً لابنه الملك فؤاد ، وهو واجب لم يمهله المؤرخون الحديديون كما نقرأ عن أحد الفنانين ، الذي نال جائزة عن تمثال صنعه للفلاح . وكانت الصحيفة الأدبية في هذا العدد ، تشيد بلمحة كتاب ألفه زكي مبارك ، الذي كان يلقب بـ «الدكاترة» لحصوله على شهادات متعددة للدكتوراه . وكان شخصاً غريب الأطوار ، ولكنه كان واسع المعرفة ، وكان قد أتم دراسته في السوربون . وكان ينسج باليوهيمية ، ولكنه كان صادقاً وموهوباً . وكان يعتبر أحد أكثر العقلايين أصالة في وطنه وجيله .

وكان على ماهر قد قوّم قوة الصحافة تقويماً سليماً . فعقد الكثير من المؤتمرات الصحفية . وأزال الكثير من العقبات عن طريقها ، بإلقاء ما فرضه عليها صدقي ، من وجوب امتلاك كل صحيفة لطبعتها الخاصة . وفي ٢٤ مارس ١٩٣٦ ، أعلن عن تخصيص جائزة للصحافة . وكان الاحتفال الذي عقد في هذه المناسبة مؤثراً ومشجعاً ، حضره الشاعر الكبير خليل مطران والصحفي الممتاز محمود عزمي . وانتهى الاجتماع على نبرة من المودة المتبادلة بين الصحافة ورئيس الوزراء . وفي مناسبة أخرى ، نظم على ماهر سلسلة من المحاضرات للصحفيين الناشئين ، ألغاهها عليهم عدد من شيوخ الصحافة من أمثال أمين سعيد ومؤرخ الثورة السورية ، وإميل زيدان ، وأنطون الجميل ، وفؤاد صروف ابن شفيق مؤسس المقطع ، كما أنه أنشأ منهجاً مسالياً لدراسة الصحافة في الجامعة ، وجماعة للصحفيين تضم شملهم . وزيادة على ذلك ، فقد منح الصحفيين بعض الامتيازات فأعفاهم من دفع اشتراكات التليفون ، ومنحهم أجرة مخفضة في السكك الحديدية ، وبعض المزايا فيها يتعلق بالاشتراكات والإعلانات . وبالاختصار ، فقد اعتبر على ماهر وزيراً بارعاً ، صنعت منه موهبة في السياسة وحبه لها ، دارساً جاداً لعلم الاجتماع . وقد استطاع أن يقدر دور الصحافة في المجتمع حق قدره . وكانت المقالات الرئيسية لمحروى الصحف تمكس هذا المعنى . وكانت الأهرام هي التي ضبغت الإيحاء لهذه المعروفة الجماعية ، حين كتبت تقول تحت عنوان «سياسة للإصلاح» : «كيف استطاع وزير أن ينجز كل هذه الأعمال في شهرين اثنين ؟ أن المثل يقول إذا عرف السبب ، بطل العجب . والحقيقة أن على ماهر أعد خطته منذ زمن طويل . فلقد عانى كأي مواطن صالح ، من تعاقب الحكومات السريع ، الذي يتسبب في وقف المشروعات عن التنفيذ . ولذلك عمد بإعداده المسبق ، على أن يجعل من وزارته ، القلب النابض للثورة . ولم يكن ذلك لكونه مصلحاً كبيراً فحسب ، بل لأنه كان فيلسوفاً أيضاً . ولقد كشف هذا المحرور عن إلمامه غير الشوق بشيء من فلسفة برجسون ، حيث أضاف بشيء من التبرير - إلى ذلك قوله - «إن قوة الفلسفة لا تنبع من مجرد كونها جزءاً من منهج صارم البناء فحسب ، بل كذلك من تلك القوة العجيبة للنظر البعيد ، الذي يجعل العقل يقفز إلى الحقائق والأهداف البعيدة» .

وفى هذه المرحلة الحاسمة ، مات الملك المعجوز (٢٨ إبريل ١٩٣٦) ، كما لو أنه قد أراد أن يفسح المكان أمام الجيل الجديد الذى بدأ فى الظهور ، والذى كان يبدو متجسداً فى خلقه ، ذلك الصبي ذى السبعة عشر ربيعاً ، الذى لم تنبئ لحيته بعد ، والذى كانت نظراته الصريحة مشحونة بالحنين - الذى فسر على أنه حبّ للوطن ، هل هو محمد على آخر ، يمتاز على جده الأول بالظهور والبراءة ؟ هل هو بطل أكثر وسامة من أبطال الستار الفضى - الذين بدأت تنتشر شعبيتهم بين الناس - كعبد الوهاب الذى كان شوقى مغرماً بصوته ، أو فريد الأطرش ، ذلك الساحر النحيل من جبل الدروز ؟ إن الملك الصغير كان أكثر جاذبية مما لا يقاس ! إنه يبدو كما لو أنه كان يقدم إلى بلده المعجوز ، تلك الصورة من ربيعته الفضى ، الذى كان يتسوق إليها ويحلم بها . كم كان لطيفاً دمثاً ، وكم كان سيئ الحظ ! وكما تصادف ، فإن على ماهر كان هناك ليدلل مصاحب الخلافة على العرش ، التى كان بعضها ينتمى إلى الشرعية السياسية ، وبعضها الآخر إلى الغالبية المدنية . وكان أول ما فعله على ماهر ، أنه أطلق إشاعة بأن البريطانيين يعارضون فى اعتلاء فاروق للعرش ، وهكذا أحسن استفلال «القول» البريطانى لأغراضه . وشفع ذلك بإصدار قانون بتخفيض ميزانية المخصصات الملكية ، مما أدخل السرور على طبقة البورجوازية الصغيرة وكان هناك فيض غامر من الحب والإخلاص للملك الشاب من جميع فئات الأمة ، لم يحلم بمثله قط ، جده الأول بسيفه الكبير . وكان لثناصحه الماكر بالطبع نصيب من هذا النضج ، بدليل إنه استطاع أن يعقد معاهدة مع السعودية ، فى غضون الأيام العشرة الأخيرة من حكمه .

كان على ماهر ذا خبرة واسعة فى تدبير المكائد . وكان إذا عجز عن تنفيذ إجراء ما ، عن طريق سلطته المباشرة ، أو بالحصول عليه كمنّة أو معروف ، فإنه كان يلجأ إلى الحيلة . حدث ذات مرة أنه كان يريد منع تدخل الإنجليز فى مسألة تتعلق بفرض ضريبة جديدة . فقام بزيارة السفير البريطانى . وأثناء الحديث معه ، أسقط كلمة عابرة عن نيته فى إلغاء حق تدخل البريطانيين فى مثل هذه الأمور . ولم يمر السفير - الذى كان أقل منه مكرماً - أى التفتات لهذا الأمر ، حتى اليوم التالى ، حين جمع شتات نفسه . فأرسل أحد معاونيه فى الحال ليقول لعل ماهر - «إن السفير كان يظن أنك تمزح ، حين قلت ذلك !» . فأجابه على ماهر بشيء من الجفاف ، قائلاً - «إن أجد من المعجب ، أن يظن إنسان ، أنه يمكن لأى رئيس وزراء مصرى أن تمزح فى مثل هذه الأمور» . وهكذا أجهض الاحتجاج البريطانى .

ورجحت الصحافة المصرية ، وهى تفقد هذه الصفات فيه حق قدرها ، ببيان الوزارى . وتناولت مقالها مطالبة هذه الوزارة بالإصلاحات الملحة التى يتوقعها الشعب منها . وفيما يلى بعض الاقتطفات مما نشر فى الأهرام وروزاليوسف : «نحن نحتاج إلى إصلاح الجهاز الإدارى فى الحكومة ، وهذه آخر فرصة قبل فوات الأوان ! - إن الفساد فى كل مكان» - «إن كل حكومة جديدة ، تضطهد الموظفين الذين كانوا أداة للحكومة السابقة ، وهذا هو ما حدث بعد سقوط وزارة صدقي» . «...» . وفى كل مناسبة كانت هناك حالات من سوء السمعة والرشوة والاختلاس والتعذيب ، يجب تقديمها للمعدلة لتأخذ مجراها . وقال كامل مصطفى فى كتابه «الصحافة والأدب فى مائة يوم» - «...» فوق ذلك ، فإن الحكومة الجديدة كان عليها أن تبدأ المفاوضات ، وأن تجري الانتخابات وأن تحافظ على الوحدة الوطنية . . .» . وإن الكلمة كانت

تتكرر مرات لا حياء لها ، والحقيقة كانت تطمس بالضلال ، وتكتب ، وتبدل معالمها بمحاكاة مسوخة سافرة . والحق أن هذه الحكومة المرحلة ، كان لديها أكثر مما تستطيع إنجازها من الأعمال ، وكان نشاطها يكشف عن استراتيجية متماسكة - دعم سلطة الشرطة ، إصلاح كلية الشرطة ، إعادة تنظيم جهاز العدالة ، استئناف تنسيق القوانين وتصنيفها ، وهي مهمة ظلت متوقفة عن العمل خمس سنوات ، إنشاء مصلحة للشئون القروية ، إنشاء لائحة جديدة للأزهر ، إنشاء وزارة جديدة للصحة ، ومجلس أهل للإصلاح الاجتماعي .

قالت الأهرام - «إن هذه هي آخر فرصة لنا قبل أن يفوت الأوان . فنحن نشاهد التدهور ، ونسأل الدخيل إلى كل أمر من أموره» . وكان هذا الدخيل من العناصر الأجنبية ، في شكل أفراد أو أشياء ، أو مواقف ، يجري امتصاصه وبهذه على التعاقب ، في كيان هذا الشعب النهم ، الذي كان رغم ذلك ، يتمتع بحاسة مرهفة في عملية البذ والانتقاء . إن هذا التوقع للافكار الرئيسة ، التي أصبحت مستهلكة بمرور الزمان يستحق متأ بعض العناية . لا شك أن هذه الأفكار قد أهدت منذ زمن طويل ، وأن الإحساس بها كان يسبق التعبير عنها . ولكنها حقيقة جذيرة بالاهتمام ، أن هذه الأفكار قد تزامنت مع ظواهر أخرى للتجديد ، لها خواص الدوام أو العمر القصير ، كما لاحظنا من قبل . إن سخرية التاريخ ، التي جعلت من صدق أحد الرؤاد الأولين في مجال التصنيع ، قد جعلت من على ماهر من الأوائل الذين اهتموا بالسيطرة على التطور الاجتماعي . وقد نصح «بالتوجيه الاجتماعي» . الذي بعث في صورة ثورية بعد عام ١٩٥٢ ، ذلك «التاكتيكي» للملكية في ذلك الوقت المبكر - عام ١٩٣٦ . وكان بيانه في ذلك الوقت يقول - «إن علينا أن نوجه تطورتنا ، نوجهها يتناسب مع طبيعة الشعب المصري وعاداته وطاقاته . كما يجب علينا أيضا أن نوائم بين مؤسساتنا الاجتماعية ، ونتائج هذا التطوير في تقدمنا المادي والتجديد في كل ميادين العمل ، وفي الاقتصاد ، وفي كل ظروف الحياة الحديثة» ووراء هذا الأسلوب الرسمي المعلن في الكتابة ، لابد أن نتعرف على ما يميز به من بعد النظر .

كان معاصرو على ماهر على صواب ، في إضفاء هذه الأهمية الكبيرة على الأيام المائة ، التي كانت كل عمر حكمه القصير . فلقد كانت هذه الفترة - سواء أكان ذلك للأفضل أو الأسوأ - هي التي تم فيها تقويم المهام الاشتراكية وتقسيمها . إن طرائق الحكومة التقنية والرأي العام والصحافة ومنهج التعليم ، قد تم النظر فيها تحت هذا الضوء . وإذا كان عصر الثورة ، بانتصاراته وهزائمه ، كان عصرا يتميز برسالاته الشعبية المهمة ، التي كانت تعكسها الظروف ، وتحركها الرجال ، مكتفة بالغريرة ، فإن فترة على ماهر كانت فترة التحديد والتعريف . إن هذا التطوير الذي لاغنى عنه ، كان من الممكن أن يؤق أكله ، لو أنه لم ينطو على عدد كبير من الحوافز الخفية . لأن على ماهر ، كصدقي ، كان مهتما بختق الحافز الثوري ، أو ما تبقى منه . وفي جهوده المحمومة لتصليح الأوضاع . فإنه كان - لاشك - يحاول أن يسلب من ذلك الحافز الثوري سلاحه الفعّال . ولكن جهوده على أي حال ، كانت واقعية ، ومؤسسة على الحقائق والدراسات الدقيقة . إن السلطات التقليدية لم تعد تجسر على الاعتماد على قوتها الآن ، كما كانت

نعمل ضد زغليل . لقد أحسّت أخيراً أنها مجبرة على التحدث بلغة العصر - بلغة العصر دون إهماء ، وعلى أحسن الفروض ، باستخدام الديمقراطية ، كمجرد أداة شكلية .

وفي هذه الديمقراطية المزيفة ، التي لم تكن ترى بأساً في اللجوء إلى الإجراءات المتطرفة في العنف ، يمكننا أن نميّز - بعد عمل التغييرات الضرورية ، وفي نطاق مختلف جدّ الاختلاف - شيئاً قريباً من الوسائل الفاشستية ، التي تعادى قيام الاشتراكية في أوروبا . ولكن المقارقات في مصر ، هي بالطبع أقلّ جدّة ، كما أنها تبدو أقلّ وضوحاً ، بسبب بعض الحلول الوسط . إننا نجد هذه التجربة المزيفة للمستقبل ، التي كان يعدّها على ماهر ، ان الأمر يحتاج منا إلى عناية دقيقة ، للتمييز بين الحقيقة والافتعال . إن كليهما - وهو أقلّ ما يقال - غير واضح المعالم .

كما يرانا الآخرون

في البلدة تعيش الأمة دون وعى ، ثم تصبح واعية بذاتها ، وفي النهاية تصل إلى فهم الذات . وفي مصر - إبان الفترة التي أحاول التعريف بها - كان وجود الأجنبي يزيد من سرعة هذه العملية ، ويقاوم أثرها .

القاهرة في الثلاثينات

كانت العاصمة تحمل اسم البلاد - مصر . وكانت قد جاوزت حدودها في كل اتجاه ، كما جاوز تطور الشعب ، حدود الإطار الذي فرضه عليه الآخرون ، أو فرضه هو على نفسه .

كان ازدهار المدينة هائلا - فقد بلغ سكانها في إحصاء ١٩٢٧ ، ١,٠٦٠,٠٠٠ نسمة بينما كان سكان الاسكندرية ٥٧٣,٠٠٠ فقط . لقد سبق لي أن وصفت تحولها ، منذ عهد إسماعيل فصاعدا . إلى جانب المدينة القديمة ، بمآذنها (المقدسة) المتجهة نحو السماء ، كان هناك الآن القاهرة أخرى عالمانية - لها شوارعها العريضة ، وواجهاتها الصفراء التي يزينها البروز الحسى - تمتد نحو النيل . إن هذا التطور المتجه إلى الغرب ، كان بالطبع أكبر رقة من المستطيل القديم الذي ينتمى إلى المصور الوسطى . وكان يحتفظ في داخله بمساحات واسعة من النباتات الخضراء ، كانت النهايات الصارمة في حى الإسماعيلية الجديد ، تقتصر إلى العظمة الوقور في قصور الممالك ، التي كان لا يزال يسكنها بعض الأسر القديمة ، ولكن هذه النباتات كانت تضم نوعا من جلال الفن المعماري الفرعونى ، إلى أسلوب الباروك الإيطالى ، ولم يكن هذا الاندماج بين الشكلين ، مما يبعث على السخرية ، بأى حال من الأحوال - إن هذا الصدى المتأخر لأسلوب الباروك ، كان يجد من التناقض ، ويجلب شيئا من الشعور بالبهجة إلى نفوس الفقراء .

ولأن الحياة كانت بهيجة في هذا الحى - أوبالآخرى ، ثروة بالدفع - فإن أحداً من الناس ، فيها عدا خلافة الراديكاليين المتحمسين ، لم يكن يحس بأنه المستغل (يفتح الغين) أو أنه الغالب أو المغلوب . وفى الجانب الآخر من كوبرى قصر النيل المحروس بسباعه البيروزيمة كانت الملاعب الخضراء الشهيرة فى نادى الجزيرة ، تشغل رقعة كبيرة ، وكانت الخلفية لهذا المنظر الطيعى ، لا تزال تحمل سمات الريف ، بأشجار السنط الباسقة ، وحقول البرسيم التى تحيط بفندق «جراند أوتيل» ومن شرفاته السردارية كان الجنرال البريطانى يستطيع أن يقلب عينيه فى الأفق الممتد ، من الأهرام إلى القلعة ، ويحتفظ مع ذلك بالانطباع بأنه يشرف من على ، على الأربعين قرناً ، الشهيرة . ولكن سيطرة هذا القائد البريطانى المهددة كانت تتناقص من شهر إلى آخر . وفى وسط المدينة ، كان عصر الأزيكية المزدهرة ، قد مضى وانقضى . فقد فقدت حدائق البيرة ، بفرقها الموسيقية من النساء ، تلك البهجة وذلك الإغراء ، اللذين كانا لهما ، فى السنوات التى تلت الحرب العالمية الأولى مباشرة ، وانتقل المجتمع الراقى إلى شارع فؤاد وشارع عماد الدين ، بما فيها من توافد العرض الجميلة ، والكازينوهات المرحية .

أخرجت سيدة فرنسية متزوجة من مصرى من أصحاب المكانة ، كتاباً فاخر الطبع والتصوير ، أسمته «زهات على الأقدام ، عبر القاهرة» وتوج هذا العمل ، الذى كان يحظى برعاية سامية بمقدمة بقلم رئيس الوزراء (ثروت باشا) قال فيها - يجب أن يكون الشعر الآن فى خدمة الأفكار الوطنية ، إن عقولنا قد أصبحت لا تكفى عن التساؤل . إن مناظر مصر الطيعية لا تزال جميلة ، ولكننا نحس الآن حين نشاهدها ، بآثار من مجرد الانطباع البصرى . إننا نصعب واعين فى أعماقنا ، بالحياة الحفية فى داخلها - تلك الحياة التى تشعرنا بامتداد حياة أجدادنا فى داخلنا إن من سوء الحظ أن كتاب مدام جيهان ديفارى ، لا يهدف إلى تسليية القارىء ، أو إثارة فضوله . أنها تحمل من القاهرة ، مجرد مجموعة من الصور الرائعة ، وفى الوقت نفسه لا ترحمنا من ذكر كل ما هو مألوف ومعاد - مثل نابليون فى الأزبكية ، وتسلىق القلعة ، والآثار الساحرة لجامع قلاوون وغير ذلك . وأخيراً تلك المقطوعة الصاخبة المتعددة الألوان ، التى يعرفها كل زوار القاهرة على مدى نصف القرن الأخير - وهى الموسيقى بحرفيه الشرقيين ، وصناع الشموع ، ودوارق الزجاج فيه ، وسكانه المزججين ، حيث يسرق المشايخ الحطلى خلال زحام الباعة المثرثرين أمام بضائعهم ، وجماعات الماططين واليونانيين الذين يلعبون الورق . وبين العدد الهائل من الأشياء المعروضة ، ربما عثر المرء على القليل من السلع الأصلية ، ولكن ذلك كان نادراً . فأحزاب الذى حل بالطبقة الأرستقراطية القديمة كان قد جفف النبع الذى كان المورد الوحيد لهذه الأشياء - وكان ازدياد طلب السواح على الإنتاج الحديث الواسع النطاق من الأشكال الفنية للسلع الأصلية ، قد طور حرفاً بأكملها تعمل على تزييف هذه الأصول ، ولكن الحقبة التى نهب فيها الشرق الأوسط لم تكن بعيدة الأمد وقد قيل إن الإيرانيين قد أمدوا التجار بفيض من هذه السلع الأصلية ، وهى نتيجة مربحة لتعاليم بنى تيمية الخنيلية ، التى اشتقت عنها المذهب الوهاى المتششف ! وهكذا يمكن استحضار القصة الكاملة لمنطقة واسعة من الشرق ، عن طريق هذه التحف الفنية . ولكن الفنان الذى يستطيع استحضار هذه القصة وجمع شتاتها ، لم يكن له وجود بين زبائن الموسيقى .

وفي الحارة التي كانت لا تزال تحمل بإسم البندقية (فينيسيا) كان مقر كنيسة الفرنسي سكان ، التي كان يزورها القنصل الفرنسي في كل عام ، ليؤاس فيها القداس القنصل (وكان اهتمامه الأول هو إجهاض جهود الإيطاليين ومناورائهم ، في السيطرة على شئون الأرض المقدسة) .

أما الجمع الأزهر بمآذنه غير المتناسقة ، فلم يكن يستحضر إلى ذهن مدام جيهان ديفاري صورة الشيخ محمد عبده ، بل صورة الجنرال بيرلوق . ومن جهة أخرى ، فإنها تبدى إعجابها الشديد بجامع قنصوة الغوري ، ذلك المملوك الذي عقد حلفا مع مدينة البندقية ضد البرتغال ، وهكذا بدأ الصراع سيء الحظ ، بين تجارة البحر الأبيض المتوسط ، وتجارة الأطلنطي ، وهكذا بين الماضي والمستقبل . منذ ذلك الوقت ، لم تعد تجارة المحيطات في حاجة إلى فاسكودي جاما مستكشف طريق رأس الرجاء الصالح ، أو البريكريكي مؤسس إمبراطورية البرتغال في الشرق ، فقد استقرت على طريق قنات السويس ، كما لو كان بيتها . ثم تدعونا مؤلفة الكتاب إلى زيارة أجزاء أخرى من القاهرة القديمة . ففي ساحة كنيسة القديس سرجيوس ، تحت ظل شجرة سنط قديمة ، تقبع بعض القبور المهجورة ويبدو أن من الممكن للمرء أن يرى من خلال الصدوع بين أحجارها ، الجثث المحتطة لزوجة كلوت بك ، والكثيرين من أتباع سان ميمون .

ولكن هذا الارتباط بين الاستشراق وبين المثالية ، لا يثير أي انفعال في نفس مرشدتنا السياحية . فلم يعد عالمها هو الاستكشاف الرومانسي ، كما أنه لم يصل بعد إلى عالم البحث الأثري ، وهو يفتر - في جميع الأحوال - إلى أي إحساس بوحدة العالم .

ومع ذلك فقد كانت هذه هي الفترة ، التي اكتشف فيها - من زاوية مختلفة جدا - المؤلف للموسيقى المتقار يازتوك ، والفنان التشكيل السويصري كل ، نوعا آخر من الشرق ، بلغ حبه المبرح إلى الطبيعة المفقودة ، كل ما يمكن أن يبلغه الحنين إلى الصديق في زماننا . ولكن مصر لم تكن قد بلغت بعد ، في المسائل الجمالية ، مرحلة انتهاك الحرمات لغرض إعادة البناء . لقد عانت كثيرا من انتهاك حرماتها على يد الغير ، بحيث لم يعد من المستساغ أن تستخدم هذه الطريقة في السعي وراء العثور على أصالتها . إن نوع الصديق الذي كان يفرض عليها ويطلب منها هو صديق صورة الألوان المطبوعة على الحجر ، التي تنتسب إلى مرحلة التجميع في الحفل الاقتصادي ومرحلة التلمذة في الحفل الثقافي . وهكذا من حلال الطبيعة الغربية الذخيلة ، كانت مصر - وهي تخدع نفسها - تبحث عن صورتها .

دعا وزير مصري (عل علوية) المعماريين إلى مسابقة ، لتقديم خطط للمحافظة على الآثار . ولقد أصبحت هذه المسألة مشكلة خطيرة ، وكانت مثارا للاحتجاج بين الفنية والفنية ، في لجنة من الخبراء الأجانب والمصريين ، كونت لبحث هذا الموضوع . والحقيقة أنها لم تكن أول مرة ، اهتم فيها رجال الحكم ، والعلماء ، ومحبو الفنون وحبي المستهلكين العاديين ، بذلك القبح المتزايد الذي كان متضمنا في نوع خاص من التحديث . ولعلنا نذكر ، أنه في حوالي عام ١٨٨٠ اندلع الجدل حول تخطيط المدن الأول . ولقد ساءت الحال منذ ذلك الوقت .

حاول أحد السياسيين خلق - أو على الأصح الاحتفاظ - بأسلوب قومي ، يجمع بين التحديث والإخلاص للتقاليد العربية . فكتب في إحدى المجلات ، يقول في كلمات تكشف عن عبوديته وملكته . «دعونا نخلق نموذجاً نسميه نموذج فؤاد الأول» . وعقدت المؤتمرات ، بغرض العثور على ما يمكن أن نسميه «الخصائص المصرية المميزة» والذي كان يسمى حينذاك «العادات والتقاليد المصرية» . إن المشكلة موضوع البحث ، التي كانت تمكن وراء هذه الوفرة من العوامل العارضة وعوامل الصدفة ، كانت تعكس معاناة وأمل هذا المجتمع إنها كانت السعى وراء العثور على هويته الصحيحة .

قبل ذلك بضع سنوات ، كان جاك بولانجير قد وصل إلى القاهرة ، بعد فترة من التخلف الإجباري الذي كان مفروضاً على الزوار من المجتمع الراقى ، في مفهى بودروفي الإسكندرية وقد لاحظ على الفور ، طيفاً كاملاً من الألوان يختلف عن طيف أوروبا - ألوان مختلفة ، ولون كل شيء قيم مختلفة ونوع مختلف ، من التكوين والموازنة . كان كما لو أن روح الأشياء قد انتقلت من مكانها هنا وهناك .

استطاع هذا الغربي الصديق ، أن يميز الشرق التقليدي - عيون نساء البحر الأبيض الجميلات التي تظهر من خلال اليرقع الشفاف ، أو «كونستابل» مرور يرتدى البدلة الرسمية المطابقة للزى البريطاني ، وهو يصوب إليك رغم ذلك - نظرة سائلة من خلال رموش عينيه الطويلة المقوسة ، ليس هناك ظل في القاهرة . والتراب يتخلل الجو ، صائعا هالة باهتة في اللون الذهبي أو الوردي ، تقيع على ارتفاع كبير في سماء القاهرة ، كما يراها المسافر في الطائرة فوق المدينة ، حين يرجع من خلالها الضوء المتوهج .

وهكذا يبدو أن أرض مصر العريقة في القدم ، ترتفع إلى السماء متشقة لأبناؤها .

دورة المجتمع الأنيق

الحقيقة أن فريق الزوار ، وكذلك العديد من المقيمين القدماء والجديد في البلاد ، كانوا قد استبدلوا ذلك الجو الثرب المحموم هذه الواحة التي بلغت الألف من عمرها المديد ، بجو آخر من صنعهم .

إن هذه الجماعة التي يطلق عليها إسم المجتمع الأنيق ، كانت تتحرك بين ثلاثة أقطاب : الفنادق - القصر - السفارات .

كان فندق شبرد لا يزال هو المركز الرئيسي للسواح البريطانيين في الشرق الأوسط : كان البريطانيون يشكلون حوالي ٨٠٪ من ضيوفه ، والأمريكيون حوالي ١٠٪ ، وكانت الحياة هناك تجرى في نطاق من العظمة والفخامة ، فكانت المرافق تقام في كل أسبوع فيه ، وفي الفنادق الأخرى الكبيرة مثل سميراميس والكوتنتنال . وكانت هذه المرافق ملتقى المجتمع الراقى في القاهرة ، تشاركها فيها الحفلات الكبيرة التي تعقدها التنظيمات المختلفة والجمعيات الخيرية مثل الجمعية الخيرية الفرنسية . وفي نادي محمد علي ، كما ذكرنا ، كانت تنسج خيوط المؤامرات الوزارية ، مع فنانين القهوة الصغيرة . وفي

نادى الجزيرة ، كان البريطانيون هم الأجانب الوحيدون ، وكانت العضوية مقصورة على الرياضيين الذين لا تقل رتبته العسكرية عن ماجور (مقدم) وكان يسمح لعدد قليل من البورجوازيين المصريين الكبار ، ومن صفوة الجنسيات الأخرى بالتواجد هناك ، وكان ذلك يتضمن نوعا من تخفيف القيود - أو قل كان انحلالا - في تلك التقاليد الاستقلالية ، الموازية لتقاليد الفرنسيين في منطقة القتال .

كان السياسيون يفضلون الاجتماع في فندق الكونتنتال عن الاجتماع في شبرد ، وكانوا يقيمون حفلاتهم هناك . أما الفرنسيون ، فكانوا يفضلون سميрамيس ، ولقد اختار فرانسيس كارسو هذا الفندق ، تخفية لواحدة من أسوأ رواياته ، وكانت قصة يروى لها ، عن سيدتين سوريتين ، تمنح إحداهما عطفها ورفقتها للراوى ، كواحد من أصدقائها المقربين . ولا تعدو أحداث هذه الرواية ، اللقاءات في البار وعلى مائدة العشاء والرقص ولعب اليوكر في كازينوهاتنازيو على طريق الهرم . ويستحضر كارسو بالضرورة « سوق السمك » وهو حيّ الضوء الأحمر الذى يقع قريبا من شارع كلوت بك ، حيث تصطدم مناكب التجرد البريطانيين الباحثين عن التمتع ، ببعض من طلاب الأزهر الفاسقين ، الذين يصطحبون معهم بعض الشهود اللازمين لمعد زواج التمتع على مواسم الحى . ولا ينسى كارسو أيضا أن يذكر حيّ لجنينة في الأسكندرية ، المائل لسوق السمك في القاهرة .

لا حاجة بنا هنا إلى الوقوف طويلا عند تلك النسخة المنقولة عن أسطورة باريس المرححة . إن لدى مصر خصائص على مستوى أعلى من ذلك ، يمكنها أن تجذب بها نظر زوارها من ذوى الرأى والمكانة . كانت زيارة جلالة الملك ، فرضا على كل أجنبى مهم ، يقدم على زيارته للأهرام أو وادى النيل . وحين زاره هنرى بوردو (١٩٣٣) كانت قواعد البروتوكول قد أصبحت أكثر صرامة . فكان عليه أن يرتدى البدلة الرسمية للصباح (مورننغ درس) وكانت هذه مشكلة كبيرة بالنسبة للأكاديميين أو رجال الأدب ، الذين كانوا يضطرون إلى اقتراض الملابس من خزائن السفارات العالمة . وحل هنرى بوردو هذه المشكلة بارتداء بدلة الأكاديميين الخضراء ، التى أعطت انطبعا طيبا جدا في قصر القبة ، كما يقول . ولقد أجرى حوارا طيبا مع الملك فؤاد ، الذى كان من هواة الفنون والآداب . كان الملك في رأى بوردو ويتم اهتماما عميقا ببلاده ، ولكنها كما قال - كانت تفتقر إلى الشعراء ، وإن كان لديها عدد أكثر من اللازم من الخطباء ، وكان الملك فؤاد قبل إصابته برصاصة أحدثت له عاعة في أوتار صوته ، من الخطباء الجيدين ، ولكنه منذ إنشاء الوفد ، كره الخطابة . واستل يقول ليرودو : ألم تلحظ رثينا خاصا في شوارعنا . إن شعبنا يتنفس الكلمات بدل الهواء . لقد كانت ملاحظة صادقة ، لأن مصر في هذه الفترة ، كانت تبتدئ نفسها في الكلمات . كان الكلام التقاررا إلى واقع يؤيده ، يتردد صدها في فراغ . وكانت السلطات الوطنية والسلطات الأجنبية ، تمارسان حوارا لا نهاية له ، وكان وعى الشعب أو على أى حال ، ذلك الجزء منه الذى وجد الوسيلة للتعبير عن نفسه - يولى صورة حضور الأجنبى المنعكسة على الأحداث ، أهمية أكثر من اللازم . إن الموقف بأكمله كان من الممكن أن ينتهى إلى الفساد الإدارى والخذاع لولا غضب الشعب الذى كان يهدد أولئك الراضين عن أنفسهم .

كان الملك فؤاد مضيقا إلى حد السخاء انترف ، وإن كان سلوكه يتسم بشيء من الجفاف . قال

عنه دومال ، الذى كان يحترف حدة الذهن : منذ العاصفة (مسرحية شكسبير) لم يكن هناك حاكم على هذا القدر من الثقافة ، أو على هذا القدر من النجاح في عداته لكاليبان ، لقد كان ذكيا متفقا راعيا للعلماء ورجال الفكر . وكان فوق ذلك ، يملك موهبة النفاذ إلى النفس الإنسانية ، وإلى سرغور أعمال الحسة التى لا حد لها التى يمكن أن تكتشف هناك . لقد كان يقول لمسيو جابر السفير الفرنسى ، أثناء اللقاءات المتكررة التى يجريها معه : إذا قدر لى النجاح فسيكون ذلك بسبب أنى لم أنصرف قط كأمير وريث للعرش . إنى لم يكل القصص عن الرجال فى بلدى . وهذا هو ما يعطى السيطرة عليهم .

دعونا نغزض بعض سنوات إلى الأمام . كان فاروق سيكشف عن طاقات مختلفة . لم يكن الملك الشاب قد استسلم بعد للانغماس فى اللذات الحسية . كان لا يزال يحافظ على ما يكاد أن يكون التزاما ورعاً باللياقة ، ولا يزال يتعهد بإنهاء سحره بطريقة مدروسة . إننا نقرأ عن حفلة تنكرية أقامها فى أحد الأيام لوجوه القوم من المصريين والأجانب . وجهاز القهوة بيدى وسلطان هانوم ، وكانت السيدة التى قدمتها للمدعوين هى حرم حسن صبرى باشا بذاتها . وتفضل الملك فاروق بتذوق هذه القهوة من فنجان تبلغ قيمته حوالى خمسمائة جنيه . وفى هذه الليلة اكتشف المختصون بمراجعة الأدوات ، اختفاء هذا الفنجان . وكان هناك جوم من الأسى وخيبة الأمل بخصوص هذا الحادث . وفى نهاية الأمر - ولا شك أن ذلك كان خوفا من الفضيحة - استرجع الفنجان المفقود ، ولكن رعدة من الخوف قد سرت فى كل طبقات المجتمع ، التى لم تكن لديها أى أوهام عن ذاتها ، ولا - ربما - عن حاكمها !

وفى الدرجات التى تلى القصر ، ولكن فى مكان عال من السلم الاجتماعى ، كانت تأتى السفارات . فى الجناح البريطانى ، كان السفير الذى ترك أثراً أثناء فترة ما بين الحربين هو لورد لويد ، الذى عطف والثور الكبير اللبى . كان دائما يضع قرنفلة فى عروته بدلته ، وكان يحتفظ دائما بإناء مملوء بالقرنفل على مائدة القاعة فى مقره ، حيث كان يلتقط إحداها كلما مر . لقد وصفه كاتب فرنسى بالأس : كان جافا فى أخلاقياته كما كان فى جسده ، وكان يعتبر التفوق البريطانى فى كل شيء ، نوعاً من الدوجا الذى لا يقبل المناقشة . وكشف من غيبة أمل كبيرة وهو يرى أن الأنجلو - مكسونية - لا تلقى تقديراً يذكر من المصريين ، فى حين أنهم على العكس من ذلك - يرجعون إلى الالتحاق بالمدارس الفرنسية . لقد بذل جهده ليتمكن بلاده من استعواض الوقت المضيع .

إن ذلك يمكن أن يفسر بأنه رجوع إلى المنافسة التى كانت بين الفرنسيين والبريطانيين فى عهد كرومر . ولكن كلتا الدولتين كانت لذهبا الآن قضايا أخرى أهم من ذلك . ورغم ذلك فقد كان جابر مهتما بتعهد هذه القضية التى عفا عليها الزمان . لقد كان يستغل صراحته استغلالا كبيرا .

كان لويد يستغل جفافه ، كما كان أيضا يستغل ذافقته ، التى يقال إنه أصيب بها نتيجة للعديد الهائل من الأكاذيب التى لجأ إليها فى خدمة الإمبراطورية ، لقد كان رجلا يتنى إلى العصر الذهبى للاستعمار ، وكان مراقبا شديد البراعة للعالم الإسلامى . ويقال أنه قد أثار امتعاض ليسوى ، وليس فى ذلك ما يدهش .

إن مجتمعنا متعدد الجنسيات ، كان لا يفهم بوجه عام - يرى كأنه ينتقل بين حفلات الاستقبال في هاتين السفارتين وكان هذا المجتمع يضم شخصيات غريبة الأطوار ، كما كان يضم شخصيات كلاسيكية . كانت الكونكس دى لا - التى أصبحت عجوزا في هذه الفترة - من أجل النساء أيام توفيق . أما الآن فقد كان الجميع يمشيها ، لأنه كان من المعتقد أنها تجلب الحظ السوء . . وكانت هناك قصة تحكى عن أنها تسببت مرة في كسر «نجفة» في مرورها إلى هو الاستقبال ، ونتج عن ذلك إصابة عدد من الضيوف بحراج . وكان هناك آخرون ، كسيوا شهرة في المجتمع ، في حفل الدبلوماسية أو الاقتصاد ، مثل الكونكس دى سريون ، رئيس شركة قتال السويس ، ومسبو كامرر الذى يعمل في صندوق الدين ، وانتهاز هذه الفرصة لدراسة الملاحة القديمة عند العرب في البحر الأحمر ، كما درس الكولونيل كرسويل فن العمارة الإسلامية .

وكانت هذه الشخصيات محاطة بالموظفين الأقل رتبة منهم ، الذين تناقص عددهم الآن عن دى قبل . فقد قل عدد القانونيين الكورسيكيين ، الذين كانوا يملأون معظم الوظائف المتاحة للفرنسيين في جهاز الدولة في عهد الحديويين . ولكن لا يزال هناك عدد قليل منهم يمدون وجهة نظر المصريين . في القضايا ، بالحجج الطنانة . أما البريطانيون ، فكانوا قد سبقوا الجميع ، في استبدال الموظفين بالخبراء . وقد نجحوا في ذلك إلى حد كبير . أما الجانب الذى كانوا يفشلون فيه ، فقد كان سبه هو افتقارهم إلى التعاطف . وفي عجزهم عن التكيف بجو هذه البلاد أو أهلها ، فقد كان كل ما حصلوا عليه ، بالرغم من ارتدائهم للطرايش ، هو الاحترام ، وليس الحب . ومع ذلك ، نجح عدد قليل منهم في الاندماج مع المصريين . فقد تزوج مستر سمات السكوتير الشرقى للسفارة - مثلا من ابنة فارس غير ، أحد أصحاب صحيفة المقطم .

ومن بين الأوربيين ، كان هناك عدد من الأقل وزنا ، أو ممن لا وزن لهم على الإطلاق ، يرحلون الكثير أو القليل ، من علمهم كوسطاء بين الأحداث الجارية وبين الاتجاهات الرئيسية في السياسة المصرية ، وبين المصريين والأجانب ، وبين الأعمال المالية والتاريخ ، وفي عالم الصحافة ، أجبر فيسير - بوجهه المشوه وموهبته في الجدل المرير - على ترك القاهرة - بسبب مقالة عنوانها . «الوسكى والجندى» .

على أى حال ، كان الوجهاء والرائسرون ورجال الأعمال يقصرون زياراتهم على جماعة من البورجوازيين الأثرياء . وكان هؤلاء يعتبرون أنفسهم - وربما بحق - وسطاء بين مصر التى كانت لا تزال في دور الإعداد للبناء ، وبين العالم الخارجي . كان أحد الذين اشتهروا - باستضافة أكبر عدد من الزوار لمصر ، هو منظوم باشا ، الذى كان حينذاك (١٩٣٨) يقترب من نهاية حياته العملية التى بدأت في التسعينات في حاشية الحديوي توفيق ، وكان هذا العميد العجوز ، حسن الحظ بما فيه الكفاية ، إذ كسب أول مليون فرنك ، في حائزة اليانصيب الفرنسى الوطنى . فهل كان (لكاى دورساي) مقر وزارة الخارجية الفرنسية يد في ذلك ؟ إن البنوك كانت تمارس سيطرة مالية صارمة ضد أخطار الحظ . وكان مصر في هذه الفترة مديرو مصارفها ، أو على الأقل ، الرؤساء المخبريون لمجالس إدارة البنوك ، والأعضاء في هذه المجالس - كان هؤلاء الوجهاء يقسمون أوقاتهم بين دوائر الأعمال الكبيرة ، والحياة السياسية

والمجتمع الأنيق . وكان الكثيرون يظهرون منهم تفوقاً كبيراً ، ويتكلمون في الغالب ثلاث لغات ، وليس أقل من لغتين - الفرنسية والعربية .

وفي هذا المعرض الكبير لصور الأشخاص ، الذي أحيده رسمه من انتطاعات الزوار ، يجب أن نذكر طلعت حرب الجاهل الطبايع وإن كان طيب السيرة ، وحسن نشأت المصاب بوهم العظيمة وعجب باشا الذي يقال إنه كان أول من سمح في هذا المجتمع الراقي ، لبناته بالتدخل عن الحجاب . بـ وكان هناك رجال من الطراز الأول ، مثل عدلي باشا يكن ، أو - من الأقل مستوى نوها ما - محمد بك محمود خليل ، من جامعي الضرر الفنية . أو عزيز عزت باشا الذي كان يمتاز بكرمه الحائلي ، ويستقبل ضيوفه في قصره بالقرب من كبرى عباس بالجيزة في مشهد يبدو أنه صنع غصصاً لإدخال الهجعة على نفوس الأجانب يجمع فيه بين عجائب ألف ليلة ، وأسلوب العصر الحديث في أواسط العشرينات ، وعظمة مصر في عهد المحبريون يثرونها من البلور (الكريستال) وأدوات المائدة الفضية الثقيلة .

لقد قابلنا قبل ذلك ، المناضلين من الجيل الجديد ، بمظاهرهم الصاخبة ، وعنتهم وآمالهم . ومن جهة أخرى ، كان شباب المجتمع الراقي ، يشاهدون في الاستقبالات - والمحاضرات التي تقتصر على الصفوة ، والبارات ، ومهاجرين السابق . وكانت الصحافة تبألغ في وصف أناقة حفلاتهم ، حيث كان يطربهم محمد عبد الوهاب ، أو إحدى مغنيات الأوبرا أو أحد الممثلين الفرنسيين .

كانت الصحافة الساخرة ، تطلق نكاتها وإشاعاتها المثيرة على بطلات هذه المجموعة الأنيقة كما يتبين لنا من نصف عمود من أعمدها عن أنباء المجتمع . فنحن نقرأ مثلاً ، أن الأنسة/ خديجة . ع . قد أصبحت بلونة دينية ، فأخذت تخرج إلى المقطم ، وضريح السيدة/ زينب وتداوم على تأدية الصلاة في مواضعها . ولقد حفز هذا السلوك أصدقاءها ، على اقتناء أثرها على طريق التقى والورع . ولكن نوبة مفاجئة من رد الفعل ، جعلتها ترمي بمسبحتها وسجادة الصلاة إلى خادماتها ، وتحسك ببارزيرها (الاسم الذي اصطلح عليه المجتمع الراقي للتليفون) لتعلم أفراد شلتها ، جميعاً بأنها قد أقلعت عن هذه العادة ! أما الأنسة/ أمينة . ب . فقد كانت تلجأ إلى المشاهد المثيرة في حفلاتها الكوكيتيل ، فكانت تقدم أحد الحوالة الذي يجعل شعائنه ترفص على أنغام الناي ، أو أحد مدربي القروء ، وغير ذلك من المشاهد غير العادية . وكانت مدام صيرة . المطلقة ، لا تستطيع أن تسلم جنبها للنوم ، إلا على أنغام اسطوانة للمغنية الفرنسية داما ، التي كانت من المشهورات ، في تلك الأيام . وكان ذلك أكثر مما استطاع زوجها أن يحتمله ، ولذلك - وربما لأسباب أخرى أيضاً - طلقها ! وكانت الأنسة/ ب . ع . ميم بكل أنواع الرقص ، ومن ضمنها - كما يقول المحرر الاجتماعي لسروز اليوسف - رقص العيون والحوجب . وسافرت الأنسة/ لولا . س إلى الكثير من بقاع العالم ، وكانت تشعر أنها في بيتها في كل العواصم الأوروبية ، ولكنها لم تسمع عن طنطا ! وتخصصت الأنسة/ احسان . ش . في صنع عصير الماتجو ، الذي يقوم به رجل الشارع في مصر وجعلت منه شرباً شهياً ، يقبل عليه ضيوفها الأوروبيون . ولكن هذا كان هو أقصى ما تستطيع وطنيتها أن تفعله ، فبالرغم من أنها كانت ابنة عضو في مجمع اللغة العربية ، فقد كانت تكره لغة بلدنا ، وترفض أن تسمع أو تتلق بكلمة منها . وفي حفل أقيم بمناسبة تماثيل الأنسة/

زينب خيرت للشقاء كانت إحدى الضيفات المرمقات هي الأنسة/ تيتين تيمور ، وكانت زينب ترتدى ثوباً من بيت الأزياء الباريسي شيا باريل . وألقت إحدى البنات متولجاً بالفرنسية وبعد ذلك أخذت أصوات الحاضرين ، في انتخاب أجمل فتاة ، وأوسم شاب ، مع إعلان أن - الفتيات اللتين ينتميان إلى أسرة تيمور ، هما خارج التحكيم . ولا نعلم إذا كان ذلك لداعي الاحترام ، أو الخذر .

كانت هؤلاء الفتيات تسكن القصور المحاطة بالحدائق ، حيث تحمل الزهور أسماء ، مثل بنت الفنصل ، أو «شباب الليل» وكان ساعي البريد يسرق إحدى الورود حين يمر خلال هذه الحدائق . لقد كن يستلمن إلى الجميل من أحلام البقطة ، أو يكتبن عن بعض المغامرات الرومانسية بأسلوب الكاتب الفرنسي «جيب» أما تسليابتهن الأخرى ، فقد كانت أقل براعة .

لقد كان عصرأ ذهبياً ، للبعض على الأقل . إن من السهل أن نشعر بالغضب في هذه الأيام . إن عصرنا - دون شك - يمكنه أن يدين هذا السلوك الاجتماعي الذي لا يحقق المساواة ، ويدين انعدام المسؤولية في بعض الفئات الاجتماعية ، وكذلك تلك الكومزبوليتانية التي تقترب في بعض الأحيان ، من النقيض الأخلاقي . ومع ذلك فإن هؤلاء الذين يحبون هذه الحياة ويسلكون هذا المسلك ، كانوا في بعض الأحيان من رعاة الفنون ، والمضيفين الكرماء ، وكانوا دائماً تقريباً ، من حملة أسهم بنك مصر ، وهكذا كانوا يعتبرون من وجهة نظر التاريخ ، وطنيين «موضوعيين» دعونا نعرف أنهم كانوا مزيجاً من الإيجابيات والسلبيات وأن سلباتهم هي الغالبة ، وحيث إن هؤلاء الصفوة كانوا هم الذين يستولون على الأرباح ، فإنهم بذلك كانوا يضغطون بمسؤوليات تاريخ محكوم عليه بالفناء .

أن نرى أنفسنا كما يرانا الآخرون

في عام ١٩٢٧ ، بلغ عدد الأجانب في مصر ١٨٠.٠٠٠ وفي بدء الحرب العالمية الثانية زاد هذا العدد إلى ٢٥٠.٠٠٠ ، وكانت الجالية الأكبر في هؤلاء الأجانب - بفارق كبير هي الجالية اليونانية ، التي ظل أفرادها يتسللون إلى مصر منذ عهد سعيد ، في صورة صغار التجار - الذين كانوا يمارسون الرضا ويبيعون المشروبات الكحولية أيضاً كعمل جانبي . وكان هؤلاء هم الأوروبيين الوحيدين الذين شغوا طريقهم إلى قرى مصر . وعلى مدى جيلين أو ثلاثة خرج من بين هذه الكثرة ، عدد قليل من التجار الكبار ، ومديري البنوك ، ورجال الصناعة وقد استولوا على الإسكندرية إلى الحد الذي جعلهم يتألمون هناك ضد الحكومة اليونانية في أثينا ، في الوقت الذي كان يكتب فيه شاعرهم الإسكندري العظيم كافاي ، باللغة اليونانية عن بقاء مصر الهلينية رغم مرور القرون .

وكانت الجالية التي تليها من حيث العدد ، هي الجالية البريطانية التي بلغت حوالي ٦٠.٠٠٠ ، ولكننا إذا استبعدنا من هذه الجالية ، المالطيين والقبازصة والهنود ، فإنه لا يتبقى بعد ذلك إلا حوالي ١٠.٠٠٠ من الإنجليز ، ويدخل في هذا العدد جنود جيش الاحتلال وأفراد أسرهم ، وكان أعظم هؤلاء نشاطاً ، هم المصدريين الأثرياء ، وبعض رجال البنوك والمقاولون والخبراء في الشركات الهندسية ،

ومندوبو شركة شل للبتروال المؤسسة حديثاً إلى جانب بضع مئات من الموظفين في خدمة الحكومة المصرية .

وبعد ذلك كان هناك ٥٠,٠٠٠ من الإيطاليين ، نصفهم يعيشون في الإسكندرية ، التي كانت حينذاك - أكثر من أى وقت مضى ، وربما للمرة الأخيرة - إحدى عواصم البحر الأبيض المتوسط . وكانوا يتمتعون بشهرة كبيرة في المهن الحرة والتجارة - وفي مستوى أقل كحرفيين أو ميكانيكيين . وكان من الطبيعي ، أن يبتنوا وجودهم في مجال البناء ، حيث - إنهم كانوا المسؤولين عن إنشاء الأحياء الجديدة في القاهرة ، وتدريب جيل بأكمله من الحرفيين المصريين ، وهم ينتشرون تذوق الواجهات المزينة بالبروز ، وتلوق التماثيل ، والزينات الكلاسيكية المقلدة ، التي كانت تصنع في الورش التي لاتزال قائمة - ولكن دون عمل بالقرب من روض الفرج .

وكان عدد الجالية الفرنسية ٢٥٠٠٠ ، أغلبهم من اليهود المغاربة والتونسيين . وكان هناك فرنسيون كثيرون يشغلون مراكز مرموقة في حقل الثقافة والمال .

كانت دراسة الآثار والتفقيب عنها ، هي دائرة اختصاصهم ، بحكم تاريخهم الطويل فيها وأقدميتهم على غيرها . ورغم ذلك ، فلقد أصبح هذا الامتياز من الآن فصاعداً - محل نزاع كان الأب دريتون على وفاق مع زملائه المصريين ، الذين كانوا يأملون في أن يخلوا عمله . ولكن حدث أثناء رحلة نيلية مع الملك فؤاد ، أن الأب دريتون بعلمه ووداعته الكهنوتية ، قد ترك أثراً طيباً على الملك ، جعله يوافق على تحديد تعيينه كمدير لمصلحة الآثار ، وأوقفت في الحال حملة في الصحف الوفدية ، كانت تطالب بتعيين مصري في هذه الوظيفة .

وطبقاً لما ذكره روائي فرنسي (كلود أفلين) كان يزور القاهرة ، فإن جماعة الأسبوع المصري ، التي كانت تجتمع في بيت أحد اليونانيين الذين يتحدثون الفرنسية ، كانت تشمل عدداً من المثقفين ، الذين لم يكونوا يتكلمون الفرنسية بطلاقة فحسب ، بل كانوا يقرضون الشعر بها أيضاً مثل مسكاتللي وأحد راسم ، وادجار جلاد ، وروبرت بلوم ، وكثيرون غيرهم . وكان هؤلاء من الكتاب التقليديين ، أما الجيل الجديد فقد قدم شيئاً يثير بأمل أكبر - قدم شاعراً عظيماً في السريالية .

يجب أن نرجع مرة أخرى بالضرورة ، إلى ذلك العالم للأزياء والأناقة ، وتلك الشلل العقلانية التي كانت مصر ترى فيها نفسها من خلال عيون الآخرين ، وهي لاشك صورة ناقصة ، كان لمصر نواح أخرى ، لا يمكن العثور عليها في المواجهات بين الوجهاء المتعددي الأجناس ، ولا في الجدل بين المثقفين . إن روح العبث (الشقاوة) عند المصريين ، وفوضوهم في التعرف على طبيعة أنفسهم ، قد خلق شخصية جديدة ، احتلت المكان الأول في الصور الكاريكاتورية في الصحافة ، وفي النكات السياسية ، وأصبحت تعكس الموقف الأخلاقي هذه الفترة . تلك كانت شخصية «المصري أفندي» ، التي تعبر عن رجل الشارع في مصر .

لم يكن في «المصري أفندي» شيء من طباع الفلاح ، ولأراكب الجمل في الصحراء ، كان رجلاً أقرب إلى البدانة ، يتنمى بوضوح إلى طبقة البورجوازية الصغيرة ، بلبس رداء القرب ويضع على رأسه الطربوش التقليدي . وكانت السبحة العنبر التي يحملها في يده ذات منافع عديدة ، يستخدمها في بعض الأحيان كسلاح أو كحجة في الجدل ، ولكنها كانت في كل الأحيان شعاراً .

وكان الشيخ متلوف وهو شخصية أسطورية أخرى ، لا تزال تحظى ببعض الشعبية يتنمى إلى جبل سابق ، وكانت هذه الشخصية لعالم من العلماء المنحرفين ، رجل من رجال الدين المزيفين ، الذين يتكاثرون في فترات الانتقال في الحكم إلى نظام آخر .

ولم يكن المصري أفندي شيخاً ، ولكنه كان يحتفظ بذلك اللقب التركي «أفندي» ، الذي كان شائعاً الآن في مصر ، شيع لقب «أستاذة الفارسي» ، وكان يعني ببساطة كلمة «سيد» وكان شخصية مألوفة في كل الحرف المتوسطة أو الدنيا في الحياة المعاصرة ولربما كان على معرفة قليلة بالفرنسية ، ولكنه ظل مخلصاً لثقافة أجداده ومطبخهم . وكان يقضي جزءاً من الصباح في قراءة الأهرام ، ومناقشة ما فيها بإسهاب مع زملائه . وكان يحسنى عدداً لا حصر له من فناجين القهوة الصغيرة ، ويستمتع بالذهاب مع أصدقائه لأكمل أطباق الغول المدمس في مطعم إسباقتش المقدون في ميدان الإسماعيلية . ورغم أنه كان يرتدي الملابس الإنرجية إلا أنه كان يواظب على الرضوء قبل الصلاة . وبينما كان يؤدي كل فروضه الدينية كما يجب ، فقد كان يكره التعصب ، كما يكره كل أنواع التطرف . وكان يحلف بالنحاس ، كما كان يحترم النظام الملكي . كان وطنياً عن عقيدة ، ولكنه كان لا يملك نفسه من الضحك على المظاهرات ، التي كانت الانفجارات فيها تظهر الطرايش في الهواء .

كانت هناك مشاهد غريبة في الشوارع ، إلى جانب مشهد «المصري أفندي» كانت الصحافة تلاحظ تلك المشاهد ، وتعكسها بوضوح ، في صفحاتها المصورة الأخذة في الازدياد في صحيفة السياسة ، وفي صحيفة المصري ، وفي غيرها من الصحف ، كانت هناك صورة مثلاً في تلك الفترة التي تروي أنباءها ، تصور لنا احتفالاً رسمياً في مكان ما في مصر ، في سرادق من تلك الخيام المنقوشة ، التي تكاد تشكل رمزاً سائراً من حياة الصحراء . وكانت الشخصيات التي تتميز عن كتل الفلاحين المحيطين بهم ، هي شخصيات كبار الموظفين ، الذين يرتدون - الملابس الغربية الكاملة - كانوا من البيروقراطيين البيديين الذين يرتدون ربطة العنق ، والبالغة العالية المنشأة التي كانت من سمات تلك الأيام وكان غيرهم يرتدون بدلاتهم العسكرية الضيقة وكذلك كانت زوجاتهم يرتدين الملابس التي تلفت كالقيد حول أجسامهن البارزة في كل اتجاه حيث أن نظام «التخسيس» لم يكن قد اتبع بعد .

وكانت هناك صورة أخرى ، تمثل مناقشة بين عم وابن أخيه أمام نافذة مفتوحة ، تطل على النيل وتظهر الأهرام منها على بعد ، يظهر الشاب في حالة من الكتابة . فيسأله عمه ماذا جرى ؟ هل أنت مريض ؟ هل تعاني من الصداع ؟ هل تفكر في الانتحار ؟ فيجيبه ابن أخيه - ماذا تعني - لماذا تذكر

الانتحار ؟ إن كل هذا الصراخ العالي وكل هذا الهتاف ، على مدار العام ، يعنى أنه لا بد أن يحقق المرء في امتحانه في آخر العام ، إنها نهاية محزنة للنشاط السياسى .

ولكن الفنانين المصريين كانوا يعالجون الأحداث في بلادهم بنظرة أخرى ، تختلف عن نظرة رسامى الكاريكاتير ، كانت هذه هي الفترة ، التى بدأ فيها فن التصوير يتطور في مصر .

افتتح معرض في أبريل ١٩٣٨ ، في جاليرى قصر النيل ، لصور عبد السلام ، الذى كان فنانا للوحات الإعلان . التى كان الطلب يزداد عليها في ذلك الوقت ، فقد كانت المسارح ودور السينما تعرض صور أبطالها على جدران المباني في الشوارع ، وكان هناك طلب على تعريب عناوين هذه الإعلانات ، صور هذا الفنان الراقصة أمينة محمد في وضع رمزى ، يحيط برأسها هالة من اللهب ، ويسيل دم عشاقها على أناملها .

وافتح معرض آخر للصور في إحدى المحلات التجارية في ميدان سليمان باشا ، وكان الفنانون فرنسيون في أسلوبهم الى حد الغثاس . ورغم ذلك فقد ظهرت بعض المواهب في هذا العرض ، كما ظهرت صور الأحساد العارية لأول مرة في بعض اللوحات . وكان ذلك احتجاجا على نفاق التقاليد ، وعلى ذلك الرداء التنكرى الذى يرتديه التطور في مصر معا . إن هذا الرجوع إلى الواقع الطبيعى ، كان يتضمن أيضا أن الثقافة قد وصلت إلى مرحلة ، يستطيع فيها الفنان ، ووراءه الجمهور ، أن يرفض وجهات النظر التقليدية في الفن ويفضل فرشة محمد سعيد ، كشفت الأستار عن قدرة مصر الأصلية ، في تصوير تدرج الألوان الرائع للبشرة الإنسانية ، تحت الضوء السخى ، ويقول «الشيخ متلوف» ، وهو يسترى النظر بطرف عينيه إلى الصور العارية ، ما شاء الله .

كان الشباب ممزقا بين هذه الإغراءات المختلفة . وكان النموذج الغربى المعروض في نوافذ العرض لمحلات بيع الكتب ، وفي إعلانات الأفلام الفرنسية ، ومجسدا حول موائد المقاهى الراقية ، يتعارض مع النموذج الشرقى ، الذى كان الأقوى من حيث الكم ، الذى كانت له الغلبة ، وإن كان ذلك بطريقة مختلطة تتجنب عيون الرقباء .

وعلى أرصفة الشوارع ، اكتسبت الملابس أهمية كبيرة من حيث التصنيف ، بل - نكاد نقول - من حيث الفلسفة . كان الزوار والكثيرون من المواطنين ، يفرعون من تنوعها وتنافرهما وصف بعض الشهود الجامعة بأنها معرض للأزياء ، يرى فيه المشاهد ، كل أشكال الملابس جنبا إلى جنب . ويعرب أحد مراسل الصحف - وكان طالبا - عن دهشته من هذه الرغبة الجنونية بالتفرد . كان البعض يرتدون البذلة والطربوش ، كحل وسط بين ما هو أصيل وما هو مستورد ، وتصلح بين الجديد والقديم . وإلى جانبهم كان هناك شبان يمشون عارى الرعوس ، أو يرتدون «البيريه» أو يرتدون الجبة والقفطان والصعامة ، لتأكيد انتمائهم إلى الإسلام . ولا حاجة بنا إلى القول ، بأن هذا التنوع في الملابس يتضمن عدم المساواة . كانت عربات الخيل المظهمة والسيارات ، التى يركبها البورجوازيون في جو من الراحة والترف ، تشق طريقها

بين زحام الفقراء . وفي حي الدرب الأحمر ، لم يكن شيئا غير مألوف ، أن يصادف المرء في الصباح ، جثث الشحاذين الذين ماتوا جوعا في الليل ؟

إن هذه التقارير في الصحافة ، لم تكن تقتصر على ما هو جميل فحسب بل كانت تعبر أيضا عن غضبها وأسائها . وكانت في هذه الحال ، تتخذ نبرة عاطفية حزينة . كانت هناك فقرات ، بل مقالات ، تحكي لنا عن عذابات القلب الكبير ، في أسلوب «زاعق» أو بأسلوب حافظ إبراهيم ، شاعر النيل ، الذي عاشر شطف العيش زمنا طويلا ، وفي مقالات أخرى بأسلوب أقل عاطفية وانفعالا ، كانت هذه المقالات تعبر عن شقاء الفقراء بطريقة موضوعية . وعلى صفحات هذه الجرائد ، نقرأ خطابات كثيرة من سكان الأقاليم ، الذين حيرتهم مشاكل الحياة ، وما أصيبوا به من الصدمات العاطفية - فالأهرام مثلا تنشر قصة عودة شاب مصري إلى وطنه . إنه حين يرى النيل مرة أخرى ، يجيل إليه أنه يجري دما .

كانت حرية العطار التي يستقلها مملوءة بالأجانب . إنه يقول : لقد كنت أحترم هؤلاء الناس في أوروبا وأجلهم ، ولكنني حين أراه هنا ، لا أستطيع التفكير إلا في حدود الاستغلال والعبودية ، لم يكن هذا الشاب ناقدًا ممن تنطوى نفسه على حقد أو عداوة . بل إنه كان يحاول فقط ، أن يقوم الموقف لأول مرة . أخيره أصدقائه الذين استقبلوه في محطة القاهرة ، أنهم يفكرون في ترشيحه للنيابة عنهم في الانتخابات القادمة وهي بجمالة سارة ، كان الرجوع إلى الوطن من البلاد الأجنبية ، على أي حال ، يمنح القادم رخصة ضمنية للتفوق ، ويستمر الشاب في قصته راويا لنا انطباعه الأخلاقية عن فوضى الشوارع ، وزحام المرور والقذارة ، ووجود الغنى والترف جنبًا إلى جنب مع الفقر المدقع وعن عربات الترام المزدحمة ، التي يضطره الكمساري، فيها ، أن يقوم بالالتواء والدوران كالقرد المدرب على الحركات البهلوانية ، إذا أراد أن يجمع الحقد الأدنى من أجرة الركوب ، وفي مصالح الحكومة ، كانت الأمور أسوأ من ذلك . يبيد ذلك القادم الجديد إشمئزازه الشديد من فراغ الكلام من كل معنى - إن النهار بأكمله يضيع في البدرشة ، والغيل والقال الذي لا طائل تحته . . إن الناس يحضرون إلى هذه المكاتب - وينصرفون عنها كما يريدون ، وآخر شيء يفكر فيه أحدهم هو قضاء الأعمال . والإصرار على ذلك يعتبر من سوء الأدب ! وترك الشاب تلك المصلحة وهو مشتمر . وفي الممر إلى الباب ، يلتقي برجل يبيع الكنافة - ويقول - إفرض أن أجنبيا رأى ذلك المشهد !

لقد رأى الأجنبي كل ذلك . ولم يحصر اهتمامه في كل الأحيان ، بما يجري على السطح إن الاختلاط لم يكن كله عيشا لا جدوى فيه . إن القصور كانت حجرة الانتظار التي تؤدي إلى دوائر الأعمال ومراكز القوى . إن ملاحظات مذكرات الزوار ، الذين كانوا ينتقلون فقط في حدود الدوائر البورجوازية ، كثيرا ما كانت تكشف عن ملاحظات وثيقة الصلة بموضوعاتها ، بل كثيرا ما كانت تفضي أسرارًا خطيرة . سمع أحد هؤلاء الزوار مضيقه ينتقدون : «دور الكنيسة القبطية» ، التي كانت تمارس نوعا من الغزل المؤسف مع الإسلام بينما كانت الحكومة مزودة من البطريك ، تحاول أن تقضي على روح الإصلاح في المجلس الأعلى . وفي ضوء هذه الأنباء ، نستطيع أن نحس بحقيقة الصراع ، الذي كان يجري بين دعاة الإصلاح من الأقباط ، وبين غيرهم ممن كانوا تحت سلطة القصر . الويل لمن اختاروا الحرية !

ولاحظ زوار آخرون المفارقة الحادة بين الرخاء الذي تتمتع به دوائر الأعمال ، وبين ركود الحياة العامة . فإذا كان هناك طبقة من طبقات المجتمع . تتمتع بالرخاء ، عن طريق استغلالها لتجارة القطن ، وبراعتها في استخدام المال ، فقد كان هناك فرق هائل يمزق نياط القلوب ، بين ظروف هذه الطبقة الممتازة ، وبين بقية أفراد الشعب الفقراء . وفي هذه الأثناء ، لم يكن في وسع أي مراقب لأحوال مصر ، مهما بلغت سطحته ، إلا أن يذهل من انحطاط درجة الكفاءة في الحياة السياسية . إن أحد الكتاب يشير إلى تلك المفارقة المخيبة للأمل بين الإخلاص الوطني الذي يكاد يكون إجماعيا ، وبين الصغار الذي تنسم به الصراعات بين مختلف «الشلل» والسياسيين وينزعج آخر حين يرى كلمة «حريم» مخطوطة على المكان المخصص للسيدات في الترام . ويحضر آخر احتفالا لإهداء الجوائز في جامعة فؤاد الأول في الجزيرة فيرى الصغير البريطل برسي ثورين في بدلة الرمادية ، يصفق لسماع فقرات معينة في الخطب ، ويمتنع عن التصفيق بطريقة يقصد بها لفت الأنظار ، حين يُحَى الحضور بالهتاف ، شطرا من شعر شوقي ، يقول مامعنه - ألا ترون كم تنحرق شوقا إلى - الاستقلال ؟

وزائر غير هؤلاء أيضاً ، يحكى عن حوارين هامين - أحدهما ، مع رجل لعله كان لبنانياً ، أو فرنسياً ، وكان يرى تهديد التعصب الديني محتقيا وراء - هذه الحماسة السياسية ، ويخشى ما يمكن أن يؤدي إليه تخمير البلاد من التجاوزات الخطيرة . ويقول - إنه من المستحيل أن تتعاون مع الإسلام أنهم سوف يذبحوننا جميعاً .

أما الحوار الثاني ، فكان مع رجل إنجليزي ، قال - إن مهمتنا لن تلقى التقدير من أحد . ولكن الواجب بقضى علينا أن نفى بوعودنا ، إن هذه الوعود كانت ذات حدين وكانت بريطانيا تهدف الآن إلى أن تدعم في الاستراتيجية العالمية ، ذلك الاحتلال الذي كانت مستعدة للتدخل عنه في كرم ، ولكن دون أن يكون لها في ذلك حرية الاختيار .

كان السواح في مصر يتصلون بمواطنيهم الذين استقروا في البلاد ، والذين كانوا يمدونهم بالعلوم المفصلة ، التي لم تكن بريئة من التحيز ، ولا فقد كانوا يحاولون - أن يصلوا إلى الحقائق عن طريق التخمين . ولسوء الحظ ، فإنهم لم يفكروا قط في التحرك خارج هذه الدوائر الكوزموسوليتانية (متعددة الأجناس) التي اعتادوا أن يتصلوا بها فقد كان ذلك أمرا لا يقره العرف وقواعد السلوك الاجتماعي . وعلى أي حال ، فلم تكن هناك جدوى من ذلك . إن «كتاب التميز» يذكر في عام ١٩٣٧ ، أنه لم يكن هناك مصري في ميدان التجارة ، يزيد عن صاحب دكان . كانت المستويات العليا والوسطى في التجارة ، لا تزال حكرا على الأجانب ، وعلى الأخص السوريين اللبنانيين . فهل كان الوصول إلى التحديث ، على حساب الطائفة القديمة للتجار في مصر ؟ ولكن هذا المراقب الأجنبي يلاحظ أيضاً زيادة استخدام الفلاحين للأتريس - وهو تطور مهم في وسائل المواصلات في آخر فترة ما بين الحربين - وأن السيدات المصريات يذهبن الآن إلى السينما ، وأحيانا بأنفسهن دون أن يصطحبن معهن رجلا . وإن كان صحيحاً أنه كان هناك مقصورات ومقاعد مخصصة لمن وحدهن ، إلا أن الذهاب إلى أماكن التسلية هذه ، كانت تشكل بنفسها نوعاً من العرض الذي يقصد به لفت الأنظار ويذكر محرر التميز

وكذلك ، دون أن يذكر المصدر الذي استقى منه معلوماته ، بده ممارسة تحديد النسل ، بين الطبقات العليا في المجتمع . ودون أن يكونوا من رجال علم الاجتماع ، كان لبعض أولئك الأجانب ، وأغلبهم من الصحفيين ، أعين ترى - وأذان تسمع !

كان رأيهم عن مصر ، مزيجاً من الدراسة الجادة ، وعدم الفهم . ولماذا يذهبون إلى أبعد من ذلك ؟ إن هذه المعرفة التي تعوض نفقات السفر - وهي دراسة لاتقارن على أحسن الفروض ، إلا بمستوى دراسة البستاني - كانت كافية لاشباع متطلبات متعهم وحرفتهم ، وكانت إلى حد ما متناسبة مع الموقف الانساني . لأن سلوك المصريين وميولهم ، كان يميلها عليهم - في الجانب الأكبر - علمهم بما يعرفه الآخرون عنهم .

كان الأمر يحتاج إلى جهود طويلة الأمد في التحليل ، وإلى ارتفاع مفاجئ في التلقائية ، لإستبدال تلك الرؤى المتحيزة ، والآراء المسبقة ، والرؤى انقضادة النابعة من رد الفعل لها . بنوع من البتات الذات الإيجابي للشرق الأوسط ! ولكن لعله كان ضرورياً أن يبدأ ذلك بالغضب . كانت هناك بعض الأخطاء - أو الخطايا - التي لا تخفى . كان هناك حفلة تنكرية ، عقدت بمناسبة رأس السنة ، في فندق جراند هوريل في الأقصر . وحضرت هذه الحفلة ، الصحفية يرنا جورج جوليس ، التي كانت صديقة للإسلام والمسلمين . وكانت قد التقت بصديقي أثناء حملته الإنتخابية ، حيث كان يحاول - طبقاً لرأيها - أن يجمع حوله كل العناصر المضادة للوطنية . ولعله كان حاضراً في الحفلة المائلة في فندق ونتربالاس (في الأقصر) في رداء تنكري أنيق وكانت الفكرة الرئيسية التي اختارها منظمو هذا الحفل - بدوقهم الرقيق - هي القيام باحتفال جنازتي ! بدأت مراسم الحفل يحمل جثة - في شكل دمية - إلى تابوتها وبدأ الأجانب الحاضرون في عربيتهم المتلصصة ، يردون لحنا جنازياً ، أو بالأحرى يندبون . وحين رأى المصريون القليلون الحاضرون ذلك المشهد ، تركوا المكان وهم يغلون بالغضب . وكان من المؤكد أنهم لن يعطوا أصواتهم لصديقي .

ولكن مصر كانت في حاجة إلى أكثر من تغيير الوزارة ، كي تفلت من فقدان ما تمتلك .

أعلام وأبواق

لما كانت مكانة النموذج ، وأما كانت القوة التي تفرض حضور الضيف غير المرحب به ، فقد كان في وسع أفراد الشعب العاديين بالطبع ، أن يتجنبوه . وكان الرجال الذين أسسوا أفكارهم على الشعب ، قد غرسوا جذورهم في تربة صلبة (لا تنفذ إليها الغربة) وكانت الأحزاب المختلفة تعرف هذه الحقيقة بالغريزة .

ومن خلال ضرورة التصدي للسلطة البريطانية ، أو الالتقاء معها في حل وسط ، كانت هذه الأحزاب تعرف أيضاً أن ذلك يفتقر وجوده إلى مجرد علاقة منسوبة إلى الغير . ولكن هؤلاء المصريين

عاشوا لحظات معينة من تحقيق الذات المكثف . لقد وصفت من قبل بعض هذه اللحظات ، وكان هناك الكثير منها في المستقبل . كان العنف السياسي وقوة الانفعال ، وحتى تنافر المواقف ، وسيلة في بعض الأحيان - لتحرير الكلمة .

وكان هناك أيضا بعض الانتصارات في تلك التكنولوجيا ، التي أحس المصريون إحساسا حادا بقواها التي كانت تبعث على الضيق وكذلك على النشاط . إن مصر التي كانت في طليعة بلاد العالم التي استخدمت السكك الحديدية ، وأصبحت الآن تهتم بالطيران - تلك القوة التي كانت تحديدا ماديا لقانون الجاذبية ، في أرض كانت في أشد الحاجة إلى القوة التي ترفعها فوق معانها المعنوية والنفسية عقد في القاهرة عام ١٩٣٤ ، مؤتمر دولي للطيران . وأثار ذلك حتى في مجلس النواب مشهدا غاضبا ضد الوزير الذي يرأس هذا المؤتمر ، والذي كان قد ألقى خطابه بالفرنسية . وكان نقد الأعضاء له قاسيا على اجتراحه على تلك الفعل . ولعل ذلك كان رابطة جديدة نثرى بها معرفتنا - بين اللغة والتقنية .

في ١٩٣٦ قامت أربع طيارات من مدرسة الطيران بالمظلة ، تحت إمرة صابر أفندي الكاشف ، برحلة جماعية ناجحة من القاهرة إلى الحجاز ، وهكذا أسسوا لهم رابطة جديدة مع الشعائر .

وكانت هذه الرحلة عمل اهتمام أكثر من اللازم من جانب البريطانيين . وفي ١٩٣٧ عقد اللقاء الدولي الثالث للطيران في القاهرة ، وكان يضم خمس طيارات مصرية وإحدى عشر فرنسية ، وتسع بريطانية ، وطيارة واحدة ألمانية من نوع يونكر ، كانت محل إعجاب شديد ، لأسباب لاتصل كلها بالرياضة . وكان هناك أيضا امرأة بين الطيارين .

وكانت البلاد التي تبذل هذه الجهود العظيمة في هذا الميدان الحديث ، لاتزال جذورها مغروسة في الماضي السحيق . كان التقدم فيها مجرد واحة محاطة بصحراء التقاليد ، ومهددة بالرجعية والانتكاس . وهكذا ، برودة الفعل التي كانت تكشف عن أمور كثيرة ، والتي لم تكن حركة غير إرادية ، كان هناك الإحساس الدائم بالحاجة إلى إثبات الذات . وكان هذا سببا في شعبية كتب «التقاويم» (المناخ) ودور المعارض ، كشهادة وتذير معا .

في عام ١٩٣١ ، كان المعرض الزراعي الصناعي الرابع عشر الذي عقد في الجزيرة في القاهرة ، بخلاف سلفه عام ١٩٢٦ ، مصرا على إثبات مصريته . وكان هذا هو السبب ، أن مساحة واسعة فيه ، قد خصصت لتلك الصناعات التي كانت في متناول مصر في تلك الفترة . ولقد جذب هذا المعرض إليه جماهير غفيرة ، لم تكن مقصورة فقط على البورجوازيين . ولقد لوحظ ابتعاد الأجانب عن زيارته .

وفي عام ١٩٣٦ ، كان يجري الاستعداد لإقامة «مهرجان العيد الوطني الاقتصادي» وفي الأزيكية ، عقدت حركة جديدة ، يقوم بها الشباب ، تسمى «مشروع القرش» ، استقبلت استقبالا حافلا . وكان هدف هذه الحركة هو إنتاج «الطربوش» الذي كان يميز الشرق من الغرب ، والنمط البورجوازي الحديث ، من الفلاح ، ورجل الدين التقليدي . وكما هو معروف ، أصبح غطاء الرأس هذا شعارا لنبضة الشرق الأوسط .

ومنذ عام ١٩٢٥ ، تطورت صناعة الطربوش ، التي كانت قد بدأت على امتحاء منذ أوائل القرن . وكانت هناك ثلاثة أنواع منه - طربوش قوّه ، وطربوش قها ، وطربوش تلا . ولكن مشروع القرش ، كان بين عن براعة أكبر ، أو نوايا أحسن ولذلك استطاع أن ينتج نوعاً فاخراً من الطربوش يباع بمبلغ ٣٥ قرشاً فقط ، تحت اسم «طربوش محمد علي» وأصبح هذا النوع شعاراً وطنياً في تلك الفترة .

ومن بين الاتجاهات الأخرى نحو التحديث ، بحق لنا أن نلاحظ مشروع تحسين الشربة بسبب الافتقار إلى صناعة محلية للمخضبات . في ذلك الوقت ، كانت مصر تستورد النترات من شيل . وفي المعرض الصناعي الزراعي العام ، عام ١٩٣٥ ، خصص مكان الصدارة لعرض منتجات شيل من السماد . والتف جمهور كبير في ذلك المكان ، حول دمية لفلّاح يطرف بعينه ويحني رأسه ، بينما اختفت وراءه أسطوانة جرافون ، تغني رجلاً شعبياً بعدد حسنت هذا السماد وما يجلبه من الخير للفلّاح الذي يستخدمه . ولقد جلبت هذه الأداة الميكانيكية المعبرة ، شعبية كبيرة لنترات شيل .

وكان هناك سبيل من الفصاحة والبلاغة ، يواكب هذه الجهود . إن الشرق الأوسط بنوع من التعويض العاطفي والجمالي قد طبع إسهام الأجنبي في الصناعة وتبناه لنفسه . كتبت بنت الشاطئ ، مقالة عن «الجهاد» وكتب طلعت حرب ، الذي لم يكن من رجال الصناعة فحسب ، بل شاعراً مكبوتاً أيضاً ، مقالة عنوانها «الويل لمن يعلنون عن شكوكهم» ! وكانت هناك لقاءات صحافية مع مشاهير الرجال قال النحاس في أحد هذه اللقاءات - إن جهادكم جزء من جهادنا . وهو قول ينسجم بغموض يدعو للفلق ، إذا ما قورن بما قاله طلعت حرب : - إن الدعاية للصناعة واجب وطني . إن أحدهما يتحدث عن الجهاد ، والآخر يتحدث عن الواجب ، وهناك فارق كبير بين هذا وذاك . وأعلن لطفى السيد/دارس - الإنسانيات القديم ، وزميل مصطفى كامل - أن الاستقلال الاقتصادي الذي ، تطالبونه ، هو الاستقلال الحقيقي الذي يطلبه الجميع . فماذا يتبقى للأجنبي في هذه البلاد ، إذا هوفقد مصالحه الاقتصادية ؟ إن ذلك الوقت لم يكن قد أتى بعد .

وذهب منصور فهمي ، أحد العلماء المرموقين ، إلى أبعد من ذلك ، إذ اعتبر البناء الاقتصادي ، معركة تستهدف استبعاد تسلل الأجانب إلى صفوفنا - أي تستبعد «الطابور الخامس» كما كان يسمى بعد ذلك بقليل . وكانت هناك بيانات أخرى على ألسنة طه حسين ، وهيكمل ، والعماد ، وفكري أباطة .

وباختصار ، فإن كل من كان يتكلم ، أو يفكر ، أو له أي وزن في مصر في ذلك الوقت ، كان يشارك في هذا الجهاد لإعادة الخلق .

لم يكن قد مر إلا بضع سنوات على حملة صدقي الانتخابية في الأقصر . ومرة أخرى كانت المحادثات الشائكة تجري بين مصر وبريطانيا . وقام النحاس ، على رأس الوفد المصري للمفاوضات ، بزيارة رسمية لعرض أقيم في الجزيرة . إن أي معرض ، يمثل رأى المجتمع في وجوده الدنيوى . وبدت سياسة الوفد ، التي كانت منتصرة في ذلك الوقت ، كما لو كانت ولادة جديدة للوعي القومي . إن هذا التزامن ، كان محل تقدير .

وبينما كان بيت عزف المذبذب إلى جماهير الزوار ، آخر أغنيات عبد الوهاب كانت أحدث أشكال الذوق والإحساس التي تعبر عن الاسترخاء والبهجة ، تقلل من ذلك العنف الدرامي ، الذي كان يزيد من حدته ، صرامة خلفية المنظر الطبيعي ، والوعي بالتاريخ ذي الجلال المرتقب ، الذي كان يكمن في عجلة مؤقتة .

وكانت هناك رموز أخرى . تذكر المصريين بالاحتلال الأجنبي - كانت هناك أصوات الأبواق التي تنطلق من وقت إلى آخر ، من ثكنات قصر النيل ، وفوق ذلك كان الإحساس المتسلل ، بانتشار نوع من الغش ، يشعر به كل امرئ في داخل نفسه ، وفي الكائنات والأشياء التي حوله . أن ما كان يرتقب من وسائل التسلية - حينذاك - كما هو الآن ، سواء أكان ذلك مظاهرة ، أو كان معرضاً ، هو إحساس بالأمان .

إن مصر قد عرفت على نفسها في قائدها ، رغم أن هيئته كانت لا تثير الإعجاب بما كان في عينيه من حول ، وما كان في ملبسه من إهمال ، حيث كانت سترته الفضفاضة معلقة من كتفيه على صدرية أختيرت حيناً أثق ، وبالاختصار فإن مظهره كان ينم عن انتمائه للبورجوازية الصغيرة ، أكثر مما كان يوحي بالبطولة ، ولكن هذا الرجل كان يعرف كيف يعبر في تلك اللحظة ، عما كانت تنتظره الجماهير . كان يتحرك بين منصات العرض ، متبوعاً بالجماهير التي كانت تشوح بأيديها ، مطعماً تقدمه في هذه المسيرة ، بالحركات المعبرة . وبعض الكلمات البسيطة التي توحى بالثقى والورع ، مثل عظيم ، عظيم ، عظيم جداً . بارك الله في هذه النهضة . وكانت الجماهير تدوى بالتصفيق . فهل رضيت مصر عن نفسها أخيراً ، أم كان ذلك مجرد تظاهر ؟ ذات يوم ، التفت أربع عشرة جمعية ، كانت تحمل أسماء توحى بالأمل - مثل جمعية مصر للمصريين ، وجمعية الاستقلال الاقتصادي - في قاعة الجمعية الزراعية ، احتفالاً بتكريم عبد الله أباظة ، الذي اختير خيراً اقتصادياً للسودان ، وكانت الخطب وصور الأشخاص ، والصور الفوتوغرافية في الصحافة ، تكون جزءاً من هذا العروض الذي كان تعليقاً من مصر الزراعية على نفسها .

في السابق ، كان نداء المؤذن من قمة المئذنة في أوقات الصلاة ، يدوى فيها بين السماء والمدينة .

وكان ذلك رمزاً لموعى الجماعة ! أما اليوم ، فقد كانت هناك علامات أخرى ، تمثل نواحي أخرى من نفس هذه الجماعة ، ولكن هذه العلامات ، كانت أوثق صلة بالتطور العالمي ، من حيث التقدم التكنولوجي والتحرر .

جماعات جديدة وطبقات في دور التكوين

كان دهاء المال من أعضاء بورصة الأوراق المالية النشطة ، وموظفو الشركات والبنوك ، وأفراد الطبقات الحاكمة ، لا تمثل بوجه عام ، إلا عددا ضئيلا إذا ما قيس بباقي سكان البلاد من الفلاحين . وماذا يمكن أن يقال عن طبقة المثقفين ؟ بالرغم من أن قدرتهم كانت تكمن في الأفكار والكلمات ، وبالرغم من أن الكلمات قد أصبحت - والفضل يرجع في ذلك إلى وسائل الاتصال والإعلام - لها نفس أهمية الهواء الذي يتنفسه الناس ، فإن عدد هؤلاء المثقفين كان أقل من القليل . كان المجتمع في هذه الفترة شبيها بالهرم ، الذي تتسع مساحته تدريجيا من القمة ، التي تقف عليها جماعة صغيرة منغلقة على نفسها ، همها الأول هو الحصول على الأرباح والتحول إلى التحديث في القاعدة العريضة ، التي كانت لاتزال أسيرة لأحفاد النيل . ولكن هذا الهرم كان هرما منرجا ، كهرم سقارة .

كانت الغالبية العظمى من المصريين ، وهي البناء التحتي - إن جاز لنا هذا التعبير - تعتبر أنها تعيش في أدنى درجات مستوى المعيشة ، وأدى إمكانيات المبادرة الاقتصادية ، حتى بدت عاجزة تماما عن التأثير في الأحداث . وبالرغم من ذلك فقد كانت مفرقة ، لنفس هذا السبب . فإذا كان الكثيرون من الناس يتحدثون عن التقدم ، وإذا كان القليلون منهم قد حصلوا على التعليم ، وإذا كانت كلمة الحرية قد تردد صداها في الحطب ، فإن الكتلة الكبيرة من أهالي البلاد ظلت عنصرًا مجهولا ، محتجبا ومهددا (بكسر الدال) .

إن الفلاحين كانوا هم أساس المجتمع المصري ، ومع ذلك فقد كانت حياة الريف تخضع لقوى ضارية في القدم ، يعجز علم الأعراق البشرية (الأنثولوجيا) عن حل رموزها ، ونأسى لها الثقافة في المدينة ، كان إخلاص الجماعات ، ومعاهدات الشرف في هذا المجتمع الريفي ، ثمنا للتقود أو الدم . وكان الريف الواقع أسيرا في أيدي الجماعات المنظمة من اللصوص وقطاع الطريق . وكانت الخشية من اعتداءات الشرطة ، لا تقل عن الخشية من اللصوص الذين كانت الشرطة تحاول القضاء عليهم وكانت الحياة الريفية تحتل مكان الصدارة في الصحف دوريا ، حين يحد حادث مثير .

حدث نموذج من تلك الأحداث المثيرة عام ١٩٣٦ ، في ميت عساس ، إحدى قرى سمندو ، بدأت المشكلة بحادث هادئ . صدمت إحدى السيارات التي كانت تشق طريقها خلال الحواري الضيقة في القرية أحد الفلاحين . وكان من نزق السائق الذي كان يجهل عادات أهل الريف - أن توقف عن السير . فلم يمض وقت طويل حتى أحاط به أهل القرية وهاجوه . وحاول غفر القرية إنقاذ السائق من أيديهم ، ولكن أهالي القرية هاجمهم أيضا ، ولم يتركهم حتى ظنوا أنهم أموات . وجاءت بعد ذلك قوة من الخيالة من مركز سمندو ، يمتطون جيادهم المظهمة . فقبضوا على عدد من أهل القرية ، وساقوهم إلى السجن ، التي كان يرجع تاريخ بنائها إلى أوائل أيام عهد الاحتلال ، أو إلى ما قبل ذلك !

وهناك سيم هؤلاء القرويون أصنافا من الجلد والعذاب ، كما حدث في البدري قبل ذلك بسنوات . وانتهز الأحرار الدستوريون هذه الفرصة ، وأرسلوا إلى مكان الحادث أحد الصحفيين لتحري الحقائق . وألقيت الأسئلة عن هذا الحادث في مجلس النواب . ولكن الحادث بعد ذلك أخذ شكلا أكثر سوءا . فقد كان يبدو أن النحاس بوصفه مواطنا من سمندو ، قد اعتبر أن هذا الحادث موضوع يتعلق بشخصه . ودافع عن عماله من رجال الشرطة ، محتجا بمبدأ الفصل بين السلطات . واستطاع إسكات سائليه في المجلس ، بفضل الأغلبية البرلمانية التي تسانده .

ماذا حدث - ومن كان المذنب ؟ إننا نفقد الخيط الرفيع الذي يفصل في هذا الموضوع ، حين نقف حائرين بين متاهات مناويزات رجال الشرطة ، وبين سلوك أهل الريف في مثل هذه الحوادث .

إن الفلاحين ، بالنسبة لجميع الأحزاب ، وعلى الأخص الوفد ، كانوا يمثلون قاعدة وسندا ، لا يمكن لأحد أن يتجاهلهم . وكان الفلاح موضوعا للمناقشة والدراسة ، وكان يقال أن مصيره مرتبط بمصير البلاد كلها وكان ذلك ذاعا إلى أبعد مما يجب ، أو إلى أقل مما يجب . إلى أبعد مما يجب - حيث إن إسهام الزراعة في الدخل العام للبلاد ، كانت لا تتناسب مطلقا مع عدد الأفراد العاملين بها . وأقل مما يجب ، حيث إن قيم الفلاحين الثقافية والجمالية ، ونهج سلوكهم ، كانت لا يمكن أن تبقى بعد إحراز التقدم العقلا والاجتماعي . إن الطريقة الوحيدة للبقاء عند الفلاح ، هي تحليه عن ذاته وطبيعته .

مهما كان الظلم الذي يمارسه رجال الشرطة في الريف قاسيا ، فلقد احتفى أكثر النظم اجحافا من الريف . فلقد ألغيت السخرة - التي كانت محل جدل كثير في أوئل أيام الاحتلال ، وكذلك ألغى تسخير الفلاحين في تطهير الترع ، وإقامة السدود والجسور أيام الفيضان ، وإن كان سكان القرى لا يزالون

خاضعين للتجنيد للقيام ببعض الأعمال في حالات الطوارئ ، كإفغاذا الأراضي من الغرق ، وإصلاح الكبارى . ولكن بقى هنا عامل أساسى من عدم المساواة فلقد كان كذا الفلاحين وكذاهم ، هو السبب الرئيسى للتطور الذى أتاح لمصر أن تقوم بدورها فى العلاقات الدولية .

ولكن نتيجة هذا الكدح من الأرباح ، كانت تتجمع فى أبداى بعض البورجوازيين الذين لم يكن لهم جذور فى الأرض ، والذين كان عددهم أخذاً فى الازدياد وحيث إن هذه الظاهرة الاقتصادية المحضة ، كانت ذات ارتباط وثيق ببعض العوامل الاجتماعية والنفسية .

فإن ملكية الإقطاع للأراضى ، قد تخلصت عن مكانها لنوع شبيه بالاستغلال الرأسمالى . أقول لأن الحضارة التقليدية بروابطها المتنوعة العديدة لم تحفظ . كل ما حدث ، أنها قد تحولت أو كبت أو رُوغت . ولكنها استغلت عن طريق غلوها ونجاواها - عن طريق تنافسها القليل ، وروابطها الأبوية ، والمكانة الكبيرة المتضمنة للعمدة ، والعنف الكامن دائما . كان ذلك وسيلة للاحتفاظ بوضع الفلاحين ، ونزدهم فى آن واحد ، فبينما كان الفلاح التحص «بروليتاريا» فى فقره وعوزة ، فقد ظل فلاحا فى تمسكه بعبادته القديمة ، وفى ولاءاته .

إن تقلبات النيل ، تؤثر فى السلوك الجماعى ، وفى الأحداث التى تليها مباشرة . وفى ١٩٣٧ حين جاء الفيضان أقل من المتوسط ، اختلفت الآراء فى أسباب ذلك ونتائجه . فأعرب أنصار الحكومة عن رضائهم ، بأن الفلاح سيعفى فى هذا الموسم من الأعباء الإضافية ، التى يجعلها حل كتفه فى حالة الفيضانات المرتفعة . ووجهت المعارضة اللوم الى الحكومة ، واعتبرتها مسئولة عن شح المياه وصفائها الزائد عن الحد . حيث إن النيل لا يروى الأرض فحسب ، بل يخصبها أيضا ، بما يجلبه معه أيام الفيضان من المواد العضوية المتحللة .

ولكن إقامة السدود ، فى حجزها لمياه الفيضان وراها ، كانت تقلل من كمية الطمى الذى يمد الأرض بالخصوبة . ولذلك لجأ المسئولون إلى تعويض هذه الخصوبة الطبيعية ، عن طريق استخدام الأسمدة الكيماوية المستوردة . بلغ مقدار هذه الأسمدة الصناعية فى ١٩١١ ، ٣٠,٠٠٠ طن ، وفى ١٩٢٠ ، زادت هذه الكمية إلى عشرة أضعافها ، وفى ١٩٣٤ بلغت ٣٥٠,٠٠٠ طن ، بتكلفة قدرها مليونان من الجنيهات .

ولتخفيف عبء هذه التكلفة حاولت الحكومات المختلفة منذ بضع سنين ، إنشاء مصنع للسماد ، يستمد الطاقة اللازمة لتشغيله من مشروع الكهرباء ، التى يمكن توليدها من مساقط المياه فى عزان أسوان . كان هذا المشروع ، موضع الاهتمام الجاد أثناء الثلاثينات . وكانت عناصر هذا المشروع ميسرة ، حيث كان من الممكن تحويل الأزوت من الجو ، ولخجر الجيرى المتوفر فى المنطقة ، بالمعالجة المناسبة بالكهرباء التى ستولد من الحزان إلى ذلك المنتج الذى كانت البلاد فى شدة الإحتياج إليه . ومن هنا أتت فكرة كهرة عزان أسوان ، وأى أيضا التمرق والانشقاق الذى حدث فى الوفد ، وبين السياسة وعلم البيئة ، كانت الدائرة الآن قد أغلقت .

كانت دراسة الاقتصاد الزراعي - وإن لم تكن دراسة الفلاحين - قد خلطت - خطوات واسعة - منذ تلك التحقيقات ، التي قامت بها وياحة البادية ابنه حفي ناصف ، قبل الحرب العالمية الأولى . وأمكن الحصول من تلك الدراسات الآن ، على بيانات وإحصاءات دقيقة . حوالي ١٩٣٥ ، كانت الأرض المزروعة تقدر ٥,٨٣٧,٠٠٠ فداناً . وكانت هذه المساحة ، تنقسم بوجه عام من حيث الملكية إلى ثلاثة أقسام . القسم الأول - ويبلغ ٣٠٪ من المساحة الكلية ، كانت ملكيته موزعة بين الملاك الذين يملكون أقل من خمسة أفدنة . وكان هذا القدر ، هو المستوى الأساسي ، الذي كان الفلاح الصغير يملكه ، إذا تجاوزته يصبح من أعيان القرية ، الذين يحق لهم أن ، يلعبوا دوراً في إدارة شئونها . وكان القسم الثاني الذي يبلغ ٥٠٪ من مجموع المساحة هو الجزء المملوك لمن يملكون من خمسة أفدنة إلى خمسين فداناً ، والجزء الثالث الذي يبلغ ٢٠٪ من المساحة الكلية ، كان يخص أولئك الذين يملكون أكثر من خمسين فداناً ولكننا إذا نظرنا إلى العدد الكلي للملاك ، نجد أن نسبة صغارهم الذين يملكون أجزاء صغيرة من الأرض إلى هذا العدد ، تصل إلى ٩٣,٣٪ (١٩٣٤) ويكون متوسط ملكيتهم هو ١,٢٢ فداناً للشخص الواحد .

ومن الجهة الأخرى ، كان ٦,١٪ من الملاك ، يملكون ٤٠٪ من المساحة الكلية بمتوسط حوالي عشرين فداناً لكل منهم .

أما عن أصحاب العزب الكبيرة فقد كانت نسبتهم إلى العدد الكلي للملاك هي ٠,٥٣٪ وكاتوا يملكون من الأرض ما يوازي ٩٣٪ من الأرض التي يملكها الفلاحون . وفوق المائتي فدان ، كان متوسط مساحة العزب الكبيرة يقفز إلى ٥٥٧ فدان .

إن هذه الصورة الصارخة من عدم المساواة ، كانت تستلزم اتخاذ إجراءات ثورية حاسمة ، في المجالات الاقتصادية والسياسية . ولكن من كان يجرؤ على المطالبة بذلك ؟

كان صغار الفلاحين في الجانب الأكبر ، يزرعون الأرض بأنفسهم ، مع أفراد أسرهم وكانت المزارع الكبيرة والمتوسطة ، تؤجر في الغالب للغير . وكثيراً ما كان هذا التأجير يتم بمعرفة ذلك الوكيل الطاغية ، الذي يطلق عليه اسم «الحقوقي» أو عن طريق رئيس الدائرة . وكان تأجير الأرض في داته (بمثل مشكلة . فقد كان يبدو أن الإيجار مرتفعاً إلى حد كبير ، إذا قيس بإنتاج الأرض ، كان الإيجار بالجانبين على التوالي ، للسنوات ١٩٢٨ ، ١٩٣٢ ، ١٩٣٧) ٨-٣ ، ٥ في شمال الدلتا . وكان في جنوب الدلتا ، هو ١٠-١١ ، ٥ ، و٧-٨ ولم يكن في وسع الفلاح أن يلجأ إلى المشاركة في المحصول ، حيث إن ذلك كان حلاً ثقيلاً لا قبل له به .

وكان المنصر الذي زاد هذا الموقف تعقيداً ، هو النمو الديمغرافي الهائل . ففي ١٩٣٨ ، طبقاً لدراسة جادة ، كان نصيب الفرد في مصر من الأرض المزروعة هو ٠,٣٨ من الفدان ، وكان عدد السكان حينذاك خمسة عشر مليوناً فحق لو أخذنا في الاعتبار ، أن وسائل الري الحديثة ، كانت تسمح بزراعة محصولين أو ثلاثة في الأرض التي كانت تنتج محصولاً واحداً فقط بطريقة الحياض ، فإننا نجد أن العشرة

أفدنة التي كانت تكفى حاجة أربعة عشر شخصا في عام ١٨٩٧ ، كان لا بد لها أن تكفى ستة عشر شخصا في عام ١٩٢٧ .

إن الانفصال المتزايد بين الملكية ، والعمالة ، والاستثمار ، كان سببا في تدهور العلاقات بين الطبقات المختلفة من السكان . بالنسبة إلى كتل الجماهير الغامضة على الفهم التي كانت تمثل قوة مهددة (بكسر الدال المشددة) كان يجري إخضاعها بالقوانين المناسبة والشرطة وقيودها التي كانت تلتزم بها ذاتها ، كان النظام السياسي يظهر لها في صورة قمع ، أو بيع وشراء ، أو تناورات انتخابية ، ليس غير . إننا نحصل على صورة حية لهذا المفهوم ، من قصة أحد المرشحين للانتخابات ، الذي كان يعتل حماره وينشر «شمسيت» فوق رأسه ، في أحد الطرق الطينية ، حين التقى بأنصار المرشح المنافس ، فرموه من على ظهر حماره ، ليضيع وقاره ، ويتعثر ثوبه - أو في المناقشات العقائدية التي يتخللها ضرب التبايت - أو في حوادث الثار الحربية بين الأسر - أو في مؤامرات الشرطة التي تتعارض مع مؤامرات الأعيان . وكان كل ذلك يحدث في خلفية من التدهور الإنساني والمادى .

وفي عام ١٩٣٨ ، قام أحد العلماء الأمريكيين بدراسة لمشاكل السكان . إن هذا الأجنبي ، الفضل في كونه أحد أوائل الناس الذين أكدوا على وجوب التخلص . من ذلك الذي يسميه العرب الآن (الثالوث الشرير) وهو ثالوث الفقر والجهل والمرض أتى لا أدرى إذا كان يبلغ في قتامة الصورة ، ولكن وصفه يبدو في مدعها بالأسانيد وملتزما بالدقة . إنه يقول إن غذاء الفلاحين ، يعانى من فقر في البيوتين بنسبة ٢٠ ٪ وفي المواد الدهنية بنسبة ١٦ ٪ وإنهم يحاولون تعويض هذا النقص ، بالطرق الكلاسيكية للفقراء - بقضم الخبواب الجافة والترمس ، واللّب ، والبطيخ ، ونقع الشاي الأسود ، والتهام كل ما تلقى الصدفة النادرة في أيديهم من الحلوى أو المواد السكرية . ولقد أصبحت السمعة في نظر هؤلاء الجوعى ، مثلا أعلى . ومكانة اجتماعية .

وحدد ميزانية أسرة الفلاح في العام بمبلغ ٢٤ جنيهها . وكانت أجرة الفلاح اليومية في أصوام ١٩٣١ - ٣٢ - ٣٣ هـ ٢ أو ٣ أو ٥ قروش . ثم أنه كان لا بد أن تؤخذ البطالة أو النقص في عدد أيام العمل ، في الاعتبار . وينهى المؤلف كتابه بدراسة ميدانية لحالة أربعين أسرة من أسر الفلاحين . كان هؤلاء الفلاحون يزرعون ستة وستين فداناً ، بطريق المشاركة أو الإيجار . وكان نصيبهم من هذه المساحة واحداً وثلاثين فداناً ، ونصيب الملاك خمسة وثلاثين فداناً . وكان متوسط أيام عملهم في العام ١٥٠ يوم . وكان الدخل الصافي لكل منهم ٣٥ ، ٥ جنيهها ولا شك أن هذا الدخل يمثل الحد الأدنى على النطاق العالى لتلك الفترة .

وفي هذه الفترة ، كان إيجار الفدان يتراوح بين خمسة جنيهات ، وستة عشر جنيهات وكانت هذه القيمة تمثل نصف قيمة الإنتاج ، إلى ثلثيه .

إننا يجب أن نؤكد على هذه النسب المذهلة . في عام ١٩٢٦ - ٢٧ ، كان ثمن الفدان يتراوح بين ٧٩ ، ١٢١ جنيهها تبعاً لنوعية التربة وإمكانية الري . وكان إيجار الفدان حوالى سبعة جنيهات ، وهو رقم

فادح ، وكانت هناك مناقشات تدور في البرلمان خفض قيمة الإيجار ، ولكنها كانت دون جدوى بالطبع .
وقدر أجر العامل الزراعي بمبلغ ١٥ جنيه في العام ، بالنسبة إلى ١,٣٠٠,٠٠٠ من العمال البالغين
الذين يعملون ٣٠٠ يوم في السنة . وقدر هذا الأجر بمبلغ ٦ جنيهات في العام ، بالنسبة إلى
١,٧٠٠,٠٠٠ عامل يعملون ٢٠٠ يوم فقط في السنة . وعلى النطاق القومي ، كان نصيب إيجار الأرض
من الدخل العام يمثل ٤٦ ٪ ، بينما كانت تكاليف العمالة تمثل ٣٦ ٪ فقط . ولقد تفاقم هذا التفاوت في
النسب في السنين التالية .

في مثل هذا المعدل ، يقترب أجر العامل أو الفلاح الصغير من حدود الرمز ، ويفقد كل مضمون
اقتصادي .

إن مثل هذا الرجل لا يكدرح للربح الذي يجنيه غيره بدلا منه وعلى حسابه ، ولكن من أجل أن
يحقق - إذا جاز التعبير - فكرته الخاصة عن ذاته - لكي يبقى فلاحا كما كان أباه من قبل ، وكما يأمل أن
يكون أبناؤه من بعده . إن علاقته مع مالك الأرض الكبيرة ، قد وصلت في مسيرة الظلم الاقتصادي
الصارخ ، إلى نقطة الطلاق بين الوجود والملكية ، بين أن يكون وأن يملك .

بلغت المنافسة على الأرض حداً ، أجبر الفلاح على الدخول في سباق محموم . كان يسعى ، مهما
كلفه الأمر إلى الحصول على قطعة من الأرض . وأحس بالأرض تجدد تحت قدميه . كان يحس بأنه لن يفقد
وسيلة للإنتاج أو للكفاف فحسب ، بل أنه يفقد كذلك طريق الوجود ذاته ، كان يسعى إلى ديمومة ذاته ،
وبالرغم من الظلم والأذى ، وما كان يكلفه الكدرح المتواصل من إرهاق ، كان يسعى إلى ديمومة تلك
الحضارة التي كان ينشئ بها - دون وعي - بكل ما فيه من جسد وروح . كان يقدم القرابين كي يجد
نماذجه الأصيلة بأسباب البقاء ، كما كان يفعل الوثني التقى ليمد أخته بأسباب البقاء . كان الفلاح يطلب
بحر الوجود ، بينما كان اليك يكسب الأموال ويستمتع بحياته .

إن التناقض كان يشتد بين عالم من القيم الضاربة في القدم ، وإن كان مهدداً بالانهيار ، وبين عالم آخر
هو عالم الربح المادي ، الذي كان يعتبر - بصورة مكبرة أو مصغرة علما غريبا عن هذه الأرض . في أحد
الجانبين ، حركة رأس المال ونفوذه ، وفي الجانب الآخر ، الإنسانية التي اختزلت إلى أضيق حدودها ،
ولكنها استمدت قواها المستقبلية ، من ذات غربتها .

كانت هناك بالطبع ، منافسة حادة مؤسفة على العمالة ، بين العمال وخاصة بين عمال الزراعة .
أما عن حركة التعاون ، والمؤسسات الأخرى التي تهدف إلى تنظيم العمال وإنشاء جبهة موحدة قوية
منهم ، فقد كان يدور الكلام عنها بين حين وآخر ، ولكن شيئا عمليا لم يمكن التوصل إليه في هذا الميدان
وكان اللوم على هذا الإخفاق ، يعزى إلى فردية الفلاح المزعومة ، أو إلى أنانية ما كان يسمى - بشيء من
سوء الأدب - بالطبقية الجديدة الصاعدة ، من صغار ملاك الأرض .

كانت هذه الطبقة الجديدة ، هم أولئك الملاك الذين يمتلكون قطعاً صغيرة جداً من الأرض ،
نتيجة للتقسيم المستمر لمزارع الأسر وتوزيعها على عدد كبير من الورثة . وكانوا يعانون من كثرة العيال

وتعاسة الفقر المتزايدة . وكانت السلطات تتجاهل امكانيات المنفعة المتبادلة ، التي كانت أساسا لحياة القرية . وبالاختصار كان هناك انفصال مرة أخرى ، بين الواقع ، وتصنيعه .

في عام ١٩٠٩ صدر قانون يحرم استخدام الأطفال في أي عمل ، فيها عدا جني القطن . وكان المشرع يعلم تمام العلم ، أن عمل الأطفال ضروري في الزراعة ، وخاصة في مقاومة الطفيليات . ومن وقت إلى آخر . كان النظام السياسي ، سعيا وراء - زيادة شعبيته ، إما أن يصدر قانونا بتأجيل الديون (موراتوريوم) - حين يستطيع استرداد الديون الخاصة عن طريق مؤسسة يسيطر عليها - وإما أن يعلن تخفيض هذه الديون ، أو بإتخاذ هذين الاجراءين معا . ولكنه كان بذلك يساعد الفلاح المتوسط وقبله المالك الكبير للأرض وحدهما . ويجب ألا ننسى أن مالك الأرض الكبير كان هو المشرع . قدرت قيمة الناتج من الزراعة عام ١٩٣١ - ٣٢ ، بمبلغ ٦٨,٠٠٠,٠٠٠ من الجنيهات . وقد نقص هذا المبلغ في الأعوام التالية - وهو دون شك فقر مدقع وكان كل ذلك معلوما للجميع ، حتى أصبح موضوعا رئيسيا في الانتخابات ، وكاد أن يصبح كذلك في الأدب أيضا . وأعلن الملك فاروق أنه (فلاح شرقي) ووصفه المثلثون بأنه حقا كذلك . وفي مايو ١٩٤٠ ، حين كان على ماهر - وقد أعيد للسلطة مرة أخرى - يزيح الستار عن تمثال مصطفى كامل في ميدان سوارس ، قوبل خطاب هذا السياسي - التعلني بالتصفيق الحاد . كان خطابه يمجى بعض العبارات النمطية - قال : - ذلك الفلاح الذي هو نحن وأنتم - وكلمة أنتم ، هذه تشمل شخص الملك المعظم - ذلك الفلاح الذي هو مصر ، من طيبة إلى الفسطاط والقاهرة ، الذي ترك طابعه على البلاد ، والذي امتص كل الغزاة في جماهيره وألقى شخصياتهم في ثناياه أو في دروبه المحيرة . لقد كان الخطيب يعلم عمن يتكلم ، ويعرف ما يقول .

إننا نستطيع أن نستخلص الكثير من البراهين ، من ذلك الاهتمام الزائد الذي أحيط به الفلاح في السنوات الأخيرة من فترة ما بين الحربين . في مارس ١٩٣٦ ، ألفت وبنيت الشاطيء في الجامعة الأمريكية في القاهرة ، محاضرة عما يمكن عمله لتحسين حالة الفلاح . وأصبحت السياسة الأسبوعية فجأة مشغولة بنار الحماسة والحوافط الجاثقة ، بالنسبة لقضية الفلاح التنص . قالت عنه - إنه لؤلؤة - مسجونة في صدفتها ، إنه قمر تغطيه الغيوم ، إنها الغيوم التي لا شك أن كل مرشح للانتخابات قد وعد بتبديدها ! وفي البرلمان أعلن المليونير بدوي ، أنه ينتمي إلى طبقة الفلاحين الفقراء . كل الناس أصبحوا متحمسين لرؤية ثوبين الفقر المزيف - ذلك كان جزءا من التقدم الزائف لهذه الأيام .

حركة الثقافات

كان العدد الكلي المستخدم في عمليات الصناعة المختلفة ، بما في ذلك الحرفيين وأصحاب والياقات البيضاء (الكتبة) قد قفز من ٣٧٦,٠٠٠ في عام ١٩٠٧ ، إلى ٤٢٦,٠٠٠ في عام ١٩١٧ ، ثم إلى ٥٤٦,٠٠٠ في عام ١٩٢٧ . ولكن هذا التقدم السريع ، يجب أن ينظر إليه من خلال علاقته بأرقام أخرى - مثل النمو الذي حدث في العملة ، في المصانع الكبيرة والصغيرة على السواء ، والحجم غير

المتناسب للدوائر التي كان ينتشر العمل في محيطها ويتوزع في أنحائها ، والذي كان من أسباب بده الإنتاج . وكان هناك عدد من الظواهر التي تلازم غطا خاصا من أنماط الاقتصاد ، تعقد هذا الاقتصاد وتجعله يتشابك مع أنشطة متنوعة من النوع شبه الطفيل . ففي العدد الكبير نسبيا ، مثل الذي تصنفه الإحصائيات تحت عنوان المشتغلين في عمليات الصناعة ، نجد أنه ينقص كثيرا ، لو أنه اقتصر على العمال الفعليين وحدهم . وطبقا لبعض التقديرات الحديثة ، نجد أن ثلث سكان المدن في مصر (حوالي ٣٧٪) يكاد يكون من المستحيل تصنيفهم بدقة ، من حيث طبيعة العمل الذي يزاولونه أو الوظيفة التي يشغلونها . كما أنه يجب علينا أن نسقط من حسابنا عددا آخر من يعملون كخدم خصوصيين ، ويقدرزون بحوالي ١٢٪ الآن ، ولا شك أنهم كانوا أكثر من ذلك كثيرا قبل الحرب ، بل الأرجح أنهم كانوا ضعف هذه النسبة . كما يجب أن نسقط من حسابنا أيضا تلك الطبقة التي يمكن وصفها بأنها دون (البروليتاريا) وهم العمال العرضيون الذين يبدؤوا في التجمع في ضواحي المدن ، وكذلك الحرفيون الجوالون ، الذين يتبعون تقاليد الحرفيين القديمة والذين كانوا في منتصف الطريق ، بين البروليتاريا الحديثة ، وبين الصناع القدماء في المدينة الإسلامية . إن ما نجده في النهاية ، هو أن ١٠٪ فقط من سكان المدن الشطيين ، هم الذين يمكن تصنيفهم كعمال . وإذا كان هناك ٥٠٪ من أهل هذه المدن التي كانت تزداد اتساعا في تلك الفترة التي نحن بصددها ، يمكن وصفهم بالعمال ، من حيث معيشة الكفاف التي يعيشونها ، ومن حيث عاداتهم التي يتمسكون بها ، إلا أننا إذا طبقنا تعريف العامل الحديث ، فإننا لن نجد إلا ١٠٪ ينطبق عليهم هذا التعريف الحديث للعامل ، وهو ذلك المثل الجديد الذي يشعر بالغربة بالنسبة للآلة التي يتولى تشغيلها ، وبالنسبة لصاحب العمل الذي يستخدمه ، والذي يعتبر - بالرغم من كل هذه الغربة - القوة الغالبة لعصرنا الحديث . لهذا فإن ما يعيننا هنا ، قبل دراسة حجم هذا الكم الإنساني وتوزيعه ، هو أن نعرف كيف نظم نفسه ، وكيف تحول إلى كيف تاريخي .

طبقا لآراء بعض المراقبين ، غير المبرئين من الإنحياز ، لم تكن هناك حركة عمالية حتى فترة قريبة جدا ، هي فترة استعادة الوفد للحكم عام ١٩٣٦ ، حين لفتت الأنظار في مصر - كما فعلت الجبهة الشعبية المتحدة في أوروبا - القوة الديناميكية في أفراد الشعب العاديين . ولا حاجة بنا في أن تأخذ في اعتبارنا هنا بالرأى الذي يقول إن هذه الجماهير العمالية كانت طيبة خاضعة ، وإنها كانت كالعجينة اللينة في أيدي أصحاب العمل والسياسيين يشكلونها كيف شاءوا ، وإنهم يستطيعون استئناسها ، كما استأنسوا الفلاحين .

إن من المرجح أن هذا كان رأى أحد المنتمين إلى فئة الحكام ، وهو إسماعيل صدقي ، حين كتب في صحيفة الطنان ، بعدد بالفخر لقراءه الفرنسيين مزايا استثمار أموالهم في مصر ، ويقول هم (إن العامل المصري أكثر لبنا ومرونة) من كل عمال البلاد الأخرى .

إن البحث الدقيق لهذا الموضوع ، يقتضي منا ذكر ملخص قصير لتاريخ الحركة العمالية في مصر . لقد كان وراء هذه الحركة حتى هذه الفترة ، جيلان من النشاط العمالي . فقد قاموا بأول إضراب لهم عام ١٩٠٠ .

ولعله كان أول إضراب في أي بلد إسلامية . وكانت أول نقابة فعلية - وسرية - كونت هي نقابة عمال السجاير عام ١٩٠٣ ، وفي عام ١٩٠٨ ، أضرب هؤلاء العمال مرة أخرى احتجاجا على إدخال آلات جديدة في المصنع ، يستغنى بها عن عدد كبير من العمال . وكان أحد قادة هذه النقابة هو الورداني الذي قتل بطرس غالي . ولعل هذه العلاقة بين الصراع البروليتاري ، والإرهاب السياسي ، مما يستحق الدراسة .

كانت بعض الأحزاب - كما رأينا - تسرع في رؤية المزايا التي يمكنهم الحصول عليها من التحالف مع مؤسسات العمال كما فعل الحزب الوطني ، قبل الحرب العالمية الأولى عام ١٩١٤ . لقد استطاع عمود فريد أن يفتن بأهمية الحركة العمالية في المستقبل . ولقد أسس ، أو شجع على تأسيس ، اتحاد عمال الترام في عام ١٩٠٩ واتحاد عمال الصناعات اليدوية عام ١٩١١ . وقد أنشئ الاتحاد الأخير تحت رئاسة رائد من رواد حركة العمال ، هو الدكتور محمود صادق .

ولا يجب أن يدهشنا أن نرى رجلا من المثقفين البورجوازيين يتحمس للحركة النقابية ويتزعمها . ففي مصر كما في أوروبا ، لم يكن من غير العادي أن نرى طلائع المثقفين يتعاونون مع طلائع العمال . وبحلول هذه الفترة في الثلاثينات كان في مصر إحدى عشرة نقابة ، تضم حوالي ٧٠٠٠ عضو شجعت الحرب الأولى التي نشأت بسببها صناعات جديدة للبدائل التي تعذر استيرادها ، على نمو تلك الحركة النضالية للعمال ، التي لعبت دورا مهما في الثورة ١٩١٩ . كان زغلول أكثر من مجرد زعيم ديمقراطي . فلقد كان يعتز بهيته التي توحى بأنه فرد من عامة الشعب ، ويفخر بصلاته مع الرعاع وعهد إلى أحد أنصاره عبد الرحمن بك فهمي بمهمة تنظيم العمال في النقابات . ولقد حقق نجاحا طيبا في هذه المحاولة .

صدر تقرير رسمي في أوائل هذه الفترة عام ١٩٢١ يعبر عن خشية الحكومة من هذه الإمكانيات البروليتارية ، ويصف الحركة النقابية بأنها وخطر على النظام العام، والواقع أن هذه النقابات ظلت لمدة طويلة تتبع السلطة القضائية لوزارة الداخلية ، أو بمعنى أدق تحت رحمة مصلحة الأمن العام فيها ، وهذا يظهر لنا الاتجاه الفكري لدى السلطة ، ورغم ذلك فقد اضطرت الدولة إلى إنشاء جهاز للمفاوضة بين العمال وأصحاب العمل . وكل النقابات لم تحصل على الاعتراف القانوني إلا في ١٩٤٢ ، بعد زمن طويل من وجودها الفعلي . ولقد ظلت الدولة محفظة بسيطرتها الصارمة على أنشطتها ، وعلى اتخاذ الإجراءات الوقائية المتنوعة ضدها .

لعب العمال دورهم بطريقة غير مباشرة ، في الصراع على الدستور ، وانضموا مع زغلول في احتجاجه على تأليف لجنة الدستور . ومنذ ذلك الوقت ، رفضت الحركة بعد أن تأثرت بالأفكار القادمة من أوروبا ، وعلى الأخص من الاتحاد السوفيتي - أن تقتصر نشاطها على المطالب الاقتصادية ، وقررت التزول إلى ميدان السياسة . وفكرت في إنشاء حزب العمال . وفي ١٩٢٤ ، أثناء وزارة سعد زغلول ، حدثت حادث لم يسبق له مثيل - فقد أضرب العمال واحتلوا مصنعا في الإسكندرية ومصنعا آخر للأسمنت

في طره (وهو موضوع آخر جدير بالبحث) على أى حال ، استطاعت الحكومة منع هذه الحركة ، التي تعتبر الآن أنها كانت سابقة لأوانها ، والتي أثارت الشكوك عن المحاولات المماثلة لزمن طويل في المستقبل ، وإلى جانب ذلك فقد كانت هذه هي اللحظة التي لوحظ فيها وجود اتجاهات اشتراكية متنوعة في مصر . وفي عام ١٩٢٢ ، انفصل أحد هذه الاتجاهات من بيئته المحلية ، وانضم إلى حركة الشيوعية الدولية . إن فكرة الشيوعية ، لم تكن قد أنتجت بعد هذه الكلمة الجديدة كلمة «الشيوعية» ولذلك كان اللفظ الذي يطلق على هذا الاتجاه ، هو «الإباحية» التي ترفض التقيد بأى عرف أو قانون . وأضاف الصحفي الذي أدبني له بهذا التعليق ، أن كلمة «إباحي» كانت معنى كلمة «شيوعي» في اللغة العربية التي يتكلمها الحجاجات . وهو يشير هنا إلى الأصول الأجنبية الغالبة ، في الماركسية المصرية المبكرة .

بحلول عام ١٩٣٠ ، كان في مصر ثمان وثلاثون نقابة ، تضم إلى عضويتها ١٥٠.٠٠٠ عامل . وكان منها ثلاث نقابات تزيد عضوية كل منها عن ١٠٠٠ شخص وفي هذه الناحية أفلتت مصر من خطر الشتت والنبذ ، الذي يهدد أى حركة نقابية والذي لم تفلت منه البلاد العربية الأخرى . وفي الحال عبات هذه النقابات قواتها من الرجال . وكان بعضها يمثل مصانع كبيرة ، وتجمعات كثيفة من الناس وترابط هذه النقابات مع بعضها البعض ، أثبتت قدرتها على التضال فقاطع عمال بعض الصناعات انتخابات مايو ١٩٣١ . وفي المظاهرات التي أعقبت ذلك ، قتل حوالي عشرة أشخاص وجرح مائة .

إن حزبا سياسيا واحدا لم يكن في وسعه ألا يهتم بهذه التنظيمات . بل لقد بذلت جميع الأحزاب جهدا كبيرا في إنشاء نقابات تحت سيطرتها ، وأن تضع فيها مندوبين حزبيين ، كمستشارين ، أو مديرين في بعض الأحيان . ولقد استطاعت بعض هذه الأحزاب أن تكسب لنفسها مواضع قوية في النقابات ، بمثلثيها الذين كانوا من النحامين أو السياسيين . ولقد استطاع هؤلاء الممثلون أن يؤدوا خدمات جليلة للنقابات في مناسبات عديدة ، ولكن معظمهم كانوا أبعد ما يكون عن الفهم المباشر لحاجات العمال ، أو مشاركتهم في مشاعرهم ، ثم أنهم كانوا يجهلون المعنى الحقيقي لنشاط النقابات . ويسهل علينا أن نصدق ذلك . حين ندرس أحداث الثلاثينات . كان كل حزب يحاول الحصول على مؤيدي له في النقابات . وهكذا انضم المركز الرئيسي لبعض النقابات إلى الوفد ، وانضم غيره إلى الحزب الوطني ، أو حزب الاتحاد ولكن أغلب النقابات أخفقت ، بسبب المنافسة ، التي جعلت هذه النقابات تبذل جهودها في نشاط مشيوي يدعو إلى الإحباط ويبطئ العزم .

كان النقيب عباس سليم ، أحد أولئك الذين أقحموا على الحركة النقابية ، وقد ادعى أنه نصير هذه الحركة وحاميها . وعلى أى حال فقد نجح في ضم عدد من هذه النقابات تحت رئاسته . وكان حينذاك في التاسعة والثلاثين من عمره ، وكان قد نشأ وترعرع في ألمانيا ، وانضم هناك إلى الحرس الإمبراطوري ، وعُمد كملازم ثان كتيبة أولان الثالثة في بوسدوم ، وعين (أركان حرب) للإمبراطور غليوم الثاني ولاشك أن هذه بداية حسنة لرجل وهب نفسه للحركة النقابية ! وقاتل في الحرب الأولى إلى جانب الألمان ، ثم التحق في عام ١٩١٧ ، بالجيش التركي . وبعد ذلك أصبح رياضيا (أسيرتسمان) وأخذ ينتقل في بلاد العالم ، وسافر إلى أفريقيا لصيد الوحوش . ثم رجع إلى مصر عام ١٩٢١ ، وأخذ ينشئ النوادي للعب

الجوئاف والننس والملاكمة ، وأصبح من نجوم المجتمع الراقى في مصر . ولكنه أغضب الملك فؤاد ، الذى أمر بحذف اسمه من كشف النبلاء . وأظهر النبيل السابق نشاطاً كبيراً في بعض اجتماعات النقابات الزائفة ، التى كان يشترك فيها عدد من العمال . وقد اشتهر بأنه كان يحمل معه تحت إبطه صورة معدلة من الكريماج التقليدى يدخره لضرب الصحفيين الذين يتجاوزون الأدب معه ، وفى ١٩٣٤ أسس اتحاداً فدرالياً لنقابات العمال ، بثأيد من الوفد . ولكنه اختصم مع الوفد عام ١٩٣٥ ، وأسس اتحاداً آخر للنقابات بعيداً عن هذا الحزب . وهكذا أصبح هناك ثلاثة اتحادات لنقابات العمال في عام ١٩٣٨ - أحدها تحت سيطرة الوفد والثاني تحت سيطرة النبيل عباس حليم ، والثالث كما قد نتوقع - تحت سيطرة الملك .

كان عام ١٩٣٥ ، عاماً حاسماً بالنسبة لحركة العمال كما كان في شئون أخرى كان ذلك في الفترة التى نبدأ فيها الوفد - وقد روع من منافسة الجمعيات السرية له - سياسة المصالحة مع حكومة نسيب ، وحاول تأسيس مجلس أعلى للنقابات يكون بمثابة مؤتمر عام لجميع النقابات .

كان الوفد بالطبع ، عرضة للنقد الشديد في الفترات التى يكون فيها في الحكم كانت المعارضة لاكتفى بتوجيه الاتهام إليه في تكوين الخلايا داخل نقابات العمال فحسب ، بل تنهه أيضاً بالتجسس على كل اجتماعات العمال . وكان الوفد يحافظ على قدر المستطاع - على وحدة جماعات العمال التى كانت تحت سيطرته ، بهذا الوعود ، ويرد على مطالبهم بمعسول الكلمات . فقد حدث مثلاً في أحد أيام ١٩٣٧ أن كانت هناك جماعة من العمال ، تنتظر أمام الباب الخارجى لأحد مندوبى الوفد لدى العمال . فخرج المندوب إليهم ، وخطب فيهم خطبة رنانة ، في لغة لاشك أنهم أنسوا إليها ، حيث إن الوفد كان لا يزال حزب الأغلبية ، وكان يلقى تأييداً عظيماً من عامة الشعب . تحدث المندوب عن التضحية الوطنية وقال دعونا نتجه إلى الله بالحمد ، عل أن التحسين الذى حدث في ظروف العمال في مصر على يدى الوفد ، كان أكبر مما حدث في أى مكان آخر في العالم . لعل بعض الانتقادات الساخرة قد اختلطت بالتصفيق الحاد الذى أحدثته هذه الكلمات - على أى حال ، كان سيأتى الوقت الذى تفقد فيه البلاغة والاستعارات الكثير من تأثيرها . أما حينذاك فقد كان هذا التأثير لا يزال محتفظاً بقوته ، وكان له في نفوس السامعين رهبة .

حاول الوفد أن يعيد تجميع كتل من جماهير العمال ، كانت بطبيعة تكوينها أكثر ما تكون استعداداً للنفرتى ، إما تلقائياً ، أو بتأثير القوى المتصارعة غير البريئة وحين عجز رجال الوفد عن الوصول إلى هذه الغاية ، وهبت المحافظة إلى التدخل لحساب الحكومة بالطبع . وهكذا استطاع محافظ الإسكندرية مثلاً بهذا التدخل ، أن يحبط محاولة ٣٠٠ عامل في الصناعات الهندسية ، من إنشاء نقابة لهم .

لقد أشرت من قبل ، إلى الفارق بين طبقة العمال الحقيقيين ، وبين الأعداد الكبيرة من العاملين العرضيين غير المهرة . إن هذا التمييز بين الفئتين لا يجب المبالغة فيه . فحتى أصحاب الرواتب منهم في أعمال ثابتة - لم تكن معاناتهم مقصورة على خطر البطالة فحسب ، بل الجوع أيضاً ، إن فقر الطبقة العاملة ، لم يكن مجرد مجاز في التعبير ، بل حقيقة واقعة . وليس أدل على هذه الحقيقة من المتاعب التى

كانت تحيط بأناس أكثر يسرا في ظروفهم المعيشية ، كموظفي المكاتب وصغار الموظفين في الحكومة . فالمدرسون مثلا ، الذين هم من المنظمين المتحمسين للنشاط النقابي في بلاد كثيرة ، كانوا يعانون هنا من الإحباط ، الذي هو من أهم أسباب المطالبة بهذا النشاط . وعلى سبيل المثال ، نحن نقرأ عن التماس قدمه المدرسون إلى رئيس المجلس الأعلى للتعليم العام . كان مندوبو هؤلاء المدرسين . ينتظرون على باب وزارة المعارف العمومية ، حين حضر الوزير على ماهر إلى مكتبه ، وكان حديثه إليهم خشنا مفتضا فلقد نحل هذا السياسي للمرة الأولى عن كل ما اعتاده من لياقة في مخاطبة الجماهير ، وقال لهم إنني لن أقول لكم شيئا عن رأيي الآن ولكنني سأنتصرف في حدود القانون !

ولما كانت الشرطة وراءه ، فقد اضطر المندوبون إلى قبول قراره . وفي نفس الوقت ، خرجت مظاهرة كبيرة تحت رعاية جمعية الشبان المسلمين ، التي كانت كثيرها من الجمعيات السياسية ، تعبر مطالب العمال اهتماما مبالغ فيه . وعقد هؤلاء المتظاهرون اجتماعا كبيرا في شبوا ، للمطالبة بإنصاف «المسنين» في الدرجتين السابعة والثامنة ، الذين كانوا معدمين تماما كالعمال ، ومن المؤكد أنهم كانوا أكثر مراة أيضا . لقد كانت الحاجة الشديدة تدفعهم أحيانا إلى الانتحار فلقد مات أحد الكتاب في وزارة الأوقاف ، بعد أن شرب زجاجة من حامض الكبريتيك وكان مرتبه في الشهرسة جنيتها .

إن الطبقات الحاكمة لم تكتف في تلك الفترة باستغلال الفرص التي تسنح لهم من ثورة الغضب التي كانت تغليها هذه الجماهير المعذبة ، لإشباع أطماعهم . لقد كانوا يخشون هؤلاء الناس ، وكانوا يبذلون كل طاقاتهم لخير ماينهم من القدرة على تنظيم أنفسهم ، عن طريق وضع العقبات أمام صدور التشريعات الخاصة بالعمال ، وتأجيل الاعتراف بشرعية النقابات . إن القانون الذي يضيء الشرعية على هذه النقابات ، لم يصدر إلا في عام ١٩٤٢ ، بمبادرة من حزب الوفد ، ومع ذلك فقد صدر هذا القانون مكبلا بالقيود . في هذه الفترة التي نحن بصدها ، كان الصراع قاسيا بين حاجات الناس ، وبين مواقف السياسيين ، الذين كانت خطاباتهم الجماهيرية المعسولة ، لا تستطيع أن تخفى انحيازهم الأخذ في الازدياد إلى جانب مصالح دوائر الأعمال .

كان رأي رجل كحافظ عفيفي ، إن أي خطوة في هذا الطريق ، يجب أن يراعى فيها التدرج ، ولم يكن مستر جريفيز المستشار البريطاني في مصلحة العمل ، أكثر منه عجلة في هذا الأمر .

ورغم ذلك ، فقد أوجد الشعور العام لنفسه متنفسا في القيام بأعمال غالبا ما كانت تنسم بالجرأة والتحدى ، وغالبا ما كانت تأتي قبل أوانها . وانطباع المرء عن هذه الأعمال ، هو أن هناك قوى هائلة عتيقة ، لا تجد لنفسها مخرجا ، وأن بقاءها حبيسة لمدة طويلة تحت ضغوط هائلة ، يدفعها إلى الإنفجار بعنف شديد ، لا يتفق مع التفكير السليم . فهل كان ذلك علامة على الصحة ، أم كانت نتيجة لدوافع مشكوك في مصادرها ؟ إن الصحافة التي أستقى منها معلوماتي ، لا تمكنني من التمييز بين الدوافع الأصلية النابعة من طبقة العمال ، ومناورات السياسيين .

فقد عمل الوفديون مثلا على انتخاب فريد جرجس ، رئيسا لمجلس نقابات العمال في

الإسكندرية . ولكن كان ناليه على الحلول أكثر شعبية بين العمال ، مما أثار حفيظة فريد جرجس ، ورجل مناضل آخر يدعى البرت برسوم . وبما يدعو إلى الأسف أن صحيفة المعارضة التي تنشر هذه البيانات بالتفصيل ، تستخدم في ذكرها هذه البيانات عبارة وأخوه في الديانة البرت برسوم، وهي عبارة تروى بأن الاختلافات - الدينية ، كانت تتدخل في هذه المناقشات حول مشاكل العمال . وكان الدين في بعض الأحيان ، سلاحا يستخدمه الوفد ، أو يستخدم ضده . وهكذا انقسمت حركة النقابات إلى طائفتين ، كل منها تتهم الأخرى بتدبير المكائد والمؤامرات الشريرة .

وانعم هذا الرئيس بالاشتراك في عمالة أصحاب الامتياز لشركة ترام الرمل ، ضد العاملين فيها . واستغل الحلواني حجة قوية ، هي ثمنه بتأييد القصر . وللتدليل على ذلك ، قام بحركة بارعة وصفها الناس بأنها «وليم مكروية» نسبة إلى وليم مكروم - سكرتير الوفد الداعية ، وساعد النحاس الأيمن . فحين زيارة الملك للإسكندرية ، أعد له الحلواني استقبالا رائعا من العمال . وأجاب فريد جرجس على ذلك ، بعمل مظاهرة كبيرة لاستقبال النحاس ، وتدخل محافظ الإسكندرية - الذي كان من صنائع النحاس - في هذه المنافسة - وتكهرب الجو .

في ١٩٣٧ ، أعلن عن مشروع إنشاء حزب جديد ، يسمى حزب العمال . وعقد اجتماع - حضره عدد كبير من المخبرين السريين في الشرطة - في كازينو العتبة ولكنه كان اجتماعا صاعبا ، تخلله الشائعات والمشاجرات ، حتى وصفه أحد الصحفيين بأنه كان أشبه ما يكون بفصل في الأزهر .

وقع حدث في ١٩٣٨ ، يشير بأن الحكومات الديمقراطية وغير الديمقراطية ، قد بدأت الآن تواجه خصما عنيدا . استخدمت شركة قتال السويس العالمية ، زيادة على موظفيها العاديين ، حوالى ألف وخمسمائة من العمال غير المهرة ، أمدها بهم المتعهدون أو مضاولوا الأنصار ، طبقا للتقاليد القديمة المؤسفة . المتبعة في مصر وكانت هذه الطريقة . مليئة دائما بالعنف والاستغلال وسوء المعاملة ، مما جعل هؤلاء العمال يعلنون الإضراب وينفذونه .

ولم يكتفوا بذلك ، بل جعلوا الآلات غير صالحة للعمل ، واعتصم عدد منهم بالورش . فوجد كل موظفي الدولة ضد هؤلاء العمال . وأحضر محافظ القنال عباس باشا سيد أحمد حكمدار القنال الإنجليزي معه إلى الموقع . ووجهت التهديدات ، وبدأ معهم ذلك النوع الماكر اللين المضل من المفاوضات . الذي يترك الوضع دائما دون حسم . وبدأ في أول الأمر ، كما لو أن الليل إلى الحطاب الجماهيرية ، سيوجه الحكومة إلى ناحية معينة ، فهذا هو ما كانت تحشاه الشركة من أول الأمر ، إذ إن المحافظ قد جمع - المهندسين في الشركة مع العمال وجهبا لوجه ، بطريقة كادت تخلق فضيحة . ولكنه - على الطريقة الثمانيانية الأصلية - حل سكرتير اتحاد العمال فجأة ، على نادية شهادة كاذبة ، عن طريق الرشوة ، ولكن هذه الحركة المسرحية التي مضى عصرها ، أخفقت واستؤنف الإضراب مرة أخرى ، واحتلت الورش في بور توفيق ، وفي محطة شركة المياه وفي محاجر جبل عتاقة . وتأنى عمال الشركة الدائمون ، مع العمال الرحل غير المهرة وبالطبع تم معجن قادة هذه الحركة ، وطرد جميع عمال التراحيل بقضيتهم وقبضيتهم مرة واحدة .

وحكم على رئيس اتحاد العمال بالسجن ثلاثة أشهر وأُخفق الإضراب مرة أخرى ولكن أصحاب العمل والحكومة معا أحسوا بأن الوصول إلى هذه النتيجة لم يكن سهلاً .

الإحساس بالغربة والإنجازات الإيجابية

إن لدينا الكثير من البيانات الصادقة عن حالة العمال وحالة الفلاحين في هذه الفترة . وقراءة التقارير عن هذا الموضوع تبث على الألم والضغط ، بصياغتها في ذلك الغالب العاطفي الذي كان سمة تلك الأيام . كان العنوان الكثير في صحيفة السياسة الأسبوعية وغيرها ، هو إنصاف العامل ، ولكن لفظ العامل لم يفقد معناه المهين ، إلا منذ رجوع الوفد إلى الحكم ، حين رأينا من ضمن عبارات المديح التي توجه إلى بعض الوزراء ، تلك التي تصفهم بأنهم « حماة العمال وأصدقائهم » وحين وصف فاروق نفسه بأنه الملك العامل .

إن الشخصية التي يفرج بها القارئ من بيانات الصحف عن هذا الموضوع ، هي شخصية قريبة من شخصية العامل البروليتاري في أوروبا في القرن التاسع عشر - ذلك الرجل الذي هاجر حديثاً من الريف - تحديه دينامية غامضة ، واستبدل (التيه) في موطنه الريفي ، بته المدينة الكبيرة . وكان أمامه في هذه الظروف أحد مصيرين - إما أن يصاب بالهزال التدريجي يوماً بعد يوم دون أمل في الشفاء ، وإما أن يخضع نفسه لتعبئة داخلية مكثفة تساعد على التكيف . إن التصورات والأفكار التي كانت تواجهه الآن ، وكذلك الوضع الجديد الذي كان من الممكن أن يعيد بنائه الداخل من جديد بعد أن دمعه ، كان يحمل من إمكانيات التطوير ما هو أقوى بكثير من تلك الإمكانيات التي كانت تكمن في مرحلة فلاح الأرض ، التي خرج منها لتوه .

إن الإدراك السياسي في الريف ، الذي كان ينمو باضطراب منذ بدء النظام البرلماني في مصر ، لم يؤد إلى أي نتيجة ، لأنه ظل كامناً ، ومعزولاً عن حركة التاريخ . أنه انسحب إلى الداخل - إذا جاز التعبير - وتحول إلى أشكال - متنافرة ومتناقضة في بعض الأحيان - بحيث أصبحت الأنماط الأصلية في جانب والأشياء الحديثة التي تبرزها هزاً عنيفاً في جانب آخر . وعلى عكس ذلك أمكن الحياة الطبقة العاملة في مراكز الصناعة في المدن الكبيرة ، كالقاهرة أو - الإسكندرية أو السويس أو المحلة الكبرى ، أن تتصل في أحوال اتصالاً مباشراً بالأفكار المهمة للمجتمع الدولي .

إن السياسة الأسبوعية ، التي على الرغم من كونها صحيفة بورجوازية ، كانت تعتبر من الصحف التقدمية التي يقبل عليها المثقفون ، قد طرحَت السؤال بالطريقة الآتية - إن القاهرة تزخر بالعمل المتعلمين ، الذين يتوقع المرء منهم الكثير في ميدان المبادرة ، فلماذا يجمعون عن الانطلاق في هذا الطريق ؟ هل كان ذلك بسبب الاحتقار الذي يقابل به العمل اليدوي في مصر ؟ ويضيف الكاتب إلى ماسبق قائلاً - إن عمالنا لديهم الصلاحية الكاملة لإحراز التقدم . ولدينا في مجلس النواب ، عضويتنا إلى طبقة العمال ، نال إعجاب الجميع بكفاءته .

كان هذا العضو هو محمد دمرداش الشنومى . فهل كان ياترى ، مجرد تابع لحزب الاحرار الدستوريين ؟ إن من الصعب الإجابة على هذا السؤال . لكن الشيء المهم الذى يلفت النظر هنا ، هو الترحيب الكبير بالتعاون البروليتارى .

وكان فى نفس الصحيفة مقال آخر بقلم سكرتير نقابة الموظفين التجاريين ، تناول فيه مشكلة البطالة ، واستخدم فيه تعبير « طبقة العمال » وكانت مؤسسات العمال قد بدأت فى إنشاء ميزانية لإعانة العمال العاطلين . ويقول الكاتب فى مقاله ، إن الأمر يحتاج - بدلاً من الاعتماد على الاحسان - إلى إنشاء مكاتب تتكفل بإيجاد الأعمال ، وتأسيس نظام للأوسويات فى شغلها ، إلى جانب قيامها بصرف التعويضات وتوزيع الاعانات - أى أنه كان يقترح باختصار ، إنشاء « فرص » للعمل .

كان هذا هو مضمون الحقائق والأفكار ، التى ساعدت الحرب الكبرى ونتائجها على التعجيل بتطويرها . كانت المقالات التى تصف بؤس العمال ، تكاد تظهر فى كل عدد من أعداد السياسة . يسأل أحد أعضاء نقابة عمال المطابع مثلاً - إلى متى تستمر هذه الحياة المليئة بالبؤس والتعاسة ؟ وبلى ذلك وصف ، بذلك الأسلوب الطنان الذى يتسم بالمبالغة ، الشائع فى ذلك العصر ، فيقول لنا إن العامل شخصية مأساوية ، يمشى على هذه الأرض ، كهيكل من العظام لا حياة فيه ! فلئى متى يستطيع العامل أن يحتل ذلك ؟ وينفى هذا الأسلوب الطنان يدين عضو نقابة آخر ، الصراعات المؤسفة التى تشب بين النقابات وبين الأحزاب وتمزق المنظمات العمالية إرباً إرباً ، فيقول - إن نتيجة هذا الحرم المتبادل هو تدمير لكيان العمال ذاته حتى أصبحوا الآن مجرد أشباح للواقع الذى اعانوه ذات مرة .

إنهم يحطم أحدهم الآخر ، ويتقاتلون كالوحوش . ولا يحنون من ذلك غير اليؤس والجوع . ثم يختم مقاله بهذه العبارات الطنانية - (إنهم لا يجدون ما يأكلونه غير أنفسهم ولا يكادون يحصلون على مقتضيات وجودهم إلا بشق الأنفس . وأولئك الذين يسعون لقيادته ، يفعلون ذلك بهدف اغتصاب ما تبقى لديهم من التدمير مما يستحق الاغتصاب ، ولتدمير ما أفلت لديهم . هذه هى حالة العمال الآن !) إن هذه اللغة التى صيغت بهذا الأسلوب - التوكيدى المشدد ، تعبر عن حالة الاغتراب .

ولكن كيف يتسنى لنا تعريف هذا الاغتراب ، الذى لم يمرر تحليل علماء الاجتماع المصرين العناية الكافية ؟ ثم كيف نعلل أسباب اخفاق هذا التحليل فى ذلك ، وهو تحليل يطبق مصطلحات الصراع الطبقي فى أوروبا على مصر دون تمييز ، ويختزل الماركسية بذلك إلى مجرد قضية جدلية ؟ إن الحقيقة ، أن السلبية التى ابتلى بها المصريون فى تلك الفترة ، كانت واسعة الانتشار ، إلى جانب أنها قد اتخذت شكل الهروب الذى غلبه العاطفة ، أو كانت تؤدى إلى التصنيف طبقاً لمنهج معين . انتشرت هذه السلبية على سطح عريض ، لأنها تولدت من تربة غير مناسبة مع مدى الإحباط الاقتصادى ، ولكنها ابتلت المثقفين على وجه أخص ، لأنهم كانوا يحسون بها إحساساً كاملاً ، وكذلك الطبقة البورجوازية ، لأنها كانت تضع القيود على أطماعهم . وكانت تنهرب لأن الطبقات الاجتماعية التى كانت تعاني أكثر من غيرها ، سواء فى الريف أو المدن كانت محرومة من وسائل التعبير الاجتماعى الفعال ، بسبب اليؤس البالغ الذى تتسم

به معيشتهم . وكانت تلجأ إلى التصنيف ، لأن المثقفين الماركسيين الذين كانت غالبيتهم العظمى من الأجناب ، أو الأقليات ، كانوا يطبقون على واقع شديد التنوع ، صيغاً مستمدة من خارج البيئة .

إن العوامل المختلفة التي تتلخص في أسلوب التعبير لحضارة زراعية عريقة وتوقف كثير من المؤسسات الدينية عن الفعالية والاستبدال الذي يكاد يكون كاملاً للثروة الصناعية بالموارد التقليدية في حياة المدن ، وإعادة بناء البلاد من أعلى ومن الخارج - كل هذه العوامل مجتمعة كانت تضع الكثير من التعقيدات الدقيقة المراوغة للإدراك ، أمام فكرة تقسيم المجتمع إلى طبقات ، طبقاً لعدم المساواة في الحالة الاقتصادية وحدها . كان هناك أيضاً فروق ثقافية . وفوق ذلك كان تأثير ذلك التبدل الأنثروبولوجي ، الذي ينعكس من الإمبريالية ، أو مقاومة الإمبريالية ، إن ظاهرة حرمان الإنسان من شخصيته نتيجة للاستعمار - وهي ظاهرة يمتد أثرها أبعد كثيراً من حدود الولاء السياسي ، أو الاستغلال الاقتصادي ، وتسيطر على كل من يعيش في هذه الفترة قد أصبحت مندمجة في ذات عملية التحديث .

لذلك كان لا بد من تعريف الفئات الاجتماعية ، من خلال الدور الذي تلعبه في هذه العملية المعقدة ، وليس فقط عن طريق مركزها الاجتماعي ، أو مستوى نشاطها الإنتاجي .

وهكذا كان لزاماً علينا ، أن نعرف بفئات أخرى ، إلى جانب تلك التي تأسست على ملكية الأرض ، أو مستوى الدخل . ومع أن الزراعة لم تعد تعتمد إلا في الجنوب - على الرضا الصابر بتقلبات الطبيعة ، كما كان الحال قبل تعميم مشروعات الري الدائم ، ! إلا أن عدداً هائلاً من الفلاحين ، ظل يعتمد على العمليات اليدوية في زراعة التربة ، أي على الحوار بين قوة الإنسان ، وخطرات العناصر إن البورجوازية الربوية بدأت ، حيث خففت زراعة المساحات الكبيرة من الأرض - واستخدام الميكنة والمخصبات ، من كوارث الطبيعة ، أو تحكمت فيها . إن الوصول إلى المكانة الاجتماعية ، والامتياز الإداري ، كان وسيلة ونتيجة . وإشارة ملموسة لهذا التقدم في معاملة الإنسان لبيته .

تفرعت شجرة البورجوازية الآن إلى فرعين منفصلين ، أحدهما هو فرع بورجوازية التصنيع ، الذي يتمثل بجانب الأكبر في جماعة بنك مصر ، وثانيهما هو فرع المضاربة الذي يعمل في تجارة العقارات والسمرة ، ويورصة الأوراق المالية . وقد قدر لذلك التفرع أن يكون له أثر كبير على الساحيتين الاقتصادية والإنسانية معاً ، وإن لم يكن هذا الانفصال من الوجهة العملية واضحاً تمام الوضوح . إنه كان يتضمن انقساماً ، يبدو أنه لم يؤثر في وحدة الطبقة ولكنه تسبب في ظهور عدد من الفئات الجديدة المتكتلة ، وتسبب في إحداث الاختلافات بين الأفراد . وشكّل الاشتراك في الحكم مصدراً آخر من مصادر الثراء .

كان هذا الثراء وافراً وحراماً حين تستخدم الوظيفة وسيلة للرشوة والفساد وكان مشروعاً متواضعاً وسوياً في حالة الاكتفاء بالمرتب الشهري . كان موظفو الدولة والأجراء يكونون قوتين غير متساويتين في التنظيم ، وكانت كلتا الفئتين تعادل القوى التي تعتمد عليها في كسب عيشها - قوة أصحاب العمل وقوة

الحكومة - وهي قوى كانت تخضع مثلهم لذلك التقسيم في العمل ، الذي كان يحل بالتدريج والآلام ، محل الكل القديم غير المنقسم .

ولكن ما كان يجري على هذا الكل ، هو العمل على تغيير وضعه ، أكثر مما كان العمل على القضاء عليه . إن هذا الكل كان مؤسسا على الجماهير الكبيرة من جماعات القرى ، التي نتجها جميعا إلى المدينة الكبيرة ، وقيمتها الروحية - الجامع الأزهر . إن الأمة العصرية - التي كان يشاد بناؤها السريع من خلال ما يحل بها من التكمسات ، بنفس القدر الذي يشاد به من خلال ما نصيبه من نجاح كانت تركب فوق هذا المنهج القديم ، منهج آخر ينسم كسابقه بالمركزية المركزة ، وفي ارتباط مع أحدهما الآخر ، كان النفوذ المتدرج للبيروقراطيات المختلفة يشق طريقه بخطى واسعة ليغطي على نفوذ الهيئات الدينية ، بينما كانت فجوة الرموز بين التسلسل الوظيفي ، هاتين الفئتين تنسع . وفي هذه الأثناء ، كانت طبقة المثقفين - وهي تلك قوة الكلمة التي تستطيع أن تؤثر بها في الجماهير ، وقوة التحليل التي تستطيع أن تحل بها المشاكل ، أو تستطيع بها ، على أي حال ، أن تطرحها على الناس - تلعب دورا لا يتناسب مع قوتها الظاهرية المتواضعة .

وصل الكثيرون إلى مراكز السلطة ، التي كانت تتخذ شكل القوة الاقتصادية والقوة السياسية ، على أساس هذا المنهج سواحبه وانظمته متعددة . كان عدم المساواة في مستويات المعيشة ، أوفق التحكم في وسائل الإنتاج ، في كثير من النواحي هو النتيجة . كما هو أيضا العناصر المكونة ، لهذا التعقيد الوظيفي المركب . كانت مصر معتمدة على استخدام المقاييس والتعداد . وإذا كان من عادة موظفيها أن - يلجأوا دائما إلى الإحصاءات التي تكشف عن عدم المساواة الصارخ ، فإن الحقيقة كانت أن هذه الأرقام غالبا تحمي وراءها - الأحاسيس الصادقة للعزلة ، بكل ما فيها من أقطاب العنف المروع . وهكذا كان الفقر - أو الاعتراف به على الأقل - يستخدم كعذر للهروب . إن من السهل على أي حال ، أن نلقى باللوم على المستغل الأجنبي أو البورجوازي وحده ، على أن هذا أو ذاك ، هو السبب الوحيد في هذا الفقر ! إن الحقيقة أن هذا الفقر كان من وجوه كثيرة ، نتيجة لاستبدال ثقافة قديمة بأخرى جديدة ولذلك فإنه كان عملية حتمية - من بعض الجوانب على الأقل .

كان التمرد لذلك غير منقسم ، وكان يناقض نفسه جزئيا ، وكان ذلك هو السبب - إذا كان لإحساس بثقل التبعية السياسية ، قد جند الرأي العام على هذا المدى الطويل ، وعلى الأخص منذ عام ١٩١٩ ، يمثل هذه القوة ، ورسم حدودا غاية في الوضوح فإن ردود الفعل للحضارة التقنية ، وللمنطق الغربي للعقلانية ، كانت أكثر غموصا .

ولكننا يجب أن نعترف ، بأن جهوداً قد بذلت لايجاد رأي وسط بين الطرفين في كره الأجانب ، الذي كان يؤسس عادة على حجج دينية ، وبين الانتشاء الدولي للبرجوازية التي كانت تسعى إلى الربح ، ولكن ذلك كان يتضمن ظلالا ومراحل تدريجية ، وكان من خصائصه الرئيسية عدم الاطمئنان الدينيكي . إن الشعور بالغربة ، بالمعنى الدقيق لهذه العبارة قد تحول إلى قلق وجودي . كانت

الجماعات التي تواجه إحداها الأخرى في هذا الموقف ، تشكلها مركبات معقدة من العوامل المختلفة - الدور الذي تلعبه كل منها في الانتاج والمستوى الذي وصلت إليه فيه ، الطريقة التي كان يحدد بها المجتمع قيمة كل منها ، أو الطريقة التي كانت تتأثر بها في الطوارئ ، وموضع كل منها في مرحلة الانتقال من النكس القديم إلى التكيف بطرؤف العصر الحديث ، ودرجة سيطرتها على هذه العملية ، أو على الأقل - درجة إدراكها . وهكذا كان يخضع تصنيف هذه الجماعات المتنوعة ، للمعايير المتضمنة في صلب المرحلة ، التي كان يتحرك خلالها المجتمع بأكمله ، سعيا وراء الوصول إلى إعادة توحيد الذات . ثم إن العوامل الأكثر فعالية في تعديل الوضع النسبي هذه الجماعات ، كانت هي الأخرى في غاية الأهمية . فالرأسمالية والتكنولوجيا اللتان لعبتا هذا الدور في أورب القرن العشرين ، مبرزتين لدور الطبقة العاملة في الصناعة بوصفها وسيطا . كانتا منمضتين هنا إلى ظواهر أكثر عالمة وأكثر تعقيدا تضمنتها الإمبريانية واستبدان الثقافة ، أو حرصاتها على التنبؤ في الموقف . لذلك كان يقع التركيز على الأفراد والأفكار والجماعات ، الذين يدخلون في نطاق هذا الجدول الديالكتيكي . كانت هناك مجموعة من القيم تجسد أهمية بعض هذه الجماعات في خلق المستقبل على خطوط عصرية ، وكانت هناك مجموعة أخرى من القيم تمجد اهتمام جماعات أخرى لتأمين شخصية الفرد - كانت القيم والمعايير ، والوظائف الخلاقة والواقية . تلتقى في بعض الأحيان ، وتتساعد في بعض الأحيان . فهل تساعدنا هذه الخصائص المتعددة على تقدير سنوك هذه الجماعات المتنوعة ؟

إن طبقة الفلاحين ، بفنائهم من كسر الأرض ، والتصاقهم الشديد - وإن كان ذلك دون وعى بالطبيعة ، وبوصفهم واثقين ومورثين لعباء هائل من التقاليد الصارمة ، كانوا يعانون من فضائلهم ومن عجزهم . كانت هذه الطبقة كلها إمكانيات لم تتحقق . كان القاسم المشترك الأعظم ، بين طبقة الفلاحين المتوسط - طبقة صغار الموظفين ، والطبقة المتوسطة في المدن ، هو أنهم كانوا يجمعون بين قوة متزايدة للمصادرة ، وبين محارفة هائلة محفوفة بالمخاطر . وكانت البورجوازية الكبيرة بأقسامها الثلاثة - ملاك الأرض والمصارين ورجال الصناعة يشتركون في صراع القوى ، مع سلطات الاحتلال والقصر . وكانت عناصره التقدمية تسعى إلى تحالف مع الشعب . ولكنهم كانوا يستغلونه أكثر مما كانوا يخدمونه وكانت الطبقة العاملة تحاول جاهدة ، أن تخلص أدوات تحريرها الذي كان لا يزال عبدا ، من سيطرة الهروب إلى الخطب الطنانة والأعداء بالفقر . وقدم المثقفون بثقافة الغرب ، والسلطات لإسلامية ، تفسيرين متنافسين للمجتمع الموحد المتكامل ، وكان التصور الواضح هذا المجتمع ، الذي يجب أن تقدر قيمة أي شيء آخر منسوبة إليه وفي ظل العلاقة التي تربط به ، في شكل أمة لها مقومات الأمم . وكان التصور الأقل وضوحا ، في شكل وحدة متكاملة لا تزال في مرحلة التشكيل .

إن هذه الفكرة ، كن لا يمكن تفهيمها إلا ككل . إنها كانت تعوض عن عدم كفاية المصيغ المعاصرة ، بعنف تطلعاتها ، وعظم رموزها .

البحث عن هوية

إذا كانت هذه البلاد قد استطاعت أن تحتفظ بكيانها الرئيسي سليماً ، فقد كان ذلك لأنها لا تشبه أى بلاد أخرى ، إذ إنها كانت تسلم وديعة تراثها الهائل من جبل إلى جبل ، ولأن كفاح فلاحها كان يجدد روابطها مع الطبيعة دون توقف . ولم تكن تمر عليها لحظة واحدة من تاريخ الإمبريالية كانت فيها مهددة بالانقراض من الآخر ، والأول لم يعد هذا الآخر مجرد قوة مستغلة متفردة كبريطانيا أو فرنسا مثلاً ، بل لقد أصبح على الأصح ، بطريقة أكثر تحجب في مجال المسميات ، هو حضارة التصنيع ، ذات الأثر الواسع ، وبكونها ضرورة ملحة وبامتلاكها هاتين الخصيصتين ، استطاعت أن تتسلل بالقلق إلى إيمان مصر الراسخ بهويتها وأن تهدده بالخطر . ولكن ذلك لم يكن من الممكن أن يصبح حقيقة واقعة إلا عن طريق التحول ، الذي كان يحمل من وجوه كثيرة معنى التشويه وعلى هذا كان على مصر ، في مواجهة هذه النقائص الظاهرية ، للاحتفاظ بهويتها ، أن تمارس خصائصها المميزة ، وتكون بهذه الطريقة قد أعادت تشكيلها بالانجاء العام في العالم . إن هذا الوضع الديالكتيكي للشخصية الجماعية ، هو غلط عصرنا . وليس ذلك قاصراً على العرب وحدهم ، بل هو أكثر حرجاً بين الشعوب ، التي يكشف تراثها الكلاسيكي عن علاقة متينة بحضارة الأبيض المتوسط وقرابة قديمة العهد بالغرزة . لقد بلغ هذا الوضع قمة حرجه ، في بلاد المغرب حيث كان يهدف الاستعمار إلى استرداد الشرق الأوسط للكية البحر الأبيض المتوسط ، وبعبارة أخرى إلى إقامة مغرب جديد على أنقاض مغرب قديمة . ولكن هذا الوضع ظل أقل تطرفاً في مصر ، حيث لم تحاول السلطة الاستعمارية قط ابتصاص مصر في كيانها ، وحيث كان هناك دولتان عن الأقل يتناقضان على النفوذ . ولكن المشكلة هنا ، اتخذت شكل الصراع بين الشرق والغرب ، والقديم والجديد والعنصري ، «والخروج» وكان على هذا المجتمع أن ينظر إلى داخل نفسه نظرة عميقة ، محاولاً أن يجد حلاً لهذه المتنوعات والمتناقضات ، التي كانت أصعب إدراكاً في عالم العقيدة والشعور والمذهب ، منها في عالم

نسبة والاقتصاد ولكنها كانت في الوقت نفسه تكشف عن مرحلة معينة في التاريخ وعن موقف معين في العلم.

التوفيق إلى الأصالة

على مدى الثلاثين عاماً الماضية ، منذ أيام الشيخ محمد عبده ، أشعلها المؤمنون المصريون حرباً على البدع الفاسدة والتقاليد العفنة بهدف استبدالها بالتقاليد الأصيلة ولتحديث الصالح . إن هذا الموقف الشديد الإزعاج ، في الحالات المختلفة ، الإيجابية منها أو السلبية ، كان ينعكس في كل كتب التراجم في هذه الفترة

وهذا هو الأسلوب الذي يطرح به أحمد تيمور هذه القضية : - تركت المدارس حين بلغت العشرين بعد أن حصلت على ما يقدمونه هناك من تعليم . وحميت معتقداتي بصفة هذا النوع من التعليم . فمذنب طفولتي كنت مني بالإسلام وما فيه من سحر - بالسيرة النبوية ، ومناقب الصحابة وأولياء الله والخلفاء الراشدين . كان بعض هذه الأشياء بشرح صدرى ، وكان بعضها يقبضه . فقد كانت في هذه السير بعض الشهوات التي تغلقني . وكنت أقارن ما فهمته من الأهداف والغايات في التأموس الإلهي ، بما يمارس في أيامنا من بدع فاسدة . وكنت عاكفاً ما أقصد إلى كبار علم الأزهر . أملاً أن أجدهم حلاً لهذه المشكلة ، ولكني وجدتهم أكثر التصديق والتصديقاً من عامة الناس هذه الخزعولات .

وكنت على وشك بأن أصارحهم بأن سلوكهم غير جدير بالإسلام . ومع ذلك ، فيما أن يكون الدين نسيجاً من الأساطير والخزعولات ، وفي هذه الحالة ، تصح هذه المعتقدات وممارستها شيئاً غير مقبول عند الرجل السوي . وإما أن تكون معتقداتنا مؤسسة على الحق ، ولكنا لا نأخذ القدرة في نفوسنا على قبولها بسبب عقوبنا وعدم تفواننا ، ونزوع قلوبنا المتأصل إلى المزوات الدنيوية .

إن هذا الحوار المأسوي بين الماضي والحاضر وبين المثل الأعلى والواقع يسيطر على حياة هذا الجيل بأكمله ولما كان هذا الحوار يشمل الأوضاع العالمية ويستعصي على تعريف واضح ، ويستند إلى الروابط التقليدية التي تصل الفرد بالمجتمع والتأموس الإلهي ، فإن الحل لهذه القضية ، يكمن في مسلك الرجال أكثر مما يكمن في معتقداتهم الدينية ، وأكثر من هذا ، في تطوير الرموز الجماعية - كالأزهر .

أنشأ على ماهر في أوائل ١٩٣٦ ، مسابقة أدبية . ومن بين الموضوعات - العشرة التي اختارها لهذه المسابقة ، كان أولها عن رسالة الأزهر في القرن العشرين وكان ثانيها ، عن دور اللغة والدين والعادات ، كأسر للاستقلال . العادات ؟ هل كانت كل هذه العادات بريئة ؟ ولماذا كانت تتدخل تدخلاً عميقاً في شخصية الشعب المصري ؟ عند هذه النقطة أثبت عامة الأثار الدكتور سليم حسن ، أنه يمكن تتبع أثر معظم هذه العادات إلى مصدرها ، في مصر الفرعونية . إن الحقيقة - أن «المصرية» - إذا استخدمنا الدبالكتيك - بتوحيدها بين التصورات الفرعونية والعربية ، قد ألغت المعارضة بينها . ولكن كان هناك نقضة أخرى ، زادت من المعارضة بين الشرق والغرب :

في مسابقة على ماهر ، كانت هناك موضوعات أخرى تستحق الملاحظة . كان هناك موضوع البطالة . ثم موضوع التعليم ومدى إسهامه في بناء الدولة ، إلى جانب الحياة الدستورية ، وتقديم الفلاح ، وإسهام تحرير المرأة في الخير العام . وأخيرا ، تأليف نشيد وطني . إن الموضوعات العشرة ، حين نأخذها ككل - ونحترم الأولويات التي روعيت في وضعها ، تظهر لنا الصورة التي كانت المشكلة تظهر فيها في تلك الفترة . وكانت هيئة الحكم التي اختيرت لإعطاء الجوائز تشمل إلى جانب شيخ الأزهر الشيخ مصطفى المراغي ، شخصيات أخرى التقيا بها قبل ذلك ، كلطفي السيد ، ومكرم عبيد ، وأحمد عبد الوهاب ، والفراشي ، وحافظ عفيفي ، وسبي الدين بركات ، وطلعت حرب ، وعلى الشنسي . كانت قائمة متنوعة ، كما كانت مهمة . ولم يكن جميع المرشحين من الغواة فقد كانت اللجنة تشمل شخصيات معروفة مثل : زكي مبارك العالم المشهور ، ومصطفى صادق الرافعي الذي أعلن معارضته الجدلالية الضاربة ضد طه حسين ، وغيرهم .

وحدد المقال الذي فاز بجائزة موضوع الأزهر ، بعض الأفكار الرئيسية - كالحاجة إلى نشر تعاليم الرسول بين العامة ، واقتلاع جذور الوثنية أو ما يذكرنا بها كالضراعة إلى أضرحة الأولياء ، ثم لقاء العائلات على الجماهير . وهكذا تأكد دور الدين بصورة مشددة ، بسبب القيود والبدائل التي فرضها عليه التحديث . لقد شعر الدين بأنه معرض لضغوط الغرب ، من داخل مصر ومن خارجها ، إلى جانب تعرضه فوق ذلك إلى الردائل الداخلية . ولذلك فإنه سعى إلى تحديد موقفه في مواجهة جميع الأخطار - الكفر ، الطوائف الإسلامية والمسيحية ، التحول من الإسلام إلى المسيحية ، الإشتراكية . ثم الصهيونية .

ولكن خطر الصهيونية ، يستحق هنا مزيدا من التفسير . إن الحالة قد أصبحت شديدة الاختلاف عما كانت قبل قيام الحرب الفلسطينية بإثني عشر عاما . إن إحساس العرب بالخطر الذي كان يهددهم في فلسطين ، لم يكن يتصور أي ردود فعل تنسب بالمعاداة للسامية . في مصر كان هناك يهود في دوائر - الأعمال ، وفي القصر وحتى في الوزارة . وعاليا حين كان يحتاج أحد أصحاب المراكز الكبيرة إلى إجراء عملية جراحية ، كان يذهب إلى المستشفى الإسرائيلي في القاهرة .

وإذا كان هناك أي حديث عن العنصرية في مصر في عامي ١٩٣٥ - ١٩٣٦ فقد كان مصدر هذا الحديث في أوروبا . وكان يقصد به الإضرار بالعرب . صدر قرار في نورمبرج في ٣٠ أبريل ١٩٣٦ ، يقسم شعوب الأرض إلى درجات متفاوتة من حيث العرق . صنف ذلك القرار الأتراك في زمرة الأريين سدة الأرض ، ولكنه يحل بهذه التسمية عن المصريين والإيرانيين وباقي شعوب الشرق الأوسط . ودفع لحقد صحافة فرنسا إلى التأكيد على هذا التصنيف . واحتج نشأت باشا ، سفير مصر في برلين ومستشار الملك فؤاد وموضع ثقته ، على هذا القرار ونجح في الحصول على وعد بأن حكومة النازيين في ألمانيا ، ستعامل المصريين على قدم المساواة مع الأتراك . هناك شيء مضحك وبغض معا ، في هذا الحوار . يجيب الب ، من تقارير الصحافة أن أول مطهر لمعاداة السامية ، كان كتابة على حائط في بور سعيد في أوائل أكتوبر ١٩٣٦ ومع ذلك فقد كان لمصير متابعيه ، لا مع طائفتها اليهودية ، بل مع طوائف أخرى .

إن مشكلة تعايش الإسلام مع المسيحية في مصر ، كما في الشرق الأوسط ، كانت تدبّر بما يشوها في بعض الأحيان من كراهية مريرة ، إلى الظروف السياسية التي جعلت المسيحية - بمصادفة لامت بصلة إلى الإنجيلية - هي عقيدة الإمبريالية أو كما وصفها فرحات عباس الجزائري في تلك الفترة - عقيدة القوارب المسلحة . وكما رأينا من قبل ، فإن الإسلام قد قدم نفسه ملتجأ وملاذأ لهوية مصر المهددة ، وبذلك أصبحت هذه الهوية لهذا السبب ، أكثر قابلية للتأثر بالجروح ذات النوعية الروحية كان المبشرون في بعض الأحيان ، يحاولون إغراء نفر من المسلمين بتغيير دينهم ، وعند ذلك كانت الجماهير تهب للتصدي لهم ، ويحاول المثقفون أن ينصحوا بالتسامح . حدث ذلك في عام ١٩٢٨ حين وزع بعض المبشرين الأمريكيين ، منشورات دينية على طلبة الأزهر فتج عن ذلك عدد من الحوادث ، وقامت عليهم حملة فورية ضارية في الصحف . وفي ١٩٣٢ ، نشأ عن تحول بعض المسلمين إلى البروتستانتية ، بتأثير بعض رجال الإكليروس في الجامعة الأمريكية ، إندلاع للمشاعر الغاضبة . وأوقفت الحكومة المصرية في الحال إعانتها لهذه الجامعة . وأنتج الكثيرون من مشاهير الكتاب ، كتباً عن الإسلام . وظهرت في السوق وفرة من الكتب عن السيرة النبوية الإسلامية . وأسهم في هذا النشاط . جميع ذوى الأسماء الكبيرة - كحسين هيكل ، وأحمد أمين وطه حسين والعقاد ، وفي الثلاثينيات . شعر عدد من الصفوة المستتيرة أن الواجب يقتضيهم أن يدافعوا عن الإسلام ، ضد أولئك العلماء الذين يحاولون الخط من قدره من أمثال الأب ليمتز ، أو حتى ضد أصدقائهم من الأدباء ، مثل إى . ديرمنجم . وكان المصدر الثالث للتوتر في العلاقة بين المسيحية والإسلام ، هو تحوّل الأقاليم الإستوائية في السودان إلى إعتناق مبادئ الكنيسة الإنجيلية . وقام جدل كثير في الصحافة عن هذا الموضوع عام ١٩٣٦ .

كان هذا هو السياق الذي يفسد العلاقات في بعض الأحيان بين الأقباط والمسلمين رغم أن الطائفتين قد وجدتا في تأكيد «مصريتهما» متبراً مشتركاً ، وكثيراً ما أكدتا وحدتهما في الجهاد الوطني . ولكن الموازنة بينهما ، على أى حال ، ظلت تراعى بدقة . وروى عن زغلول ، أنه قال على سبيل المزاح . إن أحداً غيره كان لا يجزئ على الاحتفاظ بعضوين من الأقباط في وزارته ، فهل كان التحاسن سيجرؤ على توسيع هذه «الفتحة» في يوليو عام ١٩٣٧ كان هناك حديث عن ضم الميناوى باشا إلى وزارة التحاسن ولكن ذلك لم يتم بسبب رد الفعل الذي قوبل به هذا الخبر من الرأى العام . ولكن الذي أزعج الإسلام ، لم يكن الصدع الذي يحدث في بعض الأحيان في العلاقة بين - المسلمين والأقباط ولا كانت تلك الانفجارات الشاعرة ، التي كانت تحدث بسبب جهود المبشرين . لقد كان الإسلام هو مجرد الاسم الذي ينطوى تحته «الكل» المائل الذي كانت التغيرات الجارية تهدد إحالته وتكامله . وكان المطلوب من الجماعات الدفاعية التي أنشأت في ذلك الوقت - كجمعية الشبان المسلمين (١٩٢٨) أن تكون رمزاً أكثر منها مضموناً روحياً ، ورسالة أكثر منها عقيدة راسخة لا تقبل الجدل (دوجا) وكان هناك جماعة للإخوان المسلمين ، اتخذها مقراً رئيسياً في قبة الغورى ، في المدينة القديمة ، تحت رئاسة عبد الرحمن عزام ، الذي أصبح بعد ذلك ، أميناً للجامعة العربية .

في السابق كانت الجماعة الإسلامية تضم كل شيء في كيانها . وبهذا الوصف ، لم تكن هناك حاجة

إلى عدها ، أو السيطرة عليها . والأصح أن خلافاتها الداخلية ، كانت تتبع الاختلاف في تفسير القرآن أو إقامة الشعائر . ومع أن هذه الخلافات كان لها نواحي سياسية واجتماعية ، إلا أن تأثيرها ، ظل محصوراً في علاقات هذه الجماعة مع نفسها وإخلفائها . أما الآن فقد أصبح من الواجب أن توجه المعركة ضد الغرب ، ليس بسبب اختلافه في العقيدة ، بل بسبب سيطرته في الجانب الأكبر . كانت المعركة ضد الغرب ، وكان ذلك يعني أن يرت في علاقة مع الغرب ، في حدود قبول ما يقدمه إليها هذا الغرب ، أو حدود رفضه ومقاومته . واكتسب الاتحاد الحماسي القديم قوة جديدة ، في المدى الذي كان فيه احتجاجاً إجماعياً موجهاً إلى المعتد من تراب الإسلام ، ولكن هذه الحركة تفرقت في نفس الوقت إلى جماعات صغيرة . اتخذت لها أوضاعاً مختلفة في هذا الصراع . ولأحاجة إلى القول ، إن الصراع كان موجهاً ضد الآخرين وضد النفس معاً . وعلى ذلك فقد كان هناك عصريون وتقليديون واتجاهات معتدلة ومتمردة ، ومسايرون للعرف والعادة وإرهابيون .

في عام ١٩٣٧ ، أثناء مناقشة عن تحديد النسل ، قامت إحدى الشخصيات الغربية على مثل هذه اللقاءات ، بتوجيه الكلام إلى الحضور . كانت هذه الشخصية لرجل يدعى حسن البنا . وكانت هذه الحلقة الدراسية قد اجتمعت تحت رعاية الجمعية العالمية لكليات الطب ، ولذلك فقد كان يسود هذا الاجتماع جو دولي ، كان حوقلة وحمدلة هذا الشيخ فيه رتين غريب على أسماعه . كان هذا الشيخ ابناً لأحد صنّاع الساعات في باب زويلة ، وتخرج من كلية دار العلوم ، وبدأ حياته العلمية مدرساً في الإسماعيلية . وقد أزعجه شديداً ، ما رآه من ترف وعنجهية موظفي القنال الفرنسيين هناك . وضد الاتجاه العام الذي بدأ يتحرك فيه تطور العالم الإسلامي وفي ذات اللحظة التي ينتقل فيها هذا العالم من مرحلة اللاهوت إلى مرحلة التاريخ حاول هذا الشيخ أن يعيد صبح التاريخ مرة أخرى بلون الدين . واستخدم لهذا الهدف على التعاقب ، قوة الخطابة وتأثيرها في الجماهير ، وإغراء النشاط السري . وكان موقفه مضاداً تماماً لموقف علي عبد الرازق ، وللمذهب العقلي للمصريين الذي استطاع أن يجذب إليه التأييد القوي لرجال تنوعت أوصافهم وأمطاطهم إلى حد كبير . من أمثال طه حسين وسلامة موسى ، من الإنسانيين الليبراليين ومن الاشتراكيين وكان موقفه بعيداً عن موقف الإسلام التقليدي ، كما كان بعيداً عن المبادئ الإصلاحية للشيخ محمد عبده .

وحوالي هذا الوقت توفي الشيخ رشيد رضا محرر المنار ، والمفسر الأمين في حدوده الضيقة - لتعاليم الشيخ محمد عبده . وحضر إلى جنازه ، الذي مثل الشبان المسلمين فيه عدد كبير ، منهم الكثير من شخصيات المجتمع من السياسيين من أمثال الدكتور شهبندر ، رئيس لجنة الفلسطينيين السوريين ، التي كانت من ألد أعداء فرنسا ، والتونسي عبد العزيز الثعلبي ، مؤسس الدستور القديمة والشيخ طنطاوي الجوهري ، الذي كان يمزو إلى القرآن كل صفات الموسوعة الجامعة وفريد وجدى الأديب العالم ، وأسمد داغر الصحفي الماروني والوطني العربي ، وكثيرون غيرهم . وكما كانت العادة ، أُلقيت خطب التأيين والقصائد والعهات الكثيرة . وأرسل الأمير عمر طوسون برقية يعتذر فيها عن الحضور . وباعتصار كان هذا الجنازة حدثاً اجتماعياً هاماً في القاهرة .

ولى نفس الوقت ، كان هناك جدل كبير في الصحافة ، حول شرعية ترجمة القرآن وإذاعته : وكانت هناك مقالات نقدية عن الكتب الدينية ، ككتاب الدكتور زكي مبارك عن «الصوفية» في الإسلام وكتاب عبد الحميد المشهدي «صور إسلامية» الذي يقع في بضعة أجزاء ، كان الثال منها قد ظهر لتوه ، وفيه مقدمة بقلم فتحى رضوان . كانت هذه العلاقات المتداخلة بين الدين والأدب والسياسة ، من خصائص هذا العصر . وفي هذه الأثناء ، عقدت حفلة تأبين للأستاذ نالينو أستاذ الأدب العربى في الجامعة المصرية القديمة في دار الأوبرا ، المكان المفضل للحفلات شبه السياسية ، وشبه الأدبية .

وكانت الجامعة تفخر بمنح الأستاذية الفخرية ، للأجانب العظام . وأصبح جمع اللغة العربية الذى أنشأه الملك فؤاد ، وكان يعز به ، منبراً دولياً . وقد استقبل عددا من المستشرقين ، منهم العالم في فقه اللغات نوليتمان ، هـ . أ . د . جيب المولود في مصر ، العالم الممتاز في كل علوم العرب وفنونهم ، القديم منها والجديد ولوى ما سببتون الذى وهب نفسه لإعادة الكشف عما غفل عنه الأولون في الأعماق . وكان الهدف الثابت لهذا المجمع هو الكشف عن التراث ، وتصوير اللغة .

إن قضية اللغة ، كما تبين من الهزة العنيفة التى أثارها كتاب طه حسين «في الأدب الجاهل» كانت مرتبطة بروابط لا حصر لها بقضية العقيدة الدينية وكانت القضيتان مرتبطتين برابط لا فكاك منه بقضية الأمة .

ولكن هذا التوحد - الذى كانت نواحيه المتشعبة تشمل مقاومة التجديد وتشمل الأمل - كان يتفرق في كل اتجاه إذا ووجه بالصراعات المعاصرة ، وكان يخضع لتقسيم ضرورى في الوظيفة . إن قضية اللغة ، كانت مدنية إلى حد كبير ، للمسيحيين الشرقيين ، وكذلك للنموذج الغربى ، كى تظل لصيقة بإخلاصها للإسلام . إن فكرة اكتساب أى بلد لقوميات الأمة ، كان مصدر الإيماء بها - بطريق المباشرة أو رد الفعل - هو الأجنبى الذى كان يوجه إليه الصراع . إن السياسة المؤسسة على العقيدة والى تدين الطريق الذى يسير فيه العالم الخارجى لم تكن لتتغن بالدخول في صراع مع التطور العلماني للغة والدولة فحسب ، بل كانت مستحاول أيضا أن تثبت في علاقتها مع هذه العقيدة - ما كان النازيون في أوروبا يحاولون في نفس هذه اللحظة أن يثبتوا في علاقتهم مع القومية - المبالغة والتشوية .

إنسان ديني

يجب أن نكرر هنا ، أن الإسلام في مصر كان قد دخل في تلك الفترة ، مرحلة من الحيرة وتقصى الحقائق ، وكان يخضع لتجارب متنوعة تتعلق بالشكل والعقائدية معا ، ومع ذلك فقد نجح بعض الأفراد في تحقيق نوع من الموازنة ، خلال عاصفة التغيير التى عيب على البلاد . كان الشيخ مصطفى عبد الرازق أحد هؤلاء . إن كل من عرفه يؤكد الطابع المميز الذى تركه على جيله .

وُلد مصطفى عبد الرازق عام ١٨٨٢ ، في قرية «أبوجرج» من أعمال مركز بنى مزار التى تقع على

مسافة حوالي ٢٠٠ كيلومتر جنوب القاهرة ، فلقد كان صعيديا . وكانت له سمات أهل الصعيد الجادة ، في حركاتهم المثبثة ووقارهم المتحفظ ، إلى جانب نوع من الصقل العام ، في إشارته وأفكاره . وكان لا يزال يرتدى ملابس العلماء التقليدية الجبة والقفطان والعمامة ، وإن كان قد تخل عن ارتداء «المركوب» واستبدل به حذاء أوروبا . ولقد صحح هذه المفارقة في برزه ، بإجراء تعديلات أخرى . فكان يختار الألوان الجذابة الجريئة ، وإن كان الشكل العام لآناقته على تميزه ، أبعد ما يكون عن التبذل . وكانت سمات وجهه مريحة للنظر وتتميز بالوقار ، وكان ما في شخصه يشع بالمعطف والمودة ويوحى بالتفوق . وكانت حكايات تحكي عن تسامحه الذي كان يضرب به المثل من تلك الحكايات ، أن صدق كان يطلق الجواسيس في أثره ، لما كان لأسرته من اتصال وثيق بحزب الأحرار الدستوريين .

ولوحظ ذات يوم أن أولئك الجواسيس ، قد استطاع أن يجد طريقه إلى البيت الكبير . في فترة الغداء . ولما كشف أمره ، أوشك خدم الدار على الانقضاض عليه ولكن الشيخ حال بينهم وبينه ، ودعاه للجلوس إلى المائدة ، وعامله بلطف وأوصله بعد ذلك إلى بيته . وكان ذلك درساً للجميع .

إن المرء يستطيع أن يفهم ، مقدار المكانة التي كانت لمثل هذا الأستاذ بين طلبته العديدين في الجامعة ، التي ظل يحاضر فيها على مدى عشر سنوات عن الفلسفة الإسلامية . وكان يضم إلى تلمذته في علوم الدين ، منج الثقافة الغربية التي حصل عليها في فرنسا . فلقد عاش عامين في نيون ، حيث كان يحاضر في الشريعة الإسلامية . وحين رجوعه إلى مصر ، شغل العديد من وظائف الدولة الكبيرة . فكان على التوالي سكرتيراً عاماً للمعاهد الدينية ، ومفتشاً على المحاكم الشرعية ، وأستاذاً للفلسفة الإسلامية في الجامعة (١٩٢٧-١٩٣٧) ثم وزيراً للأوقاف عام ١٩٣٧ ، وفي عدة مناسبات أخرى لاحقة وفي عام ١٩٤٥ ، رجع إلى الأزهر بوصفه شيخاً له .

ولكن الأزهر لم يكن من السهل السيطرة عليه ، حتى لرجل يتمتع بكل هذه المزايا العظيمة التي كانت للشيخ مصطفى عبد الرزاق . فبعد ظهر أحد أيام شهر فبراير ١٩٤٧ نزل من مكتبه حين سمع هتافات عدائية ضده من بعض طلبته المتجمهرين . فاكتمى بالابتسام ولكن أكثر الطلبة تحمراً لا يمكن أن يخلوا باحترامهم على رجل القلم الأصيل وعلى ذلك فقد استطاع أن يمشي طريقه مع الطلبة الذين كانوا يفسحون له الطريق حتى وصل إلى عربته ورجع إلى بيته وأمر بإعداد الحمام له وبعد أن اغتسل استراح بضع دقائق ثم أسلم الروح .

موقف ثقافي (١٩٢٩ - ١٩٣٠)

إن مشكلة المصالحة بين الأصيل والمستحدث ، التي حلها الشيخ مصطفى عبد الرزاق بسلوكه ، أكثر مما حلها بتعاليمه ، وجدت ساحة للتجارب ، وتعبيراً خاصاً بها في الأدب . ولكن هذا التعبير لم يعد امتيازاً قاصراً على الصنف ، ولا محصوراً في نطاقها وحده . بل أصبح واجبه الأخلاقي الآن ، أن يكون في متناول الناس جميعاً .

كان المسرح والسينما وسيلتين صالحتين للوصول إلى هذا الهدف ، حيث إنها ولو من الوجهة التجارية وحدها - بقرضان مقدما وجود الأعداد الكبيرة من المشاهدين وكان مسرح الكوميدي فرانسيز ، وعلى رأسه مادلين رينو وجان مارشا ، قد سجل منذ وقت قريب نجاحا عظيما في دار الأوبرا في القاهرة ، وأقام شوقي بك الشاعر حفل استقبال لتكريم هذه الفرقة . ولكن هذا النصر للمسرح الفرنسي في مصر ، يقابله النجاح الشعبي الأوسع مجالا للمسرح الوطني . فافتتحت فاطمة رشدي موسمها الرابع في مسرح برناتيا ، بمسرحية مصرية من تأليف سليمان نجيب ، كان موضوعها يتعلق بوقار مهنة التمثيل وكان يوسف وهبي ونجيب الريحان يتناحسان على نيل الحظوة عند الجمهور . وتخصصت الصحافة عددا كبيرا من صفحاتها لهذا الشكل الفني ، الذي إن لم يكن قد وصل إلى مستوى التجارب الجريئة التي قام بها منذ بضع سنين ، إلا أنه كان مع ذلك مقبعا بالحياة .

وكانت صور مشاهير المغنيين والمغنيات والراقصات ونجوم السينما من الجنسين تغطي الجدران في كل مكان . وقد اعتبر فيلم « بنت النيل » ميثرا بالأمل . ولم تسمح أم كلثوم التي كانت تلعب دور البطلة الحبيبة فيه ، للبطل بأكثر من تثليل يدها !

فهل كان هؤلاء النجوم الجدد - وهي كلمة أضيفت حديثا إلى اللغة بمعناها الجديد - سيضعون أدياء مصر في الظل ؟

كانت الكتب التي يتحدث عنها الناس في تلك الأيام ، هي كتب أحمد أمين عن « فجر الاسلام » (نشر الجزء الأول في ١٩٢٨) وكتاب زكي مبارك عن « فن النشر » وكتاب طه حسين عن « تاريخ الأدب » وكان عبد الرحمن الرافعي قد نشر لنوه أول جزء من مسلسته التاريخية وكان العقاد يعتبر الكاتب الكبير الوحيد الذي لم يحن رأسه قط للسلطة . ولكن الأكثر شعبية من كل ذلك ، كانت كتابات شوقي « أمير الشعراء » وكان ذلك يثير غضب العقاد الذي كان مجادلا لا يرحم ، كما كان شاعرا حسودا . وفي نقد العقاد لكتاب المازني عن رحلته إلى الحجاز أبدى عجبه من أن مصر وهي ألصق كل أمم العرب بالغرب ، لا تعرف إلا أقل من القليل عن الشرق . وكان ذلك فعلا موقفا حافلا بالمتناقضات . ولكن حركة تهدف إلى الإصلاحات الدينية والأدبية والسياسية ، تصدت لهذه المشكلة والسعي إلى إيجاد حل لها . ولم تكن هذه الحركة بريئة تماما ، فبراهمتها لم تكن براءة حركة أخرى تريد صبغ الشرق بالصيغة الغربية . وكان من الغريب مثلا أن نجد الأمير محمد علي يحاول أن يلعب دور الرائد في الوحدة العربية ، في سبق لأحداث التاريخ .

قامت إحدى المجلات الأدبية ، بتحقيق شمل الكثير من مشاهير الكتاب ، موجهة إليهم السؤال التالي - ما هو الحدث الذي لعب أهم الأدوار في تطوير أفكارك ؟ . وهاكم بعض الإجابات على هذا السؤال : قال فريد وجدي إنه فقد إيمانه حين كان في السادسة عشرة ، بسبب مراهة في دمياط من بعض الحرفات التي كانت تسيطر على عقول الناس ، وبعض الأفكار الرجعية التي كانت تتحكم في سلوكهم . وقال شوقي إنه حين كان في المنفى في برشلونه في عام ١٩١٤ ، استبسط منهاج يضم التراث العربي إلى

ثقافة البحر الأبيض المتوسط . وقال المحامي الكبير الهلياري ، إن تعاليم الأفغان قد تركت ، في نفسه أثرا باقيا لا ينمحي . وقال منصور فيهي ، إنه في صباه المبكر ، أحس بنوع من الحب الأفلاطوني البريء لفتاة مسيحية ، وحين ذهب بعد ذلك إلى باريس للدراسة ، قابل فتاة روسية ، قدمت إلى المثل العليا الاجتماعية . وقال أحمد شفيق رئيس الديوان الحديوي ، إنه طرد من وزارة الأوقاف ، وعومل بعد ذلك أسوأ معاملة من الحديوي عباس الثاني الذي ترك مصر من أجله ، وتبعه إلى القسطنطينية . وقال الشيخ مصطفى عبد الرزاق ، إنه فوجيء ، حين كان يعاني من المرض واليأس أيام دراسته بالأزهر بزيارة من الشيخ محمد عبيد ، أعادت إليه الأمل من جديد . وقال الصحافي عبد القادر حمزة ، أن الذي أثر فيه أعمق تأثير هو سماعه لخطاب من زغلول ألفاء في فندق ماجستيك . وقال حمد لباسل ، إن الذي أثر فيه هو أسفاره إلى البلاد الأجنبية ، التي صقلت فيه البدوية وأكملتها . وقال المازني أن ما أثر فيه هو الحادث الذي أصابه بالعرج ، وإحدى الروايات الروسية التي قرأها في نوبة من اليأس ، وأوحى إليه بالحب البنوي للطبيعة . وقال توفيق دوس إنه كان يريد أن يكون طبيباً ، ولكنه عرف أن القانون هو المهنة التي خلق لها ، حين سمع إحدى المرافعات في محكمة الأزيكية . وقال الشاعر خليل مطران أن الذي أثر فيه أكثر من غيره ، هو شعوره بالمدلة في سعيه إلى الحصول على اشتراكات الناس في ديوانه . وقالت الكاتبة الشهيرة مي ، إن الذي أثر في حياتها تأثيراً حاسماً ، هو نسخة من القرآن أهداها إليها لطفى السيد ، إلى جانب تأثير الريف عليها .

إن من ذكرناهم هنا ، كانوا جميعاً في قمة الشهرة . والأرجح أننا لو تناولنا من هم أقل مستوى من هؤلاء ، في درجات النجاح الاجتماعي ، لوجدنا لهم مواقف أخرى يعبرون عنها بأسلوب أكثر عتفاً ، وأشد مراعاة . فقد كانت هذه هي الفترة التي امتلأت فيها أعمدة الرسائل في الصحف ، بالنسائلات الساذجة المبررة ، والتي كانت فيها فكرة الانتحار محل الاهتمام والتحقيق ، والتي كانت فيها الأزمة الاقتصادية التي ظهرت هنا في صورة مفارقات مروعة بين حال الأغنياء وحال الفقراء - تبدو كما لو كانت مصحوبة بأزمة أخلاقية . بعد مرور مائة عام ، ماذا سيحدث لهذه البلاد الساخطة القلقة ؟ كان هذا هو السؤال الذي وجهه جرجي زيدان ورجع صدها إبراهيم المازني . ما هي الصورة التي ستكون عليها مصر ، بعد عشر سنوات أو في الغد المتطور ؟ كانت هي الفكرة الرئيسية ، التي تدور حولها كتابات الكتاب المعاصرين

من الاستيطان إلى التمرد

لم يكن مجرد صدفة ، أن احتل تطور الأدب تلك المكانة الكبيرة الأهمية في مصر التي يقع فيها أكبر مجتمع إسلامي ينتمى إلى منطقة البحر الأبيض المتوسط . لقد أشرت قبل ذلك إلى أن تقدم المسرح في مصر ، كان يرتبط ارتباطاً وثيقاً بتلك النهضة السريعة في نواحي الحياة الوطنية ، بعد الحرب العالمية الأولى ، وكيف ظهر أثناء ما أصاب هذه الحياة من تدهور في أواسط العشرينيات ، كتاب من أمثال توفيق

الحكيم وطه حسين . إننا سلتنى مع هؤلاء الكتاب مرة أخرى في هذه الفترة التي نحن بصددھا بل وبعدها أيضا .

لم يكن توفيق الحكيم سلبيا . وحين ذكر في كتابه ، «عصفور من الشرق» - تلك النقيضة المفضلة عند جهله ، بين الشرق الذى يمثل القيم الروحية ، والغرب الذى يمثل القيم المادية ، فإنه لم يكن بالتاكيد ، واقعا تحت هذا التقسيم في الوظائف . إن أمانته في مراقبة الواقع ، كانت تقبه من التوقع في هذا الزلل . وكان العمل الذى أكسبه الشهرة الكبيرة في الخارج ، هو العمل الذى سجل فيه تصادم الذهن المصقول مع فجاجة الحياة الريفية . فهو يسجل في كتابه «يوميات نائب في الأرياف» (١٩٣٧) دون تسامح ولكن بنوع من التعاطف ، صفات تلك الشخصية التي أسس فهمها في كل العصور - شخصية الفلاح .

كان الحكيم نفورا بطبعه من تلك الفرائز العتيقة ، التي كان تيمور يعتبرها أساسية وكان يستخدم في أسلوبه النبرات الحافظة المكتومة ، إنه لا يرفض ، بل يتساءل . إنه يتحدى الواقع ، ولكنه يحبه حبا شديدا . وهو يضع الأمانة فوق كل اعتبار . إن إحساسه بالسحر يشترك مع إدراكه للواقع ، ليصنع لنا من ذلك المزيج ، السخري أو الرمز . إن أهمية الرمز عند الحكيم ، يمكننا أن نتيبها من سطره الأتية - وماذا يكون مصير الإنسانية . وماذا يتبقى لها من قيم ، إذا هي جردت من رموزها ؟ إن الرمز في ذاته لا شيء ، ولكنه في الحياة الإنسانية كل شيء . ومع كونه لا شيء ، فإن وجودنا كله مؤسس عليه ! ولكن ما يعنيه بالرمز يقتضيها شيئا من الدقة إنه لا يعطى هذه الكلمة المعنى الحرفي الذي يحدده الرمزيون الأوروبيون ، أو مقلدوهم لشرقيون مثل بشر فارس . ثم إن هذه الكلمة ليس لها أي إجماعات دينية في تصوره . إنها أقل توكيدا لئله على العالم الروحي ، منها على العودة إلى رحم الأشياء . وهي في الوقت نفسه ، تعاطف - لا انحياز فيه ولا تأييد - نحو جميع الأشياء وهو تعاطف لا يتضمن القبول ، بل مجرد الفضول . إن الرمز يلقى الضوء على الأشياء ويضفي الأهمية والدلالة على الحياة .

إن مثل هذا الموقف ، قد شجع الكتاب العرب على الاستبطان المكثف ، وشجعهم في الوقت نفسه على مضاعفة الرقابة ، كما يتبين لنا من الرواد الآخرين للرواية المصرية . في رواية ، «أديب» (١٩٣٥) يصور طه حسين أحد أولئك المثقفين ، الذي ربما كان قد التقى به في أحد فصول الجامعة القديمة ، ولعل ذلك كان في إحدى محاضرات ناليسو . إلا أن أديب كان شخصية لاجذور لها ، فقد كان مصابا بالعصاب . ويصاب أديب في فرنسا بكارثة ، بسبب بعض العلاقات الغرامية الشافهة ، التي يراها بروكلمان الرجل الفاضل ، مدعاة للحيرة والاستغراب إن حياة أديب هي الإخفاق على طول الخط . وتنتهي هذه الحياة بالجنون والإدمان على المخدرات ، وأخيرا بالموت . ولكنه يترك حقبة حافلة بالكتابات التي تعطى انطبعا آخر . إن هذه الكتابات بالطبع ، كانت كتابات طه حسين ، الذي أمكنه أن يتم الرحلة التي هزمت أديب .

ولعل طه حسين بسبب ما عاناه منذ طفولته إلى ما بعد ذلك ، قد استطاع أن يعثر في الألم والشجاعة ، على ذلك المركب الذي يمد المرء بالقومات التي يفتقدها مواطنوه كم كان يحتاج هذا الموقف إلى

صلابة هائلة في الحلقي ! لقد كان شخصية تعتمد في بنائها على كرم الأخلاق ، أكثر مما تعتمد على القوة الغاشمة . ثم البحث بعد ذلك عن المعاني العميقة ، في تصويره لامرأة تصنع مصيرها في صبر ، ونداء الكروان؛ إن سعى أمانة وراء تحقيق الذات ، في محيط هبط مستواه إلى الحضيض - حيث الاغتصاب والانتحار والقتل ، هو قضية مدروسة ببراعة لم يسبق لها مثيل في تاريخ الكتابات العربية حتى ذلك الوقت .

ونرى نفس هذا التكبير في النضج ، في رواية «سارة» للعقاد ، التي يحاول أن يعالج فيها ذلك الموضوع الصعب ، الذي يتعلق بشكوك الحب ، وخيانة المحبوبة . ويجب علينا أن نذكر أيضا ملكة المازن العاطفية ، وإن كانت أدنى مستوى . فقد استطاع المازن أن يترك طابعه على هذه الفترة ، في مجال الشعر والنقد بروايته الأولى «إبراهيم الكاتب» (١٩٣١) وتكملتها «إبراهيم الثاني» (١٩٣٣) والكتابان يشكلان «أوديساء» جديدة لعقلا ، وقع في شباك ثلاثة أنماط من الحب .

إن هذا الأدب في الثلاثينيات في مصر ، أصبح ينظر إليه الآن على أنه عتيق من حيث الأسلوب . أما من حيث المضمون ، فلعله كان يدين أكثر من اللازم ، إلى النموذج الغربي المقلد ، سواء أكان هذا النموذج عظيما أم غير عظيم ، وكان من أبسر الأشياء بعد ذلك أن يتحول هذا الأدب إلى «تقديرات عاطفية» من النوع الذي كان في ذاته خصيصة لمستوى خاص من البورجوازيين الذين يغمغمهم شعور الرضا عن الذات . لقد كان هذا هو الاتهام الذي يوجهه متمردو الستينيات ، إلى المشاهير الذين يكبرونهم سنا ولعلنا لانجد في إنتاج هذا الجيل ، من حيث القيمة الأدبية ، أكثر من عملين أو ثلاثة تستحق الذكر . ولكننا إذا نظرنا إلى هذا الإنتاج باعتباره وثائق تاريخية ، فإننا نجد لكل عمل فيه أهميته الخاصة ، لا كعمل فني بالطبع ، ولكن كمجهود بذل في الاقتباس ، وإدماج العناصر الجديدة - ولا يجب أن ننسى أن هذا هو نفس المجهود الذي كان ممارسة أهل مصر جميعا ، في ميادين نشاطهم المختلفة .

لقد كانت كل الأسئلة ، الصريح منها والمتحفظ ، موجهة إلى أسس مجتمعاتهم ذاتها - بل وإلى تلك الضمانات العلوية التي تتجاوز حدود البشر . ولعلنا نذكر ، أنه قبل ذلك ببضع سنوات ، تعرضت الشروط الضرورية للمخالفة للتحدي . ولكن الصدمة التي نتجت عن ذلك كانت قد انتهت الآن .

وحين بدا أن الإسلام قد أصبح مهددا حقا ، إما بانتشار الإلحاد أو بعلمة العالم التفرجية ، فقد اتبرى الذين تعلموا في الغرب ، للدفاع عنه وتعديد مزاياء . لقد ذكرت من قبل كتاب هيكل و«عمدة» الذي كتبه ردا على كتاب درمنجه . وينفس الهدف ، ولكن متبعا بطريقة أناتول فرانس وجول ليمير ، استحضرت طه حسين العصر الذهبي لثورة الإسلام ، في قصصه عن حياة الرسول في كتابه «عمل هامش السيرة» (١٩٣٣) ولم يحدث هذا الكتاب شيئا من الإثارة ، يمكن أن يقارن بما حدث قبل ذلك بأقل من سبع سنوات ، بسبب كتابه «في الشعر الجاهل» . هل كان ذلك لأنه قد أصبح أكثر اعتدالا في آرائه ، ولأنه قد أعلن أنه مؤمن ملتزم بفرائض الإسلام ، أو لأنه كان يسعى في التقريب بين المذهب العقلا لحضارة البحر الأبيض ، وبين الإسلام التقليدي والإسلام المعاصر ؟ إن هذه التبريرات ما كانت تساوي

شيئا ضد هذا التجديد الذي لم يسبق له مثيل والذي كاد أن يكون انتهاكا للتقاليد ، لو لم يصبح هناك عدد متزايد من الناس ، على استعداد لقبول حقوق الكتاب في التعبير بحرية عن آرائهم .

من الواضح أن مثل هذا التقدم كان متوقعا . ولكن التطبيق مع معايير العالم الخارجى ، كان لا يمكن أن يتم إلا على حساب المعايير القديمة . إن رجلا كمحمود تيمور لم يكن ميالا بطبعه للتحليل المثير للقلق . ولكننا نجده يتغلغل رغم ذلك عن واقعيته الضيقة نسبيا ، سعيا وراء الخيالات وعالم الأحلام . وكان غيره من الكتاب الأقل شهرة ، يسرون في نفس هذا الطريق - طريق الهدم والسطو على أفكار الآخرين . ومن بين كتاب القصص القصيرة الواقعية - والروايات بنسبة أقل - يجدر بنا أن نذكر هنا أساء الأخوين عبيد ، ومحمود لاشين ، وراوى القصص ذى الإنتاج الوفير محمود كامل المحامى . إن محاولاتهم الرئيسية تنجس إلى الكشف عن النواحي الدرامية والمأساوية في عالمهم - عما فيه من يأس ، وعدم قدرة على التكيف ، ومشاهد للصراع تؤدى أحيانا إلى ارتكاب جريمة القتل ، وقصص عن إدمان المخدرات . وهذه هي - الفكرة الرئيسية في رواية محمود كامل «حياة الظلام» (١٩٣٣) الذى يتميز بظلمة بين حين ووقع بسبب ذلك في الإقدام على مغامرة شريفة ، تؤدى به إلى الجنون . إن هؤلاء الأبطال يستجيبون إلى خواه حياتهم من المعنى ، إما باللجوء إلى الانتحار أو الهروب ، ودائما بالتمرد . إن شخصية المتمرد تتخذ لنفسها أهمية كبيرة في الأدب العربى في تلك الفترة . «والمتمرد» هو عنوان لكتاب من القصص المختارة نشر عام ١٩٣١ . وفي مقدمة لأحد كتب العقاد في عام ١٩٣٥ ، يوصف المؤلف بأنه (إمام المتمردين) .

غنائية الشعر في الفترة الثانية

كما هو الحال دائما في الشرق الأوسط ، يعطينا الشعر المؤشر الوثيق ، لحيرة البلاد ، وكذلك لإرادتها وعزمها . يشترك الشعراء وقرؤهم والدعاة لهم هناك ، في حياة جماعية ترتبط ارتباطا وثيقا بالتغيرات المعاصرة .

في هذه الفترة ، كانت الجماعات الأدبية والسياسية والاقتصادية ، تتجمع وتنفرد وكان هناك وعى اجتماعي جديد ، يتغلغل في مصر ، سمة للطقس وللوحدة أيضا . في عام ١٩٣٤ تجمع ما لا يقل عن عشر جمعيات ، نتيجة لتأثير أبى شادى الملهم ، تحت اسم جماعى ، هو «ندوة الثقافة» وكانت قائمة متنافرة ، تشمل اتحادا للكتاب العرب وجمعية للكتاب المصريين ، ورابطة لشيء ما وناديا جديدا للكتاب . كل هذه الأسماء كانت تعتبر بدرجة تزيد أو تنقص ، من المترادفات . ولكن كان من ضمن هذه القائمة أيضا «الاتحاد المصرى لتربية الدواجن» وهو اتحاد زراعى ، وواجهة للصناعات الزراعية إن مراقبا غير مطلع على هذه الأمور ، قد لا يرى أى علاقة بين هذه الأنشطة المختلفة ومع ذلك فإن تربية دواجن ، هي نوع من الاقتصاد المنزلى ، الذى كان هؤلاء الشعراء الذين كانوا من المصلحين أيضا - يهتمون به ، ولا شك أنهم كانوا محققين في ذلك . وفوق ذلك فإن اتساع نطاق اهتمامهم ، كان يعكس مدى قلقهم . إن إحساسهم الرئيسى كان يتركز في خوفهم من إنقضاء وحدتهم . وكان ذلك هو مصدر الوعى لشعرهم

القناني ، كما كان الحافظ على اهتماماتهم بهذه الأنشطة المتعددة . فسر أحد النقاد المعاصرين هذا التعدد بقوله - كان هذا التعدد يتلخص في جرة نادرة على تمهيد الأفكار ، واهتمام الموضوعات التي لم يتناولها أحد من قبل ، وتناول الأشياء المألوفة بروح إنسانية ، وإحساس فني مرهف . ومن كل هذه الأشياء ينبثق وفرة من الرؤى ، وعمق له صورة الأحلام ، يمكن أن يصنع الروائع . والحق أننا نستطيع أن نميز في هذه التطلمات المركبة ، نوعاً من الغنائية الشعرية الرومانسية ، قريبة الشبه بنظيرتها عند الإنجليز والفرنسيين . إنها وجدان دافق عربي في أصله وفرعه وقصص وجدل عنيف ، واهتمام كامل بالتاريخ ، وفصول لمعرفة الصوفية والغمبية . هناك شيء من كل شيء في هؤلاء الشعراء . ولا يجب أن نعجب لذلك ، إذ إنهم قد عقدوا العزم على إعادة بناء العالم من جديد .

كانت أعمارهم تتراوح بين الخامسة والعشرين والثلاثين ، حين كان صدقي في السلطة . وكانت الرجعية قد أسفرت عن وجهها في هذه الفترة ، ولجأت إلى مكائد الشرطة للقمع والإرهاب . ولم يعد في الإمكان خداع الناس باستخدام الكلمات المصولة ، سواء أجات هذه الكلمات من الملك ، أو من شيوخ المسلمين أو من العصريين أو المنحازين إلى الغرب . ولم تعد القصص الخرافية التي يروها الأقوياء من ذوي المصالح تجوز على أحد . ولم يكن ذلك قاصراً على مصر وحدها ، فلقد دخل الشرق الأوسط كله الآن بوضوح إلى عصر «الفتنة» الثانية .

أفلم تكن هذه الصدمة ضرورة حتمية ؟ لقد كان الخطر الرئيسي الذي يهدد هذا المجتمع ، نابعا من استمراره ولذلك لجأ التاريخ إلى اتخاذ شكل التمزيق ، وأكاد أقول شكل الخطيئة . وكان ذلك إلى حد ما - هو عكس ما حدث للمجتمعات الغربية التي كانت وهي محاطة بنيران الخطيئة الأولى ، تحاول الخلاص من خلال التاريخ . أما في المجتمعات الشرقية ، التي لم تكن قد تعرضت بعد لتحول أساسي ، فلقد كانت الطبيعة هي الأصلية وكان التاريخ هو الخطيئة .

ولعله يجوز لنا أن نقول - إذا قلبنا الوضع في مقررات اسبينوزا - إن الطبيعة هي الله ، حيث أن العادات والأسس عندهم كانت هي النماذج الأصلية .

كانت وظيفة الصراع في الثلاثينيات ، هي الخلع والتفريق . فقد كان البطل الذي صوره تيمور ، في تلك الكلاسيكية القوية ، يقف الآن على مسافة بعيدة من عائلته ومن نفسه . لقد أصبح «الغريب» أو «الكائن الثاني» وهو المصطلح الذي - استخدمه أبو شادي عام ١٩٣٤ ، تمييزاً عن ظاهرة انفصام الشخصية .

في العدد الثامن من مجلة أبولو ، يصور أحد أولئك الشعراء - صالح جودت - لمطاميرها من الثمرد - هو الراهب الثمرد وكانت جرأة كبيرة في ذلك المجتمع ، أن يتحدث المرء عن راهب متمرّد ، أو

رجل دين يرتكب خطيئة وكان البطل في هذه القصة مسيحيا ، يمثل الأقلية . كان راهبا ، وسط جماعة من الرهبان تفضل الصحراء ، بوجه الكلام إلى رئيس الدير . كان يعلن أنه يرفض حياة الصلوات . وفي لغة عنيفة ، لم تسمح من قبل ، يعلن الموت الذي عاناه في الصحراء ، فيقول - أترك قلبي لمشاعره الجياشة . عنه يستطيع أن يتخذ ما يمكن اتقاذه مما تبقى من صباه الضائع ، دعني أرجع إلى ينابيع الحياة ، بعيدا عن هذه الصحراء الجافة الجرداء ! إنه يعنى بالطبع صحراء الحياة ، وعلى الأخص مؤسستها - تلك الأرض الخراب ، التي كانت موضوع قصيدة ت . س . اليوت عام ١٩٢٣ ، التي أغرم بها العرب غراما شديدا . اننى لم أنتج أول إشارة إليها في الأدب العربى ، ولكن رجلا مثل «أبو شادى» كان من الممكن جدا أن يكون قد قرأها . متى أجرى الذهن العربى المخرم بالفضول ، ذلك الاتصال المباشر مع هذه الفكرة الرئيسية ، التي نبعت في أول الأمر من ريمبو وبودلير ، ثم بعد ذلك من الروس ؟

إنه يبدو لنا أنه كان هناك تعدد في الوعى ، أو ربما تكرار في الاختراع !

وكان هذا ينطبق أيضا على انجاء هؤلاء الشعراء في مزج الموضوعية بالوصف والإحساس التاريخي .

هذه هي الخصائص الثلاث التي تظهر في أعمالهم ، مرتبطة بعضها ببعض في بعض الأحيان ، ومتفرقة في أحيان أخرى . إن الشعر يفضى على هذه الانجاعات تأييد اللغة ، التي يمكن أن تكون هدفا في ذاته ، وبذلك تعطى التعبير الدقيق لأزمة الفرد أو أزمة المجتمع . ولكن هذه الأزمة ، رغم ذلك ، تدمر الشاعر ، ذلك المفسر والمعبّر عن مشاعره قومه بحروف من نار .

فهل سيجد قومه ينابيع جديدة للقوة ؟ هل سيسترجع هذا الشعب وحدته ؟

تلك هي القضية التي كان هؤلاء الشعراء يحاولون أن يجدوا حلا لها . وهم يجدون هذا الحل بطريقة لم يسبق لها مثيل - فهم يجدونه في الطبيعة . وأنا لا أعنى هنا أن الشعر العربى قبل زمانهم ، لم يجد وحيه قط من الطبيعة . ولكن الذى أعنيه إنه لم يكن له اعتبار إلا كمصدر للمتعة ، أو كرمز ، أو في بعض الأحيان مجرد زينة . بينما كان - اللينانيون في المهجر ، أو جماعة وأبوللو من المصريين ، أو الشاب شاعر جديد ، بطالبون الطبيعة بالبحث الذى يفترضه العذاب المعاصر . إن رد اعتبار الطبيعة أو رد اعتبار الإنسان من خلال الطبيعة ، كان بالنسبة إليهم ، ما كان بالنسبة إلينا منذ عصر الرومانسية - تكملة ضرورية لنمو الإدراك ، ولقلب أوضاع المجتمع . ومن هنا ، دون جدال ، يأتي الترحيب العجيب الذى قوبل به الوعى الجديد الذى أتى به - سيد درويش .

وهكذا ينادى أبو شادى أمه الأرض ، لنمده بقوة موازنة خفية في تمرده على الواقع فيقول - أيتها الأم ، اننى أتوق اليك بكل ما أملك من نقاء المحبة والخير . إننى أتجه اليك في فرحى وحزن . وأجأ إلى

هدونك المطمئن لأصل في محرابك وأقبل ترابك الذي يبني حياة جديدة . وأنشئ بكل ما تولدته في
فؤادي - وتحولته إلى شعر ، ثم ذلك البيت التاريخي من الشعر :

الناس تعجب من توزع خاطري وهو الشوحد فيك غير غابن

إنه ليصعب على المرء أن يعبر بمثل هذا التكثيف ، عن هذه العملية الثنائية للتفريق من خلال
الاكتشاف ، ثم استرجاع الوحدة من جديد - للاختراق الذي يتم بالتحليل والصراع ، متبوعا بالحاجة
المتزايدة إلى الأصالة - هذه هي الدراما النفسية والتاريخية ، التي يعبر عنها الأدب العربي في هذه الفترة ،
بتطرف أقل ، وبراعة تقنية أقل ، وتوتر أقل ، عما يجري الآن في حاضرتنا ولكن ليس دون نجاح بالغ
الأصالة .

تعثر الديمقراطية للمرة الثانية

اعتلى الملك الشاب العرش في ٦ مايو ١٩٣٦ . وحين وصلت حكومة الوفد سريعا إلى الحكم فور استقالة علي ماهر ، بعد أن طال بها الانتظار ، كانت الظروف مواتية لها ، والأحداث تبعث على التفاؤل . وفي ١٩ يونيو ، أرجع النحاس جثمان زغلول باحتفال كبير ، إلى الضريح الذي أقيم له أمام بيت الأمة والذي كان صدقي قد قام بنقل الجثمان منه .

ما هي الحدود بين مظاهر التاريخ وواقعه ؟ هل أصبح هؤلاء الديمقراطيون - أو الراغبون في الديمقراطية - مجرد صورة زائفة من أنفسهم ؟ كان من المستحيل أن يجيب أحد على هذا التساؤل في ذلك الوقت . ولكن كلا، هناك بعض الساطعين الذين أحسوا بأن هذا هو الواقع . ولكن هذين العاملين بالرغم من كل شيء ، قد سجل بعض الانتصارات . فلقد كانت مصر تواقعة إلى الاستقلال ولقد حصلت من خلال معاهدة عام ١٩٣٦ ، على ما كان يطلق عليه هذا الاسم . كانت مصر تثن تحت العبء الثقيل الذي تلقى عليها الامتيازات الأجنبية . ولقد ألغيت هذه الامتيازات في مؤتمر مونترال ، الذي ربما كان أداة أشد فاعلية من المعاهدة كما حقق النحاس نجاحا آخر في ٢٦ مايو ١٩٣٧ ، بعد سنة من وصوله إلى الحكم فلقد قبلت مصر عضوا في عصبة الأمم . وكان هذا خاتمة الاحترام ، لأمة عصرية ، كما كان نصرا أدبيا لها ، كما قال أحد المؤرخين . ولكن هل كان ذلك حقاً نصراً أدبياً أم مجرد نصر رسمي (أو إسمي) ؟

لعله كان هناك ما يثير الشبهات حول هذه الإنجازات ، فلقد كان أحد الجانبين - متلهفا عليها ، وكان الجانب الآخر مستعدا - أكثر مما جرت العادة لمنحها .

إنجازات زائفة

كانت الحكومة تحس بالاطمئنان على استقرارها . وكان قد مضى عليها في الحكم عدم ونصف ، من مايو ١٩٣٦ إلى ديسمبر ١٩٣٧ ، وهي مدة طويلة نسبيا ، في بلد يسوده التوتر ، وفي عامه يسرع نحو الهاوية . وكانت الغالبية التي تستند إليها تبدو راسخة كالجبال . وانتخب مجلس النواب الدكتور أحمد ماهر رئيسا له وكان من المنظور أن يختار لرئاسة مجلس الشيوخ شخصية غير وفدية ، لإرضاء الشعب ، ولكن توفيق نسيم لم يكن في قائمة المرشحين لهذا المنصب ، فقد استبعد اسمه من عضوية مجلس الوصاية ، في مخالفة صريحة لوصية الملك فؤاد الرسمية ولذلك أسند هذا المنصب إلى محمود بسيوني .

وكانت الوزارة تتألف من النحاس كرتيس لموزراء ، ووزيرا للداخلية والصحة ورواصف غنى كوزير للخارجية ، ومكرم عبيد للمالية ، وكان هؤلاء يعتبرون من رجال الدولة الكلاسيكيين . وكان وزير الأشغال العمومية هو عثمان محرم ، وهو خير تقني من الفريق القديم في وزارات الوفد السابقة وكان وزير المواصلات هو النقراشي الذي اشتهر بأمانته وعناقه الوطني .

كانت الجماهير تهتف وتصفق للملكها الشاب ، الذي اشتق اسمه من «الفرقان» ومعناها الحد الفاصل بين الخير والشر . فحين بلغ فاروق سن الرشد الدستورية ذهب في ٢٩ يوليو ١٩٣٦ ، ليؤدي بين الولاء للوطن والدستور أمام البرلمان ، بدا ذلك يوما عظيما تشرق شمس على مصر . كانت هناك الجماهير العظيمة التي تهتف وتلوح بأيديها في جو من الحماس والمرح . وكان هناك أيضا سرب من الحمام الأبيض ، يتبع على طول الطريق من القصر إلى البرلمان ، عرسة الملك التي تجرها الخيول البيضاء الراقصة ، إن المصريين شعب يتأثر أعماق التأثير بالعلامات التي تفسر بأنها بشر بالخير أو نذير بالشر . وهم كبدو الصحراء العربية ، يؤمنون بصدق هذه البشائر أو النذر . فنذير الشر يسلمهم إلى اليأس ، ويشير الخير يفتح أمامهم أبواب الأمل ، ويمثل أمامهم وعدا من القدر بالوفاء ، (هذا هو تصوير حسين هيكل في مذكراته ، لطبيعة مواطنيه) .

ولعل الملكة الأم ، هي التي كانت وراء تدريب هذا الحمام ، على القيام بهذا العرض ، في اليوم الذي بدأ فيه ابنها بالاضطلاع بواجبات الملك . على أي حال فقد اعتقد المصريون أن نجمهم قد أخذ في الارتفاع . وللمرة الأولى ، كان هذا الحدث العظيم في وصف الشباب - ذلك الشباب الملهاء والمرارة ، الذي زلزل الجامعة بالاضطراب ، ومد يد الصداقة والأخوة إلى طبقة العمال - ذلك الشباب الذي كان ينعكس في وجه الملك الفتى . وهكذا حيث الجماهير ذلك الملك الصبي بحماسة تكاد تكون حسية ، بالرقص المسعور ، والنشوة التي خرجت عن السيطرة . فما كان سبب كل هذا الانجذاب إلى ملكية غير عميقة الجذور ، وليست فوق مستوى الشبهات في نزاهتها إن الملك الراحل ، الذي كان مجريا عظيما ، ورجلا لا يثق في الناس ولا فيما يتادون به من مبادئ وقيم ، لم يحظ قط بمثل هذه الشعبية ولعل سبب ذلك أنه لم يحاول قط أن يكون «الملك الصالح» الذي يفضلته الفقه على كل دستور ، طبقا لما كان

ينادى به بعض «العلماء» الذين باعوا أنفسهم للحاكم وهكذا يكون نعددهم لعدد من - بفضل هؤلاء العلماء قد دخل في حيازة الدين !

إن مسيرة القدر هذه ، قد وجدت أداة طبية في الزعيم الشرعي الذي اشتارته البلاد وهو مصطفى النحاس ، ولم يكن في هذا الزعيم ما يمت إلى الأرستقراطية بسبب ، بل لعل اعتبره بورجوازيًا ، كان فيه شيء من التسامح . إن إحدى الصور الفوتوغرافية ، تظهره مع رفيقه الذين لا ينفصلان عنه ، مكرم عبيد وحدي سيف النصر ، وقد بدا في صورة أحد قضاة الأقاليم ، في «جاكته» غير المزودة مزهوا بنفسه ، مرحا ، يأخذ الأمور في يسر ، كما تفعل البلاد التي أحاطته بمظاهر التكريم . وترفت في حية قلبه على هذه السجبة فيها . ولكن النحاس كان قائدا عظيما للجماهير ، ورغم مظهره الذي لا يمت على أهمية ورغم حول عينيه ، وحدوده القاصرة في الالتزام بأداب السلوك .

إننا يجب أن نحاول أن نراه هنا . بعين معاصريه . إن المثلة روزاليوسف التي تركت بعض المذكرات الممتعة ، تصف أول لقاء لها في عام ١٩٢٨ - فتقول إن الذي أثر فيها هو بساطته . إن الزعيم الذي جاء من عامة الشعب ، كان يفتخر إلى كبرياء زغولون المهيبة ، وبلاغة مكرم عبيد الطنانة ، لقد وصفوه بعد ذلك بالزعيم المقدس ، ولعل ذلك اللقب لم يكن يخلو من نبرة السخرية ولكنه والحق يقال ، لم يسع قط إلى دمج نفسه بهذا الطابع . وكان كثيرا ما يرى سائرا على قدميه ، ما بين النادى السعدى وبيت الأمة ، ثم إلى محطة المترو الذاهب إلى مصر الجديدة ، ذلك الخي الذي بناه رجال الأعمال البلجيكيون والذي كان يسكنه رجال الطبقة الوسطى من المسلمين ، محاطين بالحنوجات ، - ليتكفوا بالعادات الغربية . إن النحاس كان لا يطلب من الناس ، أكثر من أن يكونوا مواطنين صالحين . وكان لا يرضى عن ارتكاب أى عمل طائش ، أو التداخل في الشؤون الخاصة لحصومه السياسيين . ومن وجهته هو ، كان لا يجب أن يخوض في تفاصيل حياته الشخصية ، التي كانت مصدرا كبيرا لثقة الجماهير ، كإقباله الشديد على أكل كميات كبيرة من اللبن الزبادي ، وهو الموضوع الذي كثيرا ما كان أصدقائه - يتخذونه وسيلة للدعابة . وكانت لغته التي تسرى في الجماهير كأنها هزات التيار الكهربائي ، مليئة بالتعليقات الساخرة ، «والنكت» المكشوفة . كان الناس يحبونه وكانوا يقولون عنه إنه طيب القلب . ورأى ذات مرة ، وهو يركب عربته من المحطة إلى ميدان الأوبرا ، وسط هتاف الجماهير ، شابا هائج المشاعر ، يصوب حجرا إلى نافذة زجاجية للعرض ، في واجهة أحد المتاجر الذي كان ملكا لرجل بريطاني . فما كان من هذا الزعيم الكبير إلا أن قفز من العربة بخفة غير متوقعة ، مشهرا قبضة عصاه - الثقيلة وهوى بها على أكتاف ذلك الشاب . لقد كان يكره كل تطرف غير عادل .

كان ماضيه مثالا لحياة القاضى النزيه ، والمناضل الذي لا يائيه الفساد من بين يديه ولا من خلفه . ومع ذلك فإن مستقبله كان سيختلف عن ذلك . هل كان ذلك بسبب انتظاره الطويل قبل الوصول إلى السلطة ؟ أم كان ذلك لأنه وقع فريسة لإغراء النجاح ، خاصة أن هذا النجاح ظل يراوغه زمنا طويلا ؟ من المؤكد أنه لم ينجح بتلك المستريا الجماعية التي كانت تمجد فاروق ، وتدعى أنها ترى «النور المحمدي» على وجه سليل أحد جنود مقدونيا المرتزقة . ولكن ألم يكن يعتز اعتزازا مبالغ فيه إلى حد ما ،

بتصبيه في هذه الحماسة ؟ لقد كان انتماؤه ، في هذه الناحية ، إلى عامة الشعب ، وكان ذلك بشكل جانبا من قوته إن عامة الشعب في أي بلاد إسلامية - ومنها مصر - تخضع دون قيد أو شرط لإثارة اللحظة ، وهي سعيدة بهذا الإحساس . إن الشعور في مصر بعدم الثقة قد ظل على صموده لمدة طويلة ، حين كانت الحاجة إليه ماسة وواجبة . ولقد هدأت فيها روح التضال الآن ، ولكن لعل يفظتها من ذلك الهدوء ستكون مصحوبة بالقسوة والألم . ولكن ما دامت اللحظة حلوة وعمل الأخص تبدو - كما هي الآن ، نعمة من نعم الخالق التي يتفضل بها على عباده كلما شاء ، فلماذا يقاومها العبد ؟

وهكذا أصبح الوفد كتلة من المشاعر المحتاجة ، «فريسة لحمى الربيع» على حد تعبير جورج حنين . لقد كان يبدو عليه أنه قد استنفد قواه ، ووقع فريسة لفكر هابط لا أمل يرجى منه ، منذ وفاة زغلول ، أما الآن فقد منحه السماء نصيبا وافرا من الحظ السعيد الذي يضي على صاحبه مظهرا أعفادا . إن - الموقف الدولي ، وصداقة ميلز لامبسون لمصطفى النحاس ، وتلك الصورة من طاقة الشباب التي أبقت الأمل في صدر البلاد ، وأخذت مظهرا جديدا من المجد على الحزب الذي يمثل هذا الأمل ، وحتى الحماسة التي أثارها شباب الملك .

كل تلك الأشياء عكست ضياءها على الوفد ولكن كان هناك شيء يثير الشبهات حول صورة الشباب هذه ، وحول من اشترك فيها بشكل أكبر . مرة أخرى في هذه البلاد ، خدعت حرارة الإخلاص الدافقة ، وحاجة الشعب الملحة بالوهم الذي تصوره لعبة المرايا

هل يمكن أن يكون السبب ، أن «الرئيس الجليل» كان يفتقر إلى ذلك التوتر الداخلي ، أو تلك الثقافة العقلانية ، أو - بالاختصار - إلى تلك الخاصية التي تجعله يسقط التصفيق من اعتباره ؟ إن الأشياء كانت قد بدأت - بطريقة غير محسومة - تتغير في داخله ومن حوله . وكان مجادلاً عنيفاً كالعقاد ، أسرع الجميع في ملاحظة ذلك . كان النحاس الأعزب المؤمن بعزوبته حتى ذلك الوقت ، قد تزوج لقوره من فتاة صغيرة السن ، كانت تمثل نضارتها ومقاتنها المتعددة المثل الأعلى في الجمال لطيفته . ولعل ذلك كان تجاوزاً لما كانت تمنحه مكانته من احترام الشعب ! وقيل يومئذ إن النحاس قد غير طريقه في الحياة بعد أن جاوز الخمسين من عمره . وكان أنسيلو - من آل الوكيل ، أشد اهتماماً بالأعمال التجارية الكبرى ، منهم بالأفكار العلوية . وحين انفض عقد الوزارة ، واستقال النقراشي مغلقاً وراءه الأبواب بعنف ، ورفضاً التعويض المادي الذي عرض عليه في صورة إلحاقه بعضوية قنال السويس ، فلقد بدا أن التزاهة كانت تنسحب إلى أولئك الذين تركوا هذه الحكومة ، لا الذين بقوا فيها .

وبعيد عن مزايه . ونقائصه ، كان النحاس فريسة لذلك الثالوث النظامي في الحكم ، الذي يتحكم في السياسة المصرية منذ أمد طويل ، حيث كان وضع كل جانب يتحدد في ضوء علاقته مع الجانبين الآخرين . كان هناك إغراء شديد لزمهم حكومة تتمتع بتأييد أغلبية كبيرة ، أن يتخذ موقفا معارضا من الملك ، ولكنه كان من الخطر عليه أيضا أن يكتفى بذلك . فمن الممكن لهذه المشاحنت أن تفقد كل علاقة لها بالواقع .

إن النحاس لم يكن على علاقة طيبة مع الملك الراحل . ولقد كان هناك ، منذ أيام زغلول ، وقبل أزمة السلطة في الحاضر بزمان طويل ، في أفعال الوفد وبياناته التي لم تكن تتسم بالحكمة دائما ، ما يشم منه ميله إلى النظام الجمهوري . وقد زاد من مرارة القلق الذي يحسه الملك من هذه النزعة ، ما كان يحدث بين الملك فاروق والنحاس ، من الخلاف في الرأي على بعض الأمور النافهة . إن نبرة الجدل بينهما كانت قد أخذت في الارتفاع الآن ، ولكن مستوى الجدل كان قد تدهور . ولعله كان من الأكرام أن يقوم الصراع بينهما حول منح الوظائف والترتب ، كما حدث أيام زغلول عام ١٩٢٤ ، عن أن يقوم بينهما بسبب سائق سيارة الملك الإيطالي عام ١٩٣٧ . ولكن الخطر الأكبر كان يكمن في تنافس الجانبين على الشعبية .

كان النحاس مؤيدا من المناضلين ، والرأي العام ، ورجل الشارع ، ولكن فاروق كان يمارس نوعا آخر من السحر . فحين تكون المصاريف السرية ، وسيلة فعالة للسيطرة على الصحافة ، تكون المزايا في الجانب الذي لا يمكن للصحف أن تواجهه علانية ولذلك فإن نقد صحف الوفد للملك ، لم يكن يتعدى بعض الغمزات الخفية ، بينما كان في استطاعة «الكشكول» أن مهاجم رئيس الوزراء بالصور الكاريكاتورية - والتضخيمات التي تهدف إلى تشويه السلطة .

فلقد خلقت مثلا ، قصة مضحكة من زيارة النحاس للإسكندرية ، ولكنها كانت في الوقت نفسه سلاحا خطرا موجها إليه . كان النحاس قد تناول العشاء في فندق سان استفانو مع سير ميلز لامبون السفير البريطاني ، الذي كانت علاقته الوطيدة معه مثارا للشبهات ، ومع رفيقه الدائم مكرم عبيد . وكان السفير البريطاني ، كما يعلم الجميع ، يتدخل دون حق في تنفيذ وصية الملك الراحل فؤاد . وكان سيصبح من الواضح بعد ذلك بزمان قصير من خلال بيانات توفيق نسيم الصريحة المدمرة أن بريطانيا لم تتوقف قط ، خلال الستين أو الثلاث السابقة ، عن التدخل في شئون مصر الداخلية ، وأن هذا التدخل لا يزال مستمرا في كل المجالات . وكانت هذه هي الناحية الخطيرة في الموقف .

ولكن المجلة صبت سحرينها على الطريقة التي دبرها الزعيم استقباله الشعبي في الاسكندرية ، وهو يجوب الطرقات المزدحمة ، في عربته الباكارية الكبيرة الرسمية ثم أدانت الطرق التي يتبعها في الدعاية لشخصه ، كإصدار كتيب رسمي ، عنوانه «الزعامة والزعيم» لا يحوى شيئا غير كيل المديح للحكومة ، ويوزع في كل الأقاليم عن طريق رؤساء الشرطة ، وهي طريقة أخرى لتنظيم التثاقيل !

والحق أن النحاس في كل مرة كان يرجع فيها من رحلة ، أو يظهر فيها في الشارع كان يستقبل استقبال المنتصر ، سواء كان هذا الانتصار حقيقة أو افتعالا ، وسواء كان الاستقبال طيعيا أو مصطنعا . وحتى حين كان ظهوره مديرا ومتوقعا ، فإن ود الجماهير وترحيبها به ، كان ودأ خالصا نابعاً من القلب . وإليكم على سبيل المثال الوصف الذي كتبه أحد شهود العيان الفرنسيين ، عن استقبال النحاس ، حين رجوعه من الرحلة التي أتم فيها المفاوضات مع بريطانيا - كان استقباله في ضوضاء صاخبة ، وحماسة مجنونة ، وشغب خرج عن السيطرة - كان استقبالا هائلا ومنافيا للعقل ، هاجت فيه المشاعر وغلبت عليه سمات التعصب . كان الغتاف والتصفيق قربانا لشخص النحاس . وكانت الشرطة تقف عاجزة ، أو

تصنع المعجز . وكذلك سيجز أصحاب القمصان الزرقاء - فرق شباب الوفد - عن السيطرة على الجماهير وقررت «كردونات» الشرطة واستولت الجماهير على القطارات بهجوم عاصف .

بلغت الحماسة المشهدة في ذلك اليوم ، السابع عشر من أكتوبر ١٩٣٦ ، حدا جعل الجماهير تثبت بالقطار أفواجا أفراجا . يسقط سهم اثنا عشر شخصا تحت - العجلات . ولم يلزم أحد إلا دموع الفرح . فالموت في مصر - «الرف يساوي في وفرة واعتياد الناس عليه ، مع الميلاد . أما السعادة فهي إدراك جديد . ولك . . . بل كان هذه السعادة جذور في الأرض ، وهل كانت تستحق كل هذا التهليل والتكبير ؟

استقلال محدود

وقعت هذه المصروفات في غرفة لوكارنو بوزارة الخارجية البريطانية في ٢٦ أغسطس ١٩٣٦ . وكان الجميع ينتظرونها على آخر من الجمر على مدى جيل ، وكانت كل آمال الجماهير وتحليل الخبراء ، تنجم في هذا الإنجاز الدولي . ففي مجموعة الدراسات التي نشرها روبرت مونتاني ، تحت عنوان « مصر مستقلة » نجد أنه يخصص ثلث هذا الكتاب ، لمناقشة هذه المعاهدة وأثرها على سياسة مصر الداخلية والخارجية . أن هذا يبدو اليوم أمراً مبالغاً فيه إلى حد كبير . وليس ذلك لأن الأحداث والتطورات التالية لعقد هذه المعاهدة ، قد أثبتت للأمة ما فيها من تضليل ، إذ إن ذلك لن يكون إلا حكماً في الحاضر صادراً عن استعادة الماضي وما تكشف فيه من نتائج ، وهو أسلوب حاولت جاهدتها أن أتجنبه في هذه الدراسة . ولكن ما أريد أن أوضح هنا ، هو أن المعاهدة ليست إلا عقداً بين طرفين ، يستدعي الوصول إليه ، استخدام الجدول والمساومات والحيل .

وهذا العقد يعتبر مبرراً ، حين يكون طرفاه متساويين في القدرة ، وأن يلعبا نفس اللعبة فهل كان ذلك ينطبق على مصر وبريطانيا ؟

لقد كان من المحتوم على مصر ، أن تنظم وتخضع في أي معاهدة مع بريطانيا وليس هذا بالضرورة بسبب افتقارها إلى بعض المزايا اللينة ، ولكن لأن أي معاهدة لابد لها أن تحصر الواقع المركب المعقد في حدود ضيقة ، وبذلك تجعل منه مسخاً يثير السخرية . وهكذا وقع الوفد في المصيدة ، كما وقعت الأحزاب المنافسة من قبل .

والذي حدث ، هو أنه بمجرد استرداد الدستور ، سعى الوفد وزعيمه مؤيديه بالجانب الأكبر من الرأي العام ، إلى استئناف المفاوضات مع بريطانيا . وكلف رئيس الحكومة بهذه المهمة . ولعله قد أخذ دوره كمفاوض مأخذ الجد ، وشيء من المبالغة ، فخفف كثيراً من تشده ، كما يظهر من تصريحه الآن قبل المفاوضات - إن المعاهدة التي توشك أن ندعم بها صداقتنا (ولقد وجه إليه كثير من النقد على استخدامه لكلمة صداقتنا) لاستدعيها الضرورة السياسية لبلدنا فحسب ، بل أيضاً وفوق ذلك ،

الحاجة الروحية للإنسانية (أسلوب عصبة الأمم) في المدى الذي تفتتح فيه عصرًا جديدًا من السلام والأخوة بين شعوب الشرق الأوسط - (كانت مصر منذ ذلك الوقت ، ترى نفسها فعلا في صورة القائد البطل لكل منطقة الشرق الأوسط) وبين هذا الشعب الغري العظيم ، مهد الديمقراطية والحرية ، إن مثل هذه العبارات تتضمن معاني كثيرة ، بل لعلها تتضمن أكثر مما كان يصح الإفصاح عنه .

كان الوفد المصري المفاوض ، كما رأيت وقد كبيراً ومهماً . أما في الجانب البريطاني المقابل ، فإننا لا نجد غير لجنة من العسكريين يرأسها ميلز لامبسون ، وبعض موظفي السفارة ، ومنهم مستر سماتر السكرتير الشرقي . أرسلت مصر رجال دولة ، أما إنجلترا فأرسلت العسكريين والخبراء . وكان هذا الاختلاف يدعو إلى القلق . سبق في عام ١٩١٩ ، أن بذلت محاولة لا استبدال هذا التكوين غير الشكافي بين المتفاوضين - بحوار مباشر مع لندن ، ونتج عن هذه المحاولة إرسال وفده إلى إنجلترا . كان ذلك طريقة للهروب من مناجاة الاستعمار لذاته . هروباً من أن يظل الإنسان حبيساً داخل نفسه ، وكان المتضمنون الثوري لهذه المحاولة ، قد أكد عليه بهذا المفهوم . أما الآن في عام ١٩٣٦ ، فلقد أصبح من السهل ، أن يعالج المجلس البريطاني في هذه المناقشة ، التي كان من المفروض أنها ستشمل علاقة بلبلين ، على أنها مجرد قضية تقنية . ولقد أصبحت هذه الساحة أوضح كثيراً أثناء المفاوضات ، التي لعبت فيها المساومات السرية دوراً متطرفاً . ولقد عهد إلى أحد أعضاء السكرتارية في الوفد المصري ، أمين عثمان بلعب دور أكبر كثيراً من حجمه في هذه المفاوضات . كان أمين عثمان أحد من يشملهم السفير البريطاني معطفه . وكان قد درس في كلية فيكتوريا في الإسكندرية ، وتتبع الخطوات التي رسمها له ناظر الكلية السريه . حين أصبح سكرتيراً عاما لبلدية الاسكندرية ، فقد كان يعد للدخول في وظيفة مستقرة مجزية في ميدان إدارة البنوك ، في شركة تنافس جماعة بنك مصر .

كان لمفاوضات ١٩٣٦ ، نصيبها من لحظات النجاح والإخفاق التقليدية . وكان يهددها الانقطاع في بعض الأحيان ، فقد توقفت لبعض الوقت في مايو ، وكذلك في يونيو حين اضطر ميلز لامبسون للذهاب إلى إنجلترا لمشاورة حكومته . ولكن كلا الطرفين ، كان يتحرك شوقاً للوصول إلى اتفاق ، وكانا يبدآن السعي للوصول إلى هذا الهدف . وكان كل منهما يعرف أن هذا هو وضع الآخر . كان النحاس يريد معاهدته وكان البريطانيون قلقين من الحرب التي كانت تبدو وشيكة . وكانوا قد نجحوا في إقناع أغلبية البرلمان المصري ، بوجهة نظرهم التي تقول بالتحالف المصالح بين مصر وبريطانيا . كان محمد محمود مثلاً - الذي يمكن يتوقع منه الانضمام للمعارضة ، ولو لإخراج الناس فقط يؤكد ضرورة توقيع هذه المعاهدة ، استناداً على هذا الارتباط بين مصالح البلدين .

ولقد تصادف في الوقت نفسه ، أن تعطى هذه المعاهدة الحق لبريطانيا أن تبقى جيوشها في مصر ، دون أن تضطر رسمياً إلى إعلان احتلالها لها .

وهكذا تلا هذا الاحتلال غير المعترف به ، هذه المعاهدة غير المرحب بها . وتم الوفاق بين الطرفين على الصيغة النهائية في ٢٤ يوليو ١٩٣٦ . أما فيما يتعلق بالامتيازات الأجنبية ، فقد كان الطرفان من أول

الأمر ، قد كونا جبهة متحدة ضدها وكذا تم التوقيع على المعاهدة في لندن في ٢٦ أغسطس ١٩٣٦ .

كانت «معاهدة رسمية ، وكانت أغلب جوانبها مسألة كلمات . على مدى عشرين عاماً وهوامد المعاهدة - لم يمد الجيش البريطاني محتلاً لمصر ، ولكنه رغم ذلك كان سيئياً هناك ، ولكن في حدود مثلث سيناء فقط ، حيث كان على مصر أن تبنى له المعسكرات اللازمة على نفقتها ، وفقاً للتصميمات البريطانية . واحتفظت بريطانيا بحقها في الانتشار في أنحاء البلاد ، وأن تهيئ طائراتها في أي مكان يصل إلى الحدود القصوى للجزيرة ، قريبا من القاهرة ، وأن تستطلع من السماء ما يجري في كل هذه المساحة من الأرض . أما عن السودان ، فقد اتفق على الرجوع إلى معاهدة ١٨٩٩ . وتكرر اسم السودان في صفحات المعاهدة ، دون أن يكون مصحوبا - بوصفه «الإنجليزي - المصري» وهو الوصف الذي كان مسجلا على كل الخرائط . والحق - كما قالت المعارضة - أن ذلك كان يتضمن الاعتراف بالسيادة الثنائية وبالاختصار ، فقد كانت مزايا هذه المعاهدة تبدو أقرب إلى الأوهام ، منها إلى الحقائق الصلبة . ورغم ذلك ، فقد أشادت معظم الصحف بالنتائج السعيدة المتوقعة من هذه المعاهدة التي وصفها النحاس بأنها «وثيقة الشرف والاستقلال» واعتقد البريطانيون بأنهم سيعوضون العجز في ميزان تجارتهم مع مصر ، بتصدير أعدادات كبيرة من العتاد الحربي إليها فالجيش المصري بعد استرجاعه لاستقلاله ، سيحتاج بالطبع إلى تسليح نفسه بالأسلحة البريطانية ، كما سيحتاج إلى الخبراء والمدربين البريطانيين . وبالاختصار فقد كان هناك احتمال لبعض النتائج التجارية من هذه المعاهدة . ولقد توقع الجميع ، أن هذه النتائج لن تعود بغير الخير على بريطانيا .

وحين تحدث الراجحي بلسان الحزب الوطني ، الذي رفض الاشتراك في المفاوضات فلقد ذكر كل هذه الاعتراضات وغيرها ، في مقال عنيف في الأهرام . وطبقا لأصول - الديمقراطية - وإلى حد ما ، لأصول المزايدات التي يقصد بها اكتساب الشعبية أعلن بعض الوفديين التحفظات على هذه المعاهدة . إنهم لم يجهزوا على الاصطلاح بمسئولية الرفض لها ولكنهم أوضحوا أنهم لم يندعوا ، وأنهم لا يقرون المدى الذي ذهب إليه النحاس ، حين تحدث عن الصداقة التي تربط مصر بالسلطات المحتلة ، التي يجب أن تكون بهذا الوصف ، من الأعداء كانت هناك نواح كثيرة في هذه المعاهدة الغربية ضد الناس بأهداف مشيرة للسخرية . فلقد افترض انتهاء الاحتلال دون أن يخلو الجيش المحتل عن البلاد .

إن ذلك لم يتعد تغيير الوصف دون الجوهر ! لقد رحب بالمعاهدة ، ولكن ليس من أعماق القلوب . ثم أنها أدبت ، دون أن يساور الوهم من هاجمها ، في إمكان إلغائها . هاجمها علوية في عنف شديد في مقال ، وحدثت مظاهرات من الطلبة احتجاجا عليها ، وألقى القبض على بعضهم وتبادل أصحاب القمصان الزرقاء ، الضربات مع غيرهم من الشباب الذين لم يفتنعوا بمثل هذه السهولة . ولكن الحماسة الجبرية مصحوبة بوسائل القمع من الشرطة ، خنقت هذه الاحتجاجات . وكانت الغالبية العظمى من الأصوات ، ترفع تأييدا للنحاس . وحتى ميلز لامبسون ذاته ، قوبل باحتفاح حين رجوعه بعد إمضاء المعاهدة .

ولا حاجة بنا هنا إلى أن نولى اهتماما كبيرا ، بالتهنئة التي كان يقدمها الفريق المنتفع بالسلطة

لأنهم على هذه المعاهدة . ولا يلائم نقادات السهولة العبارة التي أثارها . فهل كان في وسع مصر في تلك الفترة . أن تصل إلى شيء أفضل من أجل الوسط ؟ إن الإمكانيات التي توحى بها إيتا نظرتنا الآن إلى الماضي الذي تكشف لنا . لا يمكن أن ترجع كفتها المزاب الرمزية أو لمزية . التي تم الوصول إليها بالرغم من كل شيء . فمن هذه المزاب مثلا . أن وطنيا عظيم كعزير المصري . حل محل المفتش العام لبريطاني للجيش لمصرى . ولا يمكن أن ينكر أحد هذا التغيير ودلالته وشبهه بذلك أنه أصبح من حق مصر أن ترسل ملحقين عسكريين في سفاراتها في البلاد الأجنبية .

إن معنى هذا أنها قد بلغت رشدها البدوي . من وجهة النظر العسكرية . وكذلك مصرت مخارباتها . بعد أن كانت وفقا على البريطانيين . وكانت ستفيد من ذلك فائدة متزايدة في المستقبل . ثم إن إدارة الأمن العام الأوربي . التي احتلها أحد البريطانيين منذ نهاية الحرب الأولى . قد أخذها مصرى . كل ذلك كان بشكل تغيير مهم في الأوضاع . وباختصار كان هذا الموقف - كما لغبره - حسنة وسيئانه . وكما يبدو لنا الآن - وكما بدأ الأغلب الناس إبان تلك الفترة - فإن النواحي الإيجابية في هذه المعاهدة . كانت ترجع لنواحي السلبية . ربما كان صحيحا . أن هذه المعاهدة لم تكن أكثر من صياغة كلامية معسولة توقع غير محبب . وفي هذه الحالة . فإنها لن - تستطيع الغروب من الاعتراضات التي نسبت في إسقاط عدل وريغوب قس ذلك ينشئ عشر عاما . فهل كان السبب في ذلك . مزيد من الميل إلى الواقعية . أم كان على العكس قصصا في المطالب ؟ إن تطبيق المعاهدة وحده . هو الكفيل بالكشف عن حقيقة . إن الذي لم نعرفه أغلبية الوفد ومن انتخبهم من الناس . ولا عرفة حذوهم الراسخ عن أنفسهم وأولياء نعمتهم . هو الغرض الذي كانت تستخدم فيه تلك الوثيقة الدولية ولدور تسمى الذي كانت ستعنه في المستقبل

لأنه من أن يكرر هذه مرة أخرى . أن هذه الخصائص السلبية لم تكن بسبب أن هذه المعاهدة كانت أمورا من غيرها . بقدر ما كانت بسبب « اختزالها للواقع » وبسبب أن اختزلها هذا قد خدع مؤيديها والمعارضين لها على حد سواء .

إن الطريق الذي سارت فيه الأمور في الشرق الأوسط طيلة الخمسين عاما الماضية كان يعني أن تقسيم العمل الذي تم . قد حدث من خلال تعظيم لقيم الإنسانية التقليدية . وعلى حساب . أن هذا كان أمرا من آثار الوضع الاستعماري . بل كان في الجانب الأكبر . أثرا للحصانة الداخلية التي حمى معه . أو التي حملته معها إلى هذه البلاد . لقد كان هجوم بالغ العنف . والتعير بالغ السرعة وغير مسيطر عليه إلى حد ستحل فيه عن التوزيع الجديد للوظائف أن يحتفظ بارتباطه « واجب مع المجتمع ككل . لقد كان الواجب عن من يمارسون السياسة بكل هذه الشراسة . إن يوجهوا جهادهم الأساسي إلى إعادة المجتمع عن أسس سليمة . ولكنهم بدلا من ذلك كانوا يحققون تقدمهم في الجدل السياسي والإدارة على حساب . لكن الاجتماعي وحين أصبح بعض الأفراد مراكز تجمع الإشعاع في توقعات الشعبية دون نجاحهم ذاته كن قوة من قوى تنظيم . إن نتيجة كل إنجاز في هذه الحالة كان التشرذم . وقد كان الحل مع المعاهدة أيضا - إن أحدا لم يدرك ذلك في حينه . ولكن الكثيرين من الناس أحسوا به . وفي

أثناء ذلك - حتى لو صح أن هذا الاستقلال كان مجرد إجراء شكلي - فقد كان من نتائج هذا الاستقلال السريعة رغم كل شيء ، إسترجاع المبادرة في مجال التشريع والقضاء .

إستقلال القضاء

أخذت مصر المبادرة لدعوة الاثنى عشرة دولة التي تتأثر بالغاء الامتيازات الأجنبية للحضور إلى مؤتمر مونترال . وكانت بريطانيا قد تعهدت في صلب - المعاهدة بتأييد مطالب مصر في هذه المسألة . وكان وفد مصر الكبير في هذا المؤتمر يرأسه النحاس . وقد أحضر معه غير العقول المفكرة في وزارته ، وهم أحمد ماهر الذي بدأ يعرف بأنه ترويكس المصري ، وواصف غالي وزير الخارجية ومكرم عبيد عن وزارة المالية ، وعبد الحميد بدوي ممثل القانون . وكان جميعهم من الرجال الأكفاء ، كل في اختصاصه . ولا يسع المرء أن ينكر الاعتدال المصحوب بالخزم والإصرار ، وبراعة الجدل السياسي ، في الخطاب الذي أفتتح به النحاس هذا المؤتمر (١٢ أبريل ١٩٣٧) فلقد بين النحاس أن الأصل في التشريع الذي قامت عليه هذه الامتيازات وفي صحتها المحاكم المختلطة ، كان نتيجة لشعور المصريين بالغربة في ظل القضاء الذي كان متاحاً للأجانب في ذلك الوقت . فلقد كان الأجنى حينذاك يستمتع إلى جانب امتيازاته في مجال القضاء ، بالإعفاء أيضاً من الضرائب . ولم تكن تطبق عليه من القواعد ، إلا ما تقرها دولته . وكانت محكمة الإستئناف المختلطة في الإسكندرية ، تملك الاحتكار فيها يتعلق بهذا الموضوع .

وباختصار ، فإن هذه المؤسسة المحببة إلى نوبار ، والتي رحب بها الرأي العام المستنير منذ ستين عاماً ، بوصفها تجديدياً مفيداً ، قد أصبحت الآن شيئاً بغضاً إلى نفس هذا القطاع من الرأي العام ، بوصفها مؤذية وجارحة لشخصية الأمة . إن شيئاً لا يمكن أن يوضح أكثر من ذلك ، كيف تغيرت الظروف بفعل الزمن . إن هذا الإصلاح يقصد به الحد من القوة الاعتيادية التحكيمية للامتيازات ، التي كان الغرض من إنشائها الحد من القوة الاعتيادية لحكام مصر .

إن مصر قد أصبحت الآن دولة حديثة . وأياً كانت الخدمات التي قد تكون المحاكم المختلطة قد أدتها ، فإن هذا الانتقال التاريخي وحده ، قد جعلها زائدة عن الحاجة ، بعد أن فقدت مبررات وجودها كان لهذا الموضوع على الأجانب تأثير عاطفي بالغ الحساسية ، بحيث اضطرب الأعضاء المصريون في المؤتمر إلى بذل جهد كبير في التخفيف من حاستهم ، وهدئة نبرتهم في المطالبة ، وتكييف أنفسهم بمقتضيات الجدل الدولي ، محاذرين في الوقت نفسه أن يعبروا إلى منطقة الخطر في تحدى المصالح الماثلة التي كان الأجانب لا يزالون يحتفظون بها في مصر وخاصة الفرنسيون فلقد كانت فرنسا هي الخصم الأساسي لمصر في هذا النضال - وإن يكن خصماً مأكراً ظاهر الكياسة .

ليس هناك ما يمكن أن يكون أكثر وضوحاً في الكشف عن التغيير في الموقف التاريخي ونتائج ، من تلك المفارقة في الأوضاع الدبلوماسية الفرنسية . في عام ١٨٧٥ كان إنشاء المحاكم المختلطة - أي كانت الحوافز الخفية لدى نوبار والبريطانيين في اتخاذ هذه الخطوة - يمثل دفعة في طريق التقدم إذا ما قورنت

بالسلطة القضائية للفتاوى ، ومع ذلك فقد قاومت فرنسا إنشاءها بعدد . وفي ١٩٣٧ ، كان من الواضح أن المستقبل سيفرض على الجميع رد اعتبار القضاء الوطني واستعادته لسلطانه الكاملة على جميع القاطنين في أرض مصر ، رغبا عما قد يكون في ذلك من مخاطر أو مضايقات ومع ذلك فقد كانت فرنسا تفرع من إلغاء نفس هذه المحاكم التي عارضت إنشاءها في أول الأمر . وفي كلا الحالتين ، كان موقفها إلى جانب الرجعية . كان مسيودي نيسان يمثل فرنسا في المؤتمر ، رجلا ناعم النبرة ، ولكنه كان عنيدا . فلقد احتاج الأمر إلى أسانيد القانون القوية ، وبراعة مكرم المثابرة ، ووضع الزملاء الأجانب الآخرين ثقلهم وخاصة ما بذله ممثل إيطاليا الفاشستي وراء الكواليس - كي يزحزحوا فرنسا عن عنادها ويرجعوها إلى الصف الجماعي . وزيادة على ذلك ، فقد كان التحاس مسرفاً في التأكيد على صداقة مصر للجميع ، وبالأول جهده في تهدئة المخاوف فيما يتعلق بما بذلوه له من تنازلات .

وأعلن أن مصر تشعر بصداقة حقيقية نحو ضيوفها الأجانب ، وأن هذه الصداقة مفروسة في قلوبنا منذ زمن طويل ، حتى لقد أصبحت من تقاليدنا ، بل أكاد أقول من طبيعتنا ، ثم إنه رجح قطعاً الأجانب في الاسكتندرية وقال لهم - لا شيء يمكن أن يفرق بيننا الآن . انكم تحبون مصر ، ومصر تحبكم ، وكذلك سعى مكرم عبيد إلى طمأنة المصالح الأجنبية ، فرحب بها بصراحة مفروسة بشئ من التسليم شكه في صدق نواياهم . إذ قال لرجال الأعمال الأجانب في مأدبة أقيمت لهم - بصفتي وزير المالية فإنني لا أستطيع أن أسى رأس المال الأجنبي المستثمر في بلادى أو أنجمله ، كما لا أستطيع أيضا أن أنجاهل آراء مديري البنوك الأجنبية في مواضيع معينة ، وهى عبارة لا يمكن التحسين عليها .

وافق مؤتمر مونترال على إلغاء المحاكم المختلطة بعد انقضاء اثني عشر عاماً . ومنحت مصر حقها الكامل في إصدار القوانين ، وخاصة قوانين الضرائب . وأصبح الأجانب خاضعين للضرائب . على شرط أن تحترم في فرضها مبادئ القانون الدولي ، وهو شيء بدى حيث إن مصر كانت تنوق إلى مجارة العصر في السعى إلى تحديث نفسها ولكن الرأى العام في مصر لم يبد حماساً كبيرة لهذه النتائج . فشن البلاغ حملة شرسة على الوفد - وهى حملة مربحة إذا نظرنا إلى الزيادة في مبيعات الصحفية .

وجندنا أقلام الكتاب المشهورين بقدرتهم على الجدل العنيف ، وكان العقاد أحدهم إذ كتب في هذه الصحيفة يقول دون تردد - إن الحكومة في هذا المؤتمر ، لم تحصل إلا على أقل ما يمكن من النتائج الإيجابية في أحسن ما يمكن من الظروف . لقد كنا الجانب المغلوب لا الغالب ولعله كان يعنى في الحقيقة أن الأشياء التي كانت مجرد عبء يحملها الشعب على مضض ، قد أصبحت الآن مؤسسات ثابتة . لقد كتب الكثير عن نتائج مونترال ، في وقت تركز فيه اهتمام الاقتصاديين والدبلوماسيين والقانونيين على العلاقات الدولية . فهناك الكثير من الوثائق الدبلوماسية ، والكثير من التقارير السرية والعينية ، والكثير من الدراسات القانونية أو المذهبية . عن هذا المؤتمر . وقد لفت نظرى من بين هذه الأشياء ، بيان كتبه القانونيون اليونانيون نيكولاس بوليس ، يقول فيه - إن من الواجب أن نحصل من المفاوضات المصريين ، على الاعتراف بمبدأ عدم التمييز بين المصريين والأجانب في المعاملة ، ولكن هذا المبدأ في القانون الدولي لم يمنع عمليات التمييز والتأميم من الحدوث بعد ذلك بعشرين عاماً ، وإن كان ذلك بالطبع لم يدر حسد.

المفاوضين المصريين في ذلك الوقت . إن هذا المراقب الداهية بوليتس قد أحس بما يعترى تعليقه من غموض ، فأضاف يقول - طبقاً للتطبيق الحسن أو السوء لهذه المعاهدة ، ستكون فترة الاثنى عشر عاماً التالية ، وهى الفترة التى ستصفى فيها المحاكم المحتلطة ، إما فترة انتقال تؤدى إلى التطور الطبيعي المطلوب في المستقبل وإما فترة تصفية للمصالح الأجنبية تؤدى إلى عزلة مصر .

وبعبارة أخرى ، فإن الاستقلال الوطنى في أى شكل من أشكاله ، يمكن أن يحسن استخدامه أو يساء ، طبقاً لما إذا كان سيؤدى إلى انتهاء أوثق مع بقية العالم ، أو إلى عزلة تبعده عنه . إن هذا التصور للطريق ذى الشعبين في المستقبل ، رغم انطباقه على الطبيعة الأساسية للاستقلال ، كان من الصعب نقله في عصر لا يزال هو عصر الإمبريالية .

لم يكن الاستقلال حينذاك مسلمة من مسلمات الأخلاقيات الدولية ، ولا كان حقيقة معترفا بها . وفيها يتعلق بهذه النقطة ، كانت غريزة الأمة المستعمرة (يفتح الرءاء) متقدمة عن عصرها . إن التجاح الذى أحرزته ، والذي أضيق إرضاء تطلعاتها الديناميكية . قد أثار الخوف والغضب . إن السلطات الغربية كان لابد لها أن تخضع . والاستجابة للمطالب التى اعترفت بها ، من الدول الأخرى - عن قناعة تزيد أو تنقص - قد كلفت هذه الدول التخلي عن امتيازات هائلة ، بل أسوأ من ذلك ، التخلي عن خططها لتطوير مصر . إن مستقبل هذه المحاكم المختلطة ، التى كانت أهلاً للتقدير ، والتى أدت خدمات عملية ، قد ضحى بها الآن ، لصالح الرجوع إلى القانون العام للبلاد وكانت النتيجة فوضى كبيرة ، وتقدماً أكبر .

أهمية الجبهة الشعبية وحدودها

في أثناء الشهور الأربعة الأولى من تولى الحكم ، أصدر الوفد قوانين جديدة هامة تتعلق بالجبهة الداخلية . وكان إصدار هذه القوانين ، عن طريق إخضاعها للمناقشات البرلمانية . ويجب أن نسجل هنا ، حجم القناعة ، الذى تم به استخدام أداة التمثيل البرلمانى ، الذى ثبت أنه لم يعد شكلاً فارغاً من المضمون .

خذ مثلاً ذلك القانون رقم ٦٤ لسنة ١٩٣٦ ، الذى يتعلق بإصابات العمل لقد ظلت التشريعات الخاصة بالعمل في مصر ، دون الكفاية لزم طال أكثر مما يجب . فقبل صدور هذا القانون ، لا يكاد المرء يذكر غير قانون واحد آخر صدر في العام السابق يحدد ساعات العمل . أما فيما يتعلق بإصابات العمل ، فقد كانت هناك ثغرة ، لم بعد السكوت عليها محتملاً ، وكان لابد من ملئها . ولقد أعلن خطاب العرش عن عزمه على اتخاذ هذا الإجراء الذى كان ضرورة لا تحتمل التأخير ، كما كان بشكل اصطلاح مصر بمسئوليته الاجتماعية كدولة عصرية . ولكن هذا القانون لم يمر في مجلس النواب دون مناقشة . واعترض بعض الأعضاء أن من الأفضل ، بدلاً من استصدار قانون جديد . أن تعدل المادة ١٥١ من القانون المدنى ، وسيكفى بعد ذلك الاحتكام إلى القانون العام لليبلا . ولكن الوزير المختص في إجابته ، أكد

على أهمية اتباع توصيات مكتب العمل الدولي ، الذي انضمت مصر حديثاً إلى عضويته . واعتراض أعضاء غيره بأن هذا القانون سيكون مجحفاً بأرباب الأعمال الصغار الذين لا يتجاوز رأسمال أحدهم أكثر من ألف جنيه . وهكذا كانوا يلتزمون بالدفاع عن الحرفيين من أصحاب الورش والمصانع الصغيرة ، ولعل ذلك كان حرصاً على أصواتهم في الانتخابات . ولكن الوزير أجاب بحق على هذا الاعتراض ، حين قال إن رب المصنع الصغير في وسعه أن يؤمن نفسه ضد الحوادث ، وأن انتشار التأمين في ذاته هو مظهر من مظاهر التقدم . واعتراض غير هؤلاء وهؤلاء بأن مبلغ التعويض مبالغ فيه ، وأنه سيكون عبثاً ساحقاً على أرباب العمل إن مثل هذه الاعتراضات ، كانت من النوع المألوف والمتوقع ، ولكن أحد التعديلات - المقترحة في هذه المناقشة ، كان ذا أهمية عظيمة . كان نص هذا الاقتراح - أن الأشخاص الذين يفقدون من هذا القانون ، يجب أن ينطبق عليهم وصف العمال^(١) وكانت كلمة هامة ، تلك التي نطق بها في ذلك النهار تحت قبة البرلمان .

أثناء عام ١٩٣٦ ، تقدم النواب بخمس مائة اقتراح بقانون ، وذلك زيادة على ما تقدمت به الحكومة من القوانين . كانت هذه المقترحات تشمل مجموعة كبيرة متنوعة الأشكال والأهداف يجري تصنيفها تحت عناوين مختلفة . كان أحدها أن تكون وظيفة العمدة بالانتخاب ، وهو اقتراح يهدف إلى إدخال الديمقراطية التمثيلية إلى أدنى مستويات التقسيمات الإدارية (الكميون) وكان ذلك هدفاً دائماً منذ أيام زغلول ، ولكنه لم يتحقق قط في دنيا الواقع . واقتراح آخر كان يهدف إلى تنظيم وضع الموظفين الذين طردوا من وظائفهم عام ١٩٣٠ ، عند تصفية نظام صدقي . واقتراح ثالث تخصيص ، يهدف إلى ملء الوظائف العامة في كل إقليم ، بأفراد من أهل الاقليم ، إذا وجد فيهم العدد - الكافي الذي تتوافر فيه المؤهلات المطلوبة لهذه الوظائف .

كما كانت هناك أيضاً اقتراحات تتعلق بفرض قواعد الدين ، كمنع استيراد المشروبات الروحية أو صنعها ، إلا للأغراض الطبية ، وتعميم الدروس الدينية في المدارس الثانوية . وكان هناك اقتراح آخر غير متوقع ، هو إلزام الحكومة بإضافة مادل الهندسة الميكانيكية والهندسة الكهربائية إلى المواد التي تدرس في مدرسة الصنائع بأسوان .

هل كان هناك نوع من الإيهام أو المظهر الخداع في هذا النشاط المحموم ؟ وهل لم تجعل تلك الممارسة للحكم البرلمان الذي استعيد حديثاً ، مصر تمراً مباشرة من الحكم المستبد المطلق إلى تلك المعارك الكلامية الحرة ، دون أن يكون لديها تجربة المؤسسات الديمقراطية ؟

هذا ما قاله أعداء الوفد . وحين نشر الراقعي المؤرخ الذي ينتمي إلى الحزب الوطني ، تقويمه لإتجازات هذا المجلس التشريعي وهذه الحكومة ، أو بالأحرى حكومتى النحاس - حيث إنه ألف

(١) إنه يعنى بذلك العامل البروليتارى ، الذى يعمل في مجال تخصصه طول الوقت ، كما هو الحال في مصانع أوروبا

وزارتين متاليتين ، كان الفاصل بينهما تولى الملك الشاب لسلطاته الشرعية - فقد سجل في رصيدها الدائن ، إرسال عدد معين من الجنود المصرية إلى السودان ، وأنشأ مدرسة لتخريج مهندسي الجيش ، وتصفية الآثار المترتبة على نظم الحكم السابقة - والعفو عن الجرائم السياسية التي ارتكبت في عهد صدقي ، وإطلاق سراح السجناء الذين أدينهم المحاكم العسكرية البريطانية ، ممن ظلوا في السجن منذ عام ١٩١٩ . كانت هذه كلها إجراءات ممتازة ، ولكنها عرضية . لم يكن فيها ذلك النوع من الإصلاح البنائي الشبيه بما كانت تطالب به الجبهة الشعبية في فرنسا في هذه الفترة .

لقد اقترحت الحكومة فعلا في خطاب العرش ، أن تقوم بإصلاح جذري ، ولكنها شغعت هذا الاقتراح بوعود مطمئنة لضيقها الأجانب . وفي إجراءاتها واقتراحاتها ، كانت توازن كل أفكار التجديد ، بتقل مماثل من الأفكار ذات الطبيعة المطمئنة ، بل والمحافظة أيضا . فقد وعدت مثلا ، أن تحدد نصيبا متساويا من الاقتصاد الوطني ، للصناعة والتجارة . وحين نقرأ بين سطور هذه العبارة ، فإننا نفهم أنها تعني بالصناعة الجماعات الأكثر تقدما ، وأنها تعد بالحماية الجمركية ، وحتى سيطرة الدولة في المستقبل - أما ما تعنيه بالتجارة ، فهو المصالح المتشابكة بين البورجوازيين المصريين في المدن ، وبين التجار الأجانب ، وبين البنوك . وبالاختصار ، فإن الحكومة كانت تسعى جاهدة إلى تحقيق توازن في القوى - وهو مهم للسلطة ، وخاصة للسلطة البرلمانية - ولكنها كانت تستند قواها في هذه العملية .

ولكنه كان بالذات ، أثناء هذه الفترة القصيرة في السلطة ، أن تغيرت الظروف - فقد اتخذ الرأي العام اتجاهها آخر ، وفقدت الحكومة الوفدية ، بل كذلك الروح التي أوحى بوجود هذه الحكومة ، تأييد بعض العناصر الديمقراطية في الأمة . وتضاعف النقد الموجه إليها .

وكان بعضه يستند إلى أساس قوى . فلقد احتفظ الوفد بكل عطاءات السلطة لأعضائه واستغل أغلبته الساحقة إلى أقصى حد ، وحرّم المعارضة من كل الفرص . وكان سلوكه في بعض الأحيان يتميز بالعناد والإعاقفة . فعلى إحدى المناسبات حين وجه أحد النواب الوفديين نقداً عنيفاً إلى إسماعيل صدقي ، خرج جميع نواب الوفد أثناء رد صدقي على هذا النقد ، ثم رجعوا حين وقف النحاس ليحيط عليه . ولقد أبدت الصحافة استناءها من هذا السلوك ، وأشارت إلى أنه مهما كانت مساوئ صدقي في الحكم ، فإنه تابعة في ميدان الاقتصاد . لعل من الجائز أن يقول المرء ، إن صدقي قد حض بطريقته في الحكم على هذه المعاملة ، ولكنه كان من الخطأ أن يعامل بنفس الطريقة . كانت الديمقراطية البرلمانية تسعى في أن تجعل المناقشة الكلامية ، هي الحكم (يفتح الحاء والكاف) النهائي ، في العلاقة بين القوى وبين الأحكام الأخلاقية . ولعل ذلك يعني تعليق أهمية أكبر مما يجب على المناقشة والبلاغة ، ولكن الاحتكام إلى المناقشات المنطقية ، كان تقدما كبيرا على الاعتماد على اللاعقلانية التي تملؤها العاطفة أو الغريزة . وقد نصب الوفد نفسه منادياً ومدافعاً عن هذا التقدم . ولكن ماذا يستطيع أن يقول المرء عن هذه المحسوبة التي اتسم بها ؟ إن كل النظم السابقة واللاحقة بالطبع ، كانوا يتساوون في حمل هذا الوزر . ولكن الشعب والصفوة ، كانا محقين في أن ينتظروا من الوفد أن يكون أنقى ثوبا . فلقد التزم أمامهم بالعدل ، والتحديث ، والمنطق . فهل أخفق طبقا لمعايير التي اختطها لنفسه ؟ لقد تحدث كثيرا

عن رسالته ، وأسرف في مدح قاداته ، وجعل نفسه بهذا فريسة سهلة للتشفي والسخرية ، الذين يملك المصريون موهبة فذة في التعبير عنها .

وأما من هذا كان انشغال الوفد الكامل بالجري وراء المصالح التجارية والمالية . قال أحد الصحفيين في ابريل ١٩٣٧ - إن باشاواتنا وسياسينا يتسابقون على المشاريع الاقتصادية والمالية ، ويتنافسون على الدخول في الشركات الأجنبية ، ولقد ذكر هذا الصحافي أمثلة عديدة على ذلك . فلقد عين كثير من الوفديين في مجالس إدارات الشركات الأجنبية . ولم يكن ذلك وقفا على الوفديين وحدهم ، فلقد عين حسين صبري باشا خال الملك ، عضوا في مجلس إدارة شركة البترول الرومانية . إن اغتنام هذه المناصب الرفيعة ، كان شيئا مألوفاً بين أصحاب السلطة . ولكن ذلك لم يكن وقفا على مصر في هذه الفترة ، ولا كان أكثر شيوعاً في مصر منه في غيرها ، إلا أن بعض المؤسسات التقليدية المجهولة نسبياً من الناس ، كانت مجالا خصياً في مصر لاذخاق الحيرات على ذوى الخطوة .

فلقد كان هناك مثلاً ، مزرعة كبيرة مساحتها ٧٠٠ فدان ، تشرف على إدارتها وزارة الأوقاف . وكان إعمار الفدان من هذه الأرض يساوي حوالى أربعة جنيهاً ولكن كل هذه الأرض ليت أجرت لأحد الباشاوات المحظوظين ، بمبلغ قدره خمسة وعشرون جنيهاً في العام ، أى بأقل من أربعة قروش للفدان الواحد . ولقد كانت صفقة رابحة بالطبع ! وأعلنت الصحيفة التي نشرت خبر هذه الصفقة ، أنها تتوقع تكديبا لذلك الخبر ، ولكنها كانت مخطئة ، إذ إن هذا التكذيب لم يصل قط . إن النظارة على أراضي الأوقاف ، التي كانت لا تحتاج إلا إلى القليل من المؤهلات كانت هدفا مطموعا فيه . وفي مناسبة أخرى ، وجه اللوم إلى الحكومة بسبب إهمالها لغرض أرض الغرف التي يقطنها طلاب الأزهر .

وكان جواب الوزير على ذلك ، يذكرنا بحكاية المغربي الذي كان يسعى إلى الدخول ضمن طلبة الأزهر ، حين سئل إذا كان يحفظ القرآن عن ظهر قلب ، فأجاب مفتخرا - نعم - بل أنا أضيف إليه من عندي ، فلقد أضاف الوزير شيئا من عنده في جوابه ، حين لم يكتف بتبرير قصوره فحسب ، بل أعلن كذلك - أن المرء لا يستطيع أن يمد الأزهر بالخصير - ودع عنك الأبطه أو السجاجيد - حيث إن الطلبة يقصون هذا الخصير إلى قطع صغيرة يلقونها حول أجسادهم في الغرف ، أن هذه الاجابة المسيئة إلى رجال الدين ، قد أغضبت دوائر الأزهر الذي دأبها حكراً خاصاً للمعارضة - المعارضة الرأسية - إن جاز التعبير - حيث إن جلورها كانت مفروسة في العمق ، وحيث إن الأوامر كانت تأتي إليها من عل .

كان من أعضاء الوفد المصري البارزين في منترو ، المهندس عثمان محرم . وكان شخصا أثيقا ، له شوارب مبرومة توشي بالكبرياء . تعرضت سمعة هذا المهندس الآن للنفذ حيث أن أكبر اهتمام لسلطات الاستعمار ، أو سلطات مايشبه الاستعمار ، في هذه الفترة ، كان موجها للحصول على امتيازات الاحتكار في مرافق البلاد العامة . وكان سد أسوان وكهربته موضوع البحث . وكانت مصر تأمل من تحقيق هذا المشروع ، مزيدا من الطاقة يمكنها من إقامة مصنع للمخصبات الكيماوية . وكان عثمان محرم ومكرم عبيد ، دون إشهار مناقصة دولية لهذا المشروع ، قد أسندا كهربية أسوان إلى شركة انجليزية هي شركة «انجلش الكتريك كومبانى» فاحتج النقراشي على ذلك إحتجاجاً شديداً في اجتماع لمجلس الوزراء

وأجاب النحاس أن هذا الموضوع يجب أن يحاط بالسرية ، حيث إن جزءاً من الطاقة الكهربائية المولدة ، سوف يستخدم في إنشاء مصنع للمتصنجات ، وهو من الأسرار الحربية ورفض النحاس أن ينقل مكرم إلى وزارة أخرى ، أو أن يستغنى عن خدمات عثمان محرم . وأدى ذلك إلى انقسام في الوزارة ، ثبت أن له خطورة كبيرة ، حيث إن الحكومة قد فقدت بذلك أكثر أعضائها ديناميكية ، وهما أحمد ماهر والقراشي . وأعاد النحاس توزيع المراكز في وزارته ، ونقل عن الوزيرين (أغسطس ٣٧) وجمع القراشي أنصاره ، واختار مركزاً رئيسياً لحركته في شارع المدايع . وتم تدمير هذا المركز ، بأيدي أصحاب القمصان الزرقاء ، التابعين لقيادة مصطفى النحاس . ولقد عرض الوفد بعد ذلك منصباً شرفياً مجزياً ، هو عضوية شركة قناة السويس ، ولكن القراشي كان حريصاً بما فيه الكفاية ، أو نزيهاً بما فيه الكفاية ، بحيث رفض ذلك العرض . ولقد جمعه ذلك بطلا بالنسبة لجميع العناصر الساخطة . وأياً كان الأمر ، فكما أن ضعف النحاس كان يكمن في لجوئه إلى عنف - الغوغاء ، فكل ذلك أظهر القراشي ضعفه أيضاً بالجوء إلى السعي في كسب التأييد من القصر - ولربما كان في ذلك نفع ذاتي له ، ولكنه كان كارثة على النظام .

تدهور الحياة العامة

كان الملك الشاب ، وقد أصبح يستمتع الآن بكامل سلطاته الدستورية ، قد عقد النية على انتزاع السلطة الحقيقية أيضاً من الحكومة . وكانت التيرة التي تنبأها تجاه النحاس أثناء تعديله وزارته ، تكشف عما سيحدث في المستقبل . فلقد أراد النحاس إنشاء مكتب خاص بالمكاتب الأخرى الملحقه بالوزارات المختلفة ، لكي يضطلع بوظيفة العلاقات بينه وبين القصر ، وهو عمل كان من شأنه - لو تم - أن ينزل بأهمية الحوار بين الوزارة - والملك ، ويحوّله إلى مجرد إجراء روتيني كغيره من الأعمال المكتبية . ولكن النحاس حين لم يجسر على تنفيذ هذه الفكرة كما يريد ، فقد اكتفى - - بعهد إلى عبد الفتاح الطويل مهمة التنسيق العام في هذه العلاقات . وهو إجراء لم يجبه تدخل الملك ؛ نشون الوزارة ، لأن هذا التدخل - كما تعلم - كان نابعا ولو جزئيا ، من عدم التحديد الحاسم لاختصاصات كل من الطرفين في الدستور ثم إن مجلس الشيوخ كان عاجزا عن تحقيق الموازنة بين الطرفين ، التي كان يجب أن تكون وظيفته في النظام في المجلسين . كان ترشيح أعضاء هذا المجلس ، يجري مشاركة بين الملك ، وبين الحزب الحاكم ، ولكن نتيجة التصويت فيه ، كادت أن تكون دائما إلى جانب قرارات الأغلبية في مجلس النواب . وعلى ذلك فقد كان القصر هو الذي يضطلع بمهمة هذه الموازنة ، وكان يعتبر ذلك حقا من حقوقه . وفي مناسبات كثيرة أثناء حكم الملك السابق ، كان القصر يضرب بسلطة الحكومة عرض الحائط . ولقد حدث أول نزاع على السلطة أيام زغلول ، وكان الحكم في هذا النزاع - كما نذكر - هو المستشار القانوني البلجيكي فان دنهوش . ولقد بدأت هذه النزاعات الآن من جديد . وكان الموقف هذه المرة ، أعظم مما كان أيام نشأت أو الأبراشي ، أو حتى على ماهر . فأعلن الملك أنه قد أنشأ هذه الوزارة - وهي أحقق آمالي في إسعاد شعبي ، الذي أكن له الحب العميق . لقد وهبت حياتي لأحقق له التقدم ورغد العيش . ولن أشعر بالراحة أو الاطمئنان ، إلا من خلال راحته واطمئنانه . وعلى هذا فقد نصب نفسه حاكما

مسيطرا على حياة البلاد السياسية . ونوى أن يكون هو الرجل الذى يجدد النثل العليا للوطن والملجأ الذى يلوذ به الشعب من الحكومة أو تطرفها . ولم تكن هذه بالطبع هى اللغة التى يصح أن يتحدث بها ملك دستورى .

لقد شجعه على هذا التعدى ، جو الملق الشديد والحماسة التى لاتصدق ، الذى كان يحيط به من كل جانب . فلقد منحته الصحافة - كما رأينا - لقب الملك الصالح . وأعلن المراسى شيخ الجامع الأزهر ، عن رأى مضاد للرأى الذى سبق أن قدمه الشيخ على عبد الرزاق ، بخصوص موضوع قسم الملك على إخلاصه للدستور ، فقال - إن الدستور الحق هو القرآن ، والملك الدستورى الحق هو الملك الصالح ، وذكرت إحدى الصحف دون حياء ، بمناسبة تولي فاروق للعرش ، حديثا لرسول الله ، يقول فيه ما معناه ، إن الله سوف يرسل لامة الإسلام فى مطلع كل قرن من الزمان ، رجلا مجددا لقوة العقيدة ونقائها . وهكذا رفعت فاروق إلى مرتبة الأولياء الصالحين - «المجددين» لفترة الإسلام . وأسماه كاتب آخر «سيف الإسلام» .

إنه لا بد لنا أن نلجأ إلى نوع من التحليل النفسى ، كى نستطيع أن نجد تفسيراً لمثل هذه المواقف . إن غيبة الأمل الشديدة التى تحملها الشعب المصرى على مدى السنوات العشر الأخيرة ، قد خلقت بعض الحوافز التعويضية . ولقد أفاد الوجد إلى حد ما من هذه الحوافز . ولكنها كانت مركزة أساساً على الملك ، بسبب منافاتها للعقل والمنطق . كان لابد للسخط المؤسس على مايرره ، أن يكشف عن نفسه بالعنف . عبرت صحف المعارضة ، التى لاشك أن بعضها كان مأجورا ، عن غضب التفاه على كل التجاوزات والأخطاء . وفى إحدى المناقشات ، تغيب النحاس عن أداء صلاة كان يؤمها الملك فى جامع سيدى البوصيرى فى الاسكندرية . لم بعد النحاس ثوريا ، ولا كان فى يوم من الأيام من أولئك المصلحين الذين يتمنون إلى المذهب العقل ولكنه صدم بحق من ادعاء امتلاك الملك لقوى غيبية . ولكن الرأى العام لم يرض عن امتناعه عن حضور الصلاة فى المناسبة ، ورفع جميع الناس أصواتهم معلنين ولاهم للملك من الاهماق وفى حماسة أكبر مما كانوا يظهرون لزعيمهم . لقد أخطأ النحاس فى تحدى مكانة الملك فى قلوب الناس . ولكن ماذا كان يمكنه أن يفعل ؟

لقد رجع على ماهر فى تلك اللحظة الحرجة إلى وظيفته القديمة كرئيس للديوان الملكى (٢٠ أكتوبر ٣٧) ولاشك أن ذلك قد ضاعف من حدة الصراع .

وفى ذلك الجو الخداع ، استخدمت المعارضة كل نوع من الوسائل . ودعونا نلقى نظرة على الصحف التى ظهرت فى أول أسبوع من أغسطس ٣٧ فى المصرى يظهر مقال لتكريم ثابت ، يلقى فيه اللوم على الحقد الشخصى ، الذى أرغم التفراشى على ترك الوزارة . وكان هذا يتضمن - فى صورة الغيرة على الأخلاق - أن النزوات وليس العقل ، هى التى تتحكم فى تصرفات رئيس الوزراء . ولكن المصرى الذى كان يهدف إلى إزالة الصحافة السورية اللبنانية عن عرشها لم يكن يتظاهر بهذه الوطنية ، إلا لمصلحة فريق يقوده محمود أبو الفتوح ، وكان يقال إن أحد رجال المال من اليهود هو الذى كانت له السيطرة

الحفيفية في توجيه هذا الفريق . أما الأهرام فقد استمرت على تأييدها للحكومة ، بطريقة كانت تكون أكثر إقناعا ، لو لم تكن هي طريقتها المنطوية المألوفة في تأييد الحكومات . فهي تصف سفر النحاس من القاهرة إلى الإسكندرية - وقد أحاطت به الجماهير التي اعتادت أن تصحبه دائما في تحركاته من بلد الى بلد وفي يوم آخر ذكرت الفضيحة التي كانت على وشك الوقوع ، بخصوص تعيين وكيل وزارة الداخلية . فقد كان النحاس يريد تعيين يوسف الجندي لهذه الوظيفة . ولكنه اضطر للتنازل عن رأيه . بعد حدوث مشادة عنيفة بينه وبين الملك بخصوص ذلك .

ونرى البلاغ تسخر من النحاس بنشرها للصور القديمة لاستقبال صدقي أثناء توليه الحكم وتقول إن هذا الوزير المكروه كان يجد دائما في وداعه واستقباله نفس عدد الناس - الذين يجدهم النحاس الآن . فالشعبية سلعة رخيصة في مصر ، كما يعرف الجميع لقد كان النحاس حقا يتمتع بشعبية حقيقية ، ولكن ذلك لم يمنعه عن زيادة مظاهر هذه الشعبية عن طريق الافتعال . وليس هناك أكثر خطرا على أولئك الذين في السلطة من التأييد التلقائي . إن أي سلطة ديمقراطية ، لا بد لها من العمل على استمرار وجود توترات نشيطة ، لا عن طريق المعارضة فحسب ، بل من بين صفوفها أيضا . إن الوفد كان يعمل ضد ذلك تماما . ولعله أجبر على ذلك من خصومه ، أو بسبب ما حل به من نكبات . ولكنه يتصرف على هذا النحو ، لم يعتد على الأخلاقيات المدنية فحسب بل أفسد كل مستقبله أيضا .

في قلب للأوضاع يتسم بالتناقض ، استطاع القصر أن يجعل النحاس من الوجهة القانونية ، يبدو أمام الناس في موضع المخطئ الذي يتمسك بخطئه . فلقد كان فاروق وليس النحاس ، هو الذي اقترح إنشاء مجلس للتحكيم بين سلطة الحكومة وسلطة القصر اللتين ظهر ازدواجهما الآن بشكل واضح . وكان الاقتراح أن يضم هذا المجلس جميع الوزراء المشهورين . ولكن النحاس لم يقبل ذلك الاقتراح ، وأصر على تحكيم المجلسين النابيين دون غيرهما . ولكن المجلسين لم يكونا يملكان السيطرة التامة على الرأي العام وفي أحد الأيام ، أطلق الرصاص على النحاس وهو يمر في عربته ، كما أُلقيت قنبلة بالقرب من قسم الشرطة في السيدة زينب .

وعلى الكشكول على ذلك ساخرا ، بقوله - لقد عدنا إلى عهد صدقي . وبعد هذه المحاولة لاغتيال النحاس . التي قام بها شاب من - جماعة فاشيستية هي «مصر الفتاة» يدعى عز الدين عبد الغادر ، اعتقلت الحكومة عددا كبيرا من الناس وسجنتهم . كان هذا هو امتياز السلطة ، ولكنه كان قالا سيئا لها .

وافتححت الدورة البرلمانية التالية في جومنتوت (٢٨ نوفمبر ١٩٣٧) وسعى لطفى السيد مدير الجامعة ، حين فوجئ بالاضطرابات الشديدة من الطلبة ، أن يعطل الدراسة أسبوعا ، ولكن الحكومة لم توافق على ذلك . وفي ميدان عابدين ، نادى بعض الشبان بسقوط رئيس الوزارة وحياء الملك . وكانت هذه مظاهرة مضادة ، لمظاهرة دبرها النحاس ، والنحاس أو الثورة وهو شعار ورثه الوفدون من أيام زغلول . واستجاب الملك لمؤيديه من الشبان المتحمسين . وتدهور الموقف - فقد كاد مظهر السلطة أن يكون دكتاتوريا ، ومظهر الجماهير أن يكون ثوريا .

الفصل العاشر

الريخ والتبذ

إن الحركة العامة التي حققت لمصر النجاح الجزئي الذي أحرزته في عامي ٣٦ و ٣٧ قد تم تحليلها بمعرفة الخبراء المتخصصين . وكان الذي ميز السنوات التي سبقت الحرب العالمية الثانية مباشرة ، هو براعة مكرم عبيد في المناورة ، ورسوم عبد الحميد بدوي في الدراسات القانونية . ولكن هذه الأنشطة ومعها المعارضات السياسية - التي كانت تحتل مقدمة المسرح ، يجب أن ينظر إليها في إطار أكثر شمولاً يأخذ في اعتباره الأنشطة العامة - والمقاومة والحلول الوسط .

كانت النسبة التي يشترك بها دافع الضرائب المصري في الدين الخارجي تبلغ حوالي ١٥ جنيه مصرياً للشخص الواحد ، وهي قيمة تقل كثيراً عما كان يسهم به دافع الضرائب الفرنسي . وكان عبء قيمة الرهون على الأراضي الزراعية والعقارات ، أخف كثيراً مما يتوقعه المرء . فقد كان المجموع الكلي لهذه الرهونات هو ٢٦ مليوناً من الجنيهات من ضمنها ١٧ مليوناً للبنك العقاري (كريدي فونسييه) ٣٠ ملايين لغيره من الدائنين الخاصين . ولما كانت قيمة الأرض تقدر بحوالي ٦٠٠ مليون جنيه ، فإن نسبة الدينونية كانت لا تزيد عن ٥ ٪ . وهي نسبة محتملة . وبوجه عام ، لم تكن صورة الاقتصاد المصري قائمة . ولكن الضرر كان يكمن في طريقة توزيع عناصر هذا الاقتصاد ، وفي دلالة ذلك التوزيع أن وضع هذا الاقتصاد كان شديد الضرر من الوجهة الاجتماعية ، أكثر منه مستعصياً على الحل من الوجهة التقنية . ولكن من ذا الذي كان يريد أن يجد حلاً لهذا الوضع ؟

مزيد من التبعية الاقتصادية

كانت مصر أرضاً ذات تربة بالغة العمق ، أخضعت لمناهج انبساطي^(١) ، حيث لا تكون هناك قيمة إلا للأشياء الخارجية وحدها .

(١) عكس الانبساطي - منيح بوجه كل اهتمامه إلى ما هو خترج الذات وحده .

كان الميزان التجاري في صالح مصر ، ولكن ذلك لا يعنى أنه كان سليماً . كانت هناك بعض دول قليلة تحتكر التجارة وكانت بريطانيا أولها بالطبع .

وبعد ذلك بشوط طويل ، تأتى فرنسا وألمانيا ، ثم بعد ذلك إيطاليا ويضع دول أخرى وكان هناك أكثر من ٥٠ ٪ من ضمان النقد المتداول ، تغطيه الأوراق المالية البريطانية المضمونة . وفي آخر عام ١٩٣٧ ، حين أصدرت أوراق نقدية تبلغ قيمتها ٤٠٠,٠٠٠,٠٠٠ جنيهًا مصرياً ، كان الغطاء الضامن لهذا الإصدار ، يشمل ٦,٠٠٠,٠٠٠ جنيهًا ذهبياً و ٦,٩ من الملايين سندت على الخزانة البريطانية ، و ٧,٧ ملايين من سندت الدين البريطانى الممتازة ولقد رأينا نتيجة هذا التوزيع على تمويل صناعة القطن .

كان الفرنسيون - كالبريطانيين - يحاولون أن يعكسوا انحاء الميزان التجارى مع مصر الذى يسجل عجزاً ضدهم . في عام ٣٧ ، وضعت لجنة برئاسة مسيو ماكس هيمانس أربعة أسباب لهذا العجز في الميزان التجارى :

- ١ - زيادة الرسوم الجمركية على الواردات ابتداء من عام ١٩٣٠ .
- ٢ - تطوير الصناعات المحلية في مصر .
- ٣ - عدم وجود حماية للمصنوعات الفرنسية .
- ٤ - إغراق السوق بالبضائع الألمانية الرخيصة الثمن .

ويجب أن نلاحظ هنا أن هناك اثنين من بين هذه الأسباب المزعومة ترجع إلى نمو البلاد وتطورها ، وكان يجدر بالتجارة الفرنسية أن تكون من الكفاءة بحيث لا تعاني منها . ولكن المصالح الفرنسية على أى حال ، كانت تدين بحيويتها المستمرة للإرث العظيم الذى نبتت منه ، ولكفاءة الكثيرين من رجال الصناعة المحليين ، وللمزاي التي كانوا يستمدونها من مكانه الثقافة الفرنسية في مصر .

اعتاد السياسيون المصريون منذ أمد طويل ، على مواجهة الدائنين البريطانيين والفرنسيين وكانوا يواجهونها في بعض الأحيان مجتمعين ، وفي أحيان أخرى متفرقين . ولقد كسبوا من هذه الممارسة بوجه عام ، موهبة التفريق بينها . كان الفرنسيون في هذه المواجهات - يلتزمون عادة بموقف محافظ بأن ينصبوا أنفسهم حراساً على مصالح أصحاب سندت الدين ، كما فعلوا عام ١٨٧٦ ، بينما كان البريطانيون يقولون - بدهاء أكبر - إن إلغاء صندوق الدين سوف يترتب عليه فقدان الثقة الدولية ، ولذلك كان من الواجب الإبقاء عليه ، حفظاً لمصالح مصر ذاتها .

إن الماضى على أى حال ، لا يمكن تصفيته ببساطة . فلقد نجح في إطالة عمره ، من خلال التقدم على طريق الاستقلال ذاته . وكان هذا هو الحال في مسألة التسليح . فلقد افترضت بريطانيا العظمى أنه من حقها أن تستمتع بتوريد السلاح ، مع ما يتضمنه ذلك من استخدام - المدربين البريطانيين ، والتقنية

واللغة البريطانيتين أيضا . ومن جهة أخرى ، فلقد حاول المصريون على نماذج أخرى من السلاح الأجنبي ، كالدفع الفرنسي الرشاش براندت مثلا . ويحسب بنا هنا أن نذكر أن تكاليف الجيش المصري الجديد الذي يبلغ عدده عشرين ألف جندي في العام وصل إلى ١,٨٩٠,٠٠٠ جنيهًا مصريًا ، بواقع تسعين جنيهًا مصريًا في العام لكل جندي . كما أن احتكارًا بريطانيًا آخر قد استمر في مصر وهو احتكار إدارة السكك الحديدية . فلقد دهش الجميع من كفاءة هذه الإدارة . فلقد كان الناس في تلك الأيام يتوقعون أن يروا خسارة في التشغيل لكل مشروع تديره الدولة ، إذ إن الدولة كانت تعتبر عاجزة عن إدارة أي مشروع صناعي بالكفاءة المطلوبة . ولكن هذه السكك الحديدية ، التي كانت تعمل تحت ظروف صعبة - قد حققت ربحًا ، وأن هذا الربح ، كما حدث في حالات أخرى ، كان ناتجًا عن الرخص المذهل في أجور العمالة المحلية . ولا حاجة بنا إلى القول ، إن كل ما كان يتطلبه العمل في هذه الإدارة كان بريطانيًا - من خبراء وإداريين وقاطرات وعربات ، والفحم بالطبع :

ولقد انتقم الفرنسيون لأنفسهم عن احتكار البريطانيين للسكك الحديدية ، احتكارهم لشركة قناة السويس ، حيث كانوا يملكون أربعة أخماس الأسهم . كان موضوع التجديد والإصلاح في شركة القناة يطرح بين حين وآخر ، كقضية سياسية . وكانت هناك مشاكل أخرى كثيرة جانبية أيضا ، كمنافسة رسوم العبور ، وإضراب الموظفين وغير ذلك . ولكن الشركة كانت تمكث في يدها وسيلة مؤكدة لإرضاء السلطات وهي إلحاق الأشخاص غير المرغوب فيهم مؤقتًا بوظائفها ، كأعضاء في مجلس الإدارة أو كمديرين في مراكزها الرفيعة . وكان البنك العقاري وهو فرع لبنك الكريدي ليوني ، أكثر قوة واستقلالًا من خلال سلطته على بورجوازية الريف الكبيرة . فقد كان الفرنسيون يملكون حصة أثمان أسهمه البالغ عددها ٤٠٠,٠٠٠ سهم .

وكان هناك أيضا ، قبل كل شيء ، منح الامتيازات لتشغيل المرافق العامة ، والعقود لتنفيذ المشروعات العامة ، وهي الأشياء التي كانت تدر ربحًا كبيرًا في بلاد كانت لا تزال في مرحلة الإعداد والبناء . ولكن الحصول على هذه أو تلك كان يستلزم اللجوء إلى المكر وأحيانًا إلى العدوان . ثم إنه كان على مقدم العطاء الأوربي ، أنه يأخذ في اعتباره - متطلبات الإدارة المصرية ، التي لم تكن في جانب الكيف دائمًا . ولتضرب على ذلك مثلا بالعطاء الذي طلب تقديمه عن توريد الأنابيب المصنوعة من حديد الزهر اللازمة لإنشاء عملية للمياه في الفيوم . كانت هناك شركتان تتنافسان على الحصول على هذا العقد ، إحداهما شركة بونت - أ - موسون الفرنسية ، والأخرى شركة ستانتون البريطانية . وسعى إلى إرضاء - إعزاز المصريين بكرامتهم ، فقد استخدم هذان المتنافسان مقاولين محليين من الباطن ، وكان من الأفضل بالطبع أن يكونوا من المصريين ، إذا كان ذلك ممكنًا . وهكذا جرت هذه المناقصة طاهريًا بين مختار إيرايم عن الشركة الفرنسية ، وأميل عن الشركة البريطانية . ولكن تمثل الشركة الفرنسية تحت ضغط السفارة البريطانية - على ما يبدو - قد توصل إلى اتفاق مع ممثل الشركة البريطانية . يضاف إلى ذلك أن وزير الصحة نفسه - كما لو كان الأمر بطريق الصدفة - قد حدد مواصفات الأنابيب ومقاييسها ، طبقًا لمنتجات في المصانع البريطانية . ولما استبد بالشركة الفرنسية الشعور بالإحباط ، فقد أرسلت مديرها

بحرنت والفسكى إلى القاهرة ، الذى قام بالدورة العادية من الزيارات إلى مكتب الملحق التجارى
الفرنسى والسفير الفرنسى ، والوزير المصرى . وهكذا اكتسبت هذه العملية الثقافية عن توريد الأنابيب
أهمية كبيرة فى ذلك الوقت ، وشغلت بها الوزارة المصرية والسفارتان الفرنسية والبريطانية ، وأحد أعضاء
البيوتن ، والدوائر الحكومية ، كما تدخلت فيها المؤمرات السرية وأشباه أخرى كثيرة لا يعلمها إلا الله .

ولكن ذلك كله - كما نرى - كان مجرد مناورات أكثر منه نشاطا مكشوفاً . فلقد كانت المبادرات
لأهمية تحس فى ذلك الوقت ، بالخطر الذى يتهدها . وأصبح وضع بريطانيا فى مصر هو وضع مدير
الخزائن أكثر منه وضع الممول ، ويعبداً جداً عن الوضع الاقتصادى ، كما كانت بريطانيا الآن فى مجال
السياسة . تتمسك بالمظاهر وتلجأ إلى الحيل والذرائع ، أكثر مما تتمسك بسلطة حقيقية ، أو حتى يظل من
الحقوق الشرعية . لقد تدهور نفوذ البريطانيين بسبب عدم ممارستهم لمسئولياتهم التى كانوا يمارسونها فى
السابق . أصبح سلوكهم اليومى يتضمن المؤمرات والتعرض للشبهات ، وكان أى إجراء جرى
يتخذونه فى بعض المناسبات القليلة ، يثير غضب الرأى العام عليهم . كان الأجانب يحتاجون الآن إلى
تعاون وثيق - لكنه عطر - بين أصحاب السلطة وكبار الموظفين والقنولين والدبلوماسيين . كان من النادر
أن تتم أى صفقة كبيرة ، أو يمنح أى امتياز لتشغيل مرفق عام ، دون أن تتدخل الضغوط المتنافسة من
المستثمرين الأصدقاء ، أو قناصل الدول ، أو بعض الخبراء الذين كان يحضرهم الأجانب . أذكر هنا مثلاً
عشوائياً ، عن عقد مريح حصلت عليه شركة ميشلان الفرنسية فى أغسطس ١٩٣٨ ، عجالات السيارات
للحكومة بمعاونة الملحق التجارى الفرنسى النشط جراندى جيو . وحين توفى هذا الملحق أثر حادث سيارة
صدمته فى الطريق ، قال الجميع إن هذه السيارة كانت بريطانية ولقد وقعت قضية فى المحاكم بشأن هذا
الحادث . لقد كانت الصدفة رحيمة فى هذا الحادث بالمنافس البريطانى . ولكن لعل كلا المتنافسين كان
يعرف جيداً كيف يستغل الصدفة .

استعادة السيطرة ولكن دون وضوح حاسم

فى الوقت الذى كان التدخل الأجنبى يخفى فيه وجهه ويتكرر فى صور أخرى غير صورته استطاعت
مصر أن تقطع شوطاً كبيراً فى مقاومته .

لم يكن هناك افتقاد إلى القدرة فى الجانب المصرى . فلقد كان مكروم عبيل لاعبا بارعا فى هذا
النهال ، بل كان رائداً فى بعض الأحيان . فحين كان يستقبل وفداً من الغرفة التجارية فى منشتر فى
فبراير ١٩٣٦ ، دافع أمامهم عن سياسة تعدد النواحي فى التجارة الخارجية لمصر . وكان من الواضح أن
هذا هو السلاح الذى يجب أن يستخدمه المصريون ضد أخطار العلاقات الثنائية القيدة للحركة إلى حد
كبير ، كما أنه كان الطريق المثل لآى بلد يسعى إلى التحرر من الاستعمار . وأكد على الحقيقة بأن العجز
الظاهرى فى ميزان التجارة يمكن تعويضه عن طريق الخدمات غير المرئية كالسياحة . كما أنه بذل العون
الحكومى لإنشاء عدد من الشركات .

وكان من بين النصوص التشريعية التي قدمت إلى البرلمان ، مشروعا بقانون يتعلق بموضوع المرافق العامة ، وكان يعتبر خطيرا يهدد مصالح أصحاب الامتياز على احتكار هذه المرافق وكان هذا القانون ينص على أن الحد الأقصى لمدة الامتياز يجب ألا يتعدى الثلاثين عاما وأن الأرباح السنوية للامتياز يجب ألا تتجاوز حدود ١٠٪ من قيمة رأس المال المستثمر في المشروع ، وأن للحكومة الحق في السيطرة على المشروع وفي إعادة النظر فيه إن رأت ضرورة لذلك . والأهم من ذلك ، هو أن يطبق هذا القانون بأثر رجعي . ويظهر أن وزير المالية كان يتأخر كثيرا عن زميله وزير الأشغال العمومية في هذا المجال . وحدث في الوقت نفسه أن أجرى تعديل جديد في توزيع المناصب الوزارية وكان من نتائج هذا التعديل أن ظل هذا القانون نصا ميتا لمدة طويلة . ورغم ذلك فإن السخط العام كان يزداد باستمرار . في عام ١٩٣٧ ، عقد أحمد عبد الوهاب ، الذي كان قد ترك الوزارة لغوره ، مؤتمرا وجه فيه انتقادات شمس نظام الضرائب في التصميم ، واصفا هذا النظام بأنه مرتجى ومتأخر عن عصره وغير عادل . وكان مؤتمر مؤتمر وقد نقل سلطة فرض الضرائب حديثا إلى المصريين فأصبح من الممكن أخيرا للمصريين أن يفرضوا الضرائب على الأوراق المالية الأجنبية وأرباح الشركات التي يملكها الأجانب . وكان نظام فرض الضرائب قبل ذلك ، يتطلب موافقة الاثنى عشرة دولة التي تتمتع بالامتيازات الأجنبية ، ولذلك ظلت هذه الضرائب «هامة» لاسيلا إلى تحريكها . وعلى أي حال ، فقد كان عبد الوهاب غاية في الاعتدال في توصياته - وخاصة ما يتعلق منها بضريبة الدخل وضريبة التركات . ولكن الحجج التي ساقها كشفت عن رغبته - ولعلها كانت رغبة جماعته كلها - في أن يعتمد دخل البلاد من الضرائب في الجانب الأكبر ، على أصحاب الأسهم والسندات ، الذين كان ٨٠٪ منهم من الأجانب وكان هذا عكسا بارعا لما كان يجري أيام خضوع البلاد لنظام الامتيازات الأجنبية المجحف . وفي عام ١٩٣٨ ، كونت لجنة للبحث في إصلاح نظام الضرائب . وكان من ضمن من استشارتهم هذه اللجنة كريج مستشار البنك الأهلي ، وكذلك الأستاذ ريتشي ، واسحاق ليفي سكرتير اتحاد الصناعات المصرية . وافتتح إسماعيل صدقي جلسات هذه اللجنة فدان ما في النظام الضرائفي الحالي من نقائص ، وقال إن السبب في تناقصه وعدم ارتباطه ، هو أن كل هم وزير المالية موجه إلى أصحاب الأرض ، في حين أن ثروة المستثمرين في الميادين الأخرى قد زادت زيادة كبيرة . وقال إن المزاين المحترفين ، الذين تفرغ عليهم مهنتهم ربحا وفيرا ، يجب أن يخضعوا للضرائب . ربما أن صدقي لا يمكن أن يتهم بأنه ديمقراطي ، فلا بد أن يفرض أن أرباح هذه المهنة قد بلغت حدا لا يمكن السكوت عليه . وقال إنه يجب أن ننشئ نظاما جديدا للضرائب ، يسجل ظاهرة مجيء ثروة الاستثمار إلى مصر بفرض ضرائب جديدة على الأوراق المالية وصكوك المعاملات التجارية . ونص على وجوب العمل بهذه القواعد فعلا في ١٩٣٩ ، بقرار من مجلس الوزراء ، دون أن تنال لمجلس النواب فرصة مناقشتها . وقد قيل إن السبب في ذلك ، كان لاجتناب تعريضها لمناقشات مستطيلة في مجلس الشيوخ ، الذي كان يسيطر عليه الوفديون في ذلك الوقت . والأرجح أنه كان هناك سبب آخر أيضا ، وهو أن حاسة الإصلاح عند أصحاب هذه القرارات ، كانت قد فترت حرارتها بعض الشيء .

إن الصناعات المصرية لم تكن تطمع في شيء أكثر من الحماية الجمركية والتشجيع الضريبي وكانت

«خصخصة المقررة بالخدر عند خيم» مثل إسحاق ليفي - الذي كان يعمل مستشاراً وأخصائياً في الشؤون المالية - من خصائص التميز في هذا المجال . ومع ذلك فإن عبد الوهاب اتخذ موقفاً في هذا الموضوع عدم ١٩٣٨ . فاعلن أن التبرالية تقف عجزاً عن حل بعض المشاكل . وذكر سمعيه بأن أسهم شركة السكر قد عومت في سوق الأوراق عام ١٩٣١ . وتكررت محاولات التعويم بعد ذلك في مناسبات متعددة بالنسبة لشركات عزل نخض . ولكن بنجاح أقل وأصغر أنه في نفس العام حدثت محاولة جريئة بشكل يلفت النظر في الاقتصاد القومي . فقد حظرت مصر تصدير الذهب ، واستطاعت في نفس الوقت أن تشتري صفقة منه في الخارج ، بسعر يقل ٥٪ عن سعره في لندن ولكن هذه العملية على أهميتها ، كانت مسألة تتعلق بالصرافة ، أكثر منها مسألة تتعلق بالاقتصاد ومع ذلك فقد استخدم عبد الوهاب تعبير - الاقتصاد القومي - في هذه المسألة . وإن كان قد فعل ذلك في صورة أنه عن الاعتراض وبكثير من اللف والدوران . وبالرغم من تخطيطه الخبير ، أطلق عبد الوهاب عام ١٩٣١ فكرة إنشاء بنك يختص بإصدار أوراق لعملة (السنكوت) بدلاً من مؤسسة لوجود هذا الغرض . فالبنك لأهم ، الذي كان له امتياز حصري هذه الأوراق ، لم يكن في الحقيقة بنكاً أهيب أكثر مما كان بنك جرشير . أو بنك السودان في مر كثر . أنه لم يأت نقد اقتصادي ، كان من غير الممكن أن يستغنى عن مثل هذا البنك . بدأت هذه الفكرة تحظى بالاهتمام . كان تقدمها بطيئاً ، ولكن صريقها كان واضح المعالم . في أبريل ١٩٣٦ ، مر صير أبو الوهاب ، أحد مديري بنك لندن ، على القاهرة في طريق عودته من الهند . وكان له حديث مع رجل السلطة من المحترفين المصريين ، ومع سير دوارد كوك عمدة البنك لأهم . وتدارس معهم بدقة إمكانية عمل بنك أهيم مصر . وفي ١٩٣٩ تقدم المشروع خطوط أخرى ففى الثالث من أبريل أرسل الدكتور أحمد ماهر مع مذوب الحكومة ، خطاباً مفتوحاً إلى كل من رئيس لحنى موصية الأوراق المالية في نقابة ولاسكندرية ، أكد فيه على ضرورة وجود بنك لإصدار السنكوت ، تكون أغنيته مجلس إدارته من مصريين ، ويكون رئيس إدارته مصرياً مختاراً بالاستخاب . كما يكون معظم موظفيه من مصريين . وفي يونيو ، عقدت جمعية عمومية فوق قاعدة من مساهمي البنك لأهم . وكانت الحكومة تشعر بالقلق ، فم يتعمد رد فعل عند الرأسماليين المصريين تجاه هذا المشروع . ولذلك فقد ألححت الحكومة بأب سوف يستخدم سطحية . دعت الضرورة - وكانت هذه نبرة وفكرة ، لم يسبق لهم مثيل في تاريخ البلاد المالي . وقد حقق هذا الظهور بمظهر القوة للحكومة النجاح المطلوب . وفي ٢٧ يوليو أقرت الجمعية العمومية بالإجماع تعديل لصوص . ولم يجد اللجنة من حملة الأسهم المعارضين من يدفع عن وجهة نظرهم إلا الأستاذ مقصود . الذي لم يقع أحد بصوته للتشدد وذهب الوفد أبعد مما ذهب الدكتور أحمد ماهر ، إذ قال لجنة الأسهم : يظهر أن حملة الأسهم أو البعض منهم على أي حال ، ينسون ما عاد عبيدهم من الفوائد من مركزهم المندرج ، الذي أحدث فيه الحكومة هذا البنك . إن استطعت هذا - دون أي نوع لامتداده - أن تعرف على لحظة لأشدها تطورات المستثنى .

كانت الحقائق الواقعية والمشروعات تختلف بصورة غريبة . ففي جانب نجد ارتباط وثيق مع ماضي وتقليد ليبرالية ، يتميز بالإقبال على الخصخصة المالية ، ولاهتداء لشديد بمشاكل مصر التي في جانب آخر ، كانت هناك أفكار لا تزال جديدة على حوض لبحر الأبيض المتوسط . ولكن سيرة

الأمام بيننا وبينه ، وبالأصح فإن -نظام هذه المشروعات الجيد منها والسيء- ، لم تؤت أكلها قط . إن من جهة أخرى -في الوقت نفسه- أن من كانوا يسعون إلى تحقيق هذه المشروعات ، كانوا ينسحبون أمام الخوف من خطر -العرفاق- ، أو بسبب ضغوط معينة وبالاختصار فقد ظلت كل هذه المشاريع ، وخاصة في عهد الملك -الفرنسي- ، في مرحلة الحلول الوسط ، والشك في جدواها .

وفيما عدا جماعة من المفكرين ، الذين كانوا يراقبون باهتمام التجارب التخطيطية للاتحاد الإفريقي ، والذين شجعهم إقدام الجبهة الشعبية في فرنسا حديث ، على تأميم السكك الحديدية الفرنسية ، فإن الجميع كانوا يعتبرون الاقتصاد الذي يعتمد على تقلبات السوق هو ضرورة حتمية ، كما لو كانوا قاتلونا إلهيا لأطاقة للبشر هل تغييره أو تعديله .

في أثناء إقامة أحد تلك المعارض الزراعية الصناعية التي كان يتكرر إقامتها دوريا في ساحة المعارض في الجزيرة ، التقى أحد الصحفيين مع وزير الصناعة والتجارة . وقال هذا الوزير الذي كان من واجبه أن يعرف قبل كل إنسان آخر ، مزايا تدخل الدولة في مجال الصناعة والتجارة في حديث للصحفي أن مهمة الحكومة تنحصر على ثلاثة أمور - أولا - التنظيم (وكان يعنى بذلك تنظيم التجارة الداخلية والخارجية) ثانيا - صط الميزان التجاري (كانت وجهة النظر الغالبة في مصر ، لانزوال هي فكرة المحاسب أكثر منها فكرة المدير للشئون المالية ، وفكرة مدير الشئون المالية ، أكثر منها فكرة الاقتصادي) وثالثا وأخيرا - إسماعيل الصناعات الجديدة (وهي إشارة إلى تشجيع جماعة بنك مصر) وسأله الصحفي - ولكن ما الذي تم إنجازه حتى الآن ؟ وأجابته الوزير مشيراً إلى وضع القواعد لقيد الأسعار في السجل التجاري ، وإلى وضع لوائح الغرف التجارية ، ولتجارة الجملة للخضر والفاكهة ، وإنشاء سوقين للجملة في طرق القاهرة لهذا الغرض ، إحداهما في روض الفرج والأخرى في أثر النبي ، وإنشاء سوق للأرز في رشيد ، وآخر للبصل في الأسكندرية ، أما عن موضوع تحطيط الدولة ، فقد تجنب الوزير الحوض فيه كلية . فقد كان قيام الدولة مباشرة بإنشاء صناعات جديدة - الذي سبق قبول العمل به أيام الأزمة - لا يزال يعتبر نوعاً من الاعتداء على الحقوق الشرعية للأفراد . لقد ظل نشاط الدولة سجيناً في حدود الرأسمالية الليبرالية ، بالرغم من تشجيعها لجماعة بنك مصر ، ولمصدرى القفاز بين الحين والحين ، حين تتراكم كميات القطن في البلاد ، بشكل مخيف .

لقد قدر لسياسة التخطيط للدولة أن تنتشر بعد هذه الفترة بضع سنوات ، في المدى الذي كان فيه ذلك ضرورياً وكافياً لحل مشكلات التخلف . ولكن السياسيين في تلك الفترة لم يغامروا بهذه الفترة إلى الأمام . فقد كان نشاطهم مقيداً - إن لم يكن مقوداً - بصالح دوائر الأعمال الكبرى التي تمثلها البورجوازية ، وهي الطبقة التي نبتوا منها ، والتي كانت - مهتمة بتطور بعض العلاقات ، أكثر من اهتمامها بقطعيها . فحين تقرر مثلاً ، إحالة ذلك الموضوع الشائك الذي يبحث في التبادل التجاري بين مصر وبريطانيا ، إلى لجنة روعي في اختيارها أن تكون متوازنة في جمعها لمختلف الاتجاهات^(١) فقد أثار ذلك ردود أفعال عنيفة ، رثى معها العدول عن المشروع . وفي نفس الوقت ، كان هذا القطاع من الرأي العام الذي رفض مشروع هذه اللجنة ، يعلق بغضب شديد على نفوذ بريطانيا المستمر في توجيه السياسة

المالية لمصر . وفى عبارة تبث على الاعجاب فى دفتها ، لخص أحد الصحفيين ذلك بقوله إن الحاكم الذى اضطر إلى التخلص من بعض وسائله فى ممارسة الضغوط المباشرة فى ميدان السياسة ، لجأ إلى ممارسة نفوذه تحت ستار خدمة مصالح بعض دوائر الأعمال المصرية ، بفضل تقدم التكنولوجيا .

إن ذلك يصور لنا حلة الصراع ، ويصور لنا كذلك الأقتعة المعقدة التى ترتديها المصالح الأجنبية أو الطبقة المسيطرة . ولكن هذه الأقتعة لم تخدع إلا أولئك الذين يريدون أن يخدعوا . كان رجال السلطة ، فى القصر والمراكز الرئيسية للحزب ، يلعبون دوراً متزايد الأهمية فى إدارة الشركات الكبيرة . وعلى مدى طويل ، كان يمثل هذه الشركات ، قلة من الرأسماليين الذين يحتكرون عضوية مجالس الادارات ، كأمين يحس المواطن الاسكندرى مثلاً ، أو محمد محمود خليل وأكثر المصريين أوربية ، ولكن هؤلاء الرواد لم يستطيعوا احتكار المناصب إلى الأبد . وإذا كانت الحملات التى شنت من أجل تخصيص الشركات ، قد أدت على المدى الطويل إلى إضطلال المصريين التدريجي بالمسئولية ، فإنها كانت تعكس فى المقام الأول ، عدم صبر طلاب المناصب الحزبية التى لا تعمل فيها . ولم تكن العلاقة بين السياسة والحصول على هذه المناصب سراً من الأسرار . فتحى الدكتور أحمد ماهر الذى استقال من الوزارة ومن الوفد ، احتجاجاً على امتياز تحيط به الشبهات ، قد استخدم كل ثقله ونفوذه لبيع أسهم البنك التجارى . إن هذا البنك الذى حاول تحت رئاسة عبود ذات مرة ، أن ينزل جماعة بنك مصر عن عرشها ، كان مديناً بتطويده إلى بعض كبار رجال الحكومة ، كسير أمين عثمان وعبد الرحمن البيل ، أو المحامى الكبير وهيب دوس أو إلى من كانوا يسيطرون على رأى العام ، من أمثال محمود أبو الفتح صاحب صحيفة المصرى - ومن بين أولئك الرجال لم يكن هناك الا أقل من القليل ، ممن ساهموا بأكثر من رصيدهم السياسى . إن السلطة الفعلية كانت فى مكان آخر . وقد نشأت هذه الأسر الملكية المسيطرة على والشركات المصرية المحدودة فى جو عاطفى من الصلة الحميمة برأس المال الدولى . لقد ذكرت من قبل اسم نوس بك ، رئيس مجلس إدارة شركة السكر . وكان فى البنك العقارى جماعة من المبرزين اللامعين مثل فنسنو ومينوست ولابلاس وغيرهم ، وكان جميعهم من الرجال الكفاءه الممتازين . وفى البنك الأهل ، لعب كوك دوراً حاسماً فى عملية تحويل البنك الأهل إلى بنك قومى فى عام ١٩٣٨ . وكانت البورصة بؤرة التجمع لهبة تحوى عدداً كبيراً من رعايا منطقة شرق البحر الأبيض المتوسط ، وهى هبة رسم لها الرواى الإنجليزى اى - م - فورستر صورة مشوقة . وكان هناك تكافل وثيق بين الرجال المسلمين البارزين فى المجتمع ، وبين الإحصائيين اليهود . فقد كانت كنية محمود خليل ، هى محمود «موصيرى» الذى كان اسم «أنه الثانية» وكان عبود يلتزم دائماً بنصائح الاستاذ مزارعى ، وكان أبو الفتح وكريم ثابت وعبد الوهاب وحتى صدقى نفسه يلتصقون بشجرة ايل بوليتى .

إن هؤلاء الخبراء اليهود رغم أنهم ينتمون إلى جماعة صغيرة من الأقليات ، قد أصبحوا فى الوقت المناسب بكوات وباشوات ، وحتى وزراء ، كما حدث فى حالة قطاوى باشا . وكان معظمهم يرتدون الطربوش ، دلالة على وطنيتهم .

إن هذا التسامح الودود ، الذى يجب أن يضاف إلى الرصيد الدائن للعصر ، كان يعكس رغم ذلك

نوعاً من التواطؤ بين أصحاب السلطة - الذين كان قسم منهم يرتدون ثيابها المهيبة دون ممارستها ، وقسم آخر يحركون خيوط الأحداث من وراء ستار - أكثر مما يعكس الاحترام لحقوق الإنسان دون نظر إلى الجنس أو الدين . وأياً كان ، فلقد أمكن تحقيق بعض التقدم الإيجابي ، في هذه الظروف غير الواضحة ومن خلال هذه الوسائل المعقدة . والحق أنه لا يهيم أن تعرف طبيعة المناورات التي استخدمت ، ولا الهدف من استخدامها ، مادام ذلك قد أدى فعلاً ، إلى كسر احتكار المناصب الإدارية ، وإلى وضع فقرة الدفع بالذهب موضع الاختبار وإلى عدم تجديد امتياز ترام الرمل ، وإلى منحصر بنك أثينا ، وإلى بدء الحركة الأولى مع شركة هيلوبوليس العظيمة النفوذ التي يملكها البارون أميان . وفي محيط ذلك الحفص الصاعب من مختلف المغامرات والخصائص والمصالح الخاصة ، التي هي من طبيعة ما نسميه اليوم بالاستعمار الجديد ، بدأ رأس المال المصري ينمو ويزدهر بعد طول انتظار .

ثمة الرأسمالية الوطنية

لقد كان في أعقاب الحرب العالمية الأولى - كما يجب أن نتذكر - أن بدأت مصر في صنع رأسمالها . وبعد مؤتمر مونتر في ١٩٣٧ ، بدأت مرحلة جديدة تمتاز على سابقتها بأنها بناء بشكل أكبر كثراً .

في ديسمبر ١٩٣٦ ، قدر الرأسمال الأجنبي في مصر بمبلغ ٣٥٠ مليون جنيه مصري كان ٢٤٠ مليون جنيه منها ، محتفظاً به دائماً في مصر ومستثمراً فيها . أما المبلغ الباقي فقد كانت قيمته تتذبذب - طبقاً لتقلبات أسعار الأسهم في البورصة - بين ١٠٠ و ١١٠ و ٧٥ مليون جنيه ، يوظفها الأجانب لمصلحة الأجانب . ولكن كيف كان يمكن تمييز هذه المبالغ عن غيرها في نظام ينقسم كل شيء فيه بالفوضى ؟ في عام ١٩٣٥ كتب أحد الخبراء الفرنسيين في صحيفة الطان يقول - إن أفضل أن أصف بالمصري ، رأس المال الذي كان مقترناً دائماً بالاقتصاد المصري ، والذي يحمل اسمه في الذين يعملون في مصر ، حتى إن كانوا لا يحملون الجنسية المصرية ! وقد سأله أحدهم - هل يمكن استبدال هؤلاء إذا دعت الضرورة ، بالمصريين ؟ فأجاب بالنفي . وكان هناك أيضاً خبير انجليزي أمدنا ببعض التفاصيل المكتملة ، إذ كتب يقول - إن الشركات الأوربية التي كانت تشكل ٩٦٪ من المستثمرين في مصر ظلت تحتفظ بهذه النسبة العالية حتى عام ١٩١٤ إذ كانت حينذاك تشكل ٩١٪ أما في عام ١٩٣٦ فقد انخفضت هذه النسبة إلى ٨٦٪ وال ١٤٪ الباقية تمثل مولد رأسمالية استثمارية مصرية محضة .

ولا شك أن هذه النسبة قد زادت كثيراً عن ذلك في أواخر فترة ما بين الحربين . فلو أخذنا في الاعتبار ثمة جماعة بنك مصر وحدها ، لوجدنا أنها قفزت إلى الاستحواذ على نسبة تتراوح من ٢٠٪ إلى ٢٥٪ من مجموع رأسمال الشركات وهي نسبة كانت لا تزال منخفضة ولكن دلالتها كانت عظيمة .

وفوق ذلك فإن الاقتصاديين الأجانب ، الذين لا يدخلون في إحصاءاتهم إلا الاستثمارات المسجلة ، مثل تلك التي تظهر في كشوف البورصة عن التعامل في الأسهم والسندات ، لم يكن بوسعهم

ألا يحسوا بالضغط التي كان يمارسها القطاع التقليدي - وهو قطاع الزراعة الذي كانت نسبة الوطنيين فيه ٩٠٪ على القطاع الحديث . كل ذلك كان يشكل قوة ضخمة ، كانت لاتزال خامدة في جانبها الأكبر ، ولكن الجانب النشط منها كان يملك إمكانيات استراتيجية ، يزيد من أهميتها أنها كانت تمثل كذلك سلطة سياسية .

كان من الواضح أنه لاالمقاولون ولا مديرو البنوك ولا السماسرة ولا المضاربون ، كانوا يلعبون دورهم هنا كما يلعبونه في الأسواق الأوربية . إن بعض الثروات الكبيرة هنا كانت قد بدأت منذ وقت طويل من صفقات البورصة ، والسمسة في بيع الأسهم والسندات . كما كانت القروض هنا على أساس فردي . وكان من غير الوارد للبنوك الكبيرة - فيها عدا بنك مصر - أن تقدم على الدخول في عمليات تجارية . إنها كانت تخدم سيدين وهما المصالح المحلية ، ومصالح مراكزهم الرئيسية في أوروبا . وكان رجال الأعمال المحليون ، يعرضون ذلك الاقتدار إلى الاستقلال الذاتي ، بنشاطهم واستراتيجيتهم الحكيمة ، التي كانت تشمل «الشلل» والجماعات الكبيرة ، بلغاتهم المختلفة ، وإن كانت معلوماتهم الرئيسية تكمن دائما في اختلاف العناصر في السباق الذي أصبح في غير زمانه .

وسببا كانوا يستحذون جيدا تلك الوسائل التي امتلكوها بفضل موهبتهم على التكيف وبفضل نصجهم النسي ، فإنهم لم يتخلوا عن طرقهم القديمة مثل الرشوة . وفي بعض الأحيان كانوا يستغلون البدائية لمصلحتهم ، باستخدامهم الإحصائيات الغامضة والحسابات غير الموثوق فيها ، وإفشاء سر البرقيات السرية ، وترتيبها في بعض الأحيان .

كان كل إجراء مالى خاضعا لعناصر لاتوحي بالثقة ، ولا تبعث على الطمأنينة وكانت هذه العناصر تترى مثنى وثلاث ورباع ، مثل تقدير محصول القطن ، والمضاربات في بورصة الاسكندرية ، وحالة السوق العالمية ، والأسعار في لندن وباريس . وهكذا كان الاقتصاد المصري خاضعا لتأثير أنواع مختلفة من الأخطار - سقوط الأمطار في حوض النيل الأعلى ، الصفقات المحفوفة بالشبهات في الاسكندرية ، وحالة السوق في ليغربول ، سعر الاسترليني والفرنك . وكان من الصعب بناء اقتصاد تقليدي على أساس من هذه الرمال المتحركة - وكان هذا هو السبب في فقدان الحماسة أو شعور اللامبالاة ، من جانب الممولين . كان عدم الثقة هو القاعدة ، وكان عدم الثقة هذا مبررا بالعقد الكبير من العقود غير الموثوق بها ، والتي كانت في بعض الأحيان تتسم بالنصب والاحتيال . وكما نتوقع ، كان عدم الاطمئنان هذا ، يوازن بالإقبال على المضاربة والإقراض بالربا . ونذكر من بين الأشياء الغريبة في هذا الموقف ، أن فوائد القروض كانت مرتفعة نسبيا ، وأن البنوك كانت تحصل على معظم أرباحها من التجارة في العملة ، وأن بعض العمليات البنكية التي كان يعتبرها الاقتصاديون العاملون من أسلم العمليات ، كانت لا تحظى باهتمام أحد في مصر .

كان رأسمال بنك مصر ، قد بلغ أكثر من مليون جنيه . وكان بطبيعته بنكا تجاريا ومؤسسة متعددة الأهداف - وهو ربط غير تقليدي بين الأشياء المختلفة . ولعل خيرا من خبراء الاقتصاد كان من الممكن أن ينهم هذا البنك بعجزه الغريب عن التمييزين - القروض التي تمنح بضمان ، والقروض التي تمنح على

السلع التجارية . ولكن لا يمكن أن يكون ذلك مجرد حيلة أو ذريعة . يسمى بها البنك ، بوصفه الشركة الأم أو الشركة المهيمنة ، أن يؤمن عن طريق قروضه ، الاستثمار في السندات التي تصدرها شركاته التابعة ؟ على أى حال ، انه نوع من المغامرة - وهو اقل ما يقال - أن يجري البنك تعامله على مستوى مختلفين في وقت واحد . إن البنوك ذات النمط الكلاسيكى ، تتجنب مثل هذه الممارسات الخطرة . إن بنك مصر أساسا ، كان وترسته أكثر منه بنكا ، وكان يستخدم ودائعه في عملياته ، وهو عمل يخالف المبادئ الصارمة التي تسير عليها البنوك . ولكن ما يجب ان يقال دفاعا عنه ، أنه كان يتميز عن غيره من البنوك بظروفه الخاصة ، وقد عرف كيف يستغل هذه الظروف . لقد افترض بنك مصر أن ودائعه لن تسحب . إن هذه الدوائع كانت نوعا من الحافز الجماعى والالتزام الأخلاقى . وفوق ذلك ، فإن البنك كان مطمئنا إلى أن الحكومة ستسرع لتجديته إن دعت الضرورة ، ومدة بما يكفى من الأموال السائلة واخيرا ، طبقا لعادة احتياطيا كبيرا ، بلغ في عام ١٩٣٨ إلى ٨٥٠,٠٠٠ جنيه . وهكذا ، إذا كانت وسائله غير تقليدية ، فإنه يستغل مزاياه السياسية ، ويستغل كذلك ذلك العنصر الفعال ، الذي قال مسيوف - بىرو إنه لا يمكن لعلم الاقتصاد أن يتجاهله ، الا وهو قيمته ذات الدلالة الخاصة . الى جانب بنك - الكوتوار ناسيونال ديسكوت ، والبنك العقارى ، والبنك الأهل ، ربما كان بنك مصر يظهر كأنه صورة مسبقة للمستقبل ، وفي الوقت نفسه ، كمبادرة أوحى بها التوحيد الطبقي . ولكن من سوء الحظ أن هذه الأوراق الرائجة كانت ستفقد جانبها من فاعليتها في لحظة الصديق لحظة القدم الوثيك للصراع العالمى .

في مثل هذا الجو ، يمكن للعلم بطبيعة الرجال والأشياء ، وللقدرة على استغلال بعض العوامل الغربية على وسائل التعامل المالى السليم ، والتي لا يمكن وزنها بدقة ، أن تصنع أساسا لحياة عملية ناجحة ، قد تكون غير تقليدية بمقياس مبادئ دوائر الأعمال الكبيرة ، ولكنها رغم ذلك تكون مناسبة للزمان والمكان ، وإن كانت لاتخلو من المخاطرة إن ذلك كان ينطبق على أحد عيود . بدأ عيود حياته العملية بطريقة متواضعة في فلسطين ، في خدمة القوات البريطانية . وكان يمد الملك فؤاد - وغيره أيضا دون شك ببعض المعلومات النافعة . كان وعيه في إدارة الأعمال يتسم بالتهور ، وكان لا يستنكف من استخدام طرق أسواق الشرق (البازار) من أجل الحصول على عقود هامة . إن هذه المزاجية أو التهجين ، بين الروح التجارية وبين المبادرة في مجال التصنيع ، كان من الممكن أن تنجح إذا كانت الريح مواتية . ولكن أى ريح ؟ إن الحقيقة أن شركة البواخر الخديوية ، ومصانع السكر في كوم امبو وأرمنت ، كانت تصنع أساسا صلبا لمرسوخ سلطة هذا القطب الصناعى ، حتى قبل اندلاع الحرب العالمية الثانية .

إن هذه الرأسمالية المصرية لها الحق في اسمها لأنها كانت لاتقتصر على امتلاك الخصائص الموضوعية للرأسمالية في كل مكان فحسب ، بل كذلك نفس العمليات العقلية أيضا ، بالرغم من تلويها كما رأينا . بالخصائص المعينة لعادات البلاد ووضعها . لقد أمكنها أن تحلل دون وهم ، المنهج الذى تنوى أن تحقق الازدهار من داخله ، كما كان لديها فكرة واضحة عن الجهة التى يجب أن توجه إليها إخلاصها ،

وهكذا أصبحت مسئولة إن لم يكن عن كل أفعالها ، التي لم تكن تمثل السيطرة التامة عليها - فعل الأقل في اتجاهاتها .

إن الركود السياسي والتدهور الخلفى ، الذين كانا يقران في المجالات الأخرى - نفس المزيج من العجز والكفاءة ، كان من الممكن أن ينسب إلى الجماعة الرئيسية للرأسماليين في المدى الذى كانوا يعرفون فيه الإمكانيات الحقيقية لنشاطهم . إن مصر الاشتراكية كانت سوف تحكم على هؤلاء الرجال حكما قاسيا ، له مبرراته في حالات كثيرة . ولكن العار الذى كان البعض منهم يستحقونه ، قد شملهم جميعا دون تمييز . إن محاكمة جيل من الأجيال للأخر بأثر رجعى شيء مألوف في حياة الأمم ، وخاصة في مرحلة الثورة وفي هذه الحالة ، يملك الناقدون كل الوسائل المدعومة بالدراسات التفصيلية ، التي تؤيد أحكامهم أو تصححها . ولكن هذا ليس غرضنا هنا ، لأن تقدير المسئوليات في هذا الصدد منوط بالمؤرخ القومى وحده . دعونا نقول فقط ، إنه لا داعى للدهشة من وجود كل هذه البراهين على الجشع والمؤامرات وفقدان المبادئ . ولا داعى للدهشة ، من عدم وجود المدخرات وعدم الرغبة في الاستثمار ، وعدم انتشار التدريب التكنولوجى . فلم يكن في قدرة الرأسمالية المصرية حتى ذلك الوقت ، أن تؤسس نفسها على خلق نظام اقتصادى سليم . فقد كانت تعتمد على مجموعة هشة من الوسائل ، تتكون من المصاربة واستغلال السلطة وبريق التحديث إن الضعف الخطر في قواعدها التقنية ، والتواطؤ الذى كان عليها أن تقبله . والادعاء الكاذب الذى اتحدت إليه على المستويين الوطنى والدولى معا ، قد أضعفها وشوه سمعتها حتى قبل أن يتاح لها أن تتعرف على نفسها تماما . فهل قدر على هذه البورجوازية أن يسد أمامها الطريق قبل أن تبلغ أشدها ؟ إن هذا على أى حال ، هو ما كان يتوقعه خبير أبحاثها .

عذابات الشباب

لعله يكون من الأفضل في استعادة ذلك الجو - ونحن في موقف ثميل فيه المناقشات وهي نجتز الماضي ، إلى إحداث تشويه كبير - أن نشير إلى بعض الحقائق الصغيرة التي نستطيع أن نعين مكانها وزمانها في مصر . فإذا لجأنا إلى الصحافة مثلا لنأخذ منها أسانيدنا ، وهي لحسن الحظ لا تنقصها الوفرة في هذه الحقبة ، وبالرغم من جميع الإجراءات الشرعية وغير الشرعية ، التي اتخذت لإعاقتها ، ظلت لها الحرية الكافية التي تعطينا البيانات التي نحتاج إليها ، نجد في السياسة الأسبوعية في فبراير ١٩٣٩ ، مقالة لأحد الصحفيين يقول فيها - بحلول الوقت الذى يصل فيها أمدنا إلى بعض مايريد في هذه البلاد ، يجد نفسه قد استهلك وتحطم . إن المهرب الوحيد أماننا من هذا الموقف الذى تهددنا فيه الكوارث ، هو أن نلجأ إلى الجيل الجديد وما ينسجم به من فتوة وشجاعة . ففي دنيا اليوم يتمتع الشباب بالدم الحار والأعصاب الحديدية (وهي خصائص - كما نعلم - نحمد متفلسا لها في الاضطرابات الثورية) إن في الشباب حبا طبيعيا للمغامرة . ثم للمؤامرات المربحة ؟ إن هذا الموضوع الذى سترجع إليه فيما بعد ، يشغل اهتمام هذا الصحفي بوجه خاص إن في نفوس الشباب ميلا شديدا لتكريس أنفسهم للأعمال

الاجتماعية ، على عكس بعض «الزعماء» (وهي كلمة كبيرة تستخدم هنا للسخرية) الذين أصبحوا مجرد سياسيين محترفين ، يريدون أن يحولوا مصر إلى مستعمرة لهم . إنه تعليق يتسم بالعمق - فهذا الاستعمار الذي يمارسه السياسيون الرسميون ، واهتمامهم بكل ما هو عرضي غير جوهري . وإهمالهم للحقائق المعيشية للجماهير وإفلاس صيغهم وشعاراتهم . هذه الأشياء هي التي جعلت الشباب متمرداً ، ولكن احتجاجات الشباب ، كانت تتم داخل إطار مزيف جزئي ، وكان هذا هو السبب في أن الشباب أبيض . كان قابلاً للانحراف .

في بلد وفترة ، أحدث فيها التعليم والسفر والأحداث السياسية صدوعاً حادة بين الأجيال ، كان رجوع جماعة درست في أوروبا ، وإسهامها في النضال المشترك ، ونشوء وسائل جديدة للتعبير ، كافياً لخلق نوع من العداوة بين الجماعات المتفارقة نسبياً في السن في عشية إعلان الحرب العالمية الثانية كان الكثيرون ممن كانوا في شبابه في عام ١٩١٩ قد أصبحوا من المواطنين البارزين ولكن الطريقة التي غرست بها البلاد في الوحل على مدى السنوات العشر الماضية ، كان من الصعب أن تؤخذ دليلاً على نجاحهم في مهمتهم . إن العدد الهائل من الكلمات الجميلة التي جرت على ألسنتهم ، ومن المبادئ النبيلة التي رفعوها شعاراً يخفون تحتها انتهازياتهم وأطماعهم التي لا يستمعون فيها لصوت الضمير ، جعلت من المستحيل على المراهق في أواخر الثلاثينيات ، أن يأخذهم أو يأخذ نفسه مأخذ الجد . وكان هذا هو السبب في أن أي مجهود نبيل رفيع القيمة في عالم الفن أو أي نشاط يستحق التقدير ، كان يقابل بالسخرية ، إن هذا القاري يعبر في خطابه إلى (بريد القراء) في الصحيفة عن شعوره بالإحباط وعدم الجدوى والعجز . ونحيبه الصحيفة عن خطابه بتناول مصطلح . إنها تحت هذا العقلاق اليائس على أن يتشجع ويكتب وينشر . ويقول له - الكتب في بلادنا تكسب صاحبها الشهرة حتى قبل أن تتم . وقد يكون صحيحاً أن الأدب كان يستمتع بمكانة رفيعة في مصر ، بسبب ما كان يتعرض به من القمع ، وبسبب تدرته النسبية . إن الشرق الأوسط كان يعيد بناء حضارته على أساس اللغة . وكانت الكلمة المكتوبة أو المذاعة تحظى بنفس النفوذ الذي كان للشعر في الزمن القديم .

إن تجارة الكتب ، وخاصة الكتب الجديدة ، لها سوق رابحة . إنها تنتشر كضوء الشمس ! وبحسب محرر الجريدة - وهو محرر ناضج ، ربما كان هيكلاً ذاته أو على أي حال أحد معاونيه الكبار - هذا القاري الجريء الشاب حساباً عسيراً ، فيقول له - إنك تعزو تحلقاً وتدهورنا الخلقى إلى افتقارنا إلى حرية الفكر ، نتيجة لحكوماتنا الرجعية . ليس هذا صحيحاً . إن غطائنا لبعض سببه غياب الحرية ، بل على العكس ، إنه بسبب الأباحية^(١) ! إننا نجد هنا تفسيرين لحقيقة واحدة . نجد في أحد التفسيرات الاعتبار التقليدي المطمئنة ونجد في الثاني الاندفاع نحو الحرية . ونجد على أي حال ، ذلك الصدع بين الجيل الراحل والجيل الناشئ - أنه خلاف مؤسس على عدم الفهم المتبادل . إن كبار السن بوجه عام ، لا يجتمعون من الشباب ، إلا الصفات التي يجبرون أن تكون لدى الشباب ، وذلك يعني الصفات التي يفقدونها هم إليها .

وافترقهم إلى هذه الصفات ، معناه أنهم قد أخفقوا في اكتسابها ، في حين أن الشباب إذا

• نتحدثنا تعريف هذه الكلمة - يعني الإمكانيات المطبوعة التي يمكن تشكيلها في أي قالب ، ويعني القدرة التي تستطيع أن تواجه العالم وأن تواجه النفس . إن رجال هذه الفترة لم يفهموا - وإن كانوا قد أحسوا ذلك بالفريضة - أن التاريخ ينبع من إمكانيات الشباب ، أكثر مما ينبع من النظم المستقرة . وذلك لأن التاريخ في الأمم التي تلقى عن كاهلها عبء - الاستعمار أكثر مما في غيرها ، ليس تنفيذ الخطط والقرارات ، بقدر ما هو نبذ الأوهام فيما يتعلق بالإمكانيات . إن أولئك الذين كانوا يشغلون المراكز ذات مسئولية ، أو يظنون أنهم يشغلونها ، كانوا يرقون - بالرضا أو السخط - المساهمة الخامسة للشباب والنساء . في التصورات التي كانت تحدث ، ولكنهم لم يحاولوا أن يفهموها . والخطوة التالية التي خطوها بحرص - كانت هي محاولة استغلال هذه القوى غير المحجوبة . وهكذا فتحوا على أنفسهم طريقاً للاضطرابات . ثم فقدوا السيطرة عليه سريعاً . وكان على الجيل الجديد أن يختار بين مستغنيه ، وبين القوضى التي لم تكن إلا مظهر لحقيقته الزائدة المكونه . ودليلاً على عدم ملائمة الحصة الموجودة .

وأيا كان الأمر ، فقد أصبح الموقف خطيرا ، حين شب الصراع بين الطلبة وبين إدارة الجامعة . وعلى الرغم مما كان يستحق لنقد في نظام التعليم في هذه الجامعة ، في الفترة التي زادت المناقشات السياسية فيها من اتساع الفجوة بين الأجيال ، إلا أنها كانت خير ما يمكن أن يقدمه نظام الحكم القائم ، وغالبا ما كان الطلبة عرضا لخطأ ، حين كانوا يشقون عصا الطاعة على الالتزام بقواعد النظام . وكان الصراع يشتد في بعض الأحيان ، إلى حد يجبر مدير الجامعة على الاستقالة ، كما حدث للدكتور عمر إبراهيم في يناير ١٩٣٧ ، احتجاجا على الاضطرابات التي نشأت بسبب تعيين مدرسين إنجليزيين ، ولكنه سحب استقالته بعد ذلك . إن التأثير السياسي كان حاد قويا ، وكذلك كان الإدراك المتزايد لدى الجيل الجديد للدور الذي كان يمكن أن يلعبه . وفي الوقت نفسه ، أصبح تعلق هذا الجيل بالأمم والوطنية والدراسة والجامعة ، كتعلقيهم بالحياة ذاتها . فلم يعد من غير المألوف لمن سقط منهم في الامتحان أن يلجأ مهيأا مأساويا - إما بمحاولة قتل المتنح ، وإما بالانتحار حرقا في بعض الأحيان . ولكن هل كانت هذه لامتحانات ذاتها نزيهة غير متحيزة ؟ إن بين الجامعات المختلفة في السن ، كثيرا ما كانت تولد المساواة المتبادلة بين المدرس والطالب الذي يجري عليه الامتحان أو على الأقل عدم الثقة . فقد حدث بإسراء ، مثلا من طلبة كلية التجارة عام ١٩٣٦ . وكان سبب الإضراب أن عييد هذه الكلية ، رمي كان متعيزا ، ولكنه من المؤكد أنه كان منظرنا إلى اللبابة - قد وجه نقدا إلى طلبة كليته ، بأنهم لا يستحقون لأفضل الوظائف في الشركات الأجنبية وحده هذا النقد في وقت نقشت فيه البطالة بين خريجي الخدمات ، وكانت موضوع التعليق اليومي في صحف المصري والبرص والبلاغ . لقد كانت بطالة المتخفين ... برة قسمة ، في بلد تحتاج إلى الكادرات احتياجا شديدا . ونتج عن ذلك ، حدوث اضطرابات ... ذاتها ، لولا ذلك .

ولكن هؤلاء القادة على أي حال ، وهم يسعون إلى تجنيد هؤلاء الشباب تحت مظلة "السلامة" ، كما
يشجعون الإخلاق بالنظام في الجامعة . فم بعد من حق عميد الكلية ولا حتى مدير الجامعة . بل على
طالب . كما ما كان يملكه العميد أو المدير ، هو أن يقدم اقتراحا بذلك إلى الوزير . وقد حدث ذات مرة

أمر طاليا كان قد طرده مدير الجامعة ، جاء إلى باب فصله في اليوم التالي . وحين حاول المدرس ، بمعونة أحد رجال شرطة الجامعة ، أن يمنع من الدخول ، صاح بوقاحة - نعم أن أعلم أن طردت ، ولكن الوزير لم يوافق ، وسيلتكم منه خطاب يرفض فيه تأييد الطرد . ولقد حدث ذلك فعلا . وفي عام ١٩٣٧ ، كانت هناك مظاهرة أخرى غمطية - اجتمع ما يقرب من سبعمائة طالب في نادى الجامعة ، وساروا من هناك في موكب إلى وزارة المعارف ، ونحوا بخشونة من اعترض سيلهم من رجال الشرطة والحجاب ، وشقوا طريقهم إلى غرفة الوزير على زكي العراوى . ولجأ الوزير بالطبع إلى سلاح السياسين ، وهو الفصاحة . فأدلى إليهم ببعض التصريحات المهدئة ، ووعدهم بإعطاء فرصة أخرى لمن خافه الحظ في الامتحان ، وانقاص نسبة النجاح من ٦٠٪ إلى ٥٠٪ . وتركه المتظاهرون وهم راضون وعرجوا بعد ذلك على مكرم عبيد في وزارة المالية فأغرقهم هو الآخر بعبارات التعاطف مع قضية الشباب . وكان لهذه المظاهرة صدى عال في الصحافة .

ظهر في المقطع مقال عنوانه «الشباب البائس» وجانب كبير من هذا البائس ، تنعكس آثاره دون و . حتى في هذا المقال على التعليمين الأصلاء ، الذين لا تستطيع الغوغائية أن تحرفهم عن مهتهم . . . حسين مثلا ، الذى كان عميدا لكلية الآداب في ذلك الوقت ، كان النقد الذى تعرض له حينذاك ، ذا موصعه مجددا كما حدث له من قبل ، بل لأنه كان عائقا أمام تطلعات الشباب ، من نفس الجيل الذى حاول أن يعلمه الإنسانيات والالتزام بأحكام التفكير العقل . وعلق أحد المراقبين الأجانب ، الذى يمكن بحال من الأحوال من - المتعاطفين مع مصر ، على ذلك فقال - يبدو طه حسين ، الذى يسافر الطلبة الآن ، أنه المصرى الوحيد في هذه اللحظة ، الذى تقترب فكرته الصارمة عن الأمانة في الأدب الجامعة من المثل الأعلى عند الأوربيين . . . إن ذلك ليس علامة على عدم الإخلاص لجنسه وبيته . . . هناك من هو أكثر وطنية منه . . . إنه إذا كان يفضل الثقافة الفرنسية ، والوسائل الفرنسية ، فإن ذلك لكى يحصل منها على كل المزايا الرفيعة التى لا تزال تفتقر إليها بلاده وأن يستخدمها ضد فرنسا إذا لزم الأمر . وليس - يجب أى صلة عاطفية مع فرنسا ، فذلك لا يتفق مع طبيعته . إن هذا التملق السريع ، الذى يصر عن رأى دعاء الاستعمار ، يكشف عن الانطباع الذى تركه طه حسين ، ذلك الأكاديمي الذى يمتاز بأفاقه الواسعة ، والذي أراد - لنفسه أن يكون معلما لا متسلقا أو منافقا .

لم يكن ذلك هو الحال بالنسبة إلى معظم القادة ، ففي ديسمبر ٣٩ ، عنف النحاس بعض الطلبة المضربين قائلا لهم إن الإضراب لا يجب اللجوء إليه لأسباب سياسية - وكان يعنى دون شك أن الإضراب لا يبرح إلا إذا كان لتأييد الوفد ! وكانت قد أفلتت منه هذه العبارة أثناء مناقشة لم يستمد لها من قبل . والغريب في الأمر ، أن الصحافة لم توهأ أى اهتمام . ومع ذلك فإن ذلك لم يمنع المعلقين من أعداء الوفد أن يقولوا إن رئيس الوفد يدين للطلبة بدين أخلاقي .

القلق والتشاؤم

كان هذا الدين ، هو ما يدين به التاريخ في نشاطه الحاضر للتاريخ الكامن . أن سوء حظ الوفد

الذى لا يمكن أن يلومه أحد عليه ، بل كان نتيجة لخصيصة مؤسفة في الحياة المصرية هو أنه كان قد استفد حيويته بحلول الوقت الذى وصل فيه إلى الحكم . إن النصر الذى حصل عليه عام ٣٦ ، كان يجب أن يحصل عليه عام ١٩١٩ . فحين حصوله على هذا النصر ، كان قد فقد الجانب الأكبر من حماسه ، التى تحصل وحدها وعد المستقبل . أما الآن ، فإن أولئك الذين كانوا يمثلون حاجات المجتمع ويعملون معهم آمال الديمقراطية البرلمانية ، كانوا يصرفون الأمور الآن بطريقة بيروقراطية ، منقسمة على نفسها ، وإعنة إلى حد ما . كانت لا تزال لديهم القدرة في تعبئة قطاع كبير من الجيل الجديد ، ولكنهم كانوا يحصلون على طاقاته في صورة مشوهة .

كان بعض هؤلاء الشباب ، قد تحولوا من واقفهم غير الملهم ، إلى الذكريات المجيدة لماضى الإسلام العظيم . كان ذلك هو اتجاه «السلفيين» ولكن كان يفتقر إلى الحيوية التى كانت له أيام الشيخ محمد عبده ، ولم يعد في مقدوره أن يوقظ تلك الآمال الكبيرة التى أيقظها أيام مجلة المنار . فقد بدأ ينحرف إلى طرق غير سوية . كان رأى الإخوان المسلمين ، هو أن إعادة تأسيس مجتمع إسلامى ، يقف سداً منيعاً أمام فلسفة الغرب المادية ، ولكنه يتم تحت النفوذ المعاكس لهذا الغرب ، هو الطريقة الوحيدة لحل مشاكل إنسان الشرق الأوسط . ولكن هذه الحركات اختارت لنفسها وسائل مشوهة هي السرية والمؤامرة .

أما الماركسيون ، فعل عكس هؤلاء ، كانوا يشتون أنظارهم على المستقبل ، وكانوا على استعداد للإلقاء في البحر ، بديانة مصر وبكل ما كان فيها من صفات حميزة . وكانوا يحاولون - وتحقيق الثورة البروليتارية العالمية يداعب خيالهم - أن يؤسسا التطبيق الثورى على أنقاض الدين والملكية والبرجوازية الوفدية . ولكن هذا المخطط الجريء كان يفتقر إلى تأييد الجماهير . ولم تكن هذه الحركة التى نشئت في خلايا صغيرة ، قد عثرت بعد على وسائل التحليل والنشاط التى تتكافأ مع أهدافها وطموحها .

كان الشباب مزقاريين هذه الإغراءات والتعاليم المتنافرة . وإلى جانب التهور والأخطاء التى لا يمكن فصلها عن الالتزام ، كانت هناك المخاطر النسبية عن عدم تماسك مجتمع في مرحلة الانتقال ، يعانى من الاضطراب الشديد ، ويقوض دعائمه صور مؤلمة من المظالم وأعمال العيب .

لم يكن هناك ، في السنوات الأخيرة من فترة ما بين الحربين ، أسباب وجيهة تجعل الشباب يحس بعدم الثقة أو حتى اليأس ؟ إن هؤلاء الشبان الذين لعبوا دوراً مهماً في أواسط الثلاثينات واستطاعوا ذات مرة أن يجهروا قادة البلاد على تكوين جبهة متحدة ، قد اكتشفوا الآن أن - الحكومة الوفدية تستخدم المهرات ضدكم كما كان يفعل الآخرون . إن هذا يفسر ازدياد الشعور بالقلق والتشاؤم في السنين التى سبقت الحرب العالمية الثانية فوراً . ولقد أصبح التشاؤم كلمة جد مألوفة في الشرق الأوسط ، وهى تعنى شعوراً بالفراغ والقلق ، وهو شعور كان سيصبح من الأفكار الرئيسية الكبرى في الأعمال الأدبية ، ويعبر عن عدم التوافق بين الإنسان وبيئته ، وبين الأشياء ورموزها . إن الصيغ الاجتماعية والسياسية والاقتصادية في تلك الفترة ، كانت تحاول أن تخفى أو تنقيد ، الأشياء التى كان يجب أن تشجع على انتشارها وذيوها .

إن هذه الصورة تغفل غير مكتملة ، إذا لم نضم إليها عنصراً آخر ، كان غائباً عن التاريخ المصري منذ أيام عرابي ، وهو الجيش . أكد خطاب العرش في إبريل ١٩٣٨ ، على وجوب تقوية الجيش وتحسين نوع سلاحه . وهي فكرة وطنية لها المكان الأول في بلد استرد استقلاله حديثاً ، بالإضافة إلى أنها قد جاءت في الوقت المناسب في موقف مشجوع بالتوتر كموقف العالم في تلك الفترة . ولكن لعل السبب الأول في زيادة التأكيد عليها ، كان لتطابقها مع أطماع معينة . فلقد لوحظ في أغسطس ١٩٣٧ ، أن الضباط الذين أدوا قسم الجندي ، لم يقسموا على الولاء للدستور ، بل للملك والوطن . ولم يغفل الملك أية فرصة للتأكيد على أن الجيش يجب أن يظل بعيداً عن تقلبات السياسة . وكانت مكانة هذه القوة الجديدة في ازدياد مستمر . وحين سافرت إحدى فرق الجيش إلى السودان بعد توقيع المعاهدة ، سرت في جميع أنحاء البلاد موجة من الكبرياء وكان الجيش قد تخلص من ربقة سرداره البريطاني . ولأول مرة ، تسبب موضوع كرامة الجيش في استقالة أحد الوزراء .

كان حسن صبري قد طلب بعض المزايا للضباط ، بما يزيد على ما منحت للمدنيين . واستقال حين رفض طلبه ، لأن تقاليد الجيش لم تحترم . وحين ترك البريطانيون تقدمه المسرح ، حاول الملك - كيما يتجنب الصدام مع حزب الأغلبية - أن يزيد من شعبيته بين صفوف الجيش ، فماذا كان الصدى الذي يمكن أن يردده هذا الحدث في مصر ؟

إن حقيقة الأوضاع هي أنه لم يكن شباب الأمة وحدهم - هم الذين أخفقوا في العثور على ثغرة يدخلون منها إلى النظام المستقر للأشياء ، أو الذين حكم على تغييرهم عن أنفسهم بالاحباط ، بل إن ذلك أيضاً كان ينطبق على كل العناصر ذات الحيوية في البلاد . وعلى ذلك فقد حاولوا أن يجدوا لانفسهم متنفساً في الطرق الملتوية ، سواء كانت ذات طبيعة دينية أو مدنية . وكانت الجمعيات السرية . والتنظيمات شبه الحربية ، و فرق الصدام في الشباب المحدثي ، أو جمعية الإخوان-المسلمين هي عدد قليل من الأمثلة على ذلك . إن كثيراً من المواطنين أبدوا قلقهم من هذه الظاهرة ولكن الأحزاب المختلفة حاولت أن تستخدم هذه القوى الثائرة ، بأمل فرض سيطرتهم المؤقتة على الشوارع كان لدى أحمد حسين قمصانه الخضراء ، وكانت إجابة الوفد على ذلك قمصانه الزرقاء ، الذين كان - يقودهم أحد المهيجين الشريرين ، الذي يدعى محمود لبيب ، إن الحزبية الضيقة هذه العصابات لم تسبغ فوضى الأفكار ، بل كان العكس صحيحاً ، ولقد استغل ذلك بعض الناس . وعلى أي حال ، لم تكن هذه الظاهرة قاصرة على مصر ، ووصفها بأنها فاشستية ، لا يفيدنا كثيراً في تفسيرها .

في هذه الأيام المضطربة التي سبقت الحرب العالمية الثانية فوراً ، حاول الغضب أن يجد له متنفساً جديداً . كان التمرد الجديد يهاجم جميع الحصون والقلاع ، وليس فقط تلك التي تنتمي إلى الظلم أو الرجعية . فمن طريق بعض العمليات الغامضة ، التي كان أثرها رغم ذلك غاية في الوضوح ، استطاع الظلم أن يؤثر في بعض نواحي أعماق الإنسان وحين انتفش هذا الظلم ، ضعف الإحساس بالواجب بوجه عام ، واهتز الإيمان وقانون الأخلاق ، وبدأ بحث محمود عن اتجاهات أخلاقية جديدة وفي مثل هذه الأزمنة ، التي أثرت في أعماق النفوس ، أكثر مما أثرت في الحواجز الفعلية ، تحل الناس عن كثير من

وساوسهم ومراجعة ضمائرهم ، إلى جانب ما تخللوا عنه من المحرمات القديمة . وقفز إلى الوجود حافز جديد غير قابل للقسمه من الرفض والرغبة ، يعلن تمردة على جميع الصيغ .

حدث ذلك كله في عالم مضطرب ، تحس فيه مصر بأنها مجرد جائزة رهان يحظى بها الفائز أكثر منها بؤرة لتجميع الأحداث . وطرح هذا الموقف ، الذي كان يختلف اختلافاً متزايداً عن الموقف السابق الذي كان يتيح فرص الازدهار للديمقراطية البرلمانية .


أسئلة غربية محيرة ، مثل - كيف تستقر الأمور في مصر ؟

وتحت هذا العنوان ، الذي لم يعلن كاتب المقال فيه عن اسمه ، يصف هذا الكاتب إحساسه بعدم الاستقرار . فيتنبأ بحدوث الاضطرابات ، ويظن أن مصر في طريقها إلى اندلاع ثورة داخلية ، تنذر بأوخم العواقب . ولم يكن هذا الكاتب ثوريا ، بل كان العكس ، ممثلاً لمرحلة معينة في تاريخ بلاده وتطور عقليتها . وفي رأيه ، أن هذه الثورة رغم حتميتها ، لن تكون ثورة طبيعية ، حتى إذا لم تظهر خصائصها المتفعلة ، حين النظر إليها عن بعد .

ثم اندلعت الحرب . وأعلنت الحكومة - أو أعلنت حليفتها - الأحكام العرفية . وكتب أحد الصحفيين بعد ذلك ، يقول - إننا يجب أن نستغل هذه الفرصة ، للتخلص من آخر القيود التي خلفتها لنا معاهدة مترو ، فيما يتعلق بالمحاكم المختلطة . فيجب علينا من الآن أن نجبر الشركات الأجنبية صاحبات الامتياز أن تخصص ٦٠ ٪ من وظائفها للمصريين ، وأن نلزمها باستخدام اللغة العربية في مكاتبها ، وأن نتوسع في تعليم اللغة العربية وانتشارها . ولعله من الغريب أن نجد خطط انتشار اللغة العربية ، مقرونة بالنظام العسكري - وفي الوقت الحاضر حينذاك ، لم يعد في وسع المرء أن يتنبأ بشيء .



الباب الثالث



أشباح في السلطة

الفصل الأول

مصر والحرب

كانت الحرب العالمية الثانية تقترب من الحد الفاصل . وأصبح البريطانيون يخشون الآن من احتمال إقدام رومل على غزو مصر . وأثناء ليلة ٤ فبراير ١٩٤٢ ، أحاطت دباباتهم بقصر الملك . وحطموا بوابة مدخل القصر ، ودخل إليه السفير البريطاني ، محمداً يحرس من الجنود البريطانيين . واستبدلت المساومات الناعمة ، ومؤامرات الخائفة ، والضغوط غير المباشرة التي كانت تلجأ إليها السلطة الأجنبية حتى تلك اللحظة ، فجأة بإصدار الأوامر وتوجيه التهديد المباشر . ولكي نقرر كيف أنزلت البلاد إلى هذا المأزق ، يجب علينا أن نرجع للوراء قليلاً .

البدائل

في أواخر ١٩٣٧ ، كانت وزارة النحاس الخامسة في الحكم . وكانت لا تزال مطمئنة إلى نجاحها وإنجازاتها . كانت قد كسبت من بريطانيا العظمى ومعاهدة الصداقة والشرف ، التي استردت للبلاد استقلالها للمرة الثانية ، وربما للأبد . وفي منترو ، بإلقاء الامتيازات الأجنبية ، استعادت مصر كامل حقوقها التشريعية والقضائية . وفي معاد لاحق لذلك (١٧ يونيو ١٩٤٠) ، ألغت مصر صندوق الدين ، تلك المؤسسة البغيضة التي ورثتها منذ عهد إسماعيل . وهكذا استعادت البلاد مكانتها في المجتمع الدولي ، وأمنت إمكانياتها الداخلية . كان هناك عالم جديد يفتح أبوابه لها - أو هذا على الأقل ، هو ما كان يظنه أو يعلنه الكثيرون من الناس .

حين الوفد كان قد شهدنا تحليل الموقف الاستعماري . لقد أعطى في اتخاذ الرموز على أنها حقائق ،
تخاذ الحقائق على أنها رموز . كان ينظر إلى الاحتلال على أنه حقيقة ستختفي بمجرد إلغاء العوائق
التي من دبلوماسية وحرية وغيرها ، ولكن الاحتلال في الحقيقة كان يعكس مرضا ذات معنى
، لا يمكن الشفاء منه بأى علاج سياسى وحده . وكان الوفد يعتبره رمزا ، يمكن استبداله برموز
أخرى في سر ، ولكنه كان موضوعيا إلى حد لا يمكن التأثير فيه بمجرد تغيير صيغة التعريف . كان
التركيب البنائي للسلطة في البلاد ، على صورة تسمح لأبطاله الثلاثة ، الملك ورئيس الوزراء والسفير ،
أن يتواجدوا في محادثات متغيرة ، يواجه اثنان منها فيها على الدوام الطرف الثالث . وكان كل من
الأمراء الثلاثة - سعي وراء تعزيز مصالحه - يحاول أن يسترضى القوة المحركة في الداخل ، والقوة
خارجية في الخارج . وكانت القوة الأخيرة - وان كانت تلجأ الآن أكثر إلى المكر والتستر في ممارسة
سلطتها لا تزال باقية ، بالمعاهدة أو بدونها . أما القوة الأولى فلم يعد بعد من المستطاع احتوائها داخل
الحدود الدستورية . فبعيدا عن الانتخابات والناخبين ، كان يقبع ذلك العنصر المجهول ، الشعب ،
الذي كان يقبض خارج إطار البرلمان والحزب ، ويعارض الموظفين والإدارة والسلطة ، بتلك القوى التي
كانت السيطرة عليها ، من الشباب والمتقنين والجماهير . واستطاع الملك الشاب فعلا ، أن يكسب إلى
نفسه قطاعا من هذه القوى يستخدمه ضد الحكومة الشرعية . وكان ذلك كافيا لتدهور الموقف ككل .
لما استطاع الوفد ، رغم كونه حزب الأغلبية ، أن يقاوم خصومه على كل هذه المستويات ، الخاسية
والمراتب المباشرة والتطرف الديني والتطرف اليساري واضطرابات الطلاب وعنف الجماهير وسخط
السلطة حرموا وأماها . ومرة أخرى ، في ٣٠ ديسمبر ١٩٣٧ ، طرد النحاس ، لأنه كيان قليل ، أجل بروج
السلطة ، وحاول الاعتداء على الحريات العامة . ان ماكانت تحتاج إليه مصر هو «حكومة صالحة» -
وفاء لله بإعادة إحياءات دينية - وقوى ذلك حكومة «مؤسسة على التعرف على الشعور الوطني (نفس هذا
الشعور الذي كان ينفذ لغاؤوق بكل حماسة) والتي تستطيع أن تستعيد الهدوء والصفاء للبلاد .

و حاول الوفد حينذاك أن يجري اختيارا للقوى . فكثيرا ما التجأ في السابق إلى مظاهرات
عنفية . وقد اضطر محمد محمود في بعض الأحيان أن يجلس في قصره في شارع الفلكي ، محاصرا
من قبل الحشود التي كان يحرضها عليه رجال الحكم . ولكن حين قبض بدوره على زمام الحكم ، وذهب إلى
البرلمان ، فوجد مهيب مع أتباعه ، فقد كانت ردة الفعل ضئيلة أو معدومة . وكما يحدث في هذا النوع من
الاجتماع من الذروة إلى القاع ، حين تسقط الحكومة مثلا ، فإن نقيب المحامين المستقيل ، وهو
شأن يحثركه الوفديون عادة ، قد استبدل بنقيب غير وفدي . وكان هذا غالبا سببا للانتخابات
التي تلت ذلك . يستعد لها الجميع ، بكل ما فيهم من حماسة ومكر . فجاب هيكل أنحاء النوفية . وقام
المرور بالرحلة التقليدية على طول نهر النيل إلى أعماق الصعيد . ولم يقدم حزب الوفد أى
له في ثمان وتسعين دائرة ، كان قد أعيد تعديلها ، لمصلحة الحزب الحاكم . وأجريت
الانتخابات تحت ضغط شديد من الإدارة . وحدثت بعض الاضطرابات هنا وهناك ، وقتل في المنيا بضعة
شباب . وكان العمد غاية في الكفاءة ، وكذلك كانت «النبايت» ، مصحوبة بتوزيع بعض النقود .
فريق الحكم أغلبية ، كانت تبدو قبل ذلك بعيدة الاحتمال جدا . أما سبب الحصول على هذه

الأغلبية ، فلم يجر فيه تحقيق أدق مما يلائم الظروف .

ولم يكن هناك ما يدعو إلى الدهشة ، في أنَّ نوعاً من رجوع القهقري ، قد أثر في كل ناحية من نواحي السلوك المصري . كان ذلك قد بدأ منذ زمن طويل ، ولكن تنحدر التقاليد السياسية بلغ ذروته باقتراب الحرب . كانت معاهدة ١٩٣٦ ، قد قسمت عبء الدفاع عن البلاد ، بين بريطانيا ومصر . وكان على مصر أن تبني ثكنات لجيشها ، ولكن تكاليف ذلك كانت باهظة ، ولذلك اضطلعت بريطانيا بنصفها ، في نوبة من الكرم تثير الشكوك . وكان ذلك فعلاً ذريعة لنشر النفوذ البريطاني . وقيل إن الحكومة كانت مستسلمة للبريطانيين على طول الخط . وليس في ذلك مبالغة كبيرة . فقد كان العالم يقف على حافة حرب كبرى . ولم يكن من الممكن لبريطانيا أن تتردد أو تراجع ضميرها ، في السماح بأي شيء يمكن أن يسيء إلى مركزها الاستراتيجي . والحقيقة أن بريطانيا كانت تعد لاحتلال ثان ، وهو نقل عدد كبير ممن يسمونهم بجنود الحلفاء إلى أرض مصر وغيرها . وكان الصراع المصري الإنجليزي القديم ، قد اختفى الآن عملياً تحت قناع الدفاع عن الديمقراطية ضد ألفاشستية . واضطلعت الحكومة المصرية بتكاليف هذه العملية . ولقد حصلت على مزية واحدة من ذلك ، في مجال السياسة الداخلية ، وهو تأييد النقراشي وأحمد ماهر ، الذين انفصلا عن الوفد ، وأساساً حزباً مستقلاً ، هو حزب السعديين . ويجب أن نتعرف لما هنا بأنها قد بذلا بعض الجهود المقيمة ، ولكن نشاطهما لم يعط الثمرة المرجوة . إذ ماذا يمكننا أن نتوقع من وزير للخارجية ، كعبد الفتاح يحيى ، الذي كان من أغنياء الاسكندرية ، وواحد ممن اشتهروا بأنانيتهم على الطراز القديم ؟ بل ماذا كنا نتوقع من رئيس الوزراء ذاته ؟ ماذا كان يطلب منه ؟ أن يوزم ائتلافاً من أولئك الذين كانوا في المعارضة ؟ إن ما تم من الانتصارات في هذا الميدان ، كان مشكوكاً في فعاليته وأثره الباقي . لقد أحس الحزب الوطني القديم بوجوب خروجه عن تحفظه التقليدي ، ليتعاون سلبياً - إذا جاز التعبير - مع الحكومة . واستقال محمد محمود خليل بك ، الذي كانت شهرته بسبب مجموعة الصور التي يمتلكها ، أكبر كثيراً من شهرته بوصفه مواطناً صالحاً ، من الوفد ليصبح رئيساً لمجلس الشيوخ . كانت هناك أماكن خالية يجب ملؤها . وحيث إنه لم يكن هناك أي فكرة حتى ذلك الوقت ، عن رجوع الوفد للحكم ولا بالطبع عن الرجوع إلى نظام ديمقراطي أوسع حرية ، فلقد احتل المسرح ممثلون آخرون باسم القوى الكامنة التي كانت تهدد ، ولو أن أحداً لم يلق بالا إليها حتى تلك اللحظة .

كان على ماهر بارعا في بذل الوعود غير الملتزمة ، خبيراً في فن المراوغة . وبوصفه رئيساً للديوان الملكي ، لم يمس عليه بضعة شهور في هذا المنصب ، حتى بدأ يتأمر من جديد ، مستهدفاً الوفد هذه المرة . ويعد أن نجح في إسقاط النحاس ، تمكن بعد ذلك من إضعاف خلفه . لقد تقدم بصدافته وعرضه إلى شيخ الأزهر ، الذي كانت أهميته في ازدياد . ولكنها كانت أهمية بديلة مؤسسة على النعنية . فلقد كان الشيخ المراغي هو القوة المحركة لجماعة من المناضلين العممين ، الذين كان يعتبر تأييدهم ضرورياً لإبطال فعالية المطالبة . وهكذا عينت القيم الجديدة بالاحترام ، ولكن ألم يكن الوفد مدنياً في هذه الناحية بالذات ؟ على أي حال ، كان هذا الحزب يتمتع بشعبية خدعت قائده وضلته . ففي زيارة له إلى الإسكندرية ، حياه الناس بوصفه صاحب الرفعة الرئيس الجليل ، وكان مصحوباً بصاحبة العصمة

حرمه المصون ، كما ذكره المصري^(١) . إن هذه الزوجة التي تميل إلى السمنة ، لهذا الزعيم الذي جاوز الخمسين من عمره كان اسمها يتردد كثيرا على ألسنة الناس وفي الصحف ، وكان يقال إن (زوزو الوكيل) تلعب دورا في السياسة ، يخرج عن حدود التقاليد التي ما كان يجب أن تتعدها . ولكن الحزب كان يستطيع أن يرد الصاع صاعين ، عن كل إهانة يتلقاها من خصومه . فإدان مؤامرات البلاغ ، ووصف محرر المقال الرئيسي فيه بأنه دجال ، وقال - (ماذا يعنون بإلقاء الشكوك حول وطنيتنا ؟) . وتحول هذا الطعن المتبادل في الذم إلى مؤامرات ، ووجد ذلك الأستاذ الصليح في صنع المكائد والمكائد المضادة ، على ماهر ، نفسه مهددا بانتهيار نفوذه ومكانته من مساعده كامل البنداري (الباشا الأحمر) . فلقد وجد حين رجوعه من رحلة قام بها ، أن هذا الرجل قد عزز قوته إلى حد جعله يهدد بالاستقالة .

وفي هذا الجو غير الموالئ للزراعة أو الكفامة ، كانت صورة (الملك الصالح تزداد حجباً) . لقد سحر الشعب . ولكنه كان هو الآخر مجرد بديل . غير أنه كان بديلا يؤمن بنفسه - ولو في الوقت الحاضر - ورأى أغلبية شعبية يشاطرونه هذا الإيمان . فلقد كان هو الذي دبر حصول حكومة محمد محمود على الأغلبية في الانتخابات ، وبذلك جنبها الانتحاء إلى الحكم ضد إرادة البرلمان ، أو إلى ضرورة تعديل الدستور . ولكن هذه الحكومة كانت ستدفع ثمن ذلك غالبا ! فحين كان محمد محمود يؤلف وزارته ، اضطر إلى تقديم التني عشر قائمة ، قبل أن يحصل على موافقة الملك . ولكن محمد محمود لم يكن إلا رئيسا للوزراء ، بينما كان الملك المحبوب محبوب الجماهير ، قادرا حتى على إغراء الصحفيين الأجانب . فلقد وصف أحد الصحفيين الفرنسيين - الذي كان يعارض الجبهة الشعبية في بلاده - فاروق ، بقوله - إنه ارستقراطي طويل القامة ، أبيض البشرة ، له عينان زرقاوان ، وابسامة فنة ، وفهقهة عملاق إن أي ظلم يقع ، يعتبره إهانة موجهة إليه . وهو يقضي نهاره في الصلاة والتأمل ، والحقيقة أن الشعب كان يراه في العلن - ولا نقول لمجرد التظاهر - وهو يؤدي الصلاة في المساجد القديمة ، أمام المشايخ الكبار ، وهم ينظرون إليه بعين من عيون الرضا .

إن الديمقراطية البرلمانية ، لم تكن قد مست حتى الآن ، الاقطعا ضيقا من الحياة المصرية . وكانت هناك آمال وتوقعات بإحلال أنظمة بديلة ، كان الإسلام هو أهمها وأكثرها أنصارا . واعتقد فاروق أن الخلافة يمكن أن تطرح بوصفها إحدى هذه البدائل . إن والده الملك فؤاد ، لم يحاول قط أن يظهر للناس في مثل هذه الصورة من النض والورع ، كما أنه لم يستطع أن يستولى على قلوبهم . أما فاروق ، الذي زاد من مكانته وقوته ، ما كانت تحس به مصر في ذلك الوقت من غيبة الأمل والعذاب ، فقد استطاع أن يوثق روابطه مع شعبه ، إلى الحد الذي جعل حتى أموره الخاصة تتخذ في خيلة الناس رمزا مهما . فلقد لاحظ الجميع مثلاً ، أنه أجل حفل زواجه إلى ما بعد سقوط حكومة الوفد . فلم يقدم على زواجه بصافيناز ،

(١) إن المؤلف هنا يعطي النقي الحرفي لهذه الألقاب الرسمية لوالتي جرى عليها العرف ، ولعله يظن أنها من اختراع مستطيل النحاس باشا وحرمه .

التي جعل اسمها فريدة ، تيمنا بحرف الفاء الذي كانت اسماؤه أخواته كلها تبدأ به ، إلا بعد أن كَوَّن الحكومة التي يطمئن إليها قلبه .

كان السياسيون المحترقون وحدهم ، هم الذين اعتراهم القلق من بعض العلامات . كان فاروق قد تحظى رئيس وزرائه ، حين أرسل عزام وعلى ماهر ، إلى مؤتمر المائدة المستديرة الذي عقده البريطانيون لمناقشة الموقف في فلسطين . وكان حين رجوعهم أن قفزت إلى حياة مصر السياسية ، أفكار جديدة ، وشعارات جديدة ، كفكرة تعليم الحكومة بدم جديد ، وإنشاء نظام مؤسس على قواعد الإسلام ، والقيام بإصلاحات جذرية وكانت هذه العبارات الرنانة ، تحفى ورامها أغراضها الفاضية . لم يعد النظام البرلماني - الذي يحاكي نموذج الديمقراطية الغربية ، بدرجة تزيد أو تنقص - يجذع أحدا إلا المنتفعين منه . وكانت مكانة ألمانيا تملو ، في الوقت الذي كانت تهبط فيه مكانة بريطانيا . ولم تكن إيطاليا تقدم نظاما جديدا للحكم ، يمكن لتعاطف الشعب فيه مع الأسرة الملكية ، ولدهاء البحر المتوسط ، أن يخفف من وقع الإمبريالية ؟ كان يهيمس بأن مثل هذه الأفكار ، كانت تدور في رأس على ماهر ، وربما في رأس الملك أيضا . وأثناء إحدى المآدب في سميراميس ، أعرب السفير سير ميلز لامبسون لقرنائه من الضيوف عما يساوره من القلق عن هذه الشكوك . ثم إن الحرب كانت تقترب ، وستصبح اللعبة مشحونة بالخطر . في ١١ أغسطس ، علم محمد محمود من خلال محادثة تليفونية أولا ، ثم بعد ذلك حين زاره أحد رجال القصر ، أنه مطلوب منه أن يقدم استقالته . فانسحب دون ضجة . وكان الجميع يتوقعون من مصر أن تفي بالتزاماتها . وهذا هو ما كانت ستفعله ولكن بطريقة ماهرة . وفي اتباعها مع لندن ، نفس الطريقة التي اتبعتها إيطاليا مع ألمانيا ، أعلنت أنها تعتبر نفسها حليفا غير محارب . فهل كانت بريطانيا تمارس ضغوطها في الاتجاه المضاد ؟ على الأرجح ، أنها لم تكن تفعل ذلك في تلك الفترة . ولكنها سرعان ما لاحظت أن رئيس الوزراء الجديد على ماهر ، يفسر هذا الموقف المحاط بالقيود ، بمعنى محوط بقيود أكثر . ولكنها لم تصر على طلباتها عندئذ ، فلقد كانت الحرب لا تزال في مرحلتها غير الجادة . ولم تكن الأمور تسير بطريقة مينة بالنسبة للحلفاء . وكان السفير مطمئنا إلى سلامة قواعده ، وكان أكثر اطمئنانا إلى براعته في المناورة ، إلى جانب أنه كان يستمتع بنوع من الشعبية ، فقد كانت صداقته للنحاس ، تكسبه بعض التصفيق من الشارع بين الحين والحين . ولقد أحس بقدرته ، أثناء مأدبة أقامها خريجو كلية فكتوريا في فندق الكونتنتال ، أن يضمن نخبة بعض عبارات التهديد ، إلى أولئك الذين يهروءون على التصدي لصالح بريطانيا ، أثناء انشغالها بالحرب . كان النحاس حاضرا في هذه المأدبة ، وكذلك كان أحمد ماهر ، الذي قبل إنه كان من أنصار اشتراك مصر في الحرب . فقد كان يؤيد الديمقراطية ، وهو الخطر الذي هزم به زغلول محمد فريد . ولكن هذا الاتجاه الذي كان يؤيد بريطانيا في ظاهره ، وإن كان مؤسسا على تقدير سليم للموقف ، كان سيكلف أحمد ماهر ثمنا غالبا . ومع ذلك فقد استبدل على ماهر في رئاسة الديوان الملكي ، سياسيًا معروف بميله البريطانية ، هو أحمد حسنين . فهل كان ذلك بنية التعميؤ عن موقف رئيس الوزراء ؟ هل كان هناك غرض ثنائي أو ثلاثي وراء الموازنة التي تمت بهذه الطريقة ؟ ربما تكشف لنا عن ذلك ذات يوم ، الأبحاث التي ليس لدى الآن النية في القيام بها ، ولا الوسائل التي تتيح لي ذلك .

لقد مارس رئيس الوزراء نشاطه ببراعة . وكانت كفاءته في الإدارة ، تشفع له في غموض أغراضه . فلقد أنشأ مصلحة للشئون الاجتماعية . ثم زار السودان - وكان أول رئيس مصري يقوم - بجمل هذه الزيارة ، بصفته الرسمية . وأزاح الستار عن تمثال مصطفى كامل الأنيق في ميدان - سوارس (١٤ مايو ١٩٤٠) . وكان خطابه في هذه المناسبة مليئا بالإشادة بفصائل الفلاح ، إذ قال موجها خطابه للملك - ذلك الفلاح الذي نطابق به أنفسنا ، نحن وأنتم يا صاحب الجلالة . لقد كان رجلا بارعا ، ولكنه لم يستطع أن يجعل البريطانيين ينسون تعاطفه مع المحور . أثناء عام ١٩٣٠ ، مرّ جوميلز وايتالو باليوكلهما بالقاهرة ، ولم تمر اتصالاتهما دون أن يلاحظها رجال المخابرات ودون أن يودعوها ذاكرتهم . وباختصار ، كان البريطانيون مصريين على إسقاط على ماهر . ولقد حدث هذا فعلا في ٢٣ يونيو ١٩٤٠ . لقد ازدادت ضغوطهم ، كما هو طبيعي ، مع ازدياد قلقهم .

كان على الحكومة التي خلفته ، أن تشر طريقها المحفوف بالمخاطر بحذر بين هذه الضغوط ، وبين رغبات الشعب التي كانت تسير في الاتجاه المضاد تماما . فهل كانت مصر تستطيع أن تجنب نفسها ويلات الحرب ؟ كان هذا على أي حال ، هو الشعار الذي تنادى به الوزارة . فحتى حين اعتدت إيطاليا ، وكانت قد دخلت الحرب ، على حدود مصر الغربية ، فلقد ظلت مصر بعيدة عن الالتزام . وأعلنت أنها لن تدخل الحرب إلا إذا حدث ما هو أشد إثارة من ذلك ، أو إذا قام الحور بالمجوم على إحدى مدنها . فإلى أي مدى ، كان يستمر هذا الأسلوب اللطيف في التعبير ؟ لقد بدأت الغارات الجوية فعلا تنزع سكان المدن ، وارتفعت تكاليف العيشة ، وتكدست كميات القطن التي لا تجد مشريا . لقد دخلت مصر إلى نطاق العاصفة بطريقها الخاصة ، وكان دخولها أشد حقا مما يتصور ساستها .

أشد الليالي ظلمة

فتح رومل ليبيا . وزاد خوف البريطانيون ، وأصبحوا يشكّون في كل إنسان ، حتى في الملك . وكان رد فعلهم عنيفا لمطالب الوفد ، حين استغل ظروف الحرب ، وأصرّ على التخفف من بعض الالتزامات في معاهدة ١٩٣٦ ، وعلى الجلاء عند نهاية الحرب ، واشتراك مصر في معاهدة الصلح في المستقبل ، والاتفاق على حل لمشكلة السودان . وكان رد لورد هاليفاكس على ذلك ، مذكرة بالنصح والتحذير . ولكن هذه المذكرة لم يكن لها أي أثر في الرأي العام ، الذي ازداد عداوة للبريطانيين . وربما كان مئات آلاف الرجال الذين قدموا إلى مصر ، فعلا وحلفاءه ، ولكن الشعب لم يكن يعتبرهم كذلك ، ولا كانت الأرض تتقبلهم . وأصبحت التجارة الخارجية ، بما في ذلك تجارة القطن ، احتكارا لسلطة الاحتلال . وأثبتت سلطات الأمن الحربي تحت ذريعة مطاردة عملاء المحور ، وتوفير الأمن المادي والمعنوي للجيش ، أنها قد أصبحت أكثر استخداما لوسائل القمع والمضايقة عن ذي قبل . واضطرت مصر إلى قطع العلاقات مع فرنسا ، شريكها القديمة وأخذ أكبر زبائنها . وتمت هذه العملية بصعوبة ، وحتى الملك كان يحس بالأسى لذلك . وظهرت بين أفراد الأمة جميعا ، معارضة صريحة لم تكن مجرد معارضة منافسة من النوع المألوف . وكان كل القادة ، وليس قادة الوفد وحدهم ، على وعي بهذه

المعارضة وأرادوا استغلالها . حتى صدق نفسه ، حاول أن يحبط ودها ، كي يكتسب شيئا من الشعبية التي كان يفتقر إليها . وفي كل مرة كانت تطرح قضية دخول مصر في الحرب ، كان الشيخ المراغي يقول أنه ليس لمصر في هذه الحرب ناقة ولا جمل ، وأنها حرب بين الدول الأجنبية ، إلى جانب أن إحدى هذه الدول لا تزال جيوشها تحتل بلادنا . وذهب الشباب المناضل إلى أبعد من ذلك ، فكان ينظر إلى البزة الرسمية للجنود البريطانيين ، - بنفور شديد لا يحاول أن يخفيه ، وكان يظهر غضبه من أي حادث يرتكبه هؤلاء الجنود ، ويروي القصص الشيعة عن سكرهم واتغماسهم في الجنس وفي إحدى المناسبات ، هتف بعض المتظاهرين لرومل . ولكن من كان المسئول عن ذلك ؟ على أي حال ، لقد اضطرت الوزارة للاستقالة .

وحتى قبل إعلان هذه الاستقالة ، كان سيرميلز لأميسون قد أحبط بها علما . وفي سرعة تكشف عن الخوف من ضياع الفرصة أكثر مما تكشف عن اللباقة ، أبلغ السفير رئيس الديوان الملكي بأن يعهد إلى الوفد بتأليف الوزارة . كانت مصر في ذلك الوقت في حالة حصار ، وكانت الرقابة ساهرة . قدمت الاستقالة في ٢ فبراير ١٩٤٢ . وفي صباح الثالث من فبراير ، وصل النحاس الذي كان في الاقصر ، إلى القاهرة في قطار المساء . فهل كان يعلم ؟ لقد أنكر ذلك على طول الخط . ولكنه شوهد وهو يتحدث على رصيف المحطة مع أمين عثمان ، الذي كان من أقرب المقربين إلى السفير ، والذي لعب دورا كبيرا كوسيط بين الفريقين في مفاوضات معاهدة ١٩٣٦ .

وعقد الملك اجتماعا لقادة الأحزاب بعد ظهر ذلك اليوم . وكان النحاس أول من حضر . ثم تبعه أحمد ماهر عن السعديين ، ورئيس حزب الاتحاد القومي ، وهيكل عن الأحرار الدستوريين ، وصدقي وكثيرون غيرهم . حاول الملك أن يقنع النحاس بقبول رئاسة حكومة ائتلافية ، بحجة أنه في بلاد كالمانيا أوفرنسا ، تألفت الحاديات وطنية ، تضم أعضاء من أقصى اليمين إلى أقصى اليسار . ولكن النحاس ظل يرفض في عناد . وظهر أن السفير كان يتوقع هذا الرفض . فنصح الملك بإنشاء وزارة وفدية ، إذا تعذر إنشاء وزارة ائتلافية . إن من السهل علينا أن نفهم ، كيف أن النحاس كان لا يستطيع أن يعفو عن سلوك حزب الاغلبية القائم الذي لا يمكن الوثوق به ، وكيف أنه كان يخشى أن يستعمل أداة لمطامع الملك ، وكيف - حين وجد نفسه الآن في موقف لا يمكن فيه الاستغناء عنه ، وكان وثقا من تأييد من يملك السلطة الحقيقية - أصر على إملاء شروطه ، وتكوين حكومة متجانسة . ولكن الكثيرين اتهموه في هذه المناسبة باتباع الاتجاه الحزبي ، بدلا من الاتجاه القومي . وفي الساعة السابعة مساء ذلك اليوم ، بعد انتهاء الاجتماع مباشرة ، ذهب رئيس الديوان الملكي لزيارة السفير ، ووجد أنه على علم بالطريق المسدود الذي وصلت إليه محادثات الملك مع النحاس . وأثناء كل هذه التغيرات ، كانت السفارة تتبع الاحداث بدقة بدقيقة . لعل ذلك كان شيئا طبيعيا في هذه الظروف ، ولكن تتبع الاحداث بهذه الطريقة ، قد يعنى في بعض الاحيان توقعها . على أي حال ، فإن السفير - بعد الآن يسدى تصحا ، بل كان يصدر أمرا . في صباح ٤ فبراير ، وصل هيكل إلى نادي محمد علي كمعادة الباشوات ، للتداول مع زملائه ، وعلم أن السفارة البريطانية قد أرسلت إنذارا إلى القصر ، يقول فيه السفير - إذا لم أبلغ بحلول السادسة مساء ، أن النحاس باشا قد كلف بتأليف الوزارة ، فإن على صاحب الجلالة الملك فاروق أن يتحمل العواقب .

كانت هذه الكلمات تنذر بالشر ، فقد كانت هذه هي الكيفية التي فقد بها آخر الخديويين عرشه عام ١٩١٤ ، وكان شاه إيران رضا بهلوي قد مر بهذه التجربة أيضا ، أو كان على وشك أن يمر بها . كان الموقف كلاسيكياً ، لا يتحمل الاوهام . فلم يكن الامر يتحمل البلف أو التهويل ، ورومل على الأبواب .

وحين دعي هيكل إلى اجتماع سياسي آخر ، ذهب إلى القصر حوالى الرابعة من بعد ظهر ذلك اليوم . إن هذه التفاصيل أهمية تتجاوز مجرد الحكى . فهي تعكس لنا موقفا تاريخيا ، وتمكنا من فهم هذه الدراما لقطاعات القوى ، وهذه المناورات المتبادلة ، وهذا الثوران العنيف المفاجئ للاستعمار . وكان اجتماع القصر يشمل رؤساء الوزارة السابقين ، بما فيهم زيور الذى أيد عام ١٩٢٤ ، أول هجوم على الدستور ، وكذلك رؤساء مجلس النواب والشيوخ ، وبعض الشخصيات الاخرى ، وكان الشخص الوحيد الغائب عن هذا الاجتماع ، هو ولي العهد الأمير محمد على ، الذى كان من الغريب ، أنه لم يعثر عليه في بيته . وافتتح الملك هذا الاجتماع . ولم يكن الملك الشاب قد ساءت سمعته بعد ، بسبب التجاوزات التي اشتهر بها بعد ذلك في حياته الشخصية ، أو بسبب مغامراته الاولى في السياسة . كان سلوكه يكشف عن الوقار والنضج ، وكان مثيرا حقا للاعجاب . وطلب من حسين أن يشرح الموقف ، ثم ترك المكان كي يتبع هؤلاء السادة من أصحاب الرأي التداول في الامر . ويظهر أن النحاس قد عرض بعد ذلك ، أن يقبل الاضطلاع بالحكم . وسواء أكان قبوله للحكم قد تطلب شيئا من الإلحاح ، كما قال أحد الحاضرين ، أو أنه كان متلهفا على الإضطلاع بهذه المسؤولية كما أكد آخر ، فإن موقفه يبدو أنه قد تغير . لماذا ؟ لقد اتفق الجميع رغم كل شيء ، على الإجابة برّد يتسم بالوقار على إندثار السفارة . وأخذ حسين هذا الرد إلى السفير ، الذى أجابه بغموض . سيصلك ردى في التاسعة مساء . وربما حضرت إليك ، أوعا حدث شيء آخر . وعاد الجميع إلى بيوتهم . وحوالى الساعة أو الثامنة من ذلك مساء ، أحبط أولئك السادة علما بالتليفون ، أن الدبابات البريطانية تحاصر القصر ، وأن جنودا بريطانيين آخرين ، قد قطعوا كل الطرق لاتصال الملك بكنات الماظنة ، حيث يعسكر الجنود المصريون . فكيف كان يمكن إذن لأولئك المدعوين للاجتماع ، الوصول إلى القصر ؟ كان موعد الاجتماع هو التاسعة مساء . وبحلول هذا الوقت ، كانت الدبابات قد انصرفت ، وبدأ أن الأزمة قد انتهت . فماذا حدث ؟ ذهب السير ميلز لاميسون إلى قصر عابدين ، يتبعه الجنرال ستون وعدد كبير من الضباط البريطانيين الذين شهروا سداستهم . وقدم للملك ورقة ، وطلب منه رسميا أن يوقعها - وكانت تتضمن التنازل عن العرش . فأجابه فاروق ، دون أن يبدو عليه أى اضطراب ، أنه حتى لو كان مستعدا للتنازل عن العرش ، فإن ذلك يتطلب أن يتم مراسم أكثر وقارا مما يحدث الآن . فأربك هذا الاعتراض الرسمي ذلك المتطفل المتحمس ، الذى لم تكن حدة التمييز واللباقة من أقوى صفاته . واستغل الملك هذا الارتباك المؤقت ، فأضاف قائلا - ولكنى لا أرى لماذا أجبر عن التنازل عن العرش . لقد طلبت من النحاس أن يكون وزارة التلافية ، فإن كان لا يقبل ذلك ، إذن فليؤلف وزارة وفدية . لم يجد ميلز لاميسون ما يطلبه أكثر من ذلك ، إذ - التزم ولو ظاهريا بحدود اللياقة . فانسحب من القصر ، مصحوبا بحرسه ، ووراءه عرباته المدرعة . اجتمع المجلس بعد ذلك . وكلف الملك النحاس بتأليف الوزارة الوفدية ، وقال له

أرجوك أن تخبر السفارة البريطانية بهذا النبا . فأجابته المحارب القديم ، وهو يشم رائحة الكمين - إن لا أرى ضرورة لذلك . ولكنه لم يسلم من عبارات زملائه اللاذعة . فلقد قال له أحمد ماهر - إن هذه الوزارة قد جاءت على حراب البريطانيين . فقال النحاس - إن لم أر عربات مدرعة . فأجابته صدقي متهمكها - بالطبع لا . لأنك قد تأخرت في الحضور عن الوقت الذي كنت تستطيع فيه أن تراها . وصحيح أن النحاس قد وصل متأخرا حوالى نصف ساعة ، ولعله أحسن استغلال نصف الساعة هذه . وفى رجوعه من القصر ، مر رئيس الوزراء الجديد فعلا على السفير كما طلب منه الملك . ثم ذهب إلى بيت نسيه في الجيزة ، حيث عقد اجتماعا للشاور مع قادة الوفد ، الذين أعطوا موافقتهم على تأليف الوزارة . وفى ٥ فبراير تبادل الخطابات مع البريطانيين . فقد طلب النحاس في خطاب إلى السفير ، أن يتعهد بالآلا يتدخل في المستقبل في شئون مصر . ولما كان السفير قد وصل إلى غرضه ، فلقد كان على أتم استعداد في أن يعد بذلك .

ديمقراطية الحرب

هتل أنصار الوفد لهذا النجاح الجديد ، الذى كانوا يرون فيه هزيمة للملك . وحدث أن جاءت ذكرى المولد النبوى بعد أسبوع من هذه الأحداث . فأجبت الجماهير هذه الذكرى بروح من الابتهاج ، ساهم فيها دون شك ، بعض الظروف الخارجية . لم يكن من المهم ، أن يحقق الناس في الظروف التي رجع فيها الوفد إلى الحكم ، حيث إن الوفد في نظر الكثيرين من الناس ، وفي نظر نفسه بالطبع كان لا يزال يجسد الشرعية التي اكتسبها في عام ١٩١٩ . ولعل رجال الحكم كانوا يفكرون مليا في الصمت الكتيب الذى كان يحيم على وفد الضباط ، الذى حضر طبقا للمبروتوكول ، إلى قصر عابدين لتهنئة الملك على هذه المناسبة .

والعجيب أنه في هذا الوقت الملىء بالتوتر ، في جو كانت الأنباء فيه تنتشر كالنار ، كان عدد الناس الذين علموا بما جرى من المساومات في تلك الليلة ، أقل من القليل . فقد أصبحت الرقابة تامة ، حتى على البرلمان . ولقد دهش أعضاء مجلس الشيوخ كثيرا ، حين تحدث أحدهم ، حسين سرى ، الحكومة أن تفصح عن سبب صمتها . وكان الأعضاء يستمعون إلى استجوابه للحكومة وقد استولى عليهم الدهول . ولكن الجميع بدلا من أن يظهروا إعجابهم بجرأة هذا العضو ، ظنوا أن سبب هذه الجرأة ، ربما كانت له صلة بالنصر الذى أحرزه البريطانيون حديثا في العلمين . وهكذا ، خففت الرقابة على البرلمان المصرى ، حين تحسن الموقف للبريطانيين ! فهل كان الأوان قد آن لاستبدال سياسة القوة ، بوسائل أخرى ؟ إنه لم يصرح بالنقاش العلنية في حوادث ٤ فبراير ، إلا في نوفمبر ١٩٤٥ ، بعد ثلاث سنوات من ذلك التاريخ ، حين ظهرت مقالة في أخبار اليوم - ولعل ذلك كان بوحى من القصر - لتلقى الضوء على تفاصيل هذه القصة المروعة . وكان تأثيرها على الجماهير أكثر ايلاما ، لأنها وصلت متأخرة عن زمانها . وضاعف من تأثير رد فعلها على الجماهير ، ما كانت تشعر به من غيبة الأمل في الحكومة ، ومن الغضب المختلط بالأمل ، الذى أثارته فترة ما بعد الحرب الثانية ، في شعوب البلاد المحتلة جمعا في أنحاء الأرض .

إبان تلك الفترة ، ووراء ستار من الصمت ، أحدثت الحرب في مصر ، نفس الآثار التي أحدثتها في البلاد ذات الوضع المماثل . فهنا ، كما في بلاد شرق البحر المتوسط أو في المغرب ، أصبحت المشاكل المحلية ، التي كان أهم ما يجاهر به منها هو المطالبة بالحرية السياسية ، جزءاً مهماً يفرض نفسه من مشكلة عالمية ، وكانت نتيجة ذلك في المكان الأول ، هو إحداث شيء من الغموض أو التعمية في نص هذه المطالبة ، التي أصبحت لغزاً تعذر حله على الجميع ، بما فيهم المطالبين بهذه الحرية . وكان أخطر وهم ساور أصحاب هذه المطالب ، هو أن من السهل الحصول عليها . كان المستعمر يعزل على إخلاص الشعوب المستعمرة (يفتح الراء) . وكان الحكام الوطنيون ، أينما وجدوا ، قاتمين بالمظهر الوهمي لسלטتهم الكبيرة ، التي سرعان ما استغلوها . وكانت الظروف تعفيهم من الحاجة إلى التبرير ، وحتى من الكفاءة . لقد كانوا يصنعون حرباً ، كما قال كليمنسو ، أو كانوا بالأحرى ، يخضعون لظروف حرب . كان جزء كبير من مسئوليتهم ، قد أوكل أمره إلى سلطة أعلى ، وكانت السلطة في هذه الحالة هي السلطة البريطانية - أو - بعبارة أخف وقعا - هي سلطة «الخلفاء» . وفي كل ناحية ، تقلص التعبير الاجتماعي . وفي مصر ، وجد رئيس الوزراء ، أنه قد عهد إليه بوظيفة الحاكم العسكري . وأصبح هو الذي عليه واجب ، أو لديه امتياز - تطبيق إجراءات الطوارئ . ولكن الذي حدث هنا ، كما في كل مكان آخر مستعمر أو غير مستقل ، هو أن الحرب كانت تؤدي وظيفة ثابتة ، هي وظيفة «الفرملة» ورافعة السرعة في السيارة ، «الفرملة» على المظاهر ورافعة السرعة للواقع . لقد أفضت القيود البيروقراطية الصراع بين الأحزاب توازنه ، وبقيعه جعلته داءً يستعصى على العلاج .

أكد الوفد الذي أصبح الآن في الحكم ، أنه قد انتهى من حل المشكلة الوطنية من وجهة النظر الخارجية ، كحقيقة رسمية ، منذ عام ١٩٣٦ . وكان مصرًا على الانتصار في الصراع الداخلي . قزور الانتخابات كما فعل منافسوه من قبل ، وإن كان قد فعل ذلك بضمير أكثر إطمئناناً . وحصل على ثلاثة أرباع المقاعد ، مما مكّنه من إضعاف جميع خصومه بطريقة دستورية . وحين كانت له السيادة المطلقة على البرلمان ، فقد أنحل بقواعد تلك الديمقراطية ، التي ظل يدعي أنه راعيها وحاميها . واندمجت كل الأحزاب المعارضة في جبهة متحدة خطيرة ضد الوفد . ولكن نشاط هذه الأحزاب ، كان يطله نشاط الملك في تلك الفترة ، واتسعت الفجوة بين الشعب وحكّامه . وظهرت في البلد حركة للنمرود - كانت لا تزال مكتملة - لتدين لاحالة التبعية للأجنبي فحسب ، بل كذلك طريقة النضال ذاته كما مورس خلال جيل بأكمله - لتدين الانحياز ، والشخصيات ، واللغة التي استخدموها . فهل توقع الوفد هذا الرفض الأخذ في النمو؟ الأرجح أنه لم يتوقع ذلك . وعلى أي حال ، فقد ضاعف جهوده . ولكن الكثير من أعماله ظل ناقصاً ، أو محل ريب أو جدل . لقد نجح - كما لا يجب أن ننسى - في تحويل الدين الخارجي إلى قرض داخلي . ولكن ذلك ربما كان يعني ، مجرد استبدال الدائنين الدوليين ، بمستثمرين بروجوازيين . كما أنه قد أصدر قانوناً بعدم قابلية القضاة للعزل ، ولكن لم يجعل العدالة أكثر فاعلية . أهوى الفلاحين من بعض الضرائب ، ولكن ذلك كان مجرد مسكن . ولم تجر أية محاولة لإصلاح عدم العدالة في النظام الضريبي ، ولكن كانت هناك بعض الجهود التي بذلت لتحسين إدارة البلديات . وقد أنشئت بعض الوحدات الصحية في الريف ، وكانت الخطوة الأولى في مشروع «الوحدات المجمعة» ،

الذى كان ميسر في المستقبل تقديم الخدمات الإجتماعية للفلاح . وكذلك أنشئ ديوان المحاسبة ، وهو تجديد مفيد في بلد يسوده التبذير والتبديد إلى حد كبير .

ولم يكن دون ذلك في الأهمية ، إصدار القانون رقم ٨٥ لعام ١٩٤٢ ، الخاص بحقوق النقابات . وكان الحق يقال ، إجراء واسع الأفق ، سعى فيه المشرع ، الذى كان على علم واسع بهذه الحقوق في البلاد الأنجلوسكسونية والبلاد اللاتينية ، إلى موازنة تلقائية للحركة العمالية مع سيطرة الإدارة . كان القانون محاطا بقيود كثيرة كإجراء وقائي ضد التطرف . فقد حظر تطبيقه على موظفي الحكومة ، والفلاحين ، وتضمن عدم تشجيع تكوين اتحادات من النقابات المختلفة . ولكن أخطر ما فيه ، لم يكن ما يحتويه من ثغرات ، بل الروح التى كان سيطلق بها .

إن هذا المجهود الضخم للأسف ، قد فقد فاعليته في نظر الشعب ، بسبب الإجراءات الأخرى التى أساء فيها استخدام السلطة . لم يكن لأن هذه الحكومة بوجه خاص ، كان يجب أن تلام على طرد الموظفين ، المركزيين منهم والأقليميين ، أو لاستخدامها لوسائل القمع في إدارة القرى - فلقد كان من سبقها أو خلفها من الحكومات ، يتساوى معها في السوء فيما يتعلق بذلك ، أو كان أسوأ . . ولكنها ارتكبت خطأ فظيحا ، بطردها لقانوني ضليع ، هو الدكتور السهورى رئيس مجلس الدولة ، الذى أمضى سنين كثيرة في إعادة صياغة القانون المدنى ، مع الأستاذ الفرنسى إدوار لامبير . لقد كشف هذا الحدث عن اتجاه حزبي ، كان سيكلف الوفد غالبا .

كان أوحى المواعقب في هذا الاتجاه على حكومة الوفد ، أنه ترك عند الناس انطباعا بأن هذه - الحكومة قد ارتضت الخشوع للنفوذ الأجنبي . لقد قبلت طائفة ، الاضططلاع بمسئولياتها في وقت الحرب . ولكن هل كان يجب أن تتضمن هذه المسئوليات اعتقال على ماهر ؟ إن هذا السياسى الماكر استطاع دون أى خوف أو تردد ، أن يهرب من المكان المخصص لاعتقاله في إحدى القرى ، وأن يحضر إلى مجلس الشيوخ أثناء انعقاده ، حيث لم يصرح له بإلقاء كلمته . فهل كان حقا يتأمر مع المحور ، كما أكد البريطانيون ؟ هل أى حال ، فقد ردت له المغامرة سمعته الطيبة . ولكن الأخطر من ذلك ، أنه قد حدث إنشقاق في حزب الوفد . كان مكرم عبيد قد شق طريقه في شبابه كمحام قبطى قدير أيام زغلول . كما كان برلمانيا موهوبا واقتصاديا كفئا ، إلى جانب أنه استطاع أن ينسج علاقات مفيدة مع أعضاء حكومة العمال في بريطانيا . وكان صديقا حثيا وموثوقا به للنحاس . ولقد كون الاثنان حلفا وثيقا فعلا ، كان فيه النحاس . القائد الشعبى ، وكان مكرم المجادل القدير - كان الأول ملهم الجماهير ، وكان الثال رجل اللجان . ولكن ما إن جاء شهر مايو ١٩٤٢ ، حتى انقسم هذا الحلف على نفسه . ورفض مكرم أن يستقيل ، فطرد من الحزب وسبب ذلك إثارة عظيمة ، انتشرت في إثرها الإشاعات . وكان الرأى السائد ، أن مكرم قد رفض بوضفه وزيرا للمالية ، أن يوافق على بعض العمليات التى يساء فيها استخدام السلطة ، أو يتسرع عليها .

في زمن الحرب ، وفي موقف لم تكن تمارس الحكومة فيه إلا سلطة التابع ، بيننا ترك البت في كل القرارات النهائية في أيدي سلطة الاحتلال ، كان هناك فرصة كبيرة أمام الساعين وراء الربح الخاص ،

من خلال الحصول على أذون الاستيراد والتصدير مثلا ، أو الصفقات التي تتم بالاتفاق المتبادل ، وغير ذلك من طرق المعاملات . ولكن كانت هناك تهمة أخرى أشد خطورة من ذلك . فلقد أعلنت زوجة رئيس الوزراء عن تحديد أسبوع لجمع التبرعات للقيام ببعض أعمال الخير . وفي ظرف وجيز جدا جمعت مبلغا كبيرا ، إلى حد دفعها إلى تأسيس جمعية خيرية لها صفة الدوام . وكان ذلك العمل يتضمن بعض الصفقات المالية ، التي قيل إن مكرم كان غير راغب في إقرارها . ولقد ألقى فعلا على صديقه القديم ببعض الشبهات التي تمس النزاعة ، معلنا أنه رفض أن يقرن اسمه ، ببعض العمليات غير القانونية ، التي تقسم بالحسوبة . ولكنه أضعف حججه كثيرا ، حين أحقق في التمييز بين الحقائق الملموسة وبمجرد الافتراض ، بل الغذف وتشويه السمعة . على أي حال ، فإنه لم يفلح في إضعاف أغلبية الوفد . ولكن الذين تبعوه كانوا مع ذلك من صفوة الحزب ، ولأشك أنهم قد حرموا الوفد من بعض عناصره ذات الكفاءة ، وإن كانوا لم يؤثروا كثيرا في توازنه . وأجابه النحاس على هذا الهجوم المتطرف باتخاذ إجراءات عتيفة . كان مكرم قد طبع «الكتاب الأسود» الذي ضمنه هذه التهم . ولكن الحكومة منعت تداوله ، وصادرت نسخه ، وأرسلت أصحاب المطبعة إلى السجن .

إن نشر هذا الغسيل القذر ، قد أدى في آخر الأمر ، إلى إضعاف الثقة في كل القادة السياسيين . ومضى العازفون بأن الرئيس قد خضع الآن تماما لسلطة زوجته ، وعشيرتها من آل الوكيل . ولم يكن ذلك بالطبع من علامات التقدم ، ولا كان منها أيضا ، النفوذ النامي لقواد الدين في قيادة الحزب .

إن السبب الحقيقي في فقدان الثقة في الوفد ، كان في حقيقة أنه يجارس سلطته في بلد زادت وطأة احتلاله عما كانت عليه في أي وقت من الأوقات ، وفسد أخلاقه واستولت عليه الحيرة بسبب الحرب . كانت طليقات مدافع رومل تسمع في الإسكندرية . ورغم ذلك ، فإن المستعمرين لم يحاولوا قط أن يدجوا أنفسهم في هذه البلاد ، أو يفرضوا نفوذهم على وعي الشعب ، كما فعل الفرنسيون في المغرب . لم يكن هناك ما يخيف المصري على فقدان هويته ، كالجزايري . ولكنه كان قد تعرض لاحتراق أكثر غشرا وخفاه كالسم البطيء - كان يفسد شخصيته ، أكثر مما يعزها عنه . والآن بدأ من المحتمل ، أن يحسر هؤلاء المسئولون عن مأزق مصر الحرب . إن هذا الاحتمال كان لأشك جذيرا بإثارة القلق . كان الفلاحون في الدلتا يرون أمامهم نشاطا حربيا محمودا . وفي القاهرة ، كان الدخان الأسود الذي يرتفع فوق السفارة البريطانية ، يبنىء عن حرق الملفات . وكانت الحصون الصغيرة (بلوكهاوس) يجرى بشأنها بسرعة محمومة ، لحماية العاصمة ، على قدر الإمكان ، من هجوم الألمان ، ولكن غالبية السكان ، كانت تفضل رومل . وكان الكثيرون ممن تعودوا على قضاء أشهر الصيف على شاطئ البحر ، قد رأوا أن يطيلوا إقامتهم هناك ، أو - بنوع من التناقض - ذهبوا إلى مصر العليا بعيدا عن البحر . وكانوا يستطيعون أن يشفوا طريقهم من مصر العليا بسرعة إلى السودان ، إذا رأوا أن لابد من الحرب . واستولى فرع أكبر على قطاع صغير آخر من السكان ولكنه مهم جدا من الوجهة الاقتصادية ، وهو يهود القاهرة والإسكندرية . كما هاجر أيضا بعض الأدباء ، الذين يربطهم التعاطف أو المصالح مع الحلفاء إلى جنوب الوادي . ولقد اعتبر هذا فرارا غير لائق وتحلياً عن مواقعهم ، أو أسوأ من ذلك ، اعترافا بالهزيمة . هل كان ذلك إنذارا

كاذبا بالخطر ، أم كان أملا لم يتحقق ؟ في نوفمبر ، كان مصير العالم يتقرر على أرض العلمين . أن صورة ذهنية مأمولة للمستقبل ، كانت قد تبخرت من غيلة مصر . لم تكن هذه الصورة عن انتصار الألمان ، فذلك لم يكن مرغوبا فيه لذاته ، ولكنها كانت صورة للتغيير ، نتيجة سلبية يمكن أن تخلص البلاد من محتليها ، من حكامها الأشباح . إن الراديكالية ، بعد أن حرمت من معجزة السها ، كان عليها الآن أن تعثر على طريقها إلى الأمام ، مصرة على أنه ، أيا كان هذا الطريق ، فلن يكون طريق الماضي .

ولكنه كان ذلك الماضي ، في ألصق صورته بالريية ، هو الذي يظهر جليا الآن في المناقشات البرلمانية ، وفي الاجتماعات الخاصة لمشاهير الرجال ، وفي المراكز الرئيسية للأحزاب . ومناقضاً لهذه الخلفية ، ظهرت شخصية الملك الشاب ، الذي عكست عليه المحن شعاعا من المجد ، في مقارعة ظاهرة لما حوله . في مكان ما شرق الدلتا ، سحقت سيارة نقل بريطانية ، العربى التى يسوقها فاروق (١٥ نوفمبر ١٩٤٣) . بدأ الحادث وكان له دلالة رمزية . ولكنه كان حادثا غير سعيد بالنسبة لنظام الحكم القائم . لاحظ المجتمعون حول موائد العشاء في نادى محمد على ، الانسحاب المفاجئ ، للجرأحين الشهيرين على إبراهيم وكامل حسين . وكان هذا هو سبب معرفة الناس بالحادث . وغمر البلاد في الحال ، فيض من التعاطف والمشاعر الدافئة ، للملك المصاب ، وهرع الناس جماعات ، إلى المستشفى الذى كان يرقد فيه في قرية القصاصين . ولم يشذ عن ذلك الإجماع ، إلا أعضاء الوزارة . ولعل رئيس الوزراء كان يتخفى ألا يصرح له بالدخول إلى غرفة المريض وكان الجميع يعلقون على هذه الصورة من عدم الإخلاص ، التى لم يسمع بمثله من قبل . أى قدرة كانت للنظام البرلماني ، ضد موجة هذا المد الكاسح من المشاعر المتهبة ؟ في المسائل المهمة ، كان الملك الآن هو الذى يأخذ المبادرة . فعملا بتبصيته ، قدم قادة المعارضة مذكرة (٢٩ نوفمبر ١٩٤٣) لشمس الثلاث دول الكبار ، الذين كانوا يعقدون مؤتمر قمة عند الحرم ، وهم روزفلت وتشترشل ، وشيانج كاي شيك . ويؤكد الراقى ، أن هذه المذكرة ، التى أعدها صديق عن مطالب مصر ، كانت أقوى كثيرا من تلك التى قدمها الوفد في ظروف مماثلة ، قبل ذلك بعامين . ولسوء الحظ فإن قوة البيان الرسمي عن المطالب أو الأهداف ، لا تكمن في لغته ، بل في الأثر الذى يحدته . ولذلك لم تكن هذه المذكرة أكثر فاعلية من سابقتها . ولكنها لم تكن مقدمة للبريطانيين بل للحلفاء . وكان هذا هو وجه اللجنة فيها ، الذى حدا بحزب الاستقلال المراكشى ، بتقليده لها على وجه السرعة .

في ابريل ١٩٤٤ ، اقترح الملك طرد الوزارة . واتصل بميلز لامبسون - الذى أصبح الآن لورد كيليرن - ليخبره بقرعه على ذلك . وبعد بضع ساعات أفاده السفير بفحوى برقية لندن على هذا الطلب . وكانت تقول - «لا تغيير» . لأنه ، في هذا البلد الذى سبق الاعتراف باستقلاله مرتين ، كانت سلطة الاحتلال لاتزال تمارس الحق الامبراطورى في المنح والمنع . وعلى أى حال ، فلقد أثبتت الطبقة الحاكمة - بما فيها القصر والوفد ومنافسوه والبورجوازية - أنها لا تملك الكفاءة التى ترفعها إلى مستوى أحداث الساعة ، ومن باب أبوى إلى أحداث المستقبل . ومع أن الحرب (وكذلك فترة ما بعد الحرب) قد ضاعفت من مسؤولياتهم ، إلا أن سلطتهم قد فقدت احترامها ، ودون شك ، ثقلها المعنوى أيضا ، دون أن تحفظ بسيطرتها الفعلية على الأشياء . وفي نفس الوقت الذى كانت تحدث فيه هذه المؤامرات ، أنشأ

البريطانيون مجلساً استشارياً لشمال السودان ، دون أن يستشيروا الحكومة المصرية ، ودون أن يتلقوا استحجاباً على ذلك منها ، على ما يظهر (سبتمبر ١٩٤٣) . كانت هذه أول خطوة رسمية منهم نحو «السودنة» ، وإن كانوا قد أخذوا خطوات أخرى خفية قبل ذلك ، نحو الهدف . وقد بدا أن ذلك كان لا يستهدف تحسين حالة السكان المحليين ، بقدر ما كان يستهدف القضاء على آمال المصريين في السودان . ولكن هذه الفكرة ، كانت تثير حساسية المصريين إلى أقصى درجة ، فكيف كان من الممكن أن يمر هذا الإجراء ، دون أن يثير - صريحة مدوية ؟ كانت هناك الرقابة بالطبع ، ولكن كان من الممكن أن تقدم الحكومة استقلالها - ولكن أحداً لم يستقل . ولكن يجب أن نلاحظ ، أن الحزب الحاكم ، وقد رأى نفسه عاجزاً عن تحليل حق من البريطانيين - على الأقل في زمن الحرب - كان يسعى إلى الانتقام بطريقة أخرى . انتقد بعض الناس النحاس ، على اشتراكه في إنشاء الجامعة العربية ، التي كانت في ذلك الوقت ، تتفق مع الأهداف البريطانية . لأن ايدن فيها يتعلق بذلك ، كان يواصل سياسة ستورز ولورنس ، تحت إدارة تشرشل . وكان مثل هذا الاستمرار في شؤون الشرق الأوسط ، يبدو حينذاك من المزايا التي يجب الحرص عليها . وكان القرار البريطاني فيما يتعلق بالسودان عام ١٩٤٣ ، يسير في نفس الخط مع معاهدة ١٨٩٩ ، ويمهد للنجاح الذي أحرز عام ١٩٤٧ ، في الأمم المتحدة . جمعت مبادرة الجامعة العربية بين عدد من الاتباع الموالين لبريطانيا ، من نوري السعيد إلى السنوسي ، ومعهم الملك عبد الله والملك بن سعود . ولعله كان من الجرامة ، بل المغامرة ، ضم مصر إلى هذه اللعبة . ولكن أمل البريطانيين ، كان في معادلة حدة تطورات المصريين وتطرفهم ، بتحويلها إلى مجال أوسع . فإذا صح أن هذه كانت خطة البريطانيين ، فلقد أعطت الحكومة المصرية بذلك مزايا ، جمعت بين المظهر الخداع والواقعية معا . لقد كان من الحقائق المعروفة ، بالنسبة لكثير من هذه البلاد في ذلك الوقت ، أن أي سياسة خارجية لها ، كانت لا تمثل أكثر من عذر لتبرير عجز قادتها في سياساتهم الداخلية . ولأشك أن هذا كان ينطبق على سياسة النحاس تجاه الأمم العربية . ولكننا يجب أن نفهم ، أنه بالنسبة إلى أية دولة وقعت تحت نير الاستعمار مرة ، كان استرجاعها لاستقلالها يعني استرجاعها للعالم ، والعكس صحيح . والآن كانت الجامعة العربية تقترح خطة في تناول يدها ، تخدم مصالح الشعوب العربية . ولعل هذا هو السبب الذي جعل القادة التقدميين ، يقبلون هذه الجامعة بوصفها بشيراً للمستقبل أفضل ورمزاً ، حتى لو لم يكونوا ملتزمين بها التزاماً كاملاً . وفوق ذلك ، فإن الملك كان هو الذي يلعب الدور الرئيسي في هذه الجامعة ، مما جعل دور وزرائه يبدو ضئيلاً بالقياس إليه . وأخيراً ، في سبتمبر ١٩٤٤ ، التقى عدد من قادة العرب في الإسكندرية ، كان أكثرهم حماسة هم الذين جاؤوا من البلاد التي تحررت حديثاً من الحماية الفرنسية . وفي السابع من أكتوبر وقعوا جميعاً على وثيقة إنشاء الجامعة العربية . وكان رد الفعل الفوري للملك - كما لو أن هذا الإجراء الذي أرسى دعائم القاسم المشترك الأعظم بين بريطانيا وسياسة العرب ، قد منحه حرية التصرف ، وسمح له أن يتفق على نشاط الديمقراطية البرلمانية ، بنشاط آخر مستمد من أفقه الواسع الذي لا يملكه غيره - هو أن يطرد وزارة الوفد . وقال في البيان الملكي الذي أصدره في هذه المناسبة - كتب توافاً إلى أن أرى بلادى تحكمها وزارة ديمقراطية ، تخدم المصالح القومية ، وتطبق الدستور نصاً وروحاً ، وتسوى بين جميع المصريين في الحقوق والواجبات ، (لم تكن هذه التهم المفعمة بالحق

والضغينة . لسوء الحظ ، على غير أساس) . وتؤمن الطبقة العاملة على حاجتها من الغذاء والكساء (كانت هذه السهام المسمومة موجهة إلى وزارة التموين التي كثر فيها القيل والقال) ، فإن أعقبك من منصفك .

لعل الملك كان يعتقد أنه قد حقق إنتصاراً حاسماً ، على خصم انهارت قواه . ولعل حلفاءه البريطانيين ، الذين يمثلون سلطة الاحتلال البغيضة في مصر ، والذين كانوا لايزالون يملكون القوة في إحداث الاضطراب في الشرق الأوسط ، قد ظنوا أنهم أصبحوا أمنين على مستقبلهم . ولعل المحارب القديم الذي فقد سلطته لنوه ، توقع أنه سيرجع إلى الحكم مرة أخرى ، كما سبق أن فعل مراراً من قبل . ولكن الحقيقة المؤكدة ، هي أن الأطراف الثلاثة الكبار ، الذين حددت مواقعهم المتبادلة قبل ذلك بسنوات عديدة ، لم يكونوا قد وصلوا بعد إلى المرحلة الحاسمة من تفرقهم المحتوم .

موت البرلمان

إن ما أخفق فيه الثوريون في ١٩١٩ ، وعلى رأسهم زغلول ، عرض على مصر الآن عام ١٩٤٥ - وهو الدخول إلى ميدان الإجراءات الدولية ، وإن لم يكن - حتى ذلك الوقت - إلى ميدان المسئوليات الدولية وقفزت مصر لتلتف هذا العرض بحماسة الداخل إلى دين جديد ، دون أن تحسب حساب ما قد يخفيه ذلك من كمائن ، أو ما قد يتضمنه من تعريض للأخطار . إن المقارنة بين هذه الترقية الدولية وبين النواحي المختلفة في سياستها الداخلية ، كانت مذهلة .

فلقد كانت الفجوة بين المظاهر الخارجية والواقع الداخل - وهو من خصائص البلاد غير المستقلة - أكثر إتساعاً في مصر ، بسبب ما تعانيه من النوع الخاص بها من عدم المساواة - وهو عدم المساواة بين طبقاتها الإجتماعية وطرقها المختلفة في السلوك . إن النشاط الدولي يعتمد على التعاقد بين الطبقات العليا للمجتمع ، بينما في السياسة الداخلية كان من الصعب على المرء أن يأخذ الانتخابات مأخذ الجد ، أو أن يفترض الأمانة والنزاهة في الموظفين والإداريين . أصبحت تعاسة الجماهير مضرباً للأمثال ، بينما كانت الطبقة الحاكمة تبتد ما يزيد عن أربعة ملايين من الجنويات في العام ، على إجازتها الصيفية في أوروبا . ولقد أخفق المظهر الخارجي البرلمان ، أن يخفي عن الأنظار الطغيان ، الذي لم يكن يملك لنفسه حتى ذريعة الكفاءة . وفي هذه الأثناء ، كان قد تم إزالة بعض العوائق التي فرضتها الحرب ، الواحد تلو الآخر . ولكن الضغط الذي كاد الناس أن يحسوا بتقله على رئاستهم وقلوبهم ، من وجود القوات الأجنبية ، كان لايزال جاثماً على أنفاسهم . ولكن الغضب من رؤية هذه القوات كان إهانة لمشاعرهم مما يعتبر معوقاً لتحقيق آمالهم . كان هذا هو إحساس الأغلبية العظمى من السكان ، وخاصة الشباب . وفي أغسطس ألغيت حالة الطوارئ ، ورفعت الرقابة عن الصحافة .

ولكن الجو لم يصبح أكثر صحة وصفاء ، نتيجة لهذه الإجراءات . فلقد أثار الوفد الاضطرابات في الجامعة . ولم يكن ذلك من عزم الدكتور أحمد ماهر ، الذي ذهب وحيداً لزيارة الجامعة - والتحدث مع

الطلاب ، وكان أول رئيس وزارة توفرت له هذه الجراءة . وكان الطلاب في هذه الفترة ، صيدا يجرى وراءه كل السياسيين ، كما كانوا أيضا خطرا يتهددهم . كان معظم هؤلاء السياسيين ، بل كلهم دون استثناء يذكر ، يحاولون التأثير في الشباب بكلماهم ، ولكنهم يحرصون على أن يتركوا بينهم مسافة تضمن لهم الأمن على أنفسهم ، ولكن الرئيس الأعلى للهيئة التنفيذية قرر هذه المرة ، أن يواجه عدوانية الطلاب . وقد برز هذه المغامرة نجاحها . وسرعان ما أتيحت الفرصة للدكتور أحمد ماهر أن يجرب هذه الباقة الاجتماعية في حفل مواز . لم تكن الاضطرابات العمالية ظاهرة جديدة على مصر . ولكنها حتى قبل أن تنتهي الحرب ، كانت قد أخذت شكلا غير مألوف . كانت الحكومة قد قدمت مشروع قانون ، لصالح العمال الذين يعملون في المرافق الحكومية ، فطالب عمال القطع الخاص ، أن تسرى عليهم نفس المعاملة . وحدث إضراب في شركة المياه في القاهرة للحصول على هذه الامتيازات ، استطاع أحمد ماهر أن ينهيه بنفس الطريقة .

ولكن أخطر المشاكل بالطبع ، كانت لاتزال هي العلاقة بين مصر وبريطانيا . وبدأ البريطانيون في مصر يحسون بالأرض تبرز تحت أقدامهم . والحق أنهم كانوا أقل قلقا من الفرنسيين في شمال أفريقيا ، حيث إنهم لم يستهدفوا قط فكرة الدوام . فقد كانوا يستعدون منذ أمد طويل ، لمواجهة أى احتمال يتهيج من الحلول الوسط ، يمكن إعتبره نموذجاً من نوعه ، حيث إن تجربته استمرت منذ نهاية الحرب العالمية الأولى . ولكن الحقيقة أنهم أصبحوا مشغولين الآن بمشاكل أخرى . فالعالم الذى كان قد خرج لثو من الحرب مع الألمان ، كان قد دخل الآن في حرب أخرى ، هي التى أطلق عليها اسم «الحرب الباردة» . كان البريطانيون وحلفاؤهم الأمريكيون ، مقتنعين تماماً بقرب نشوب حرب ، يلعب فيها الشرق الأوسط دوراً حاسماً ، حيث إنهم افترضوا أن الاتحاد السوفيتى قد عقد التية على الاستيلاء على المضائق (البوسفور والدردنيل) . ولم تكن وجهة نظر بريطانيا قط ، هي وجهة نظر الدولة المسيطرة التى لها مصالح تتركز عليها في البلاد التى تقع تحت سيطرتها . فلم تكن مصر قط غاية في ذاتها ، ولكنها كانت عنصراً في استراتيجية بريطانيا العالمية . والآن تحولت هذه الاستراتيجية ، التى كانت حتى ذلك الوقت ، مؤسسة على الطريق إلى الهند ، واتدجعت في استراتيجية أخرى ، موجهة ضد الشيوعية . وكانت بريطانيا تبدو مستسلمة لما يحدث لها من التكتكات الداخلية في مصر . وكانت تمارس سيطرتها على هذه البلاد دون أوهام ، ولذلك كانت تمارسها دون مبادئ أيضا . ورغم ذلك ، فلقد كانت تأمل أن تحتفظ في مصر ببعض الحلفاء النشيطين لتكون منهم اتحافاً ضد الشيوعية . يشمل الملك ، والبرجوازية ، والجيش ، وبعض الشخصيات المهمة . وكان اختيارها يختلف تبعاً للموقف ، وهو ما أضاع الثقة نهائياً بسلطانها . وكانت هذه السلطة قد توقفت من حيث الشرعية منذ عام ١٩٣٦ ، ولكنها ظلت تمارس فعليا ، أو بمعنى آخر ، من وراء ستار . أثناء الحرب ، كانت مصر تعد بريطانيا بتميز للنشاطات السرية . ففي نوفمبر ١٩٤٤ ، عقد مؤتمر لغزو وزارة الاستعلامات البريطانية في الشرق الأوسط ، ناقشت فيه مشكلة فلسطين ، واتخذت فيه التوصيات اللازمة ، بشأن الدعاية التى تتبع في فترة ما بعد الحرب . وكان هناك قلق واضح من احتمال استبدال النفوذ البريطانى بالنفوذ الأمريكى في هذه المنطقة . وعلى أى حال ، فلقد أحست بريطانيا بشيء من الرضا ، من انهيار منافستها الأساسية وهي فرنسا ، وجعلت من هذا الانهيار

مبرا لحماية بعض الشخصيات الذين ناثروا - أو كانوا على وشك أن يثأروا - بتصفية نفوذ فرنسا ، وكسب تأييدهم هذه الوسيلة . وكان في بعض هذه الشخصيات طرفة تلتظ - كان هناك ضابط اعتنق الإسلام - كما ينبغي - وكان يجمع إلى جانب حماسته للروحانيات ، قدرا لا يستهان به من الواقعية ، يسخره لخدمة صاحب الحلالة . وكان هناك آخر ، عمل مراقبا للجنرال سيريز ، الذي كان يشغل رئيس مشغولا بعقد بعض الصفقات مع دمشق وبيروت . وكان اللورد كينروس ، الذي كان يشغل رئيس مخابرات السفارة حينذاك ، وإلى جانبه سمارة المستشار الشرقي ، لديه كل ما يلزمه من العصلاء والوسائل . وكان الفريق البريطاني فريقاً كبيراً ممتازاً . ولكن وظيفة الوزير البريطاني المقيم في القاهرة كانت قد ألغيت لئلا . وكان البريطانيون - كما نذكر يركزون نشاطهم في القاهرة ، التي أرسلوا إليها كثيرا من شخصياتهم المهمة وقد حدثت لهم بعض الأحداث المأساوية ، كقتل لورد موين من عصابة صهيونية عام ١٩٤٣ . وكان سير إدوارد جريج حينذاك لا يزال في الخدمة هناك ، ولكنه كان سيرجع إلى إنجلترا في أغسطس ١٩٤٥ .

إن حجم حركة نقل الموظفين ، كان دليلا على عدم توقف الأطماع . وأثناء الحرب ، لم يكن النشاط النفساني ، قاصرا على القادة . فلقد ازدهرت الجمعيات عن طريق الدعامة المشتركة لها ، من السفارة البريطانية ، وحكومات هذه الفترة ، كالاتحاد المصري الإنجليزي مثلا ، الذي أوحى بإنشائه أمين عثمان ، ولكن قيادته كانت محل صراع بين أنصار الوفد وخصومه ، وكذلك جماعة أخوان الحرية ، التي كان يشاع عن رئيسها - وهو ضابط سابق تحول إلى استاذ في كلية التجارة - أنه يتحكم في ميزانية شهرية للدعاية تصل إلى ١٠,٠٠٠ جنيه ، وأن الشخصية الغامضة فريا استارك ، كانت عضواً في جماعته .

إن كل ذلك قد اختفى ، باختفاء الرقابة وقانون الطوارئ . ولكن المفروض ، أن ذلك لم يتم ، دون أن يترك بعض الآثار التي يمكن استغلالها . وعلى أي حال ، فقد كانت أهداف بريطانيا أوسع مجالا وأبعد مدى . في أوائل نوفمبر ١٩٤٤ ، ذهب الهدن لزيارة رئيس الوزراء . وأدى الأخير إلى وكالة الأنباء الفرنسية ، ببيان قال فيه ، إنه يجب على الدولتين أن يخطوا إلى الامام وأن يتطلعا إلى المستقبل ، بالرغم من الأخطاء التي ارتكبتها الجانبان ، وكان من الصعب تجنبها . وكان هذا إشارة إلى أحداث ٤ فبراير ١٩٤٢ ، التي حاولت الحكومة المصرية أن تمحو ما تركت من آثار . ورغم ذلك ، فقد ظل التوتر حادا بين فاروق واللورد كيليرن . وانتهاز الملك فرصة غياب السفير المؤقت عن منصبه ، ودعا نائبه إلى الغداء . وسرعان ما تخفض هذا الحادث عن الكثير من التنبؤات . بكثير من الحرص والحد . بين أصدقائه الوفديين ، وبين مجموعة الأقلية .

وفوق ذلك ، فقد كان الموقف بالنسبة للدكتور أحمد ماهر ، موقفا دقيقا . فلو سمح لمصر بالاشتراك في الحرب ، لانهم بالخضوع لبريطانيا . وإذا لم يسمح بذلك ، فلقد كان هناك خطر في ألا تعتبر مصر ضمن الجانب المنتصر . ولقد كان من رأيه دخول الحرب . وكان من حسن حظه ، أن بدت هذه السياسة الآن ، سياسة آمنة مثمرة وفي وقتها المناسب . كان فاروق قد زار روزفلت في صحبة الملك بن سعود عند رجوعه من البalta ، وأعلن له ولأهله الواقعي (بصرف النظر عن الشرعية) على ظهر مدرعة فرشت بالسجاد

الشرقي . وكان هذا المشهد الرائع يخفى وراءه انتقالا في السلطة . وكانت هذه هي اللحظة التي طال انتظارها . ولقد نجح أحمد ماهر في كسب مناقشة برلمانية من أنجح معاركه الكلامية . وابعه النحاس في مقال ملتهب في البلاغ بالخيانة . وفي مساء اليوم الذي التقى فيه خطابه ، أطلق عليه أحد المحامين الشباب الرصاص ، وهو يعبر قاعة البرلمان ، وقتله . وهرع حسين هيكل رئيس مجلس الشيوخ ، الذي أصبح بذلك المسئول عن السلطة الدستورية بحكم منصبه ، إلى القصر . فوجد أن الملك قد ذهب لزيارة منزل الرئيس المقتول . وحين عاد من زيارته ، تحدث إليه هيكل بشأن الحكومة الانتقالية . فاجابه الملك إجابة تحمل مغزى خاصا ، قائلا - لقد انتهينا إلى قرار في ذلك منذ برهة في القصر .

إجراء لم يعد يوائم الزمن

في دورة مثيرة لحركة الاحداث ، ملأت قلب تشرشل بالمرارة ، رجع حزب العمال في بريطانيا إلى الحكم مرة أخرى . أما مصر ، فقد ظل السياسيون متمسكين بخرافاتهم القديمة - ففي شوارع القاهرة ، كان الوفديون يعربون عن راحتهم ورضاهم ، وهم يقرأون هذه الأنباء في الصحف وتلغ صدقي أذنيه . وأرسل بوقية تهته من لبنان حيث كان يقضي إجازته . وكان تشرشل - الذي ظل الرجل القوي في تحريك سياسة الشرق الاوسط على مدى ربع قرن - قد لقي هزيمة نكراء في الانتخابات . وشق بعض الجنود البريطانيين صوره المعلقة على الجدار في أحد مقاهي الازبكية . وزايدت صحيفة البلاغ عليهم في هذا المضمار ، حين تحدثت في مقال لها ، في نبرات لم يسمعها الناس منذ ١٩٣٩ ، معلنة - أن حزب العمال كان دائما قريبا منا ، وهو لا يزال مستعدا للإصغاء اليها . وأرسل الوفد أمين عثمان صديق كيلبرن الوفي ، إلى السفارة ليقترح تعديل المعاهدة . والحق أن المعارضة ، كانت تطرح بين الحين والحين ، الاقتراح باللجوء إلى هيئة الامم . ولكن الحكومة ، ومعها أغلب العقلاء ، كانت لا تستهدف أكثر من إجراء حوار مع بريطانيا . فلقد كان يبدو في تلك الفترة ، أن من التطرف اللجوء إلى هذه المؤسسة الجديدة ، التي كانت مصر رغم ذلك ، كغيرها من الامم الكثيرة ، تبني عليها الكثير من الآمال الساذجة . على أي حال ، لقد حاول جميع الاحزاب أن يستغلوا هذا التغيير في جو السياسة . وكذلك الملك ، فلقد أرسل أحد رجاله المقربين ، كسفيره في لندن ، وهو عبد الفتاح عمرو باشا ، الذي أخذ وظيفته عن اقتناع كامل ، دفعه إلى بيع كل ممتلكاته في مصر - كما لاحظ البعض . ولم تدع المعارضة هذه الفرصة تفلت منها ، فقد تحدثت البلاغ عن هذا السفير بعبارات لاذعة ، كانت تتناول ضمنا راعيها العظيم . ونتيجة لذلك صدر على الصحفي الشول عن هذا المقال ، حكم مشمول بالنفاذ ، بالسجن ستة أشهر .

وكان على مصر الان ان تواصل نضالها ، في جو اختلطت فيه القيم الرمزية بالعنف والمساومات المشددة ، بطريقة عجز طرفا النزاع عن فهمها الفهم الصحيح . كانت بريطانيا ، وقد خرجت لتوها منتصرة في حرب كلفتها ثمنا فادحا من التضحيات ، تأمل ان تقطف ثمرة ذلك المجد المعنوي الذي اعترف به العالم لها ، في صورة إضفاء الشرعية على مغامراتها . وأصبح ذلك واضحا في الطريقة التي

أجرت بها المفاوضات التي تتعلق بدينها . واتخذت الصحف البريطانية نبرة متعالية تعرب فيها عن خيبة الأمل والأسى ، بل تكاد تعرب فيها عن الدهشة ، من إصرار مصر على المطالبة بحقوقها . وكذلك كان لها نفس الموقف ، في الناحية السياسية .

وحين رفع النقراشى ، خليفة ماهر ، في بيانه الوزارى ، شعار الجلاء وتوحيد وادى النيل ، ربما كان بذلك قد كسب بعض المديح المتأخر من خصمه السياسى (الحزب الوطنى) ، ولكن هذا الشعار كان يعبر عن رغبة أو أمل ، ولم يكن نتيجة ولا حتى هدفا عمليا . فوفق ذلك ، فإن المشكلة التي كانت تواجه كل الحكومات ، لم تعد مقصورة على هذا الهدف . أصبح البناء الهيكلى الحكومى كله الآن موضع الشك . وكما رأى هيكل بوضوح ، كانت فترة ما بعد الحرب ، مقرونة بالتغيير فى الاتجاه العقلاى ، وبالتفكك الاجتماعى ، وبالأضطراب النفسانى . إن ما اعترى البلاد ، لم يكن مجرد طارىء مؤسف ، أو حتى إضرابا وظيفيا ، بل كان أقرب إلى نوع من الانقسام فى اللغة ، عجزت فيه الألفاظ عن التعبير عن مدلولاتها ، وتباعدت فيه الأشياء عن رموزها ، والانفعال عن الواقع . ولقد وعى النقراشى - الذى كان يملك من النشاط أكثر مما يملك من المواهب - هذا الدرس ، عن طريق التجربة القاسية . فلقد شوه سمعته ، بمحاولته قمع الحركات الجماهيرية . وأدخله حادث كوبرى عباس ، فى صراع مع جماعات الطلاب ، الذين كونوا جبهة متحدة مع العمال . وأصبح القضاء الثورى على الشرعية البورجوازية ، صورة واردة فى الأذهان . وازداد عدد الاتهامات العنيفة بين المتظاهرين والشرطة ، أو بينهم وبين الجيش البريطانى . واضطر الملك فى آخر الأمر ، أن يلجأ إلى سياسى مكروه ولكنه يفي بالغرض ، هو صدقى الذى كان قد بلغ السبعين من عمره . كان صدقى لا يمثل شيئا فى السياسة ، إلا الثورة المضادة . ولكن الملك بعد أن تخلص من الوفديين ، تخلص أيضا من خصومهم ، ثم استرجع الآن ذلك المحارب القديم إلى المسرح الحافى . وكشف الأخير - كما كان يراد منه - عن براعته الفائقة فى تسيير الأمور .

كان من عادة النحاس ، أن يقول لكل من يريد أن يسمع ، إن الانجليز لن يتعاملوا مع حزب آخر غير حزبه . ورغم ذلك ، فلقد استجاب البريطانيون لصدقى ، فى طلبه لإجراء المفاوضات . ولكنهم أخذوا وقتهم الكافى للتدبير فى هذا الأمر . كان تاريخ المذكرة المصرية ، هو العشرين من أكتوبر ١٩٤٥ وكان تاريخ الرد عليها هو السادس والعشرين من يناير ١٩٤٦ . وتلبية لطلب صدقى ، عين لورد - استانسجيت نرأسه وقد المفاوضات ، بمساعدة السفير الجديد رونالد كامبل ، الذى كان ضعيفا هيابا ، بقدر ما كان سلفه باعنا للهيبة والدكتاتورية . كانت البداية طيبة . وكان الجوفى القاهرة يسوده الود ، وفى لندن كان الحديث متصلا بين عمرو باشا ، ومستر بيفن ومستر أتلى . ولم تكن جهوده غير ناجحة ، ولكنها اصطدمت ببعض النكسات ، بسبب تدخل الملك المتزايد فيها ، خلال هذه الفترة . وكان قد ظهر فى حاشية الملك فاروق الآن ، شخصية كانت ستلعب دورا كبيرا فيها بعد ، هى كريم ثابت ، مستشاره الصحفى . وكان مثار عجب الناس جميعا ، أن يروا رئيس الوزراء يكشف عن انهاء يتمنى بالمصالحة وبذل الجهود للاسترضاء ، وهو الرجل الذى استطاع فى أوائل الثلاثينيات أن يقاوم ضغوط الملك فؤاد ببراعة ، ان الحقيقة هى أنه كان يفتقر إلى التأييد الضرورى ، الذى يمكنه من الحرب على جبهتين فى وقت واحد .

ورغبا من ذلك فقد استطاع بعكس جميع التوقعات ، أن يؤلف وزارة تضم اثنين او ثلاثة من الرجاى المتمازين . وقد أثبت حادث كوبرى عباس أنه كان حادثا مميّنا للتقراشى ، ولكن هذه الأحداث أصبحت تتكرر الآن فى العاصمة والاسكندرية ، والمدن الكبيرة . وهكذا قامت مظاهرة كبيرة فى القاهرة فى ٢١ فبراير ١٩٤٦ ، تطالب بالجملة . وكانت هذه الكلمة قد أصبحت شعارا شعبيا ، ينادى به فى كل مكان ، وتنص من الأزار الذى تحمل فى عروة الصدر بدل الورود . وقبلة هتف الشباب - لاحتية بعد اليوم . ومن الآن فصاعداً لابد للأحزاب أن تتحد . ولكن نجاحهم فى تنفيذ هذه السياسة ، لم يزد عن نجاحهم فى عام ١٩٣٥ . إننا نرى هنا مرة أخرى ، عجز المنظمات السياسية عن التعبير عن حركات هذه الفترة . كانت الأحزاب السياسية قد تمحورت فى قوالبها ، وأعجزها الإرهاق عن أن تستجيب للمشاعر النائرة ، التى تمحورت فى الصبغات والمخاضات ، فى أعمال العنف ، فى حماسة الحوافز ، فى التحدى لكل المنوعات . فى هذا اليوم هاجت الجماهير عرية مدرعة ، فتحت عليهم نيرانها دون تمييز . وأعد للضحايا جنازة الشهداء ، وزاد القسب الجماعى حدة عن ذى قبل .

كانت هناك المظاهرات التلقائية ، كما كان هناك مظاهرات من نوع آخر . أسرع الأحزاب ، بما فيها الوفد ، فى إثارة الاضطرابات . كان هناك صدام مستمر بين الوفدين وخصوصهم ، فى الجامعة وفى الشوارع . وظهر الكثير من العمال بين صفوف المتظاهرين ، واتخذ من هذه الظاهرة ذريعة يمكن استغلالها . كان الإخوان المسلمون ، بسبب كرههم الشديد للماركسيين والمليدين ، يقولون الدخول معهم فى المشاجرات ، أو يفتعلونها . وكان المنظّمون لهذا الشعب ، أو الذين يطعمون فى احترام هذه المهنة ، يمارسون الإثارة ، ويكونون التحالفات المربكة للعقول ، ويتحركون فى كل اتجاه . وكان لعملاء القصر ، والأموال التى يبذلها لتحقيق هذا الهدف ، دور خفى فى هذه التنظيمات ، وفى انشطتها . وساورت صدقى الاحلام ، أسوء بالجميع ، فى أن يصبح بدوره من قادة الجماهير . وقد سعى إلى العثور على كيش فداء ، يؤمن لأسلوب القمع الذى يتبعه منبرا ومشاركاً مع البريطانيين والقصر الاحزاب المختلفة . ووجد هذا الكيش فى الشيوعية . وفى الظهور يظهر الديمقراطية ذى الضمير الحى ، اقتبس فقرة فى الدستور ، تناسب تبريره للإجراءات التى يحق أن يستخدمها دفاعاً عن النظام . ولكن أى نظام ؟ حتى زملاؤه فى مجلس النواب ، رفضوا مجاراته فى ذلك التفسير المتعسف لما كان يسميه النوايا الشريفة . ولكنه رغم ذلك رجع إلى المحاضر فى المناقشات التمهيدية للجنة الدستور ، أثبت بما لا يقبل الشك ، أن الذى كان يعنيه مشروع الدستور ، عبارة الدفاع عن النظام ، هو الحرب ضد الشيوعية ! إن هذا الأسلوب التعسفى فى تفسير القانون - على طريقة الفرنسيين اليهود - التى عرقلت انشاء ومجلس الدولة الذى طال انتظاره ، قد سمح لصدقى أن يسجن طليعة المثقفين العقلانيين ، بوصفهم من الشيوعيين ، كما فعل بغيرهم من المثات الذين وجه اليهم هذه التهمة .

اما فيما يتعلق بالمفاوضات ، فقد نجح فى تكوين لجنة تضم معظم كبار السياسيين القدماء ، فيها عدا - وذلك يعتبر من الناقض - أولئك الذين ينتمون إلى حزب الأغلبية ، حيث أن الوفد قد رفض التعاون مع هذه اللجنة . ولكنها كانت تضم شخصيات كبيرة من أمثال على ماهر ، وهيكىل ، وعبد

الفتح يحيى ، وحسين سري ، والنفراشي ، ولطفي السيد ، وعلي الشمسي ، ومكرم عبيد ، وحافظ عفيفي . وبعد ذلك بدأت المناورات المعقدة - البيان البريطاني يتبعه البيان المصري ، المحادثات وراء الكواليس في القاهرة ولندن ، بعض التلميحات التي تسربت بحرص للصحافة ، التكتيزات ، إطلاق «البالونات» لاستطلاع الرأي ، تفجير اللباعات الشفوية ، تهديد بقطع المفاوضات ، اقتراحات للمصالحة والاسترخاء ، تقاؤل يظهر عند الطلب ، بيانات عنيده تحتل معينين أو ثلاثة .

بمضي الوقت ، بدأت الأشياء تتخذ شكلا واضحا . احسّت بريطانيا ، وهي تحس من نشوب حرب ثالثة ، أن بوسعها أن تخفف من التزاماتها ، فيها يتعلق باحتلال مصر . وكان الشرق الأوسط الآن ، لايعني بالنسبة اليها اكثر من مصلحة استراتيجية ، لعلها كانت تود أن تحتفظ لنفسها بقاعدة حربية في مصر ، ولكنها تستطيع ، إن أخفقت في ذلك ، أن تلجأ إلى مكان آخر في المنطقة ، كالفرق في شرق الاردن ، أو الحبانية في العراق . وكانت بريطانيا تحتفظ بجنود في سوريا ولبنان . كما استمر احتلالها لليبيا . وفي السابع من مايو ١٩٤٦ ، ألقي رئيس الوزراء مستر أنلي ، بيانا مثيرا في مجلس العموم . وكان هناك حديث عن الجلاء عن مصر . وأعلن تشرشل بلسان المعارضة عن لوم حكومة العمال ، لقيامها بتصفية ثمرة سنين عاما من الدبلوماسية والإدارة .

وفي هذه الاثناء ، لجعل الموقف أقل توترا ، جلا البريطانيون عن القلعة . وحضر الملك في موكب رسمي ، لرفع العلم المصري . وكانت هذه ورقة رابحة تضاف إلى رصيد صدقي . ورغم ذلك لم يبدع الرأي العام . فلقد فقد هذا الجلاء سحره ، حتى لو أن المبدأ كان قد أقر في نهاية الأمر ، وحتى لو أصبح من الممكن الآن المناقشة حول تفاصيل عملية قد تستغرق خمس سنين ، طبقا لرأي البعض ، وثلاث سنين طبقا لرأي غيرهم (الذين ثبت أنهم كانوا على صواب) . وحتى أولئك السذج الذين اعتبروا هذا الاجراء حدا أدنى ، كانوا يستطيعون رؤية بريطانيا وهي تسخر تسامحا لخدمة استراتيجية العامة . فلقد اصررت على ان يكون ثمن - ذلك ، هو عقد معاهدة ، وإنشاء لجنة الدفاع ، وإعطائها حق استخدام تراب مصر ومواردها الحربية في حالة تهديد بقيام حرب ، مادام مجلس الامن لم يستطع القضاء على هذا التهديد ، وهو مجرد تلطيف للعبارة السابقة ، يقصد بها تهدئة المخاوف ، ليس إلا !!

وبعد ذلك كله ، كان هناك السودان !! في نفس اللحظة التي بدأت فيها المحادثات بين مصر وبريطانيا ، أدلى الحاكم العام للسودان ، في مناسبة افتتاح المجلس الاستشاري للمخطوط في ١٧ ابريل ١٩٤٦ ، بتصريح يذكر فيه أن استقلال السودان الذاتي ، هو هدف المجلس ، وهكذا كانت صورة المستقبل الذي أفصح عنها الحاكم ، بمثابة نصف متعمد للاهداف المصرية ، وبفضل مكره ، استطاع صدقي وهو يقامر مقامرة خطيرة بسمعه ، أن يحصل على مشروع اتفاق امضاء معه يفن كان هذا الاتفاق يتضمن أقصى ماتريد أنجلترا أن تمنحه من تنازلات ، ولكن صدقي حاول قورا توسيع مدى هذه التنازلات بتعليقاته . كانت الاتفاقية تعد بالجلاء التام عن مصر على مدى ثلاث سنوات ، ويتوحد وادي النيل تحت التاج المصري - واستخدم هذا التعبير للمرة الأولى في مستند اشتركت بريطانيا في التوقيع عليه . ولكن الشرط الذي نص عليه في هذه الاتفاقية ، كان حق السودان في تقرير مصيره . كانت

الشروط في هذه الاتفاقية واضحة ، وخاصة تلك الشروط التي تسمح لبريطانيا في استرجاع سيطرتها الحربية على مصر في حالة الحرب ، أو حتى الحالة التي تهدد بالحرب . فلقد كانت هذه الشروط تمنح بريطانيا حق المبادرة بالتخاذ اجراءات السيطرة من جانب واحد ، وهو شرط اعتبرته لجنة المفاوضات ، لا يمكن الرضوخ له . وأعلن الكثيرون من أعضائها عن نفى أى صلة لهم بهذا المشروع ، حين نشر نصه في القاهرة . وانتهى الامر بهذه المفاوضات إلى الإخفاق التام . واستقال صدقي (٨ ديسمبر ١٩٤٨) ، وقد استولى عليه اليأس والاحياء واتهم المعارضة الوفدية ، وكذلك زملاءه في اللجنة بخيائته . ولقد أعرب عن ذلك بوضوح في مذكراته التي نشرها في المصور عام ١٩٥٠ . ولأشك أنه كان على حق في إدانة هذا الاتجاه البعيد عن - الاعتدال والواقعية ، والمصحوب بعدم المسئولية . ولكن خطأه كان في إخفاق فهم الديناميكية السيكلوجية التي دفعت المصريين إلى رفض هذا المشروع . فقد كانت مصر تعرف حقيقة الموقف ، ولم يعد من الممكن إسترضاءها بالكلمات المعسولة . كانت تعلم معنى واتحاد مصر والسودان مع حق تقرير المصير للسودان في آخر الامر ، معنى منحها حق المناقشة الحرة على قدم المساواة ، وللمساهمة في تنظيم مشترك للدفاع - كانت تعلم أن هذا التعاون غير المتكافئ ، كان مساويا لإعلان والحماية مرة أخرى . وهكذا كان هناك وجهتان للنظر إلى الاشياء ، واقعية صدقي الكاذبة ، في مواجهة السذاجة الكاذبة لخصومه ، الذين دمنهم بمركب النقص . ولكن لابد من الاعتراف ، بأن رأى خصومه ، كان مؤسسا على عدم الثقة التي لها مبرراتها القوية .

البورجوازية تستولى على الحكم

فى ذلك الحريف المعاصر لانتهاى الحرب عام ١٩٤٤ ، والنابض بالحركات الجديدة ، حين بدأت مصر تنظر إلى أبعد من حدودها وتفكر فى العالم ككل متكامل ، كانت هناك ثلاث مشاكل تطرح نفسها - مشكلة مستقبلها السياسى ، ومشكلة اقتصادها والمشكلة الأخيرة التى كانت تمثل ذروة المشكلتين السابقتين ونقطة الابتداء فيها ، وهى مشكلة الوعي بالذات وبالجماعة . إن الحقائق التى سأحاول من خلالها ، أن أتتبع أثر هذه الأساليب الثلاثة للسلوك الجماعى ، قد حدثت فى الفترة بين عامى ١٩٤٥ ، ١٩٥٠ ، وهى فترة مظلمة ، عانت فيها مصر من خيبة الأمل قدرا مساويا لما كانت تحمله فى صدرها من أمل ، وادلغ فيها غضب الطبقات متخذة لنفسه طريق العنف ، وبلغت فيها المقارعة بين نضج مطالب الرجال ، وبين تأجيل الحلول دون حدود ، أقصى درجاتها .

تأثير اقتصاد الحرب

إن الحرب عزلت مصر . وقد اضطرت البلاد إلى ارتجال شكل من أشكال تحكم الدولة ، وكان ذلك من جانب واحد ، حيث إن مصر كانت تخضع فى هذه الفترة للحكم العسكرى الأجنبى . وكانت المؤسسة البريطانية التى تتحكم فى الواردات ، وهى مركز امدادات الشرق الأوسط ، قد استبدلت بمكتب بريطانى ،سمى مكتب الشرق الأوسط البريطانى ، دون أى محاولة فى إشراك مصر فى هذه المسئولية ، وكما يحدث فى مثل هذه الحالات ، ضعفت سلطة البريطانيين بسبب هذا الانفراد بالسلطة ، حيث إن الموقف قد تدهور فى أيديها ، بدرجة أكبر مما كان سيحدث لو أن الأمر ترك فى مسيرته الطبيعية دون تدخل .

فلو أننا أخذنا الأساس لأسعار الجملة ، الأثمان السائدة خلال اغسطس ١٩٣٩ ، نجد أن هذه الأسعار قد ارتفعت في سبتمبر من نفس العام إلى ١٠٣ ، ثم قفزت في ديسمبر ١٩٤٠ إلى ١٤٠ ، وفي ديسمبر ١٩٤١ إلى ١٨٢ ، وفي ديسمبر ١٩٤٢ إلى ٢٤١ ، وفي ديسمبر ١٩٤٣ إلى ٢٩٢ ، وفي ديسمبر ٤٤ إلى ٣٠٣,٣. أما نفقات المعيشة ، فإنها لم تصل نغاما إلى ثلاثة أضعاف ، إذ بلغ الرقم القياسي لها ٢٩٢,٢ في آخر ١٩٤٤ . وقد بلغ التضخم في مصر ، ضعف ماوصل إليه في بريطانيا ، ولا يمكن أن نعزو ذلك إلى الصدفة .

قدّرت الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي ، الدخل القومي العام في مصر عام ١٩٤١ ، بمبلغ ٥٨٠ مليون جنيهًا . ولا بدّ من أخذ أسلوب هذا التقدير بشيء من التحفظ ، ولكنه على أي حال ، يعطينا فكرة لا بأس بها عن مدى هذا الدخل .

ويكون نصيب الفرد المصري من هذا الدخل ، حوالي ٣٠٠ جنيهًا في العام ، بالمقارنة إلى ١٠-١٢ جنيهًا في فترة ما بين الحربين . ولكننا نلاحظ أن هذا الدخل لم يرتفع بالنسبة التي زادت بها الأسعار . في ١٩٥٠ ، قدر الدخل القومي في مصر ، بمبلغ ٧٠٠ مليون جنيه ، وكان متوسط نصيب الفرد منه ٢٥٠ ج في العام ، وهو من أقلّ الدخول في العالم . وحتى مع هذا المتوسط الهزيل ، يجب علينا أن نأخذ في الاعتبار ، عدم المساواة الصارخ في توزيع الدخول . أننا كنا نفضل بالطبع ، أن نحصل على متوسط الدخل ، الذي كان يعيش عليه الفرد من جماهير المستهلكين الغفيرة ، إنهم يقدمون على أي حال ، أرقاما أخرى ، يمكن أن تساعدنا على رؤية حقيقة الأشياء بشكل أوضح . وإن الرقم المعياري للإنتاج الزراعي ، باعتباره ١٠٠ في الفترة ما بين ١٩٣٥ - ١٩٣٩ ، ظل ثابتا تقريبا إلى ما بعد ذلك بعشر سنوات - فكان ١٠٥ عام ١٩٥٠ ، و ١٠١ عام ١٩٥١ . وحتى إذا أخذنا إنتاج المواد الغذائية وحدها ، فقد بلغ الرقم المعياري لها في هذين العامين ١٠٩ ، ١٠٤ على التوالي . ونقصت حصة الفرد من الفمخ والأذرة بشكل حاد ، وإن كانت قد استرجعت مستواها إلى حد ما ، فيما يتعلق بالأرز . ونظرا للازدياد الهائل في عدد السكان ، كان ذلك يعني نقصا خطيرا في الطعام . ولعل تفسير الحكومة لهذه الأزمة بما ألقى على عاتقها من الأعباء المتزايدة ، كان بمثابة صدعة للناس . وفي هذه الأثناء ، أخذت المساحة المخصصة للقطن ، التي فرضت عليها القيود أيام الحرب ، في الازدياد مرة أخرى ، وكان ذلك عاملا على اتساع الفجوة بين الزراعة المؤسسة على المضاربة ، والزراعة التي تمد الناس بالغذاء الضروري . ورجع الرسم البياني للمبيعات مرة أخرى إلى مسيرته اللبرالية ، أي إلى اعتماده على عامل الصدفة . ولكن الاتجاه العام للأسعار ، في كل ذيذباتها ، ظل منخفضا منذ ارتفاعه الكبير عام ١٩١٩ ، وإن كان قد ارتفع مؤقتا أيام الحرب الكورية فقط .

لا يمكن إنكار ، أنه حتى الفلاح نفسه ، إلى حد ما ، قد تأثر بتدفق الثروة . ولكن هذا التدفق كما لاحظ الجميع - كان يميل إلى التوقف عند الطبقات الوسطى من المجتمع ، وأن نصيب طبقة المنتجين الأصلاء والأجراء منه ، كان نصيبا هزيبا . كان نطاق العمليات المالية التي تقوم بها الطبقة الحاكمة ودوائر المال الكبرى - يتسع باستمرار ، ولكن أثرها على الحياة العادية ، كان يتناقص باستمرار . وكذلك كانت

تزداد ميزانية الدولة بنفس القدر ، ولكن إيقاعها كان لا يكاد يؤثر في الفقراء المغلوبين على امرهم ، رغم إسهامهم الكبير في الإنتاج . ومن خلال كل هذه العوامل ، كان النظام يزداد بعدا عن الإنسانية باستمرار .

الفرصة التي ضيقت رصيد الاسترليني .

بما أن المفروض أن نظام الحكم في مصر كان برلمانيا ، فإن البرلمان كان يستطيع - بل يجب عليه - أن يصبح حلقة بين نظام الحكم وبين واقع الحياة ، حتى لو كان ذلك من خلال المناقشة وحدها . ولكن الذي حدث ، حوالى الفترة التي نحن بصدها الآن وعلى وجه التحديد في ١٨ أغسطس ١٩٤٤ ، أن وزير المالية الوفدى ، قال في إجابته عن سؤال أحد النواب فيما يتعلق برصيد مصر من الاسترليني : يجب على أن أقول إن الشك الذي أعرب عنه العضو المحترم بخصوص إسترداد مصر لدين من بريطانيا العظمى ، هو شك لأجل له على الإطلاق وما كان يجب أن يكون محل تساؤل . ما كان يجب أن نثير هذا الشك في أذهان الشعب ، لو أخذنا في الاعتبار ما هو معروف للجميع عن حليفتنا العظيمة ، من سلامة مركزها المالى ، وحرصها الشديد على الوفاء بالتزاماتها ودفع ديونها . وبعد ذلك بست سنوات ، صرح وزير وفدى آخر هو زكى عبد المتعال ، بأنه نتيجة لخفض قيمة الجنيه ! الاسترليني من جانب واحد ، فقد انخفضت قيمة الدين الذي لمصر على إنجلترا بمقدار ٣٠ ٪ .

ولم تكن هذه مسألة صغيرة . لقد صنعت الحرب دائنا من البلد الذى بدأت كوارثه بسبب مديونيته الدولية . كان البريطانيون أعلم من غيرهم ، بما يكلفه التمرد في الصحراء . وفي أيام ق . إى . لورنس (لورنس العرب) ، مول البنك الأهلى المصرى ثورة العرب ، بالذهب الذى بذله من خزائنه . وخلال الحرب العالمية الثانية قام هذا البنك بالدور الذى كلف به بطريقة أكثر علانية ، فقد دفع نفقات الجيوش المحاطة على مصر وضمن الاحتكار للصادرات وضمن شراء محصول القطن المصرى كله بالعملة الورقية المصرية ، وبالرغم من أن ذلك كله قد دفع بالسعر (المفضل) الذى يقل كثيرا عن الاسعار العالمية ، إلا أن قائمة الدفع المضمونة بسندات على الخزنة البريطانية كانت قد تورت بطريقة فاقت جميع التوقعات ، وبعيدا عن هذه الظروف الملموسة ، فلابد أن دين إنجلترا لمصر قد زاد عن طريق معاملات أخرى تنسم بالسرية ، لعل بحوث المختصين تكشف لنا عنها في المستقبل . فلقد فقرت مديونية إنجلترا لمصر من ٢٠ مليوناً من الجنيهات في ١٩٣٩ إلى ١٩٥ مليون في ١٩٤٣ منها ١١١ مليون جنيه للبنك الأهلى و٨٤ مليوناً لبعض حملة الاسهم الآخرين إن الكثير يمكن أن يقال عن هؤلاء الآخرين فهل تعنى هذه العبارة البنوك الأخرى أو تعنى السماسرة الذين لهم صلة حميمة أو غير حميمة بالمؤسسات المصرفية أو هل تعنى الأفراد العاديين ؟ إن دراسة تفصيلية لتوزيع هذه الاسهم ، يمكن أن يلقى ضوءاً عظيم القيمة على التسلسل الطبقي الذى كان يسيطر على الأنشطة الاقتصادية .

وقرب نهاية الحرب ، بلغت حصيلة هذه الديون مبلغاً هائلاً . ولم تكن مصر وحدها البلد المحتل التى أصبحت على نحو من التناقض - داتة لبريطانيا ، بل كذلك كانت الهند والعراق أيضاً ، بلغ دين

بريطانيا للهند في أوائل ١٩٤٧ مبلغ ١٣٠٠ مليون جنيه استرليني وللعراق ٦٠ مليون جنيه استرليني وبلغ دين بريطانيا لمصر مبلغا يتراوح بين ٤٥٠ و ٥٠٠ مليون استرليني - وهو مبلغ كان يكفي لدفع واردات مصر من الخارج على مدى فترة تمتد من ١٥ - ٢٠ عاما وكان ينتظر من قبل الأوضاع في العلاقة المالية بين بريطانيا وتايبتها أن يساعد الأخيرة ولكن ثبت أن ذلك لم يكن صحيحا فلقد تخلت مصر في هذه اللعبة عن أوراها الرابعة التي كانت تضمن لها النجاح ، ومن ثم تبخرت مطالبها في الهواء .

لعل هذا الخطأ لا يجب أن تلقى تبعته كليا على كاهلها . كان دم هذا المدين المتصر قد نَزَف إلى حد أصيب فيه بالإعياء واضطرت إنجلترا أن تعد الولايات المتحدة بأن تسوى حساباتها الاسترلينية مع مختلف دائئها قبل صيف عام ١٩٤٧ ، ولذلك سمحت إلى إدغال شركائها فيها يمكن أن يسمى تخليصة المجد ، وكما كانت الحال في فرنسا بعد الحرب العالمية الأولى ، فقد عقدت الثانية على دفع أقل ما يمكن ، أولا شيء على الإطلاق . وفوق ذلك فلقد أحست بالإغراء في اتباع مضمون تلك العبارة المنسوبة إلى كينس ، والتي كانت تسخر من القيم التي أجمع الناس على احترامها ، حيث تقول - أنت ملك داتك ما دام الدين صغيرا ، ولكنه يصبح ملكا لك إن كان الدين كبيرا ، ولما كان من الواجب إخفاء هذه السخرية بالقيم ، فقد استخدم المفاوضون العبارات الجميلة ، حاول أولئك الزوار الذين يهرون بمصر في طريق رجوعهم من الهند أن يقتنوا حليفتهم العزيزة - أفلم تدخل مصر الحرب وإن كان ذلك قد جاء متأخرا نوعا ما ، إلى جانب الحلفاء ؟ أن تبدى كل ما تستطيع من الكرم والتسامح والتمسك بوحدة المصالح والأهداف مع بريطانيا . إن صحافة السي (حي الدوائر المالية في لندن) ، قد علقت بشيء من التهمك على هذا التصرف في الصحراء ، الذي كان يمكن أن يكلف بريطانيا - لولا توليه بالعناية الواجبة حينها - ما يقرب من ٥٠٠ مليون جنيه .

وهكذا أخذ المفاوضون بحثون البلاد الدائنة ، على قبول تسوية لمطالبها تميل إلى تصفيتها ، أو على الأقل إلى تقسيط الدين على عدد كبير من السنين . أما مصر ، التي أحسَّت بأنها مهددة عن طريق الحدا ، بحرماتها من مصادر العملة الصعبة التي كانت أحوج ما تكون إليها الآن ، في مرحلة إعادة تجهيز نفسها بمعدات التحديث والتصنيع ، فقد تمسكت بمبدأ يسهل على بريطانيا الأخذ به ، وهو تحويل ما يملكه البريطانيون من أسهم قناة السويس إليها . ولا حاجة بنا إلى القول ، إن - البلاد الدائنة قد تجاهلت هذا الطلب تماما . واستمرت المناقشة ، التي ليس في قدرتنا تتبع تقلباتها بالتفصيل . هل أي حال ، فقد كانت النتيجة النهائية لها ، هو التناقص التدريجي لهذا الدين وكان من التناقص ان وجدت مصر نفسها في حاجة ماسة إلى العملة الصعبة ومنها الاسترليني وفي نفس اللحظة التي كان من حقها أن تحصل على الكثير منها .

في الاتفاق الذي تم في ٣٠ يونيو ١٩٤٧ فيها يتعلق بالديون البريطانية لمصر التي تقلصت الآن إلى ٣٨٥ مليون جنيه فقط ، بالإضافة إلى ٤٠ مليون جنيه أخرى في الأرصدة الخاصة ، أفرج عن مبلغ يتراوح بين ٤٠ ، ٥٠ مليوناً من الجنيهات ولم يكن ذلك كثيرا . وكان معلوما أن الأرصدة الخاصة كانت (١) بقصد المؤلف ان مصر قد شاركت في هزيمة رومل ، بدخولها للحرب بعد انتهائها إلى جانب الحلفاء .

محصة ضد التجميد وسيبت هذه النقطة التي لم يؤكد الاتفاق أن يعبر أحد المعلقين البريطانيين في مجلة الإيكونوميست عن صدمته لذلك . إن الصورة المقلقة للمستقبل الذي كشف عنها هذا الشذو لم يجد إلا تعريضا ذا مظهر خداع هو إعلان مصر عن عزمها على الخروج من منطقة الاسترليني ، هل كانت السيطرة هل تبادل العملة وقرارات توزيع الحصص ومنع رخص الاستيراد ستبقى على المدى الطويل في أيدي نفس هؤلاء الأشخاص الذين احتفظوا بهذا المبلغ الكبير للمناورة به ؟ إن مثل هذا الغرض يستحق بحثا أدق .

في الخامس من يناير ١٩٤٨ ، وقع اتفاق جديد أفرج بموجبه عن ٢١ مليون جنيه ، لايزيد الجزء القابل منها للتحويل إلى دولارات عن ٦ مليون جنيه وكانت هناك مفاوضات أخرى واتفاقات أخرى بعد ذلك وتناقص الرصيد الذي يبلغ ٣٤٠ مليون جنيه في ١٩٤٩ إلى ٢٣٨ مليوناً في ١٩٥٠ . من المؤكد أن بريطانيا كانت تستغل امتيازها ولا تسمح لمصر إلا ببعض التنازلات الصغيرة ، ولكن تشرشل قال إنها كانت تتصرف بكرم مبالغ فيه ، حين وجه إليها نقداً عالياً بمناسبة الاتفاق الذي أبرمته عام ١٩٥١ وبحلول ذلك الوقت كانت الديون البريطانية قد نقصت إلى ٢٣٠ مليون جنيه .

لاشك أن البلاد المدينة وهي تذكر القوة الدافعة التي منحتها مكاسب الحرب العالمية الأولى للوطنية المصرية قد أصبحت أشد بخلا الآن وخاصة أن أشياء كثيرة كانت مهددة بالخطر ، ولكننا نستطيع أن نتبع آثار عامل آخر يكمن وراء الواحي الفنية في المناقشات وهو ضعف مصر في المفاوضات ، وبما أن قوة الجانب البريطاني لا تقهر لنا كل شيء ، فمن الواجب علينا أن نبحث عن تفسيرات أخرى .

المعدات التقنية

هل كان الفريق الذي يحكم مصر ، سيثبت كفاءته فيها يتعلق بتوفير احتياجاتها من المعدات التقنية ؟ هل أي حال ، فقد كان هذا هو المجال ، الذي لن يقابل فيه هذا الفريق بأي معارضة من الخارج . إن العوائق في هذا الطريق - إن وجدت - كانت على الأرجح ، عوائق داخلية ، كالتقص في عدد العمال المهرة ، والتدريب غير الكافي للمهندسين . ولكن كان أمام مصر فسحة من الأمل في هذه الناحية . فعل المدى الطويل ، كان من طبيعة هذه البلاد ، أن تشجع على اكتساب القدرات في مجالات معينة ، من أوطا الري والزراعة . فمن الفلاح ، الذي كان يحرف بالسلطة التوزيع الأمثل لما يملكه من جهد ومادة على نباتات حقله ، حسب نوعها وعمرها ، إلى مهندس الري ، كانت هناك كفاءة واعدة ، بل وسجل من الانجازات الرائعة . إن استخدام العلم والتقنية في السيطرة على مياه النيل ، كان من الضرورات الأساسية لكيان مصر .

ظهر في تلك الفترة مشروع توليد الكهرباء من مساقط المياه في غزان أسوان . وكانت الصناعة في مصر قد قفزت من الرقم الأساسي ١٠٠٠ عام ١٩٣٤ ، إلى ١٥٦ عام ١٩٥٠ . صحيح أن مصر حينذاك لم تكن تحصل من الصناعة إلا على نسبة ١٢٪ من إيراداتها العام ، إلا أن هذا كان تقدما ملموسا

عما كانت تحصل عليه منها قبل الحرب . فقد أصبحت تقدم الآن ٩٥٪ من حاجاتها من البضائع القطنية ، و ٨٥٪ من الخيوط القطنية . في عام ١٩٤٧ ، أعلنت شركة مصر للغزل والنسيج ، بالفخر ، على لسان رئيسها حافظ عفيفي ، أن إنتاجها قد زاد عن العام السابق ، من ١٦ إلى ١٩ مليون كيلو جرام من خيوط الغزل ، ومن ٨٥ إلى ٩٤ مليون ياردة من المنسوجات . وزاد استهلاك مصر من القطن الخام الى نصف مليون قنطار . وكان من حقها أن تفخر بإنجازاتها في هذا المضمار . وفي عام ١٩٤٥ ، إفتتح معرض صناعي ، عرضت فيه الآلات والمنتجات المصرية على الزائرين . ومع أن هذه النتائج كانت مشجعة ، إلا أنه كان لا يزال هناك نقص في نواحي معينة . كانت البلاد لا تزال تستورد من بلجيكا تلك القطيعة الزينة بالرسومات ، التي كانت مرغوبة في صناعة الأثاث ، كما كانت تستورد القوالب من هولندا ، وملابس الرجال من بريطانيا ، والأبسطة من بريطانيا وبلجيكا . وأصبح الحرير الصناعي الممتاز يصنع الآن في مصر ، ولكن الحرائر المستوردة وحدها ، بلغت قيمتها أربعة ملايين جنيه في العام . أما فيما يتعلق بالادوات المصنوعة من الحديد ، فقد استطاعت مصر أن تصنع عمليا حوالي ٤٠٪ من أبسط المعدات التي تحتاج إليها . ولكن فيها عدا بعض الأدوات البدائية ، كانت مضطرة الى استيراد معظم العدد التي يستخدمها الصناع الحرفيون . وكانت حاجتها من هذه العدد قد زادت بمقدار الربع عما كانت في ١٩٣٨ . ولكنها كانت لا تزال معتمدة على انجلترا وفرنسا اعتمادا تاما ، فيما يتعلق بأدوات المائدة . كان يجب ان يتحسن الموقف في فترة ما بعد الحرب . إن التصنيع يتطلب الميكنة . وكان من الطبيعي ان تأخذ الآلات الزراعية المكان الاول . وكانت الأولوية فعلا ، لسيارات النقل الكبيرة التي تنتقل بين القرى ، حاملة محصول القطن ، مع ما يترتب على ذلك من إصلاح للطرق الزراعية ، وبلى ذلك في الأهمية الآلات الرافعة للحماء للشرب وري الأراضي ، والمحراث الآلي اللازم لتفتيت الأرض الصلبة . وفيما يتعلق بهذه البند الثلاثة ، كان هناك تقدم كبير ، فتضاعف عدد سيارات النقل بين عامي ١٩٤٥ و ١٩٥٢ . وكذلك كان هناك زيادة كبيرة في عدد الآلات الرافعة للحماء . فالمزارع الكبيرة ، التي نشأت منذ نهاية القرن التاسع عشر على أنقاض نظام الالتزام ، ولم يشملها احتكار الدولة ، كانت تعتمد في الري على الواهورات ، أي آلات البخار . ولكن التحسين شمل هذه الآلات منذ ذلك الوقت ، وتم استبدالها الآن بآلة متحركة . ولما الكثيرون من ملاك هذه الأراضي ، إلى تحريك آلتهم الجديدة من مكان الى مكان حسب حاجاتهم ، وكان ذلك مصدرا كبيرا لزيادة ربحهم من أراضيهم على حساب الفروين ، الذين كانوا يجبرون على دفع ثمن باهظ لرى أراضيهم التي يملكونها ويستأجرونها ، هذه الآلات . وحين أصبح الفحم الانجليزي نادرا أثناء الحرب ، ازداد الطلب على زيت الديزل ، وشاع استعمال آلات الديزل الأفقية من ذوات الاسطوانات الأربع ، ولولا ندرة الوقود لكانت قد أصبحت أكثر انتشارا . وكان البريطانيون لا يزالون يشددون في منح الرخص لهذا الوقود . ولكن الأعيان الذين كان هم اصداقهم من بين رجال الأعمال ، كانوا أكثر إلمامنا في الحصول على حاجتهم من الديزل ، عما كان غيرهم . وهكذا كانت الظروف تنق على توسيع الفجوة بين طبقات المجتمع .

وبالرغم من ذلك ، فإن ما أصبح يعرف بعد ذلك بـ «أثر التدريب» قد أثر فعلا في تطوير الفلاح . كانت جرارات لا تر الكبيرة المستخدمة قبل الحرب ، لا تزال تستهوي الى درجة أنه كان يفضل أن يشتريها

مستعملة ، عن ان يشتري جرارا من طراز حديث . ومن ١٩٤٤ الى ١٩٤٧ تم استيراد ٢٠٠٠ جرار وفي ١٩٤٨ وحدها تم استيراد ألف جرار ، إن هذه الزيادة السريعة في عدد الجرارات كان لها تأثير على تدريب العمال والميكانيكيين . إن الميكنة في المدى الطويل يمكن أن تحدث تغييرا في بعض المعالم ، لا في معالم الأرض فحسب بل كذلك في المعالم النفسية لرجال الريف . بين عامي ١٩٤٥ و ١٩٥٠ زاد عدد جرارات الحراث من ٣٩٠٠ الى ٦٥٠٠ وزادت قوتها من ١٠٥,٠٠٠ الى ١٨٨,٠٠٠ حصان بخارى . ولكن هذا التقدم السريع ، لم يشمل جميع الطبقات بنفس المعدل . فقد كان تقسيم الأرض إلى قطع صغيرة ، يتطلب الآلات الصغيرة التي تستطيع أن تمر في أسر بين السرايب دون أن تعيدها . ولكن كان من التناقض ، أن النوع الغالب في هذه الجرارات ، كان النوع الكبير من حيث الحجم والقوة . فلقد تضاعف عدد الجرارات التي تزيد قوتها عن ٥٠ حصانا ، في ثلاث سنوات . وتضاعف عدد الجرارات التي تتراوح قوتها بين ٢٠ ، ٣٠ حصانا ، في ست سنوات . أما الجرارات التي كانت تقل قوتها عن ٢٠ حصانا ، فلم تكن قد تضاعفت بعد انقضاء عشر سنوات . إن ذلك يعني أن التقدم التقني قد أعيق هنا باستخدامه لصالح المزارع الكبيرة أساسا ، كما كان يساعد في هذه الحالة بالذات على توسيع الفجوة بين الفقير والغنى . إن التنمية هنا ، كانت تؤخر والتطوره الحقيقي .

وذلك لا يعني أن جهودا نافعة قد بذلت على مستوى الحكومة . فلقد أخذ في تنفيذ إمداد القرى بالمياه النقية للشرب ، وخاصة في اقليم الفيوم . وفي عام ١٩٤٩ ، بدأ في تنفيذ مشروع كبير ، لرى ٢٥٠,٠٠٠ فدان من أرض الخياض في الصعيد طوال العام ، عن طريق إنشاء ألف محطة لرفع المياه . كان هذا المشروع الذي قدرت تكاليفه بمليون جنيه ، سيحول طريقة الري في مديرتي قنا وأسوان ، من طريقة الغدر أيام الفيضان التي لا تسمح بزراعة الأرض إلا بمحصول واحد ، إلى طريقة المناوبات التي تسمح بزراعة محصولين ، إلى جانب زراعة القطن الذي لا يمكن زراعته في أرض الخياض بسبب احتياجه إلى الماء على فترات متقاربة . كانت المياه سترفع ميكانيكيا عند إدفو ، إلى ترعة تحصل على مياهها من خزان أسوان . كان مشروعا طموحا ، فهل كان من الممكن تنفيذه بكفاءة ؟ كان جو هذا المشروع محمومًا ، استدعى استشارة الخبراء ، والقيام برحلات إلى أوروبا ، بل إلى كاليفورنيا أيضا ، لدراسة المشاكل . هذا إلى جانب المؤامرات التي صحبت التكاليف على التعاقد على تنفيذه . فقد قامت بين الشركات الأجنبية المتنافسة ، حرب لا رحمة فيها ، ولا التزاما بشرف أو أمانة ، للحصول على عقد المشروع . وكان في يناير ١٩٤٧ ، أن جرى بحث العطاءات المقدمة لمشروع كهرة خزان أسوان . كان من الواضح ، أنه كان هناك إجماع من الشعب ، أن خزان أسوان ، الذي تعلقت به كل هذه الآمال العظيمة ، لم يكن ينظر إليه على أنه مجرد معلم جغرافي فحسب ، بل أيضا كعامل أو أداة للتاريخ ، أو كبادرة تتركز فيها قوة مصر في الحاضر والمستقبل . كانت هناك أربع دول - أو أربعة مناهج - تتنافس مع بعضها البعض ، ومع الإدارات المختصة في مصر . وكانت الجائزة الموعودة تبرر هذا التنافس . فإلى جانب كهرة الخزان ، كانت هناك نية لإقامة مجمع هائل للصناعة . كانت الأولوية في هذا المجمع لصناعة السجاد . ولكن إلى جانب هذا المشروع الكبير ، كانت هناك فكرة أكبر ، وهي إقامة مصنع للحديد والصلب ، حيث إن خام الحديد كان قد اكتشف في منطقة قريبة من أسوان . ولكن هل كان هذا

الحام قابلا للاستغلال من الوجهة التجارية ؟ وهل كان الأفضل أن يقدم المصنع في أسوان ، أم في القاهرة ؟ كانت هذه الأسئلة موضع دراسة الخبراء .

في ابريل ١٩٤٩ ، أمكن صهر خام الحديد بنجاح في فرن عالي ، صممه المهندس الدرديري ، لأول مرة . ووضع الملك فؤاد حجر الأساس في محطة كهربية خزان أسوان . إن دلالة هذه التواريخ ، وهذه الحوافز القوية في الاتجاه نحو التصنيع ، كان يمكن أن يكون لها أهمية كبيرة ، لولا بعض الظروف المؤسفة التي أحاطت بهذا المشروع . أول ما حدث . هو التأجيل الذي لا نهاية له ، بسبب الخصام بين الأحزاب . كان قد مضى أكثر من عشر سنوات ، على التفكير في إقامة هذا المشروع الآن . وحدث انشقاق بين أعضاء الوفد بسببه . وأصبحت المشاريع التي أجمع الناس على نفعها بعيدا عن كل مظنة أو شك ، تجري مناقشتها في جو مليء بالنازوات البيروقراطية ، والمناقصات الرأسمالية ، التي تجاوزت حدود الصحة والزخامة . وكان كبار الموظفين الذين يتعاملون مع الشركات الكبيرة حول هذه المواضيع الحيوية ، قد أسسوا صلات وثيقة مع هؤلاء المتنافسين . وحين سافر مصطفى بك ماهر ، وكيل وزارة الصناعة في ١٩٥٠ ، لحضور معرض شيكاغو ، والتقى في باريس باللجنة الموط بها دراسة مشروع مصنع الحديد والصلب ، كانت هذه اللجنة تضم إلى جانب طراف على باشا ، وصافق وهبة باشا ، رجال مثل عبود وحافظ عفيفي ، ممن يمثلون بصدق الرأسمالية المصرية ، التي كانت برغم ما تتميز به من نشاط وطموح ، عاجزة عن العمل بدون مساعدة حلفائها الأجانب . وجدير بالذكر ، أن شركة شيندر الفرنسية كانت تولى هذا المشروع اهتماما كبيرا . ولكنها كانت تلعب لعبتها الخاصة معتمدة على ذاتها . ولكن المعارضة في مصر . بالإضافة إلى حركة كاتمة للرفض والاحتجاج ، كانت قد بدأت في الظهور حديثا بسبب وقضية الباشوات التي سيأتى الكلام عنها فيها بعد ، استتكرت بشدة مثل هذا التدخل الأجنبي في شئون مصر .

قضية الباشوات

كسبت القضية الأخلاقية المطروحة في هذه المسألة ، تأييدا من المقال والصورة الكاريكاتورية في الصحافة وكانت في شدة الاحتجاج إلى ذلك لفعاليته في إدانة تلك النماذج المخزية من التمسك بالمصالح الذاتية . وكان البدرأوى وهو من أغنى الرجال قد اقترح لغوره إثنا كبيرا . فحين ذهب إلى مكة ليؤدي فريضة الحج ، تحركت فيه فضيلة التقى والخشوع ، وشعور بالندم والتوبة ، فأعلن على الملأ أنه سيتولى على نفقته إدخال ضوء الكهرباء إلى قبر الرسول . ولكن حماسة فترت بعد الرجوع إلى موطنه ، وتناسى عهده ، وعرض بالتواجد على نفقده . واتهمته الصحف حينذاك بحق ، بأنه قد خدع الرسول . وانتهى الأمر ، بتقديم أحد المليونيرات الهنود لتمويل المشروع . فإذا كان هذا القطب الكبير من ملاك الأراضي قد استطاع أن ينقض عهده لله في ذلك المكان المقدس دون أن يخشى غضب المتقرب الجبار ، فإننا نستطيع أن نتصور موقفه تجاه المستضعفين في الأرض ، الذين لا يملكون له وعدا ولا وعيدا ، والذين لم يكن يخشى من تمردهم حتى ذلك الحين .

على أى حال ، لم تكن القضية قضية فضائل فرد واحد أو ذائله ، بل كانت نموذجاً كاملاً من نماذج

المجتمع . فبين فترة انهار الأخلاقيات الدينية ، وظهر نوع بدليل من الأخلاقيات المدنية - في تلك الأرض المشاع التي لم يعد يسيطر عليها منيح وإصبح المعالم ، والتي تنشأ عادة في مرحلة تحول المجتمع من نمط إلى نمط - يستطيع بعض الأفراد ، ممن اتعدم ضميرهم أو كانوا يتميزون بوفرة من الدهاء ، أن يقوموا ببعض المغامرات التي تحقق لهم قسطا كبيرا من الربح . إنهم يستغلون الظروف في هذه المغامرات ، كما يستغلون أيضا مواطنيتهم . وفوق ذلك ، فإنهم كانوا في هذه الحالة بالذات ، يسلكون هذا السبيل بحق الورثة أو الصلات ، أكثر مما يسلكونه بفضل ما يملكون من موهبة أو إقدام . وبذلك فإنهم كانوا يحتفلون عن قادة الصناعة وروادها . إن هؤلاء الذين يستغلون حاجة الناس أو أزماتهم سعيا وراء تحقيق الربح الفاحش ، كانوا ظاهرة في المجتمع ، أكثر مما كانوا وسطاء أو وكلاء . وكان سلوكهم الأخلاقي ، ومظهرهم ، يل قسما وجوههم ذاتها ، تؤكد هذه الحقيقة . ولذلك فإن عامة الناس ، الذين لم يكونوا يكونون هم من الاحترام ، ما كانوا يكتنونه للباشوات القدامى ، لم يكن لديهم أدنى ثقة في قدرتهم أو كفائهم . ان ما كان يعاني منه الناس - أكثر من معاناتهم من عدم الاستقرار السياسي ، وعدم المساواة الصارخ في المجتمع ، وحتى من تلك الأصرار المتأصلة في طبيعة التحول إلى التحديث ، لمرحلة من مراحل الحضارة أو لنمط من أنماطها - كان شيئا فريدا ، وكان في الوقت نفسه شيئا سائدا شائعا ، هو حرف قواهم الحيوية عن طريقها واغتصابها ، وهي تشكل . ففي ميادين السياسة والاجتماع والأدب ، كما في ميدان الاقتصاد ، يستطيع أن نلمس ذلك التهديد المروع للموارد والطاقات . فماذا كانت أسبابه ؟ لقد كان هناك ، حتى قبل الحرب ، حفنة من المفكرين المعروفين بحدة الذهن ، يتدربون هذا الموضوع . وأقل ما يقال ، إن تحليلهم لهذه الظاهرة قد أهمل . هنا نكتشف خصيصة أخرى من خصائص هذه البلاد - هي معاشة الداء لتشخيصه ، فترة من الزمان تمتد بلا حدود .

إن أغلب المقالات الجادة في مجالات تلك الفترة ، كانت تركز لقضايا دوائر الأعمال الكبيرة . وإن كنا نلاحظ كثرة من المواضيع الأخرى فيها . وإذا سلمنا بوجود شيء من عدم النضج في بعض هذه المجالات ، إلا أننا نشهد للمصريين بالعلم الغزير في الاقتصاد وبجمال الأعمال التجارية . كان هناك جدل نقى رفيع المستوى - لم يكن قاصرا على الجانب الأكاديمي وحده ، فيها نعتقد - عن مسألة إعادة فتح بورصة العقود أو عدم فتحها . وكانت المناقشة لهذا الموضوع بين عن المنزلوى ومكرم عبيد ، تنسم بالكفاءة . كانت الجماعة التي تستغل ما حصلت عليه من الأرباح والأرصدة أثناء الحرب ، تسعى متخذة وجوب سيطرة أهل البلاد على مواردها ، كذريعة إلى الحلول محل الأجانب في مصالحهم الكبيرة في مصر ، وكانت في الوقت نفسه عن استعداد للوصول إلى حل وسط ، ، أو التخل كلية عن هذه المطالب إذا لزم الأمر . ولكن إذا كانت ديناميكية هذه الطبقة الجديدة من رجال الأعمال - أو بالأحرى ممن يسعون إلى الحلول محل غيرهم في تولي الأعمال - تهدد وضع الأجانب في البلاد إلى حد ما ، وترميهم حتى في هذا الوقت المبكر بتهمة الاستعمار الجديد ، إلا أنها كانت تعكس موقفها تماما ، حين تصبح القضية دفاعا عن النفس ضد إصلاح - نظام الضرائب ، أو إقدام الدولة على فرض سيطرتها على شأن من الشؤون الاقتصادية التي تهدد مصالحهم .

وكان هذا هو السبب في إبطاء مصر عن فرض الضرائب على الدخول الزراعية . وحين قررت بلدية القاهرة توحيد مرفق المواصلات الذي كان يتسم بالفوضى ، فقد قصرت حتى تقديم المعطيات على الشركات الوطنية وحدها . ولكن جماعة بنك مصر طالبت بضمان إضافي من الحكومة لما يجب أن يكون عليه الحد الأدنى من أرباح وأسماها المستثمر في هذا المرفق ، في حالة إرساء المعطاة عليها . وحين حاول أحد الوزراء المتحمسين إجراء تحقيق - أو الحصول على رأى الخبراء - فيما حققه أعضاء اتحاد الصناعات من أرباح ، احتج هؤلاء بأن حقهم في الاحتفاظ بأسرار المهنة يمنعهم من هذا التدخل ، وتجنبوا بذلك الكشف غير المرغوب فيه عن قيمة ما حققوه من أرباح أثناء الحرب .

كان العاملون بيوطن الأمور وحدهم ، هم الذين يعرفون كل هذه الأشياء ، ولم تكن الثروة من عادتهم ولكن الفضائح رغم ذلك ، كانت تعصف بين الحين والحين ، بالسليج المحكم الذي أقيم من حولها ، وتظهر بوجهها القبيح ساخرة أمام الناس .

في يونيو ١٩٤٧ ، كانت هناك خشية من حدوث أزمة جديدة من أزمات الكساد الدورية . وبدأ رجال الأعمال يظهرن الكثير من الحيلة والحذر . وكانت هذه فرصة طيبة للمضاربين للتقدم . وحصل أحد هؤلاء المضاربين من يتمتعون بالحماية نظير مبلغ ضخم ، على تقرير مشجع جدا عن مشروعه ، من أحد خبراء السوق الكبار . وحين تمت الإجراءات اللازمة لنشر هذا التقرير ، تم حصول صاحب المشروع على القرض الذي طلبه .

وبعد ذلك ، في ١٧ ديسمبر ، حدثت فضيحة في بورصة الأوراق المالية ، عرفت باسم فضيحة زانا . فقد اكتشف أن عدد الأسهم التي أصدرت من هذه الشركة ، كان أكبر بكثير من قيمة الأصول الثابتة فيها . وقالت الإشاعات إنه أصدر أكثر من عشرة آلاف سهم ، زيادة عما تملك هذه الشركة من أصول ، وعما تم دفعه من رأس المال ، وكان أحد الأعضاء المؤسسين واسمه فكتور هركوفيتز فرانك ، قد قام قبل ذلك بطرح كثير من مثل هذه المشروعات في الأسواق أثناء حياته العملية . وكانت هذه المشروعات أقل ربحا لزملائه فيها ، عما كانت له خاصة ، وكان أشهرها فضيحة عرفت باسم قضية وكالة الإخبارات المحلية وقها وراء البحار .

كان هذا المحتال العنيد ، قد استطاع أن يجند في مشروعه المبني على الغش والسرقة ، بعض أعضاء الحكومة ، وأن يضم إلى مجلس إدارته ، الكثيرين من أصحاب الأسهم اللامعة في دوائر المال والاقتصاد . وكانت الصحافة تعرف أسماء هؤلاء . كان أحدهم زوج ابنة إسماعيل صدقي ، وكان عضو مجلس النواب عن كفر الدوار ، ورئيس مجلس الإدارة لحوالي عشر شركات . وكشف تفتيش منزله عما يشتمل اتصالة ببعض الدوائر الصهيونية عن طريق المراسلة . ومنذ ذلك الوقت ، لم يعد التورط في هذه القضية وأمثالها ، قاصرا على بضعة أفراد فحسب ، بل كان يشمل فئة بأكملها ، وربما طبقة بأكملها . وبعد ذلك بقليل ، عثر على جثة فرانك طافية على مياه النيل . ترى هل كان ذلك انتحارا ، أم كان دليلا خطرا أوحى بالتخلص منه . طالبت صحيفة الأخبار بأعلى صوتهما حينذاك بإصدار قانون يحمي مدخرات

الشعب من مؤسسى الشركات المحدودة . وقالت - إن باشاواتنا إما أن يكونوا جهلاء يمنحون اسماءهم للسماسرة ، وإما أن يكونوا خرى الذمة ، يبيعون ضمائرهم نظير أجر معلوم ، أو مقابل عدد من الأسهم يعطى لهم مجانا .

لم يكن بطريق الصدفة أن اندلعت فضيحة أخرى ، فى العاشر من مايو ١٩٤٨ ، كما لو كان الأمر تفاعلا تسلسليا ، كالذى تحدثه القنبلة الذرية . كان اسم الشركة هو (الشركة العمرانية) وهو اسم لافى للنظر . وكان رئيس مجلس إدارتها شخصية لها مكانتها فى المجتمع ، وكان اسمه أحمد صديق باشا . وكان قد سبق تورطه فى فضيحة الكورنيلش فى الاسكندرية ، أيام وزارة صدقى ثم أعيد إلى وظيفته بعد ذلك ، أيام وزارة توفيق نسيم . وحين انتهى الأمر بسقوطه منتصرا ، وواقفا على قدميه ، عين أثناء الحرب فى وظيفة مريحة ، هى وظيفة الحارس على أموال الأعداء . ولكنه كان أقل حظا فى «شركة العمرانية» . كما أن هذه الشركة قد أخفقت الضرر أيضا . كان من نتائجها أن استقال عبد الحليم إبراهيم باشا من وزارة الأشغال العامة لأسباب صحية . ولكن أحدا لم يتجدع . وغضب الأحرار الدستوريون ، واتهموا النفراسى بافتعال هذه الفضيحة . وكذلك غضب الكثير من الوفدين . فقد كلفتهم أمانة النفراسى التهمة بالتزمت على حد قولهم ، ثمتا غالبا . إذ إن هذه الفضيحة الجديدة ، قد أفقدت الناس الثقة فى الفئة الحاكمة ككل .

التمصير - لمصلحة من ؟

كانت جماعة بنك مصر على مدى الأعوام العشرين الأخيرة ، هى القائد البطل ذو الامتياز للأسمالية الوطنية ، والمدافع الأول عن مصالحه . ولقد حصلت على مزايا كثيرة من تأييد الدولة لها ، فى ظروف كان من الممكن أن تخلق منها خصما قويا للمؤسسات الأجنبية ، لو أن الدولة كانت ترغب حقا فى إلحاق الضرر بهذه المؤسسات ، ولكن الدولة لم تكن ترغب فى ذلك . ولكن مؤسسة بنك مصر ، وقد أصبحت مثلا يحتذى فى المبادرة القومية ، كانت تثير شهية المتنافسين فى ميدان الاقتصاد . ولعل هذا هو السبب ، الذى كان يكمن وراء التضحية بطلعت حرب ، بكل هذه البساطة ، عشية إعلان الحرب . ولقد خلفه حافظ عفيفى ، كرئيس للشركة الأم ، انتظارا لوظيفة أعلى مكانة . إن مستوى التحديث الصناعى فى هذه المؤسسة ، التى كانت تعتبر الطليعة الوطنية فى مجالى الاقتصاد والتصنيع ، يكشف عن طبيعتها الديناميكية والمكان الذى تحتله فى المجتمع . يمكن للمرء أن يقول ، دون حاجة إلى المبالغة فى التقسيم والتصنيف ، إن قيام هذه البورجوازية المعنية ، كان مصحوبا باسترداد بعض الأنشطة التى كانت فى يد الأجانب ، وتحويل جزء من انتصارات الحركة الوطنية ، إلى مكاسب لصالح طبقة واحدة من المجتمع . إن هذه البورجوازية ، التى تتبعنا من قبل ، ارتباطها الوثيق المؤسس منذ زمن طويل ، بذلك الفرع النشط من الدوائر المالية الدولية فى مصر ، كانت حريصة على تجنب أى صراع علنى مع - خصم قوى ، كالبنك العقارى . ولكنها لم تخدع بذلك التمصير ، الذى تظاهر الكثير من التوكيلات الأجنبية التجارية المحلية بالقيام به . ففى عام ١٩٣٨ ، قامت مناقشة مشيرة عن حقيقة جنسية شركة البواجر

الخدوية . وثبت من التحقيق أن الذين يسيطرون عليها كانوا من الأجانب ، رغم أن عبود المصري الجنسية ، كان رئيسا لمجلس إدارتها . وفي ١٩٤٠ ، اتخذت الحكومة إجراء من يكسغان بعض الأسرار . إن الحكومة التي حققت لتوها إلغاء صندوق الدين ، مدت أجل امتياز البنك الأهل لفترة ثمان سنوات أخرى ، قبل حلول موعد انتهائه . وهكذا ، في نفس اللحظة التي حققت فيها انتصارا رمزيا كبيرا ، حرصت على زياة حساسة لافعة للنظر لتعزيز مركز بنك إصدار عملة مصر الورقية ، الذي له اتصال وثيق بدوائر المال الأجنبية . وأعربت صحيفة التيمز اللندنية ببراءة عن رضاها عن هذا الإجراء الشان ، وفسرته على أنه إقرار من الوطنية المصرية بحاجتها إلى دوام السيطرة البريطانية على هذا البنك . وفي مناقشة من هذا النوع ، لابد أن يجذع أحد الطرفين . كان البنك الأهل قد بدأ فعلا في تمصير نفسه . ولكن هذا التمصير تم في صورة تعيين المصريين في وظائف محيزة من الوجهة المادية ، ولكنه حرص على حرمانهم من الإسهام الفعلي في إدارة البنك . وكان قد شرط على المعينين عدم تسجيل أسهمهم ، مما أدى إلى إخفاء حقيقة هذه التعيينات . وهكذا أمكن إنشاء بيت ملائم في منتصف الطريق للتمويل البريطاني في زمن الحرب ، نظير منح بعض التسهيلات من الخزانة البريطانية . ورغم الظروف التي لم تحسم فيها حدود الاحتصاص ، ورغم بعض القضايا الجانبية المريبة ، فلقد بدأت البلاد تدريجيا في فرض احترام هويتها المالية على الآخرين . ومع ذلك ، فليس من السهل أن نعرف كم من رأس المال كان يملكه المواطنون المصريون ، وكم منه كانت تملكه الشركات الأجنبية المقيمة في مصر . ولكن الوطنية الاقتصادية كانت تبدل جهودا متزايدة من جانبها لإزالة هذا الالتباس . إن صحافة هذه الفترة تعطينا وفرة من البراهين على ما كان يشعر به الشعب كرد فعل لهذه الحالة من التبعية للأجانب ، التي فشلت محاولة إخماتها تحت مختلف النظم التي تعنى بالشكل دون الجوهر . فتجد أحد القرارات الحكومية مثلا ، ينص على وجوب أن تحمل جميع السلع التجارية كل البيانات اللازمة باللغة العربية ، ويشترط أن يكون حجم الحروف العربية أيضا ، مساويا لحجم الحروف اللاتينية في هذه البيانات . إنها مجرد إشارة رمزية ، ولكنها تعكس التأكيد على الهوية . ولكن كانت هناك ميول أخرى . تؤدى إلى الاتجاه المضاد ، وهي ميول بالطبع ، كانت تأتي من جماعات تعمل تحت قيادة أجنبية . فقد أدانت النشرات التي تعبر عن رأى اتحاد الصناعات المصرية ، المضايقات التي تتعرض لها الصناعة من التشريعات التي تحدده مدة إقامة الغنيين الأجانب في مصر . وشن المستشارون التجاريون في السفارات حربا عنيدة ، حول ما يجب أن يكون للأجانب من حقوق مساوية للمصريين ، في الحصول على عقود تنفيذ المشروعات . وكانوا ينجحون في بعض الأحيان ، في الحصول على هذه العقود بالطرق المشروعة ، كان يكون المعطاء المقدم أرخص ثمنا أو المواد أكثر جودة ، وبالعطرق غير المشروعة أيضا كالرشوة والمزامرات . واستطاعت شركات الأعمال الأجنبية أن تحتفظ بمركزها ، باستخدام عدد من الوسائل ، كانتفاقات المشاركة في الأرباح وتقديم خطابات الضمان ، ولكن أيضا من خلال نفوذ اللغة ، أو الصلات القديمة ، أو عقود الزواج . أن تحول إحدى المصالح إلى استخدام أنابيب الصلب بدلا من استخدام أنابيب الحديد الزهر ، أو فرض عملية وطنية معينة للتصنيع ، أو تعيين الأقرباء في مجالس الإدارة . كانت هذه أمثلة لأهداف الدوائر الكبرى للصناعات ، التي لم تعد توصم الآن بالاستعمار ، ولكنها كانت تستغل المصالح الوطنية ، أكثر مما كانت تحترمها أو تحمدها . وهكذا فإننا

لا يجب أن نتبع أثر التقدم في عملية التمصير ، في الجدل الذي قام حولها ، أوفى تقلبات الحظ فحسب ، بل كذلك في عادات الشعب ، وفي المقاومات التي لاقتها ، وفي الحل الوسط الذي انتهت إليه . ولكننا يجب أن نؤكد هنا على عامل له أهمية خاصة ، يحس التصميم من مركز الحياة في الاقتصاد ، وهو تسويق القطن ، الذي يعتمد عليه التسلسل الاجتماعي للبلاد ، وكذلك النظام ذاته ، إلى حد كبير ، كانت عمر بين شراء القطن من المنتج وبين استلام التاجر لثمنه عند التصدير ، فترة من الزمن تتراوح بين ستة وثمانية شهور ، يحدث فيها كثير من التقلبات في قيمة النقود ، وفي الوضع المالي للمستهلك ، وفي الحركة التجارية للعمليات كانت الدورة تنشط من أغسطس إلى ديسمبر ثم تباطأ من ديسمبر إلى أغسطس . وكان هذا الإيقاع الذي يتعاقب فيه التمدد والانقباض كحركة القلب ، هو السبب في إثراء صاحب البنك ومفرض المال والمضارب . وكان هناك بين الفلاح وبين المصدر ، صف طويل يضم السماسرة والتجار الصغار الذين يعملون من باطن التجار الكبار ، والمحصلين . ومن العجيب في بلد يؤسس اقتصاده على سلعة موثوق بها إلى حد كبير مثل القطن ، أن لاتتخذ خطوة واحدة نحو إدخال نظام مصرفي كلاسى يتولى إعادة خصم الكمبيالات ، أو إصدار صكوك بضمان المحاصيل التي توجد في المخازن . فهل كان هذا الإغفال متعمدا ؟ نحن لايمكن أن نتأكد من ذلك ، دون تحقيق يقوم به المختصون . يمكننا على أى حال ، أن نقول إن المضاربة كانت نتيجة لتلك الفترة الفاصلة بين شراء القطن من الحقل وتصديره إلى صاحب المصنع فيما وراء البحار ، أى إنها كانت تستغل هامش المخاطرة في فترة ما بين هذين الزمнин . إن هذا النظام للتسويق لم يكن ناتجا عن طبائع الأفراد او عادات طبقة معينة - وإن كان للعامل الأخير أهميته الكبيرة - بقدر ما كان ناتجا عن الإنتاج من نواحيه المادية والتقنية وبنائه الاجتماعي . إن هذا المنهج المالي المؤسس على انتهاز الفرصة والدعاء والذي كون قاعدة الثروة ، ونكاد نقول قاعدة السلطة أيضا في مصر ، كان مجرد مظهر آخر ، من نفس الديناميكية الاقتصادية ، ونفس النمطية الاجتماعية ، التي كانت قاعدتها التقنية هي وسائل الرى . إن محاولة التعرف على المنهج ، أو حتى محاولة تنقيته من الشوائب ، لم تكن كافية لتغيير هيكله البنائى . إن ذلك كان يحتاج إلى إصلاح ثورى جذرى . وفي هذه الاثناء ، كانت الطبقة التي استمدت قوتها من التقاليد العريقة ، ومن الصلات الجديدة التي أنشأتها منذ حوالى الربع الثالث من القرن التاسع عشر ، تكشف لنا عن زيادة في الثراء ، وعن شهية تتناسب مع سلطتها السياسية الأعمدة في النباه .

اضطلاح غير واضح بالمسئولية

من الصعب تقدير قيمة الانحسار النسبي في رأس المال الأجنبى ، حيث إن رأس المال هذا قد أثبت وفرة إنتاجه المتزايد في أبدي التوكيلات المحلية ، التي كان يزداد عدد المصريين المتعاونين معها باضطراد ، والتي وضعت نقودها في البنك فيها يعرف بالأرصدة المقيمة .

طبقا لبعض التقديرات الجديدة بالثقة ، كان المصريون قد اشترروا فيها بين ١٩٢٠ - ١٩٣٠ ، كثيرا من الأوراق المالية المملوكة للأجانب ، ثم أعقب ذلك فترة ، تباطأت فيها حركة الشراء . وفي ١٩٤٣ ،

لم يكن في خارج مصر من مستندات الدين المصري ، البالغ قيمتها حوالي ٩٠ مليون جنيه ، إلا الثلث فقط . وكان «الدين» - كما رأينا- قد تحول إلى قرض داخل بقايدة ٣٪ فمإذا كان وضع المستثمرين الأجانب ؟ كانت المبالغ الفرنسية المستثمرة ، فيها عدا شركة قناة السويس ، تقدر بحوالي ١٠٠ مليون جنيه . وهو مبلغ يقل بمقدار الثلث ، عما كان قبل الحرب . ولا شك أن رأس المال البريطاني كان يتبع نفس هذا الرسم البياض . وبما أن ثروة مصر في تلك الفترة ، كانت تقدر بمبلغ ١٥٠٠ مليون جنيه ، تبلغ الثروة العقارية منه ١١٧٠ مليون جنيه ، فإن الثروة الأجنبية كانت لا تمثل إلا نسبة تتراوح بين ٦٪ و ٧٪^(١) من ثروة المصريين ، وهي ثلث النسبة التي وصلت إليها في عام ١٩١٤ . ربما كانت هذه التقديرات محل شك ، ولكن من المؤكد أنها تكشف عن اتجاه البلاد في استعادة حقوقها والسيطرة على مقدراتها ، ورد اعتبارها . ولكن حقوق من ، ومقدرات من ، واعتبار من ؟ أننا نسوء الحظ ننظر إلى البيانات التفصيلية التي تقرر لنا ما حصلت عليه فئات الشعب المختلفة من مكاسب هذه العملية . ولكن الانطباع الرئيسي الذي نأخذه من تقسيم الأرض ، هو أن التقدم في هذه البلاد ، كان لا يزال أنانيا ، وأنه يتم حساب جانب واحد .

بفضل مؤسسة عريقة أرسيت قواعدها منذ زمن طويل ، وكان البنك الاهل حلقة من حلقاتها الرئيسية ، لعب رجال المال في لندن دورا كبيرا في تقديم القروض لتمويل تسويق القطن ، كالتدوير الذي كان يلعبه سوق ليفربول في تحديد أسعاره . كانت هذه الدورة تؤدي وظيفتها منذ حسين عدا أو أكثر . كانت برنطة - كما يجب أن نكرر - بالتوقيت الدقيق لعملية شراء القطن من المنتج وبيعها لصاحب مصنع - أوروبا ، ويتبع ذلك ، أنها مرتبطة بمنهج اقتصادي واجتماعي ، يرتبط بدوره بالنسبة السياسية اوتيا . وكانت إحدى الخصائص الرئيسية في هذا المنهج ، هو تمسك مصر بالوجود ضمن دائرة الامم . ولكن مصر قررت في ١٩٤٧ ، أن تنسحب من هذه الدائرة . كان هذا الإجراء ، الذي لن يبطئه تصد .. كاملا إلا بعد مضي عشر سنوات ، مثيرا أكثر منه فعلا في هذه الفترة . ورغم ذلك فقد كان له تأثير مثير على تمويل عمليات القطن ، كما نستشف مما ذكره على الشمسي رئيس مجلس إدارة البنك الاهل ، في تقرير البنك عن السنة المالية ١٩٥١ ، إذ قال - ٥٠٠٠ كانت حركة انتقال النقود فيما مضى ، بين لندن والعاهرة ، حرة من جميع القيود ، وكانت تسمح للبنوك المحلية بتمويل محصول القطن . وكان دور لبنك الاهل في هذه العمليات ، يقتصر على كونه جهازا لتحويل العملة من جهة إلى أخرى . والحقيقة أن تداول العملة الورقية وحجم الأرصدة ، كانا يعتمدان تماما على هذه الحرية في الحركة بين السوقين . ولكن منذ خروج مصر عن دائرة الاسرليتي ، أصبح البنك الاهل هو المسئول عن تقديم هذه المعونة المالية .

(١) هناك خطأ في حساب هذه النسبة ، فطبقا للأرقام التي ذكرها المؤلف ، تمثل هذه النسبة ثروة الفرنسيين وحدهم ، ولا يدخل فيها ما يملكه البريطانيون وغيرهم من الجنسيات الأخرى .
(الترجم)

وأما كانت النتائج غير المباشرة والمخاوف الخفية ، مثل هذا التعبير ، فإنه كان يمثل مرحلة مهمة ، يجب ربطها بحقائق أخرى تعكس نفس الاتجاه ، وهو الاضطلاع بالمستولية من جانب واحد . من الأمثلة على هذه الحقائق الأخرى . أنه كان هناك مصنع أنشئ منذ وقت طويل ، لتقطير الكحول من العسل الأسود (المولاس) ، في ناحية كوتسيكا من ضواحي جنوب القاهرة ، وكان لهذا المصنع نوع من الاحتكار على هذه الصناعة . ولكنه ووجه فجأة بمنافسة شركة محدودة تحت رئاسة عود ، تضم عددا من كبار السياسين من أمثال شريف صبري وحسين سرى . وفي ١٧ مارس ١٩٤٨ ، طالب فؤاد سراج الدين - بغرض احراج النقراشي - بإلغاء امتياز حصلت عليه إحدى الشركات الأجنبية ، للبحث عن البترول . ولم تنجح شركة قتال السويس التي لم يصب مصر منها غير الضرر ، من التعريض بها في هذه المناقشة البرلمانية ، التي استعملت فيها نفس العبارات . وفي ١٩٤٧ ، أتمت شركة النور في القاهرة ، وفي نفس العام ، وضعت قيود كثيرة على الشركات المحدودة . كان يستوجب أن يكون الإسهام المصري في رأسمال هذه الشركة ، أكثر من ٥٠ ٪ . ولكن هذا الإسهام بالطبع لم يكن سيئا من صغار الموظفين أو من الفلاحين ، بل من نفس أولئك الرأسماليين الذين تتبعنا تكوينهم منذ نهاية القرن التاسع عشر . وقد رأيتهم في عام ١٩٣٠ ، وهم يرفضون الحماية الجمركية ، دفاعا عن الصناعات المصرية ضد المنافسة الأجنبية ، وتشجيعا لنموها ضد الواردات . أما الآن فإن عملية التخصير قد بدأت تمتد إلى موظفي الشركات . فقد صدر قانون بوجود أن تكون نسبة الموظفين المصريين في كل شركة ٧٥ ٪ من مجموع موظفيها ، ومجموع العمال المصريين ٩٠ ٪ من مجموع عمالها . وأن تكون نسبة أعضاء مجلس الإدارة من المصريين ٤٠ ٪ على الأقل . وظهر مقال في الأهرام - يبدو أن كاتبه كان ملما بموضوعه - يدافع عن هذا القانون ، ويحاول أن يسترخي الرأسماليين الأجانب . ولقد بذل الكاتب جهدا كبيرا ، ليبين هؤلاء السادة بأن هذه السياسة كانت في صالح الاستثمار الأجنبي في مصر . ولكن هذه المحاولة كانت من قبيل ترويع الدائرة . ويستطيع المرء أن يتعرف في هذه المقالة على فكرة العالم الثالث الذي لم يكن قد ظهر بعد ولكن هل كان هذا القانون الصارم سيطبق ؟ إن المراقبين من غير الأصدقاء قد بينوا ، أنه خلافا للمشروع الأصلي ، ظهر أن النص النهائي لهذا القانون ، كان يسمح ببعض الاستثناءات من هذه القاعدة ، لصالح الشركات ، التي تكشف عن خصائص مصرية واضحة . ومن خلال هذه الثغرة ، كان من الممكن لبعض الاستثناءات المربحة ، أن تنفذ . ولعل المرء يحس هنا ، أن بعض دوائر الأعمال التي أرست قواعدها في مصر منذ زمن طويل ، ولعلها ، أجنبية ولكن من ذوات الشهرة والنفوذ ، قد ألقت بثقلها على إعداد هذا النص ، وربما على النظام البرلماني أيضا .

والآن ، فلنلق نظرة أخرى على حالة مؤسسة ، أصبح دورها يتطابق بشكل متزايد ، مع الوعي المالي لنظام يتأثر إلى حد كبير بشئون المال . إن السيطرة على البورصة ، التي نشأت من الإجراء الذي اتخذ عام ١٩٤٧ ، كانت تمارس بطريقة أثارت عدم الثقة في المجال الدولي . وإذا كانت نشرة البنك الأهلي قد احتجت بشدة على الانتهاء بعدم الكفاءة وانتشار الفساد ، وإذا كانت قد استكثرت بقوة ، الادعاء بأنه قد سمح لبعض الشركات وبعض الأفراد ، بالتحول من العملة الضعيفة (غير القابلة للتحويل إلى الذهب أو إلى عملة قوية) إلى العملة الصعبة ، فإن من الواجب علينا على الأقل ، أن نتعرف لها بالفضل لواقعيتها .

ويجب علينا أيضا أن نلاحظ ما أعرب عنه البنك الأهل من المرارة في تحليله الذي نشره في تقريره السنوي ، إذ أنه قال في هذا التقرير : ، إن جماعة محدودة العدد ، قد استطاعت بمناوراتها وموارثها التكتيكية لرفع الاسعار في البورصة ، أن تفسد نظام سوق القطن في ١٩٥٠ ، وأن تبذير الدولة كان لا يتناسب مطلقا مع التقدم البطيء في المعدل الكلي للإنتاج ، وأن قيمة العملة كانت آخذة في الضعف ، وأن رأس المال كان يهرب من البلاد . إن هذا النقد ، الحاسم النيرة على خلاف العادة ، كان يتزامن مع المحطة - التي كانت تسير في اتجاه يديء به منذ زمن طويل - التي تخل فيها البنك الأهل رسميا عن معاونته السقي (حي المال في لندن) . وهكذا انتقلت السيطرة في البنك الأهل ، إلى جماعة أكملت الحلقة الأخيرة من التطور الذي ظلت البلاد تسعى إليه في مثابة عنيدة .

كان لهذا البنك الحق ، طبقا لقانون ١٩٤٠ ، في أن يؤدي بعض العمليات التي يقوم بها البنك المركزي . وهكذا كانت فكرة المطالبة بمؤسسة وطنية حقيقية ، وضعت لها صيغتها منذ زمن طويل ، قد أدركت مقدما قبل أن يتحقق الأمل . إن هذا الضغط ، الذي ازداد حدة بسبب صعوبة تصفية حساب الأرصدة الاسترلينية ، كان عاملا منسجما لفكرة الإصلاح الجذري ولكن هذه الفكرة استبعدت مرة أخرى ، وحل محلها الحل الوسط الذي تم التوصل إليه في ٢٩ مارس ١٩٥١ . ومرة أخرى ، كانت عملية التمصير توفر الوظائف لرجال المجتمع والموظفين ، دون أي اعتبار للمصدر الذي كان يأتي منه رأس المال ، وبالتالي السلطة . على مدى السنوات القليلة الماضية ، كان رئيس مجلس الإدارة هو على الشمس باشا . وأصبح مجلس الإدارة الآن يضم أغلبية من المصريين ، كان من بينهم عدد من كبار الموظفين وكبار رجال الأعمال . وكانت إحدى فقرات قانون تنظيم البنك ، تخضع خطته المالية لسيطرة لجنة تضم بعض ممثل الحكومة . وهكذا اتخذت عملية التمصير مظهرا حاسيا ، بل مهاجما ، فيما عدا أنها استبعدت أي نوع من رأسمالية الدولة ، وأنها لم تكن تهتم بالاشتراك الحقيقي في إدارة البنك . كلت اللعبة تمارس بشراة ، ولكن على مستوى رمزي . وكان كلا الجانبين ، المصري والأجنبي ، يتناضل من أجل المزايا الحقيقية التي تحفيها تلك السيادة الاسمية . وكانت هذه هي الحكمة التي تميز بها جيلهم .

بعد لحظة أخرى

كان من عادة الآباء المصريين ان يقولو لأطفالهم ، إن مصر بلد العجايب . وفي عام ١٩٤٦ . أصبح لهذه العبارة معنى خاص ، كما قالت الأهرام . لقد كانت الذريعة التي قدمت لاحتلال مصر ، هي إفلاسها المالى ، وضعف النظام الملكى فيها . وبعد مرور خمسة وستين عاما ، كانت مصر لاتزال محتلة ، بالرغم من الفائض في ميزانها التجارى ، وبالرغم من إخلاص شعبها الشديد للعرش ، الذى كاد أن يرتقى إلى مستوى العقيدة والعجبية الثانية ، هي أنه بالرغم من أن البلاد قد أصبحت مستقلة الآن إلا أنها ظلت محتلة . ثم إنه كان قد نص في معاهدة ١٩٣٦ على الجلاء ، ومع ذلك فإن البريطانيين منذ قيام الحرب الثانية ، كانوا يستندون إلى نفس هذه المعاهدة ، في حقهم في البقاء في مصر . وكانت مصر قد اعتبرت أنها قد بلغت الحد الكافى من النضج ، الذى يسمح لها بالاشتراك في - معاهدة سان فرانسيسكو ، والدخول إلى عضوية هيئة الأمم المتحدة ، إلا أنها كانت لاتزال شبه مستعمرة . وكان من الممكن أن يسمح لها بإرسال قاضٍ دولى إلى محكمة لاهاى ، ومع ذلك فقد ظلت تعامل معاملة من لم يبلغ سن الرشد .

كان بوسع هذا الصحفي أن يضيف إلى هذا القائمة متناقضات أخرى ، تتجاوز حدود التقلبات التى تقلبها السياسة . وحيث إن الإرهاب والاضطرابات ، كانت مجرد عوارض لتغيرات داخلية أشد خطورا ، فإن البلاد لم تعد قادرة على التعرف على نفسها .

وإذا كنت قد اخترت عام ١٩٤٧ كمعلم على الطريق ، فلم يكن ذلك فقط لأن ذلك كان هو العام الذى تميز بحدثين أثارا غضب مصر ، وهما هزيمتها في الأمم المتحدة وتقسيم فلسطين ، ولكن لأنه كان أيضا عام الوباء ، حقيقة ومجازا . ويبدو كما لو أن وباء الكوليرا ، قد جاء ليؤيد إحساس الناس بالظلم الواقع عليهم ، الذى سرعان ما تحول إلى إحساس بالأخطاء التى ارتكبت .

قصة شهر واحد

في الثالث من سبتمبر ١٩٤٧ ، انتخب اللواء عزيز المصري رئيسا لجمعية مصر الفتاة . وكان من المنتظر منه أن يقدم برنامجا ، يصلح أن يكون خطة سياسية مشتركة تلتف حولها وحدة الأحزاب ، التي كانت تبدو هدفا بعيد التحقيق ، كلما اشتدت إليها الحاجة . كانت الفكرة الأولى التي قدمها هي الهدف الوطني في الجلاء وأراد أن يكمل هذه الفكرة بتوحيد وادي النيل وأضاف إلى هذه الأهداف الرئيسية بعد ذلك بعض الاقتراحات بإجراء إصلاحات اجتماعية . ولكن تحقيق هذه الإصلاحات ، كان يحتل المكان الثاني ، على الأقل من حيث أولوية الزمان . والحق أنه كان يبدو أنها قد أجلت على نحو غير ملائم ، مما خيب أمل الجناح اليساري من الحركة الوطنية وفي أحد أيام هذا الأسبوع ، استطاع الأمير عبد الكريم المراكشي أن يغفل الفرنسيين ويهرب من السفينة التي كانت تقله إلى فرنسا ، وذهب لزيارة بعض دور الصحف . وفي طريقه إلى هذه الدور ، حياه رجال الشرطة في قسم الأزيكية التحية العسكرية ، بوصفه أحد المناضلين ضد الاستعمار ، الذي كانت مصر تنوي أن تصبح المركز الرئيسي لمقاومته . وتكونت لجان عديدة للتنسيق بين الأحزاب . وتقرر إنشاء فرق من المليشيا من صفوف الطلبة والعمال ، للقتال ضد سلطات الاحتلال في حالة إخفاق مصر عن طريق الأمم المتحدة في تحقيق الجلاء . وكان من الطبيعي أن يلقى هذا الاقتراح ترحيبا كبيرا من جميع الأوساط بما فيها بعض الجماعات السرية ذات النفوذ الكبير . وتقرر إنشاء معسكر للتدريب في صحراء مصر الجديدة ، وقسمت الواجبات بين الشبان الذين تقل سنهم عن السابعة عشر ، وهم فصائل الجهاد ، والأكبر سنا ، وهم كتائب التحرير ، والنساء ، والعمال . وبالاختصار بدأ الناس يعثون قواهم ، وينظمون أنفسهم .

أذاعت الصحف بيانًا لجمعية الإخوان المسلمين ، جاء فيه - أيها المواطنون الشرفاء الذين يأبون الضيم ، ليس أمامكم إلا طريقا واحدا وهو القتال . وكان هذا أو ما في معناه هو المقدمة لكثير من المقالات ، والاستهلال لكثير من الخطب في هذه الفترة . ومع ذلك ، فبمجرد أن يثار موضوع المسؤولية ، كانت تقدم التحفظات فوراً ، بأن من الواجب أن تسير الإجراءات على مراحل . وكان من الواجب البحث بناء على ذلك ، عن النصح المفيد بين السطور - فالجهاد المنظم مثلا ، لا يجب أن يفهم خطأ على أنه التمرد التلقائي غير المدروس الذي لا يسيطر عليه عقل ولا منطق ، ولا بد من تخطيط المراحل . فلا يجب أن ننق بأي حركة ، يقصد بها أن تكون مجرد متنفس لمشاعر الغضب . ولا يجب أن يصبح الجهاد مجرد مظهر للضييق والرفض - أن ذلك سيكون إحدى خصائصه بالطبع - ولكن قيادة معركتنا لا يجب أن تسير على هذه الصورة . في عملية ثنائية - يبدو أنها تنبعث من الأعماق البعيدة لتاريخ الشرق الأوسط - كان هذا البيان يحض على الاثارة وعلى ضبط النفس ، في نفس الوقت ، وكان يدفع إلى الأمام وينتقهر . أن عدم التناقض ، أو الثبات على المبدأ ، في مثل هذا الموقف ، ربما كان واضحا أمام نفاذ البصيرة لبعض العاملين بواطن الأمور . ولكن من كان هؤلاء ؟

أصبحت الحكومة بالرعب . وطبقا لبعض المعلومات التي حصلت عنها ، أعلنت حالة الطوارئ في البلاد . وحين لم يحدث شيء مما توقعته ، ألغت هذا الاجراء . لم يحدث أى تمرد ، ولكن كانت هناك بعض الإضرابات والمظاهرات من العمال . وكان هذا إنحرفا كبيرا غير متوقع ، للخط الوطنى الأساسى . وهذا السبب ، تعرضت حركة الاحتجاج الاجتماعية هذه ، للملقق وتشويه السمعة ، فى الوقت نفسه . اهتمت الاشتراكية وحركة النقابات ، اللتان أخذتا هذه المبادرة الجريئة ، بالمادية والإخاد والفوضى من جهة ، ودعنا من جهة أخرى إلى الانضمام إلى بعض الممرات ، حيث يمكن لحماستهم الثورية أن تخفى عن الأنظار النشاط المرعب هؤلاء الثأمرين ، وكان من نتيجة ذلك أن شرع بعض العمال فى الهجوم على مكاتب الشباب الإسلامى ، واحتاج الامر تدخل الشرطة لتفريقهم وكانت هناك مظاهرة قام بها عمال النسيج فى شبوا ، وأخرى أمام مطابع الاميرية . وفى نفس اليوم فى الإسكندرية ، حدث تصادم بين اجتماع عام لعمال النسيج وبين الشرطة . وجرح البعض ، وقتل طالب من الجامعة ، مما يدل على اشتراك الجامعة فى هذه المظاهرة البروليتارية . وفى اليوم التالى زارت الجبهة الاشتراكية قبر عراب ، بمناسبة الذكرى السادسة والثلاثين لوفاة . وكان عراب قد رقى الآن إلى منزلة البطل الوطنى ، وعبر الزائرون لقبره عن حزنهم على المصير النعس الذى لاقاه ولده .

وأدخلت الأهرام فى صفحتها الثانية ، موضوعا جديدا ثابتا ، عنوانه ، الحالة فى البلاد . وكانت تحمى . فى كل يوم بأخبار بعض المظاهرات الجديدة ، التى تنسم فى بعض الأحيان بالعنف : ولكن كانت هناك بعض الأنشطة الأكثر سلاما ، وإن لم تكن أقل خطرا . أخذ القادة السياسيون فى تبادل الزيارات . فزار الشيخ البنا عشية باشا نائب رئيس الوزراء ، ثم زار بعد ذلك ابراهيم باشا عبد الهادى ، رئيس الديوان الملكى . فماذا كان وراء هذه اللقاءات ؟ وفى نفس اليوم ، نشر فى عدد واحد من الصحيفة ، نداءات من الشخصيات والملحان الآتية : رئيس الشبان المسلمين ، لجنة تحرير وادى النيل ، لجنة الأزهر الوطنية ، الفرع النسائى للهيئة العربية ، اتحاد الشبان المصريين الذين درسوا فى اوربا ، الخ . .

كانت القائمة لهذه الجماعات قائمة طويلة . وكانت هناك جماعات جديدة تظهر فى كل يوم ، وكان الكثير منها يتسم بالسرية وكان من بين الجماعات الجديدة التى ظهرت اثنان هما ، جماعة الشباب المصرى ، وجماعة جبهة الدعوة لتوحيد وادى النيل . ويبدو أن انبهار التنظيمات القديمة والإطارات التقليدية ، كان باعثا قويا على ظهور هذا الفيس من الحركات الجماعية .

كان النقراشى على وشك الرجوع من أمريكا . فكيف كان يمكن إقناع الناس بقبول تلك الهزيمة المتوقعة التى سيلاقها فى الأمم المتحدة ؟ فى خشية مما كانوا يتوقعونه من ردود الفعل المروعة ، حاولت الحكومة والأحزاب السياسية ، أن تثبت براءتها . نشر مكرم عبيد بيانا ، أدان فيه نصرة المستعمرين علينا . ولكن هذا الغضب المتأخر ، كان مجرد محاولة للتصلى من المسئولية . فبمثل هذه الطرق ، كان يمكن إنكار الهزيمة ، بل والترحيب بها - أو على أى حال - معادلتها بإلقاء الخطب ، واستخدام البراعة المسرحية . وبكى النقراشى حين هبط من الطائرة ، واستقبل استقبالًا احتفالا بمظاهر الوحدة . وفى هذه الأثناء كان الملك قد ذهب لصلاة الجمعة فى أحد المساجد ، وأخذت له صورة فوتوغرافية فى وضع ينى .

عن التقي والورع : ولكن مثل هذه الأشياء كانت قد فقدت قدرتها على التأثير في الشعب . وحين وصول رئيس الوزراء ، قرئت كلمات تمثل الهبات المختلفة ، ومن أهمها كلمة هدى شعراوي رئيسة الاتحاد النسائي ، وهي سيدة عظيمة ووطنية عظيمة ، وكانت في تلك اللحظة تشرف على الموت . وكانت هناك خطاب من المحامي أحمد حسين ، الروح المحرك لمصر الفتاة ، ومن أعضاء جماعة الشبان المصريين الذين درسوا في أوروبا ، وأعضاء جماعة شبان اليهود المصريين ، والحركة المصرية السودانية ، وغيرهم . إن قائمة هذه اللجان ، كانت تشبه الابتهالات التي يرددنها رجال الطرق الصوفية في تلك الفترة ! فهل سيكون لها نفس التأثير الذي يحدده الذكر ؟ على أي حال ، إنها كانت تؤدى معنى الذكر في لغة الانفعال العنيف بالشئون الدنيوية .

وكان من الطبيعي أن يتوقع الناس من الشعر ، تأييده الرمزي . ولم بعد العقاد الآن ، نفس الشاعر الذي نجح ، منذ خمسة عشر عاما على تحدى إمارة شوقي على الشعر والشعراء ، فلقد أضعف اشتغاله بالصحافة إلى حد ما ، من قدرته الشعرية . ومع ذلك ، فقد عبرت قصيدته في قوافيها الرصينة عن إحساس الجماهير . وإذا حاولنا ترجمة معانيها بصورة تقريبية ، فإليكم الآن - إن ضمان نجاحنا يكمن في تمام يقيننا (أى : دعونا نثق في نصرنا النهائي ، ولكن ليس هذا النصر مشروطا بما نبدى من ندم ، وما يلحم به عما ارتكبنا من أخطاء) . إن زمام أية قضية ، هو الطريقة التي يمسك فيها المرء هذا الزمام . إنك تسطح الحبل ، ولكنك لا تستولى عليه بالهجوم . وحين إن مجلس الأمن لم يشطب قضيتنا ، فهو لا شك سوف يفرها . إن قضيتنا كان عليها أن تحتل نصر العلمين ، وصرخات الكراهية من مافيسيا (كان هذا موجها إلى الغربيين ، فمادا عن الأمم العربية الأخرى ؟) وكان علينا أن نتحمل ضوضاء سوق عكاظ جديدة ، في حطب طويلة بلفظها البراقة (كانت مصر تتلقى من إخوتها العرب تأييدا معنويا أكثر منه حقيقيا ، ولكنه كان يتمير دون شك بالبلاغة) .

وانتهى التصفيق ، وانقطع حثاف المتظاهرين ، وسكت الشاعر . فلقد جاء دور النفرات في الكلام . ولم يكن في عجلة من أمره ، حيث إنه لم يكن قد انتهى إلى الموقف الذي يجب أن يتخذه ، إلى جانب إحساسه بضعفه . وقال خصومه بأنه إذا كان قد تكلم بإسهاب عن الكوليرا وعن فلسطين فإن ذلك محاولة منه لتخفيف وقع إخفاقه في الأمم المتحدة ، بينما كان البريطانيون يمارسون سياستهم في السودان دون مقاومة أو مضايقة . ولكن ذلك لم يمنع الأحزاب السياسية الأخرى من الترحيب الدافئ بالوفود التي أرسلتها إلى الأمم المتحدة . وكان أحد هذه الوفود على الأقل ، وهو المرسل من حزب الوفد ، قد أعاق جهود الوفد الرسمي للبلاد . بدلا من أن يعاونها . ولكن عذر الوفد في ذلك ، كان في وقوعه تحت فكرة مسيطرة ، هي إيمانه بشرعيته التي لا يشاركه فيها حزب آخر . وكانت خطابات النحاس التي نشرتها الصحف ، تتخذ لنفسها نبرة تعليمية ، أكثر منها تحليلية ، مع أن البلاد كانت الآن في أشد الحاجة إلى التحليل الدقيق للموقف ، بل إلى التمدد الذاتي .

وكانت الأمور أشد ارتباكاً في القصر . فقد كان الملك يواجه بعض المصاعب مع شرطته : فلقد منع نادى ضباط الشرطة من القيام بمظاهرة كان قد أعد لها العدة . وكان تدخل حيدر باشا في منع هذه

مظاهرة كافية لذلك كان من العجيب أن تؤكد الصحف أن الضباط الساخطين قد تركوا القصر والسنتهم تلهج بالثناء على صاحب الجلالة ، وتعرب له عن اعترافهم بالجميل ولكن وراء هذه العبارات التي تفيض بالحب والخلق ، كان هناك بعض الإشاعات عن محاولة إجراء مفاوضات جديدة مرة أخرى مع البريطانيين . وكان خطاب العرش في ١٣ نوفمبر ١٩٤٧ ، يشير إلى بعض هذه الإشاعات تلميحا لجس النبض والمسوعات . فهل كان التاريخ يعيد نفسه بكل هذه الأمانة ؟

المدينة

كانت القاهرة في هذه الفترة ، تغل بنشاط عنيف يتسم بالتحدى والكبرياء وكان الازدهار - الذي نجح في تعبئة الثروات التي تم الحصول عليها عن استحقاق يزيد أو ينقص - قد بدأ ينحسر . كانت المدينة تمتد طولا وعرضا . وكانت محلات البيع في أحيائها الجديدة ، أكثر ترفا من نظيراتها في ميدان قاندوم في باريس . ولم تكن زياتها أقل أناقة من زيات ذلك الميدان . وامتلات الفساد مرة أخرى بالسائحون الأجانب . كما أنتشرت الفسوحى ، واكتسبت - وكذلك عمالها - مزيدا من القوة . وباختصار كانت البلاد تلاحق بحطوها مسيرة التوتّر الدرامى فيها .

كان أكثر الانطاعات تأثيرا في المراقبين ، هو الحجم الهائل الذى أذهلهم . كان الازدحام في الشوارع مروعا . وكانت الأفراد تضيق فيه ، حقيقة مجازا . ففي عام واحد (١٩٤٧) ، كانت قائمة المقفودين تتضمن ١٣ رجلا ، و ٣٤٥ طفلا ، و ١٤٦٢ امرأة ، مما يبين لنا إلى أى حد ، أثر هذا النمو على عقول الناس وسلوكهم . إن هذا الطوفان قد قاض على شططانه الأخلاقية ، كما فاض على مشاهدة المعمارية . ولقد أدى افتقاره إلى التنظيم ، إلى ظهور صور مرتجلة ، كالجامعات واللجان والخلايا ، وإلى تصنيف الناس كذلك ، طبقا لملبسهم ولهجاتهم في الحديث ، مما جعل من المستحيل التخلص من الفجوة بين القديم والحديث ، أو بين المظاهر المتنافسة في الجديد المستحدث . إن عدم المساواة بين الفئات الاجتماعية ، والانفصال بين طرقهم المختلفة في الحياة ، وما يكاد أن يكون انفصالا أيضا بين قواعدهم الأخلاقية ، والخصائص المعينة للأحياء المختلفة في المدينة - كل هذه الأشياء كانت أدلة تشهد على التفشيت والتفرق ، الذين كان يجب أن يؤديها إلى إصابة المدينة بالعجز التام . ورغم كل هذه العوامل ، فإن السرعة المدوية ، التي كانت تخرج في بعض الأحيان من حناجر تلك الكتل المتأخرة المترامية بالناكبات ، كانت تكشف عن وحدة مروعة . إن هذا العملاق كان يستطيع أن يجمع أشلاء المعركة المتناثرة ويعيدها إلى سيرتها الأولى ، ثم يضرب ضربته .

كانت القاهرة أكثر المدن زحاما في إفريقيا . كان الميزان النسبي لعدد سكانها مقارنا بالعدد الكلى لسكان البلاد مختلا تماما - إلا إذا اعتبرنا أن مصر تشمل الكثير من البلاد الأخرى من ناحية الرمز وهو صحيح في كثير من النواحي . فلقد كان هناك الكثيرون من القادة المثقفين ، أو من المناضلين في كثير من حركات التحرير بشاهدون وعلى وجوههم مسحة من الحزن ، وهم يتجولون على كوبرى قصر النيل ، أو

الكازينو يرحب بضيوفه من جنود الاحتلال ، الذين كانت هباتهم له مر - مر - مر - مدحة . وكان الاحتفال بافتتاح هذا الكازينو في ٢٤ فبراير ١٩٤٥ ، فقد أفسده خبر خيول رئيس سوزرره . ولكن لولئك الذين شيعوا جنازة القيد الراحل ، قد وجدوا فرصة في يوم اسر - سنجيف من وقع المصاب عليهم بإطلاق العنان لمرحهم الصاخب في صحبة بدبعة وفتاب - وشال مقدر عن هذا الكازينو أن ينهي أعماله بعد ذلك ببضعة أعوام ، بقضاي معقدة مع مصنعة لسرب ، وغريب ترأسه خارج البلاد بعملات يهلونية ، وقد ظهر بعد ذلك أن ازدهاره كان قشبي عن خليط من الاستعراضات والمؤمرات . في مثل هذه الأمكنة ، كان هناك مجال كبير لنشاط تجار المخدرات ، وعصابات القمار بالورق المغشوش ، وعملاء المخابرات . ولولا مسحة من الاحتفاظ بالشكل الخارجي للسلوك الحسن ، لظهرت بشاعة هذه الدور على حقيقتها . هه كان النصر للجمال الطبيعي والغرائر القوية . وقد استطاعت شخصيات قليلة ، مثل أسهمان ، أن تحتفظ بتبته غير العادى . وكان لايزال هناك بقايا من سحر الشرق ، وسط هذه الضوضاء الشاملة - وكان المجمع اللغوى يناقش بجدية واضحة ، إن كانت هذه الكلمة القديمة مذكرا أو مؤثرا ، بين كان انتشار الإذاعة يعلن النصر النهائي للكلمة المسموعة . لقد كانت هذه الإذاعة تنشئ بالظنون إلى حد ما ، فالوحدات الصوتية كانت تثبت إليك بلا تغيير العظمت القرائية متبوعة بالصخب الغوغالى ، وبعد أن تير قلبك وتصدمك على التوائى ، كانت تسحرك بأنغام أم كلثوم وعبد الوهاب . لقد كان مزيجا بشكل دوقا قظيما ، كما وضعه أحد مراسل الصحف . ولكن من كان يستطيع أن ينطق بالحكم الأخير ، بين الذوق الفاسد والرفع ، وما هي المعايير التى يؤسس عليها حكمه ؟

ورعنا عن المجتمع الأنيق الرشيق - الذى اختلفت نوعياته إلى حد كبير - الذى كان يجذبه كاريو بدبمه ، والأماكن الأخرى التى تجاوره ، كصندق شيرد والكونتنتال ودار الأوبرا ، فإن هذا الحى كان قد بدأ في التدهور . فلقد استولى على مقاهى الأزيكية ، لاعو الديموينو . وكان ميدان مصطفى كامل (ميدان سوارس سابقا) ، الذى كان ملتقى لشارع سليمان باشا ، مع غيره من الشوارع المجاورة ، هو الذى أصبح يجذب الآن رجال الأعمال ، والعاطلين من افراد المجتمع الرافى . قفى هذا الميدان وحوله ، ازدهرت المحال التجارية ، ونوافذ تعرض ذات الطراز الباريسى ، ومجلات شرب الشاي ، ومجلات بيع الكتب ، ومعارض الصور الفنية - هذا إلى جانب أن المرأة كان يستطيع أن ينفذ من هذا الموقع ، سائكا طرقا أحسن تخطيطها ، إلى ميدان عابدين والقنعة والمقابر ، دون أن يمر بالدروب القذرة في حى السيدة زينب ، وحى الدرب الأحمر . إن فن المرشدين السياحيين (الترجمانات) ، تلك الشخصيات الشرقية الرائعة ، التى ترتقب تحركات الضيوف الأجانب دائما على أبواب الفنادق هو فن الخذف أو الإغفال البارع لذكر بعض الحقائق ولكنه أيضا بالطبع فن السمسة السرية ، وفن توصيل المعلومات إلى الشرطة .

كان قد تم شق طريق من الأزيكية إلى الأزهر ولقد أصبح هذا الطريق سوقا مزدهرا لتجار الجملة . ولكن الموسيقى لم يكن قد فقد كل كنوزه بعد . فلقد ظلت دكاكينه الشرقية - التى هبطت من قمة مجدها القديم ولكنها كانت لا تزال تحتفظ ببعض ثرائها - تقدم الزائر الأحنى إلى عالم الشرق عن طريق تحفه

ومنتجاته الفنية . وقريباً من الموسيقى كان الجانب الروحي في الشرق يجد ملاذ في أرضه المقدسة حيث كان المؤذن ينادي المؤمنين للصلاة ، لمسرات في اليوم وفي كل مرة من هذه المرات ، كانت المدينة - لفترة قصيرة وفي إجماع لا يشذ عنه أحد - تستعيد وحدتها . وكان للاحتفال الديني المهيب بصلاة الجمعة مكانة خاصة في قلوب المسلمين لتخرج المؤمنين من بيوتهم أفواجا ، وحين تضيق بهم المساجد ، كانوا يؤدون الفريضة في الشوارع ، حتى شوارع الأحياء الحديثة . كما لو كانوا يريدون أن يجمعوا بين الإعلان والإيمان . ولعل المرء كان يميز أيضا في سلوك الأقباط شيئا من الإعداد والتدبير ، في الطريقة التي كانوا ينشئون بها بكنائسهم ، وهم في أبهى حللهم في أيام الأحاد . ثم إنه في هذه الأيام المبررة التي كانت تتميز بالضييق وفقدان الصبر نتيجة لتحدي الامبريالية والصهيونية ، كان التسامح العظيم الذي ساد على مدى العشرين عاماً الأخيرة بين مختلف العقائد والطوائف - بمقد قوته تدريجياً - فلقد كان هؤلاء المصريون الذين تغلب عليهم روح الفكاهة ، وجب النكتة . يلقعون في بعض الأحيان فريسة لوجة من الالتهاب ، تحفيهم من أنفسهم .

كان لتخطيط المدينة القديمة دلالة رمزية وكانت هذه الدلالة لا تزال باقية في القطاع الشرقي منها ، ولكنها كانت تميل إلى الانزواء معمورة تحت السطح في الوعي الشعبي ، بدلاً من محاولة العثور على تفسير عصري وشكل جديد .

إن ما أصبح يؤثر في نفس المعجب - الذي يشده الحنين - بالأحياء القديمة ، هو ما أصابها من تدهور أكثر من تنسكها بالتقاليد . فلقد أصبح الكثير من قصور المماليك ، بيوتا للتموت وأصبحت هذه الأبنية تتدهور مروء حين اتخذت مساكن لعدد لا حصر له من الفقراء . ولكن ذلك كان لا شك أرحم لها مما لو كانت قد تمجرت وتحولت إلى متاحف ويكون أن هذه القضية قد طرحت ، يتضمن نوعاً من النقد الذاتي ، الذي كان يظهر أحياناً في صورة من التعاطف المقرون بالاحترام ، وأصبح بعد ذلك موضوعاً رئيسياً في أدب نجيب محفوظ ويوسف الساعى . ولكن الكثيرين عبروا عن أساهم بهذا التخریب الذي أصاب صروح الأجداد ، ووجهوا اللوم إلى البلدية على هذا الإهمال وقيل إن المساجد قد اختفت معالمها في زحمة المباني والدكاكين التي أطيقت عليها من كل جانب والتي كان بعضها من أملاك وزارة الأوقاف . وأدان النقاد ذلك الجشع الذي اتسمت به هذه الوزارة التي كان لها من المصادر الأخرى للإيراد ما يوجب عليها حماية هذه الأماكن المقدسة في هذا الجوار غير الكريم وما فيه من صخب لا يتناسب مع حرمة بيوت الله . ولكن أحداً لم يفكر في ذلك من قبل . فهل كان ذلك لأنه كان قد أصبح من المستحيل أن يتعرف المرء على نفسه ، بمعزل عن الصورة التي كان يسعى إلى إسقاطها .

الجامعات

كانت العادة أن تحل هذه المشاكل عن طريق علماء الشريعة ، بعد جدل فقهي مستفيض . ولكن الحال كان قد تغير ، صحيح أن موضوع التجديد في أحكام الشريعة ، كان الباب لا يزال مفتوحاً أمامه

عن مصراعيه ، إلا أن التقدم فيه كان ضئيلاً بعد وفاة الشيخ محمد عبده . ومع أنه كان لا يزال هناك وفرة من كبار المعلمين والدارسين للغة الاسلامي وبالرغم من أن ردة الفعل عند العلماء المتشبين بالتقاليد ، كانت لا تزال متميزة بالعنف والاحتجاج ، ضد أي بادرة للهجوم - كما تشهد تجربة أمين الحولى الحديثة - فإن مركز الثقل في الجدل كان قد انتقل من التعليق على حواشي تفسير الشريعة وهوامشها ، إلى التعديلات التكتيكية في واقع الحياة . فلقد شغلت جامعة الأزهر نفسها ، وهي أشد ما تكون إحساساً بمسئوليتها الاجتماعية ، بمشاكل النظم الداخلية ، والتغيير في اختصاصات الوظائف ، أكثر مما كانت تشغل نفسها بالقضايا والاختلافات المذهبية . ونحن نتساءل هنا ، ألا يعنى ذلك أن العلماء كانوا يهتمون بالسياسة الشرعية (أى الأعمال التى تبررها الأغراض السياسية) أكثر مما يهتمون بالاجتهاد (أى البحث فى الشريعة الإسلامية ، واستنباط ما يمكن أن يكون قد غفل عنه القدماء من قواعد) وأنهم كانوا يقدمون توضيحاً إلى العالم الدينوى الذى كان يريد أن يسيطر الأزهر عليه بالدوجا (أى النصوص المقررة التى لا تقبل المناقشة) . على أى حال ، كان هذا الوجمل من التجديد يثير أشد القلق والمرارة فى النفوس .

يعرف المرء الكثير عن هذا القلق وهذه المرارة من مطالعة اعترافات الشباب التى يتحدثون فيها عن محنتهم وعن تطلعاتهم . إنهم غاية فى الجراءة فى بعض الأحيان . صحيح أن هذه الجراءة من النادر أن تصل بهم إلى الإخلاء ولكنها تصل بهم دائماً إلى التمرد . ورغماً عن الأساليب العتيقة التى عفا عليها الزمان فإن مزاجاً تعليمهم دى الدرب المرد فى الأزهر ، أنه كان يخلق فى نفوسهم حماسة وإصراراً على هدف مفرد أيضاً . وكان النشاط السياسى يشعل فيهم هذه الحماسة ولكنه كان عاجزاً عن إشباعها . إن نضالهم لم يكن قد انتهى بأى حال وكانت الصور التى يتشكل فيها هذا النضال فى تلك الفترة لا تعبر عن عمقه . كان الهياج السياسى هو السمة الظاهرة التى يغشاها البعض ويستغلها البعض الآخر . ولكنها كانت من التقاليد المشتركة بين الطلبة والمدرسين . فحين كان النضال من أجل الدستور على أشده ، كان هتافهم «يجب الدستور دائماً» . ولقد هتفوا ذات مرة بسقوط زغلول . ولم يستطع أن يستعيد تصفيقهم وهتافهم له ، إلا حين راد «جرايتهم» من الخبز والزيت ، مما جعله يقول ضاحكاً - أن حياي أصبحت تتوقف على قطعة من الخبز . ولكنهم كانوا أقل تسامحاً أيضاً ، مع القادة الآخرين . وسمعهم الناس فى هتافاتهم الأخيرة يقولون «لا نحس ولا نحاس» . وكان الخلاف السياسى يزداد تعقيداً ، بنشوء الخلافات الداخلية بين هؤلاء الدارسين من أهل الدلتا وأهل الصعيد . وكان تعيين شيخ جديد للأزهر يثير مشاكل صعبة ، كما حدث عام ١٩٤٧ . فهل كان يجب أن يقع الاختيار على من يحظى بالتصفيق والتهليل أكثر من غيره ؟ لقد شغل هذا الأمر الحكومة والفكر وسلطات جامعة الأزهر . وبذل الشيخ دراز وكيل الأزهر كل جهد ممكن لتهدئة الحالة . وكان يساعده فى جهوده الكثيرون من أعيان المجتمع وأصحاب المراكز الدينية ، من أمثال صالح حرب باشا رئيس جمعية الشبان المسلمين ، والشيخ حسن البنا إمام جمعية الإخوان المسلمين . وكان الطرف دقيقاً ، فقد اقترب ميعاد الاحتفال بالذكرى السنوية للمولد النبوى ، وكان لابد من وجود إمام الجامع الأزهر كى يرأس هذا الاحتفال ، وإلا انتقل الاحتفال إلى المسجد الرفاعى ، وتلك كارثة لا تحتمل .

وإذا كان كل هذا أصبح يقع في الأزهر ، فلابد أن ما يقع في الجامعة الأخرى العالمية ، أدهى وأمر ! إن هذه الجامعة (فؤاد الأول) كانت تشل قطباً مختلفاً للفكر ، خاصة فيما يتعلق بالأخلاقيات الاجتماعية هذه الفترة . وكنت تنهيه بأنها مسيبة أكثر من اللازم . ولكن ذلك لم يكن صحيحاً كل الصحة . لا شك بأن الطلاب كانوا يحسون بأنهم مهممون (يفتح الميم) . وكان كبار الأساتذة يميلون إلى تركهم ، لشغل بعض الشعب الكبيرة في حكومة . إن حي الجامعة بأكملها كان يقع بالحياح والغضب ، وكانت كل أنواع الاقترحت مضرحة فيه عن ساط الحث . وكانت الكبرى تحمي الشاطئ الشرقي للنبيل مع ، ولكن هذه الكبرى كان يمكن فتحها . وكان رجال الشرطة فيه يحملون الدروع التي تقيهم من الأحجار التي يرميهم بها سفعرون . كان الجيل الجديد يأخذ جانب مستقبل بشجاعة ، فعالباً ما كان الطلبة ساشدون القدة أن يتحدوا ، ولكن دون نجاح . إن هذه الحاجة الملحة إلى الاتحاد ، لم يكن من الممكن حده الأحزاب التي تنسج بين الفرقة ولا تجد بيتاً هدفاً مشتركاً تنفض عنه ، أن تشبعها . إن التقاليد التاريخية التي كان يمثلها هؤلاء الطلبة ، والتي كانوا يسعون إلى ربطها بتقاليد الفلاحين والعمال ، لم تعد تجد لنفسها التعبير المناسب في الطرق القديمة . وحيث إنهم لم يكونوا قد اكتشفوا بعد لغتهم الخاصة ، فلقد وجدت حماسهم متفلسها الوحيد في أعمال العنف .

إن الانفصال عن الماضي ، لم يكن قاصراً بالطبع على السياسة وحدها ، فلقد أثر أيضاً في سوئ وأخلاق الجيل الجديد ، وهو ما كان سبباً لقلق أساتذتهم وأولياء أمورهم ومعدة تربيتهم . كان قد دخل الجامعة عدد كبير من الفتيات . وبالرغم من أن إدارة الجامعة قد سنت قواعد صارمة تمنع حدوث الفضائح ، وصيقت الحثيق على الرومانسية ، إلا أن الصحف الهزلية كانت تشير على الدوام بأن هذا الاحتلال مشحون بالمحاطر وقالت إن سرب الطياء محاط من كل جانب بأفواج الذئاب .

إن قاري الأهرام والبلاد في تلك الفترة ، كان يواجه كل يوم بصورة عالم يجنون تلاطم فيه أمواج البشر وبشر الريب . ربما كانت عناصر ذلك العالم بشقيها من المشردين المغامرين ، ولغادجها التي تثير الإعجاب والإعجاب ، جذيرة بإذخال السرور على قلوب قراء كتب جارفس^(١) بك ، ومدة دسمة للحوص في سير الناس في نادي الجزيرة ، ولكنها كانت تحفي وراءها بعض الحقائق التي كانت تنضج بالقدارة والخسة والدناءة . كان هناك المجرمون الذين يدعون أنهم من رجال الشرطة ويتزيون بزيهم ، ثم يفيضون على النساء في الشوارع بأى ذريعة ظاهرية ، ويطلبون منه أن يصحبهم إلى القسم ، ثم ينتهي الأمر بإطلاق سراحهن نظير مبلغ من المال . وتبدأ الصحيفة في إلقاء محاضرة على هؤلاء السيدات ، مشيرة إلى التوضيح المشرف لأخواتهم في سوريا وفلسطين ، اللات يضحون بكل ما يمكن من النفوذ والحل لمذ الجنود العرب بالسلاح ، وكيف استطعن أن يجمعن مبلغاً هائلاً عن هذا الطريق (ولا شك في أن هذا الصحفي كان يبالغ) . عن أي حال ، يتنزه الصحفي هذه الفرصة - ونحن أيضاً ننزع منها - لذكر

(١) محاط سبب التحليزي في عهد الاحتلال وصديق كيلنج الشاعر ، ومؤلف كتاب فؤاد سبسط عن الشرق .

ماتتكلفه السيدة لتجميل نفسها ، حين يبلغ ثمن احمر الشفاه في السوق من ٢٠ - ٨٠ قرشا ، وحين بدأت حتى الفتيات العاملات في طلاء وجوههن بالساحيق ، لتصبح كل منهن « ماشية على الموضة » .

وهكذا تجمعت مشاكل الشباب - انشور الجنس والحيرة في تأمل الغيبيات - لتواجه هؤلاء الطلاب ، سواء أكانوا من الأزهر أو من الجامعة العلمانية ، بالمشاكل الدينية والتاريخية والمعاصرة . لحظة أخرى ! لعل هذا كان هو مطلب المستغلين أو أصحاب المقام أو المؤيدين لكل رأى بلا استثناء ، الذين يحسون بأن عملهم على وشك الانهيار .

وكذلك يمكن أن تكون هذه الصبغة ، تنازلا غاضبا من أولئك الذين يعرفون أن نهاية ذلك النظام قد اقتربت ، وأن هذه النهاية في أيديهم وعلى أيديهم .

بدخ المجتمع^(١) الدولي وفخامته على فراش الموت

للمرة الثانية في تاريخها الطويل ، لم تعد الاسكندرية عاصمة للبحر المتوسط . ولا حاجة بنا إلى القول ، إن أحدا لم ينتبه إلى هذا الأمر ، رغم أن الكثير من الإشارات كان من الممكن أن تكشف للناسث الموقف عن هذا التدحور ، أو على الأصح ، عن فقدان المجتمع الدولي فيها لروحه العنوية . إن ذل الروائي الإنجليزي صاحب الرباعية الشهورة عن الاسكندرية ، كان يعيش هناك كما عاش مواطنه فورستر من قبل . ولكنه لم يختلط إلا بعدد من الأجانب المقيمين هناك ، أو بالزوار المؤقتين العابرين . والصورة المحسة التي رسمها للحياة هناك بما فيها من فخامة ، ومن غراميات ، وما يتخللها من الإيمان بالقوى الخفية وإمكان إحصاعها للسيطرة البشرية ، هي صورة أقرب إلى خيال القصص . منب إلى الواقع . إنه يصف المصريين الذين يمثلون أغلبية السكان المصريين في هذه المدينة بأنهم «زنج»

ويتكرر هذا الوصف المذهل في رابعيته مرة بعد مرة . ومع ذلك فإنه يغفل ذكر حقوق المجتمع الرفي الذي يرتاده منهم . في فترة ما بين الحربين ، تمردت جماهير الإسكندرية ضد صديقي . وبعد ذلك بوقت طويل ، في ٤ مارس ١٩٤٦ ، كان عدد الجرحى في مظاهرة واحدة ٣٥٠ جريحا ، وكان عدد القتلى فيها ٣٠ ، منهم اثنان من الإنجليز . كان منظر العلم البريطاني وهو يتخفق فوق فندق أتلانتيك ، ووجود عدد قليل من جنود الشرطة الحربية البريطانيين في كشك في ميدان سعد زغلول ، قد فجر غضب الجماهير . ويروي أحد شهود العيان ما رآه حينئذ ، فيقول - رأيت الشوارع مهجورة تماما ، فقد كان جميع السكان مختفين داخل بيوتهم . واستطعت بكثير من المشقة ، وأنا أمشي ملتصقا بالجدران ، أن اصل محطة السكك الحديدية . وأخذت قطار الساعة الخامسة بعد الظهر إلى القاهرة . ولم يكن في هذا القطار مسافر غيري .

(١) المجتمع الدولي الذي يجمع عددا كبيرا من الأجناس في مصر ، هو ترجمة لكلمة (كوزموبوليتانزم) وترجمتها الحرفية هي (الكونية) .

ولكن هل كان في وسع هذا المجتمع السكندري الأجنبي ، أن يسقط من اعتباره كل المناطق الداخلية للبلاد وجميع سكانها ، الذين يمدونه بثروة من تجارة القطن ؟ لعلمهم كانوا يستطيعون أن يتجاهلوا هؤلاء السكان ، وهم يسلبونهم نصيبهم العادل من قيمة هذا المحصول الثمين ، ولكن الذي لاشك فيه انهم لا يستطيعون ان ينسوهم . إن هؤلاء المضارين المجرمين ، ورجال الصناعة ، وأصحاب الأملاك الذين كانوا يتناولون القهوة او الوسكى في نادى محمد على ، ذلك المكان الذى كان ملتقى الكهول من المجتمع الراقي السكندري ، كانوا يعرفون تمام المعرفة ، من الذين يتوقف عليهم كل شيء في حياتهم . وكان إلغاء المحاكم المختلطة الذى تم في صيف ١٩٤٩ ، قد استعاد السيطرة للقانون العام الموحد على جميع القاطنين على أرض مصر ، بما فيهم هؤلاء السادة . وبمناسبة هذا الإلغاء ، وجد كل قاضى من قضاه المحكمة التى ألغيت نيشانا على مكتبه في الصباح ، هرو نشان النيل . وأقام وزير العدل سادة في الإسكندرية لوداع هؤلاء القضاة . ان هذا الإلغاء للمحاكم المختلطة ، كان نهاية عصر .

كان « دورل » مؤلف الرواية ، يعلم جيدا أن هذه هى النهاية ، لأنه كان يضى على الصورة التى رسمها للإسكندرية نكهة الموت . ولكن الكثيرين من الأجانب ظلوا يعيشون هناك ، وكانوا لا يزالون يعتبرونها مدينتهم . وبينما لم يكن الإيطاليون قد أفلقوا بعد من الإجراءات التى اتخذت ضدهم أثناء الحرب ، كان اليونانيون في حالة طيبة من الازدهار . وكان اساسا على حساب الجالية اليونانية هناك أن تم التصدير بعد ذلك بسنوات قليلة وكان يبدو ان البحر الابيض المتوسط قد جار على هذا الساحل الاقربى إلى الحد الذى جعل هذه المدينة تتجنب شعراء يكتبون بلغات البحر الابيض المتوسط من أمثال شهادى واونجارى والإسكندري الأكثر منهم جميعا كافافى .

كان الأخير قد أمضى السنوات في حياته في الطابق الاول من بناية رمادية تقع على مرمى حجر من شارع النبى دانيال (حيث يقع قبر الإسكندر كما تقول الاسطورة) وكان لهذه البناية نصب من المجد في اوائل القرن بطوايقها الثلاثة وطابقتها الأرضى المرتفع عن سطح الشارع وشرفاتها التى تطل على حدائق المستشفى اليونانى ولكن لم يجل عام ١٩٣٥ إلا وقد هجر معظم الاثرياء اليونانين هذا الحى حيث بنوا لأنفسهم الفيلات الأنيقة التى تطل على حدائق المدينة على بعد حوالى ميل واحد في مساكنهم القديمة

ويقول كتاب (تجربة شخصية) للدكتور هنرى لكاي وزوجته عن مسكن كافافى ماهاى - جت إلى الإسكندرية بعد وفاة كافافى عامين وكان شارع النبى دانيال - الذى تغزوه ضوضاء الترام من الحامسة صباحا إلى وقت متأخر من الليل قد تسلمه الآن صفار التجار . فكتت ترى محلا للمخردوات إلى جوار مكتبة صغيرة ومحلا لبيع السجائر إلى جانب محل لبيع اللعب وكان من النادر أن تذهب سيدات المجتمع الراقى إلى هذا الشارع لشراء مايجتنن إليه حيث كانت فرصة الالتقاء مع إحدى معارفهن ضئيلة .

وفي بعض ساعات النهار كان شارع النبى دانيال يزدحم بالمارة الذين يهرون خلاله دون توقف وكان هؤلاء يأتون من الرمل في طريقهم إلى مباهج مشارب الشاى ومتاجر شارع شريف وفؤاد ودور السينما في وسط البلد .

كانت عيشة أغنياء الإسكندرية سائغة راضية قضى الصيف كانوا ينتقلون إلى فيلاتهم في العجمي حيث كانت الرمال على وجه التناقص - تزرع بأشجار التين - وفي سبدي بشر كان هناك نواب معينون يدعون مليونيرات كل يوم للغذاء . وكان فرغل وعلى أمين يحيى وحافظ عفيفي يستأفون مناقشتهم حول خروف يشوى على النار على طريقة البدو وكان الجميع يضحكون على نكت كامل الشناوى ويكون لذكريات أحد الألفى عن شبابه .

وإذا كان صحيحا كما يقول «هولدر لين» - إن حياة الإنسان نمجا جزئيا على المستوى الشعري وجزئيا على المستوى التجارى كما كان الحال بالنسبة للغالبة العظمى من افراد الجالية الاوربية فلعلنا نستطيع ان نتصور ان هذه المدينة - بالرغم من حصارها في الداخل والخارج بالقوى التي تنادى بالقومية - كانت مع ذلك في تلك الفترة سوقا صاخبة تعج بالمساومات . إنها كانت تفتقر إلى أى نوع من البناء المنسق لأنها كانت تحس بأن قيمها الاقتصادية والعقلانية والاجتماعية كانت كلها مستوردة من الخارج وأنها محكوم عليها بالموت تاريخيا وأنها لن يكون لها مستقبل .

لهذه الأسباب الموضوعية ومن خلال وعى ذى اثر رجعى ، نشعر بأنه كان هناك جو جانئى حول هذه الاعمال التي كانت تمثل نهاية عصر . في الفيلات الفخمة في الرمل ومصطفى باشا المخفية في عمق الخدائق الجميلة لم يكن السكون المخيم على القاعات سوى مرور السفريجى أو حركة التزدواوتيل وهو يخطو في هدوء كالأشباح . وفي الغرف التي كانت تصطف الصور على جدرانها - وبعضها من روائع كبار المصورين - كان طراز الاثاث الباروكى خليطا من طراز لويس الخامس عشر والطراز التركى ، وكانت الكتب في الطبعات الفاخرة . هنا كان الضيوف يتسامرون ويتناقشون في احترام آخر مقامرات الملك في عبارات مثل - إنه رجل في غابة الوسامة فما الذى يتمتع عن هذه المغامرات إن الملكة لاتلد له إلا البنات أو كانوا يتكلمون عن الخيل حيث إن السباق كان الموضوع الوحيد الذى يتركز فيه اهتمام الكثيرين من افراد هذه الطبقة ومنهم الأمير سعيد طوسون ولعل سبب ذلك أنه كان المجال الوحيد الذى يتألق فيه وكان الجميع يلتفتون في حفلات السفارات ويتناقشون في مواعيد الغرام في محل بودرو أوق بار ستروديس .

وكانت هناك قصة يتكرر سماعها عن تقديم أحد رجال الأعمال اللبنانيين إلى دائرة الصفوة من افراد المجتمع الراقى بعد أن حفيت قدماء في الحصول على توصية من إحدى وصفات الملكة .

ورسم أحد المعاصرين صور هذه الوصيفة فقال كانت عجوزا جدا وحين استقبلتني كانت تلف جسدها المنكشش في رداء داكن طويل معقد له حواشى من الاشرطة العريضة والمقودة على شكل القراشات وينطى أهلاء عدد من الشيلان وهى تنكئ على تل من الوسائد وقريبا منها كانت هناك مائدة عليها صور فوتوغرافية في إطاراتها للملك والملكة وبناتها وصور أخرى لأفراد وجماعات من ذوى الشوارب المدبية وهم يتسمون تحت طرايبهم وكانت هذه السيدة هى أكثر ما فى هذه الغرفة المزدهة ضالّة وضعفا وأكبرها عمرا كما كانت السبب الوحيد لوجود هذه الأشياء جميعا وكان رأسها المرتمش المنحنى يوجتبه الغائرتين يحنّى في ثنايا القماش وعقدو اللؤلؤ والشيلان . وفي هذه الكتلة التى ليس لها شكل يعرف

ولا كيف يوصف بما يغطيها من المساحيق وما يترجها من حلقات الشعر الصغيرة التي يختلط فيها الأحمر بالأبيض وتبرز منها الدبابيس كالشوك وما فيها من بقع غريبة من الأحمر القاني على عظام الصدغ والضم وكانت العينان الخاليتان من الرموش بإطار الكحل الذي يحيط بهما تبدو أن في لون أسود غير واضح :

نداء الموت

إن الكثير من هذه التفاصيل ، التي ادين بها لشهود العيان ، كانت تنشر أيضا من يوم ليوم في الصحف . ولقد اقتبست الكثير من هذا المصدر . وصحيفة الوفيات في الجرائد اليومية ، هي ما يعم المؤرخ بوجه خاص . إن الكبرياء الوقور التي تتمثل في عمارة (الفرافة) ، التي تتجمع حول قباب قايتهى ويرفوق ، توحى بالثناء المنشور في الصحف ، الذى كثيرا ما يتخلله صورة القعيد . وهكذا يصبح الموت مناسبة للإعلان عن كرم الأصل والنجاد . عدد عدة دسوق في إعلان وفاته ، من بين أقاربه ، مدير الحدائق في مصلحة السكك الحديدية ، وأربعة محامين ، ومستشارا في مجلس الدولة ، ومدير مصلحة التليفونات والتلغرافات ، وعددا من موظفى البلديات ، وأحد الباشاوات أيضا . إننا نجد تاريخ قرن كامل ، ودراسة كاملة لأشكال فئات المجتمع ، في هذا الإعلان .

كان وجه هدى شعراوي - الذى لم تكن تغطيه إلا غلالة رقيقة شفافة كرمز للحجاب - لا يقل جمالا في يوم موتها ، عما كان أثناء حياتها المناضلة . كان ميلادها عام ١٨٧٩ ، وكانت ابنة سلطان باشا ، ذلك الرئيس لمجلس النواب الذى كانت لديه البراعة الكافية كي يتعد في الوقت المناسب عن حركة عراى ، وأن يضم بذلك الاحتفاظ بثروته ومكانته . ويبدو أن طفله عمر وهدى ، كانا مصرين على التكفير عن المصدر المريب للثروة التي ورثها عن أبيهما ، فأسهم الابن في تبنى مشروعات طلعت حرب ، وأصبحت الابنة بطلا لحرمة مقاومة الاحتلال ، وحرمة المطالبة بحرية المرأة .

في القاهرة ، كانت مدينة الأموات تجاور مدينة الأحياء . لم تكن الرابطة بينها هي مجرد استمرار الطراز العمارى في المدينتين ، أو مجرد الزيارات المعتادة أو الشعائرية فحسب ، بل كانت نوعا من التزاوج أيضا . لم يكن في هذه العلاقة شيء يتسم بالخزن على الإطلاق . بل الحقيقة أن الوعاظ كانوا يبين الحزن والحزن ، يهاجمون الاحتفالات الجنائزية ، ويشيرون ما يصاحب الاجتماعات الأسرية في المقابر من عبث وطيش . ولكن إذا كان الموت يمثل جزءا من السيرة الطبيعية للأشياء ، كما يمثل لإرادة الله ، وإذا كان يسمح للأمر بإظهار ثرائها ، وتقدير وتعدد أقرانها وانسيائها ، إلا أنه كان من الممكن أيضا ، أن يتخذ أشكالا أخرى تتسم بالقيح والبشاعة ، وتثير مشاعر من نوع آخر في قلوب الناس . وإذا كان من المعروف أن عدد الوفيات في مصر يزيد في أشهر الصيف ، إلا أن زيادة هذا العدد في صيف ١٩٤٧ ، كانت قد بلغت حدا يبعث على الأسى .

بعد ثلاثة أو أربعة أيام من عودة النفراش من هيئة الأمم واستقباله بمظاهر الحفاوة كما لو كان منتصرا ، نفشى بصدفه عجيبة وباء الكوليرا في مصر في ٢٤ سبتمبر ١٩٤٧ ، أو على الأقل تسببت أنباء

تتشابه في الصحف في ذلك اليوم . تحدثت أول أنبائه غير المؤكدة ، عن ظهور بعض الحالات في إقليم الشرقية ، وإقليم القليوبية القريب من القاهرة . وفي الخامس والعشرين من الشهر ، كانت الصحف أكثر اسهابا في بياناتها عنه ، وبعد ذلك في اليوم السادس والعشرين والأيام التالية ، كانت البيانات الصحفية بالصورة الفوتوغرافية عن الكوليرا ، غللا الصفحة الأولى يأكملها من كل صحيفة . وغالبا ما كانت هذه البيانات طيلة ذلك الصيف ، تمثل أهم مادة للاخبار ، إلى حد ربما كان ينسم بالمبالغة - ومن يدري ألم يكن الغرض من هذه المبالغة ، هو تحويل اهتمام الناس بعيدا عما يقلق الحكام ؟ يبدو أن هذا الوباء ، الذي يذكرنا بوباء آخر سابق كانت صدفة تزامنه مع بدء الاحتلال تفضي عليه سمة الرمز أيضا ، عام ١٨٨٣ ، كان قد قوبل بجهود جادة . فلقد كرس الأطباء أنفسهم بإخلاص نادر لمقاومته ، وأظهرت وزارة الصحة شيئا من الكفاءة ، التي كان يتخللها بعض حالات الإهمال المذهلة . وضحي الكثيرون من الأطباء الشبان بحياتهم في مواقع العمل . وزارات الكثيرات من سيدات المجتمع الراقى القرى المسابية ، دون أن يتبين عن ذلك مخاطر العدوى . سافرت مارى كجيل مع صاحباتها إلى الصعيد ، ورافقتهن إلى المحطة جماعة تضم بعض الأميرات . واكتسح البلاد كلها نوع من الإجماع المأساوى على مقاومة هذه الكارثة . واشتركت جميع المذاهب الدينية في الصلاة ، وفي ٢٤ أكتوبر ، نشرت الأهرام دعاء ، وضعه كبير وعاط الأزهر . وعبر السياسيون علنا عن اهتمامهم وقلقهم وكان خطاب النحاس في هذه المناسبة يعكس طيبة قلبه وأبونه ، وتلك السذاجة المشهورة التي تمس شغاف القلوب ، والتي كان يستغلها - كما نعلم - أكبر استغلال .

في أكتوبر ، بلغ عدد الحالات الجديدة ٣٦٠ ، وبلغ عدد الوفيات في يوم واحد ١٧٥ . وبحلول نهاية الشهر ، كان عدد الحالات الجديدة في يوم واحد ٨٩٣ ، وللوفيات ٤٧١ . وبينما كان الوباء يسير في طريقه ، كان العنف والفساد يعمان أنحاء البلاد .

في هذا الظرف الخرج بالذات ، قامت معركة كبيرة - تمتد جذورها إلى الماضى البعيد - بين الفلاحين والبدو في منطقة دشنا . كان البدو من عربان الهوارة الذين سيطروا على الصعيد أثناء القرن الثامن عشر ، ثم استقروا بعد ذلك في مواقعهم ، كما يحدث للكثيرين من الرحل . ولكن بعض جماعاتهم كانت لا تزال بدوا أو عربانا ، وكانت العلاقة بينهم وبين الفلاحين متوترة . وقطع مدير قنا إجازته ، وجاء يحاول إجراء صلح بين كبار الفتيين . وكان كلا الطرفين قد تحصن في القرية ، وكانا يبادلان إطلاق النار هل البعد .

وفي آخر الأمر ، تم مصادرة حوالى مائة قطعة من السلاح ، ولكن لم يكن هناك ما يؤكد أن هذه هى القطع المستخدمة . على أى حال ، استطاع المدير في النهاية ، أن يجمع الطرفين في حفل مهيب ، حيث تبادلوا العناق . ونشرت الصحف صورة فوتوغرافية للمشهد ، يظهر فيها صف من الرجال في ألبام القضاة ، وهم يقسمون على العيش في محبة وإخاء إلى آخر العمر .

ولكن ذلك لم يكن إلا شكلا ساذجا من العنف ، وكان يتلوه دائما الوصول إلى حل حاسم بشأنه .

ولكن العنف في المدن كان يختلف عن ذلك شكلا وموضوعا ، إذ كان يشير عددا من المشاكل القانونية إلى جانب المشاكل الواقعية . من كان المذنب ؟ أهو الإرهاب أم السياسي ، أم هو الضحية ؟ لقد توالى حوادث القتل في العاصمة ، حتى لم يعد إنفجار القنابل يدهش أحدا . في ٦ مايو ١٩٤٧ ، انفجرت قنبلة في سينا مترو ، قتلت خمسة من النظارة وجرحت عددا كبيرا . وفي هذه الأثناء كانت السلطات القضائية التي تحقق في مقتل أمين عثمان ، تعمل في جولا يبحث على السكينة وهذو النفس . فقد وصلت المظاهرات إلى قلب جلسة المحكمة . كيف يعجب المرء من ذلك ؟ لقد انهارت الأخلاق ومعدلات السلوك . هل كان القتلى وغدا أم كان بطلا ؟ إن المحاكم التي لم يكن لديها القدرة على تبرئته لم يكن لديها الشجاعة أيضا على إدانته . وكانت روزليوسف قد أجرت معه في السجن لقاء صحفيا .

كان دعاة الأخلاق ساخطين ناغمين . وقال المؤرخ الراقص - إلى وأنا أدبني هذه الجرائم ، بوصفي من المؤمنين بعدم الإنتاج إلى العنف ، لا أرى تفسيراً لهذه الظاهرة التي نفشت ، إلا في أنها دليل على ضعف الحركة الوطنية . فحين تكون البلاد كلها مشتغلة بالحماسة ، لا تكون هناك حاجة إلى استخدام وسائل العنف وإن رجال جيل الراقص ، كانوا لا يزالون يذكرون بالحنين فترة ١٩١٩ تلك الفترة التي ظهرت فيها أول حركة وطنية في أعقاب الحرب الأولى ، والتي كان العنصر الغالب فيها لبعض الوقت - كما كان يبدو - إجماعا حاسيا من جميع طبقات الشعب ، يسيطر عليه المنطق ، ويوجهه مثل أهل لنظام برلماني مرتقب . ولا شك أننا حين ندقق النظر ، فإننا نتعرف على ذلك الحنين وتلك المثالية ، الذين يكونان حكم الراقص على هذه الظروف السائدة . ولكن حقيقة أن هؤلاء الرجال ، الذين كانوا من المناضلين المقاتلين في ثورة ١٩١٩ قد أدركوا أن هناك اختلافا كبيرا بين مصر الحديثة ، ومصر كما كانت في أيامهم ، كان يكشف عن أن تغييرا جذريا قد حدث فعلا . يستمر الراقص في تعليقه ، فيقول شاهدت الحركة الوطنية بعد الحرب الثانية ، تدهورا في تلك الروح التي دمغت ثورة ١٩١٩ بطابعها - فلقد فقدت ثقتها بنفسها ، واتسمت تصرفاتها بالانفجار إلى المهارة ، وأصبحت قاصرة على جماعة صغيرة من الشبان الذين فقدوا حماسة التوجيه الرشيد الذي لا بد منه لكل حركة وطنية . . إن هذا الرجل الذي يسمى إلى جيل سابق ، لا يدرك تمام الإدراك ، طبيعة القوى الجديدة الصاعدة . وعلى أي حال ، فإن النتيجة التي وصل إليها ، هي مزيج من عناصر الحق وعناصر الباطل . إن الحقيقة ، هي أن البلاد كانت تهرب من سيطرة معلمها . فقد كان يبدو أن جيلا بأسره قد أخفق . أو - على أي حال - فإن خدمته لم تعد من العظيم بحيث تبرز ما حصل عليه من المزايا . . .

الفقر والرعب والضالة المنشودة

حين نفكر في مصر ، فإننا نفكر في تربتنا - «أرض الأرض» التي كان يستحضرها أبو شادي في أشعاره بصورة مؤثرة . إننا نتعرف في صروحها الخالدة ، ونصبها الأثرية الصلبة ، وكذلك في بنية أبنائها القوية ، على تلك الطفلة العميقة ، التي هي خليط من طمس النيل والرمال ، التي تغذي نباتاتها المزدهرة ومع ذلك ، فإن المجتمع يفرض قيوده على هذا النقاء الغزير . يقال إن علم الهندسة قد ولد في مصر هذه الكلمة المركبة (جيومتري) المنقبة من اللغة الإغريقية ، معناها الحرق «قياس الأرض» . ومن هذا المعنى الأصل ، يمكننا إدراك ذلك التنافس الأساسي بين ذلك السخاء الدائم الحضور وتلك الحياة الأهلية ، وبين النموذج الذي يفرضه الأنانية والتجريد على الأرض إن المساحة التفصيلية المعروفة من قديم الزمان في البلاد ، والتي أجريت مرتين تحت الاحتلال البريطاني ، لم تكن عملية طبوغرافية ، بقدر ما كانت عملية ضريبية . على طول تاريخ مصر ، منذ الماضي السحيق ، كان كل مجهود يبذل في التفصيل الدقيق ، أو الصياغة أو الاستغلال ، يعنى قيوداً جديداً على حيويتها الأساسية . هنا كما في كل مكان آخر ، كانت اللهجة - لغة الكلام العادية والمعيشة اليومية - تستجيب بالضرورة نوعاً من الاختزال . ولكن كان ذلك بقدر أكبر هنا عما كان في أي مكان آخر ، وقد تقاضت تلك الظاهرة بشكل خطير ، منذ فصل الاحتلال الأشياء عن رموزها . ليس لأن مستلزمات الحياة الحديثة وممارستها . قد فرضت على الناس أن يقللوا النماذج الأجنبية فحسب ، بل كذلك لأن التمزق الذي أجرى على دلالات الكلمات وتطورها ، كان قد ازداد حدة بسبب الطبيعة الأحادية للغة النظام الاقتصادي ، المؤسس على رأسمالية التوسع في تجارة القطن . إن هذا الانقلاب في دنيا المعاني والأساء ، هو الذي يجب أن نضعه نصب أعيننا ، إذا كنا نأمل أن ننظم تاريخ الجماعات ، والوظائف الجماعية والقرية ، التي زاد ضجيجها واحتياجها إلى حد كبير في مصر ، منذ نهاية الحرب الثانية .

الفلاحون أو المذبذبون في الأرض

كان كل ما يجري على المجتمع من تغيير ، يقاس بأثره على تلك الكتلة المتضامنة الكثيفة في القاعدة . فعل قدر التفاعل مع هذه القاعدة ، كانت تقدر الأهمية النسبية للفرد أو الشلة - للمعضو الرجعي من الطبقة ذات النفوذ أو البروليتاري الثائر - لمعضو الإخوان المسلمين ، أو العقلا أو الضابط الثمرد ، للجماعات التي تتكون أو تنحل - لمن يفرض شخصيته أو يمتزج إلى عالم التجهيل . كانت هذه القاعدة هي عالم الفلاحين . كما كانت أيضا موضوعا رئيسيا للمبلاغة منذ وقت طويل . لقد أوحى بالكثير من القصص ، والأشعار ، والجدل العاطفي ، والمحطات الانتخابية . والحق إنها ظلت رغم ذلك «المجهول العظيم» . اقرأ مثلا ، المقال عن الفلاح في قاموس العادات لأحمد أمين . وهناك أدلة أخرى ، أكثر إلغانا للنظر . ولعل من المناسب أن نقبس بضع صور من عمل معاصر ، هو كتاب «المذبذبون في الأرض» لطف حسين .

كان هناك طفلان يلعبان على كومة من المخلفات في ركن أحد بيوت القرية . وكان أحدهما غنيا والآخر فقيرا . أحضر الطفل الفقير باقة من الزهور البرية أعطاها للطفل الغني ، دون أن ينس بكلمة . كان يود لو أنه دعي للمشاركة في الحصول على نصيب من بقايا الوليمة التي يجري إعدادها في بيت الأسرة الغنية . فقد كانت هذه الأسرة تستعد في ذلك اليوم لاستقبال ضيف من أولياء الله الصالحين ، وكانت رائحة الوليمة وجيلة الاستعداد لها ، قد شدا إليها كل حواس وتفكير الطفل الفقير . ولكن القدر لم يجهل هذا الصغير التمس فقد دمه القطار وهو يعبر أحد تلك المزلقات التي تنتشر في الريف . قال الناس - لقد أكله القطار . وكان هذا هو كل شيء فلم يكن لهذا الطفل شخصية مستقلة ينفرد بها ، بل كان يمثل مصر كلها وحين أشير إلى صلاح ، فإن أشير إليك . فهناك ألف بل ملايين من صلاح في مصر . وتلمس من خلال هذه القصة ، تلك الفكرة المسيطرة عن التعدد والتضاعف ، اللذين لم يكن في وسع أي فنان من تلك الفترة أن يتجنبها . ثم يأتي بعد ذلك الاستنتاج الحتمي - هل تملك مصر اليوم أي أداة سياسية فعالة ، تستطيع بها أن تحقق الإصلاح ؟ إنني لن أجيب على هذا السؤال ، فالجواب واضح . والكثيرون في طول البلاد وعرضها ، يسألون الآن هذا السؤال علنا .

إن الصورة التي يرسلها هذا الكاتب الكبير ، صورة قائمة - إن مصر لا تفقد دمه فحسب ، بل تفقد أيضا أبناءها وبناها اللذين لا يحسون بذلك ، أو إذا كانوا يحسون به فإنهم لا يبالون إنه يتوسع بالضرورة في هذه الفكرة ، ولكنه يصرح بها من القلب ، ولحسن يأنه قد نجح في اشراك معه في الأسى الصافي .

إنه يصور ضحايًا آخرين - الموظف الصغير ، الذي هو «قبر يتحرك» ولكنه قبر طلي بالطلاء الأبيض ، والجامعي البطل ، وموظف البريد الذي يكاد يموت جوعا ، ولكنه يعول أسرة كبيرة وصياد السمك الذي يصيده وهو يسير عند الشفق على شاطئ النهر والظلام المحتشد يزيد من تعاسه وإنه هادي النفس في أعماقه تعبر إلى شفتيه فجاء ابتسامة مرهقة تحاول أن تعبر عن استسلامه لمصيره ولكنها

لاكتشف الا عن كآبته التي يتخلف فيها قيس ضعيف من الأمل . ثم هذه اللعنة التي تمس شغاف القلب لقد تسرب ظلام الليل إلى روحه وأصبح إحساساً كله سواد في سواد لا يتخلله شعاع واحد من النور . إنه يدلج في عتمة الليل دون خوف . إذ إن كل ماقى داخله قد استحال إلى خوف . إن التعاسة حين تصبح واقعا ملموسا تحدر الإدراك إلى الحد الذي يجعله يتدمج ويلذوب في الواقع الذي يحيط به وهو يتبع يستوجب الحداد . ونجد هنا أيضا صورة لامرأة عجوز تعيش في قرية متخلفة في أعماق الصعيد إنها تسير متحنية إلى تصفيق لقد حاولت أن تنصب قامتها ولكنها عجزت ، ولذلك انحنت مرة أخرى إلى الأمام وكأنها قد أجبرت على التثبيت بالأرض .

الأرض هي تلك الطبقة الصفراء التي يصعب الخروج منها والتي غالبا ما يحملها عليها الاجتماع إذ أنهم يبدأون تحليهم على مستوى أهل كثيرا . كانت مصر في تلك الفترة لا تزال محرومة من الطرق وعلى الأخص الطرق الزراعية . كانت السيارات لا تستطيع السير إلا على عدد محدود جدا من الطرق الرئيسية وغالبا ما كانت عواصم الأقاليم تبعد ساعات أو أياما عن الأرض الداخلية التابعة لها ، إذ كان المشي على الأقدام أو ركوب الفرس أو الحمير هو طريقة الوصول إليها . ولذلك كانت البلاد أوسع كثيرا مما هي الآن من الناحية الاجتماعية . من هذه الأرض التي لم تستكشف بعد والمحصنة ضد غزو الغريب ، كان ينبثق كل شيء سواء أكان أغلبية في الانتخابات أو ثروة من محصول القطن .

كانت البيانات الديمغرافية كذلك التي تكشف عن ازدياد معدل النمو للسكان قد أصبحت شيئا مألوفا ، ولكن هذه الظاهرة كانت غير واضحة المعنى ، فلقد كانت هذه الزيادة في عدد السكان تعكس في ناحيتها الإيجابية رد الفعل المعاكس للاستعمار الذي كان تعديبه على البلاد كذا في الأساس وكانت تعكس في ناحيتها السلبية تضائل نصيب الفرد من مصادر الثروة المتاحة . وعلى هذه الناحية السلبية وضع النقاد المعاصرون كل تأكيدهم الذي لعله كان يتسم بالمبالغة ، فكانوا يجمعون هذا العامل الديموغرافي المسئولة الكاملة في إفقار أهل البلاد في حين أنه قد يكون له أسباب أخرى .

وحقيقة أخرى مسلم بها . كانت عدم العدالة في تقسيم الأرض بين الأغنياء والفقراء وهي حقيقة ثابتة لا يقلل من شأنها انتشار العلم بها على مدى نصف قرن ، كان لا مناص من الإسراع بذلك الاتجاه الثاني في ملكية الأرض نحو التركيز والتفتيت . كان الملاك الكبار (فوق ٥٠ فداناً) يملكون ثلث المساحة المزروعة بينما كانت نسبة عددهم إلى سكان القطر لا تتجاوز ٤ ٪ أي أربعة في الألف وكان الثلث الثاني من الأرض مملوكا لصغار الملاك وأواسطهم (من ٥ - ٥٠ فداناً) وكان عدد هؤلاء قد ظل ثابتا إلا أن نسبهم إلى العدد الكلي للسكان قد نقصت من ٤ ٪ إلى ١٥ ٪ . أما الثلث الأخير فقد كان يملكه أولئك الذين تقل ملكيتهم عن خمسة أفدنة ، ولقد زاد عدد هؤلاء الفلاحين المساكين إلى حد خفيف فقد زافوا من ٧٦١ ٠٠٠ شخص إلى ١٢١ ٠٠٠ شخص بينما نقص متوسط نصيب الفرد منهم من ٨٥ ١ فداناً إلى ٨ فداناً وكان هناك كذلك عدد هائل يبلغ حوالي مليون ونصف مليون فرد يملكون قطعاً صغيرة تقل مساحتها عن نصف فدان بحيث لم تعد الأرض تمثل بالنسبة إليهم وسيلة يعتمد عليها في الإنتاج .

لو أن هؤلاء الخبراء الذين أمدونا بهذه الأرقام كانوا مؤرخين لشيئوا أيضا التغيير الكيفي الذي حدث في المجتمع على مدى الأعوام المائة الماضية ، لقد وقعت صدمة الاستغلال الرأسمالي الأولى على مجتمع منظم عميق الجذور ، وإن كان فقيرا ، ولكن العالم الذي تحكمه الرأسمالية الآن كان قد نغشت ، فعل كلا الجانبين في تسلسل الملكية الزراعية ، كان ذلك التغيير الذي بدأ بلغت النظر منذ عشرين عاما قد أصبح واضح المعالم الآن ، لقد فقدت الزراعة اتصالها بالواقع فقد كان كبار ملاك الأراضي بعد خضوعهم لمخاطر تجارة المصادر يبدون الجزء الأكبر من دخلهم على حياة الترف أو يجمدون في بناء العمارات الضخمة التكاليف مستخدمين ذلك رمزا لعلو مكانتهم الاجتماعية أكثر منه مصدرا لتأمين وضعهم الاقتصادي . أما الفقراء في محاولتهم اليائسة للاحتفاظ بالأرض فقد وجدوا أنفسهم قابضين على تراب لا جدوى فيه وهم يدفعون إيجارا أكبر من قيمة إيجار الأرض إلى جانب أن الاستثمار في الزراعة قد ظل ضميما وكان الأرض ذاتها في تناقص واضح ، فقد فقدت طبيعتها المادية فاذا أخذ المرء في الاعتبار أن الأرض تمثل نصف الدخل القومي بالإضافة إلى أثرها في المجتمع ، وإلى قيمتها الوراثية ، فإنه يستطيع حينذاك أن يدرك مدى الشر الذي أصاب الأرض والاقتصاد والمجتمع ، وبالطبع فإن من المحتمل أن تكون بعض الثروات القروية قد صمدت بل ثمت وتضاعفت وأن تكون هناك قلة قليلة من الصفوة قد حصلت على نصيب من الفائض التكنولوجي ، وأن يكون الوعي التاريخي للأمة قد أحرز بعض التقدم من خلال إغفائه أكثر مما أحرز من خلال نجاحه ، ومن خلال حاجاته الملحة ، أكثر مما أحرز من خلال مكاسبه . ولكن ذلك التفتت المشووم في الكتل الجماهيرية وذلك الفساد الذي دب في المؤسسات الجماعية وذلك التدمير للأعمى والعادات والمؤسسات الريفية يجعل النتيجة سلبية والرصيد في حساب هذه المتغيرات مدينا .

كانت الجماهير تعاني من عجز قدرتها الشرائية من الوفاء بحاجتها من سلع الاستهلاك وكان يزيد من حدة الإحساس بهذا العجز ماتراء من تفاوت كبير في مستوى المعيشة بين طبقات المجتمع . فسواء كان الاستهلاك مما يقدر بعدد السرعات أو بوزن الغلال أو بعدد الأمتار من نسيج القطن فإن نصيب الفرد من هذه السلع المختلفة قد ظل ثابتا على حالته على مدى جيل كامل . لقد قدر الاقتصاديون أن مصر جمعت حوالي ٤٠٠٠ مليون جنيه أثناء الأعوام الخمسين الماضية ، فماذا فعلت بهذا المبلغ ؟ قدرت ثروتها الكلية بمبلغ ٥٠٠٠ مليون جنيه مصري ، وكان دخلها السنوي من رأسمالها يقدر بنسبة غاية في الضآلة هي ١٥٪ مما جعل نصيب الفرد يمثل رقما منخفضا إلى حد يدعو للرتاء . ثم أن الثقة في الاقتصاد كانت قد تبخرت ونشأ عن ذلك نقص في قيمة الودائع في بنك الادخار من ٣٣٧ مليون جنيه في عام ١٩٤٦ ، إلى ٢٨١ مليون جنيه في عام ١٩٥٢ . كما نقص عدد الشركات المحدودة ، وكذلك قيمة رأسمالها فعل مدى ست سنوات انخفضت قيمة الأسهم بمقدار ٤٠٪ .

إن رجل الاقتصاد الذي أمعن بكثير من هذه البيانات التي تدعو إلى الأسى ، كان قد توصل إلى نتيجة أنه بعد فترة من النمو النسبي من ١٨٩٨ إلى ١٩١٣ ، انتكست مصر أكثر مما تقدمت فالرقم الحقيقي للدخل القومي في عام ١٩٥٢ ، كان يمثل ٧٠٪ فقط من قيمة الدخل القومي في عام ١٩١٣ ،

واللوم في هذا الركود - الذي يناقض المنطق والذي يكاد أن يبلغ حد التدهور والذي كانت آثاره تظهر جليا في الحياة اليومية - كانت مسئولية رأي الشعب صراحة أو ضمنا تقع على رأس السلطات الحاكمة ولكن أية سلطات ؟ إن الكثير من هذا الغضب العام لم يستطع أن يجد لنفسه صورة للتعبير ولكنه اتبع بدلا من ذلك خط الأحزاب القديمة ، أو اتخذ طريقة النقد الذاتي . إن خطوات الموقف - وكذلك الفرص التي كانت تتيحها هذه الخطورة لأولئك الذين يعرفون كيف يستغلون جميع المواقف أو يحولونها أو يروغون منها - كانت تكمن في ذلك التبدد لغضب الشعب .

فئات جديدة

كان واقع الإيمان في مصر ، يضارع في الأهمية واقع الحياة في الريف ، من حيث كونه ركيزة أساسية في بناء المجتمع ، وبالرغم من وجود بعض الأقليات المسيحية التي لها اعتبارها والتي تقيم أساسا في الريف فإن الإسلام بتقاليدته المترتبة من جيل إلى جيل كان يمثل واقعا أساسيا يعبر عن نفسه في تلك الأعداد الهائلة من الأضرحة المغلقة في كل مكان والتي تمثل ذروتها في الجامع الأزهر . ولكن هذا الإسلام التقليدي كان يتمثل في الثقافة العامة وفي طرق السلوك وفي موقف الإنسان العصري إزاء الحياة أكثر مما يتمثل في العقيدة أو في الالتزام بتأدية الشعائر التي كانت قد أخذت تنجس إلى النقاء والبعد عن الصرامة وكعالم الريف كان عالم الإيمان يمثل ذلك التأكيد القوي على ترك الأمور كما هي وهو المبدأ الذي كانت تنبع منه كل الأفكار وكل الأفعال أو على الأقل الذي كان يجب أن يؤخذ دائما في الاعتبار . وكان هذا المبدأ هو مكن الإغراء والتفوذ للذين تحظى بهم التجمعات الرأسية وأشكال الاتحاد المختلفة التي تعد بحماية الفرد والجماعة من التمزق ومن الفرقة الذين ينتهجها التحديث . وبالرغم من أن الشعائر قد أصبحت مهددة وأن صور الولاء التقليدي قد اضطربت وأصبحت موضعاً للرئيس في بعض الأحيان وبالرغم من أن النظام الأبوي قد فقد قوته وأن العلاقات بين المدينة والقرية وبين الأرض والعمالة وعقل الإنسان قد توترت وبالرغم من أن معنى العقيدة ذاتها قد تغير - بالرغم من كل هذا ، فقد ظل النظام القديم صامداً في قطاعات كبيرة من البلاد والمجتمع وفي السكولوجيا المصرية . ولكنه صحيح أيضا أن هذه الوحدة في الفكر والإحساس التي كان يمثلها ذلك النظام الذي يبلغ عمره أكثر من ألف عام ، لم تعد قادرة على السيطرة على اللغة ولا على ما يوجه إليها من نقد . بل لم يعد من الممكن إيجاد صيغة لتوصيفها إلا في صورة جرى عليها القلم بالحدف والتشذيب ، ورغم ذلك فقد ظلت هذه الوحدة تمثل مادة التعبير التي تحدثت وسادها .

كان التعليم الديني ينقد بشدة تلك التعبيرات التي لم تكن حتى ذلك الوقت مؤسسة على أي قاعدة مريضة من الأيدولوجيات الشعبية وكان يمزو تدهور العادات القديمة واضطراب الحياة في ذلك الزمان إلى فقدان الإيمان . وكان هذا وضعاً كلاسياً ، ولكنه كان مقروناً في حالة الإخوان المسلمين بالسطامع الدينية .

كانت قوة الإخوان المسلمين تكمن في رجوعهم إلى منابع الإحساس الاجتماعي في مصر الذي تمتد جذوره عميقة في تربة الإسلام ، وقد نجحوا في استعادة الوعي على توكيد الشخصية الجماعية التي كانت قد اهتزت ضمناً من جراء التطورات التي حدثت في القرن الماضي كما قدموا إدراكاً للاستمرار متسبياً بالكبرياء في مواجهة تلك الأيدولوجيات التي لم تكن تتورع عن إبداء رأيها الصريح بأن الدين لم يعد إلا مجرد بقاء بالقصور الذاتي لشيء فقد مبررات وجوده بل أصبح عبثاً وعائفاً . وهذا السبب حفقت دعائهم نجاحاً منقطع النظير ، فلقد عيأت عامة الناس حول فكرتهم وأبقت فيهم الأمل ، وقد بلغ نجاحهم - كما جاء في كتاب الدكتور أحمد الشرباصي - (مذكرات واعظ أسير) - إلى حد أن فتوة السبئية الذي استطاع الإخوان أن يحولوه عن طريق الشر ، بعد أن كان قد ملأ الأحياء المحيطة به بالرعب قد استطاع أن يبدى زملاءه المجرمين في السجن إلى طريق الخير والتمسك بأوامر الدين ونواحيه . أدرك الإخوان المسلمون مدى توق جماهير المسلمين إلى القوة ، وأنه لا يزال لديهم العزم على بذل كل الجهود لتحقيق هذا الأمل ولكن لعلهم - دون أن تأخذهم الريبة في ذلك - كانوا قد نبذوا هذا الاستمرار الذي ادعوا أنهم يحملون رسالته حيث إن المنهج الذي اختاروه لتحقيق هذا الهدف في السعي وإلغاء مناهج الغرب ، كان يتبع منهج الغرب فعين سلحوهم أنفسهم بسحر الرموز التي استخدموها ، واستنكروا بحق كل ما هو غير أصيل ، فإنهم كانوا بالرغم من ذلك يستمدون وحيهم من أيدولوجيا مصطنعة ، وكانت قوة إقناعهم مؤسسة على عدم الإدراك ولكنهم استخدموا عبارات بارزة غير قابلة للنسيان في إدانة ردائل المجتمع الملعوسه مثل عبارة (جراثيم العفن الخلقى) و(تسقط مادية الغرب) إن معظم الضرر في رأيهم - قد جاء من التبديد المستمر للعقيدة المستقرة في الدولة . فهل كان الشرق الأوسط قد ضل طريقه الصحيح طول القرن الماضي ؟ .

في معنى مضاد تماماً لعنى الإخوان المسلمين أكد الشيوعيون أن الشرق الأوسط قد أخطأ طريقه فعلاً - أو بالأحرى أنه قد ضل . كان انتشار الشيوعيين بين المذاهب النافسة وتجنيدهم في أغلب الأحيان من الجماعات التي تمثل الأقليات ، إلى جانب عدم إحاطتهم الكافية بخصائص مصر المميزة والتقليدية ، قد وضعهم في وضع غير موات بالمقارنة إلى الإخوان المسلمين أو حتى بالوفد . ولكن لا المنير العظيم الأثر الذي منحه الإسلام للإخوان ، ولا الأغلبية الساحقة التي يملكها الوفد ، قد وقفا عائقاً في طريق تقدمهم - ذلك لأنهم كانوا يستمدون قوتهم من كفاءة كوادرهم . ومن حسن استخدامهم لأداة التحليل الفعالة ، كانوا وحدهم الذين يقدمون للمحروم والغاضب تفسيراً وخطاً . ولم يعد من الممكن الآن وصفهم بأنهم من أنصار الإياحية ، كما حدث قبل ذلك في العشرينات . وفي عملية الاستقطاب التي كانت تشكل في الحياة المصرية ، كانوا يملكون اليسار المتطرف ، المضاد لليمين المتطرف الذي يتمثل في الإخوان المسلمين ولاشك أن تحالفهم مع الجناح اليساري للوفد الذي كان يمتاز بنشاطه الكبير داخل الجامعة ، كان مستولاً عن العمل المشترك بين الطلبة والعمال الذي تم عام ١٩٤٧ . ولعل ذلك كان أول تطبيق عمل للمصطلح الطبقي يجعل سمات التخطيط إلى حد ما . إنه موضوع مهم حيث إنه حتى في يومنا هذا يحاول بعض الكتاب أن يتابعوا تاريخ مصر المعاصر كله من خلال الطبقات الاجتماعية كأساس لعلهم وإن كانوا يختلفون على المواضع التي يضعون عليها توكيدهم .

يخصص كتاب حسين خلاف (التجديد) فصلا طويلا لهذه الطبقات ولكن ما يقوله عنها يمكن أن ينطبق بدقة أكثر على الفئات الاجتماعية (إنه يميز مثلا) فئة على قمة المجتمع تحس بالاطمئنان على ما تملكه من حقوق ، ثم تمارس هذه الحقوق ، دون أي وعي بما يجب أن يقابلها من واجبات . كان غياب كبار الملاك عن أراضيهم ، هو الصفة الغالبة . وكانوا يدعون دعوهم الكبيرة على حياة البلدخ والرفاهية ، وعلى السفر إلى البلاد الأجنبية وشراء سلع الترف فكانت هذه الشروة تتبخر أو تتجمد في العمارات الفاخرة ، دون أن تؤدي الخدمة المطلوبة منها للاقتصاد القومي . وإلى هذا يجب أن نضيف تبني هذه الفئة للمظاهر الغربية في اللباس ، واللغة والعادات . إن هذه الحقائق والسمات العديدة ، كانت تعمق الصدع بين مستويات المجتمع المختلفة ، وتقلب الموازين في الشخصية الجماعية .

وكان القطاع في المستوى المتوسط - والطبقة المتوسطة في تصنيف حسين خلاف ، يشمل صغار الموظفين وأحيان القرى . ولكن هذين الفئتين كانتا مختلفتان أشد الاختلاف في الروح والعادات . ثم هل يمكن وضع المهن الحرة ضمن هذا القطاع أو الطبقة ؟ إن هذه المهن تجمع بين المحامي القلنس الذي لا يكاد يعثر على من يوكله في قضية ما وبين الجراح الكبير الذي يملك مستشفى الخاصة .

بعد إيداء هذه التحفظات ، يمكننا أن نؤيد آراء الدكتور خلاف في وأن هذه الطبقة تنحج إلى المحافظة على القديم في سلوكها ، ولكنها تتميز بالرغبة في التعليم ، وبالنشاط والميل إلى الادخار وكذلك بالتبني التدريجي للأوضاع الحديثة وطريقة الحياة العصرية . والحق أن هذا - القطاع الاجتماعي ، كان يسعى حثيثا وراء «التغريب» ولكن ذلك لا يعنى بأي حال ، بأنه كان يقبل على مجموعة القيم الغربية في بيته دون تميز .

• أما عن القطاع الأدنى في المستويات الاجتماعية ، فالفروض أنه يضم الفلاحين الذين لا يملكون أرضا (صغار المستأجرين) والعمال الزراعيين ، وعمال الصناعة . ولكن هناك فروقا كبيرة بين هذه الجماعات . فحتى لو اقتصرنا على مستوى الأجور وحده ، لوجدنا أن أجر عامل الصناعة ، يبلغ ثلاثة أضعاف أجر عامل الزراعة على الأقل .

وعلى أي حال ، فإن هذه المعايير غير كافية في تحديد الفروق بين هذه الجماعات . إذ إن هناك معايير أخرى ، لا تقل عن الأولى قوة ، تنتمي إلى النمطية . فالحقيقة أنه ، إذا كان هذا المجتمع بأكمله ، قد اكتسح إلى الأمام ، على ظهر موجة عالية من التغيير ، إلا أنه في نفس الوقت ، كان يتعرض لعملية أخرى من التنوع المتزايد . ثم أنه من الممكن أن نميز بين الأفراد والجماعات ، من خلال رد الفعل الذي يظهر عليهم إزاء هذا التغيير ذاته . فلقد تمصت وجوه الخلاف بين القرية والمدينة نتيجة لهذا التغيير . وكان التصنيع أشد أثرا من المنهج الحرفي القديم ، في تقسيم المجتمع إلى فئات مختلفة ، حيث إنه يميز بين رجال الصناعة والتفنيين ، والموظفين ذوي الباقة البيضاء ، والعمال اليدويين . وتأثرت طبيعة هذه الجماعات المختلفة أكثر من ذلك بعوامل أخرى ، تتعلق بالخصائص المميزة لهذه البلاد ، وبطبيعة المرحلة التي تمر بها .

بعد أن سجلنا التقدم الذى تم فى واقع البلاد ، والصيغ المتعاقبة لتعريفه ، من فترة إلى الفترة التى تليها ، فقد وجب أن نسأل أنفسنا - أية صورة عامة يمكن أن نخرج بها من كل ذلك ؟

إن هناك حقيقتين ، يجب التأكيد عليهما . أثناء نصف القرن الماضى على الأقل ، وفى طريق مواز مع الفصل بين الوظائف فى التصنيع ، وفى تزامن والتقاء معه فى بعض التواحي نشأ عامل آخر ، من طبيعته أن يزيد من قوة أواصر الوحدة ، فى مواجهة التقسيم فى العمل الإجماعى ، وأن يدفع إلى الحركة فى مواجهة جمود التقاليد . فالطلعات الوطنية ، وإن كانت تخضع لتقلبات الأحداث ، وولاء الأفراد والجماعات الذى لا ضمان لثباته على حالة واحدة دون تغيير ، إلا أنها - رغم ذلك - كانت تفرض على المجتمع التزاما أخلاقيا ، وصورة للسلوك يقبلها الجميع . إن عملية التخلص من ربكة الاستعمار ، كانت تقروض كل فرد ، ووعيها الاجتماعى . وكان هذا العامل ، هو الذى يرسم الخطوط العريضة للمواصفات والمعايير - فى الناحية النظرية ، وكذلك فى الناحية العملية ، كما تمارس فى دنيا الواقع .

وكذلك فى ترابط العلاقات المتبادلة ، تنوعت أشكال الاقتصاد فى مسيرة تقدمه إلى الأمام وتحولت إلى مستويات طبقية تسم بالتحديث على قدر يزيد أو ينقص ، وخصصت لها وظائف ومستويات محددة .

وهكذا كان التركيب الداخلى لمصر ، يزداد اقترابا إلى التلاقي فى خط واحد مع التطورات العالمية السائدة . وفى بلد كمصر ، إذا كانت نقطة الابتداء ، هى الوحدة داخل مجتمع دينى ، فإن التنوع الذى تم فى النهاية ، كان يتبع نموذج البدائل ، الذى يقدمه العالم الخارجى .

فى نهاية الأمر يمكننا أن نشاهد تاريخ التخلص من الاستعمار ، فى صورة إخضاع آخر من نوع جديد ، هو إخضاع خصائص البلاد المميزة ، من خلال اتصالها بالعالم ، واتصال العالم بها . وإذا كنا نملك الحق الآن بشكل متزايد ، فى أن نتحدث عن وجود بورجوازية مصرية . فلنا نفعل ذلك بسبب إتباعنا للمنهج الأصيل للمواصفات الدولية ، أكثر مما نفعل بسبب التشكل (المورفولوجيا) الطبقي المحلى وحده .

وبطريقة متشابهة يمكننا التعرف على روابط دولية كثيرة ، فى الجماعتين الأخريين اللتين تظهران فى شكل بارز الآن ، فى تباين واضح مع البورجوازية ، واللتين استطاعتا فى تكرار متزايد ، أن تكونا جبهة متحدة ضدها ، وهما جماعتا المثقفين (الانتلجنسيا) والعمال .

المعذبون الآخرون - العمال

فى هذه الفترة ، وعلى مدى السنوات العشر السابقة ، يبدو أن اتجاهات العمال ووعيهم كان يعكس اليوم التدرجى إلى الوجود ، لا لجماعة أو قطاع اجتماعى محسوب ، بل لطبقة مكتملة فى حالة الإعداد للتبعية .

ظل العمال لأمد طويل ، يعتبرون فى تقدير الأحزاب السياسية ، مجرد مورد جانبى ، يمكن استخدامه وإيماله حسب الإزادة والظروف . ولكن الزمن الآن كان قد تجاوز المرحلة التى كان يقوم عبد

الرحمن فهمي فيها ، بإتشاء الخلايا في حركة النقابات الوليدة ، من أجل تأييد زغلول . فلقد نبذت حركة العمال - التي شحنت بإمكانات من القوة ، أكبر مما تستطيع الأحزاب التعبير عنها - مثل هذه الأشكال ، بمجرد التأكد من عدم جدواها ، أو من الارتياح في مقاصدها . ولكن التحقيق الذي يجرى من الداخل ، هو وحده الكفيل بأن يكشف لنا تفاصيل التطور الذي حدث فيها ، وعن التفاعل الذي يدغغ الخيال ، لا بين عمال الصناعة وبين أشكال الإدارة المختلفة ، بل بين الظروف الواقعية لهذه الطبقة ، وبين الإجراءات التي تحيط بالمناهج الفكرية المتنافسة ، كالإسلام والماركسية مثلا .

كانت القوانين التي أصدرها الوفد عام ١٩٤٢ ، قد أتاحَت لنقابات العمال أن تتطور على ظهر الأرض في وضوح النهار . ولكن اضطهاد صدقي لها ، أنقص عدد أعضائها من ٩٥٠,٠٠٠ في عام ١٩٤٢ ، إلى ٧٨٠٠ في عام ١٩٤٨ . ولكن الذين هبوا أنفسهم للنضال منهم بالطبع ، هنا كما في أي مجال آخر ، لم يكونوا إلا مجرد نواة صغيرة ، داخل أعداد الكثرة من المتعاطفين والمترددين واللامبالين ، وإن كانت قوة هذه النواة ، قد فاقت كل التقديرات التي يمكن أن يتوقعها الانسان من عددهم .

أصبح هذا واضحا في بكور عام ١٩٤٧ . ففي يناير من ذلك العام ، بدأت الصورة تكتمل ، لحركة تمرد كبيرة في مصانع المحلة ، فبالرغم مما تضمنته تقارير حافظ عفيفي رئيس مجلس إدارة بنك مصر ، من بشارات الخير للعاملين في هذه المصانع ، انتشرت إشاعة قوية ، عن عزم إدارة الشركة ، على تسريح ٢٥٠ من موظفيها الكتابيين ، و ٣٠٠٠ من عمالها . ولم يصدق العمال والموظفون الإدارة ، حين سارعت بنفي هذه الإشاعة . وتكهروا الجور . فاحتفل العمال باستقبال مندوب للعمال اسمه يوسف مدرك ، أشتهر بأرائه التقدمية ، وكان قد وصل لتوه إلى الوطن ، بعد حضوره مؤتمرا دوليا للعمال عقد في براج . ثم اجتمعوا وأصدروا بعض القرارات العنيفة ، كتوزيع الأعلام الحمراء ، واختيار بعض الشعارات المثيرة للهتاف بها في مظاهرةاتهم ، وتشجيع الإضراب في المناطق الصناعية المهمة ، مثل المحلة الكبرى وشبرا الخيمة . أو على الأقل هذا هو ما ذكرته بعض الصحف .

وفي الثالث من سبتمبر ١٩٤٧ ، حدث الإضراب فعلا . ففي الوقت الذي حضرت فيه دورية الصباح لأخذ نوتيتها في العمل في مصانع المحلة ، اختلط المحرضون بجمهور العمال ، وأبدوا سخطهم الشديد على لائحة مكافآت العمال ، التي كانت قد نشرت لتوها . وكانت النتيجة أن ثار غضب العمال . وبدأوا يتفون بسقوط الرؤساء وسقوط قادة اتحاد العمال . والحقيقة أن مظهر الاتحاد الرسمي للعمال ، كان يدعو إلى الإشتاق في هذه المناسبة . وسارعت شرطة المركز إلى مكان التجمهر ولكنها ابرزت بعد معركة قصيرة . ثم اضطر وكيل المديرية إلى الحضور بشخصه لتهدئة الحالة . ولكن الإضطراب زاد ، ووصل الانفعال إلى حد ينذر بالخطر . وحاولت الشرطة أن تؤمن دخول بعض العمال الآخرين ، الذين أمكن إغراقهم بالحلول محل المضربين عن العمل ولكن دون جدوى . وأخيرا هجم العمال المتجهرون على مباني الشركة ، وأعملوا فيها النهب والتعطيم ، أو على الأقل ، هذا هو ما ذكرته إدارة الشركة ، في بيان لها نشرته في ١٠ سبتمبر ، أنحت فيه باللائمة على ما أسمتهم بالحرضين ، وأنكرت فيه كل ما أسند إليها من اتهامات كاذبة ، بأنها تنوى طرد العمال دون تعويض ، وإحلال آلات

جديدة في مصانعها تستطيع أن تستفي بها عن العديد من العمال ، إلى آخر هذه التهم الظالة . ومن جهة أخرى ، أشارت إلى التخريب الذي حدث في المستشفى والصيدلية ، وشكت من إشغال العمال الناري الكائنين ، وبهم للكثير من ممتلكات هذه المؤسسة النموذجية التي تعتبر فخرا للبلاد . ومع ذلك - على حد قولها - فإنها لم تبنس من التفرق بين عمالها الطيبين ، وبين تلك القلة الضالة من المفسدين . وختمت بيانها بثناء ورجاء يستحق الإشفاق ، وجهته إلى أبنائها العمال . وكان هذا هو الأسلوب السائد في البيانات الموجهة إلى العمال في تلك الفترة . لذلك لم يدهش أحد ، من وصف اللواء صالح حرب لنفسه ، بأنه رئيس حزب العمال ، ولا من خطابه البليغ لأبنائه الأعداء ، الذي استهله بقوله - أيها العمال أنتم والشعب عصمة هذا الوادي ، ورضعه بالسجع التقليدي ، والنصائح الأبوية ، إذاستل يقول - ليس هذا وقت الاحتجاج أو الجأر بالشكوى اليوم صبر ، وغدا أمر . . . اليوم عمل وغدا يتحقق الأمل . وفي هذه الأثناء ، بغاية أكبر ، اجتمع مدير الأمن العام ، الذي هاته تطور الأمور إلى هذا الحد ، مع مدير مصلحة العمل . وأصدر رئيس اتحاد العمال بيانا مشابها لبيان الشركة ، اتهم فيه بعض العناصر غير المسؤولة ، التي تسعى وراء مكاسبها الخاصة ، بأنها كانت وراء هذا النهب والتخريب وأكد فيه للعمال ، بأن لائحة المكافآت التي كانت السبب المباشر لهذه الاضطرابات ، قد نوقشت مع الاتحاد قبل إعلانها .

أما الصحافة التي أظهرت الكثير من الاعتدال في أول الأمر ، فقد أصبحت الآن تخلص مساحة كبيرة من صفحاتها هذه القضية . وكان في تحقيقاتها ما يكشف الغطاء عن الكثير من الأمور . وكان أسلوبها ناعما بقدر ما كانت الحقائق خشنة شائكة . فلقد قبض على سبعة وخمسين عاملا ، وأحد عشر مواطنا لا يتنمون إلى فئة العمال . فلماذا كان القبض على المواطنين الآخرين ؟ هل يعني ذلك أن هناك ترابطا وثيقا بين القرويين والبروليتاريين : ؟ ثم قبض على كثيرين غيرهم ، وإن كان قد تم الإفراج عنهم بعد ذلك بالكفالة . وصدرت نداءات أخرى موجهة إلى العمال . وذهب اللواء صالح حرب . الذي بدا أنه كان يكرس نفسه لهذه القضية ، وأنه كان يتلقى الوحي وافرا ومكثفا من الأرض والسماء في هذه الفترة إلى أبعد من ذلك إذ أنه أصدر بيانا آخر قال فيه - أبنائي العمال - لقد أرسلت مندوبين عنى لتقصي الحقائق . ولقد أحسست بالأسى حين تأكدت من صدق بعض الحقائق المعينة إنه لصحيح أن اتحاد العمال ، في صورته الحالية ، لم يعد يمثلكم . ولكن القادة الذين حرضوكم على التمرد ، كانوا مذنبين أيضا ، بتجاوزهم لكل الحدود . لقد أطاعوا ماقلبه عليهم مصالحهم الخاصة وحدها ، ووقعوا تحت تأثير بعض الجهات الشيوعية . لقد كانت موازنة بارعة بين توجيه اللوم وإثارة الرب . وكان الحل المقترح هو تطوير الجوانب الاجتماعية في المحلة الكبرى ، بحيث يصبح العمال والرجال المهتمين على إدارة الشركة ، أسرة واحدة ، تحت رعاية عامل مصر الأول ، جلالة الفاروق .

ولست أدري إن كان هذا الوعظ والتنميف ، قد تركا أي أثر على نفوس العمال . ولكن المهم أن الإضراب قد استمر . ويظهر أن أحد الحوافز الرئيسية عليه ، كان عدم كفاية الأجور . ولم يظهر للقاءات المتكررة بين قوى الحل والعقد ، أي نتيجة إيجابية . فلقد امتد الإضراب أيضا إلى شبرا الخيمة . وتسرب إلفلق كذلك إلى شركة قنال السويس ، إلى حد أن رئيسها ذهب لزيارة رئيس مصلحة العمل .

وبالاختصار ، كانت الحالة تسير من سيء إلى أسوأ ، بالرغم من مناشدة الحكومة المؤثرة لكلا الجانبين . ففقد نصحت المهيجين على إدارة الشركة ، بإظهار المزيد من العدل والرحمة ، ونصحت العمال باحترام حقوق الولاية والتوجيه التي يجب أن تكون لأصحاب المصانع . كانت الحكومة تطالب العمال بالطاعة ، بينما افترضت أن لرجال الصناعة عليهم ، حق الولاية الذي اكتسبوه بمقتضى الحق الإلهي . فلقد كان لفظ الولاية مقفلاً بالإجماعات الدينية وأخيراً ، بدأ الضعف يتطرق إلى حركة الإضراب ، أثناء موجة الحماسة التي استقبل بها النقراشي في مناسبة عودته من هيئة الأمم في نيويورك . فنحن نقرأ في الصحف نبأ عن زيارة وفد من عمال المحلة لرئيس الوزراء للتهنئة والإعراب عن ولائهم الذي تحتمه الوطنية له . ورغم ذلك ، حدث في نفس هذا اليوم ، إضراب آخر في مصانع غزل القطن في الإسكندرية ! . . .

كانت المشكلة لا تزال أبعد مما تكون عن الحل . ولعل مما يبعث على الابتسام وسط هذه المسألة ، أن أحد اللواتي المتقاعدین اقترح إعلان الحكم الدكتاتوري ، لمدة ثلاث سنوات ، لوضع نهاية الاضطراب الاجتماعي .

الإنتلجنسيا (قادة الفكر)

حين تصبح الحياة ذاتها بزخرفها المكتمل ، نهرا من المرارة ، قلن يكون أمام الانسان غير طريق واحد - هو طريق العنف . لقد وقع جيل بأكمله ضحية لظلام الشك ، وأخطاه الحيرة . وكان شبابا مرتعدا ، مترددا ، ظامئا .

كان المورد الأكبر لصفوف الإنتلجنسيا ، هو أبناء البورجوازية الكبيرة أو المتوسطة . فقد كان أبناء الوزراء ، أو المديرين ، في بعض الأحيان ، يشتركون في نشاط الذلجان الثورية . ولقد وجدت هذه الفئة في تناول بدعها ، وسائل التحليل والتعبير ، التي كانت تؤكد الشعور بالإغتراب العام . وكانت الإنتلجنسيا قد عقدت العزم على أن تجعل من نفسها مثالا للمصير المشترك . وكان انفصالها عن جماهير الشعب ، يمثل بذاته عاملا مشددا ، على دفعها إلى إعادة تشكيل شخصيتها .

فأخذت تبحث عن طريق لها بين الاتجاهات المختلفة ، بل المتناقضة في بعض الأحيان ، مثل البعوقيين في الثورة الفرنسية ، الذين مكثوا يلجأون إلى الإرهاب ، أو الاشتراكية ، أو المناهج الإسلامية التي تهدف إلى إقامة دولة إسلامية تلتزم بأحكام الشريعة في الدنيا والدين ، أو الجمعيات السرية . وبالاختصار ، فإن الإنتلجنسيا كانت تفتل الوعي المقسم لذلك الزمان .

إن كلمة «المعذبون» التي استخدمتها ، كانت تعبر عن شيء أكبر من العذاب - إنها كانت تعبر عن المحنة . ولا شك انها كانت دلالة ذات مغزى ، أن يختار كاتب عظيم من كتاب هذا العصر ، هذه الكلمة عنوانا لمجموعة قصصه . . . إن الراوي ، حين يرجع من أسفاره ، لم يكن يصدق ما قرأه في الصحف الفرنسية ، وهي تصف بأسلوبها الذي تنفذ منه رائحة الرضا عن النفس ، مآثرته الكوليرا في مصر من

اثار مدمرة . ولكن الواقع الذى جابه حين عودته ، كان وبالا بكل ما تحمله هذه الكلمة من معان ، وكما استخدمها البيركامى فى إحدى رواياته المشهورة : «إن مصر كانت مريضة» . وكان هذا الوباء يرمز إلى مرض أشد خطرا ، وأعمق أثرا من الكوليرا - هو ذبول الأمل وتبدد العمل . ولكن لنندع جانبا تلك النقيضة الشعائرية التى لم يستطيع طه حسين أن يقاومها ، وهى «الامل - العمل» . إن هذا الجناس فى أسلوبه الذى اعتاده ، لا يخفى الصديق المروع فى ملاحظاته . ما هو المصير الذى سيحق بذلك الوطن ، الذى ظل ينحدر باستمرار من سياه طموحه ، منذ وفاة زغلول ؟ لقد أصبح علما حائرا ، يتردد بين الإنصاح والصمت ، بين انتفاضة الإدراك والجمود عن الحركة . إن مصر لم تعد تدرى ، ما هو العمل الذى يجب عليها أن تؤديه . هل أصبح طريقها للخلاص ، هو الرجوع إلى التبجح الأخلاقى للستة ؟ إن ثوبة النائب وحدها ، لم تعط الجواب الشاقى على هذا السؤال . إن من واجب الدولة أن تعوض الشعب عن بخل الاغنياء ، وقصور الزكاة عن إصلاح حال الفقراء إن طه حسين الذى انبثق من أعماق ومن حقيقة أنه كان أيضاً مواطناً عالياً بنفس العمق ، قد عبر عن غضبه من ذلك الاستغلال ، الذى كان غالبا ما يقرن بالتدخل الأجنبى ، ومن ذلك الاغتراب ، الذى هو أشد ما يكون قسوة ، حين يشعر به الانسان فى أعماق قلبه . ولم يكن فى وسع بورجوازي يدين بالعلوم الإنسانية ، أن يذهب إلى أبعد من ذلك . ففى رؤية أنه مع التسليم بضرورة إجراء إصلاح جذرى ، إلا أن أهم مزايا هذا الإصلاح ، هو إبعاد شبح ثورة من تلك الثورات ، التى لن تترك على أرض مصر أخضر ولا يابس . ولكن الرأى عند بعض رجال الفكر الآخرين الذين وصلوا إلى استنتاجات أخرى من تجارب أوروبا ، أو ما رأوه من الحالة التى وصلت إليها مصر ، هو أنه لم يعد هناك مجال لاتخاذ شيء . فالواجب هو تدعيم كل ما هو قائم أولا ، ثم بناء شيء آخر مكانه من جديد . إن حوافر هؤلاء الرجال كانت تتمشى أيضا مع العقل والأخلاق . ولكن العدل والمنطق فى رأيهم ، كان يتطلب تدعيم النظام القديم عن آخره .

فى عام ١٩٤٧ نشر لويس عوض كتابه - بلوتولاند - أرض الموق ، عند عودته من فرنسا . واستهل هذا الكتاب بصرخة تحد مثيرة - أن الشعر العربى قد مات . وكان يعنى بالطبع شعر شوقى ، فلقد مات هذا الشعر عام ١٩٣٣ . ثم قال ، لقد آن الأوان للبحث عن شيء جديد . وحاول المؤلف أن يدلى ببلوه ، فى خلق شعر باللغة الدارجة ، يحاكي فيها الشعر الإنجليزى ، والرومان والإيطالى وغيره . وكان ذلك بالاختصار تجربة معملية . ونحن هنا بعيدون جدا عن جاذبية التعبير عن الإنسانية ، وأبعد عن إمارة الشعر . وإذا كان شوقى لا يزال هو الشاعر المفضل عند غالبية الناس ، فإن ذلك لم يكن إلا إحدى المتناقضات ، التى لا يزال الأدب العربى أسيراً فى شراكها . إننا لا بد أن نعترف هؤلاء المفكرين على الأقل ، بالفصل على مايدلونه من جهود . فالتجربة حق من حقوق الإنسان ، وهى حق أساسى أولى . ولقد استغل لويس عوض هذا الحق ، إلى المدى الذى ضاق به الحكام ورجال الدين . وهو يضيف إلى سحرته من كل اشكال الماضى سخرية أخرى من نفسه ، إذ يقول - «ثم إن لست شاعرا ، بل مجرد باحث مجرب . ويجب أن أضيف هنا ، أن الوحى قد انقطع عني ، بمجرد «رجوعي إلى بلدى» . وهو يجبرنا بعد ذلك عن قسوة السبب فى جفاف المورد الذى يستمد منه المعطاء ، فيقول - «عاد الشاعر إلى وطنه ، وكان فى هذه العودة نهاية لشعره» . ثم أكمل كارل ماركس هذه العملية . فلقد فوجئ شاعرنا

برؤية كل ألوان الحياة والموت ، وهي تستحيل إلى لون واحد ، هو الأحمر . وأمام عينيه تحول لون العشب إلى الأحمر ، وكذلك لون الرمال ، والسحاب والماء ، وأجساد النساء ، وكلمات الرجال . بل لقد اكتسب التجريد نفسه ، حمة الدم . وحتى الصوت والرائحة ، والمذاق ذاته ، تحولت كلها إلى اللون الأحمر . كما لو كانت تنبعث من حريق هائل خفيف . وارتضى الشاعر أن يعيش في هذا الحريق الهائل ، لأن الرجل الذي رأى أجساد العبيد تتمزق تحت ضغط السلاسل ، لم يعد يتصور لونا آخر للحرية غير الأحمر القاتل . فلف هذا التذلل بالتخل عن الفن ، يذهب إلى أبعد مما يجب . ولكنه مع ذلك لا يخلو من المبررات . فلقد كانت مصر - وبلاد أخرى قبلها وبعدا - تسرع الخطى إلى التصنيع . وكانت الأجور الأكبر التي تدفع في المصانع الحربية ، التي كانت نقطة الابتداء في التمرد ، لأولئك الذين وصلوا إلى مستوى مقبول للمعيشة لأول مرة ، إلى جانب تراكم الأرباح الكبيرة التي احتكرها الأغنياء ، والتي زادت من حدة جوع الفقراء ، ثم النمو الذي لا يتوقف للبلاد وتماسكها ، والرؤى المثيرة لنتائج التصنيع وما يتوقع أن تفرضه من التماثل والتطابق - كل هذه العوامل كانت تتجمع وتتحد مع تقدم الأيديولوجيا ، لكي تعزز التطور الموازي - غير المتكافئ - للمطالب والإدراك .

وننتج عن ذلك صراع بين الاتجاهات المختلفة ، وتضاعف في عدد المذاهب . وكان الالتزام الجماعي في هذه الأثناء ، لا يزال بشكل قسوية حيوية . فقد حاول أنصار اتجاه وطني معين ، كان في صفوف المعارضة على مدى الأعوام الثلاثين الماضية وكانت له ميول فاشية ، أو بتعبير أدق ، جرمانية ، أن يجدوا لأنفسهم مكانا في صفوف الحزب الوطني الجديد ، أو اشتراكية أحمد حسين « مصر الفتاة » . ووجد الاتجاه المتأصل في طبيعة سيد قطب نحو الفكر الديني ، ميدانا طبيعيا لانبثاقه في نشاط الإخوان المسلمين . وكان اليسار لا يزال يحافظ على صلاته مع محمد مندور ، ذلك الدارس المتقشف الممتاز ، الذي كان يحاول - دون أمل كبير - أن يحول الوفد إلى حزب راديكالي . إلى جانب أنه استولى أيضا على « المجلة الجديدة » ، التي كان يحررها كاتب آخر من الجيل السابق ، هو سلامة موسى القبطي الذي لا يؤمن بالأديان . وكان اشتراكية قايما ، وعقلانيا متعاطفا مع اليسار ، ولكنه أثر الابتعاد عن النضال . وكانت الجماعة الصغيرة النشطة التي لها اتصال بهذه المجلة ، تشمل أنور كامل رئيس جماعة والحزب والحرية ، والشاعر جورج حنين ، والفنان التشكيلي رمسيس بونان ، وأستاذ المنطق محمود العالم ، وواقع الكتب لطف الله سليمان ، وكثيرون غيرهم ممن كانوا ينشرون آراءهم المختلفة ، التي كانت غالبيتها المعطى ماركسية ، وإن كان كل منهم يكتبها من زاوية الخاصة . كان الجو يبعج بالتمتع المتبادلة بينهم ، ولكن حماسهم لم ين في السعي وراء تحقيق مطالبهم . ولقد قدر للكثير من تحليلاتهم واقتراحاتهم ، أن تؤذي أكلها في تاريخ لاحق . إن الانتلجنسيا التي نمت في الملتقى - المشحون بالتناقض - بين الجامعة ، والنشاط البروليتاري ، وجهالات المجتمع الراقي ، لم تكن تمن دائما بالوصول بنظرياتها إلى الحد المطلوب من الكفافية والواقعية ، اللتين تتلاءمان مع الحقائق . ولكنها كانت تمثل في الواقع ، هذا الشكل بذاته الذي يتسم بالافتقار إلى التناسق . ومن هنا كانت دلالتها أكبر كثيرا من ثقلها ، أو حتى من الصيغ التي توصلت إليها . ماذا كانت قيمة هذه الانتلجنسيا ، بوصفها قوة صلبة دافعة ؟ لا شيء تقريبا . وماذا

كانت تمثل ؟ أقل من القليل . . . ولكنها في المدى الذي كانت ترمز فيه إلى صنع التاريخ ، وإلى الإخفاق في صنعه ، كانت هذه الإنتلجنسيا هي كل شيء ، أو أقل قليلا من كل شيء .

[اعترافات إرهاب]

تبدأ ذكريات هذا الشاب في عام ١٩٣٥ ، بموت مناضل يبد أحد ضباط الشرطة البريطانيين ، وبخطاب المؤثر الذي بعث به هذا المناضل ، من فراش الموت في إحدى المستشفيات ، إلى رئيس وزراء بريطانيا ، والذي أتيح لعدد من الشباب أن يقرأه ثم جاءت الحرب ومعها جند الحلفاء بوقاحتهم ، وهم يجتفرون أرض مصر ، ويقتصون نساءها ، ويدنسون ريفها . وكان يتخلل شعوره التزايد بالغضب ، شيء من الأمل - وقت هجوم رومل مثلا . ولكنه لم يقدح قط بكلام أولئك المتلهفين على نصر الألمان . فلقد أدرك أن ذلك لا يعني أكثر من استبدال سيد بأخر . على أي حال ، هذا هو ما أعلنه بعد مرور وقت طويل على هذه الفترة ، حين كان ينظر وراءه إلى هذه الأحداث . كما أنه لم يشارك المدينة قرعها المنافي للمتلقي والأخلاق ، حين علمت بعودة النحاس للحكم ، وبالإذلال الذي تعرض له الملك في ٤ فبراير ١٩٤٢ . ورغم ذلك فقد اعترف بأن خطابات النحاس كانت تميز مشاعره ، وتدفعه إلى الاستجابة له . ولكن ومعاهدة الشرف التي كانت الإنجاز النهائي لجيل ثورة ١٩١٩ ، بدت مجرد صورة للخداع ، الذي يدعوا إلى الحية والإحباط .

كيف كان يمكن أن يثق في أي حزب سياسي ؟ لقد أعلن رجال الحزب الوطني رفضهم القاطع للاشتراك في الحكم قبل الجلاء ، ورغم ذلك قبل رئيسهم أن يشترك في الوزارة . ثم إن كبار الملاك ورجال الأعمال ، كانوا قد استولوا على الوفد منذ عام ١٩٣٦ ، مطمئنين على مراكزهم بسبب سياسة الوفاق بين مصر وبريطانيا . وإذا كان الوفد هو حزب الباشاوات ، فقد كان السعديون هو وحزب الأفندية من فئات المهنيين والإداريين ، الذين أجبروا حسابهم الدقيق للمزايا والمخاطر في النشاط الثوري . ثم إن مصر الفتاة التي كانت قد تحولت لتسوها إلى الاشتراكية ، لم تفعل شيئا غير إقحام الاشتراكية الوطنية (وهي التازية المستوردة من ألمانيا) في الخطب المصرية الغوغائية ، وظل نجاحها لدهشة الجميع دون عقاب أسا عن دعاية الإخوان المسلمين ، فقد أسست على الحاجة الملحة للإصلاح الأخلاقي . وكانت بلاغة مرشدتها الشيخ البنا ، تجمع بين بلاغة القرآن ، والأسلوب الشعبي البسيط ، ولعل هناك شيئا من الصحة ، فيما كانت ترمي إليه الصورة الكاريكاتيرية التي كانت ترمز إلى أنه حاول أن يعلم مثال لا يوظف كيف يصل ، ولكنه نجح فقط في أن يعلمه السياسة . ولا شك أنه كان إنجازا كائنا أن يبعث الحياة في مثاقيل من البرنز ! ولكن ما هي النتيجة التي خرج بها الإخوان من كل هذه الثورات ؟ لقد كانوا يمثلون البعد عن أحكام العقل ، والمكافئية ، والخضوع للقادة ، وحتى أنصارهم من الشباب ، كانوا من المستحيين . ولم يبق إلا الشيوعيون ، الذين جاء أغلبهم من صفوف الأقليات ، وأيضا من طينة الاستعمار ! لعلها مسألة تحتاج إلى جدل طويل ، أن نتوقع من الاستعمار أن يحمل معه وسيلة

تدميره . ولكن الكاتب الشاب الذي نرؤى عنه هنا لم يكن يرى في الشيوعية إلاناحيتها السلبية ، وكان حكمه النهائي على الشيوعيين هو أنهم (سليبون) .

وبالاختصار ، فإن هذا الشاب لم يجد ما يرضيه في أى من الجماعات . وكان يشترك مع الكثير من مواطنيه ، في إداته جميع الأحزاب السياسية . وكان من رآيه ، أن العنف هو الحل الوحيد الباقى . لقد غنى هؤلاء الشباب في أنفسهم إيمانا متعصبا بجزايا قوة الإرادة ، ولم يكن هذا الإيمان بعيدا عن الماسوشية . وطبقا لهذا الإيمان ، وجب على من يريد أن يكون إرهابيا في قابل أيامه أن يمارس احتمال الألم وأن يعمل على تنمية قدرته على ذلك ولذلك بدأ الصبى وضع نفسه موضع الاختبار . وحيث إنه لايزال في دور النمو ، فقد ضاق حذائه على قدميه . وبدلا من إيجاد حذاء أكبر لإراحة قدميه في المشى ، احتفظ بحذائه الضيق ، وكان يضرب به رصيف الشارع بشدة وهو سير ، قائلا لنفسه إن على المناضل أن يتعلم كيف يتألم !

وبدأ الجهاد مع رفاقه ، بإشعال النار في سيارات الجيش البريطانى في القاهرة والإسكندرية بإلقاء زجاجات البترول المشتعلة عليها . وبعد ذلك وسعوا مجال نشاطهم ، بالحصول على الأسلحة النارية . وكان في حى المعادى الاثني في هذه الفترة ، تجارة واسعة للأسلحة ، التى لم تكن بعد من فائض الحرب ، بل كانت من بين المسروقات في المعسكرات البريطانية . وبعد حصولهم على هذه الأسلحة ، بدأوا التدريب عليها في الصحراء القريبة من الاهرام . وكاد أن يتكشف أمرهم ذات يوم ، حين داهمهم إحدى دوريات المجاعة . ولكنهم تمكنوا من الفرار ، ولم يعن أحد بتعقبهم . وهكذا ذاع صيتهم ، وأصبحوا جماعة من بين الجماعات الكثيرة المشابهة التى خرجت من بين انقاض المؤسسات القديمة ، التى كانت تشمل الأسرة والحزب والجماعة الواحدة المشتركة . وأخذ الأفراد في تكوين الخلايا ، وأصبح الإرهاب جوهم المألوف . ونبذوا مثل الأجيال السابقة ، التى كانت ترفع مقام بعض الأفراد ، إلى منزلة الصنم المعبود . إن زغلول بالرغم من كل شيء ، قد خدع مصر .

ودهب النبل إلى أبعد من ذلك . فحين قام الشاب بزيارة عزبة أبيه في الغيوم ، أخذ يبحث طريقة الحياة عند الفلاح ، وحظه من المتاع في حياته هذه . ولأول مرة وجد نفسه وجهاً لوجه ، أمام حائط الإسلام ، وعقلية الفلاح ، . فلقد تبرا الفلاحون من جهوده ، وقاوموا كل المحاولات التى يقوم بها من أجلهم وقد عزى صاحبنا ذلك إلى أصالتهم - تلك الأصالة أو الطبيعة المميزة ، التى كانت تقدمهم على المدى الطويل ، بالمعيار الوحيد لقيمة أى نشاط وظروف نجاحه . وكان صاحبنا قد نخل عن الصلاة ، ولكن حساسيته للإسلام أصبحت أكثر حدة . فقرأ الكثير عن الإسلام ، ودرس تاريخ طوائفه وشعائرها التكريسية السرية ، كطائفة الغرامطة . وكانت تستهويه هذه العقائدية السرية ، وطرق ممارستها . وتلمذى في طريق الرفض والنبل ، إلى الحد الذى يلعب النبل ذاته الذى ظل يفرى الغزاة باستغلال واديه على مدى العصور ، والذي كان السبب الأساسى في سيطرة الأجنى على وطنه ! إن المصري الذى يلعب النبل ، لا بد أن يكون قد سقط في أعماق اليأس . ثم يتوج هذا الرفض المجنون بقوله - لا بد لنا أن نقاوم الضمير الشريف لهذا العصر ، بالكراهية والمهجوم والعمل الشائن البشع .

أثناء الحرب ، اتصل أفراد هذه الجماعة ، بمؤسسة أخرى تختلف تمام الاختلاف في الأصل والطبيعة عن جماعتهم . كانوا قد التقوا بضابط شاب في القوات المسلحة - لعله نفس الضابط الذي تكفل بعد ذلك بوقت طويل ، بنشر هذه الاعترافات - اقترح عليهم طريقة أخرى أسلم أساساً ، والالتزام بمثل أكثر تشبهاً مع أحكام العقل والمنطق ، وهي التحالف بين الجيش والشعب . وكان الجيش في هذه الفترة ، يبدو أقل مؤسسات هذه الأمة فساداً ، وأبعداً عن الشبهات ، بل كان عاملاً جديداً يختلف اختلافاً بيناً عن باقي المؤسسات ، التي تفشت فيها الرشوة والفساد .

وبعد ذلك بدأت سلسلة طويلة من جرائم الاغتيال . فاطلق المؤتمرون النار على سيارة النحاس لا أنهم يكرهونه - فالخليفة التي ذكرها صاحبنا ، أنهم كانوا يجيئونه حياً جاً ! ولكن لأنه كان المنفذ الوحيد في نظر الجماهير ، للإجراءات التي تتناقى مع مصالح البلاد ، مثل معاونة البريطانيين في جهودهم لكسب الحرب . وكان مشهد هذا الحادث مثيراً إلى حد كبير . كان أحد أفراد هذه الجماعة يقرب الطريق . وحين أطلق زميله الرصاص على سيارة النحاس ، أخذ هو يشوح بمسدسه وسط الزحام ، وهو يصيح بطريقة هستيرية . ولكن الغريب أن أحداً لم يلتفت إليه ، وسط القوضى والفرع . اللذين سيطرا على الجميع . أما المحاولة الثانية ، التي وجهت هذه المرة إلى أمين عثمان فقد نجحت . وكان أمين عثمان متها ، لا بمجرد الانتهازية والجري وراء تحقيق مصالحه الخاصة بكل الطرق كالكتيرين غيره فحسب ، بل كذلك بتفانيه في معاونة بريطانيا علناً . فلقد قيل إنه تناول غداءه في السفارة البريطانية في يوم ٤ فبراير ١٩٤٢ (اليوم الذي حاصر فيه السفير البريطاني قصر عابدين بالدبابات) . ثم إنه أعلن على رؤوس الأشهاد ، أن مصر مصر بتوقف على صداقتها مع بريطانيا ، إذ ماذا في وسع المصريين أن يفعلوا ضد البلاد التي هزمت ألمانيا الغتورية في الحرب ؟ وأخيراً ، بلغ في إخلاصه لبريطانيا ، إلى الحد الذي جعله يترأس حملة لجمع التبرعات في مصر ، من أجل إعادة بناء قرية انجليزية دمرتها قنابل الألمان . ولقد نجح فعلاً في جمع ١٠٠,٠٠٠ جنيه استرليني ، سلمها بشخصه إلى السفير البريطاني . إلى جانب أنه أسس نادياً ، باسم رابطة النهضة . وكان على باب هذا النادي ، أن تنتظره الإرهابي ، وأرداه قتيلاً برصاص مسدسه . وتمكن الإرهابي من الهروب عن طريق عمر يصل بين شارعين ، ثم قفز إلى ترام هليوبوليس وأختفى بين الركاب ولكنه قبض عليه في آخر الأمر ، وأقر تحت التعذيب بأساءه وفاقه .

وهكذا كانت الأحداث تتخذ طريق اللاعودة . فلم يعد الشعور الثالث مجرد إحساس بالغضب أو رغبة في المعارضة ، بل أصبح عنفاً جباراً واقعياً ، جاوز كل حدود الفهم . في هذه الفترة ، كان هناك قدر كبير من المنطق المضلل . ونتج عن ذلك ، أن أصبح أي منطق الآن ، محلاً للريبة . إلى درجة أن الحياة المصرية ، قد أصبحت ترفض كل الأوضاع الرسمية المسلم بها ، وتغرب منها إلى المجالات المكونة ، والمغلقة ، والمستبعدة . وانفجرت هذه الحياة في طريق التمرد والإرهاب وأصبح الجمود والتمرد ، والعنف والبيداء ، والسخرية والقتل ، هي الوسائل التي يتحدى بها المصري الصلب المعنى بشئون يسه ، منطق حكامه الخداع .

قتل الدكتور أحمد ماهر في فبراير ١٩٤٥ . وبعد ذلك بسنوات ثلاث ، جاء الدور على خلفه ،

الذى استقبل إستقبال الفاتحين حين عودته من اجتماع هيئة الأمم عام ١٩٤٧ . ولقد ألقى الشيخ البنا مرشد الإخوان المسلمين في هذه المناسبة ، تصريحاً قال فيه - إن الشعب يتحدث بلغة السياسيين .

فلغة الشعب تكتب بحروف حراء ! ، وهكذا اختيل النفرأش .

وفي هذه المرة ، كان المذنبون من الإخوان المسلمين . وبعد ذلك بوقت قصير قتل مرشدهم . وقيل إن ذلك قد تم تنفيذاً لأوامر سلطة عليا .

أيا كانت الجهة التى تصدر منها الأوامر ، كان الغرض هو إرساء قواعد العدالة ، عن طريق العنف . وبدأ أن القوة والأمل ، اللذين كانت تغل بيهما مصر الشابة ، كاتا على وشك الإنحراف فى اتجاه التدمير . وهكذا كان يبدو أن الواقع الهائل لهذه الأرض ، يسير إلى طريق الإبادة والعدم ، كما لو أن التبل لم يعد يصلح إلا لأن يكون تربة للمقابر .

إدراك لاجدوى فيه

حلت هذه البلاد - بكل ماكان يستحوذ عليها من الاهتمامات بالذات ، اهتماما ساذجا مستبدا مسيطرا هو ممارسة النقد الذان إلى الحد الذى أسلمها إلى التشاؤم . وكان أسلوبها الواضح المعبر في هذه الممارسة ، يعكس أمرين - أولها تحول الموقف من سوء إلى أسوأ وثانيها ، التحسن الذى حدث في الأسلوب التقنى للتحليل . وكان الرجال الذين سينجحون في المستقبل ، في إحداث تحول عظيم لم يكن يتصوره أحد في مصر ، لايزالون في مرحلة إتمام تعليمهم في هذه الفترة . كانت النشرات التقنية في إزدیاد ، وكان بعضها تقليدا إلى حد يورث اليأس ، ولكن بعضها الآخر كان يتسم ببعد النظر . وكان الكل يسهم في تقديم العلاج للمشاكل التى أجروا عليها التحليل . كما كان للتخطيط الإشتراكى فيها أثر كبير ، يرجع في جزء منه ، دون شك ، للانحياز الحزبى ، ولكنه كان يرجع أيضاً إلى الارتباط بنظام الإقتصاد المركزى . وحاول عدد من أصحاب هذه التقارير ، غربة الأشياء من وجهة نظر التاريخ ، وكان بعض هذه المحاولات يستحق التقدير . كما كان استخدام الإحصائيات في هذه التقارير على مدى سنين أطول ، ويذكر تفاصيل أكثر مما نراه في التقارير المماثلة في أى بلاد أخرى تنتمى إلى العالم الثالث . ولقد رسمت لنا هذه الطريقة صورة واضحة لحالة البلاد ، ولكنها كانت صورة سوداء ، حالكة السواد . ولقد جاءت الصورة عكس ذلك ، لكأنت مثارا كبيرا للدهشة . إن هذا الاعتراف سواء كان صريحا أو متضمنا ، كان مسجلا في عدد كبير من التقارير ، التى استمرت منذ بدء هذه الفترة حتى اللحظة التى أنهى فيها نظام الحكم القائم . وهى لائمتنا بالأسانيد التاريخية للمرحلة التى وصلت إليها حينذاك فحسب - وكان لذلك قيمته في حد ذاته - بل كذلك بشهادة عظيمة القيمة ، عما وصلت إليه مصر من تمام الإدراك بذاتها وظروفها .

التعديل الداخلى للرسالة

كان النثر قد نبذ السجع ثوره . ومنذ جيل مضى ، كانت الرواية قد احتلت مكان المقامة . ثم إن الشعر أيضا كان قد تخلّى عن الالتزام بأوزانه العربية في القدم . وهكذا كان يبدو أن الجديد قد انتصر نهائيا . ولكن الحقيقة أن التنافس بين المنهج القديم والمنهج الجديد ، كان لا يزال قائما .

كان القديم يتمسك باللغة الفصحى (الكلاسيكية) . ولكن الحقيقة أيضا ، أن أصحاب هذا المنهج كانوا يفترون باستمرار من ذلك الأسلوب الوسيط ، الذى يمكن أن نسميه بلغة التعامل (استندارد) ، الذى تولد عن النهضة منذ خمسين عاما . فحتى كبار الكتاب الذين يلتزمون بالتقاليد الكلاسيكية مثل طه حسين ، كانوا يسلكون مسلك التعصير ، لأن من حيث الموضوع واللغة وحدهما ، بل في طرق - المعالجة أيضا وقبل كل شيء . وكان النموذج يتغلب على غيره بطريقة مباشرة من خلال لغته التى كانت تستخدمها أقليات كبيرة نسبيا ، وبطريقة غير مباشرة من تعليم هذه اللغة في المدارس . وأساسا ، بالرغم من السهولة المتزايدة التى كانت اللغة العربية تتطور بها في الاصطلاح بمعالجة أكثر المواضيع تنوعا ، كان هذا التعصير يتضمن التنبى إن لم يكن الاقتباس الفعل . وحتى المشايخ ، كان عليهم أن يأخذوا هذه الطرق الجديدة في اعتبارهم . وفي مجال الأدب ، كان كبار الكتاب يلمون بلغتين على الأقل ، سواء أكان هذا اللسان كبيرا أو صغيرا . لقد كانوا يعتبرون من الرواد في وطنهم ، ولكنهم كانوا من أتباع أو تلاميذ الأجانب ، وكانت وظيفتهم الأساسية ، هي النقل أو التحويل . ولهذا كانت دلالتهم الاجتماعية الظاهرية في أغلب الأحيان ، أكثر من قيمتهم الحقيقية . ولهذا السبب أيضا ، كانت مكانتهم الكبيرة - التى من حقهم أن يستمتعوا بها - تتضمن بعض المتناقضات . إن هذا الجيل كان قد أخضع تبنيه للأفكار الغربية إلى حنينه للتقاليد ، كما أخضع هذه التقاليد إلى معايير الغرب .

ونتيجة لهذا ، أظهر النقد الأدبي ، بما كان يمارسه من التحدى والتقويم والمقارنة ، حيوية ذات طبيعة هجومية . وكانت وظيفته في هذه الحالة ، متطابقة مع شكله . وقد استمتع - كغيره عما يعتبر من الأنواع الأدبية الصغيرة ، كالجدل الصحفى ، والتحقيقات الاخبارية المصورة - بتأثير كبير . ولقد أسهم إسهاما كبيرا ، في شهرة الكتاب ، الذين كشفوا عن معدهم الأصيل ، في مجالات أخرى أرفع شأنًا . على أى حال ، فلقد تغير منبر التسلسل الوظيفى في الأنواع الأدبية . فأخذت البحوث تتبع الآن النموذج العلمى للرسائل الأكاديمية . وفي مجال الفنانين بشكل خاص ، كانت تقترب كثيرا من النموذج الفرنسى . ووصل المقال إلى منزلة الإكبار ، وهو شىء طبعى في أزمنة التوتر والغضب . ولقد نشر الكثير من دواوين الشعر في هذه الفترة . ولكن النجاح الأكبر كان من نصيب الرواية والمسرح ، وكلاهما كان يقبض من الخارج بشكل مباشر ، وكذلك بالطبع ، كان الفيلم ومسرحيات الأذاعة .

ولكنه صحيح أيضا ، أن مصر كانت تملأ هذه القوالب الأجنبية ، بمضمون محل نابع من كيانها وهكذا وجد الأدب في متناول يده وسائل وفيرة للتعبير ، واتخذ لنفسه وظيفة رئيسية يحتاج إليها المجتمع في هذه المرحلة من تطوره - وهى إضفاء طبيعة عصرية على الواقع المحلى ، وطبيعة مصرية على مبادئ من الخارج .

ثمرات المطابع

كانت مصر قد بدأت فعلا في تلخيص إنجازاتها الثقافية . فقد ظهر سجل مكتبي (ببليوجرافي) سنوي ، تحت إشراف وزارة المعارف . وكان أول جزء من هذا السجل ، يعني بحصر ما تم من مطبوعات عام ١٩٤٨ ، ولقد صدر مزينا بصورة الملك . واستقبل هذا السجل حين صدوره بسيل من النقد ، وهو أمر يتضمن إحراز بعض التقدم في معرفة الذات . وعبر الأستاذ محمد عوض في المقدمة التي كتبها للجزء الثالث بحق ، عن رضائه عن هذا العمل . وظهرت قائمة المطبوعات المذكورة في هذا السجل ، مفصلة تفصيلا دقيقا ، إلى حد ذكر المحاضرات والمعارض - الشيء الذي لم يجعل منه مجرد مرجع أو وثيقة فحسب ، بل علامة على الطريق أيضا . وأنا أنوي أن أتناقش هذا السجل هنا ، بهذه الوظيفة المزدوجة . تحت عنوان الكتب التي نشرت ، يأخذ القصص نصيب الأسد . فيذكر اسم كل من يوسف السباعي وإحسان عبد القدوس ، بمنزلة أو ثلاثة ، للقصص التي نشرها في عام واحد . وأقل من ذلك ، من حيث الكم ، ولكن بدقة وعناية أكبر ، تأتي أعمال نجيب محفوظ . كانت قصصه التي كتبها باكرا منذ الثلاثينيات ، قد مرت دون أن تثير الكثير من الاهتمام . وكان كالكتيرين غيره ، قد حاول كتابة القصص التاريخية . ولكنه كان قد اكتشف أهم عناصر موهبته في الفترة التي نحن بصددها ، وكانت دقة الملاحظة التي تتجاوز مجرد سرد حادثة غريبة أو نادرة ، والصدق الخالي من الجفاف ، وقوة فذة في أسلوب الحكى . وفي ١٩٤٧ ، في زقاق المدق ، أولى سلسلة رواياته العظيمة ، استطاع أن يدخل الدراما وعلم النفس ، في تحليله الفني بالخيال ، إلى كل مشهد في أحد الأحياء القديمة في المدينة . وكثيرون غيره - بقدر من النجاح ، يكرر أو يصغر - كتبوا روايات ، مزجوا فيها الواقع بالعاطفة المرسفة ، واستحضروا فيها البناء التاريخي . وكان جل إهتمامهم دون شك ، موجها أصلا إلى المشاكل الاجتماعية .

وتليد هذا الاتجاه في مجال آخر ، بوفرة البحوث في المسائل القانونية والنقدية والضريبية ، التي تشغل ما يزيد عن ثلث حجم السجل ، الذي يشمل حوالي ٥٠٠ عنوان في العام . وتشغل الطبوعات الحديثة من كتب إحياء التراث هوامشها الكثيرة ، مكانا ظاهرا في السجل . ونلاحظ إزدياد إخضاع تاريخ الأدب إلى القواعد الغربية . والأساء اللامعة في هذا الضمار ، هي أسماء أحمد أمين ، ومحمد غلاب ، وإبراهيم سلامة . وفي الفلسفة ، حاول عبد الرحمن بدوي ، المهمة الشاقة في صهر التراث العربي مع الفكر الإغريقي في بوتقة واحدة ، وأضاف إليها الفنونولوجيا الحديثة (علم الظواهر) . ويبدو أن الأخيرة كانت تفسر فوران ذلك النوع من الوجودية والتميز ، التي كان يعلن العقلايون المصريون ، إنها من خلقهم - وهكذا كان تحليل هسول وسارتر ، يكمل تحليل هيجل وماركس ، وينافسه في بعض الأحيان .

ومن الأشياء ذات الدلالة ، أن أول قسم في هذا السجل ، يحمل عنوان «الاجتماع» ، وإن كانت زاويته العالية ، هي الخلدعة الاجتماعية والجدل الأخلاقي ، أكثر من كونها بحثا للإخصائين في علم الاجتماع . ويبحث كتاب المقال من أمثال العقاد ، في العلاقات بين الإسلام والديمقراطية . كما يعارض محمد الغزالي - الذي يريد من الجميع أن يتوحدوا في الرأي - يسارية خالد محمد خالد ، وتصدمه

« لا أدري » ، القيسى . ولكن أعمال حسن الساعان ، وحامد عمار ، تمثل بزوغ فجر جديد لعلم الاجتماع الجاد في مصر . كما تظهر دراسة الأب عيروط عن الفلاحين - بعد طبعها السادسة باللغة الفرنسية - باللغة العربية لأول مرة ، وثبت أنها كشف جديد بالنسبة للكثيرين .

ثم يعدد السجل بعد ذلك رسالات الماجستير والدكتوراه في الجامعات الثلاث . وكان من أول - الناجحين المتفوقين في شهادة الدكتوراه ، امرأة قدر لها فيما بعد ، أن تنال شهرة كبيرة تحت اسم مستعار ، هو « بنت الشاطئ » . وفي ذلك المجال الأكاديمي أيضا ، نلاحظ إقامة سلسلة من المؤتمرات ، مثل مؤتمر الجغرافيين عام ١٩٥١ ، الذي كان معنياً بدراسة الصحارى ، ومؤتمر آخر للميونسكو . وكانت قائمة الجمعيات الموجودة فعلاً ، أو التي في دور التكوين ، يزداد عددها في كل يوم . ومع قائمة الهيئات ، كان عدد صفحات السجل التي تحمل عناوين القائمين والتعريف بها ، لا تقل عن الثمانين عام ١٩٥٢ . وهذه علامة أخرى على التصعيد التكويني (المورفولوجي) الذي لحظناه من قبل .

ولكن هذا السجل للأسف ، لا يذكر لنا عدد الصحف المتداولة ، وإن كانت كثرتها لا ندهشنا . كان هناك ثمانية عشر صحيفة يومية عام ١٩٤٩ ، إحدى عشر منها في القاهرة وحدها . وإلى جانب ١٩٢ صحيفة أسبوعية باللغة العربية ، يجب أن نضيف عدداً آخر يصدر باللغات الإنجليزية والفرنسية واليونانية . كما كان لندن دعياط وطنطا والقيوم والمنا وسوهاج أيضا ، صحفها المحلية .

وإشارة أخرى إلى التوسع في الكلمة المطبوعة ، نجد هنا في المزيد من كتب السلاسل ، التي كانت تحظى بشعبية كبيرة . كان هناك على الأقل ستة منها . وكان أقدمها سلسلة اقرأ والتي بدء إصدارها عام ١٩٤٣ ، تحت رعاية شخصية كبيرة هي طه حسين ، بمساعدة العقاد وفؤاد صروف . وكانت سلسلة الهلال توالى إصدار الروايات منذ ١٩٤٩ . وفي يونيو ١٩٥٩ ، تأسست هيئة « الكتاب الذهبي » ، التي كانت لجنة الإشراف عليها ، تضم عدداً من أكبر الكتاب على رأسهم طه حسين .

تكشف هذه التطورات عن الاتصال بين الكتاب وجمهور القراء . وحدث نفس هذا التعاون الذي يبعث على الرضا في مجالات أخرى ، وكان مدهاء في تزايد مستمر . فإلى جانب المتاحف الكثيرة ، والمعارض الصناعية الزراعية المتعاقبة التي تقام على أرض الجزيرة ، أصبح لمصر الآن معارض للفنانين التشكيليين ، لها جمهورها المهم ، وإن كان عدده لا يزال قليلاً . ففي عام ١٩٥١ ، عرض لمختار تمثال جمل ، تحت اسم « الراحة » ، كما عرضت صور للوهوت ولينورفيي ، وبعض الفنانين المصريين ، بما فيهم امرأة تسمى « النجي أفلاطون » . وكان المسرح قد فقد بعضاً من قوته البدائية ، ولكنه لم يفقد شيئاً من شعبيته . فلقد جذب إليه عدداً من أكبر الكتاب فعرضت في ١٩٤٩ ، مسرحية جديدة لتوفيق الحكيم على مسرح الأوبرا ، اسمها « اللص » ، وكانت تهدف إلى إدانة الانتهازية وتدهور العلاقة الأسرية . كما عرضت فرقة زكي طليمات سبع مسرحيات جديدة . وعرض أيضا فيلم لطف حسين ، اسمه فجر الإسلام . وكانت الرواية التاريخية تجذب المخرجين ، بنفس القدر الذي تجذبهم الأوبريتات العاطفية ، والمشاهد المثيرة ، وكان هذا يتفق مع فوق الجمهور في هذه المرحلة ، كما كانت الإذاعة أيضا تسمى إلى كسب وده ، وتمده ببعض برامج الثقافة ، إلى جانب الغناء والملهة .

هل كان مجرد صدفة ، أن قدم لنا السجل ، هذا البيان الواضح المستفيض عن النشاط والتركيب الثقافي ، لمصر في هذه المرحلة ؟ إن تماسك أجزاء هذا السجل ودقة تفاصيله وحدها ، تشكلان دليلاً على النضج . إلى جانب أنه يعطينا ثراء من الذكريات ، التي قدمتها ثقافة هذا المجتمع ، في التزام صارم بالصدق . وإذا كانت هذه الثقافة قد اضطلمت بهمة شاقة ، هي تبني الأفكار والشائج الغربية ، وإذا كانت قيم هذه الثقافة لا تزال أرفع من مضمونها ، وإذا كانت الرموز التي ساعدت على نشرها ، قد أصبحت أكبر كثيراً من فاعليتها ، فإن هذا في ذاته يعتبر عاملاً مرحلياً عابراً وهو يفسى على ديناميكية هذه الثقافة دلالة أكبر .

ماهى المصرية ؟

حقق النقد الذاتى في مصر منذ زمن طويل ، وظيفة تصحيحية أو ترميمية . وأخذ هذا النقد في الصحافة شكل الجدل أو الأسلوب الجذاب ، وفي الخطاب السياسية شكل الحث والتعريض ، وفي العظات الدينية شكل النبوءة بالكوارث والويلات ، وفي الدور الشعبية للترفيه معلومات فجة . إلى جانب أن هذا النقد الذاتى كان يستخدم بكفاءة كبيرة في بعض المجالات الفنية المتخصصة كالقانون ، ولا شك أنه أسهم ، منذ إنشاء المحكمة العليا في ١٩٤٦ ، في ارتقاء الوعي القانونى للأمة . وكانت الدراسات الأكاديمية قد تطورت إلى مرحلة إجراء البحوث التاريخية ، التي وصلت في بحث رائد للمرحوم صبحي وحيد ، إلى مرتبة الأعمال التحليلية . وكذلك كان الفلق الاجتماعى قد أن بشماره في مضمار البحوث ، وأصبحت المغالات والبرامع عن المستقبل - التي لم تعان قط من النقص طوال القرن الماضى - أكثر تدعى بالوثائق ، كما أصبحت تشكل خطراً إيجابياً أكبر . وحوالى آخر فترة ما بين الحربين - حين سقطت حكومة الوفد في مصر ، والجهة الشعبية في فرنسا - ظهر عدد من الأعمال ، يعبر عن الاتجاه الإصلاحى ، بالرضا حيناً والسخط أحياناً . وقد سجلت هذه الأعمال ، ما تعانيه البلاد من أمراض ، واقتُرحت طرق العلاج .

ولناخذ مثلاً كتاب الدكتور طه حسين عن مستقبل الثقافة في مصر . هل الثقافة فعلاً هي الترجمة الصحيحة ، لكلمة (كثير . وكثش) في اللغتين الفرنسية والإنجليزية ؟ إن المؤلف ، الذى كان في ذلك الوقت بعيداً لكلية الآداب ، يكون صورة عقلية للتعليم . إنه يقابل بين الثقافة والعلم ، كما لو كانت لعلاقة بينهما ، هي نفس العلاقة بين التثريب ونتيجته . ويقابل بين الثقافة والحضارة ، كأنها مقابلة بين التعليم والحضارة . وأما كان الأمر ، فقد كان يكتب كدائرس للعلوم الإنسانية ، أكثر منه عالماً تربوياً . وكانت أبحاثه تتجاوز تسجيلاته للمشاكل إلى حد بعيد ، وكان قد ظهر في نفس العام اللهاتهم فيه هذا الكتاب ، تحقيق كامل عن نفس الموضوع باللغة الإنجليزية ، كما ظهرت بحوث أخرى أيضاً من نفس النوع . وكان هذا الكتاب الذى أحضره معه العميد حين رجوعه من زيارة له في جبال الألب ، حيث أقام بعد حضوره مؤتمراً للتعاون الثقافى ، نشر في اللحظة التي سقطت فيها حكومة الوفد . وكان هذا الكتاب أوسع أفقا وأسبق لأوانه ، من أن يحظى باهتمام الحكومة لذلك ظل في درجه لبعض الوقت . ولهذا أيضاً

أحسن المؤلف ببعض المرارة حين نشره في آخر الأمر عام ١٩٤٤ . ولعلنا نذكر أن عمل ريتان المسمى «مستقبل العلوم» ، كان قد خضع لمثل هذا التأجيل في النشر . ومن المحتمل أن طه حسين كان يحتفظ في ذاكرته بهذا النموذج .

رحب طه حسين ، كمعظم رجال جيله ، بمعاهدة ١٩٣٦ . واستقبلها بالتفؤل ، دون أن تحذره الأوهام عن حقيقتها . لقد كان يأخذ القومية كما هي في الواقع - لا بوصفها هدفاً ، بل كوسيلة أو مرحلة . كان الاستقلال في رأيه ، يعتبر عقياً ، إذا هو لم يتضمن الارتقاء بالإنسان في جميع نواحي الحياة ، وكان لديه حساسة الرجل العلماني والعلم الراديكالي :- يجب على الشعب أن يتعلم كل ما هو متاح للناس أن يعرفوه . فهذه هي الوسيلة الوحيدة التي يتعرفون بها على المظالم ، ويمكنهم بها أن يسووا حسابهم مع من يذلونهم أو يسيئون معاملتهم ، أو يحرمونهم من ثمرة عملهم إنها وسيلة الوحيدة للسير في طريق العدل والمساواة ولكن دور التعليم السياسي والاجتماعي ، يجب أن يكتمل بالجانب الأخلاقي . إن التعليم يلزم المواطنين أن يؤمنوا بالمساواة في أفعالهم ، كما يصرون بذلك في أقوالهم .

إن التعليم يلزم المواطنين بأن يؤمنوا بالمساواة بالفعل لا بمجرد القول ، وأن يحققوها في حياتهم ، دون الاكتفاء بالتشديق بها في أقوالهم ، لمجرد خلق الآمال الكاذبة في الآخرين ، الذين يصابون في النهاية بخيبة الأمل . ثم يعضى في هذا الأسلوب ، الذي يدور أقل قدر من الضموم في أكبر عدد من الكلمات ، فيقول - حين يحصل الشعب على التعليم ، فإنه سوف يعرف ماله من حقوق في حياته الخاصة . ولن يسمح بعد ذلك للأقلية أن تعظم الأكثرية ، أو أن تحرمها من حقوقها في الحياة العامة . ولن يسمح كذلك لأي بلد أجنبي أن يعامل بلاده معاملة غير عادلة ، أو أن يحاول إذلالها وهذه إشارة إلى بريطانيا بالطبع إن التعليم وحده ، بشرط أن يكون صحيحاً ، وأن يستخدم الوسائل الكافية (التي يشرحها المؤلف في السطور التي تتلو هذا الكلام مباشرة) ، هو الذي يضمن سيادة العدل والمساواة فيما بينهم ، ويضمن الكرامة والشرف في علاقاتهم مع الأجنبي . عن طريق التعليم ، سيكتشف المصريون طريقهم الأمثل في الجهاد ، وفي الارتقاء بأنفسهم . ويتلو ذلك مسحا واقعيا للاخطاء ، لافي ميدان التعليم فحسب ، بل في المجتمع المصري بأكمله - لماذا هذا الشعور بالنقص أمام الأجنبي ؟ لماذا هذا التقليد للأجنبي ، الذي يتسم بالنفص حيناً ، وبالشعور بالذل حيناً آخر ؟ إننا لن نستطيع ان نتخلص من هذه العقدة ، إلا إذا ارتقينا بأنفسنا ثقافيا ، وأصبحتنا مساوين للأجنبي ، بحيث لا يجرؤ أن ينظر إلينا باحتقار . إن الكتاب يزخر بمثل هذه العبارات ، التي تكشف عن الكبرياء القومية ، والرؤية الواضحة ، إن من الواجب على مصر ، أن تحرر نفسها من ذلك الفصل المأساوي بين الصيغة والواقع ، والأقوال والأفعال . إن عليها ألا تأخذ الظل على انه المادة ، ولا البلاغة على أنها الفعل .

الحق أن الإداة اللفظية تدل على نضج سابق لعصره - هذه الحلية الرخيصة المصنوعة من مزيج النحاس والقصدير ، هذه الفصاحة المزيفة التي لا تحظى من البلاغة الحقيقة بغير الاحتقار . إنه يجدر قراءه من إيمانهم بغرافة البرامج فيقول - هذه البرامج المفصلة بدقة بالغة ، بحيث تعتبر نفسها أنها قد تحققت فعلا ، في حين أنها تقتصر داتها عن الاقتراب من الهدف الذي حددته ، بسبب الثقل الميت الذي تحمله ،

من ذلك الاستبداد التركي بالرأى ، في الوضع والتنفيذ ، الذي بما كان إرثنا من بيروقراطية الحكم الخديوي . انه يحث الناس على نبذ الأوضاع الانتهازية في مسائل التعليم كالسعي وراء التفرد بالإدارة ، مما يعوق مسيرة التقدم الحقيقي . وهو ينقد عدم الالتزام بنظام ثابت مستقر ، في ذلك الارتجال الذي لانهاية له ، في كل نواحي الحكم ، وخاصة التعليم ، الذي كان السمة الواضحة لكل الوزارات المتعاقبة في تلك الفترة ، والذي لم ينج من البلاد إلا الفوضى . فلقد أصبح إعداد المعلمين مثلا ، متوطا بثلاث جهات مختلفة - كلية دار العلوم ، التي انشأها على مبارك ، والتي لا تزال على إعرار ، وإن كان قد عفا عليها الزمن . ومدرسة المعلمين التي تتبع النموذج الفرنسي (ايكول نورمال) . ثم كلية التربية التي أنشئت حديثا في الجامعة . وأصبح إعداد المعلمين من اختصاص هذه الجهات جميعا ، بينما كان الأزهر لا يزال يؤدي دوره في تدريس اللغة العربية ، وهو كاره لقبول هؤلاء المنافسين .

كان موقف طه حسين من الأزهر ، هو موقف العلماني ، الذي حواه إلمامه المستنير بتعاليم الإسلام من التطرف . و فوق ذلك ضمن كتابه فصلا تعتمد فيه أن يطعن الشيوخ الاجلاء ، وإن كنا نلتمح في ثنايا هذه المجاملة أثرا من نقيع السم ، كقولہ - ولكن هل يدركون خطورة مهمتهم ؟ إن من نافلة القول ، ان نذكر ان اللغة العربية تدرس بطريقة تضاعف من صعوبتها الأصلية ، وتجعل منها لغة قاصرة على عدد قليل ، إذ انها تنفر غالبية الدارسين . إن هناك عددا كبيرا من رجال الأدب ، في موقف ذلك الشيخ الأزهرى الذى كتب خطابا إلى بلدية القاهرة ، في أسلوب متعطر ، اتقى القاذغ من غيبى كنوز الفصحى ، بحيث استعصى على المطريشين من رجال هذه المصلحة - كما تقول الحكاية - أن يفهموا ما يريد هذا الشيخ المعمم ان يقول إنه يكتب هذا الخطاب لا ليفهم ، بل لكي يفوز بالاحترام ، نتيجة هذه اللغة العظيمة التي استخدمها . إن تعليم العربية - كما يتصوره مؤلف الكتاب - يجب ان يتبع نفس القواعد التي تتبع في تدريس اللغات الأخرى .

ومناسبة هذه الصلة بين تدريس اللغات المختلفة ، يأتي في الكتاب ذيل طويل من الملاحظات على تدريس اللغتين الإغريقية واللاتينية ، اللتين ظهرتنا على إستحياء في كلية الاداب بجامعة القاهرة حين كان على ماهر وزيرا للمعارف . وكان ظهورهما قد أثار عددا من المعارضات ، ووضع في طريقه الكثير من المعوقات . فقد كان طه حسين من كبار المؤيدين لدراسة اللغتين الإغريقية . وكان في رأيه أن دراسة ديموستينس وسيسرون ، تعنى إنشاء جسر جديد بين مصر والبحر الأبيض المتوسط أو تقوية الجسور القديمة بينها . وهنا يستبد بنا سؤال عظيم - هل تعتبر مصر قفرا شرقيا ، أم قطرا يتسنى إلى البحر الأبيض ، أى إلى الغرب ؟ إن طه حسين لا يجيب على هذا السؤال ، الذى أجاب عليه الخديوي اسماعيل من قبل ، بقوله ان مصر قطعة من أوروبا ، ولكنه شرح لنا كيف تكون مصر جزءا من دورة البحر الأبيض .

قد نسلم بأن هذا صحيح ، ولكن ألا ينطبق هذا الوصف على الإسلام العربى ، ككل ؟ ألا يجعل عائلتنا الإنسان ، أفريقية ، وطنية ، وصلات القرابة التي تربطه بالسامية أيضا ؟ الحقيقة هي أن مصر لا تنتمى إلى البحر الأبيض إلا جزئيا فقط . فالتطور الذى حدث لها أثناء القرن الماضى وما قبله ، قد ساعدها على هضم لغات البحر الأبيض وقوانينه وأفكاره ، وخاصة ما يخص فرنسا منها ، إلا ان مصر لم

تصبح جزءاً من شرق البحر الأبيض (ليغانتين) ، لأن قوة أصالتها وتقاليدها ، قد فرضت عليها أن تظل محظوظة بذاتها وشخصيتها .

ولكن كم كلفها هذا ؟ إن هذا سؤال آخر . ولكن اتجاه مصر كان في أن تقلد وتبني ، أكثر من أن تلوب في كيان آخر . ولقد واجهت مصر مشاكل مؤلمة أثناء هذه العملية . لم يكن من بين هذه المشاكل فقدان الهوية ، ولكنها كانت تتضمن الشعور بالغربة ، والاضطرار إلى تعديل ثقافتها ، تبني بعض الصفات المميزة للثقافة مجتمع آخر . أنها إذا استطاعت الانتصار على هذه المشاكل ، فسوف تكون حصيلة في هذه العملية ، هو بناء تخليق جديد لهويتها ، دون فقد للأصالة . وستكون خصائص البحر الأبيض التي نسبها إليها طه حسين ، مسألة تعلم وتدريب ، أكثر منها إرثاً . وسيصبح ذلك صحيحاً فقط في المدى الذي تستطيع مصر أن تدمج فيه هذا العامل مع بقية العوامل . إن المشكلة ، أيا كان وصف المرء لها ، هي مشكلة الصراع بين التحديث ، وبين الهوية الشخصية المميزة للبلاد .

إنه صراع من هذا النوع ، هو الذي يصوره لنا الدكتور حسين فوزي - العالم الإنساني المصري الكبير ، والعالم أيضاً في علم البحار والموسيقى - في قصصه ذات المغزى ، عن السندباد البحري . أن سندباد عويس آخر ، مشعل بحماسة حب الاستطلاع في العالم الفصح ، وبالصديق في مسامحة النفس . إنه يتجه إلى البحر الأبيض - ولكن ليس ذلك لأنه يتعرف على مصر الحائلة هناك ؟ أليس هذا التفرغ في الأساس درساً في الإخلال بالتقاليد ؟ . إن لدى طه حسين فوق ذلك ، وهي متحرك للشخصية المصرية . ولا حاجة بنا إلى أن نأخذ وصفه للشخصية المصرية ، مأخذ الجدل حين يقول - ذلك المزيج الرائع من الجد والابتسام ، والتفاؤل والحزن . إنه يشع من الروح المصرية التي تجمع بين الشباب النفس ، والشيخوخة النضارية في أعماق القدم ، المتجذبة إلى الحديث والمرتبطة بالقديم . القادرة على بذل الجهود الجبارة - وتحقيق التقدم الكبير ، وهي تملك في نفس الوقت من المزاج الفلسفي ما يكفي لترك الأمور تجري في أعنتها بلا ميالة من حين إلى حين ، إن مثل هذه التناقض المجتمعة ، يمكن نسبتها إلى شعوب الأرض قاطبة دون استثناء . والسبب البسيط في ذلك ، هو أنك حين تتحدث عن الأمة ، أو الثقافة أو الشخصية ، فإن ذلك يتضمن توازناً بين عناصر متضادة . فالهوية لا يمكن أن توجد إلا بتنظيم التواترات وتبنيها . إن العقاد حين يصف الفلاح في كتابه «سعد زغلول» يطلق العنان لهذا التساوق للمعاني ، الذي يتكرر دون مبرر . وعلى أي حال ، فإنه لأشياء أصعب من وصف الخصائص المميزة لشخصية جماعية .

بعد ذلك بزمان طويل ، يسخر محمود العالم من التعبيرات الضبابية الغامضة ، لسلفه العظيم . ولكنه كان رغم ذلك ، أقل منه نجاحاً في تفسير الشخصية المصرية ، من خلال تأثرها بالاستبداد الإمبريالي ، أو من خلال حالة البنية الاقتصادية الأساسية للمجتمع . إن وصفها كما ذكرت من أصعب الأشياء ، إلا إذا جاء من خلال العوامل المتغيرة للتاريخ وبشرط أن يحدد المرء أيضاً العناصر الثابتة التي لا تتغير . إن المزية الكبرى لطف حسين - الذي أتم مسودة كتابه عام ١٩٣٨ ، ونشره في أواخر ١٩٤٤ ، حين أوشكت الحرب أن تنتهي - كانت في توعية الناس بتجربة فعلية ، هي تجربة الأصالة الجماعية

لمصر ، وما متصحيح مصر . لقد بين لنا إن كبرياء بلاده هيوتها الذاتية ، لانتعاض مع الانفتاح ، لاهل البحر الأبيض لحسب ، كما كان يتادى ، بل على العالم بأسره . إنه يلخص لنا هذا المعنى في جلاء تام حين يقول - إن أى ثقافة يجب أن تكون قومية وإنسانية معاً إنها حاجة ثنائية ، ومعيار ثنائى . ربما كان ذلك تناقضاً ، ولكنه تناقض خصيب مشر .

الحساب الذى امتنع على التسوية . .

فى ذات اللحظة التى كان يكتب فيها عالمنا الإنسانى (طه حسين) كلماته ، كان هناك غيره من المصريين من ذوى الوظائف والأوصاف المختلفة - من رجال الأدب والقانون والاقتصاد - يحاولون أيضا العثور على إجابة للسؤال عن مستقبل مصر وإرثها . وكان لدراساتهم عناوين لافتة للنظر ، مثل ، «مصر الغد تحت حكم الشباب» ، أو «نحو دستور علمى لنهضة مصر» . أو كتاب محمد على رفعت ، «مستقبل مصر الاقتصادية» الذى يمتاز بحدة ذهن نافذة . وحتى السياسيين الكبار ، كانوا يقدمون النقد ويقترحون البرامج . وعلت صيحة تنادى بالعمل الآن قبل قوات الأوان ! وقفزت إلى الوجود جماعات جديدة تضم لجانا للعمل الميدانى ، وجمعيات رائدة لإجراء البحوث الاقتصادية والاجتماعية . وكان من أنشط هذه الجمعيات ، جمعية «نهضة الشعب» التى أنشأها ميريت غالى مع نفر من أصدقائه ، يزيد عددهم عن عشرة أشخاص ، كان الفيلسوف إبراهيم مذكور من بينهم . وما يذكر أن ميريت غالى كان ينحدر من أسرة قطبية عريقة ، فهو حفيد بطرس باشا غالى رئيس الوزراء الأسبق ، كما إن إبراهيم مذكور ، ينحدر من صلب صف طويل من كبار التجار المسلمين ، الذين إشتهروا فى القاهرة منذ زمن طويل .

فى عام ١٩٣٨ ، توصل مؤلف «سياسة الغد» ، وهو يستعرض الماضى القريب ، إلى نتيجة مذهلة ، هى أن مصر لم تحقق أى تقدم على مدى جيل كامل ، بل على العكس لقد أصيبت «بالهبوط» . فهل كان موقفه هذا ينسم بالانهزامية المفرطة ؟ ربما ، ولكن المرء لا يكاد يجد مفرا من موافقته على كثير من مشاهداته وأحكامه ، التى فصلها فى بيانه البعيد عن الأوهام . لا شك أن تشاؤمه يعكس نظرة الصفوة البورجوازية ، التى يقيها حرصها وذكائها من أن تكون فريسة لخداع النفس ، ولكنها فى الوقت ذاته ، ترفض رفضا باتا أن تنق بعمامة الشعب . فهو يقرر مثلا ، أنه باستثناء ثورة ١٩١٩ ، كان النضال دائما ، محصورا فى قطاع صغير جدا من المجتمع المصرى . وهو يحتسم كتابه قائلا - لقد حصلنا على استقلالنا ، وانتشرين جميع طبقات المجتمع ، شعور الاعتزاز بالإنتباه إلى دولة ذات سيادة . إن مثل هذا التاكيد يكشف عن إحساس طبى . ويجب على التحليل الاجتماعى أن يميز بين التطلعات المعلنة ، التى هى بالطبع تطلعات الطبقة المتعلمة ، وبين المعال الكامنة التى يضررها عامة الشعب . والأخيرة هى الثقل المقابل الذى يحقق الموازنة مع الأولى . ويتم صنع التاريخ ، حين تجد الحوافز الأساسية مجالا منطقيا للتطبيق . وهذا هو ما أنتجته بعض القادة بين حين وآخر ، كما فعل زغلول مثلا ، من خلال تحالف حدسى مع قوى الشعب ، فى اللحظة المناسبة . كما كان هذا أيضا ، هو الهدف الواعى - بدرجة تزيد أو تنقص - لكل السياسات الإصلاحية .

في تلك الفترة ، كان هناك حديث كثير عن الإصلاح . ومن الطبيعي في بلاد كمصر ، أن تكون الأولوية للإصلاح الزراعي ، الذي هو الأساس . ولكن من تؤخذ الأراضي التي تقام عليها المنشآت والمزارع للفلاحين ؟ أمن أراضي الملك ؟ إن أحدا لم يحسر على اقتراح ذلك حتى ذلك الحين . أمن الأوقاف ؟ إن في هذا تحديا للتقاليد الإسلامية ، وهي فكرة مروعة . أمن كبار الملاك إذن ؟ إنها مقامرة محسوفة بالأخطار إننا نستطيع أن نقسم رواد الإصلاح الذين واجهتهم هذه المشكلة إلى راديكاليين متطرفين ، وراديكاليين معتدلين . إقترح بعضهم المساواة في التوزيع ، عس الطريقة الإنجليزية ، مع ما يستدعيه ذلك من تعديل في نظام الضرائب . وذهب آخرون إلى أبعد من ذلك ، أن لم يكن فيها يتعلق بحقوق الملكية ، فعل الأقل ، في المدى الذي لا يجب أن تنعده هذه الملكية . في ديسمبر ١٩٤٤ ، قدم لأول مرة إلى البرلمان ، مشروع بتحديد الملكية . وإستثنى مقدم المشروع ، محمود بك خطاب عضو مجلس الشيوخ ، ما يؤول للحائز عن طريق الوراثة ، من هذا التحديد المقترح . فقد كان يهدف إلى تحديد ما يمكن إستلاكه فقط عن طريق الشراء . ولكن هذا وحده كان كافيا لأن يصدم الناس ، وأن يفقد مقدم الاقتراح مقعده في مجلس الشيوخ في الانتخابات التالية . وفي ١٩٤٨ ، قدم إبراهيم مذكور ، أصغر الأعضاء سنا في مجلس الشيوخ ، قانونا أكثر جرأة ، يقترح فيه إلغاء نظام الوقف الخاص . كما أعد ميريت غالي برنامجا للإصلاح الزراعي . ولكن أحدا لم يتعرض حتى ذلك التاريخ ، لنزع ملكية كبار ملاك الأراضي ، بل اقتصرت الاقتراحات على تحديد المساحة التي يمكن أن يضيفها المالك إلى أرضه ، بما لا يزيد عن مائة فدان ، عن طريق قرض ضرائب ثقيلة على القدر الزائد . واقتراح ميريت غالي أيضا ، منح كل فلاح في مزارع الملك ، حيازة حد أدنى من الأرض يساوي فدانين ، مع تحديد حد أعلى لإيجار الفدان .

كانت هذه أهدافا معتدلة ومعقولة . ولكن البورجوازية لم تقبلها ، وأمكنها تغليب رأيها على القطاع الأكثر استنارة ، الذي كان يؤيد غالي ومذكور .

إن أهمية هذه الاقتراحات ، تكمن في اعتبارها أعراسا ، أكثر منها برامج . فالأمر لم يقتصر على اهتزاز الوحدة القديمة بين القيم الدينية والأخلاقية والجمالية فحسب ، بل لقد اتسع الصدى في كيانها من داخل العملية التاريخية أيضا . إننا نستطيع الآن أن نميز بين ما يفصل المصلحين عن الثوريين - ولكنها كانت علامة متقلبة بالدلالات ، إن نظام الحكم التقلدي كان يرفض الشيء الوحيد الذي يمكن أن يطيل في بقائه .

إن جميع الذين ذكرتهم ، كانوا من المعتدلين . فقد كان أهم ما يطالبون به ، هو التعليم ، وجموعة من المبادئ الأخلاقية ، عمل من أجل ، دون أن تميز إهتماما كبيرا لرغبات الشعب الأساسية . وهكذا كانوا يحتفظون لأنفسهم بموقف تروبري ، بل تحكيمي . إنهم يهتمون بالشعب ولكنهم ليسوا من الشعب إن المصير المحتوم لأغلب نواحي الإصلاح ، هو أنها تأتي بعد أوانها . فعين يعترف الوضع القطري ، ووضوح الرؤية ، أو حتى الرأي المحافظ المستنير ، بوجود الإصلاح ، فإن ذلك كله يعكس التناقضات التي لحقت بالمجتمع ، دون أن تجد حولا لها . ولعلنا نستطيع أن نقول إن الإصلاح لا

ينفذ ، إلا بعد أن يكون الواقع قد سبقه . وكانت هذه الظاهرة في مصر ، أكثر إيلاما منها في أي مكان آخر ، لأن الإصلاح كان لا ينفذ قط في مصر . وهنا - كما في أي مكان آخر - كان التاريخ لا يخطو إلى الأمام ، إلا حين يصطدم وعي الناس بالكوارث ، مع رأي محافظ شديد التطرف ، ولكن هذا الرأي المحافظ المتطرف ، كان له في مصر حلفاء أكثر مما يجب .

في عام ١٩٤٣ ، قدمت نفس هذه الجماعة من المفكرين ، مشروعا أعم من سابقه ، تناولت فيه هذه المرة ، نقد الجهاز الحكومي . ولما كان نشر مثل هذا البحث ، تحت الأحكام العرفية أيام الحرب ، مخاطرة كبيرة ، فلقد طبعوا منه ١٤٠ نسخة فقط . ولقد اضطر على الشمسى باشا ، أن يخفي هذه النسخ ، أثناء حملة تفتيش مفاجئة من الشرطة . وفي عام ١٩٤٥ ، انتهزت الجماعة فرصة تخفيف الرقابة ، وأعطوا الناشر حق توزيع ، ما كان غريبا أن يسموه والطبعة الثانية ، التي كانت صورة طبق الأصل من ذلك العدد المحدود من النسخ التي لم يوزعوها . بدأوا هذا الكتاب بإشارة - جديرة باهتمام المؤرخ الاجتماعي - إلى الشعور بالقلق في تلك الفترة . إن التشاؤم فعلا ، كان قد غزا كل قطاعات الحياة المصرية . وأي تظاهر بالشجاعة ، أو تحفى وراء اليلاعة ، كان سيثبت تضليله دون شك إن أي مراقب لديه القدرة على النفاذ بنظرة من خلال هذا المظهر الكاذب ، سوف يتحقق من أن الضعف الأساسي ، في هذه الجماعات المناهضة المستنيرة ، هو افتقارها إلى الثقة بالنفس ، إلى جانب التشاؤم الذي يبرره تبريرا كاملا ، تاريخ الجبل السابق . إن الماركسية وحدها هي التي تقدم الحل ، الذي يستطيع أن يتجنب خداع النفس واليأس كليهما . ولكن الماركسية في مصر ، لم يكن لها وجود إلا بين جماعات صغيرة ، لا تزال ملبئة بالاتفعالات الرومانسية الحماسية ، وبالمرارة التي يبررها الاضطهاد .

إن الصورة حالكه السواد . ويعطينا هذا الكتاب وضعاً يبعث على الأسى ، لحالة أحد أولئك المؤلفين الصغار ، الذي تكالبت عليه الأمراض ، إلى حد أصبح فيه مستشفًى منتقلا إن لهذه الصورة ، خصائص مميزة ، يعرفها المؤلفون ، بأنها مميزات القومية وشعاراتنا الخاصة .

كان من الواجب أخذ هذه الصفات المميزة دائما في الاعتبار . فهل راعي ذلك مثلا أولئك الذين أصدروا دستور ١٩٢٣ - ذلك الدستور الذي كثيرا ما اعتدى عليه ، ونادوا ما طبق ، والذي أصبح رغم ذلك مثلا أهل بئر رجمي ؟ لا يجد المؤلفون أي صعوبة في ضرب الأمثال الكثيرة ، المدعمة برأي كبار رجال القانون الدول ، على إخفاق هذه الوظيفة في الإستجابة إلى حاجات المجتمع . ولكنهم - والحق يقال - يملكون من سلامة الذوق والواقعية ، ما يجعلهم يدركون أن هذا الدستور ، بكل النقص التي عوقفت فعاليتها ، وبالرغم من عدم كفايته ، قد حقق خدمة كبيرة ، بوصفه رمزا موحيا ، وعاملا إيجابيا ، في تعليم الجماهير . إن تحليلهم الاجتماعي له أثره في هذه الناحية . ثم يتلو ذلك فصول كثيرة ، يخصصونها لنقد الحياة البرلمانية . هنا ، أكثر من أي مكان آخر ، تثير العمليات الانتخابية نقد العالم الاجتماعي ، وغضب المواطن . فمن الناحية العقائدية ، لا يكاد المرء يفرق بين حزب وآخر ، على الرغم مما بين هذه الأحزاب جميعا من العدواة المستحكمة . فكلها تقريبا - بما فيها الوفد والأحرار الدستوريين - تبع لتشعب نفس المعجزات ولكن هل كان ذلك لا يزال صحيحا ، في الوقت

الذى نشر فيه غالى ومذكور هذا النقد ؟ إن الاستقطاب المتزايد في الحياة السياسية والاجتماعية ، وانضمام الأحزاب إلى الصراع الدولى ، والتناقض المتفجرة بين الماركسية ونشاط الإخوان المسلمين - كل هذا كان يتناقض هذا البيان . ولكن الحقيقة التى تبقى بعد ذلك ، هي أن التنافس الشخصى وتصارع المصالح ، هما العاملان اللذان كانا لا يزالان يسيطران على الموقف السياسى . إن مصر جربت ثلاثة أرباع قرن من الحياة مع المؤسسات الحديثة ، وتعاقبت عليها التجارب البرلمانية ، في مزيد من الإقنان ، ومزيد من عدم الكفاية . ولكن إن كانت هذه هي نقائص القمة ، فإلى أى حد من السوء تكون الظروف في القاعدة ؟

من التناقض ، في بلد يحوى ذلك العدد الكبير من القرى ، ألا تبدل أية محاولة لتعصير الإدارة فيها .

ينقد المؤلفون هنا بحق نظام العهد - أولئك الحكام المحليون الصغار المستبدون ، الذين يتعاونون مع طغيان كبار الملاك ، ويزورون الانتخابات . وهم يبدنون بتبرير مساوىء ، نظام المركزية المتطرفة ، التى زادت سوءاً ، على مدى الجيلين السابقين ، حيث أصبح دور المجالس المحلية أكثر ضعفاً وأقل فاعلية ، عما كان منذ ثلاثين عاماً . إن هذا النقد على أى حال ، لم يكن يهدف إلى نظام انتخابى جماعى على جميع المستويات من القرية إلى الدولة ، وهو نظام كانت تعتقده البلاد ، ولعل عدم وجوده كان من الأسباب الرئيسة للإحساس العام بالعجز والقلق في هذه الفترة .

يحتج المؤلفون عملهم ، ببناء عاطفى موجه إلى الشباب ، والذى سيكفل نقلاؤه وحماسته ووطنيته ، بناء صرح عظيم جذير بأجداد مصر العريقة ، على أنقاض الأوس ومباني اليوم المتداعية . إن الغد ملك يديه ، والمستقبل ينتظره . وحيث إن السياسة قد أضعفت الهمة والقوة والكفاية في بعض من يكبرونه في السن (إن كلمة «بعض» هنا هي أضعف مما تقتضيه الحقيقة) ، وحيث إنه قد تم كشف النقاب عن الخطة السرية ، لأولئك الذين كانوا يسعون إلى المتاجرة بالنفوذ السياسى ، وحيث أن الخدمة الوطنية لم تعثر حتى الآن على الشرفاء الأكفاء الجديرين بها ، فانه من واجب الجيل الجديد أن يعطى السياسة إنجاءها جديداً ، وأن يضىء الحيوية والنشاط والتكريس على هذا الاتجاه . وسوف تكون جريمة لا تقبل الغفران في هذه الظروف ، أن يؤثر شباب الانسحاب والتقاعد أو الانفصال عن هذه المسيرة ، أو أن يهرب إلى التشاؤم . إن واجب كل شاب أن يجيب على هذه الدعوة بقوله : - إن مستعد .

كتب ميريت غالى بعد ثورة ١٩٥٢ مباشرة ، وقبل أن تنضج بعد ، السياسة التى سببها عليها نظام الحكم الجديد ، وثيقة اتهام ، زاد من قيمتها أن كاتبها لم يكن ثوريا . ولم يركز هجومه في هذه الوثيقة على انعدام المساواة في توزيع الثروة ، بقدر ما ركزه على عيوب الإنتاج والإدارة وتدمير الموارد المالية للدولة واستخدامها . كما قال إن العجز في الميزان التجارى ، والتبديد وعدم الكفاية في الإدارة الحكومية ، والفسوس والعبث في السياسة المالية ، والعجز والفساد في الموظفين ، يجبرنا على الاعتراف بإخفاق نظام الحكم السابق . وكان العلاج في رأيه ، هو إتاحة مجال أوسع أمام القيام بالشاريع الخاصة ، سواء أكانت أجنبية أو وطنية . لقد كان يتحدث كملبرانى ، لا يزال يحتفظ بأمال طبخته .

وظهر في نفس الوقت أيضا ، نقد آخر قدمته الدوائر الماركسية لتصحيح الصورة ، جاء فيه ، إن أمراض مصر ليس سببها هو الأخطاء التقنية أو النقص الحلقية وحدها . إن بناءها الاقتصادي بأكمله يجب أن يوضع موضع الشك والمراجعة . فلقد جمعت المشاريع التجارية في كارتلات كبيرة ، وشركات مهيمنة (تسيطر على الشركات الصغيرة وتتحكم فيها) . كما تسيطر على الإنتاج ، الاحتكارات التي تلعب الصلات العائلية ، وثروة ملاك الأراضي ، ومؤتمرات القوى ، فيها دورا أهم من الكفاءة . إن جماعة بنك مصر ، قد أصبحت اتحادا ماليا ضخما (كونسرتيوم) للبورجوازية . وكذلك اتحاد الصناعات الذي انشأ ، منذ ثلاثين عاما ، والذي يكون المليونيرات مجلس ادارته ، من أمثال حافظ عفيفي وأحمد عبود وحسن نشأت وأمين يحيى وسابا حشيش ، فإن مالا يزيد عن ٢٪ فقط من الشركات التي تتبعه ، تمثل ٥١٪ من رأس المال الكلي لهذه الشركات ، وتستخدم ٤٩٪ من قوة العمل فيه ، بينما لا تملك ٧٩٪ من هذه الشركات ، أكثر من ١٧٪ من رأس المال الكلي ، و ١٩٪ فقط من قوة العمل . وترتست عبود وحده بضم سبع شركات ، تسيطر على صناعة السكر ، وصناعة المنتجات الكيماوية ، والملاحة البحرية الممثلة في شركة البواخر الخديوية ، إلى جانب إمتلاك عدد من الفنادق الكبيرة ، وغيرها من المنشآت . كما يسيطر ترست هنري رباط ، على إنتاج السلع المعدنية ، وتجارة الوارد من المعدات الثقيلة . ثم أن ضخامة أرباح هذه الشركات ، تفوق بكثير حجم إنتاجها ، وحجم رأس المال المستثمر فيها . فإذا أضفنا إلى هذا ، أن كبار رجال الأحزاب ، وكبار موظفي الحكومة ، ورجال القصر ، يساهمون في هذه الشركات ، أو على الأقل ، يتنفعون منها ، فإن إستنتاجاتنا عما يجب عمله ، لن نحتاج إلى مزيد من التريث . . . إن ذلك كان سهلا على الفهم ، ولكنه كان صعبا في التنفيذ !

مرايا من طين

لن نجد المصري حلا أساسيا لمشاكله ، إلا إذا أعاد مزج ثقافته بتراب أرضه . وهذا يفرض - إلى جانب أشياء أخرى - إجراء إصلاح زراعي . بدأ يعتبره عدد من الناس من أوجب الضرورات . كما يفرض أيضا ، إحداث تغييرات أخرى كثيرة في كل النواحي الاقتصادية والاجتماعية والأخلاقية ، يكون الهدف منها أن تؤثر في العلاقة بين الواقع الملموس ، وبين التفسير المستبطن منه . وبما أن هذا لم يتحقق بعد - بل لا يزال بعيدا جدا عن التحقيق - فلقد كان هناك عجز غريب يشل كل الجهود ، ويبرز أصدق النوايا .

كان الرأي العام ستارا قضييا ، تسقط عليه كل الأحداث ، وكان بيئة محبطة كالأثير ، تولد فيه الإنجاعات والأفعال صورا منها ، لا حصر لأعدادها ، وكأنه مرآة أصابها الخيل من كثرة الصدمات التي تعرضت لها . فأصبح للأحداث البسيطة دوى ، وردود أفعال ، ومضاعفات لا نهاية لها . كما صارت الكلمات تنتشر أفتيا مع الرياح في كل اتجاه . وكانت القوى النامية للإذاعة - وهي المفروض فيها أن تقوى الوعي والإدراك بأسلمحتها الجديدة - تسهم في تضخيم الوهم والإغفال . فأبينا كان الحقيقة - ذلك الذي كان يتخذ مكانه في أساس الأشياء ، أو هذا الذي كان يجري لإصالة إلى الناس ؟ إن هذه الأرض المغمورة

... . بحث فقط حتى الآن على ما يعبر عنها تعبيراً صادقاً ، أو بالأحرى ، أنها لم تسقط شيئاً يعتبر تعبيراً
 عطلتها وطاقتها . ومن جهة أخرى كانت هناك حياة تحيا على السطح ، حياة جردت من
 ورفضها الأجنبي ، أو حياة فرضتها الذات ، تب نفسها للبلافة أكثر من الفكر ، وللمناقشة
 و... أكثر من المنطق . وكانت هذه الحياة تستند قواها في الأحداث والكلمات ، والأرباح والخسائر .
 لم تكن تعكس إلا ومضاً ضعيفاً مرتعشاً ، للأشياء الأساسية . في بلاد كهذه ، يسودها الانسجام
 بدوره يكاد تكون مكتملة ، وتتميز بذلك الجو المشبع بالآثورة والبخار ، حيث تبدو النساء ذاتها ، وكأنها
 حبة ترابية منعكسة ، كان كل شيء يشارك في ذلك الومض الضعيف المتهتر . أصبحت الحياة ذات
 مسرحية . كانت هناك تحقيقات مكثفة في كل نواحي الحياة ، ورغم ذلك ، ومع ذلك لم تكن هناك
 ربما باستثناء الكوليرا . يمكنها تفسير ذلك الشعور المروع ، أو تنقية كل ذلك الدم الأسود .
 صحيح . هناك هناك الكثير من المؤشرات ، إلا أنه من أول تلك العظمة الإيطالية الأسلوب في القصر ،
 في آخر تلك أشعونة لسيئة للإخوان المسلمين ، ومرورا بتمثيلات النحاس ، لم يكن هناك ما يفسر
 الأخير . سأل درجة من العمق . لقد ذكرت من قبل أن الحياة قد اتخذت شكلاً مسرحياً ، ولكن الناس
 تدها يوتون هن ، ويموتون حقاً لا تميتاً . والحق إنهم كانوا أحرص على ممتلكاتهم ، مما كانوا على
 أنفسهم . إن أعمال العنف تنبخر ككل شيء آخر . وكانت الكوميديا تغلب على التراجيديا . أو
 بالأحرى . كانت الشخصيات الذين لا يملكون كفاءة الأداء ، في الدراما التي صنعتها لأنفسهم ، يدفعون
 بقية إلى لفتة التي تحمل فيها عقدة المسرحية ، وتتكشف الأحداث ، التي يعجزون بعد ذلك عن تقدير
 ذلك كدو يحسون جميع مقدموها .

... . كان جميع يدركون مدى ماحل بالبلاد من الانحلال الخلقي . كانوا يحسون بالضعف الذي
 أو مصر الأسرة ، ويرون انتشار المخدرات ، التي تجاوز انتشار عادة التدخين منذ ربع قرن ،
 في أحضان النجوم إلى الوسائل الكثيرة غير الصحية للمهرب ومنها الإنتحار ، كما كانوا يرون ازدياد الجرائم
 ونسب الفساد . لقد عجز المراقبون كل هذه الأخطار الرئيسية ، بابتهاج كتيب . وكانت ألفاظ الغلو
 والاحاطة والأصطهاد ، هي مفاتيح الرموز في هذه الفترة . وهي فترة تتميز باستنباط أسلوب جديد
 عن الأساسات المصرية والعربية . ولكن كمية كبيرة من المصطلحات الغربية لعلم النفس قد
 است في هذا الأسلوب . إن أولئك الشبان الذين استجابوا إلى دعوة أحمد الصاوي محمد في وكفاح
 كانوا يتحركون بعاطفة صادقة ، ولكن الشكل الذي اتخذوه هؤلاء الشبان في التعبير عن هذه
 يذكر معمود . والقلب الجريح في إحدى مجلات المراهقين .

... . منذ حين ضهرة الأرواح المعذبة في كتابه والمعذوبون في الأرض بأسلوب أوتق صلة بالتقاليد .
 في تقديمه هذا الكتاب ، وجه كلامه إلى أولئك الذين يتحركون شوقاً إلى العدالة ، وإلى أولئك الذين
 في رغبة خوف من احتمال تحقيقها . إلى أولئك الذين يملكون دواً أن يدفعوا ، وأولئك الذين يدفعون
 قد أن يملكو ، ولن يملكو أبداً . . . إنها عملية إجتماعية ثنائية ، كانت تزاد حدة في مصر ، وكانت
 قد هذه مؤلف بعدد كبير من المفردات أو التناقض التي ترضى أسلوبه ، وتشعره بشبهة من الإستمتاع -
 تنبر مدفع هو مصير الفقراء ، والسعادة هي مصير السعداء ، والكوارث تشكل مستقبل النعساء ،

والبهجة والسرور يشكلان مستقبل المحظوظين ... الخ . كان هذا الكاتب يستمد وحيه من انتاول فرانس ، الذى كان نابغة النثر الفرنسى ، حين كان طه حسين فى العشرين من عمره . ولكنه كان يحتفظ بالذوق العربى فى الإسهاب والتضخيم ، بينما كان يضحى فى سبيل ذلك ، بموهبة التكثيف التى ميزت الأقوال المأثورة عن العرب شعرا ونثرا . وهكذا استطاع طه حسين أن يرسى دعاء ثم أسلوب وسيط بين القديم والحديث ، كان بين - بين . ولقد وجد فى هذا الأسلوب ، أداة تناسب الاختلاف والتناقض الذين يعبر عنها ... كان إنجازا عظيما ، ولكن بلاغته ذاتها ، كانت تسهم إلى حد ما فى ذلك الرumuz المبهتر الذى يميز هذه الفترة ...

بعد ذلك يوضع سنين ، حين أصبحت الواقعية الاشتراكية هى الطراز السائد ، كان الناس سيصفون هذا الأسلوب بأنه أكادهمى بورجوازى . ولكن أيا كان وصف هذا الأسلوب ، فمن من كتاب الجبل السابق ، كان يستطيع أن يواجه بالخصوصية هذا النقد القاسى ؟ من المؤكد انه لا العقاد ولا أحد أمين ولا هيكل بالطبع ، كانوا يستطيعون ذلك . ربما كان الوحيد الذى يستطيع ذلك ، هو توفيق الحكيم . فى هذه المرحلة المتأخرة ، كانت البحوث تحاول أن تجد لها مقبدا من خلال الطبقات الأفقية للغة والتاريخ ، تصل منه إلى الصديق الذى يقبع فى الأعماق الغائرة . ولكن مجال التقدم فى هذه البحوث لم يكن الأسلوب ، كما أوضح طه حسين لتلاميذه . كانت هناك أعمال أخرى ستظهر قريبا ، وهى تحمل معها فيضا من الوعي بالمأساة الاجتماعية ، التى لم يكن الناس قد أحاطوا بعد بأبعادها ، مثل الأرض لعبد الرحمن الشرقاوى ، وأرخص ليالى ليوسف إدريس . كانت هذه الأعمال تستمعى إلى إحلال التحليل الاجتماعى الذى لا رحمة فيه ، محل المراهية السهلة الكسرى فى التقاليد الكلاسيكية . ولكن ألا يمكن ان يعنى ذلك ، إخفاء نكهة الحياة الشرقية من الأدب ؟

كانت هذه النكهة لا تزال قوية نفاذه فى هذه الأثناء ، فى أعمال بعض الفنانين وعلماء الإنسانيات ، مستخدمين فى إظهارها الوسيلة التى أتاحها لهم التقدم التقنى ، او بالرغم من هذا التقدم التقنى فى بعض الأحيان . من بين هؤلاء ، يمكننا ان ننوه هنا بالمهندسين المعماريين ، رمسيس ويصا واصف وحسن فتحي . فلقد أعاد الأخير بناء قرية القرنة فى الاقصر ، بالأسلوب الكلاسيكى الذى يحل القباب محل لأسقف المسطحة . ولكن الفلاحين رفضوا الاستقرار فى هذه القرية ، حيث إن ممارسة الأشياء الوطنية ، من الصعوبة بمكان (طبقا لعبارة هولدرلين ، الشاعر الألماني) .

وكان جراح العظام المذكور كامل حسين ، فى هذه الأثناء أيضا ، يفكر فى روايته «المدينة الظالمة» ، وهى تناول يسر أعماق القلوب ، لمأساة صلب المسيح ، من مفكر مسلم . كما كان الجناح اليسارى لطائفة المفكرين (الإنجليزى) الذى اكتسب بعض التعقل من معاناته الخاصة ، يزاوئ نشاطه فى القيام ببعض التحقيقات السياسية والتجارب الأدبية . وسجل يحيى حقي ، ذلك الفنان الصعبدى الرقيق الحاشية ، الذى يجيد التصوير بقلمه ، فى رواية قصيرة (نوفلا) ، اسمها «تدليل أم هاشم» ، مشكلة هذا المجتمع ، التى لم تكن مسألة عذاب وتبديد فحسب ، بل كذلك مسألة اختيار مشكوك فى نتيجته .

كانت الرواية تحكى قصة طبيب شاب ، حضر من توه من دراسته فى أوروبا ، إلى بيت أسرته فى

السيدة زينب حيث وجد فتاة من أقاربه مصابة بمرض خطير من أمراض العيون وهي تعالجه بفطرات أخذت من قنديل في مسجد السيدة زينب . وفي ثورة الغضب التي تتابته من رؤية هذا العلاج ، يحطم الإناء والقدس الذي يجتري على هذا الزيت ، وبهذا يكون قد ارتكب جريمة التجديف بالمقدسات . تسوء حالة الفتاة في البهد ، ولكنها تشفى جزئيا (أو أساسيا ؟) في آخر الأمر بالاستمرار على هذا العلاج الشعبي ! عند ذلك يرى الدكتور الذي كان أمامه مستقبل مشرق في الأبحاث الطبية - النور الذي يضيء له الطريق . فيتزوج من الفتاة ، ويعمل ممارسا عاما في حيه . ويقضى بقية حياته ، في تحديد معرفته الحميمة بأهل حيه وبقية مواطنة من المرضى . ولكنه لا يستخدم معملا ، ولا يحقق اكتشافها علميا . فهل سيكون سعيدا ، أم سيكون نصيبه الإخفاق ؟ إن المؤلف لا يجيب على هذا السؤال . ولكنه يسلط الأضواء على الصراع الذي يعانيه شعب بأسره ، في الاختيار بين الكفاءة التي يستحضرها من مصدر غريب عن كيانه ، وبين الأصالة التي لا توجد إلا في هذا الكيان .

ولأن مشكلة الاغتراب كانت لا يمكن ان تحل بالالتقاء مع الأجنبي في منتصف الطريق ، فقد كانت تخرج امتزاجا وثيقا بعملية التحرير من هذا الأجنبي . كما كان هناك شرك آخر ، يخفى في ثنايا السعي وراء العثور على الأصالة . لأن وسيلة اللجوء إلى التقاليد الكلاسية ، التي طالما أنقذت الشعب المصري من الإنهيار ، ربما تصبح هي ذاتها انحرافا عن الواقع ، ثم تستحيل في آخر الأمر ، إلى إحدى تلك الفزائع الشكلية للنهبر ، التي لا يمكن ان يرضى عنها التاريخ . أفلا يكونون هذا سرايا آخر ؟

في ديسمبر ١٩٤٤ ، في دائرة السيدة زينب الانتخابية ، كان هناك مشهد لغوي ، يجلب الألباب . في حفل إنتخاب للمرشح والإشتراكي في هذه الدائرة ، (الذي لم يحصل على أكثر من سبعة عشر صوتا في الإنتخابات المزورة) ، وقف شيوعي تروتسكي يهودي كسيح في مكانه من السرافق ، ليبلغ كلمة بليغة ، ردا على شيخ أزهرى ، كان قد أذان من فوق منبر الخطابة ، وجود العناصر الغربية - من الأقليات التي اختارت الانتباه إلى الغرب ، ومن الأجانب وغيرهم - في المجتمع المصري . واجه الخطيبان أحدهما الآخر ، بلسان عربي مبین ، يمتاز بنقاء نادر . وبعد ان استمرت المناظرة بينهما فترة من الزمن ، أصبح من الواضح أنهما يتناحراحان الأفكار (وكانت القضية الأساسية للحوار قد نسجت تماما في إطار بديع من جمال اللغة ، التي كان كلاهما يسيطر عليها تماما ، ويوجهها الوجهة التي يريد بها بكفاءة تامة . وأسر الحضور سحر البيان ، فتركوا أنفسهم لمتعة الاستماع إليها بكل حواسهم ، وكان على رؤوسهم الطير .

لقد راوغ هذا التنافس الجمالي هنا ، التوترات الحقيقية . وكذلك في حالات أخرى ، كان يعوق التحليل الاجتماعي . فكان بعض المفكرين ، ممن دفعهم الغضب إلى الراديكالية عظيمة الأصنام ، يصلون بنزوعهم إلى نقطة التجديف على كل المقدسات . فلم يقتصرأوا على مجرد الدعوة إلى الكتابة بأسلوب واقعي ، بدلا من تلك الأناقة التقليدية في الأسلوب الكلاسي فحسب ، بل تساءلوا كذلك عن قيمة كل ذلك التراث القديم ، وعن جدواه في عصرنا الحاضر . ولكن الناس استكروا هذا التساؤل ، ولم يسايروهم فيه .

إلى جانب هذه المصاعب ، التي كانت تمثل مصاعب بيثة معينة ، في مرحلة خاصة من أطوره . كانت مصر تجد أمامها صعوبة أخرى - هي تجسير الفجوة بينها وبين بقية العالم . كان الغرب الذي اتخذت مصر منه معلماً ، قد خرج من معمران الحرب الثانية ، حائراً مرتبكاً ، فاقداً للثقة في نفسه ، فكيف كان يمكن للمصريين أن يظلوا من أتباعه ؟ لقد كانوا واعين بوجود عنصر آخر في الغرب ، متضخم من أجل الاشتراكية والسلام . وكثيرون منهم علقوا آمالهم على هذا العنصر . كان بعض أولئك الذين ممن يدينون الإمبريالية ، بكل ما فيه من قوة ، من أخلص القسرين لرسالة الفكر الغرب الحقيقية ، عن طريق الماركسية . وكانوا يدفعون ثمننا غالياً لذلك في بعض الأحيان . فلقد قضى أحدهم بضعة أشهر في السجن ، لأنه صاحب روجر فيلاند إلى مصانع شيكاغو .

ولكن أكان يكفي استبدال الغرب المزيف بالغرب الحقيقي ؟ كان من الممكن للتحدي أن يهدد إلى أبعد من ذلك ، ولربما أصبح من الضروري له حينذاك أن يفتل الخطوة الأخيرة (أي الماركسية) تكن أي ثقافة أجنبية - سواء أكانت هي الاشتراكية أم غيرها ، ومهما كانت عالية في أصالتها ، ومهر ك مضمونها ثوريا وعسوريا ، أن تعرض مصر لفقدان هويتها ؟ ماهو البديل إذن ؟ إن أي شاب ماركسي ، مهما كان يرى في أماله حقيقة ملحة ، لا يمكن أن يتحقق في أن يتعرف على الإسلام ، وفي أن الأحاسيس بالإنتماء ، والإخلاص للإرث الحضاري ، هي أشياء عريقة الجذور في سلوك أمته . فكيف كان يمكن إذئ حل هذا التناقض الدبالكتيكي ، بين الكفاءة والأصالة بين ماهو مميز للذات وماهو مشترك مع العالم ؟

جريمة أم خطأ

كانت إهانة للعدالة وآمال البلاد ، أن أخفقت مصر في الحصول على السماح لها بالمحضور في مؤتمر الصلح بفرساي ، أو بالأحرى ، حين سبب لها الغير هذا الإخفاق ، كما سبق أن فوت عليها قبل ذلك بعشرين عاماً ، فرصة الحصول على الديمقراطية البرلمانية . قايلت مصر هذه التكلفة بشجاعة . ولكن نوبة الانفعال التي انتهت بها من أثر هذه الصدمة ، كرد فعل ضد المؤامرات الداخلية والخارجية ، أحدثت صدعا في علاقتها مع العالم ، وكذلك في جبهتها الداخلية ، ولم يخفف أثر هذا الصدع تماما حتى الآن .

لقد رأينا الحفاوة التي استقبلت بها مصر التفراش حين عودته من إجتماع هيئة الأمم المتحدة في ٢٠ سبتمبر ١٩٤٧ ، دون أن يكون لديها أى وهم عن قدرة هذا الرجل ، أو عن طبيعة نظام الحكم القائم . فقد كان الغضب المتصاعد للجماعات السرية ، يعكس في عنفه المأساوى ، نفس النبذ والرفض ، اللذين كانت الصور الكاريكاتيرية تعبر عنها بالسخرية . كان صدق فى هذه الصور ، يمثل حتى وفاته في ستره داكنة ورباطة رقية على هيئة فراشة (بايرون) ، وهى ملابس الباشاوات النمطية ، وكانت الصور تقول - (لا أرجعه الله) . أما عن النحاس ، فكانت هذه الصور تقول - سوف نتحدث عنه مرة أخرى ، حين ينتهى الاحتلال . وفى إحدى هذه الصور ، يطلب التفراش السفير البريطانى في التليفون ، فتد عليه عاملة التليفون في السفارة ، قائلة أيها تريد ياسيدى ، سيروورونالد أم النحاس باشا ؟! إننا لا نتوقع بالطبع من هؤلاء الكاريكاتيريين أن يلتزموا العدالة أو الرصانة ، لأن فهم يقتضى المبالغة في تصوير الموقف . إنهم يعلقون على صمت على ماهر ، فيقولون - وحسنا فعل ، فهذه هى الطريقة التي ينسأ بها الناس ! . ويصفون حافظ رمضان بأنه مسدس خال من الرصاص . كما يقولون عن فؤاد سراج الدين ، الذى كان سكرتير الوفد ، ونائب رئيس الوزراء منذ فبراير ١٩٤٧ ، إنه وفدى يحاول أن يكون مصريا . ونلاحظ أن النقد هنا أخف وطأة . ونجده كذلك أيضا ، حين يتناول الشيخ البنا ، الذى قالوا عنه - إنه يحاول أن يعلم الناس دينهم من جديد ، وهو عمل لا بأس به على أى حال . ومن الواضح أن هؤلاء الساخرين ، كانوا يعرفون المدى الذى لا يجب أن يتجاوزوه .

الحلفاء في القاهرة

إن هذا الكره والازدراء الذي امتد إلى جميع السياسيين في مصر ، كان يعكس شيئا أشد خطورة ، هو إدراك غير كاف لواقع البلاد . إذ بالرغم من المظاهر ، كان الواقع شيئا آخر غير التقلبات الخارجية ، التي تبدو أنها العامل الحاسم في تقرير كل شيء . صحيح أن بعض المشاكل الداخلية كانت نتيجة للاحتلال ، وإن حلها كان لا يمكن أن يتم إلا بالجلاء ، إلا أن تحليلنا للموقف لا يجب أن يضل في متاهة التيارات المتعارضة . إن سقوط التفراش كان نتيجة لمحاولته الإمساك بزمام السلطة في الداخل ، بعد أن كانت قد انقلبت على نفسها في وعى وإصرار . إن تأثير الأحداث الخارجية في المدى الطويل ، كان لا يتم إلا عن طريق ماكانت تستطيع أن تثيره في الداخل . ولكن لماذا كانت طبيعة هذا الرجل ؟ إن الفعل والنظرية السياسيين ، ظلّا دائما على السطح ، تحجبا لضرورة الإجابة على هذا السؤال .

وفي هذا الضوء بالذات ، يجب علينا أن ننحصر اللعبة المعقدة ، التي كانت تمارس من خريف ١٩٤٧ إلى يوليو ١٩٥٢ ، بين الحلفاء من جانب ، وبين مصر الرسمية من الجانب الآخر . وفي ذلك الوقت ، لم يعد للسياسة الفرنسية أي وزن في مصر . وفي ١٩٥٠ ، كانت قد بدأت في تونس حركة عنيفة ، شملت كل المغرب العربي ، وقدر لها أن تظل في ثوارها الجياش ، على مدى اثني عشر عاما . وكان الإمبرياليون يسعون بكل الوسائل ، في تحويل اهتمام الحكومات المتعاقبة في مصر ، عن هذه الحركة (وفي ١٩٤٧ ، نشأ نزاع بين مصر وفرنسا ، على إرسال شحنة من القمح أرسلتها مصر إلى تونس الجائعة على ظهر السفينة (الأميرة فوزية) ، دون أن تعنى مصر بأغراض الإجراءات التي تنطليها مقتضيات العرف الدبلوماسي في هذه الحالة . ومع أن هذا النزاع لم يستمر طويلا ، إلا أن أحدا لم يكن يأمل في إزالة الأثر الذي تركه هذا الحادث ، قبل مرور وقت وطويل .

والحق أن سياسة فرنسا الاستعمارية أثناء هذه الفترة الكثيرة ، كانت قد ألحقت العار برسالتها الثقافية ، وسببت بذلك صدعا جديدا في أذهان الصغرة من أبناء الشرق الأوسط . وكذلك لعبت أمريكا - التي كانت أكثر قوة وثقة بالنفس ، وإن كانت أكثر غدرا وخفاء في سياستها - دورا محيطة به الريب . فلقد أتعب سفيرها جفرسون كافرئ نفسه أكثر مما يجب . إذ أنه كان يعاني من فكرة مهيمنة على عقله ، هي فكرة الحرب الباردة . وكان يحمل دائما بإدماج مصر في استراتيجية ما كان يسمى بالعالم الحر . كما كان مستعدا لكي يدفع أي ثمن مهما غلا ، في سبيل تحقيق هذا الهدف . وأيده البريطانيون في ذلك ، إذ أنهم كانوا قد فقدوا كل أمل في ذلك الزواج الكاثوليكي مع مصر ، الذي تحدث عنه أمين عثمان . ولكنهم كانوا يأملون في استعاض مصر في حلف مكون من ثلاث أو أربع دول ، بحجة الدفاع عن قناة السويس ، ضد أي هجوم محتمل قد تقوم به روسيا . واقتروا تقديم تسهيلات كبيرة إلى الشخص الذي يمكن أن يساعد على تحقيق هذا الهدف . فأبدوا استعدادهم لقبول - أو حتى إحداث - أي تغيير ضروري ، كإرجاع الوفد إلى الحكم ، أو الإستجابة إلى بعض مطالب الملك . وكانوا يتطلعون أيضا إلى الجيش . إذ خيل إليهم - وإن كان ذلك يبدو من المتناقضات - أنه - سيرحب بهذا الاقتراح حقا إن محاربة الشيوعية تصنع المعجزات !

بالاختصار ، أظهرت سياسة الدول الغربية نقصا كبيرا في وضوح الرؤية . ولعل هذا كان من الإمبريالية ، في مرحلة التدهور ، الذي أصابها في كل مكان من العالم . إن ساسة هذه الدول قد أساءوا تقدير قوة خصومهم ، وفوق كل شيء ، قوة روحهم المعنوية . ولأن معرفتهم كانت تقتصر على معرفة الساسة والحركات السياسية ، دون أن يدروا شيئا عن البواعث والعوامل التي خلقت هؤلاء الأفراد وهذه الحركات ، فقد أخفقوا في إدراك أهم الأشياء السياسية في الموقف . ولكننا يجب أن نعرف ، أن الجماعات الحاكمة في مصر أيضا ، لم تكن تستحق الاحترام . وهكذا أصبح الصراع قدرا ، وكان يزداد قدارة ، لأن الغربيين من جانب ، والمصريين في الجانب الآخر ، كانا بطرقهما المختلفة ، يستغل أحدهما الآخر ويخدعه .

حين عاد النقراشي من دورة هيئة الأمم المتحدة ، أعلن أنه حتى إذا كان لبريطانيا اليد العليا هذه المرة ، فإن في وسعنا أن نتجاهلها ، ولن يكون لها مكان بيننا بعد الآن . هذا كلام جميل ، ولكن من الصعب أن تطابقه بالواقع . فالحكم على بريطانيا بانعدام الوجود في مصر ، كان حكما متسرعا . فذلك هو ما حاوله جيلان من المصريين ، بدرجات مختلفة من الاقتناع ، مشكوك فيه . فلقد كانت بريطانيا في هذه الفترة أبعد ما تكون عن الغياب عن مسرح الأحداث ، بل كانت تزيد الآن من تعزيز قواتها في القتال . وكان موظفوها الدبلوماسيون الذين لا يخضعون للقانون المصري ، قد زاد عددهم في القاهرة وحدها عن خمسين شخصا . ربما كان سفيرها سير روثالد كامبل ، قد تحمل حقا عن تلك الثيرة الأمرة ، التي كان يستخدمها كل أسلافه من قبل ، إلا أن حضور بريطانيا في مصر على الرغم من ذلك ، كان واقعا ملموسا . صحيح أن الموظفين البريطانيين في قطاعات أخرى كثيرة ، كان يتقلص عددهم يوما بعد يوم ، كما حدث في البنك الأهلي مثلا ، الذي كاد البريطانيون الذين يدعوا حياتهم العملية فيه أن يخفوا ، إلا أن عدد موظفي السفارة كان لا يزال على ما كان عليه في العهد الفكتوري . كان سماتر السكرتير الشرفي للسفارة . وهو من قدماء موظفي وزارة الخارجية ، وقد خدم في إيران وسوريا ومصر أيضا قبل ذلك . بدمج في حياة الشرق الأوسط ، بطريقة أفضل من أسلافه في ذلك المنصب . وكان الجنرال كليتون يدي اعتمدا كبيرا بالجامعة العربية التي كانت تستمتع في ذلك الوقت ، بأول دفعة لها إلى مركز القوة . وكان يبدو أنه قد تم العثور على استراتيجية مشتركة بين بريطانيا العظمى وآمال العرب في الوحدة . ولكن هذه الفكرة بالطبع ، كانت مؤسسة على سوء التفاهم ، وسرعان ما ظهر الصدع بينها حول قضية فلسطين . . وحاول تشامبان اندروز خلف سماتر - الذي كان أقل كفاءة من سلفه - أن يخلق بدوره جوا من الوفاق ، ولكنه لم ينجح في ذلك بسبب الموقف الصلب الذي تتخذه وزارة الخارجية البريطانية .

لا شك أن الزمن قد تغير كثيرا منذ عهد كرومر ، وهو ما كان يسبب الألم والأسى ، لعدد من الرجعيين الذين استمروا على الإقامة في مصر ، وكانوا يقضون الوقت غاطسين في مقاعد نادي الترف الوثيرة . ولكن اللعبة كانت لا تزال قابلة للممارسة . وكان إيبير مركز الفرنسيين في شرق البحر الايحي المتوسط ، قد أضفى مزيدا من البريق على انتصار البريطانيين ، الذي كان يبدو حاسما في هذه الفترة . ثم إنهم كانوا يعرفون أنه لو قدر للأرض أن تهتز تحتهم في مصر ، فانهم كانوا يمتلكون في المنطقة أرضا أخرى

أصل "سنة" ، كالسودان وإغلال الحبيب . إن سلطة البريطانيين في مصر ، كانت تموت ببطء شديد .

السودان وفلسطين

كان موضوع السودان من المسائل ذات الأهمية الكبرى التي توفقت في الأمم المتحدة . وكان الوفد المصري تحت قيادة رجل أمين ، كما كان يضم عدداً من كبار رجال القانون ، هم عبد الحميد بدوي ، وسنبوري ، وعبد ألدواس . ولكن المؤسف أن هذا الوفد لم يمثل مصر بكل أحزابها ، كما قرر النحاس باشا في الوثيقة التي أرسلها إلى الأمم المتحدة ، يؤكد فيها عدم اعتراف حزب الأغلبية بهذا الوفد . وكانت الحجج التي أبدتها وفد مصر في المطالبة بالسودان ، مؤسسة على الوثائق التاريخية ، وهي فتح محمد علي السود ن عام ١٨٢٠ . وذكرينو الباب العالي الذي صدر بالاعتراف بشرعية هذا الفتح لمصر عام ١٨٩٠ . وخيمة التي خاضتها بريطانيا في إجلاء الجيش المصري عن السودان عام ١٨٨٥ ، ثم إعادة فتحه تحت قيادة كوشتر . حين تكفلت مصر بتقديم ما يلزم من المال والعتاد والرجال لهذه الحملة . أما عن اتفاقية ١٨٩٩ ، التي فرضت على مصر فرضاً بمعونة مصطفى فهمي ، فقد رفضت مصر الاعتراف بها .

لم يكن هناك استمرار من حيث الطبيعة أو الصفات المميزة للإنسان ، بين الاسكندرية والخرطوم ، ولكن كان هناك سمة مصاعدة في السمات الأفريقية . وكان أهالي شمالي السودان يحسون بأنهم عرب وليس روم . وإن لومهم هو أقرب إلى لون البن ، منه إلى السود . ولم يكن لديهم أي إحساس بالانتماء إلى الجنس الزنجي ، بل كانوا يتفاحرون بصلاتهم الوثيقة مع الحجاز والمغرب . وكان إهتمامهم إلى المذهب المالكي في الإسلام . قد اتى إليهم عن طريق نفس الائمة الذين شربوا به في صعيد مصر ، كما كانت طرقهم الصوفية قد أتت إليهم من أقطاب الصعيد . وسى المهدي نفسه ، كان يدعي الانتماء إلى التقليد الشمالي المغربية .

كان السودان يمثل العنصر الأفريقي لمصر ، ويمثل إنتباهها غير الواعي إلى المنطقة الاستوائية أو حنيئاً إلى هذا الإنتباه - إن جاز التعبير . ومن هنا كان ذلك الأحاج المستمر طيلة قرن من الزمان ، على استكشاف أساسها الوطني ، في الأراضي العليا لثبرها العظيم . ولكن كان من الصعوبة بمكان على مصر ، ان تشرح قضيتها على الأمم المتحدة بهذا المفهوم ، إلى جانب أن الثغرات ، لم يكن لديه الموهبة ولا الرغبة ، في أن يفعل ذلك . أما عن البريطانيين - الحكام المسيطرين من حيث الواقع ، وإن لم يكونوا كذلك على الإطلاق من حيث الشرعية - فلقد كان لديهم البراعة الكافية في الاستسناك بالحجة الدامغة التي تثبت سلامة حكمهم ، وهي مدى ما قطعته السودانيون من شوط في مسيرة التقدم تحت إشرافهم . طبقاً لإحصاءات ١٩٤٨ ، كان كبار الموظفين في حكومة السودان : بريطانيون - ٥٨٦ ، سودانيون - ١٠٥ مصريون - ١٢ . وكان موظفو الدرجة الثانية على التوالي ٦١ - ٤٤٠٠ - ٢٩١ . وبالإضافة إلى ذلك ، تولت حكومة السودان القيام بعدد من المشروعات العامة . فقد كان التخطيط الاقتصادي في

السودان منذ زمن طويل أكبر حجباً مما كان في مصر ، حيث كان التنافس بين الشركات الكبيرة . هـ السمة الغالبة . أما في السودان فقد كانت الدولة ، هي التي تشرف على إدارة السكك الحديدية ، والسفن ، والنفادق ، والتجارة الخارجية ، وتجارة القطن . أي أن حاكم السودان هو المسئول عن إدارة كل هذه المرافق ، وكان يفعل ذلك بكفاءة . وبالإضافة إلى ذلك ، فقد دعمت الإمبريالية هذه الخرج باستخدام القوة . ففي ١٣ سبتمبر ١٩٤٧ ، قبل وصول النقراشي إلى مصر من نيويورك ، نشر روبرتسون السكرتير المندوب لحكومة السودان ، بياناً رسمياً عن سياسة السودان . ولقد أصبح في وسع البريطانيين الآن بعد توطيد حكمهم في السودان ، أن يتصرفوا بشيء من الكرم فيما يتعلق بحلهم لمصر . بل لم يعد يضيرهم أن يجلوا عن السويس . ولكنهم كانوا سيطلقون مصريين عن غسكهم باحتلال السودان . ولقد فسروا ذلك ، بأن غرضهم من هذا الإصرار ، هو ألا يضيفوا إلى منطقة الشرق الأوسط غير المستقرة ، منطقة شرق إفريقيا التي ستصبح أقل استقراراً من الشرق الأوسط . لو أنهم تخووا من السودان . المهم قد عقدوا العزم ، على الالتزام بهذه القضية ، التي تجسد قضية إسرائيل . يمكن أن تجعل الإمبراطورية ، أن أعاد اكتشاف فتح السودان ؟ وكذلك قضية الإستراتيجية العربية . وقضية الديمقراطية . وبالسيطرة على منابع النيل العليا ، وإدخال زراعة القطن في الجزيرة . كانت هذه قضية مزدوجة على راية مصر . كما قدم لهم الحكم الذاتي في السودان ، سلاحاً إضافياً من أسلحة العصر . وكانوا قد كسبوا تأييد طائفة المهديين ، وتركوا لاتباع الميرغني تأييدهم للمصريين ، ليكون سلاحاً حاداً تسد أيضاً أيديهم . ثم اتخذوا بعد ذلك إجراءً هجومياً ، بطرد قاضي القضاة المصري الشيخ مأمون من الخرطوم ، وتعيين أحد السودانيين مكانه ، مع العلم بأن هذه الوظيفة كانت وفقاً للأعراس المصرية . من قبل . وكان من اليسير عليهم تبرير كل هذه الإجراءات ، في عبارات تتفق مع مصطلحات هيئة الأمم !

ما كاد النقراشي يصل إلى مصر ، حتى كانت هيئة الأمم ، التي أجلت النظر في مطالب المصريين في السودان إلى أجل غير مسمى ، قد وافقت على خطة لتقسيم فلسطين . وكانت الخرائط المسروقة في التفاصيل التي تبين دقائق هذا التقسيم ، تدل بوضوح على التعقيد الزائد في هذه المشكلة . وعلى عده كفاءة الدول الكبرى الذي كان نصف متعمد ، ونصف محترم ، في حلها . إن هذا المزيج الطبوغرافي ، من المستعجلات والحواجز الخفية ، كان حلاً مغطياً من حلول الأمم المتحدة . كان العرب في هذه اللحظة ، ملتزمين التزاماً يعتبرونه مسألة حياة ، ومسألة مبدأ ، برفض هذا الحل الوسط .

وكانت مصر أخيراً - وبكل عف - قد نقلت جزءاً من كبرياتها ومراراتها إلى حركة الوحدة العربية ، التي أصبحت قضية فلسطين ، حجر المحك في اختبارها . إن صراعها الطويل ، الذي كان يؤثر في كل أكنافها الجسدي والروحي ، ضد السيطرة ، بدأ لها أنه يتعرض للخطر والريبة . بسبب هذه الفكرة التي تأسست عليها الدولة الصهيونية . فبعد كل جهودها الشاقة ضد الإمبريالية - التي كان من المفروض أن يستمر التصدي لها ، في المدى المحدود بهذه المرحلة التاريخية ، وجدت نفسها الآن ، وكئي شعوب العرب . معها ، وجهها لوجه مع استعمارية مطلقة ، غير محدودة بمرحلة ! لقد قلنا أنها كانت مسألة

مبدأ ، أن يرفض العرب مسألة تقسيم فلسطين . إن هذا المبدأ هنا ، مفهوماً دينياً ، ربما كان من العسير فهمه على الأجانب . ولكنه كان جواباً على التحدى الذى يهدد الحياة ذاتها . لقد كان العرب يحسون بأنهم قد وقعوا فريسة للظلم . وإن دخولهم إلى التاريخ ، كان يقابل دائماً بالإحباط والخذاع من الآخرين بمساعدة حكامهم (حكام العرب) ، إلى حد أن رد الفعل الذى إنتابهم من جراء ذلك ، كان من العنف بحيث اتخذ صورة الانفجار الحاد لانفعال بدائى . إنه لم يعد جواباً سياسياً ، بل كان إندفاعاً وجودياً .

والآن في إهانة أخيرة ، قدم هذا التمرد ضد الظلم هذا الثوران في أعماق كيان مصر ، ذريعة لإحداث جروح جديدة . فلدهشة جميع من كانوا في السلطة ، أعلن الملك الحرب في ١٥ مايو ١٩٤٨ . وبعد هذة قصيرة (٣٠ يونيو ١٩٤٨) استؤنف القتال . ثم أعلنت الهدنة في رودس (٢٤ فبراير ١٩٤٩) ، وكانت تتضمن مساومة مريبة . ثم أن الجيوش العربية ، اكتشفت ذلك العجز المأساوى في الإدارة ، وكفاءة المعدات . وكذلك ترك تعاون هذه الجيوش مع بعضها البعض ، الكثير للشك ، وهو أقل ما يقال . أما عن الملك عبد الله ، ففى وسع المرء أن يقول أكثر من هذا بكثير . وبالاختصار ، فإن العبء الأكبر من خسائر هذه الحرب ، كان من نصيب المصريين . ولاشك أن ذلك قد ترك أثراً باقياً في نفس ضباط صغير من أبناء أحد موظفي البريد ، كان يقاتل في الصفوف الأولى على الجبهة ، تحت قيادة القائد مقام سيد طه ، الذى صمد للحصار في الغالوجا ، طيلة أربعة أشهر بأكملها . ولكن كما يعلم الناس في جميع الأمم ، فإن الشجاعة وحدها لا يمكن أن تكسب الحرب ، وكذلك بالطبع لا يمكن أن تكسب السلام .

حين رجع أنطال الغالوجا إلى مصر ، لم يستطع استقبالهم الحامول في القاهرة ، أن يخفف من أساهم لما إكتشفوه في تجربتهم . وهكذا ، على خلاف ما حدث في تركيا أيام مصطفى كمال ، فقدت مصر بالخذاع ، ثمرة نجاحها في الميدان ، التى كان من الممكن أن توحد بين مثلها العليا والواقع ، وأن تنهى الصراع الداخلى ، وتطلق الأمل . ولكن العكس هو الذى حدث ، فقد إجتاحتها اليأس وعدم الثقة . . . صحيح أنه كان قد تم القضاء على الكوليرا . ولكن الناس عرفوا ، أن الوباء قد يظهر في أشكال أخرى إجتماعية وأخلاقية .

كان هناك الكثيرون ، ممن اعتبروا من المتورطين في أحداث هذه التكة . وقد استغل خصومهم السياسيون بالطبع هذا الموقف إلى أقصى حد . ولم يسلم أحد من الشبهات ، حتى النفراسى ذاته ، الذى قيل إنه استمر في اتصاله بالبريطانيين طيلة هذا الوقت . ويجب أن نعرف بأن البريطانيين - على ما في ذلك من تناقص - كانوا قد حظروا في أول الحرب ، باستعادة بعض ما فقدوه من المية والإحترام . فلقد لعب الفيلق العربى (الأردنى) برئاسة جلوب باشا ، دوراً هاماً في القتال ، وإن كانت الشكوك قد أحاطت بعد ذلك . ومن حين إلى حين ، كان أحد الصحفيين ، يكشف عن محادثات سرية تجرى بين السفارة البريطانية والحكومة المصرية . وكان هناك بعض الاشاعات عن تقديم المصريين لبعض التنازلات في قضية السودان . على أى حال ، كان الجيش والمثقفون ، قد عرفوا بأنهم قد خدعوا . ولذلك زاد ضغط الغضب المكبوت ، وانتهى الأمر إلى النتيجة التى نعرفها الآن جيداً . وحل النفراسى جمعية الأخوان

المسلمين ، وسجن الكثيرون من قادتها . وفي أحد الأيام الأخيرة من نوفمبر ١٩٤٨ ، حين كان رئيس الوزراء في طريقه إلى مكتبه ، قتله طالب في هو الوزارة ، كان متكررا في زى ضباط الشرطة . وبعد ذلك بوقت قصير (١٢ فبراير ١٩٤٩) ، قتل الشيخ البنا أيضا رميا بالرصاص .

أكملت هذه الحرب التي أطلق عليها أسم النكبة ، والتي أسلمت جيلا بأكمله من العرب إلى المعاناة المريرة للنزح ، القضاء على سلسلة تلك الزعامات التقليدية . إن خيانة العرب كانت قد تمت من خلال عدم الكفاءة ، أو القدر ، أو حتى من أجل الحصول على النقود . وفي مصر ، كان الكثيرون من ذوى المكانة العليا ، محل شبهة في التورط في هذه الخيانة ، إلى الحد الذي سرى فيه الهمس بأن الملك نفسه كان قد تدخل في مفاوضات شراء السلاح ، واستغل هذه النكبة الوطنية في تضخيم رصيده المودع في أحد بنوك بلجيكا تحت اسم آخر . وكان من المفروض ، إجراء تحقيق قضائي في هذه الإشاعات . ولكنه ثبت بطريقة غامضة - أو بطبيعة الأشياء - أن هذا التحقيق كان عاجزا عن القيام بهذه المهمة .

نظرة أخرى على المدينة

حين حلت شتاء ١٩٥٠ ، هرع الناس إلى دور الترفيه ، للترويح عن النفس من جانب ، ومن جانب آخر ، لرؤية حياتهم ممثلة على خشبة المسرح ، أولتحصيل شيء من الثقافة الأجنبية ، فالتوسع في إنتاج الأفلام المصرية ، لم يمنع أفلام الغرب الأمريكي (الكابوي) من غزو مصر . وكان موسم الأوبرا الإيطالية أيضا على قدم وساق . وتزوجت فتاة من أسرة البارودي مغنيا إيطاليا من فرقة الأوبرا . كما دخلت فتاة أخرى من أسرة كبيرة إلى إحدى المصححات النفسية ، لتعلمها المرضي بصورة فوتوغرافية للموسيقار محمد عبد الوهاب . وفي جيمخانة أقيمت في مينا هاوس ، حقق الفرسان المصريون فوزا ساحقا . وكان الرائد عمر منصور ، محل الإعجاب بصفة خاصة . ومن جهة أخرى ، أبدى الأستاذ مراد خير الدين ، أساء الشديد على إهمال رعاية الرياضة البدنية ، في أقاليم مصر . إذ كان معظم الرياضيين يجيئون من القاهرة وحدها . وضرب على ذلك مثلا ، بأنه لم يكن هناك شخص واحد من الأسكندرية ، بين السباحين العشرة الذين دخلوا مسابقة السباحة . وفي الجامعة أطلق طالب مصاب بمرض نفسي ، وكان ينتمي إلى أسرة بورجوازية كبيرة ، الرصاص على أحد الأساتذة في الإمتحان . واجتمعت لجنة الإفتاء للنظر في أمر كتاب لخالد محمد خالد ، اسمه ومن هنا نبدأ ، كان قد هاجم فيه ما سماه «بالكهانة» ، التي أقنمها علماء الأزهر على الإسلام .

وخصصت روزا ليوسف صفحتين كاملتين ، للإشادة بنجاح رجل الأعمال سعد بك الشناوي (من المتصورة) ، تحت عنوان «رجل واحد وعشر شركات» . ولكن أحد الباشاوات تفوق عليه بعضيته في مجالس إدارة ثلاثين شركة ، كان يتقاضى أتعابه منها جميعا . وفي البرلمان ، طالت المناقشة في قانون الشركات المحدودة ، حتى أوبرت الناس الملل . وتساءلت إحدى الصحف أن كانت الحكومة تنزى حقاً أجتاز الشر من الجذور في هذه الشركات . وطالب بهي الدين بركات في صحيفة المصري ، بالأيؤسس

يحب الأرض على أثمان الفطن ، وكانت الصور الكاريكاتيرية تتناول حقائق كثيرة . فقد صورت إحداها الجامعة العربية وهي تؤدي صلاة الجمعة ، ولم يكن بينهم غير المصري أفندي ، الذي ينتج في صلاته إلى القبلة . أما الآخرين فكانوا يقبلون وجوههم في كل الجهات . وفي صورة أخرى كان هناك جاويش ضخم تحتة هو فؤاد سراج الدين ، وكان يقول للمصري أفندي المسجي على الأرض ، وفوق يظنه ثلاثة أحجار ثقيلة - هي الفقر والجمل والمرض - إياك أن تجار بالشكوى وإلا اعتبرتك شيوعيا . وأثارت صحيفة لمصرى ، مشكلة جدلية مع الأب دريوتون مدير متحف الآثار . وسحبت صفائح الأرقام الإفرنجية من الأنوبيست ، كما طمس على الأساء الإفرنجية بالطلاء ، في لافتات أساء الشوارع . وقامت حملة بارعة صمد ما اعتبر خفا في مشروع قرية القرنة ، التي هجرها ساكنوها بعد إعادة بنائها . ووجه النقد إلى لبطه الشديدي في تنفيذ الوحدات الإجتماعية في القرى ، فلم يكن هناك غير ربع العدد المقترح (١٢٥) ، هو الذي يؤدي وطنيته . وكان قد تم القبض نوا على أعضاء عليية شيوعية ، كانت مؤامراتهم قد اكتشفت قبل ذلك بعامين . وصور جوزيف جلفخ ، المصور الملهم ، وجه المسيح كما رآه في الحلم .

ونشرت مجلة لاكتواليته صورة الملك على غلافها ، وحيث رجوع الوفد للحكم . وقالت - إن شعب المصري شعب بسيط طيب القلب سهل القيادة ، يرد أقل عطف عليه أضعافا مضاعفة . وشعبية لحاسر العظيم المتأصلة هي دليل لا يمكن إنكاره على ذلك ويبحث المصري أفندي في خطاب مقترح إلى - ليس الخليل عن وعائه . فيقول - أريد طعاماً آخر غير الفول المدمس والبصل ، كما أريد أن أستمتع بحرية والاستقرار .

المهانة

ثالث الانتخابات قد تفرقت حيث أن البلاد كانت في حاجة إلى التغيير . وأخيرا رجع الوفد إلى جهم . ولكن الوفد أيضا كان قد تغير . فبالرغم من الأرقام ، لم يعد لتأييده نفس الدلالة . وحين أدى من زيارته التقليدية للقصر (١٢ يناير ١٩٥٠) لاحظ الناس انه قبل يد الملك . ولم يكن ذلك ما يتوقعه الشعب من خليفة سعد زغلول . وكذلك لاحظ الناس بكثير من الدهشة ، زيارته الرسمية في أواخر ديسمبر من نفس العام ، لحافظ عفيفي الذي كان قد عين حديثا لرئاسة الديوان الملكي . ثم أن عهد الفتاح عمرو باشا ، الذي كان سفيراً لمصر في لندن ، كان قد عين وزيرا في وزارة الوفد ، التي بدأت في لعب دور يميز بالطرف في ثملق الملك . ولم يرتفع صوت بالاحتجاج ضد هذه التعيينات إلا من حزب الاشتراكية الجديد . ولكن صرخات الغتاف بسقوط الملك ، كانت تسمع في البرلمان . فقد كان هذان الحلان معروفين بميولها لبريطانيا ، والاعلاص الكامل لها . وكذلك لم يكن تعيين المفضي مرشدا للاحوان المسلمين ، وقيامه بتقديم الإحترام إلى هذين الرجلين ، منفصلا عن شبكة المؤامرات ، تلقى كد من الواضح انها هي التي تربط وتعمل ، في أقدار الناس ومقدراتهم .

وكانت فضيحة شراء السلاح ، التي دعمت بشهادة ضباط الجيش ، بل بوثائق تدعى بعض سيدات المجتمع الراقي ، والشخصيات المتصلة بالعصر ، تنعكس الآن على الملك . وقامت مجلة روز اليوسف بحملة مريرة . وطلب مصطفى مرعي تفسيراً لهذه الاتهامات في مجلس الشيوخ . ولكن التحقيق في هذه الفضيحة ، توقف بأمر من الجهات العليا . وبطريقة مماثلة ، نسب سقوط وزارة الهلالى بعد ذلك ، إلى كريم ثابت المستشار الصحفى للملك ، الذى كان يتنظر في خوف وقلق ، نتيجة توجيه تهمة الرشوة اليه ، وإلى قطب الصناعة الكبير عيود ، الذى كان يدين إلى مصلحة الضرائب بخمسة ملايين جنيه . كان قد مضى منذ امد طويل ، ذلك الزمان الذى كان يستطيع فيه احد الكتاب - دون ان يثير الضحك - ان يخصص عملاً صحيحاً للتسبيح بحمد القاروقى ، ووصفه بأنه ، المصرى الأول في كل ميدان ، والعربى الأول ، والثقاف الأول ، والعامل الأول . . الخ^(١) فهذا الملك الذى كان محبوباً الجماهير ، لم يكن قد فقد شعبيته فحسب ، بل كان قد اكتسب كذلك سمعة غاية في السوء . وقد حدث له التغيير في الفترة ما بين ١٩٤٦ - ١٩٤٨ . ففي ١٩٤٧ ، أثناء الاحتفال الضخم بعيد ميلاده ، وسط جمع كبير من الموظفين ، وفي نادى الرونتارى حيث شرب نخبة ، لوحظ ان حماسة الناس له قد فترت إلى حد كبير . ومنذ ذلك الوقت ، بدأ افراد الاسرة الملكية في تهريب أموالهم إلى الخارج . ثم انتشرت هذه الظاهرة بين الأثرياء . وكانت قد انتشرت حتى المجتمع في هذه الفترة بين رجال السلطة . وكان حرصهم على الحصول على المال بأى طريقة ، يتناسب تناسباً طردياً مع سوء الموقف . اما عن الملك ، فقد نجح عن كل مظهر المياقة . ولم يقع بالسلب والانغماس في ملذات الجنس فحسب ، بل أصبح كذلك اقتصادياً في سلوكه . فكان يذهب من ناديل إلى آخر ، ويغنى هناك ، ويرقص في صالات الرقص أبداً . وكان يمدح إلى السحرية ، ان يكون حريصاً على عدم ارتداء طربوشه في هذه الأماكن . غنياً بهذا الرمز عن أن يتعرض للإهانة من مجرد وجوده في هذه الدور . وكان كل ما بقى له من شعور الكرامة قد تركّز في هذا الطربوش ، دون غيره . ثم أن منظره الوسيم الجميل ، كان قد تحول إلى سمة قبيحة مترهلة ، هي صورة كاريكاتيرية من يدانة أبيه المتسمة بالوقار . وكان مظهره يشعر زواره بعدم الراحة ، وكذلك كانت نظائره السوداء ، التي يخفى وراءها نظراته المتفرسة . ولم يهتم الآن بشيء سوى السيارات والمؤامرات ولكنه ظل مع ذلك محتفظاً بمجره ورضاه عن نفسه . وكان عريضة للانفجار في ثوبيات من الفهقة السودانية . كما كان دائماً يحاطا بحاشيته وقواديه ومتعلميه . وكانت فكرته السياسية الوحيدة - اذا استبعدنا حرصه عن لا حذر بعرضه - هي فكرة كان يشاركه فيها الغربيون المتآمرون في مصر ، وهي اليقين بنزول دفع حرب جديدة . هكذا كان كلا الطرفين - الملك والغربيون بأمل في الاحتفاظ بموقعه ، عن طريق توحيد جهودهم ضد العدو المشترك - سواء أكان هذا العدو وهما أو حقيقة - وهو الشيوعية . إن هذه الفكرة المسيطرة ، التي كانت موضوع حديثه المفضل مع سفراء الدول الغربية أوزمرته من الوكلاء

(١) مثل كتاب صبرى أبو المجدد «أهم فاروق» الذى نشره في ١٩٤٣ ، واستخدم فيه هذه العبارات التي تعبر بشل .

المنحصرين ، لم تمنعه من الشعور بالقلق والخوف من السخط المتزايد - ان لم نقل الكراهية والأزدراء - الذي كان يشعر به حوله - ففي عام ١٩٤٨ ، قوبل في الجامعة بتهافت الأزدراء والاستهجان .

إن أخطر النذر التي أثرت في نفسه ، كان فقد حب الجماهير . ومع ان التزم لم يكن من الصفات المميزة في طبيعة هذه الجماهير ، إلا انها كانت قد صدمت بانطلاقة في هذا السلوك الشائن . وكان قد اشيع بأن ضابطا كان قد قتل ، بسبب رجوعه إلى بيته في وقت غير مناسب ! ان هذه المغامرة التي ذكرت الناس بقصة داود ويوريا في التوراة ، كانت قد اطلقت آتسة الناس . وكان هناك الكثير من امثال هذه المغامرة ، فلم يقتصر الأمر على مجرد حفنة من أعمال الطيش . ومهما كانت صدمة الشعب من هذه الأعمال ، فان تأثيرها في الرأي العام كان سيكون أقل ، لو لم تنتهك هذه الاعمال ايضا قدسية الحرمك . فقد طلق فاروق زوجته في نوفمبر ١٩٤٨ . وراقبه مصر وهي كسيرة القلب ، وهو يجوس خلسة للبحث عن فريسة اخرى . واخيرا تزوج من خطيبة رجل آخر ، وكانت الفتاة تنتمي إلى طبقة البورجوازية الصغيرة . وذكرت هذه الفضيحة مصر ايضا ، بالملكة الأم وبناها ، وسلوكهن الذي كان يسمى إلى سمعة البلاد في أمرهما . وفوق ذلك فقد كان فاروق يلعب دور الغائب المتهرب من واجباته بشكل متزايد . وكانت الشرطة متتبعة له دائما ، لمنع تسرب أخبار الفضائح التي كان يثيرها في نوادي القمار في بعض مدن الحياة المعدنية في أوروبا ، حيث انه كان يصعب عليه مقاومة الغش في اللعب . ولربما كان قد توقع انه لن يظل على عرشه طويلا . فكان يزور الاسكندرية متكررا في بعض الأحيان ، ويقضي الليلة على ظهر أحد يachten ، أو في أحد قصره على شاطئ البحر ، حيث كان من اليسر عليه أن يهرب ، أو في مستشفى المصابة حيث كان له جناح خاص .

وفي فبراير ١٩٤٩ استغرقت إحدى رحلاته البحرية وقتا أكبر مما يجب وقلق الرأي العام ونساءه هل فر خلسة من البلاد ؟ وكان عليه أن يسكت هذه الإشاعات بظهوره في اليوم التالي في حفل للمعنية الفرنسية ادويت بياف .

وكانت كل رحلة من رحلاته تزيد في قلق شعبه . وأصبح الآن مضطرا إلى الوصول ليلا إلى الشاطئ ، حتى يتجنب لقاء الجماهير الغاضبة . وكان من المعتاد في جميع الأوساط أنه يتلقى عرائض مبهورة بعدد كبير من الإضاءات تحته على التخل عن أتباعه السريين من أمثال كريم ثابت ويوللى بك والملازم غانم والفواد إسمند جهلان وغيرهم من الأتباع الذين هم نفس الوظيفة . فكم من الزمن كان يمكن لثل هذه الحالة ان تستمر !

وأصبحت الشرطة اقل ما يكون حراسة في قمع المظاهرات . .

وفي هذه اللحظة التي فقد فيها فاروق كثر رصيده الأخلاقي والكثير من مقتضيات الاحترام لمركزه كملك وفي الوقت الذي لم يستطع فيه المحافظة على عرضه الا باللجوء الى المؤامرات . كان من السخرية أن يحصل على قنبا خاصة تعلن للناس أنه من نسل النبي .

نحو اضطلاع جديد بالمسئولية

اعتبرت محاولة فاروق للانتساب إلى النسب ، انتهاكا لحزمة الإسلام ، وإهانة موجهة إلى مقدساته . ولم يعن ذلك مجرد العار الذي لحق بالنظام الملكي فحسب ، بل كان يعنى إنبهار نظام الحكم بأكمله وانتهاه عصر من العصور التي عاشها مجتمع الشرق الاوسط .

كان نبذ عمال النسيج لطاعتهم التقليدية للرؤساء ، قد أعتبر بحق تهديد لنظام الحكم القائم . فهل كان سيتلو ذلك حركة مماثلة من الفلاحين ؟ شوهدت بعض المؤشرات التي تدل على فقدان احترام الفلاحين لسادتهم ، ولكنها لم تكن قد وصلت بعد إلى الحد الذي يدل على عزيمتهم على انتزاع حقوقهم بالقوة . حدث لأحد كبار الوفدين ، فخرى عبد النور ، وهو يمشى مع ابنه على الطريق الزراعى ، ان التقى بفلاح يركب حماره . فلم يترحل الرجل عن مطيته ، كما يقتضى العرف . وصعد الابن من هذه الوقاحة التي لم يسمع بها من قبل . ولكن الأب الذي كان من رفاق زغلول الأول ، قال لابنه - ان هذا هو ما قمنا بثورة ١٩١٩ من أجله . ولكن معظم الناس كانوا يحسون الآن بأن ثورة ١٩١٩ ، لم تأت نتيجة .

تضاعفت إضرابات العمال ، حتى عمت مصانع البسبى كولا والغزل والنسيج ، وشركة شل ، وشبرا الخيمة . وحين أعلن سائقو الأتوبيس الإضراب ، أعلن اثنان وأربعون اتحادا للعمال تضامنهم معهم . واسوأ من ذلك انتقلت الاضطرابات إلى الريف ، وغرد الفلاحون ضد كبار الملاك بما فيهم أعضاء الأسرة الملكية . قفى كفور نجا ، حيث كان للأمير محمد على ٧٠٠٠ فدان ، إتخذت الشرطة وسائل قمع شديدة ضد حوادث التخريب والحريق ، التي قام بها الفلاحون هناك . وفي قرية بهوت ، حاصر المتمردون سراى البدراوى باشا عاشور . وفي قرية درين اضطرت الحكومة لاستدعاء الجيش . وفي أبو الغيط ، أسفرت وسائل القمع ، عن قتل عشرة أشخاص . ورفض عمال التراحيل في قرية الفضالة جنى القطن ، واحتلت جنود الجيش القرية . وباختصار ، اتخذ احتجاج الفراء ، الذين أصيبوا بما يشبه الجنون بسبب ضالة أجورهم وقداحة ديونهم ، شكلا جماعيا هجوميا ، لم يسبق له مثيل . ثار الفلاحون في أول الأمر بالعشرات ، وسرعان ما زاد عددهم إلى المئات . وفي ذلك البناء الريفي - الذي كان يتكون من أربعة أو خمسة آلاف قرية ، يحمل أغلبها الأسماء الفرعونية ، وتمتد جذورها إلى فجر التاريخ كان يتهاوى النظام القديم المؤسس على الأحياء المنفصلة ، وعلى الانتساب إلى جد واحد ، وعلى العلاقة بين السيد المالك وأتباعه من الفلاحين ، ويترك مكانه لنظام جديد . فاستبدل الجمود السالف بالتمرد . وقذف بيت السيد المالك وأتباعه الذين أستدعوا على عجل لحمايته ، بقطع الطين المجفف التي لها صلابة الأحجار . وكونت التنظيمات الثقلافية . ولكن كان للجيش بالطبع الكلمة الأخيرة . وانتهى كل شيء بالسجن أو الجلد . ولكن قوة جديدة كانت قد خرجت الآن إلى الوجود . ونحن نترك للباحثين الاجتماعيين في المستقبل ، مهمة الكشف عن طبيعة هذه القوة ، وعما إذا كانت مجرد تمرد ، أم ثورة . وكما سى العادة دائما ، حين وجدت السلطات نفسها عاجزة عن معالجة الحقائق والأفكار ، فقد اكتفت بمعالجة لعوارض دون التصدى لأصل الداء . ولكن الإجراءات القانونية التي اتخذت ضد الصحافة ، لم تكن كافية لإسكات الحملات العنيفة ، التي كانت الآن تهاجم الملك ذاته . وقدمت الحكومة اقتراحا غريبا

بتكليم الصحافة ، ولكنه أثار الغضب وروح المقاومة في قطاع كبير من الرأي العام . وكانت الذريعة في تقديم هذا الإلتراح ، هي الإضراب الذى قامت به الصحافة في أغسطس ١٩٥١ ، ولكن حركة الإستهاء والتمرد التى تلت ذلك ، أرغمت الحكومة على سحب . وهنا مرة أخرى ، انتجت حركة الاحتجاج تضامنا كبيرا غير متوقع فلقد أجابت الحقائق والأفكار على القمع بالمؤشرات - من خلال الكتابة والحطابة والتظاهر في الشوارع . وأصبحت تحمل في ردها ، شحنة متزايدة من المضامين التى تتسم بالتهديد . إن من عادة التاريخ أن يكشف وجهه من خلال مثل هذا التفاعل ، وكذلك أيضا من خلال هزو الحياة بالمعانى الجديدة .

إن هذه القوة المتضخمة بلا توقف ، كانت تشبه موجة عاتية توشك أن تنكسر على الأسوار . ولكن من كان سيحطى الإشارة - من كان سيقدم كلمة السر ؟ إن كل جماعة قد طرحت هذه القضية بإلحاح فهل كان الوفد - كما أكد سلامة موسى - قد سمح للآخرين بتقديم الجواب على هذا النداء الشعبى ؟ لقد بطلت فاعلية الوفد منذ ١٩٣٦ . وعلى أى حال ، فقد بدا عليه الإجهاد الشديد نتيجة لمسئولية الحكم ، أو للمقاومة وهو خارج الحكم ثم أنه كان قد فقد سمعته بتعاونه مع الانجليز منذ عام ١٩٤٢ ، ومع الملك منذ ١٩٥٠ . صحيح إنه كان لا يزال متمتعا بتأييد عدد كبير من الناس ، إلا أنه كان في الحقيقة يمثلهم ، دون أن يتحدث باسمهم . وكان تمثيله لهم ، في الحدود التى كان هو نفسه فيها عمزقا بين المصالح المختلفة والاتجاهات التنافسة ، بل بين ما كان يقرب من الصراع الطبقي . وكان فؤاد سراج الدين ، يميله الطغيى براهيه وإحساسه نحو القصر ودوائر الأعمال الكبيرة ، قد وضع نهاية لآمال الحزب في الاشتراكية . وكان صلاح الدين يعلن عن استمساكه الشديد بالوطنية ، ولكنها كانت وطنية خالية من المضمون . وكان نجيب اللخالي قد عثر على شعار جيد لسياسته ، وهو التطهير قبل التحرير ، ولكن هذا الرجل البار كان قد جاء متأخرا جدا عن الوقت الذى كان يستطيع فيه أن يتفادى الانهيار الكامل . وفوق ذلك فقد اتهمه النحاس بالانحياز ، وطرده من عضوية الوفد في نوفمبر ١٩٥١ . وكان حزب الوفد ، بوجه عام ، يعد أن أساء اختيار قادته من الشباب ، قد شاخ عضويا وأخلاقيا . لقد جاهد كثيرا للوصول إلى الحكم ، حتى أصبح هذا بالنسبة إليه ، غاية لا وسيلة . وكان ما تعرض له من وسائل القمع ، قد أجبره على استخدام نفس هذه الوسائل حين يكون في الحكم . وفي إتباعه لمنهج التسلسل الوظيفى ، وكونه في الوقت نفسه غير ملتزم بنظام صارم ، فلقد أصبح يضم الكثيرين من عناصر الرفض ، كالجناح اليسارى للطيلة ، وبعض الأفراد المزعولين ، الذين كان تقدمهم في مجلة الجمهور المصرى ، يتخذ في بعض الأحيان صفة النبوءة بما سوف يحدث . ولكن شيئا لم ينتج من ذلك . فلماذا كان هذا ؟

إننا يجب هنا أن نتجنب التفسيرات الموجزة لإخفاق الوفد ، وهي تفسيرات تنوع الجليل اللاحق بتقديم عدد وافر منها . إن الإفتاء في المسائل التاريخية المتعلقة بالخير والشر ، ليس سهلا ، وهو لا يجمع دون شك بين الأحكام ، وبين القيم اللغوية لدلالات الألفاظ . ثم إن التاريخ الفعل ينتج دائما من الاختيار بين احتمالات متعددة . فإذا كان لوفد قد عجز عن السيطرة على تطور البلاد ، فعلى سبب

ذلك ، كان في أنه أكبر من حزب ، وأقل من حزب في نفس الوقت . فلقد كان يفتقر إلى الإطار الأيديولوجي اللازم للحزب . والأسطورة لا يمكن أن تحمل حمل البرنامج . والوفد بكل ما كان له من مكانة ، يستمدّها من الحنين إلى أصل تكوينه الأول ، كان قابلاً للفساد ، وتدبير المؤامرات ، وكان غير جدير بالأسطورة التي كانت تحيط به كاهالة . ثم أن نسيجه كان مفككا ، إلى الحد الذي أصبح فيه مجرد واجهة ، لا أكثر . ومع ذلك ، فقد كان يملك وسائل الخداع ، وتشنيز بالطائفية ، وهما شرطان لوجود أي حزب سياسي . ويتظاهره بالمثل العليا ، دون أن تكون لديه البراعة التي تؤهله لذلك ، فقد كان يصير على ادعائه بأنه يمثل مصر ، ولكنها كانت مصر أخرى ، تسير في خط مواز مع مصر الحقيقة ، ولا تتلقى معها أبدا .

كان الموقف قد تسجج إلى حد العفن . فمن كان سيضطلع بالتخاذل الإجراء اللازم ، ان لم يكن الوفاء ؟ أهم الإخوان المسلمون ، بفضل ما كانوا يدعونه لأنفسهم من حق التحديث بصوت الإسلام القوي ؟ ربما ولكنه ليس من السهل تأسيس سياسة على القرآن ! فالعلم الحديث قد اختار ان يوجه السلطات الدينية إلى وظائف أخرى . فالأصالة والعقيدة ، قد تتقلبان إلى صور زائفة ، نتيجة لتحطيم الطرق والتماذج ، الذي يضطرون إليه في التنافس مع التحديث . ثم أن المرشد الجديد الهضبي ، لم يكن بطبيعته سافرنادولا آخر . فلقد كان أقل حجما وتأثيرا من سلفه ، وكان يميل بطبيعته إلى التبسيط الدوجماطي الشديد ، الذي لم يكن يخلو من الغموض . فلقد كان الإخوان بالنسبة إلى الإسلام ، في نفس الوضع الذي كان فيه الوفد بالنسبة إلى الديمقراطية . كانت صورتهم اتمكاسا ناقصا لصورة واحدة من الصور العديدة ، التي تفرضها الصعق المعاصرة ، على القوة الدافعة غير المجزأة للشعب . ففي ذلك الوقت ولزم من طويل أتب ، كان عدم التجزئـه هذا ، قد تعرف على تجسده في الإسلام ، لأن الإسلام كان العلامة الفارقة التي تميزه عن العالم الخارجي ، كما كان الرؤية التي تعبر عن الحنين إلى الماضي لوحدة كاملة ، تعيد تجميع أجزائه في وضع يستطيع فيه أن يقاوم التقسيم في الأزمنة الحديثة . ولكن النقد اللاذع في مجلة الدعوة ، لسان حال الإخوان المسلمين ، لم يقدم للناس ما يرشدهم إلى الخطوات العملية التي توجههم إلى تحقيق هذه الغاية . إن حث الناس على العودة إلى الجذور ، قد أثار فيهم أقوى الانفعالات ، وكان هدفا يمكن تحقيقه في الواقع ، لو أنه كان مصحوبا برسالة ، ذات منهج أخلاقي فيه شيء من العمق ، محررة من هذه الأوصاف الطريفة العابرة . ولكن الذي حدث كان عكس ذلك تماما . وهذا هو السبب في أن الدعوة ، قد وهنت وتحولت إلى مجرد نداء بالعودة إلى الماضي .

أما مصر الفتاة ، على عكس الإخوان ، فقد كانت تعلن عن إيمانها بالتحديث . وكانت هذه الجماعة ، التي اتخذت لنفسها الآن ، اسم الاشتراكية ، قد وسعت من مجال شعبيتها . وكان من ضمن أفكارها الأساسية ، أن الملكية تتضمن وظيفة اجتماعية ، لها أعباءها . كما طالبت بتحديد الحد الأقصى لملكية الأرض للفرد ، بخمسين فدانا . وفي يوليو ١٩٥١ ، قامت مظاهرة كبيرة جمعت بين الآلاف من العمال والطلبة . وفي نفس هذا المساء أصدرت بياناً (مانفست) مشتركا باسم الجماعات المختلفة ، بما

فيها الإخوان المسلمون والحزب الشيوعي . فهل كان من الممكن إتمام البناء ، التخليقي المرغوب فيه تحت قيادتها ؟ إنه بالرغم من ضعفها الأيديولوجي ، وتحالفاتها المحاطة بالريب ، كان يظهر أنها من أكثر الجماعات التي يرتقب لها النجاح في ذلك الوقت .

ومن تيارات سرية مختلفة ، يرجع البعض منها إلى لوائل العشرينات ، عادت إلى الظهور حركة للشيوعية في ١٩٤٥ . وكانت بطبيعتها تشمل طبيعة ثنائية التركيب من العمال والمتقنين . وكان الكثير من هؤلاء ، قد قضى فترة في السجون ، نضج فكرهم أثناءها ، وانتشر بين زملائهم السجناء . ثم تأسس حزب شيوعي عام ١٩٤٩ . وأسهم هذا الحزب بعزيمة وإصرار في حركة الجهاد الوطني ، وحركة النقابات . وكان من برنامجه فيما يتعلق بالحركة الأخيرة ، خلق اتحاد فدرالي ، يشمل عضوية مائة اتحاد فرعي للعمال ، ويضم ٢٥٠٠٠ عضو . وكان نشاطه يشمل توزيع النشرات ، وإعلان الشعارات ، ومتابعة الجهود الأيديولوجية النشطة . غير أن السرية التي أجبر عليها ، وانقسامه إلى جماعات متناهية في الصغر ، والتزامه بالدولية ، التي كانت متقدمة جدا بالنسبة لحالة البلاد في ذلك الوقت ، والدور الكبير الذي كانت تلعبه الأقليات في قيادته - كل ذلك كان من العوائق التي وقفت في طريق اكتسابه لشعبية كبيرة بين الجماهير . وكانت المشكلة الكبرى أمامه ، كما كانت بالنسبة إلى غيره من الحركات التقدمية الأخرى الكثيرة ، هو موازنة طريقة للتفكير مؤسسة على التعاليم الأجنبية ، مع واقع بلادهم .

بين حين وآخر ، كانت تروج إشاعة عن قرب حدوث انقلاب شيوعي . ولكن تحركات الإخوان ، كانت مدعاة لقلق أكثر جدية . ومن جانب آخر لم تلق الحركة التي عرفت باسم الضباط الأحرار اعترافا يذكر . وكان هؤلاء يحكم بيثهم ، والتدريب الذي حصلوا عليه ، شعرون بحالة من الغضب الشديد ، إزاء خيبة الأمل التي أصيبت بها البلاد في ١٩٣٥ - ١٩٣٦ ، وإزاء العار الذي لحق بمصر في ٤ فبراير ١٩٤٢ . وكانت أيديولوجيتهم - لا تزال في دور التجريب . وكانوا يقومون باتصالات استكشافية للإتجاهات المختلفة . وكذلك كان تعليمهم العسكري ، ومثلهم العليا ، يقرضان عليهم الالتزام بنظام صارم ، بمعهم من الإنحياز إلى أي فرد من الأعضاء في الجماعة . وبذلك أمكنهم الاحتفاظ بمستقل حركتهم بعيدا عن الإنقسام . وكان هذا من المزايا الكبيرة ، في وقت كانت الحياة السياسية تفقد فيه الكثير من قواها بسبب التشييت والتفتيت . وهكذا ، نجحت هذه الحركة تحت قيادة ضابط شاب برتبة مقدم يدعى جمال عبد الناصر ، في اجتذاب خيالة أولئك الذين كانوا يملكون زمام السلطة ، وأيضا في مقاومة إغراء البلجوة إلى الإرهاب . وكانت قد تعلمت درسا حاسما في حرب فلسطين ، طبقت في وطنها . وفي ديسمبر ١٩٤٩ ، قامت بتوزيع بعض المنشورات التي تستنكر فيها الفضائح التي صاحبت قيام هذه الحرب . كما التزمت بموقف محايد بمنأى عن الأحزاب المختلفة ، وإن كانت قد ذكرت الناس في إخفاق جميع هذه الأحزاب ، في التعبير عن حاجة الفلاحين للملحة ، وفي تعبئة الشعب للجهاد في سبيل هدفه المشترك . وقالت إن الحاجة الماسة إلى هذه التعبئة ، وإلى اتحاد الشعب ، قد أصبح الآن واضحا كل الوضوح ، وهو شيء لا يحتمل التأخير .

مقامرة أخرى

أيا كان الفرد أو الجماعة أو الجهة ، كان الملك يقترب طالباً للمعونة ، من كل من يعتقد فيه القدرة على إنقاذه ، من بحر الاستنكار الذي غرق فيه . فقد كان هذا الرجل الذي لعب في صباه المبكر دور الملك الصالح ، إلى الحد الذي حاول فيه بثت الخلافة ، كي يصبح خليفة المسلمين ، مستعداً الآن لمقد أي محالفة نفعية ، حتى ولو كانت مع البريطانيين ، الذين لم يتحمسوا على أي حال لذلك الاقتراح .

فقد كانوا لا يزالون متمسكين بملتهم الأعلى القديم ، وهو الوصول إلى حل وسط مع حزب الأغلبية . وكانوا لا يزالون يضعون أملهم في الوفد ، طالما استطاع الوفد أن يحصل على الأصوات ، وأن يفتح صفته معهم ، يظهر من الديمقراطية . ولربما كشف لنا التاريخ السياسي السري ، في يوم ما ، عن المدى الذي ذهب إليه فاروق في تقديم عروضه للبريطانيين . وكان قد استطاع أن يجد من انتشار خبر القضية التي حدثت في أواخر ١٩٤٨ ، حين أرجع البريطانيون وفداً من المحامين المصريين ، وكان قد ذهب إلى السودان . ولا شك أن فاروق كان مستعداً لأن يلعب دور العميل أو الوكيل ، إذا دفع البريطانيون الثمن المناسب . ولكن - كما قال تشاهمان انغروز - كان قد فات الوقت الذي تتحالف فيه بريطانيا مع أحد التيجان ، لأن مثل هذه المحالفة ستكون بلا أستان . وهو قول جدير بالتصديق .

كان الثلوث لا نهاية له (القصر - الحزب - السفارة) ، والذي شاهدناه ، على مدى الجيل السابق من حياة مصر السياسية ، لا يزال مستمراً بالصورة ذاتها ، إذا جاز التعبير ، فكان الملك قد قام بسلطة من الإجراءات التي لا تتناقض بينها ، بناء على نصيحة مستشاريه الخاصين ، وسعت السفارة البريطانية ، بكل الطرق أن تحقق سياستها الجديدة ، التي تمكنتها من السيطرة على مصر استراتيجياً ، بامتصاصها في حلف دفاعي عن المنطقة ، يكون السودان فيه موضوعاً للمساومة . أما رئيس الوزراء واصدقائه ، فقد كانوا يمارسون إمتيازاتهم ، دون مسئولياتهم . كان شغلهم الشاغل هو القضاء على خصومهم ، والسيطرة على رجال الإدارة ، وإستاد الوظائف إلى اصدقائهم . وباختصار كان شغلهم الشاغل هو البقاء في الحكم ، واستغلاله لمنافعهم الخاصة . فالوحدة الوطنية التي كان يطالب بها كل الأذكياء الشرفاء ويتلفها عليها الشباب ، لم تتحقق . وكان السياسيون المحترفون ، لا يولون هذه القضية إلا اهتماماً ظاهرياً ، يعوزه الغمة والافتناع ، وكان الخطر الأكبر في نظرهم - وهم يؤملون أيضاً أن يكون فرصتهم الأخيرة في إنقاذ أنفسهم - يقع في اشتعال حرب عالمية ثالثة ، كانوا يظنون أنها على وشك الاندلاع . وفي علاقة متبادلة ، كانوا يرون أن الخطر الواقعي الذي يهددهم الآن ، والذي يعتبر إلى حد ما مبرراً لوجودهم أيضاً ، هو الاضطرابات المحلية ، التي كانوا يطلقون عليها اسم التخريب .

كان الغضب العنيف يمز الطبقات المناهضة هـذا شديداً . وكان غضباً لا يلقى بالا إلى المؤسسات أو الصيغ .

وفي هذا الثوران العاصف الذي تسوده الفوضى ، والذي هرب من كل الأيديولوجيات

والتصانيف ، كان الغضب يمتزج بالأمل ، وكان الاعتقاد في القيم الجديدة ، وكانت الثورة على كل أواخر الحظر أو التحرير . وأصبح خبير ما تأمل فيه الأحزاب والجماعات في هذه الفترة ، حين ووجهت بهذه الحمى من المشاعر الثائرة ، هو أن تحاول أن تحرفها عن طريقها أو أن تستغلها . وهذا هو ما فعلته بدرجات متفاوتة من النجاح ومن وضوح الرؤية ، ومن النزاهة . ولكن لم يكن ذلك عملا سهلا ، وكان سلوكها الذي ينم عن عدم الثقة في النفس ، مدعاة لقلق الجميع ، بما في ذلك الخصوم .

وعلى أي حال ، من كان الخصم ؟ كان كل بطل في هذه المسرحية الكبيرة ، يستغل الوجود البريطاني - الذي كانت كراهية الجماهير له في إزدياد مستمر - ليس إلى سمعة خصمه . ولكن هذا الوجود كان يؤدي إلى جانب ذلك غرضا وقاتيا ، وهو حماية مصر من الوقوع في براثن الفوضى . وكان البريطانيون يدركون ذلك ويستغلونه . فكان موقفهم المتشدد في مفاوضات الدين الاسترلي على بريطانيا ، ومطالبهم فيها تتعلق بإمدادهم بالبنترول ، وإصرارهم على المنص في سياستهم القديمة ، والزيارات المستمرة للشخصيات البريطانية لمصر - من أمثال لورد مونبتاتن ، ودوق إدنبره ، ومستر بيغن ، والكثير من جنرالات الجيش - كل ذلك كان يظهر نواياهم في استغلال وحدة الطبقات العليا في المجتمع المصري معهم . وكان سيكتب لهم النجاح دون شك ، لو أنه كان للمؤامرات القوة التي تستطيع أن تفت في طريق هذا المد الكاسح . كان لبريطانيا والدول الغربية بوجه عام ، نصيبها من المسؤولية في نسوئ الموقف . فمن المحتمل ، أن تفهم أكثر عمقا للعمليات الأساسية ، كان من الممكن أن يجنب البلاد الأحداث التي كان خطرها يتزايد بسرعة ، والتي تسببت في إراقة الدماء في منطقة القتال . ولكن بريطانيا ، رغم أنها غيرت أهدافها القديمة وجعلتها ، أكثر مطابقة لروح العصر ، إلا أنها ظلت متمسكة بمعسكرات وكنائسها ، وضربت عن السذاجة الفاسدة للحكام الوطنيين . صحيح أن مصر بمجرد دخولها إلى عصوية هيئة الأمم ، استجابت دون تفكير إلى كل من يلوح أمامها بعلم احمر - كقضية العرب وقضية السودان ، وقضية فلسطين ، وكانت تخفق في كل مرة بسبب أخطائها ، وبسبب متاورات الدول الكبرى . إلا أن حكم مصر في هذه الفترة كانوا أبعد ما يكون عن التعصب . فبينما كانوا ينظفون بالحمامة هذه التعصب ، كانوا يسعون في الحقيقة إلى تحقيق صفقة . ولم تستطع بريطانيا بدورها ، أن تقاوم إغراء الفرص التي يقدمها لها التنافس بين البورجوازية المصرية ، والقوى الشعبية ، وبين القصر والوفد ، وبين الأغلبية والأقلية . وكانت تلعب على الآلة كل فريق ضد الآخر في ذات اللحظة التي عفا الزمن فيها عن مثل تلك البراعة .

وهكذا ، كانت هناك مراحل للتصالح ، يعقبها مراحل للتخصام . فمن كان يندفع من ؟ كان . الموظفون البريطانيون يدهون للعشاء على موائد الوزراء ، وفي بعض الأحيان على مائدة الملك في قصره . وكان فاروق يتخذ لنفسه في بعض الأحيان موقفا متصليا ، كى يفوز برصيد طيب من الوطنية عن حساب وزرائه .

فقد رفض مثلا في مارس ١٩٥٠ ، أن يمنح لورد كيلرن فيزا للدخول إلى مصر ، وكانت إهانة هلت لها الصحافة المصرية . إن هذا الرقص السياسي ، الذي كان يشترك فيه الجميع ، كان أبهى رقصة

الموت - فأى أى مصير كان هذا الرقص بقود هؤلاء ؟ فى حكومة الوفد ، كان هناك فريقان متصارعان ، فريق الحسام وفريق الصقور . وكان الدبلوماسيون الأجانب وخاصة البريطانيون ، يقامرون على نتيجة هذا الصراع . ولكن أى الطرفين كان يندع الآخر ؟

حين أراد البريطانيون الإحتفال بذكرى معركة العلمين ، وضعت العوائق فى طريقهم . وكان الموضوع حساساً ، وأظهر السفير البريطانى رالف ستيفنسون ، شيئاً من القلق . وفى آخر أكتوبر ١٩٥٠ ، زار الملك حين عودته من اوريا ، ولوح له بإمكان الجلاء . فأجابته فاروق اجابة مذهلة ، إذ قال له ان مجرد هذا الإحتفال ، يجرمى من النوم . ولكن السفير كان مخلصاً فى قوله هذا ، إذ لم بعد الموضوع لهم لبلاده الآن هو احتلال مصر ، ولكنه كان إنشاء حلف دفاعى فى المنطقة ، مؤسس من السودان واوغندا وشرق افريقيا . افلا يمكن نظير هذا الثمن فى تغيير الواجهة ، إدخال مصر فى تحالف خماسى ؟ وفى هذه الحالة ، يسهل وصف احتلال سيناء ومنطقة القناة بأنه إجراء دولى ! ولكن هذه الفكرة التى اعتبرها الكثيرون من رجال وزارة الخارجية البريطانية تطرفاً فى الكرم ، كانت تبدو فى نظر المصريين شركاً يراد نفيه هم .

كان الشعب قد سئم الغموض والصيغ ذات المعين . وشاهد البرلمان نفسه حركة متدرجة فى الغضب ، إصطرت الحكومة إلى الإنضمام إليها ، حين عجزت عن عهدها .

فى اغسطس ١٩٥١ ،لقى محمد صلاح الدين خطاباً نارياً ضد معاهدة ١٩٣٦ . ولقى التأييد من كل صحافة البلاد . ولكن حافظ عفيفى ، ألقى خطاباً مضاداً يدافع فيه عن هذه المعاهدة وصفتها صحيفة بورس إيجسيان بأنه بيان صحيح .

معركة القتال

كان من الممكن لهذه المناورات أن تستمر طويلاً . ووجد النحاس أن خيوطها قد التفت حوله . ثم إنه كان من التناقض ، أن تكون شروط بريطانيا لزعيم الأغلبية الذى كانت تحرص - دائماً على المفاوضة معه ، دون غيره - أقل سخاء من الشروط التى عرضتها على صدى عام ١٩٤٦ . ولقد أدرك ذلك زعيم الوفد - وهو ما يذكر له بالفخر - وكان لديه الشجاعة فى المبادرة بقطع المفاوضات . ولكن هل كان مجبراً هل إبداء هذه الشجاعة ؟ إن ضغط الرأى العام ، يتعدى حتى على حزب الأغلبية أن يستهين به ، خاصة وأن الخطر من الإشتراكيين ، كان قد زاد إلى حد كبير . هل أى حال ، لقد أخذ النحاس بزمام المبادرة مرة أخرى ، فى ٨ أكتوبر ١٩٥١ ، أو تظاهر بذلك على الأقل . وفى خطاب رنان استغرق أكثر من ساعة ونصف ، ألقاه بأسلوبه البسيط الحميم ، ولكن فى حسم ، أعلن إلغاء معاهدة ١٩٣٦ .

من المعارك التى بدى بها ، كان يبدو أن معركة السودان قد انتهت بالخزان . أما معركة فلسطين ، فقد انتهت إلى طريق مسدود ، تاركة الخصوم وجها لوجه ، وهو موقف كان يبدو أن المرجح أن يفضى مزيداً من المرافرة على حياة الشرق الأوسط السياسية إلى أجل غير محدود . ولكن مسألة الجلاء ، كانت

أصبحت أكثر وضوحاً . فالمعركة السافرة التي اندلعت نيرانها الآن ، بالرغم من المضي فيها بحماسة فائقة وأنه كان من المقدر لها أن تنجح وأن تنتهي بحصول مصر على مطالبها بعد ذلك بخمس سنوات ، إلا أنها كانت ستكون للشعب الكثير ، وستكلف النظام القائم أكثر . كانت هذه اللحظة الحاسمة في أكتوبر ١٩٥١ ، إيداعاً لبده أحداث جسام ، فهل كان مجرد صدفة ، أنه بحلول ديسمبر ١٩٥١ ، كان البرلمان يناقش تأميم القناة ؟ إن العنف الذي اختلط بدعاء الشعب ، لم يعد يحده له التجسيد المطلوب في حزب الحكومة . لذلك بدأت جهات غير رسمية في الظهور - في شكل جماعات من الفدائيين المتطوعين للقيام بمهمة انتحارية ، جذبت إليها خير شباب مصر . أما الجيش فقد كان يدخر نفسه للمستقبل . وبذلت الحكومة جهدها ، في توجيه هذا الفيضان العارم من الحماسة في مجرى واحد ، ولكن ذلك كلفها الكثير من المحافظة على النظام العام ، والمعاملات الدبلوماسية التي كان من واجبها أن تصونها . وكان من قادة التمرد ، جمعية الإخوان المسلمين ، التي حلها التقاضي رسمياً في ١٩٤٨ ، ولكنها ظلت مع ذلك محتفظة بنفوذها . وكذلك كان لأحمد حسين ، الخبير في تعبئة الجماهير منذ أيام القمصان الخضراء ، دور نشيط في هذا التمرد وتولى اللواء عزيز المصري ، ذلك التأثير العجوز الشهير ، الإشراف على معسكرات التدريب . وأثار ذلك كله قلق الحكومة . فكانت محمد هؤلاء بالمال والعتاد ، وفي الوقت نفسه تحاول بطريقة لا تنسق مع هذه السياسة ، أن تمنع القيام بأعمال العنف ، الذي بدأ يتدلع الآن في هجوم سافر ، أو على الأقل أن تسيطر عليه . ولكن إذا كانت التعبئة المعنوية للشعب ، تمثل التمرد ضد الأجنبي المحتل ، فإن الطبيعة نصف السرية لإعدادها ، ومغامرات الأفراد فيها ، والقوة الرمزية العظيمة لأعمالها ، كانت من الخصائص المميزة للحرب الأهلية . ثم أن الحكومة التي كانت تحاول أن تضطلع بدور القائد ، وفي الوقت نفسه بدور المهدىء ، لم تعد تستطيع أن تتحدع نفسها فيما يتعلق بنتيجة مثل هذا الثوران للطاقات .

أخذت المطالب والأعمال الآن مظهراً جديداً . ففي أول نوفمبر ١٩٥١ ، إتصل إتحاد العمال في شركة قناة السويس بإدارة الشركة ، طالبين منها الاضطلاع بدور نشيط في الصراع ضد الإحتلال . فاستجابت الشركة ، ولكن في غير الأسلوب الذي كان يأمل فيه العمال . كانت كل مواقع البريطانيين في أي مكان في البلاد ، هدفاً لكراهية الشعب . وفي غضبهم المتزايد انضم الآن عمال القناة ، مع زملائهم المناضلين القادمين من الداخل . وكانت المعسكرات والمرافق البريطانية في منطقة القناة ، تستخدم عدداً كبيراً من العمال الذين هجروها الآن . وقدر عدد العمال المهاجرين من هذه المنطقة بحوالي ٦٣.٠٠٠ عامل ، فيهم ١٠.٠٠٠ من سكان هذه المنطقة ذاتها . وشكلت هذه الهجرة الجماعية مشكلة كبيرة للحكومة ، التي لم يكن لديها الكفاءة لحلها ، بالرغم من المجهود الكبير الذي بذلته لمعاونة هؤلاء الوطنيين الغيورين المتعطلين عن العمل . ولم تستطع الحكومة إتخاذ الخطوات الحاسمة لإعادة توطينهم ، وبذلك خلقت لنفسها تياراً خطيراً مستمراً من النقد ضد عجزها .

وطيلة شهر أكتوبر ، وبطريقة أشد خطورة في نوفمبر وديسمبر ، إندلعت أحداث كبيرة . كانت هناك حوادث قتل كثيرة تكبدها الجانب المصري ، وحوادث مشابهة أقل عدداً تكبدها الجانب البريطاني . وبدا أن سلطات الإحتلال تعض بالنواجذ على التثبيت بقواعدها في مصر .

فزادت قوات الاحتلال إلى ٧٥٠٠٠ جندي ، أي خمسة أضعاف جيش الاحتلال الأول الذي فتح مصر تحت قيادة ولسلي ، وبتنوع من سخرية التاريخ ، تجد أسماء معارك ١٨٨٢ تكرر نفسها . فقد قامت معركة ثانية اسمها «النيل الكبير» ، في ١٢ ، ١٣ يناير ١٩٥٢ ، إذ أن الجيش البريطاني ، في محاولة للإستيلاء على مخازن السلاح المصرية ، كان قد قطع شوطا كبيرا في اتجاه القاهرة . وتواتت الأحداث بعد ذلك بسرعة ، حتى انتهت الأمر في ٢٥ يناير ١٩٥٢ ، بمحاولة البريطانيين الاستيلاء على معسكرات الإسماعيلية ، التي كانت تشغلها قوات من بلوك الحفر ، وهي قوة تمثل احتياطي الطوارئ للشرطة ، ولا علاقة لها بالجيش المصري . وتصدت هذه القوة للمهاجرين بشجاعة فائقة . واستمرت المعركة طول ساعات الصباح ، حيث بلغ عدد القتلى من المصريين خمسين قتيلًا .

أما القاهرة ، فقد كانت تغل منذ ثلاثة أشهر بالغضب ، الذي كانت السيطرة عليه تزداد صعوبة في كل يوم . وأثار الاحتفال بجنائز أولئك الذين سقطوا صرعى برصاص الإنجليز - سواء كانوا حقا من الأبطال أو من الضحايا الأبرياء - كراهية الجماهير . وانتشرت بين الشعب الحكاية المثيرة عن الطيار أحمد عصمت ، الذي دفعه الغضب الشديد عند حاجز بريطانيا لتفتيش العربات ، إلى إطلاق الرصاص على الحرس البريطانيين في لحظة يأس ، وكانت النتيجة أنه سقط أيضا قتيلا برصاصهم . وكانت هناك حوادث أخرى مماثلة يتناقلها الناس وكان هذا الصراع الذي بدأ أنه يبعث روح ١٩١٩ من جديد ، بعد مرور ثلاثين عاما عليها ، وفي جو أكثر مرارة واشد قتامة - قد أخرج الشباب من بيوتهم ، مستعدين للقتال ولمواجهة الموت . وفي هذه الأثناء ، ظهرت عناصر الرفض ، التي نبذت كل سلطة مهيمنة أبا كانت ، ورفض تلاميذ المدارس الطاعة ، واستولوا على أبنية مدارسهم بالقوة ، ولم يخرجوا منها إلا بعد معارك مع رجال الشرطة . وكان مما زاد من آثار هذه الغيرة الوطنية والغضب الاجتماعي ، هو سحق الشباب على الجيل السابق . وانتشرت مخالفات القانون ، كدليل إضافي على الاحتجاج ، أو كرد فعل على استنزاز الشرطة . واتهمت الحكومة بمحاولة خنق الذرائع ، تبريرا لأعمال القمع . وحتى حين كانت الحكومة تنهى الطريق للمصالحة ، أو تمنح الناس فرصة شراء ما يلزمهم بالتنقيط ، أو تعلق بكلام بليغ على الأحداث ، فقد رفض الناس التصديق في حسن نواياها . وكانت نصائحها وأوامرها على أي حال ، لا تقابل إلا بالإهمال . وكان فؤاد سراج الدين يعقد مؤتمرا صحفيا في كل يوم للتعليق على حوادث القتال . ولكنه لم يدع لنفسه قط أي فضل في ارتكاب هذه الحوادث ، ولا اشترك في الحماسة الثورية التي أوحى بها .

الحريق

في صباح ٢٦/١/١٩٥٢ ، خرج بلوك النظام من لكتاته بالعابسة ، مطالبا بالسلاح ليذهب إلى معاونة رفاته في القتال في الإسماعيلية . وصار جنوده في شوارع القاهرة ، وانضم اليهم موكب آخر خرج من الجامعة ، ثم تفرقوا بعد ذلك في أحياء وسط القاهرة ولم يجدوا في طريقهم أي عائق ، فلم تفتح الكباري ، ولم تبذل الشرطة إلا محاولة شكلية لتفريقهم . وألحق إن مسيرتهم حتى هذا المدى ، كانت مسيرة سلمية ذات طابع وطني نقي . ولكن سرعان ما تغير الحال ، وأخذت المسيرة طابع العنف

والتخريب . نصبت الجماهير الغفيرة فجأة في الأحياء الغنية في العاصمة ، وأشعلت النار في كل المؤسسات ، كما لو كان الأمر مذبذبا ، ويجرى حسب خطة أعدت من قبل . وكان الوقت الآن ، بين الثانية والثالثة بعد الظهر . واتخذ هذا الشعب المروع - لأنه لم يكن إلا ذلك - لونا اجتماعيا ولونا وطنيا . فقد كان موجها ضد الأجنى ، وكذلك ضد البيروقراطية لإتحادها مع النظام القائم ومع الأجنى ، ولكن لعل الهجوم عليها في الجانب الأكبر ، كان موجها إليها باعتبارها بيروقراطية ليس إلا . وكان يقال - هذه هي لحظة تصفية الحساب مع الباشاوات .

لم يعد الغضب وحده - سواء كان مبررا أم لا ، هو الدافع الذى يحرك الجماهير ، بل كان عنفا ثوريا مزوجا بالقسوة ، تسيطر عليه قوة من قوى الشر . واستولى الرعب ، لا على المهديين فحسب ، بل على المواطن العادى أيضا . وأصبحت الحكومة عاجزة ، أو هكذا كانت تبدو . ورغم ذلك ، فقد قوبل وزير الشؤون الاجتماعية بالتصفيق ، حين ألقى على الجموع خطابا رنانا من نافذة مكتبه ، وكان يحاطا بالتظاهرين ، بما فيهم عساكر بلوك النظام وضابط طيار ، وبعض المناضلين المعروفين بتطرفهم .

كان يوما أسود على القاهرة ، إرتفعت فيه النيران فوق فندق شبرد والمجال التجارية الكبرى ونادى الشرف ، مكان البريطانيين المفضل . وسقط فيه ضحايا كثيرون من الأبرياء . وأصبحت الجماهير فيه بسمار العدوان والتخريب . ولم تفعل الشرطة ولا رجال المطاق شيئا . ولم يستقر النظام إلا بعد وقت طويل ، حين استدعى الجيش في آخر الأمر ، ونولى مهمة إعادة سيطرة العقل ، على هذه المدينة التى أصابها الجنون . وكانت الخسائر كبيرة ، فلقد قضى الحريق على حوالى ٧٠٠ بناية ومحل تجارى .

وفى هذه الأثناء ، كان الملك يترأس مأدبة دعا إليها كبار ضباط الشرطة في قصر عابدين . وفى نفس اليوم ، وقع فؤاد سراج الدين عقدا خاصا بشراء أرض ، أمام موقف العقود الذى حضر إلى مكتبه في وزارة الداخلية . وفى الشهر التالى ، قامت معركة صحفية بين أخبار اليوم التى هاجمت سراج الدين الذى لم تنعم مهامه الحسبة بصفته وزيرا للداخلية في هذا اليوم العصيب عن توقيع هذا العقد ، وبين المصرى التى حاولت ان تعيد مبررا لهذا العمل . ودار المحس بأن حوادث مماثلة كانت مستندلح في الإسكندرية وبورسعيد ، لو لم تقم السلطات بواجبها في الوقت المناسب . ولذلك قويت الشبهات ، ووجهت اتهامات جديدة غير العجز وعدم الكفاءة إلى المسؤولين . فلماذا لم يقمع هذا التمرد ، وقبل ذلك ، من كان المشول عنه ؟

وكالعادة ، كانت هناك بيانات كثيرة مختلفة ، يدعى كل منها أنها شهادة عيان ، أو من مصدر موثوق به كل الثقة ، ومع ذلك فقد كانت تناقض بعضها البعض في نقاط كثيرة . وكان من المحتم ان يحصل زوار مصر ، على معلومات لم يسعوا إليها عن هذه الحوادث التى كانت تجربة مفاجئة لكل منهم ، وان كان كل منهم قد رآها من زاوية مختلفة . ما الذى خرب فعلا ؟ وهل كان وراء سلوك الجماهير خطة مدبرة أم لا ؟ وهل كانت تنفذ الأوامر الصادرة إليهم من بعض الجهات ؟ وهل كان هناك سرقة ونهب ؟ يكتب أحد الشهود بانحياز وانفعال ، فيقول - وكان الأمر كله منظما تنظيميا جيدا . فكانت سيارات

الخزانات تحضر البترول الذي كانت الجماهير تملأ به الصنائع ، ثم تمررها من يد إلى يد في صف طويل إلى مكان الحريق . وكذلك كانت حبال الفئيل توزع على الجماهير لاشعالها . وكانت الصبية الذين تتراوح أعمارهم بين العاشرة والثانية عشر ، هم الذين يضرمون النار في وسط الشوارع على الأرصفة ، وكان الآخرون يأخذون الكتل المشتعلة منهم ، ويرفسونها بأرجلهم إلى الموضع الذي يريدونه . وحين وصلت الجماهير إلى محلات عدس ، أخذوا في نهبها ، ثم نشروا الكثير من قطع القماش الطويلة ، بعد نفعها في البترول ، وربطها بعضها ببعض ، ثم شدها كحبال القسيل ، وبعد ذلك أشعلوا النار فيها . وبنفس هذه الطريقة ، أحرقوا كل المحلات الكبيرة كشيكوريل وغيره ، وسوا مبانها بالأرض . وفي بعض الأماكن حاولت فرق الإطفاء أن تتدخل ، ولكن الجماهير قطعت خراطيم المياه . وفي أماكن أخرى رفقت فرق المطافئ أن تتدخل ، قائلة إن الشرطة قد أمرتها بذلك . وفي أماكن غير هذه وتلك ، تظاهرت المطافئ بمحاولة إطفاء النار ، بينما زادتها اشتعالا ، بقذف الأعشاب المتساقطة من المباني ، إلى مكان الحريق ثم أصرب رجال الشرطة ، واستقلوا اللوريات لمعاونة المخربين ، وكانوا هم المسئولين عن إشعال النار في مطعم سانت جيمس خلف فندق شبرد . وكان الجاويش المكلف بحراسة شبرد ، هو أول من حمل صحيفة بترول !

ولكن شاهد عيان آخر ، أكد ان الذي احترق من المدينة ، لم يكن الا جزءا صغيرا ، وأن الجماهير لم تمارس السلب ، وإلهم مارسوا قدرا كبيرا من ضبط النفس ، وأن المسألة باختصار كانت عملا من أعمال العدالة . ثم انه كان هناك بالطبع ، أعمال تنسم بطابع الإنسانية والأخلاق والإخلاص . فقد أنقذ بعض الطلبة مدرسهم البريطاني . وحذر أحد العمال في الصباح المبكر ، رئيسه اليهودي بعدم الحضور إلى مكتبه في ذلك اليوم . وألحق إن هذا الاختلاف في الشهادة ، لا تعني التناقض . فاللهب الأسود الذي تصاعد من قلب المدينة ، كان يجعل معنيين - كان الرعب والرحمة يسيران جنبا إلى جنب . ويجب ألا ننسى أن سفر الرؤيا ، بكل ما فيه من نبوءة بالويل والثبور ، كان يبشر بميلاد عهد جديد . وكان الملك نفسه ، الذي اتهمه الكثيرون بالاشتراك في الجريمة ، مثارا للكثير من الروايات المتناقضة . يقول أحدهم - إن المتظاهرين من دعاة الشعب ، أسرعوا إلى قصر عابدين ، حيث كان الملك يقيم وليمة لضباطه ، وهاثوا هناك بحياة الملك . فخرج فاروق إلى شرفة القصر ، ولكن النداءات اختلفت على الفور ، وسمع الجماهير وهي تتناديه - أين أمك يا فاروق ؟ وكم عدد أستاذ طفلك الآن ؟ . فامر الملك بإغلاق أبواب القصر ، وإطلاق الرصاص من المدافع الآلية الخفيفة على الجماهير المصاحبة . وظل واقفا يراقب المذبحة . ثم حيا بعد ذلك ، وانسحب إلى الداخل . وقيل أيضا إنه أمر بمتابعة إطلاق الرصاص في الميدان ، خارج حدود القصر . وكانت إخمادة جذيرة بالسلطان عبد الحميد . ولكن الشاهد يعطى وصفا فيه بعض التعديلات لهذا المشهد ، فيقول - إن نحية المتظاهرين للملك ، ثم توجيه الإهانات اليه ، تمثل الواقع كما حدث . ولكن الذي لم نعرفه حينذاك ، هو أنه أثناء ظهوره في الشرفة ، إقتحم بعض المتطرفين طريقهم الى داخل القصر ، وهددوا الملك من الخلف . ويظهر انه أبدى شجاعة عظيمة في مواجهتهم . ولم يكن إلا في منتصف الليل ، حين رأى عاصمتي تحترق ، أن بكى بكاء الأطفال لمدة ساعة لم يكن الجيش يعتمد عليه ، وكان الملك يعرف ذلك . ومن بين خمسمائة ضابط من الجيش

والشرطة ، الذين دعاهم للغداء ، كان ثلثهم معاديا له . وفي اليوم السابق ، طلب منه النحاس باشا إلغاء المأذبة ، ولكنه رفض . ولقد أعجب أغلب الناس بسلوكه في ذلك اليوم . وبعد ذلك بيومين ، ذهب على قدميه دون حرس ، ليزور خرائب شبرد وشارع فؤاد الأول . وكان ذلك محلا لمزيد من الإعجاب به .

وبعد ذلك ببضعة أيام ، استقبل الملك وزراء الوفد وسوطه في يده . وفي منتصف الليل ، زار الجرجي من حرسه . ثم ذهب بعد ذلك إلى نادى السيارات ، حيث انفجر باكيا ، وهو يكرر قوله - سرى - سرى ! .

إن مصر يجب أن تصنع من جديد

إن أقتبس هذه الروايات القليلة ، من بين أكثداس منها ، لأؤكد على الغموض والالتباس المتجوزين الذين أصابا المدينة - ماذا كانت الجريمة . ومن كان المذنب ؟ ماذا كان الحق ، وماذا كان الباطل ؟ إن هذه المناظرة التي تورط فيها الجميع ، في هذه الأيام المفجعة ، تذهب إلى أبعد من الأسباب والنتائج . إن مصر في ذلك اليوم ، عاشت خلال أكثر من لحظة من لحظات التاريخ ، فلقد عانت جيشانا وثوارنا عصفا بكيانها كله . ولن يقلل أى كشف جديد في مجال التاريخ السرى ، الدلالة الإنسانية ، (الانثروبولوجية) لهذه الأحداث .

من كان الفاعل - من كان الذى يتعذب - من كان الذى يسعى بالحق أو الباطل إلى الانتقام - من الذى يستخدم الإثارة والتحريض للوصول إلى غرضه الخاص ؟ كل الشخصيات السياسية في هذه الفترة كانت موضع الشبهة - الوفد في سعيه لاكتساح الملكية ، وفي نسوى سمعة مناقبيه والملك في سعيه لسحق الوفد عن طريق فضيحة يلصقها به ، أو باللجوء إلى الحيل الماكياقيية لحث بعض الجماعات التي يريد أن يهضمها بالعار ، إلى ارتكاب تجاوزات يغضب لها الشعب ويستنكرها . وكذلك بالطبع ، كان مجال الرية يشمل جميع المتطرفين ، كالأخوان المسلمين والشيوعيين ، وقبل هؤلاء هؤلاء ، الاشتراكيين من أتباع أحمد حسين ، الذى جعل منه كبش فداء . ثم يأتي هؤلاء ، البريغاتيون والفرنسيون . وباختصار ، فإن أحدا من الشخص أو الجماعات التي ظهرت على مسرح السياسة في تلك الفترة ، لم ينج من الإدانة والتجريم .

كانت هناك خيوط متشابكة من الشبهات ، نتيجة للتوسع في الفروض . وبلغت هذه الخيوط حدا من التعقيد يتناسب مع الكابوس المروع للتجربة . ووجدت الصدمة التي عاناها المجتمع بأسره ، تعبيرا عنها في شعور الغضب والخوف والعار والكآبة ، الذى كان يحسه الجميع بدرجات متفاوتة .

ولم يكن إلا في لغة علم النفس الاجتماعى ، أو على الأصح التحليل النفسى ، أنه يمكن للمرء ان يعثر على تفسير لهذا التيار الهائج المائج ، الذى كان سيتولد عنه - في رأى بعض الناس جمال رهيب مروع . لقد كان هذا اليوم نهاية لعالم ، وأحس كثيرون بأنه كان نهاية العالم .

إنه لا يكفي للكشف عن حقيقة المسؤولين عن هذه الأحداث ، أن يطلع الباحث على ملفات الدولة ووثائقها ، التي كثيرا ماتكون كتوما في مثل هذه الظروف ، وأن تكون قد أخضعت لترع من الاختيار والانتقاء . إن علينا أن نذهب في تنقيتها إلى أعماق من ذلك ، فنقارن ونوازن بين الآلاف من الحقائق والبيانات ، ونستحضر ذكريات ظلت حتى الآن في نطاق حصين من الكتمان . ولكن أيا كانت نتيجة هذا البحث ، إذا قدر له أن يتحقق في يوم من الأيام ، فإن ما يستلفت النظر بوجه عام في تلك الفترة ، هو عدم الثقة المتبادلة بين الجميع . إن أولئك الذين يملكون زمام السلطة ، وهم يلقون الشبهات بعضهم على بعض ، يحكمون على أنفسهم جماعيا بالإدانة .

يبدو أن سكان القاهرة ، بعد أن عانوا الكبت والقمع طيلة ثلاثة أجيال ، قد وجدوا في ذلك اليوم ، أن التنفس والمهرب من طول هذه المعاناة ، هو ارتكاب كل مايمكن ارتكابه من الأعمال المروعة ضد رموز هذا الظلم الجائر .

كانوا قد وصلوا - بالرغم من طبيعتهم السمحة - إلى نقطة الانفجار ، الذي جعلهم يرتكبون أمرا إذاً مقيتا . وكان العقل والمنطق اللذان أصبحا في موضع الريبة من نفوسهم ، بسبب طول الزمن الذي استخدموا فيه ضدهم ، في شكل سفسطة أو خداع أو حطب غوغائية - قد هجرهم في ذلك اليوم . إذ أنهم لم يكونوا في ذلك اليوم شعبا ، بل انقلبوا إلى دهماء يزأرون بالغضب والصخب ، ويوجهون ضرباتهم القاتلة ونيرانهم إلى كل ما يصادفهم ومن يصادفهم في طريقهم ، ولأنفسهم أيضاً ، وهم يتحسسون في غضبهم الأعمى أشباح أعدائهم ، وفي محاولتهم تمزيق هذه الأشباح ، كانوا يمزقون أنفسهم .

ولكن الدهماء ، هي مجرد لحظة عابرة في حياة الشعب . وإذا كانت الدهماء ترتكب الأخطاء والخطايا ، فإن الشعب يقف في جانب الصواب والحق ، أو على الأقل ، يصبح كذلك حين يستعيد هويته . إن الشعب يحس ويعرف حتى في تلك الساعات الخالكة السود - أن أسامه مستقبلا مشرقا بالأمل ، وإن مصر يجب أن تصنع من جديد ، بل العالم أيضاً .

الفهرس

| | |
|-----|--|
| ٣ | الباب الأول : آمال ١٩١٩ |
| ٥ | مقدمة : |
| ٨ | الفصل الأول : تيارات متعارضة وأشكال مختلفة |
| ٢٦ | الفصل الثاني : أشكال متعاقبة من الحكم |
| ٤٣ | الفصل الثالث : الثورة والمفاوضات |
| ٦٢ | الفصل الرابع : مولد المبادرة الوطنية الموقف في البداية |
| ٨١ | الفصل الخامس : مصر تنظر إلى ذاتها |
| ٩٩ | الفصل السادس : نحو ديمقراطية محتملة |
| ١١٧ | الباب الثاني : الأمل المجهض |
| ١١٩ | مقدمة : |
| ١٢٢ | الفصل الأول : النكسة |
| ١٣٧ | الفصل الثاني : انقلاب ملكي |
| ١٥٠ | الفصل الثالث : الاقتصاد المصري والأزمة العالمية |
| ١٦٧ | الفصل الرابع : الثورة المضادة |
| ١٨٣ | الفصل الخامس : تقويم وتبديل |
| ١٩٨ | الفصل السادس : كما يرانا الآخرون |
| ٢١٦ | الفصل السابع : جماعات جديدة وطبقات في دور التكوين |
| ٢٣٤ | الفصل الثامن : البحث عن هوية |
| ٢٤٩ | الفصل التاسع : تعثر الديمقراطية للمرة الثانية |
| ٢٦٧ | الفصل العاشر : الربيع والبهز |
| ٢٨٥ | الباب الثالث : أشباح في السلطة |
| ٢٨٧ | الفصل الأول : مصر والحرب |
| ٣٠٩ | الفصل الثاني : البرجوازية تستولى على الحكم |
| ٣٢٥ | الفصل الثالث : بعد لحظة أخرى |
| ٣٤١ | الفصل الرابع : الفقر والربح والضالة المنشودة |
| ٣٥٨ | الفصل الخامس : إدراك لا جدوى فيه |
| ٣٧٥ | الفصل السادس : جريمة أم خطأ |

مطابع الهيئة المصرية العامة للكتاب

رقم الإيداع بدار الكتب ٧٢٤٧/١٩٨٦

ISBN ٩٧٧ - ٠١ - ١١٨٨ - ٠

إن تاريخ زوال الاستعمار ينظر إلى تاريخ الاستعمار وكأنه مسرى أمس
 تسطحت تنوّهاته وأزيلت تضاريسه بأثر رجعي . ونحن نختزل تاريخ
 الاستعمار إلى فوائد ثابتة مقارنة ، يتلأس فيها الخير والشر في سحابة من
 عدم الحدود ، حيث أن ظروف الحاضر قد تجاوزتها ، وعلى هذا الحد من
 تلك الأحداث ، ترتفع مكانة الأبطال إلى درجة من التقديس تتحدى
 الذوق السليم ، وترسم صور الخونة بأسلوب الكاريكاتير . أما من كان بين
 هؤلاء وهؤلاء فإن أشباحهم تختفي في الظلام .